جـامعة عمار ثليـجي بالأغـواط



دراســـــات

مجلّة دولية محكّمة

العدد: 55
جوان 2017

ISSN 1112-4652

مجلّة "دراسات"

مجلّة دولية علمية محكّمة متعدّدة التخصّصات

تصدر عن جامعة عمار ثليجي بالأغواط

مجلة دراسات العدد :55 - جوان 2017

الهيئة الاستشارية

قواعد النشر

1- تنشر المجلّة البحوث العلمية للأساتذة الباحثين في مختلف التخصّصات.

2- تقدّم البحوث على قرص مكتوب بنظام word أو عن طريق البريد الإلكتروني:

bourguiba_d@yahoo.fr

3- يرفق البحث بملخّص في حدود 70 كلمة من نفس لغة البحث، وملخّص ثانٍ باللغة الإنجليزية، مع الكلمات المفتاحية، وكذا ملخّص للسيرة الذاتية للباحث (نموذج معتمد لدى المجلة).

4- أن لا يكون البحث منشورًا من قبل، أو مقدّمًا للنشر في جهة أخرى، ويقدّم الباحث تعهّدًا مكتوبًا بذلك (نموذج معتمد لدى المجلة).

5- أن لا يكون البحث فصلاً من رسالة جامعية.

6- أن لا تقلّ صفحات البحث عن 15 صفحة (أي في حدود 4000 كلمة)، وأن لا تزيد عن 30 صفحة.

7- **البحوث التي تخلّ بأيّ ضابط من الضوابط لا تؤخذ بعين الاعتبار.**

8- تخضع البحوث والمقالات لرأي محكّمين من مختلف الجامعات.

9- ترتيب البحوث لا يخضع لأهمّية البحث ولا لمكانة الباحث.

10- البحوث التي تقدّم للمجلّة لا تردّ إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر، ولا تلتزم المجلّة بإبداء أسباب عدم النشر.

- **قواعد التوثيق:** 1-عندما يشار إلى المراجع في المتن، يذكر الاسم الأخير للمؤلّف وسنة النشر بين قوسين، مثل (القوصي،1985)، وعند الاقتباس يوضع النص المقتبس بين قوسين صغيرين " " وتذكر أرقام الصفحات المقتبس منها مثل: (القوصي، 1985: 43)

2- عندما يشار إلى المراجع في الهامش، يشار إليها بأرقام متسلسلة، -استعمال التهميش الآلي- وتكون في أسفل الصفحة نفسها، وتذكر المعلومات حسب المتعارف عليه منهجيًا.

3- في كلتا الطريقتين، تجمع المراجع في نهاية البحث وترتّب ترتيبًا ألفبائيًا حسب الاسم الأخير للمؤلف، وتكون كالآتي:

- اسم المؤلّف (سنة النشر) عنوان المؤلَّف، (رقم الطبعة)، اسم البلد، اسم الناشر.

ملاحظة:

جميع الآراء الواردة في المجلّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها, ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلّة أو الجامعة.

فهرس المحتويات

مجلة دراسات العدد: 55 - جوان 2017

منزلة التّشريع الإسلامي في إقامة العدل والوقاية من الظلم:

قراءة في المنهج القرآني: دراسة قرآنية موضوعية

أ.ليلى محمّد معاش
جامعة غرداية

الملخص:

لإرساء قواعد العدل, للقران الكريم, منهج شامل متكامل, متناسق مع الفطرة الإنسانية وواقع الحياة البشرية, مرتكزاته ثلاثة:

ا- التربية الشاملة لإنشاء الضمائر الحية والعقول النيرة.

ب- التشريع الدقيق لإيجاد الميزان الذي يحدد المعايير والحقوق والواجبات,

ج- السلطة وما جعل بيدها من قوة تحمي التشريع وتحكم بين الناس بالعدل.

يحتل التشريع القرآني بمبادئه العامة وأحكامه التفصيلية موقعا بالغ الأهمية, فهو يضمن للمنهج الفعالية والواقعية في إقامة العدل و دفع الظلم.

الكلمات المفتاحية: قرآن، منهج، تشريع, عدل، ظلم.

Abstract

In order to establish the rules of justice, the Holy Quran has a comprehensive, integrated approach, consistent with human instinct and the reality of human life. Its three pillars are:
1- Comprehensive education.
2- Accurate legislation.
3- Athourity.
The Qur'anic legislation, with its general principles and detailed provisions, occupies a very important position. It guarantees an effective and realistic approach to the administration of justice and the fighting of oppression.

key words: Quran, legislation, Justice, Operession, , Approach

المقدمة:

لم يكتف المنهج القرآني في تحقيقه للعدل وإزالته للظلم بالمواعظ والإرشادات، ولم يعتمد فقط على الوازع الديني أو ما يسمى اليوم بالضمير الإنساني، لأنّ صناعة الإنسان العادل لا تتوقف على التربية بل لا بد من وجود تشريعات مفصلة، وتكاليف ملزمة وعقوبات صارمة تطبقها سلطة قوية، تحمل الإنسان على احترام مبدأ العدل والابتعاد عن الظلم، وتحول دون الآثار الخطيرة التي يسببها الانحراف عن مسار العدل والحق. والإنسان كما هو معروف معرّض للكثير من المؤثرات تجعله يخرج عن العدل إلى الجور، فإن لم تُدعم التربية الإيمانية بتشريعات وقوانين ملزمة يبقى العدل وإزالة الظلم شعارات بعيدة عن واقع الحياة الإنسانية.

وفي الواقع ارتكز التشريع القرآني لتحقيق فعاليته على الوازع الديني الذي يجعل الناس يلتزمون به ويحترمونه ولا يتحقق هذا الوازع في النفوس إلاّ بالتربية الصالحة، لذلك ارتبط الحث على التقوى بأغلب آيات التشريع الإسلامي. ومن هذا المنطلق كانت ولا زالت الشريعة الإسلامية بجانب التربية الإسلامية الضمانة الوحيدة لتحقيق المجتمع الأمثل الذي يقام فيه العدل الشامل وتصان فيه جميع الحقوق وتدفع به سائر المظالم.

وما أكسب التشريع القرآني القوّة والفعالية في إنشاء المجتمع الأمثل` هو كون العدل المقصد العام منه، ثم عدم الاكتفاء بتسطير الهدف وبيان المقصود بل عني أكثر بوسائل تحقيقه في كل زمان ومكان، وكانت هذه الوسائل ما شرّع من مبادئ

وقواعد عامة تصلح دائماً لأن تكون الإطار العام الذي لا بد منه لأي اجتهاد تشريعي، حتى لا يخرج عن مقصود الشرع وهو العدل. بالإضافة إلى ما قرر من أحكام تشريعية تفصيلية يندفع بها الظلم ويتحقق بها العدل. ولذلك كان الالتزام بالإسلام منهجاً وسلوكاً والاحتكام إلى شريعته من قبل الأفراد والجماعات والحكومات كفيلاً بتحقيق العدل ومنع الظلم بشتى أشكاله.

أهمية الموضوع: ممّا سبق ذكره تبرز أهمية هذا الموضوع، وبالأخصّ دراسته من زاوية قرآنية، إذ يعدّ ذلك ضرورة شرعية وواقعية، فما نعيشه اليوم من غياب للعدالة أو من قصور في المفهوم الحقيقي لها وحضور قاهر للظلم بجميع أنواعه، واعظمها خطورة إقصاء التشريع الإسلامي عن حياة المسلمين، يفرض علينا توضيح فعالية هذا التشريع في إرساء قيم العدالة الحقة لا العدالة الظالمة وفي بناء الإنسان العادل الذي لا يمكن تنشئتُه من خلال التربية الروحية والأخلاقية ولا من خلال قوة السلطان اذا اختلّ التشريع الذي يتّصل مباشرة بسلوك الإنسان وبحياته وبالأنظمة التي تحدد نمط حياة الناس.

الهدف من هذه الدراسة: والهدف من هذه الدراسة بيان منزلة التشريع في منهج القرآن الكريم، الّذي وضعه رب العالمين ليحيا البشر حياة تشيع فيها معاني العدالة الحقيقية و يقل فيها التظالم.

المنهج المتبع: المنهج الاستقرائي الاستنباطي أي: الاستقراء بتتبع الآيات القرآنية ذات الصلة بمفهوم العدالة وبالظلم والتظالم وبالآيات المتعلقة بالتشريع ومدى ارتباط آيات التشريع بموضوع العدل والظلم وما يفيده ذلك الارتباط من دلالات تربوية ومنهجية.

وقدّمت الدراسة في تمهيد ومبحثين وخاتمة

التمهيد: بيان المقصد العام من التشريع

المبحث الأول: بيان دور مبادئ التشريع في إقامة العدل والوقاية من الظلم

المبحث الثاني: بيان دور أحكام التشريع التفصيلية في إقامة العدل ونفي الظلم

الخاتمة: حوت أهم نتائج الدراسة وتوصيات البحث

التمهيد: إقامة العدل مقصد عام من التشريع: إن العدل هو المقصد العام من الشرائع الإلهية كلّها، وإن هدف التشريع القرآني، إقامة العدل المطلق ودفع الظلم عن الناس جميعاً وإن اختلفت أعراقهم، ألوانهم ومعتقداتهم.

ولقد جاء هذا واضحاً في نصوص القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ الحديد: ٢٥ كشفت الآية عن التلازم القائم بين المقصد وهو القسط وبين إرسال الرسل وإنزال الشرائع، وجاء نسقها على مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: إرسال الرسل بالبينات، ودورهم التربية والإرشاد.

والمرحلة الثانية: إنزال الكتب وهي الشرائع مقرونة بالميزان وهو "الذي يتميز به العدل عن الظلم والزائد عن الناقص"[1] فهو الفيصل الذي يحدّد الحقوق والواجبات والمعايير. وتقوّم به الأحداث والأعمال والرجال في مأمن من تضارب الأهواء والمصالح لأنّه ميزان الله الذي لا يحابي أحدا[2].

والمرحلة الثالثة: إنزال الحديد وفيه القوة الرادعة لمن لم يذعن للحق وتجرأ على الظلم.

ويتبين من الآية أنّ بيان الشرائع المفصلة للحقوق والواجبات والمعايير، قد سبق إقامة القسط الذي يتطلب خوض كفاح

([1]) الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، التفسير الكبير، ط: 3، 1420هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج29، ص470.

([2]) قطب، سيّد, في ظلال القرآن, بيروت، دار الشروق, ط: السابعة عشر, 1412هـ ج6, ص 3494.

مع الحياة، ليحمل الجميع على إقامته رهبة إذا منعهم الاستكبار عن تقبّله طواعية، لان الناس في طبائعهم مختلفون، فخيرهم من تصده هداية القرآن عن الظلم والعدوان، ومنهم من يصدّه عدل السلطان، وشرّهم من لا علاج له إلا بالسّيف وهو المراد بالحديد المذكور في الآية آنفا[1]. فإرساء قواعد الحق والعدل واجتثاث الظلم من جذوره لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحقق العلم والعمل بالشرائع المحافظة على الحقوق[2].

إن المقصد العام من التشريع لا يتحقق إلا في إطار رعاية مصالح الإنسان ودفع المفاسد عنه، والشريعة على عمومها وضعت لإقامة مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم فجاءت أحكامها منوطة بجلب المصلحة أو دفع المفسدة إلا ما كان تعبدياً[3].

ويعنى بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع وبالمفسدة كل ما يفوّت هذا المقصود، ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم وأنفسهم، وعقولهم، ونسلهم وأموالهم فكل ما يتضمن حفظ هذه المقاصد الخمس فهو مصلحة، وكل ما يتضمن ضياعها فهو مفسدة ودفعها مصلحة[4].

وهذه المقاصد الخمس تدعى الضروريات لأن فواتها يختل به النظام وتفسد به حياة الناس، وتعتبر أساس حقوق الإنسان[5]. فالمصلحة هي (العدل) مجسما[6].أخرى تدعى الحاجيات، وهي ما يحتاج إليه لرفع الضيق والحرج والمشقة، وهي مظهر للعدل والرحمة الإلهيين، ومما هو ملاحظ أن الشريعة راعت بعض المقاصد الحاجية مراعاتها للضرورية في بعض الأحكام[7]، لما يسببه فواتها من ظلم كبير للإنسان ومثال ذلك: القذف فقد رتب الشرع عليه الحدّ لأنه انتهاك لكرامة الإنسان ومساس بعرضه، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ النور: ٤، ولم تقتصر مقاصد الشرع على الضروريات والحاجيات بل قصد الشارع العديد من التحسينات لأن فواتها أيضاً ضرب من الظلم كالإسراف في الطعام والشراب فقد نهت الشريعة عنه لأنه خروج عن الاعتدال ووضع للشيء في غير موضعه ومن هذا القبيل كل مساوئ العادات والأخلاق. قال تعالى:﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ الأعراف: ٣١، ولا تتحقق هذه المقاصد والتي هي أساس حقوق الإنسان، إن لم يراع في التشريع ما يحفظها من الفساد، لذلك فصّل القرآن الكريم في بيان المفاسد، وجميعها يدخل تحت مفهوم الظلم، منها الكبائر وهي ما اعتبره الشرع أقبح المظالم كالشرك والكفر والقتل وأكل الربا والبغي ومنها ما هو أصغر من ذلك بكثير[8].

ولا تتحقق هذه المقاصد والتي هي أساس حقوق الإنسان، إن لم يراع في التشريع ما يحفظها من الفساد، لذلك فصّل القرآن الكريم في بيان المفاسد، وجميعها يدخل تحت مفهوم الظلم، منها الكبائر وهي ما اعتبره الشرع أقبح المظالم كالشرك

---

(1) ينظر: رضا، محمد رشيد، تفسير المنار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د.ط]، 1990م، ج11 ،ص 222.

(2) عرجون، محمد الصادق إبراهيم، القرآن العظيم هدايته وإعجازه في أقوال المفسرين، دمشق، دار العلم، ط: 2، 1989م، ص90-91.

(3) ينظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، القاهرة، دار ابن عفان، ط: 1، 1997م، ج2، ص9.

(4) ينظر: الغزالي، أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، القاهرة، مطبعة مصطفى محمد، ط: 1، 1435هـ، ج1، ص139-140، ج2، ص389.

(5) الريسوني، أحمد وآخرون، حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة، كتاب الأمة، العدد 87، محرم 1423هـ، السنة 22، ص80.

(6) الدريني، فتحي، دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت: دار قتيبة، ط: 1، 1988م، ج2 ص642.

(7) الطاهر، بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، القاهرة: دار السلام، ط1، 1426هـ- 2005م، ص80.

(8) ابن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز، 1991م، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، طبعة جديدة ومنقحة، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ج1، ص24.

والكفر والقتل وأكل الربا والبغي ومنها ما هو أصغر من ذلك بكثير.

كما أن المقاصد بأنواعها الثلاثة: الضرورية والحاجية والتحسينية ، ملحوظة في العقائد والعبادات والمعاملات والعادات، فهي شاملة لجوانب الحياة الإنسانية، وهذا الشمول جاء مناسباً لشمولية المقصد العام وهو "العدل المطلق والشامل".[1]

لذلك يلاحظ أن "عملية إزالة الظلم" عن الحياة الإنسانية في المنهج القرآني لا تنحصر في جانب من جوانب هذه الحياة، وهذه ميزة في هذا المنهج وفي الحياة المقامة على أسسه. فقد تقوم حياة الناس على احترام حقوق بعضهم البعض أو على احترام الدولة للحقوق والحريات الإنسانية، ولكن في الوقت ذاته تشيع بينهم أقبح المظالم كالشرك والنفاق والسحر وعقوق الوالدين وتغيب بينهم معاني التناصر والتراحم التي هي أساس قيام الحياة العادلة.

فالتشريع القرآني راعى مختلف أنواع الحقوق: حقوق الله وحقوق النفس وحقوق العباد وحقوق سائر المخلوقات، وربط الحق بالله تعالى لتنتفي النسبية التي تشوهه عندما يطبقه البشر بوحي فكرهم[2] وعندما يحكم سبحانه أن الحق هو الشريعة المنزلة يعني أن الحق جاء مضبوطاً.

انطلاقاً من كل ذلك، صيغت نظرية الحق في التشريع القرآني بشكل يحقق المقصد العام منه وهو العدالة والمصلحة الشاملة وذلك بالموازنة بين سائر الحقوق المختلفة وبوضع الضابط الذي يحول دون التعسف في استخدام الحق حيث يجعل الاستمتاع بالحقوق في ضوء التشريع الذي يشد الناس بالحق المطلق ليعم جميعهم الخير والصلاح ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ التوبة: ٣٣. وما جعل الالتزام بالحقوق يحقق العدل الشامل أمور:

عبّر القرآن الكريم عن الحقوق وما يقابلها من الواجبات بـ"حدود الله" التي لا يجوز قربانها ناهيك عن الاعتداء عليها، وكل من تعدّى عليها، ظالم لنفسه أكثر مما هو ظالم لغيره، وهذا التعبير أكسب الحق في التشريع القرآني الإلزامية النابعة عن القناعة والإرادة المرتبطة بالعقيدة أي بعلاقة الإنسان مع ربه قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمۡۖ لَا تُخۡرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخۡرُجۡنَ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَتِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥ﴾ الطلاق: ١

– ارتباط ممارسة الحقوق بقانون "التوازن" في التشريع القرآني الذي يمنع كل مصلحة فردية تسبب مفسدة للمجتمع ويعتبر إهدار الصالح العام ظلم كبير لأنه يمس أكبر عدد من الناس ولو كان من خلال ممارسة حق الكثير من المظالم تنشأ عن ممارسة الحقوق الفردية في غياب المصلحة العامة والمعبّر عنه في أصول الفقه بـ"حقوق الله" ولذلك قرّر عند تعارض حق الفرد وحق الله تقديم حق الله أي المصلحة الجماعية[3].

– قيامها على أساس "التفسير الموضوعي والواقعي لإنسانية الإنسان انطلاقاً من التقدير القويم "للإنسان العام". هذا الأساس الذي يؤدي فساده إلى تجزئة مفهوم العدل أو إلى نسبيته." والتفسير غير الموضوعي "للإنسان العام" هو وراء شن الحروب المدمّرة، والعدوان الوحشي على الشعوب المستضعفة وإيجاد المبررات الواهية لذلك خلافاً للتشريع القرآني الذي انبنى على نظرة سليمة موضوعية لإنسانية الإنسان فجاء العدل شاملاً، مطلقاً، حقاً إنسانياً مشتركاً بين الناس جميعاً لا

---

[1] حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة، مرجع سابق، ص73-74.

[2] البنا، جمال، نظرية العدل في الفكر الأوروبي والفكر الإسلامي، [د.ط.ت]، القاهرة: دار الفكر الإسلامي، ص100.

[3] التونجي، عبدالسلام، الشريعة الإسلامية في القرآن الكريم، بنغازي، منشورات جمعية الدعوى الإسلامية، ط: 2، 1997م، ج3، ص152، 153.

يعبث بميزاته لا لون ولا عرق ولا اختلاف دين ولا عاطفة ولا مصلحة..."[1].

المبحث الأوّل: دور مبادئ القرآن في إقامة العدل و الوقاية من الظلم: لقد ارتكز المنهج القرآني في معالجته لقضية الظلم على الأحكام التي تتشكل فيها إرادة العدل واستقباح الظلم واقعاً ملموساً، وهذه الأحكام نوعان:

أحكام غاية: وهي المبادئ والقواعد والأصول التي تقوم عليها الأنظمة التشريعية.

وأحكام تفصيلية ما هي إلا تطبيق لتلك المبادئ[2].

وهذه المبادئ تكون الأساس الذي ينطلق منه كل مجتهد أراد أن يسقط حكماً أو يضع تشريعاً.

ومن شأنها إذا ما روعيت في السياسة العامة المنتهجة في الاجتماع أو الاقتصاد أو الحكم، أن تقي المجتمع من الظلم أو أن تحسر دائرته وتمنع شيوعه.

لقد وضع القرآن الكريم منذ نزوله المبادئ الأساسية التي أقام عليها نظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فبالنسبة للنظام الاجتماعي: فقد جاء التشريع في القرآن المكي حافلاً بتوجيهات مبدئية كانت غائبة عن مجتمع الظلم في العهد الجاهلي، تناولت هذه التوجيهات أوضاعاً فاسدة بالنقد الموضوعي الذي يكشف عن الظلم الفاحش الذي كان يصبغ الحياة الاجتماعية آنذاك. ويلاحظ أن ذلك النقد جاء مرتبطاً بتقرير مسائل العقيدة. فمثلاً في سورة العلق تقرير لحقيقة نفسية وآفة اجتماعية وهي تجاوز الإنسان الحد في الظلم حينما يملك أسباب القوة مع بيان صورة من صور هذا الطغيان عندما يبلغ مداه. قال تعالى:﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ٧ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ ٨ ﴾ العلق: ٦ – ٨، ثم قال جل وعلا: ﴿ أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يَنۡهَىٰ ٩ عَبۡدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴾ العلق: ٩ – ١٠، ومنع حرية التدين من تداعيات الطغيان وهو يعبّر عن وجود تنافر في المجتمع وانقسامه إلى طائفتين: أقلية مستكبرة، طاغية، وأخرى أكثرية مستضعفة يمارس ضدها الطغيان والظلم، وهذا الانقسام ميزة كل مجتمعات الظلم في كل العصور. ويلاحظ أن القرآن الكريم عالج هذه الآفة الاجتماعية بتقرير مسائل العقيدة كقوله تعالى:﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ ﴾ العلق: ٨، فيها تذكير لمن يعتريه الطغيان بالانكفاف عن طغيانه" وتثبيت للمظلوم فلا يحزنه طغيان الطاغي لأن مرجعه إلى الله[3].

ويرسي القرآن المكي قواعد المجتمع ومبادئه ومقوّماته وأكثرها بروزاً قاعدة "التكافل الاجتماعي"، هذه القاعدة يكفل تطبيقها وقايةً للمجتمع من ظهور صور كثيرة للظلم، كظلم اليتيم، وظلم الفقير...، فإذا اطلعنا على ما حوته سورة القلم من قصة أصحاب الجنة الذين امتنعوا من القيام بالواجب الاجتماعي، فحرموا الفقراء من مردود جنتهم فأصابها طائف قضى على خيراتها، فإننا ندرك مدى اهتمام القرآن الكريم بالتكافل الاجتماعي وإبرازه بشكل يومىء للقارئ بأن عدمه يسبب الهلاك ولا يتسبب هلاك الأمم والمجتمعات إلا بشيوع الظلم فيها. قال تعالى: ﴿ فَأَقۡبَلَ بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ يَتَلَٰوَمُونَ ٣٠ قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَآ إِنَّا كُنَّا طَٰغِينَ ﴾ القلم: ٣٠ – ٣١.

وإذا تدبرنا قوله تعالى: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى ١٧ ٱلَّذِي يُؤۡتِي مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴾ (الليل:17-18)، فإننا نلاحظ بروز هذه القاعدة بشكل آخر أقوى تأثيراً حيث يوحي للقارئ أن مصير الإنسان مرتبط بها يوم القيامة، فقد "أقام هذا التكافل على ركنين قويين:

---

(1) دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، مصدر سابق، ج1 ص125 بتصرف.

(2) الشريعة الإسلامية في القرآن الكريم، مصدر سابق، ج3، 153.

(3) ابن عاشور, الطاهر, التحرير والتنوير, تونس، دار سحنون، [د.ط.ت]، مج15، ج30، ص446.

الضمير الإنساني من داخل النفس، والتشريع القانوني في محيط المجتمع، وزاوج بين هاتين القوتين لكي يقيم مجتمعاً متوازناً يقوم فيه الضمير البشري حارسا على تنفيذ التشريع بل ساعياً إلى السمو فوق ما يوجبه التشريع والتكليف"[1].

وقاعدة أخرى تبرز في القرآن الكريم لترسي قواعد المجتمع العادل وهي قاعدة مبدأ "التواصي بالحق" قال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِالْحَقِّ﴾ويتضمن هذا المبدأ إقرار الحقوق الإنسانية وكفالتها والعمل على حمايتها من كل محاولة لانتهاكها. ويبرز هذا المبدأ أيضاً في القرآن المكي بصفته عمل اجتماعي صالح ينبع من الإيمان بالله، يحفظ المجتمع من الهلاك.

وهذا العمل الاجتماعي باعتباره "عملاً تعاونياً على إحقاق الحق" يقتضي -بالضرورة- إقامة نظام قانوني عادل، وثابت، يلزم الأفراد بأن يعتبروا كل الناس متساوين في الحقوق، متكافئين في الواجبات، دماؤهم وأعراضهم وأموالهم عليهم حرام لا يظلمون ولا يظلمون[2].

وأردفت سورة العصر هذا المبدأ بمبدأ آخر لابد من أن يصبغ الحياة الاجتماعية بل لا بد من أن يصبغ الحياة الإنسانية في جميع مجالاتها وجوانبها "وهو الصبر"، قال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبْرِ﴾لأنّ أي مبدأ أو قاعدة تهدف إلى إقامة العدل ودفع الظلم لا يمكن أن يستديم تطبيقها في واقع حياة الناس إلا إذا تعلّم الجميع الصبر، لأن إحقاق الحق وإبطال الباطل، -وهما أول خطوة في إرساء قواعد العدل، واجتثاث جذور الظلم- ليسا بالأمر الهين ويحتاج فيهما إلى قوّة الصّبر الفعّالة لإزالة كل العوائق النّفسية ومقاومة كلّ العوارض التي تكرّس الظلم. "وهكذا نلاحظ أن سورة العصر على قصرها تحوي المقوّمات اللازمة للبنية الاجتماعية السليمة"[3].

إنّ القرآن الكريم في تشريعاته الربانية التي تقيم العدالة الاجتماعية وتنفي الظلم يقرر:

- مبدأ الأخوة الإيمانية باعتباره الرابط الأساسي بين أفراد المجتمع المسلم، ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات:10).

- مبدأ الأخوة الإنسانية باعتباره الرابط الأساسي بين الشعوب ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحُجُرات:13]

- مبدأ المساواة التي لا يظلم فيها أحد حيث جاءت مقيّدة بأحوال يجري فيها التساوي بين الناس، لأنّ الناس متفاوتون في المواهب والطباع والأخلاق والعمل، ومن الظلم أن يسوّى بين الغبيّ والذكيّ، بين النّشيط والكسول، بين الصّادق والكذوب. وقد أقرّ القرآن سنّة التفاوت بين الخلق في جميع المزايا التي يتفاضلون بها: العلم والفضيلة، العمل والنشاط، وفي الرزق، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر:9)، وقال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة:11)، وقال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ (النساء:95). وقال تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[الزُّخرُف:32]

---

(1) أحمد، أنور، العدالة الاجتماعية، القاهرة، دار المعارف، [د.ط.ت]، ص32..

(2) التومي، محمد، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم، تونس، الدار التونسية للنشر، ط: 1، 1990م، ص40.

(3) المرجع نفسه، ص41 بتصرف.

- مبدأ مراعاة السنن الإلهية والتفاوت الطبقي على أساس التفاوت في الرزق سنّة الله في الخلق قال تعالى: ﴿أَنَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (الزخرف:32).

- الحكمة من هذا التفاوت هي التسخير وليس الاستعلاء ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (الزخرف:32)، والمقصود منه التعاون واستخدام الناس بعضهم بعضاً وليس المقصود منه الذلّة والمهانة. وقوله تعالى: (بَعْضُهُم بَعْضًا) يدلّ على أنّ التسخير من الطرفين ، فكما الفقير مسخّر للغنيّ فإنّ الغنيّ مسخّر للفقير أيضا.

- وإقرار التفاوت في الرزق في القرآن الكريم لا يبرر التفاوت في الحقوق والواجبات لأنّه ظلم، فلما ذكر سبحانه وتعالى علو الخلق فوق بعضهم البعض، وكان من طبع الإنسان التجبر والتكبر اتبع الآية بالتهديد للظالم والاستعطاف للتائب[1]، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (الأنعام:165).

أما في المجال الاقتصادي، فبعد استقراء الآيات القرآنية التي جاء فيها ذكر المال والموارد نلاحظ أنّ القرآن أقام اقتصاده العادل المتوازن على ما يلي:

- النظرة المتوازنة للمال فهو عصب الحياة وقوام معيشة الإنسان فلا يحتقر ولا يؤلّه، هو زينة الحياة الدنيا وفتنتها، قال تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ﴾ (الكهف:46)، وفطر الإنسان على حب ما هو زينة ولكن الأصل في الزينة أن تكون عرضاً من أعراض الدنيا الزائلة فلا يجوز أن تستأثر بالقلب فتفتنه عمّا هو حقّ[2]، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ۚ وَاللَّهُ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (التغابن:15).

- النظرة الإيمانية للمال، فالمال مال الله وما الإنسان إلا مستخلف فيه، والتعامل مع الثروة على أساس مبدأ الاستخلاف كفيل بمنع الظلم الاقتصادي، قال تعالى: ﴿وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ۚ﴾ (النور:33).

- الحثّ على العمل وإضفاء القداسة عليه باعتباره عبادة يؤجر عليها الإنسان، ولا يتم حفظ المال إلاّ بالعمل المشروع المضبوط. قال تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ﴾ (التوبة:105)، وهذا العمل ليس واجبا أخلاقيا فحسب بل مبدأ شرعيا وقاعدة يقوم عليها الاقتصاد العادل، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الجمعة:10).

- إقرار مبدأ الملكية الفردية، هي حقّ للفرد، بل فطرة الله التي فطر الناس عليها مع تقييد هذه الملكية بضوابط أخلاقية وواجبات مالية تحول دون طغيانها كما هو فيه النظام الرأسمالي. قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ

---

[1] البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 2، 2003م، ص755.

[2] المصري، عبد السميع، مقومات الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مكتبة وهبة، ط: 1، 1975م، ص5.

﴿عَلِيمًا﴾ (النساء:32). ولم ينه القرآن الكريم عن الاعتداء عليها فحسب بل نهى حتى عن مجرد النظر إلى ما يملكه الغير نظرة طمع أو حسد[1] قال تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ (طه:131)

- مبدأ الترابط الوثيق بين القيم الاقتصادية والقيم الأخلاقية والذي لا تعترف به النظم الوضعية التي تقرّ أنّ التعامل الاقتصادي تعامل مادي محض لا علاقة له بالقيم أو الأخلاق[2]، وهذا الترابط بين الأخلاق والاقتصاد في القرآن يجعل المال محصوراً في وظيفته الأساسية والصحيحة، ولا ينقلب أبداً وسيلة لإتعاس البشرية ، كمنع الإضرار بمصلحة الغير أو مصلحة الجماعة وتحريم الخداع والاستغلال وتنمية المال بما يفسد أخلاق الناس. وهناك الكثير من الآيات القرآنية تربط بين المعاملات المالية وتقوى الله تعالى ومراعاة العدل والإحسان قال تعالى في آية المداينة: ﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ﴾ (البقرة:282)، وقوله تعالى في الربا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (البقرة:278) و غيرها من الآيات الكريمة.

- إقرار مبدأ العدل الاقتصادي بالدعوة إلى إيفاء الكيل وضبط المعاملات والنهي عن أي بخس لحقوق الناس الاقتصادية قال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف:85).

- إقرار مبدأ "تداول الثروة": ويستلهم هذا المبدأ من تحريم كنز الأموال، وجاء النّهي عن ذلك بصيغة شديدة، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة:34). وفرض الزكاة وتقسيم الفيء على الفقراء والمساكين قال تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ (الحشر:7).

أما في المجال السياسي، فقد جاء القرآن الكريم في تشريعه المكي والمدني، حافلاً بالمبادئ التوجيهية والأصول العامة للفكر السياسي الصّحيح، ومن ثمّ لنظام سياسي عادل يكون أداة لإقامة العدل. تستلهم هذه المبادئ من النصوص القرآنية التي تتّصل بموقع الحاكم في الأمة، وباختياره ومسؤولياته في حفظ الدّين والدنيا، بمنع الظلم والعدوان والبغي، وحماية حقوق الأفراد والمجتمع من الانتهاك، والعناية بكل ما يوفّر للأمّة من قوّة مادية ومعنوية تحول دون استضعافها.

حرص القرآن في مراحل نزوله الأولى على إقرار مبدأ "الحكم لله" أي مبدأ "السيادة لشريعة الله" وهذا المبدأ هو أصل المبادئ كلها، قال الله تعالى في سورة يوسف: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (يوسف:40) وحقيقته خضوع الحاكم والمحكوم لأحكام التشريع الإلهي العادل، الذي يمنع الحاكم من الاستبداد، ويمنع المحكوم من التعدي على سلطان الدولة أو على حقوق الجماعة.

وتنبثق سيادة الأمة في ظل هذا المبدأ من سيادة الشريعة التي أمر الله المؤمنين بأن تكون منهج حياتهم، حين أعقب تعالى

---

[1] مجموعة من الباحثين، أثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في المجتمع, , جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط: 1، 1984م، ص497.

[2] للتوسع ينظر: بابلي، محمود، خصائص الاقتصاد الإسلامي وضوابطه الأخلاقية، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر, ط: 1، 1988م.

قوله: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ بقوله: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ (يوسف:40) قصد إظهار التلازم الضروري بين عبادته سبحانه، وبين الاحتكام إلى شريعته في شؤون الحياة كلّها.

أمّا في القرآن المدني فقد جاء الاهتمام بإقرار مبدأي العدل والطاعة وما يندرج تحتهما من مبادئ كمبدأ الشورى، ومبدأ احترام الحريات والحقوق. نقرأ ذلك في قوله تعالى من سورة النساء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ (النساء:58) لقد اتخذ الأمر بالعدل هنا صيغة سياسية تجعل منه قيمة كبرى من قيم الحكم والإدارة والقضاء في الإسلام، وشرعية الحكم مرتبطة به، أي بمدى إعطاء كل ذي حق حقه وهو الأساس الشرعي لنشأة قضاء المظالم، الذي يستهدف ردع أشدّ أنواع الظلم وهو ظلم الولاة والمسؤولين[1]. فلا وجود في النظام الإسلامي لما يسمى بأصحاب النفوذ المتميزين عن باقي الأفراد، الناس حكاما ومحكومين سواسية أمام القضاء وإجماع المفسرين منعقد على أن المراد بالحكم في هذه الآية هو ما كان عن ولاية عامة أو خاصة[2] ويندرج تحت الأمر بأداء الأمانات، أداء حقوق الناس.

وعلى أساس مبدأ "العدل المطلق و الشامل" تقوم العلاقات الدولية في القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ (الممتحنة:8)، فالأصل هو السلم، بل هو البر والإقساط، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ (البقرة:208).

المبحث الثاني: دور الأحكام التشريعية في الوقاية من الظلم وعلاجه : إنّ الأحكام التفصيلية التّي تعلّقت بإقامة العدل والوقاية من الظلم، والتي حواها القرآن الكريم، تعلّق بعضها بالعدل والظلم مباشرة و بعضها الآخر تعلّق بالكثير من المعاملات أو السلوكات الّتي فيها اعتداء وظلم. لقد تنوّعت أحكام القرآن فلم تنحصر في مجال العلاقات الاجتماعية بل جاء الكثير منها متعلقا بالعقيدة والأخلاق والعبادات و النظم، ليتحقق التكامل في شخصية المسلم من جهة وتكوين المجتمع الفاضل من جهة أخرى.[3]

ففي المجال العقدي حرّم الشرك بكل صوره: ﴿وَإِذۡ قَالَ لُقۡمَٰنُ لِٱبۡنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ (لقمان:13) وفي المجال الاجتماعي حرّم القتل: ﴿وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ (الأنعام:151) وحرمت السخرية واللمز والتنابز بالألقاب والغيبة قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ (الحُجُرات:11).

---

(1) عبد الوهاب، محمد رفعت، مبادئ النظم السياسية، بيروت، منشورات الحلبي، ط: 1، 2002م، ص223-224.

(2) الدريني، فتحي، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1982م، ص62.

(3) الزحيلي، وهبة، القرآن الكريم بنيته التشريعية وخصائصه الحضارية، دمشق، دار الفكر، ط: 1، 1993م، ص27.

و في مجال الاجتماع، نهي عن كلّ صور الظلم الأسري، كظلم الأزواج والأبناء، قال تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ۚ﴾ (البقرة:231)، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة:232)، وقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ (الإسراء:23)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ (الإسراء:31)، وقال تعالى: ﴿وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ (النساء:2).

وفي المجال الاقتصادي، نهى عن الربا وهو أشد صور الظلم الاقتصادي قبحا، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة:275) ونهى عن التطفيف، فقال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ (1) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (2) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (3)﴾ (المطفِّفين:1-3)

وفي المجال السياسي، نهى عن الحكم بغير ما أنزل الله تعالى، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة:44). ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (المائدة:45)، ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (المائدة:47).

ومن الأحكام التي نصّ عليها القرآن وتعلّقت بالظلم صراحةً ما يلي:

1- تحريم الظلم والعدوان والإعانة عليهما: آيات كثيرة تنهى عن الظلم وتتوعد الظالمين بالعقوبة حتى استقر في الشريعة أن الظلم حرام[1]. قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (المائدة:2)، والعدوان هو ظلم الناس[2] وقال أيضاً: ﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾ (الفرقان:19).

وكما الظلم محرّم فكذا إعانة الظالم على الظلم محرّمة قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ

---

[1] ابن تيمية، أحمد بن محمد، مجموع الفتاوي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1995م، ج 29 ص188.

[2] القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري. الجامع لأحكام القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية، [د.ط.ت]، ج6، ص37.

﴿ٱلۡقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ (البقرة:85) فقد بيّن تعالى أنهم فعلوا أقبح المظالم وهو الإخراج من الديار والقتل على وجه الاستعانة بمن يظاهرهم على الظلم والعدوان[1].

2- **تحريم الحاق الضرر بالغير:** إلحاق الضرر بالغير محرّم جملة وتفصيلاً، وقد جاء في القرآن الكريم ذكر صريح لبعض صور الضرر الذي قد يقع على أصناف من الناس ويمسّ أنواعاً من الحقوق كالإضرار في حق الرضاع، وفي حق إمساك الزوجة وحق الوصية. والرضاع حق للأم ولا يجوز أن تضارّ به بمعنى أنه لا يجوز دفع الولد لغير أمه لإرضاعه إن لم يكن هناك سبب شرعي يوجب ذلك حفاظاً على حياته[2]، قال تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ﴾ (البقرة:233. وحرّم على الزوج إمساك الزوج قصد مضارتها، قال تعالى: ﴿وَلَا تُمۡسِكُوهُنَّ ضِرَارٗا لِّتَعۡتَدُواْۚ﴾ (البقرة:231)

3- **وجوب التّصدي للظلم:** أوجب القرآن على المؤمنين أفراداً وجماعات ومؤسسات التصدي للظلم بالوسائل المشروعة وهذا الوجوب يندرج ضمن وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال تعالى: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ (آل عمران:104)، وقال أيضاً: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ (لقمان:17). ويستنبط هذا الحكم أيضاً من ثبوت النهي عن خشية الظالمين، ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِي﴾ (البقرة:150) فالخشية من الظالم أقوى سبب يحول دون مواجهته وردّه عن الظلم. ويشترط في مواجهة الظالم وإنكار ظلمه شروط إنكار المنكر المعروفة في الفقه الإسلامي، منعا من ان يؤدي إلى ظلم أكبر منه.

4- **حرمة الاعتداء على الظالم:** والدليل قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ (البقرة:194). أي عقوبة مماثلة لجناية اعتدائه وهذا اعتداء على سبيل القصاص[3]. وفي الأمر بالتقوى في ختام الآية ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ أمر بعدم ظلم الظالم عند الانتصار عليه فلا يجوز للمظلوم إذا انتصر من ظالمه وقدر عليه أن يأخذ أكثر من حقه أو أن يعتدي عليه[4].

وقد يتصوّر البعض أن الاعتداء على الظالم جائز لقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ فَلَا عُدۡوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ (البقرة:193) وقد أزال الطبري هذه الشبهة بقوله: "فإذا قال قائل: وهل يجوز الاعتداء على الظالم فيقال: فلا عدوان إلا على الظالمين؟ قيل: إن المعنى في ذلك غير الوجه الذي ذهبت وإنما ذلك على وجه المجازاة كما كان من المشركين من الاعتداء، يقول: افعلوا بهم مثل الذي فعلوا لكم، كما يقال: إن تعاطيت مني ظلماً تعاطيته منك والثاني ليس بظلم... وإنما كان ذلك نظير قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ (البقرة:15)، ﴿فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ﴾ (التوبة:79)"[5]. ولا يخفى ما لهذا الحكم من أثر كبير في

---

(1) النيسابوري، محمود بن أبي الحسن، إيجاز البيان في معاني القرآن، تحقيق: زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1416هـ، ج1، ص327.

(2) الشريعة الإسلامية في القرآن الكريم، مرجع سابق، ج3، ص157.

(3) ينظر: الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1415هـ، ج1، ص474.

(4) ينظر: المصدر نفسه والجزء و الصفحة نفسها.

(5) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 2000م، ج2، ص112.

قطع دابر الشرّ لأن الظلم إذا لم يدفع بالعدل والقسط ولد ظلما أكبر، وهذا الظلم يولد ظلما أكبر منه وهكذا تصبح حياة الناس حلقات من التظالم.

5- استحباب العفو والصفح عن الظالم عند الانتصار عليه: قال تعالى بعد ذمّ الظالمين وتشريع القصاص منهم: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (الشورى:43) واستحباب الانتصار من الظالم إذ كان الحال يقضي أفضلية الانتصار على العفو كأن يكون الظالم معلناً بالفجور، وقحاً، مؤذياً للجميع، تجاوز الحد في الظلم ويكون الانتصار منه أفضل[1].

6- حرمة الركون إلى الظلمة: وجاء النهي عن الركون إليهم في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ (هود:112-113)، والمراد بالركون هنا أربعة أقوال: "أحدها: لا تميلوا إلى المشركين قاله ابن عباس، والثاني: لا ترضوا أعمالهم، قاله أبو العالية، والثالث: لا تلحقوا بالمشركين، قاله قتادة، والرابع: لا تداهنوا الظلمة، قاله السدي وابن زيد"[2]. والظالم أيًّا كان دينه، فهو ظالم ولا حصر له في المشركين فقط، فما أكثر الظلمة اليوم خاصة في العالم الإسلامي، شعوبا وحكاما.

وفسّر البيضاوي الركون بأدنى الميل، أي الميل القلبي اليسير وقال: "ولعل الآية أبلغ ما يتصور في النهي عن الظلم والتهديد عليه"[3]. وقد ذكر النهي عن الركون مع النهي عن الطغيان وبينهما ارتباط فقهه الحسن البصري حيث قال: "جعل الدين بين لاءين: لا تطغوا ولا تركنوا إلى الذين ظلموا"[4] فكثير من الناس لا قدرة لهم على الظلم ولكنهم يستمدون القدرة عليه من غيرهم.

وللركون صور عديدة لم يفصلها القرآن الكريم وإن كانت مفهومة من مجرد النهي عن الميل القلبي ومن تزيين الظلم ومدح الظالم ومعاونته[5]...إلخ.

7- جواز دعاء المظلوم على ظالمه: وذلك على أن يكون بقدر ما يوجبه ألم ظلمه، " ولا يجوز له الدعاء على من شتمه أو أخذ ماله بالكفر لأنه فوق ما يوجبه ألم الظلم"[6].

ويثبت القرآن الكريم أن الأنبياء والصالحين كانوا يدعون على الظالمين، فهذا نوح عليه السلام يدعوا الله بقطع دابر الكفار ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ (نوح:26)، ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾﴾ (يونس:88-89).

ويستحب للمظلوم الإكثار من الدعاء بالنّجاة من الظالمين والشواهد كثيرة في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا

---

[1] تفسير القرطبي، مصدر سابق، ج16، ص38.

[2] الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، زاد المسير في علم التفسير، تح: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط: 1، 1422هـ. ج2، ص404-405

[3] البيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد، أنوار التنزيل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 2003م، ج30، ص256.

[4] االنسفي، عبدالله بن أحمد بن محمود، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، بيروت، دار العلم الطيب، ط: 1، 1998م، ج2، ص88.

[5] ينظر: عباس، فضل حسين، فماسيات مختارة في تهذيب النفس الأمارة، بيروت، دار الفرقان، ط: 3، 2004م، ص154-155.

[6] الموسوعة الفقهية الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1992م، ج29، ص171.

﴿تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ (النساء:75). وعلى لسان امرأة فرعون قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (التحريم:11). وعن المستضعفين قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ (النساء:75). في الدعاء العادل على الظالم تعوض للطاقة الروحية التي يبدّدها الإحساس بالظلم.

8- وجوب إنصاف المظلوم من الظالم: قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِٱلْعَدْلِ﴾ النساء:58). ولأجل هذا أوجب تعالى الإصلاح بين المتخاصمين وشرّع التحكيم لتمييز الظالم من المظلوم سواء أكان المتخاصمان زوجين أو فئتين متقاتلتين بالسلاح قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ (النساء:35).

وفي إنصاف الفئة المظلومة من الفئة الظالمة قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ (الحجرات:9)، فقد أمر بالإصلاح أولاً فإن تطاولت إحداهما على الأخرى شرّع حينئذٍ قتالها لا الصلح، لأنها ظالمة وفي الصلح مع ظلمها هضم لحق الطائفة المظلومة. "وكثير من الظلمة المصلحين يصلح بين القادر الظالم والخصم المظلوم الضعيف بما يرضي القادر صاحب الجاه ويكون له فيه الحظ ويكون الإغماض فيه والحيف على الضعيف، ويظن أنه قد أصلح، فلا يمكّن المظلوم من أخذ حقه. وإنصاف المظلوم يقتضي تمكينه من الظالم أوّلاً ثم يطلب إليه أن يعفو عن ظالمه أو يترك بعض حقوقه[1]."

ونصرة المظلوم واجبة في كل الأديان[2]، ولكلّ النّاس مهما اختلفت أعراقهم وأديانهم ، لذلك أغاث سيدنا موسى عليه السلام ذلك القبطي المظلوم الّذي استنصره، وهذه النصرة لا تكون إلا بأخذ الحق من الظالم وإيصاله إلى المظلوم وهو واجب بأصل الشريعة على كل قادر من المكلفين[3].

وقد سمّى القرآن الكريم من لم ينصفوا المظلوم من ظالمه ظالمين حيث تعدّوا فيما أمر الله بالعدل فيه بين الجميع[4]، قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ (المائدة:45).

9- جواز الجهر بالسوء للمظلوم: بدليل قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا

---

(1) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، إعلام الموقعين عن رب العالمين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 3، 1973م، ج1، ص85. بتصرف.

(2) تفسير القرطبي، مصدر سابق، ج13، ص259.

(3) المصدر نفسه، ج10، ص169.

(4) تفسير ابن كثير، مصدر سابق، ج3، ص109.

﴿عَلِيمًا﴾ (النساء:148). فمع أنّ الإسلام حرّم الغيبة فقد رخص للمظلوم أن يذكر ظالمه بما يكره بقصد استيفاء الحق ودفع الظلم منه. وأما على وجه القصاص من غير كذب أو بهتان وإن كان الأفضل الاقتصار على الشكوى لمن هو أهل كإمام أو قاضي أو ولي... بقصد رفع الظلم[1]، ويؤكده الحديث الشريف: «**لَيُّ الواجد يحل عرضه وعقوبته**»[2]. وقد ذمّ القرآن الكريم الشعراء الذين سخّروا شعرهم لدعم مظالم الجاهلية واستثنى من ذلك الشعراء الذين يستخدمون شعرهم في التصدي للظلم والظلمة قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا ۗ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾ (الشعراء:226-227)[3].

10- وجوب الاحتياط وأخذ الحذر من الظلمة: قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوا ۛ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة:195) لذلك نهت الشريعة من مواجهة الظالم مواجهة مباشرة إذا كانت تؤدي إلى التهلكة، لذلك جاء في القرآن الكريم الإشارة إلى ما يتخذه المظلوم من تدابير احتاطاً من الظلمة كالفرار منهم والتعريض معهم.

إنّ الفرار من الظلمة فعله الأنبياء صلوات الله عليهم والأولياء ففتية الكهف الّذين ذكرهم القرآن فرّوا بدينهم واعتزلوا قومهم خوفاً من الفتنة والمحنة[4]. ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا﴾ (الكهف:16). وقد فرّ النبي ﷺ وصحابته من أهل قريش الظالمين. وأرشد النبي ﷺ إلى السلوك القويم عندما يشتد الظلم وتظهر الفتن. فقال عليه الصلاة والسلام «**يا عقبة أمسك عليك لسانك وليسعك بيتك وابكِ على خطيئتك**»[5]. وهذا لا يتعارض مع قوله:ﷺ «**الذي يخالط الناس ويصبر على آذاهم خير من الذي لا يخالطهم**»[6]. لأن أفضلية العزلة أم الخلطة مرتبطة بحال الشخص. فإذا كان الشخص قويّاً، صبوراً، قادرا على ردّ الظلم، فالخلطة أفضل في حقه وإن كان ضعيفاً فالعزلة أسلم له[7].

وإرشاد النّبي عليه الصلاة والسلام بإمساك اللسان في أيام الفتن يعتبر أحد معالم المنهج القرآني في مواجهة الظالمين للتمكين للإسلام، حيث جاء ذلك نظيراً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، وكثيراً ما يحدث في الواقع أن تستخدم وسائل الإعلام لدفع بعض المظالم الواقعة على الناس فتؤدي إلى دفع الظلمة إلى الإمعان في ظلمهم و تتسبب في فتنة للمسلمين.

وما يدّل على وجوب أخذ الحذر من الظلمة ما جاء في القرآن الكريم من جواز المعاريض للتخلص من ظلم الظالم، مثلما

---

(1) ينظر: عفيفي، محمد عبدالله، النظرية الخلقية عند ابن تيمية، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ط: 1، 1988م، ص513.

(2) أخرجه أبو داوود في سننه، كتاب الأقضية، باب في الحبس في الدين وغيره، رقم: 3628، وحسنه الشيخ الألباني في تذييله للكتاب. وأخرجه النسائي في السنن، كتاب: البيوع، باب: مطل الغني، رقم (4689)،، وحسنه الشيخ الألباني في تذييله للكتاب. وأخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الصدقات، باب الحبس في الدين والملازمة، رقم: (2427). وحسنه الشيخ الألباني في تعليقه على الكتاب.

(3) عمارة، محمد، وحقوق الإنسان ضرورات لا حقوق، ط: 1، 1985م، الكويت، مطابع الرسالة، ص62. (بتصرف)

(4) تفسير القرطبي، مصدر سابق، ج10، ص358.

(5) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير رقم: (741).

(6) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند الشاميين، رقم: (5022). وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على الكتاب: إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.

(7) ينظر: تفسير القرطبي، مصدر سابق، ج10، ص358.

عرّض إبراهيم عليه السلام بقوله: ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ (الصافات:89)[1].

لقد أجاز العلماء للمظلوم استعمال المكر والحيلة لدفع الظلم عن نفسه أو غيره فيظهر قولاً أو فعلاً يقصد منه صالحاً كإزالة المنكر وإبطال الظلم لكن ظاهره خلاف ما قصد، ومثاله التأويل في اليمين بالنسبة للمظلوم ليتخلّص من تضييق الظالم عليه[2].

11- وجوب هجران الأرض التي عمّ فيها الظلم: والشاهد من القرآن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۚ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ۚ فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء:97)، قال ابن كثير: "نزلت هذه الآية عامةً في كل من أقام بين المشركين و ليس متمكنا من إقامة دينه وهو قادر على الهجرة فإنه ظالم لنفسه مرتكب حراماً بالإجماع"[3]. قال الإمام يوسف سنان الدين الأماسي في تبيين المحارم:" فلما فتح رسول الله مكة قال هجرة بعد الفتح ولكن جها د ونيه فاذا استنفرتم فانفروا"[4]، وأما الهجرة التي يكون من المسلم لصلاح دينه فهي باقية فان من لا يستقيم إقامة دينه في موضع تجب الهجرة عليه إلى ما يتمكن فيه"[5].

12- تشريع الحدود والعقوبات: إنّ تشريع العقوبات يتناسب مع ما جاء في القرآن الكريم من مبادئ وما فصّل فيه من أحكام من شأنها تحقيق العدل بين النّاس ونفي الظلم عن حياتهم، ومع ما يتناسب مع طبيعة المنهج القرآني في تحقيق الحياة الكريمة للإنسان، فهو منهج عملي فعّال و واقعي يتناسب مع طبيعة البشر، يعتمد أساسا على تربية الأفراد و استقامة ضمائرهم في محاربة الرذيلة، فإن ظهر الانحراف من بعضهم، استعمل العقوبة لتحقيق الخير العام للناس جميعا. ولا يكتفي بتشريع الأحكام وإنّما يشرّع أيضا ما يضمن تحقيقها واحترامها. ومن أخطر صور الظلم الاعتداء على الأرواح والأموال والأعراض والأمن العام للدولة والمجتمع، وشرّع القران الكريم الحدود لمنع تفشي هذه المظالم في المجتمع، و هي عقوبات مقدّرة شرعا حقّا لله تعالى. قال تعالى في تشريع عقوبة الاعتداء على الأرواح: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (البقرة:178).

وقال سبحانه في تشريع حدّ الزّنى والقذف وكلاهما اعتداء على الأنساب والأعراض، قال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النور:2)، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (النور:4). وشرّعت عقوبة القطع في الاعتداء على الأموال، قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (المائدة:38).

---

(1) ينظر: إعلام الموقعين، مصدر سابق، ج3، ص 182.

(2) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، [د.ط.ت]، بيروت، دار المعرفة، ص324.

(3) تفسير ابن كثير، مصدر سابق، ج2، ص343.

(4) أخرجه البخاري, الحج (1834) ومسلم, الحج (1353).

(5) الأماسي, يوسف سنان الدين, تبيين المحارم, تحقيق: الشريف الشبراوي, القاهرة, دار الرسالة, ط: 1، 2010م, ص 251.

أمّا جريمة الحرابة وهي الاعتداء على أمن المجتمع، فجاءت عقوبتها أشدّ، لتتناسب مع حجم الجريمة المرتكبة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (المائدة:33).

إنّ هذا التشريع القرآني بمقصده العام و ومبادئه السامية وأحكامه التفصيلية، لهو خير قانون، يحول تطبيقه دون أن يضلّ العدل و دفع الظلم مجرّد شعارات تردّد هنا وهناك. إنّه تنظيم عادل للمجتمع يعصم النّاس بمبادئه وأحكامه من الظلم والطغيان بإعطاء كل ذي حقّ حقّه وتسويته بين جميع الناس، به تستقيم وتسعد حياة البشر.

الخاتمة :

بعد هذا التطواف في ظلال نصوص القرآن الكريم و تشريعاته في موضوع العدل والظلم، يحسن حصر ما توصل إليه من نتائج، مع إلمام بما يمكن اقتراحه فيما يتعلق بموقع التشريع في المنهج القرآني لإقامة العدل و إزالة الظلم.

1. لم يكتف القرآن الكريم باستحسان العدل واستقباح الظلم، بل وضع منهجاً شاملاً متكاملاً متوازناً يمكن استنباطه باستقراء عدد كبير من آياته، وليس فقط التي تتحدّث مباشرة عن العدل والظلم.
2. المنهج القرآني يهدف إلى بناء الإنسان العادل ويرتكز على آليات ثلاث: التربية أولا، التشريع ثانيا والسلطان ثالثا.
3. يحتل التشريع منزلة ذات أهمية كبيرة في المنهج القرآني لأنّه مرتبط بحقيقة لا تتجزأ وهي حقيقة هذا الدّين.
4. دعوى القرآن الكريم لنبذ الظلم وإقامة العدل ليست دعوى مثالية فالعدل المطلوب من العباد هو العدل النّسبي، لأنّ الظلم هو عدم وضع الأشياء في مواضعها الحقّة، وهذا لا يكون إلا لصاحب العلم المطلق وهو الله سبحانه، أمّا الإنسان فلا يمكنه تحقيق العدالة المطلقة لانّ علمه وإحاطته بحقيقة مواضع الأمور تظل قاصرة مهما بلغ من القوة والعلم.

التوصيات

5. وضع البرامج المراعية للتّصورات الصّحيحة عن الله والإنسان والكون والحياة والحقّ والباطل، لتحقيق وترسيخ التوافق بين الإنسان وعقيدته، وبين الإنسان ومجتمعه والحياة، لأن إقامة العدالة الحقيقية تتوقف على ذلك.
6. أن يراعى في السياسات التعليمية و المنظومات التربوية غرس المبادئ والقيم المرسّخة للعدل وأن يراعى في بناء البرامج التربوية الرؤيا الشاملة لمفهومي العدل والظلم من أجل بناء شخصية عادلة في كل الظروف والمجالات والأحوال.
7. توجيه الدارسين والباحثين في القرآن الكريم للعناية بالدراسات القرآنية المتعلقة بالتشريع في القرآن الكريم، لبيان مزاياه التشريعية وفعاليته في إقامة العدالة الحقيقية في حياة الناس.

المصادر والمراجع

1. ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، إعلام الموقعين عن رب العالمين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 3، 1973م.
2. ابن تيمية، أحمد بن محمد، مجموع الفتاوي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1995م.
3. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط:1، 2001
4. ابن عاشور، الطاهر، التحرير والتنوير، تونس، دار سحنون، [د.ط.ت].
5. ابن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، طبعة جديدة ومنقحة، 1991م.
6. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، بيروت، دار المعرفة، [د.ط.ت].
7. ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، [د.ط.ت]، بيروت، دار إحياء الكتب العربية
8. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، [د.ط.ت]، بيروت، المكتبة العصرية.
9. أحمد، أنور، العدالة الاجتماعية، القاهرة، دار المعارف، [د.ط.ت].

10. الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1415هـ

11. الأماسي، يوسف سنان الدين، تبيين المحارم، تحقيق: الشريف الشبراوي، القاهرة، دار الرسالة، ط: 1، 2010م.

12. بابلي، محمود، خصائص الاقتصاد الإسلامي وضوابطه الأخلاقية، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط: 1، 1988م.

13. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، الجامع الصحيح المختصر، تح: مصطفى ديب البغا، بيروت، دار ابن كثير، ط: 3، 1987م.

14. البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 2، 2003م.

15. البنا، جمال، نظرية العدل في الفكر الأوروبي والفكر الإسلامي، القاهرة: دار الفكر الإسلامي، [د.ط.ت].

16. البيضاوي، عبد الله بن عمر بن محمد، أنوار التنزيل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: 1، 2003م.

17. التومي، محمد، المجتمع الإنساني في القرآن الكريم، تونس، الدار التونسية للنشر، ط: 1، 1990م.

18. التونجي، عبدالسلام، الشريعة الإسلامية في القرآن الكريم، بنغازي، منشورات جمعية الدعوى الإسلامية، ط: 2، 1997م.

19. الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، زاد المسير في علم التفسير، تح: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط: 1، 1422هـ

20. الدريني، فتحي، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1982م.

21. الدريني، فتحي، دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت: دار قتيبة، ط: 1، 1988م.

22. الرازي، محمد بن عمر بن الحسن، التفسير الكبير، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط: 3، 1420هـ

23. رضا، محمد رشيد، تفسير المنار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د.طنت]، 1990م.

24. الريسوني، أحمد وآخرون، حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة، كتاب الأمة، العدد 87، محرم 1423هـ، السنة 22.

25. الزحيلي، وهبة، القرآن الكريم بنيته التشريعية وخصائصه الحضارية، دمشق، دار الفكر، ط: 1، 1993م.

26. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، القاهرة، دار ابن عفان، ط: 1، 1997م.

27. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط: الأولى، 1994م.

28. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 2000م.

29. عباس، فضل حسين، فماسيات مختارة في تهذيب النفس الأمارة، بيروت، دار الفرقان، ط: 3، 2004م.

30. عبد الوهاب، محمد رفعت، مبادئ النظم السياسية، بيروت، منشورات الحلبي، ط: 1، 2002م.

31. عرجون، محمد الصادق إبراهيم، القرآن العظيم هدايته وإعجازه في أقوال المفسرين، دمشق، دار العلم، ط: 2، 1989م.

32. عفيفي، محمد عبدالله، النظرية الخلقية عند ابن تيمية، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ط: 1، 1988م.

33. عمارة، محمد، وحقوق الإنسان ضرورات لا حقوق، الكويت، مطابع الرسالة، ط: 1، 1985م.

34. الغزالي، أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، القاهرة، مطبعة مصطفى محمد، ط: 1، 1435هـ، ج1، ص139-140.

35. القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري. الجامع لأحكام القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية، [د.ط.ت].

36. قطب، سيّد، في ظلال القرآن، بيروت، دار الشروق، ط: السابعة عشر، 1412هـ

37. مجموعة من الباحثين، أثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في المجتمع، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط: 1، 1984

38. مسلم، أبو الحسن ابن الحجاج النيسابوري، المسند الصحيح المختصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، [د.ط.ت].

39. المصري، عبد السميع، مقومات الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مكتبة وهبة، ط: 1، 1975م.

40. الموسوعة الفقهية الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1992م.

41. النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 2001م.

42. النسفي، عبدالله بن أحمد بن محمود، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، بيروت، دار العلم الطيب، ط: 1، 1998م.

43. النيسابوري، محمود بن أبي الحسن، إيجاز البيان في معاني القرآن، تحقيق: زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، 1416هـ

من إبداعات الدلالة في حديث دعاء ليلة القدر

د. مصطفى أحمد قنبر
وزارة التعليم والتعليم العالي . دولة قطر

الملخص:
ينطق الحديث الشريف بالعديد من وجوه الإعجاز البياني التي تبين عن القدرة اللغوية التي أُوتيها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وفي هذه السطور حاولنا استجلاء الطاقات التعبيرية التي تشع من ألفاظ وتراكيب حديث دعاء ليلة القدر. وهي دعوة مفتوحة للباحثين جميعًا إلى إماطة اللثام عن وجوه الإعجاز اللغوي النبوي

الكلمات المفتاحية: الإعجاز البياني ـ بناء الجملة ـ الدلالة ـ الألفاظ ـ التراكيب

Abstract : The hadeeth speaks a Lots of afaces In The Signs (Eajaz) of Rhetorical. Its are indicate about Competence of language Which is given Our Prophet Muhammad

In this The lines we tried explore the Energies of expression Which are Radiate from the words and expressions in the hadeeth: Prayer of "laylat alqadr"

This is an Invitation open to all researchers to unveil about afaces of the Signs (Eajaz) of Rhetorical In Sunnah

توطئة: أُوتِيَ الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم جملة من الخصال مازته من غيره من رسل الله وأنبيائه من بينها جوامع الكلم. فهو خير من نطق بالضاد وأفصح العرب على الإطلاق. والدارس للكلم النبوي الشريف يلحظ هذا؛ لذا اتخذ اللغويون والأدباء من هذا الكلم بعد القرآن الكريم مقياسًا للفصاحة وعنوانًا للبيان، وشاهدًا على ما اطّرد من قواعد اللغة، وما شذَّ عنها.

وقد شحذ الباحثون أدواتهم للوقوف على كثير من الكلم النبوي الشريف تحليلا ودرسًا؛ فخرجت جملة من المصنفات العلمية الهائلة التي تبين عن إعجاز لغوي وأدبي نبوي أخرس ألسنة كل من حاول النيل من البيان النبوي العظيم.

ولا يملك الباحث المنصف لفنون هذا البيان النبوي إلا أن يقر ـ خاصة إن كان من غير المسلمين ـ بروعة هذا البيان وتميزه ومن ثم إعجازه، حين يتملكه العجب من حسن الانتقاء للفظة النبوية، ودقة وضعها في مكانها في التركيب، وملاءمة كل ذلك للمقام الذي يحيط بها، ثم ما تفيض به مكونات هذه التراكيب مجتزأة ومجتمعة من دلالات وطاقات تعبيرية هائلة.

مكانة البيان النَّبوي في منظومة البيان العربي: كان البيان النبوي المعجز في الأحاديث الشريفة بعد القرآن العظيم ـ ولا يزال ـ زادا وفيرًا وموردًا لاينضب، يروى ظمأ الشعراء والكتاب إن ضلت بهم قافلة البحث في فيافي وقفار الفضاء الإبداعي؛ لينعموا بظلال وارفة من الثراء الفكري وكنوز ثمينة من لآلئ البيان النبوي الذي يكاد سناه يذهب بالعقول التي لا تهدأ من انشغالها به، ولاتنفك من إساره إلا عندما تقع على مصادر هذا البيان حين يطالعها قول معلمه سبحانه جل وعلا:

﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾ النساء: ١١٣

قال الجاحظ عن كلامه صلى الله عليه وسلم في ميزان البيان العربي: " وهو الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجلّ عن الصنعة، ونزّه عن التكلف، وكان كما قال الله تبارك وتعالى: قل يا محمد: وَما أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ. فكيف وقد عاب التشديق، وجانب أصحاب التقعيب، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة، وشيد بالتأييد، ويسر بالتوفيق. وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشاه بالقبول وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الأفهام، وقلة عدد الكلام، مع استغنائه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته. ثم لم يسمع الناس بكلام قط

أعم نفعا، ولا أقصد لفظا، ولا أعدل وزنا، ولا أجمل مذهبا، ولا أكرم مطلبا، ولا أحسن موقعا، ولا أسهل مخرجا، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى، من كلامه صلّى الله عليه وسلّم كثيرا. " ([1])

ولذا فالإجماع قائم على صحة الاستشهاد بالحديث في اللغة بين القدامى والمحدثين، ولو ذهبنا نتصفح كتب اللغة قاطبة لرأينا الأحاديث النبوية منثورة فيها بكثرة مستفيضة سواء منها المتواتر وغير المتواتر، فمن اللغويين الذين استشهدوا بالحديث في مسائل اللغة :أبو عمرو بن العلاء، والخليل، والكسائي، والفراء، والأصمعي، وأبو عبيدة، وابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبو حاتم، وابن قتيبة، والمبرد، وابن دريد، وأبو جعفر النحاس، وابن خالويه، والأزهري، والفارابي، والصاحب بن عباد، وابن فارس، والجوهري، وابن بري، وابن سيدة، وابن منظور، و الفيروزأبادي.([2])

ولما كان البيان النبوي ناطقا بأعلى درجات الفصاحة، وأسمى المعاني وأجمعها التي يتطلبها السياق، وكان الدعاء النبوي واحدًا من النماذج الشاهدة على هذا البيان المتفرد. فقد تخير الباحث من جملة الأدعية النبوية دعاء ليلة القدر، الذي يعد من الأدعية الجامعة التي يلهج بها كل مسلم مبتهلًا إلى ربه في هذه الليلة المباركة علَّهُ أن يكون من الفائزين الناجين.

نص الحديث:

روى الترمذي قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ، عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: **قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيُّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ القَدْرِ مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: " قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عُفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي."**(3)

سياق الحديث: جاء دعاء ليلة القدر كما أورد الراوي إجابة من النبي صلى الله عليه وسلم عن سؤال أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها، وهذا التساؤل ينبئ عن فقه أم المؤمنين رضي الله عنها بمكانة ليلة القدر بين ليالي الشهر الفضيل، ورغبتها في التعلم ومعرفة أمور دينها . ولأن (لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ) القدر/3؛ فإن الصحابة أدركوا عظم العبادة في هذه الليلة، وكان لأمّنا عائشة السبق هنا إذ توجهت بالسؤال إلى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأنه الناصح لأمته والمبين والمرشد لهم. قال العلامة ابن عاشور: " وَتَفْضِيلُهَا بِالْخَيْرِ عَلَى أَلْفِ شَهْرٍ. إِنَّمَا هُوَ بِتَضْعِيفِ فَضْلِ مَا يَحْصُلُ فِيهَا مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَاسْتِجَابَةِ الدُّعَاءِ وَوَفْرَةِ ثَوَابِ الصَّدَقَاتِ وَالْبَرَكَةِ لِلْأُمَّةِ فِيهَا، لِأَنَّ تَفَاضُلَ الْأَيَّامِ لَا يَكُونُ بِمَقَادِيرِ أَزْمِنَتِهَا وَلَا بِمَا يَحْدُثُ فِيهَا مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ، أَوْ مَطَرٍ، وَلَا بِطُولِهَا أَوْ بِقِصَرِهَا، فَإِنَّ تِلْكَ الْأَحْوَالَ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَكِنَّ اللَّهَ يَعْبَأُ بِمَا يَحْصُلُ مِنَ الصَّلَاحِ لِلنَّاسِ أَفْرَادًا وَجَمَاعَاتٍ وَمَا يُعِينُ عَلَى الْحَقِّ وَالْخَيْرِ وَنَشْرِ الدِّينِ. وَقَدْ قَالَ فِي فَضْلِ النَّاسِ: إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقاكُمْ [الحجرات: 13] فَكَذَلِكَ فَضْلُ الْأَزْمَانِ إِنَّمَا يُقَاسُ بِمَا يَحْصُلُ فِيهَا لِأَنَّهَا ظُرُوفٌ لِلْأَعْمَالِ وَلَيْسَتْ لَهَا صِفَاتٌ ذَاتِيَّةٌ يُمْكِنُ أَنْ تَتَفَاضَلَ بِهَا كَتَفَاضُلِ النَّاسِ فَفَضْلُهَا بِمَا أَعَدَّهُ اللَّهُ لَهَا مِنَ التَّفْضِيلِ كَتَفْضِيلِ ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَخِيرِ لِلْقُرُبَاتِ."([4]). قال القرطبي في تفسيره "وَفِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ يُقَسَّمُ الْخَيْرُ الْكَثِيرُ الَّذِي لَا يُوجَدُ مِثْلُهُ فِي أَلْفِ شَهْرٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ: أَيِ الْعَمَلُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ شَهْرٍ لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ. وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ لَا تَكُونُ فِيهِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ. وَقِيلَ: عَنَى بِأَلْفِ شَهْرٍ جَمِيعَ الدَّهْرِ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَذْكُرُ الْأَلْفَ فِي غَايَةِ الْأَشْيَاءِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ [البقرة: 96] يَعْنِي جَمِيعَ الدَّهْرِ."([5])

---

(1) الجاحظ (عمرو بن بحر الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: 255هـ): البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت (1423 هـ) 13/2ـ14.

(2) د. محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف. الرياض. ط2 (1417 ـ 1997م) ص100.

(3) الترمذي(محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، ت 279هـ) : سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2(1395 هـ - 1975 م)، 534/5.

([4]) الطاهر بن عاشور (محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، ت 1393هـ): التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس(1984هـ) 30/ 459.

([5]) القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين ،ت 671هـ): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2 (1384هـ- 1964م)، 131/20.

ألا يستوجب الموقف ـ بعد أن عُرِفت مكانة هذه الليلة ـ هذا السؤال من أمنا رضي الله عنها، الذي لم يكن همها وحدها فقط، بل كان سؤالا جمعيًا يتطلع إلي إجابته كل مسلم أدرك عظم وفضل هذه الليلة المباركة ليغتنمها فكان السؤال عمَّا يقال فيها. ولقد أرشد النبي الأكرم محمد صلى الله عليه وسلم أمته من خلال هذا الحديث إلى دعاء جامع في هذه الليلة المبارك، كما أرشد أيضا عن أدعية أخر كدعاء يوم عرفة، حين قال: "خيرُ الدعاءِ دعاءُ يومِ عرفَةَ، وخيرُ ما قلْتُ أنا والنبيونَ من قبلي لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، له الملكُ وله الحمدُ وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ."(1)

بناء الجملة ودلالاته في سؤال السيدة عائشة:

حَوت بنية الحديث الشريف في سؤال السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ مجموعة من الجمل، توزعت أسلوبيًا بين الخبر والإنشاء. وكان الأسلوب الإنشائي هو الغالب في هذه الجمل، ما بين النداء والاستفهام. كانت الصدارة لأسلوب النداء الذي توجهت به السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ إلى زوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيُّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، مَا أَقُولُ فِيهَا؟**".وقد تكاملت في أسلوب النداء بنيته بمكوناتها الثلاث من أداة، ومنادي، جملة جواب النداء.

بدأ النص الشريف بأسلوب النداء ـ تنبيهًا وجذبًا للمتلقي ـ بالأداة **(يَا)** التي تستخدم لنداء البعيد مسافة أو حكمًا، وقد ينادي بها القريب توكيدًا.[2] وكلا التعليلين البعيد مكانة والقريب توكيدًا مقبولان هنا. ثم جاء المنادَى بصفة عظيمة من صفاته صلى الله عليه وسلم (رسول الله)، كما أمره الله جلَّ في علاه أن يبلغ بذلك الناس جميعًا: ﴿ **قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ** ﴾ الأعراف: ١٥٨

وأما نوع المنادَي هنا فهو مركب إضافي (**رَسُولَ اللَّهِ**)، والإضافة هنا إلي لفظ الجلالة إضافة تشريف وتكليف للرسول الأكرم محمد صلى الله عليه وسلم؛ لذا وُجِّهَ النداء من أُمِّنا عائشة ـ رضي الله عنها ـ بغرض السؤال عن أمر لا يخصها فقط ـ وإن كان يشي بذلك ظاهر الحديث ـ بل هو الشغل الشاغل للأمة جميعًا خاصة إذا ما حلَّ رمضان. وغالبًا ما يحل المركب الإضافي (**رَسُولَ اللَّهِ**) صلى الله عليه وسلم أكثر من غيره في موقع المنادي عندما يوجه الخطاب إليه صلى الله عليه وسلم. إذ هو مبلغ عن الله جلَّ وعلا كما أمره، وبالصفة ذاتها (صفة الرسول) : ﴿ **يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ** ﴾ المائدة: ٦٧

تصدر جواب النداء التركيب الاستفهامي (أَرَأَيْتَ) وهو تركيب ليس بغريب على الذائقة العربية، وقد تصدَّى العلامة ابن عاشور لتحليل هذا التركيب في سفره العظيم (التحرير والتنوير) قائلا: " أَرَأَيْتَكُمْ تَرْكِيبٌ شَهِيرُ الِاسْتِعْمَالِ، يُفْتَتَحُ بِمِثْلِهِ الْكَلَامُ الَّذِي يُرَادُ تَحْقِيقُهُ وَالِاهْتِمَامُ بِهِ. وَهَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ فِيهِ لِلِاسْتِفْهَامِ التَّقْرِيرِيِّ. وَ(رَأَى) فِيهِ بِمَعْنَى الظَّنِّ. يُسْنَدُ إِلَى تَاءِ خِطَابٍ تُلَازِمُ حَالَةً وَاحِدَةً مُلَازِمَةً حَرَكَةً وَاحِدَةً، وَهِيَ الْفُتْحَةُ لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ عَدَدِ الْمُخَاطَبِ وَصِنْفِهِ سَوَاءٌ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ غَيْرَهُ، مُذَكَّرًا أَوْ غَيْرَهُ، وَيُجْعَلُ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ غَالِبًا ضَمِيرَ خِطَابٍ عَائِدًا إِلَى فَاعِلِ الرُّؤْيَةِ الْقَلْبِيَّةِ وَمُسْتَغْنًى بِهِ لِبَيَانِ الْمُرَادِ بِتَاءِ الْخِطَابِ. وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُخَاطَبَ يَعْلَمُ نَفْسَهُ عَلَى الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَ ضَمِيرِ الْخِطَابِ، فَالْمُخَاطَبُ فَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ بِاخْتِلَافِ الِاعْتِبَارِ، فَإِنَّ مِنْ خَصَائِصِ أَفْعَالِ بَابِ الظَّنِّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا وَاحِدًا (وَأُلْحِق بِأَفْعَالِ

---

(1) المرجع السابق، 527/5.

(2) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ، بيروت ، ط5(1979م) ص 354، 355. ود. إبراهيم حسن إبراهيم: أسرار النداء في لغة القرآن الكريم، مطبعة الفجالة، القاهرة (1978م) ص9.

الْعِلْمِ فِعْلَانِ: فَقَدَ، وَعَدِمَ فِي الدُّعَاءِ نَحْوَ فَقَدْتُنِي)، وَتَقَعُ بَعْدَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ جُمْلَةً فِي مَوْضِعِ مَفْعُولِهِ الثَّانِي، وَقَدْ يَجِيءُ فِي تِلْكَ الْجُمْلَةِ مَا يُعَلِّقُ فِعْلَ الرُّؤْيَةِ عَنِ الْعَمَلِ."(1)

والرؤية هنا ينصرف معناها إلى العلم، وعليه يكون هدف السيدة عائشة من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو طلب العلم بما تقول في هذه الليلة: أَعْلِمْنِي أو أَخْبِرْنِي.

دلالات التركيب الشرطي: أما التركيب الثاني فهو تركيب شرطي (**إِنْ عَلِمْتُ أَيُّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، مَا أَقُولُ فِيهَا؟**) وهو يتكون من جملة فعل الشرط وهي جملة خبرية، وجملة جواب الشرط وقد جاءت إنشائية استفهامية. وتحقق الترابط بين الجملتين المختلفتين في الأسلوب بأداة الشرط (إِنْ) التي تعد سمة الربط بين الجملتين إحدى وظائفها.

والملاحظ في فعل الشرط هنا أنه جاء لإفادة اليقين، الذي ينفي الشك أو الاحتمال، أولا: لأن الفعل يؤكد هذا المعنى.(2) وثانيًا: مجيئه في الماضي بما يفيد التحقق والثبوت. ويقوي من هذا المعنى الذي أميل إليه ما أمر به رسول الله من التحري عن موقع هذه الليلة في الشهر الفضيل كما روت السيدة ـ عائشة رضي الله عنها ـ وجاء في صحيحي البخاري ومسلم "**عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: تَحَرَّوْا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي الوِتْرِ، مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.**"(3) وعلى ذلك يفهم وجهان: الأول: أن السيدة عائشة قد تحرت عن الليلة وعلمت متى تكون؛ ومن ثم فهي تسأل عما تقول فيها. والثاني: أنها رضي الله عنها تسأل عن المستقبل: متى تحرت الليلة وعلمت أنها ليلة القدر، ما تقول؟

وجاء المفعول به جملة اسمية بمبتدأ شبه جملة مركب ظرفي (**أَيُّ لَيْلَةٍ**)، وخبر مركب إضافي (**لَيْلَةُ الْقَدْرِ**). ويفهم من شبه الجملة (ظرف الزمان) انتفاء التخصيص أو التعيين بليلة ما. إِذَنْ فما ورد من أقوال بتحديد ليلة السابع والعشرين أو العشر الأواخر أو الليالي الوتر من رمضان في بعض الأحاديث قد يتناقض مع سؤال أُمَ المؤمنين رضى الله عنها. فإن العلم بالليلة متى تكون، نتاج التحري الذي على كل مسلم أن يقوم به كما ورد في الحديث.

وفي جملة جواب الشرط الاستفهامي ما يبرر مجيء جملة فعل الشرط، وهذا هو الترابط الدلالي بين الجملتين، فلو أن السيدة عائشة تعرف ما يقال من دعاء ما سألت الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد يبادرنا سؤال يقول هل أُمُنا عائشة رضي الله تعالي عنها تجهل الأدعية النبوية في مثل هذه الأوقات، وهي مَنْ هي مِن بين أزواجه صلى الله عليه وسلم علمًا وفقًها؟ لكننا إن تدبرنا سؤالها رضي الله عنها (**مَا أَقُولُ فِيهَا؟**)، ولمَ تسأل: ما أفعل أو ما أدعو فيها؟ إذ القول أعم من الدعاء، فهو يشمل الدعاء والذكر وقراءة القرآن، والفعل أعم من كل هذا. وأن تخصص سؤالها رضي الله عنها بالجار والمجرور (**فِيهَا**) بتلك الليلة دون غيرها، ما يدل على فقه السيدة عائشة رضي الله عنها وبعد نظرها؛ إذ هي تعلم المكانة العظيمة لتلكم الليلة المباركة، وتَعِي الأفعال التي يقوم بها رسول الله في إحياء هذه الليلة، لكنها أرادت أن تَعْرِفَ من رسول الله صلى الله عليه وسلم القول الجامع الشامل في تلك الليلة المباركة، وتذيع ما عرفت لتنتفع الأمة كلها وتنال من بركات هذه الليلة العظيمة.

بناء الجملة في إجابة الرسول صلى الله عليه وسلم: لم يكن بناء الجملة في إجابة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم نمطًا مغايرًا لما جاء من أنماط في سؤال أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها. فقد جاء رده صلى الله عليه وسلم في نوعية تراكيبه وعدد ألفاظه متقاربًا مع نوعية التراكيب وعدد الألفاظ التي تضمنها سؤال أم المؤمنين رضي الله عنها، فلم يكن هناك تفاوتًا نوعيًا أو كميًا كبيرًا بين قسمي الحديث: السؤال، والإجابة.

---

(1) الطاهر بن عاشور (محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، ت. 1393هـ): التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس (1984 هـ)، 7/ 221.

(2) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة (ع ل م).

(3) البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ت 256): صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1(1422هـ)3/ 46. و الإمام مسلم القشيري النيسابوري. ت 261هـ): صحيح مسلم، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت(د.ت) 828/2.

اشتمل رد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم على مجموعة من الجمل توزعت أسلوبيًا ما بين الخبر والإنشاء. بدأت بالجملة الفعلية الإنشائية بصيغة فعل الأمر(**قُولِي**)، ثم النداء محذوف الأداة بغرض الدعاء(**اللَّهُمَّ**)، تلته جملة اسمية مؤكدة متعددة الخبر (**إِنَّكَ عُفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ**)، وختم الرد في نطاق جملة النداء الدعائية بالجملة الفعلية ذات الأسلوب الإنشائي (**فَاعْفُ عَنِّي**). وقد تضافرت وترابطت كل هذه التراكيب دلاليًا وتركيبيا في هذا النسق المتماسك، حاملة رد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بإيجاز غير مخل، ودلالات لم تكن بخافية في انديـاحها على متذوقي البيان النبوي الأخَّاذ.

جاء الرد النبوي على السؤال بسيًطا وواضحًا وموجزًا، ومن مفردات السؤال ذاتها (**مَا أَقُولُ فِيهَا؟ ...قُولِي**)، وفي هذا أدب نبوي عالٍ واحترام لعقلية المتلقي، فبعيدًا عن اللبس والغموض أو التباهي بالمخزونات اللفظية ودلالتها، وتوظيف ما نبا من الغريب والعجيب في الأساليب والتراكيب كما ينهج أعياء الحداثة، جاء رده صلى الله عليه وسلم (**قُولِي**) ولا يخفى على كل متلقٍ دلالة القول أنه باللسان مع حضور الجنان، واستحضار عظمة الرب العظيم جلا وعلا، والثقة في الإجابة... إذ القول هنا مرادف للدعاء.

ويأتي التركيب الثاني في الرد النبوي: (**اللَّهُمَّ** ...) وقد ارتبط تركيبًا ودلاليا بما قبله وما بعده، وهو ـ كما نرى ـ أسلوب إنشائي نداء محذوف الأداة عوض عنها بالميم في آخر المنادى. وهذا الاسم (**اللَّهُ**) هو الاسم الأعظم من حيث الأشهر والأظهر، ولهذا الاسم خصائص منها لحوق هذه الميم في النداء به، وليس في الأسماء كلها ما تلحقه هذه الميم في النداء غيره.[1] ولا يختلف أهل النظر في البيان النبوي في علة الحذف لأداة النداء هنا، من حيث إن الحذف دال على قرب المنادِي من المنادَي جلَّ في علاه، واستشعار العبد اللاهج بالدعاء اللاهث بطلب العَفُوٌّ ـ تفضلا وكرمًا ـ منه جلَّ وعلا بهذا القرب في كل مكان وزمان بما يغني عن استصحاب الأداة وصولا إلى المنادَى، وبلوغا إلى جواب النداء.

لكنَّ الجوابَ الذي من أَجْلِه صِيغ هذا الدعاء في هذا الثوب القشيب من الأسلوب النبوي، تأخرَ قليلا ليفسح المكان لجملة اسمية مؤكدة متعددة ومتنوعة الخبر، توسطت بينه وبين المنادي. إنها الجملة الاسمية المؤكدة (**إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ**) التي دخلت بين مكونات أسلوب النداء، والملاحظ أن هذه الجملة لم تكن قلقة أو غير قارة في مكانها، أو حشوًا يمكن الاستغناء عنه، أو كانت من الطول بما يباعد بين طرفي الأسلوب ويشعر القارئ بشبهة الانفصال على مستوى السبك أو الحبك النصيين. لا، بلْ لقد توافرت لهذه الجملة من سمات الترابط التركيبي و الدلالي ما يجعل وجودها في مكانها من التركيب النبوي أمرًا يشير إلى مرام نبوية ترقى بالأسلوب العربي إلى مراتب عليا في الفصاحة والبيان. فقد ارتبطت بما قبلها بلفظ الجلالة (**الله**) بعودة ضمير المخاطب المتصل بحرف التوكيد فيها (**إِنَّكَ**) علي هذا الاسم الأعظم. وارتبطت بما بعدها بما تضمنه جواب النداء من طلب العفو الذي جاء خبرًا لحرف التوكيد (**إنَّ**).

وعلى مستوى التماسك الدلالي فقد جاءت هذه الجملة المؤكدة استدرارًا لعطف الله جل وعلا، ومسوغًا من المنادِي الداعي لأن يطلب ويدعو المنادَى سبحانه بما هو أهل له. وجاء الخبر (**عَفُوٌّ**) وهو اسم من أسماء الله الحسنى، وصيغة مبالغة على وزن فعول، ويعني: الصفح عن الذنوب وترك مجازاة المسيء،([2]) ومن معاني هذا الاسم كذلك: الذي يعطي الكثير ويهب الفضل.([3]) وهذه الأمور تنصرف إليه وحده تعاظمت أسماؤه.

([1]) ابن هُبَيْرَة (يحيى بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيبانيّ، أبو المظفر، عون الدين (ت 560هـ): الإفصاح عن معاني الصحاح، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن (1417هـ) 50/1.

([2]) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: الموسوعة الإسلامية العامة، إشراف: د. محمود حمدي زقزوق، القاهرة (1423هـ ـ 2003م) ص977.

([3]) صبرينة ماضي: بلاغة أسماء الله الحسنى بين الدلالة المعجمية والاستخدام القرآني، رسالة ماجستير ، كلية الآداب واللغات، جامعة فرحات عباس ،سطيف ـ الجزائر(2012م) ص137.

ولم تقف جملة التوكيد على الخبر (عَفُوٌ) الذي يؤكد على ثبات هذه الصفة في حق الله جل في علاه، بلْ يُعَقِّبُ وبلا واسطة على مكانتها عند بارئها بما لها من مزية تدفع المنادي أن يلهج بها إذ العفو اسم من أسمائه سبحانه وهو يحبه، وذلك بجملة فعلية فعلها مضارع ومفعولها (**العفو**) من نفس المادة (**ع ف و**) التي هي محور الحديث هنا؛ إذ كل ما ورد من ألفاظ ودلالات في الحديث يدور حولها. وقد تكررت المادة في رد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات بما يقارب نصف ألفاظ الدعاء، دون أن يقدح ذلك في نص الحديث أو في الدلالات التي يحملها.

وكان بالإمكان في الخطاب العادي أن يقف المخاطب هنا ويكتفي بالجملة التي اكتملت مبنىً ومعنى، وحملت من الدلالات ما يعود على الداعي من الثقة في كرم ربه وإنعامه عليه بالعفو، وما يعود على المدعو جل وعلا من التأكيد على أنه أهل للعفو والصفح والتضرع إليه بما هو أهله. لكنَّ الرسول الأكرم زاد في تأكيد هذه الدلالات في حق المولى تبارك وتعالى، فعقَّب وبلا واسطة بخبر ثانٍ لحرف التوكيد وهو خبر جملة فعلية فعلها مضارع (**تُحِبُّ الْعَفْوَ**).

وإذ يتصدر الفعل المضارع (**تُحِبُّ**) بدلالاته على الثبات والاستقرار والاستمرار هذه الجملة والتي توافر لها من عناصر التماسك والارتباط الدلالي والتركيبي ما يجعلها تقوِّي المحتوى الذي تعبر عنه ـ فإنها تكشف عن وجه من وجوه الإعجاز البياني النبوي، يتمثل في أن لكل عنصر من العناصر اللغوية هنا دوره في التركيب في نفسه على مستوى اللفظ، وعلى المستوى العام للتركيب. فقد جاء المفعول به (**الْعَفْوَ**)؛ ليفيد حبه سبحانه للعفو على إطلاقه سواء تفضل به هو على عباده، أو للعفو أن يشيع خلقًا إيمانيًا رفيعًا بين عباده. ويستأنس بذلك اكتفاء الجملة بعناصرها تلك التي وردت، دون أن يتعلق بمفعولها (**الْعَفْوَ**) أي عناصر لغوية كشبه الجملة بنوعيه الجار والمجرور أو الظرف أو غيرهما مما يمكن أن يحد من انDياح الدلالات التي تشع من الجملة، أو أن يقيدها بزمان أو مكان أو بكائنات.

إنَّ التركيب المؤكد بالأداة الناسخة (**إنَّ**) واسمها الذي يحيل إلى المنادَى جل في علاه، وما تعلق بها من خبرين متنوعين وما كمن فيهما من دلالات ـ ليبعث برسالة بشرى وتفاؤل وأمل إلى كل متلقٍ ـ خاصة في ظلال الشهر الفضيل الوارفة بالكرم والخير، رسالة واضحة فحواها: ألا يأس من رحمة الله فهو وحده صاحب العفو وقابل التوب:﴿ **وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ** ﴾ الشورى: ٢٥ وما على العبد إلا أن يتوب ويدعو (**اللَّهُمَّ إِنَّكَ عُفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ؛ فَاعْفُ عَنِّي**).

ثم جاءت الجملة الأخيرة في الحديث وقد تصدرتها أداة الربط الفاء، وفضلا عن الدور الوظيفي للفاء هنا من ربط بين التراكيب، فإنها دلاليًا تعطي مبررًا للداعي أن يتضرع ويدعو خاصة بعدما تقدمها من معان في حق الذات العلية، وهذا استشعار بحسن الظن بالله تعالى، يعمر قلب المؤمن بالرجاء. ([1])

وقد تبوأت الفاء منزلا متميزًا في التركيب ودورًا لم يكن لغيرها أن يقوم به، إذ أفادت السببية كَمَا تَقُولُ: أَنْتَ الشُّجَاعُ فَقَاتِلْ، وَأَنْتَ الْكَرِيمُ فَجُدْ عَلَيَّ. وهي الفاء ذاتها التي جاءت في قوله تعالى: ﴿ **أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَـٰفِرِينَ** ﴾ البقرة: ٢٨٦ . أَدْخَلَ الْفَاءَ إِيذَانًا بِالسَّبَبِيَّةِ. لِأَنَّ كَوْنَهُ تَعَالَى مَوْلَاهُمْ، وَمَالِكَ تَدْبِيرِهِمْ، وَأَمْرِهِمْ، يَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ النُّصْرَةُ لَهُمْ عَلَى أَعْدَائِهِمْ، أَيْ: أَظْهِرْنَا عَلَيْهِمْ بِمَا تُحْدِثُ فِي قُلُوبِنَا مِنَ الْجُرْأَةِ وَالْقُوَّةِ، وَفِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْخَوْرِ وَالْجُبْنِ.([2])

([1]) ملتقى أهل الحديث في http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=258113

([2]) أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت. 745هـ): البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ط (1420 هـ) 767/2. و انظر: د. شرف الدين على الراجحي: الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم، دار المعرفة، الإسكندرية (1995م) ص 29.

وبعد فتلكم نظرات في حديث نبوي شريف بان لنا من خلالها ما تكتنزه مكوناته ـ على الرغم من قلة عدد كلماته ـ من طاقات تعبيرية هائلة، تفوق كثيرا ما يمكن تصوره عند القراءة الأولية لها؛ ذلك أن صاحب الخطاب ـ كما قال ابن الأثير ـ هو رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لسانا، وأوضَحَهُمْ بيانا. وأعذَبَهم نُطقًا، وأسَدَّهم لفظا. وأبيَنَهم لَهجَة، وأقومَهم حُجة. وأعرَفَهُم بمواقع الخطاب، وأهدَاهم إلى طُرق الصواب، تأييداً إلهياً، ولُطفا سماويا، وعنايَةً رَبَّانية، ورعايَةً رُوحانية. حتى لقد قال له عليُّ بنُ أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ وسَمِعَهُ يخاطبُ وَفْد بَني نَهْد: يا رسول الله نحن بنو أب واحد، ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره! فقال " أدَّبني رَبّي فأحْسَنَ تَأديبي، وَرُبّيتُ في بني سَعْد". فكان صلى الله عليه وسلم يُخَاطب العرب على اختلاف شُعُوبهم وقبائلهم، وتَبَاين بُطونهم وأفخاذهم وفصائِلِهم، كلاًّ منهم بما يفهمون، ويحادثهم بما يعلمون.([1])

وأمام هذه الكنوز الثرية من الفصاحة والبيان وقف أغلب النُّحاة، وأعلام اللغة، والمعجميين درسًا وبحثًا، إذ استشهدوا في مسائل النحو واللغة، والبلاغة، بالأحاديث الشريفة متى عرضت لهم مسألة. بعد أنْ وجدوا في أحاديث النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم، بحراً زاخراً من الكلمات، والجمل والأساليب العربية الفصيحة. وقد دلَّت الشواهد الحديثية، التي زينوا بها صفحات مصنفاتهم، أنّهم اعتنوا بهذا الجانب العظيم من صرح العربية، عنايةً فائقة وأولوه مزيد الاهتمام، وأنّهم متى احتاجوا إلى حجةٍ بالغةٍ منَ العربيةِ، استقوها منَ الحديث الشريف.([2])

ولايزال الحديث الشريف زاخرًا بكثير من النكات اللغوية والبلاغية والأسلوبية والنصية، تنتظر منَ يَشرُف باستكشافها ودراستها وبيان الإعجاز النبوي فيها. فهل من مُشمِّر لاكتناه أسرارها؟ نسأل الله العون و التوفيق. والحمد لله أولا وآخرًا.

المراجع:

1 ـ د. إبراهيم حسن إبراهيم: أسرار النداء في لغة القرآن الكريم، مطبعة الفجالة، القاهرة (1978م).

2 ـ ابن الأثير (مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، ت 606هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت (1399هـ ـ 1979م) .

3 ـ البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ت 256): صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1(1422هـ).

4 ـ الترمذي (محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، ت 279هـ): سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2(1395 هـ - 1975 م).

5 ـ الجاحظ (عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، ت. 255هـ): البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت (1423 هـ).

6 ـ أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت. 745هـ): البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ط (1420 هـ)

7 ـ د. شرف الدين على الراجحي: الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم، دار المعرفة، الإسكندرية (1995م).

8 ـ صبرينة ماضي: بلاغة أسماء الله الحسنى بين الدلالة المعجمية والاستخدام القرآني، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة فرحات عباس، سطيف ـ الجزائر (2012م) .

9 ـ الطاهر بن عاشور (محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، ت 1393هـ): التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس (1984هـ) .

([1]) ابن الأثير (مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، ت606هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت (1399هـ - 1979م) 4/1

(2) د. محمد صالح شريف عسكري: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، مجلة آفاق الحضارة الاسلامي، أكاديمية العلوم الإنسانية و الدراسات الثقافية، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني،(خريف وشتاء 1431هـ) ص111.110.

10 ـ القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين، ت 671هـ): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2 (1384هـ- 1964م).

11 ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: الموسوعة الإسلامية العامة، إشراف: د. محمود حمدي زقزوق، القاهرة (1423هـ ـ 2003م) .

12 ـ مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط.

13 ـ د. محمد صالح شريف عسكري: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، مجلة آفاق الحضارة الاسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية و الدراسات الثقافية، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني (خريف وشتاء 1431هـ) .

14 ـ د. محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف. الرياض. ط2 (1417 ـ 1997م)

15 ـ الإمام مسلم (مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. ت 261هـ): صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت(د.ت).

16 ـ ملتقى أهل الحديث في http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=258113

17 ـ ابن هُبَيْرَة (يحيى بن محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، أبو المظفر، عون الدين (ت 560هـ): الإفصاح عن معاني الصحاح، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن (1417هـ) .

18 ـ ابن هشام (أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، ت. 761): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط5(1979م).

الأخطاء الطبية وآثارها المترتبة عليها في الشريعة الإسلامية

أ.عمار شويمت
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة الحاج لخضر- باتنة01

الملخص: يتضمن هذا البحث دراسة فقهية في بيان الأحكام الشرعية للأخطاء الطبية المتعلقة أساسا بمهنة الطب، هذه الأخيرة التي ترتبط بمقصودٍ عظيم من مقاصد الشرع، وهو حفظ النفس، بل وبقية الكليات الأربعة متمثلة في الدين، العقل، النسل والمال التي قام الإسلام على رعايتها والحفاظ عليها.مُقدِّمة النصح والإرشاد للمريض ما له من حق، وللطبيب ماله من حدود أثناء ممارسة عمله الطبي، وأن الله عز وجل أكرمنا بهذا الجسد الذي به تقوم حياتنا.

اعتمدت الدراسة في ذلك عدّة جوانب فكرية، تربوية، اجتماعية متخذة من المنهج الاستقرائي التحليلي منهجًا في البحث، والمراد من كل هذا، التعريف بجملة من المفاهيم المتعلقة بمسألة الخطأ الطبي وما يتعلق فيها من أحكام وما يترتب على هذا الفعل من آثار، ومرجعية الباحث في ذلك القرآن وسنة رسول الله اللذان هما عماد الشريعة الإسلامية وكذا أقوال الفقهاء وآراء القانونيين الذين تناولوا هذا الجانب من الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الخطأ الطبي- الشريعة الإسلامية-

Summary: This research is a jurisprudential study to demonstrate the legitimate verdicts of medical errors related mainly to the profession of medicine which relates not only to the protection of one of the major destinations of the Islamic legitimacy (legislation), the soul protection,but also to the protection of the other entireties; the religion, the mind, the offspring and the wealth. The study also supplies advice and guidance to help the patient be aware of the legal rights, and traces limits to not be exceeded by the doctor when exercising the job.

The current study includes intellectual, educational and social sides, taking the descriptive, inductive and analytical approaches as the main methods of research. It aims at defining, analysing and criticising a set of concepts related to medical errors, their verdicts and consequences.

The researcher’s main references in this study are the Holy Quran and the Sunnah of the prophet (PBUH) which are the pillars of the Islamic legislation, besides to the consensus of scholars of Islam and opinions of jurists who have undertaken this topic.

مقدمة: أثار التقدم العلمي في مجالات العلوم الطبية عدّة تساؤلات يمكن إرجاع موضوعاتها الرئيسية إلى ثلاث: الأوّل يتعلق بآثار الأساليب الحديثة لهذه العلوم على حياة الإنسان، ويدور الموضوع الثاني حول تأثير هذه الأساليب على القواعد المنظمة للأعمال التي تمس الإنسان في حياته، ويتعلق الموضوع الثالث بمدى شرعية الأخذ بأساليب التقدم العلمي في حالات الخطأ الطبي ذاته في هذه العلوم. لقد أبرزت هذه المواضيع في السنوات الأخيرة عدة مشاكل، بصفة خاصة، في نطاق العلاقة بين فرع علم الطب، من ناحية وعلم الشريعة من ناحية أخرى، فلقد ترتب على اكتشاف بعض الإمكانيات الحديثة في مجال علم الطب تغيير بعض المعطيات التقليدية التي ترتكز عليها القواعد المنظمة للأعمال التي تتصل بحياة الإنسان وجسده، كما أن تطبيق هذه الإمكانيات على الإنسان، أو مجرد التفكير في ذلك، أبْرَزَ مشاكل جديدة لم تعالجها النصوص القائمة بصفة مباشرة، وترجع خطورة هذه المشاكل أنها تتعلق بالنفس والنسل والعقل، كما أن حفظها يُعَدُ من المقاصد الأساسية للشرع، ومن هنا جاءت دراستنا المتواضعة هذه التي توضح الحدود التي يمكن فيها تحديد مكتسبات الطب على الذرية الأدمية على نحو لا يخِلُ بالقواعد الأساسية للشريعة ولا يهدر المصالح التي تدور حولها أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.

مفاهيم الدراسة:ارتكزت الدراسة الحالية على مفهوم جوهري ومركزي للبحث ككل ألا وهو الخطأ الطبي، إذ أن تعريفه يتطلب توضيح معنى الخطأ المهني قبل كل شيء، ذلك أن الخطأ الطبي ما هو إلا أحد أوجه الخطأ المهني.

لا شك أن الخطأ المهني لا يمكن أن يقوم مبدئيا إلا أثناء ممارسة مهنة معينة[1]، وهو ينجم عن الإخلال بأصولها وقواعدها الموضوعية والمتعارف عليها، كما لو مُورِسَت المهنة بشكل غير مشروع[2].

فالخطأ المهني هو كل خطأ يتعلق بمهنة الشخص أثناء مزاولته إياها، متمثلا في انحرافه أو خروجه عن القواعد والأصول المستقرة لهذه المهنة.ولعل من أحسن وأشمل التعريفات للخطأ المهني ما أورده الدكتور عبد اللطيف الحسيني: " بأنه ذلك الخطأ الذي يرتكبه أصحاب المهن أثناء ممارستهم لمهنهم، ويخرجون فيها عن السلوك المهني المألوف طبقا للأصول المستقرة"[3]، " وهذا الخطأ ينجم عن الإخلال بأصول المهنة وقواعدها المتعارف عليها".[4]

أصبح من السهولة بمكان بيان وتوضيح مفهوم الخطأ الطبي باعتباره خطأ مهنيا مرتبطا بمهنة الطب. لكن قبل ذلك يتوجب علينا البحث بشأن تعريف كل من القانون والفقه وكذا الشريعة الإسلامية للخطأ الطبي.

أولا: تعريف التشريعات: إن غالبية التشريعات كعادتها لم تُعط تعريفا للخطأ الطبي، باستثناء القلة منها، حيث جاء المشرع الليبي بمنظومة قانونية متكاملة حدّد من خلالها معالم المسؤولية الطبية. فعرف الخطأ الطبي في نص المادة 23 منه: " تترتب المسؤولية الطبية عن كل خطأ مهني ناشئ عن ممارسة نشاط طبي سبب ضررا للغير. ويعتبر خطأ مهنيا كل إخلال بالتزام تفرضه التشريعات النافذة أو الأصول العلمية المستقرة للمهنة، كل ذلك مع مراعاة الظروف المحيطة والإمكانيات المتاحة. ويُعد نشوء الضرر قرينة على ارتكاب الخطأ أو الإخلال بالالتزام".[5]

كما عرّف المشرع الإماراتي الخطأ الطبي بأنه " الخطأ الذي يرجع إلى الجهل بأمور فنية يفترض في كل من يمارس ذات المهنة الطبية الإلمام بها، أو كان هذا الخطأ راجعا إلى الإلهام أو عدم بذل العناية اللازمة".[6]

أما نظام مزاولة المهن الصحية السعودي فقد حاول إعطاء تعريف للخطأ الطبي المهني، من خلال حصره سبعة حالات تشكل في معظمها أخطاء طبية. حيث نصت المادة 27 منه. " كل خطأ مهني صحي صدر من الممارس الصحي، وترتب عليه ضرر للمريض يلتزم من ارتكبه بالتعويض. ويُعد من قبيل الخطأ المهني الصحي ما يأتي:

–الخطأ في العلاج أو نقص المتابعة.

–الجهل بأمور فنية يفترض في من كان في مثل تخصّصه الإلمام بها...".[7]

ويبدو أن التشريع الليبي ساير إلى حد بعيد وجهة نظر كل من والفقه القضاء في تحديد مفهوم الخطأ الطبي كما سيتضح.

ثانيا: تعريف الفقه القانوني: يكاد يجمع الفقه على تعريف مشترك للخطأ الطبي من حيث أنه "تقصير في مسلك الطبيب، لا يقع من طبيب يقظ وجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسؤول".[8]

كما يعتبر خطأ طبيا " إخلال الطبيب بواجبه في بذل العناية الوجدانية اليقظة الموافقة للحقائق العلمية المستقرة".[9]

إجمالا لما سبق يمكن القول بأن الخطأ الطبي هو "الخطأ الذي يرتكبه الطبيب أثناء مزاولته لمهنته إخلالا بالتزام بذل العناية، ويتجلى في كل مرة لا يقوم فيها الطبيب بعمله بانتباه وحذر، ولا يراعي فيها الأصول العلمية المستقرة، مع الأخذ بعين الاعتبار كل الظروف الاستثنائية في الزمان والمكان، وعدم الأخذ بالضرورة بنتيجة عمله دائما والتي قد تقترن أحيانا

---

1 -Mazeaud(Henri et Léon) et Tunc (André) : op.cit,p.475.

2- عبد الرزاق السنهوري: **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد**، ج:1، نظرية الالتزام بوجه عام (مصادر الالتزام)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1968، ص822.
وحيد الدين سوار: **النظرية العام للالتزام**، الجزء الأول، (مصادر الالتزام)، مطبعة رياض، دمشق، 1981/1980، ص107.

3- عبد اللطيف الحسيني: **المسؤولية المدنية عن الأخطاء المهنية**، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1987، ص73.

4- محمد بشير شريم: **الأخطاء الطبية بين الالتزام والمسؤولية**، الطبعة الأولى، جمعية عمال المطابع، عمان، 2000، ص 159،161.

5- القانون رقم17 الصادر في 1986/11/24 المتعلق بالمسؤولية الطبية، ج.ر. رقم 28، السنة الرابعة والعشرون، الصادر بتاريخ: 1986/12/21.

6- المادة 27 من القانون الاتحادي الإماراتي رقم 10 الصادر سنة 2000 في شأن المسؤولية والتأمين الطبي.

7- نظام مزاولة المهن الصحية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/59) بتاريخ : 11/04/ 1426 هـ.

8- وفاء حلمي أبو جميل : **الخطأ الطبي (دراسة تحليلية فقهية وقضائية في كل من مصر وفرنسا)**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991م، ص41.

9- منذر محمود مصطفى: **مسؤولية الأطباء والجراحين الجنائية**، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثاني، السنة الثامنة عشر، 1948، القاهرة، ص300.

بالفشل نتيجة للمخاطر المحتملة التي تكتنف معظم الأعمال الطبية، وهو بالنتيجة كل خطأ يرتكبه الطبيب أثناء مزاولته لفنه إذا كان السبب في الإضرار بمريضه".[1]

ثالثا: تعريف الفقه الإسلامي: المقصود بالخطأ هو "ما لم يقصد الطبيب نتيجته رغم اجتهاده لتلافي حدوثها"[2]. وقد أجمع فقهاء الشريعة على أن الخطأ الذي يوجب مسؤولية الطبيب هو " الخطأ الخارج عن أصول مهنة الطب"[3] والذي لا يقره أهل العلم والفن من ذوي الاختصاص.[4]فيرى الحنفية أن ما يسأل عنه الطبيب الحاذق المأذون له من أخطاء، هو ذلك الخطأ الفاحش الذي لا يقع من طبيب آخر، وهو الذي يتجاوز به الحدود المتعارف عليها عند أهل الصنعة الطبية.[5]

أماالمالكية فيرون أن الطبيب يسأل عن الأخطاء الناشئة عن عدم مراعاة قواعد المهنة في التطبيب، أو تجاوز الحدّ فيما أذن له فيه إلى غيره، أو قصّر فيه عن المقدار المطلوب، أو أذن له في شيء ففعل غيره.[6]

في حين يرى فقهاء الشافعية أن ما يُسأل عنه الطبيب الحاذق المأذون له من أخطاء هي تلك التي لا يفعلها مثله من أهل الصنعة ممن أراد الصلاح للمفعول به.[7]أما الفقه الحنبلي فيقصد بالأخطاء التي يسأل عنها الطبيب تلك التي تنشأ عن عدم مراعاة المأذون له فيه إذا كان حاذقا وأعطى الصنعة حقها إلا أن يده أخطأت، كأن أذن له في فعل شيء معين فتركه وفعل ما لم يُؤذن له فيه، أو جاوز الموضع الذي أُذن له في معالجته إلى غيره.[8]

خلاصة القول أن الخطأ الطبي عند فقهاء الشريعة الإسلامية هو الخطأ الذي لا تُقره أصول الطب، ولا يُقره أهل الفن والعلم.[9]

منهج الدراسة:اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الاستقرائي التحليلي والذي يتلخص في عمليات ثلاث، قد تجتمع كلها أو بعضها في العمل الواحد وهي: التفسير أي التفكيك والنقد: أي التقويم، ثم الاستقطاب أو التركيب.

1- عبد اللطيف الحسيني، المرجع السابق، ص119.

2- محمود محمد عبد العزيز الزيني: **مسؤولية الأطباء عن العمليات التعويضية والتجميلية والرتق العذري في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص113.

3- محمد علي البار: **المسؤولية الطبية وأخلاقيات الطبيب**، الطبعة الأولى، دار المنار للنشر والتوزيع، جدة،1416هـ/1995م، ص120.

4- عبد السلام الشريف: **مسؤولية الطبيب في الفقه الإسلامي**، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد الحادي عشر، 1994م، طرابلس، ص158.

5- أحمد بن محمد الطهطاوي، حاشية الطهطاوي **على الدر المختار شرح تنوير الأبصار**، الجزء الرابع، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1365هـ/1975م، ص276.

محمد بن حسين بن علي الطوري: **تكملة البحر الرائق على شرح كنز الدقائق**، الجزء الثامن، الطبعة الأولى، المطبعة العلمية، القاهرة،1311هـ، ص33.

أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي: **المبسوط**، الجزء السادس عشر، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، مصر، 1324هـ، ص13.

6- برهان الذين إبراهيم بن محمد ابن فرحون المالكي: **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ/2001م، ص252.

أبي عبد الله محمد الخرشي: **شرح مختصر خليل**، الجزء الثامن، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، 1317هـ، ص115.

7- أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: **الأم**، الجزء السادس، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1325هـ، ص66.

محمد أحمد الشربيني الخطيب: **مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**، الجزء الرابع، المطبعة المنمنية، مصر، 1329هـ، ص 202،203.

8- موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي: **المغني شرح مختصر الخرقي**، الجزء الثامن، دار عالم الكتب، الرياض (السعودية)، 1426هـ/2005م، ص117.

إبراهيم بن محمد بن سالم ابن ضويان: **منار السبيل في شرح الدليل**، دار اليقين، المنصورة(مصر)، 1425هـ/2004م، ص380.

منصور بن يوسف بن إدريس البهوتي: **الإقناع كشاف القناع**، الجزء الرابع، مطبعة أنصار السنة المحمدية، مصر، 1366هـ،ص14.

9- عبد السلام التونجي: **مؤسسة المسؤولية في الشريعة الإسلامية**، الطبعة الأولى، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 1994، ص164.

عبد السلام التونجي: **المسؤولية المدنية للطبيب في الشريعة الإسلامية وفي القانون السوري والمصري والفرنسي**، الطبعة الثانية، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، 1975، ص337،333.

محمد فؤاد توفيق: **المسؤولية الطبية في الشريعة الإسلامية**، نشرة الطب الإسلامي، العدد الأول، الطبعة الثانية،(أبحاث وأعمال المؤتمر العالمي الأول عن الطب الإسلامي)، (ربيع الأول 1401هـ/1981م)، الكويت، ص547.

ولقد اعتمد الباحث على التفسير بعرض الأعمال العلمية على سبيل التأويل والتعليل وهو عمل علمي جليل، ذلك أن التراث الإسلامي اليوم محتاج فيما هو محتاج إليه إلى فهم صحيح لمقاصده.

أما النقد فقد اعتمدناه كعملية تقويم وتصحيح وترشيد، وهو كذلك بالنسبة للباحث محاولة إلى ضبط قواعد متفق عليها، وجاء الاستنباط كمحاولة للاستنساخ الاجتهادي من طرفنا باعتباره تجديدا علميا، فالتأمل في أمور جزئية ثابتة لاستنتاج أحكام منها مهم في مثل هكذا بحوث فقهية. ولقد اعتمد الباحث على هذه العمليات البنائية في المنهج الاستقرائي التحليلي والتي خدمت موضوع الدراسة أكثر وستتضح ركائزها في محتوى هذا البحث.

أهمية الدراسة:إن أهمية هذا البحث لا تبرز في نطاق العلوم الشرعية فحسب، ولكن أيضا في مجال علوم القانون الوضعي، فمن ناحية أولى إذا ثبت أن الطبيب حينما يمارس عملاً من الأعمال الطبية الحديثة، إنما يستعمل حقه في حدود الإباحة الشرعية فلا محل لمساءلته سواء جنائيًا أو مدنيًا والأساس في ذلك القوانين الوضعية التي تنص على أنه " لا تسري أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر في الشريعة".

وتظهر أهمية هذهِ النتيجة في القوانين الوضعية التي تجعل من الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع الوضعي، فما يعتبر حقًا للطبيب وفقا للشريعة الإسلامية يجب اعتباره سببًا لإباحة عمله في القانون الوضعي.

والحقيقة أن أهمية البحث لا تقتصر على بيان الحدود الشرعية التي يستطيع الإنسان فيها أن يتصرف في الحق في سلامة الحياة والجسد، ولكن أيضا في بيان مدى إمكان الإنسان الإذن لغيره بالمساس بجسمه دون أن تنعقد مسؤوليته المدنية في القانون الوضعي كما أشرنا إليه آنفًا. إضافة أن هذه الدراسة تهدف إلى استخلاص القواعد الشرعية للطب وتجميعها تجميعًا علميًا، ببيان حكم الشريعة في بعض التطبيقات الحديثة للطب تحديدًا عند وقوع الخطأ الطبي.

وقد تضمنت الدراسة الحالية عناصر جاءت على الشكل التالي:

أصول فقه الطب: لسنا بحاجة إلى الإسهاب في بيان أهمية الطب والجراحة في المحافظة على النفس البشرية التي تعتبر أحد المصالح الخمس (الدين، النفس، العقل، النسل، المال) التي من أجل صيانتها وضعت الأحكام الشرعية. غير أن ممارسة الطبيب أو الجراح لعمله تقتضي المساس بجسم الإنسان وجثته، ومن هنا يثور التساؤل عن كيفية التوفيق بين مبدأ حرمة الجسم والجثة والمبدأ الذي يسمح للطبيب بالتدخل الجراحي في جسم الإنسان وتشريح جثته. لا شك أن هذا التوفيق يتم عن طريق وضع الضوابط التي يجب أن يتقيد بها العمل الطبي أو الجراحي حتى لا يخرج عن هدفه النهائي وهو المحافظة على الحياة وصيانة الصحة[1].وبناء عليه فسوف نعرض هنا لمبدأ حرمة الجسم والجثة قبل أن نبين كيف أن رعاية أحد المصالح الخمس تقتضي التخفيف من حدّة هذا المبدأ، ونأخذ تطبيقا لذلك مسألة إباحة عمل الطبيب أو الجراح في جسم الإنسان لنستطيع في النهاية استخلاص القواعد الحاكمة للطب.

حرمة جسم الإنسان وجثته:

الإنسان محترم حيا وميتا في الإسلام[2]، ولقد خلقه الله وقدره وعززه وكرمه وأودع فيه سر خلقه ما يحميه إلى حين : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ الإسراء: ٧٠ ، وهو تعالى الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم:﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ التين: ٤ وتجلت عظمته في خلقه[3].:﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾ المؤمنون: ١٤ الذي جعل الإنسان هو الهدف الأسمى للخلق [4].

1- ابن قيم الجوزية: **زاد المعاد في هدى خير العباد**، ج3، المطبعة المصرية 1379 هـ، ص134.

2- السرخسي: **المبسوط**، ج2، 1331هـ، القاهرة، ص59.

3- عزت محمد خيري: **دلائل الحق في عظمة الوجود**، منبر الإسلام، السنة (يوليو1962) العدد الخامس، ص 155.

4- عفيفي عبد الفتاح: **مركز الإنسان في الوجود بين الدين والعلم**، مجلة الأزهر، نوفمبر 1968، ص524.

لذلك عنيت الشريعة الإسلامية، أيما عناية، بحماية النفس البشرية[1]، فحرمت قتل النفس إلا بالحق، ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾الإسراء: ٣٣ [2]، وجعل الشارع أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة هو الدماء (حديث نبوي)[3]، وتوعد الله مرتكب القتل العمد بالعذاب :﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ النساء: ٩٣. وإلى جوار العقوبة الأخروية وضع الشارع عقوبة دنيوية على مقترف جرائم قتل النفس والجرح العمدية وهي القصاص:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ﴾ البقرة: ١٧٨ ، وأضاف إليها عقوبات دنيوية أخرى منها حرمان القاتل من ميراث القتيل ومن وصيته[4]ولقد وصلت الشريعة في مبلغ حرصها على حماية النفس الإنسانية إلى تقرير المسئولية في حالة القتل أو الجرح الخطأ وما في حكمه ففرضت الدية على الجاني[5]والكفارة على من قتل مؤمنا خطأ ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ النساء: ٩٢ .

وسنت الشريعة الأحكام الكفيلة بعدم ضياع حق المجنى عليه[6].

وإذا كان قتل المسلم بغير حق لا يحتمل الإباحة وكذا قطع عضو من أعضائه[7]فإنه لا يحل شيء من ذلك بإذن المجنى عليه[8]. وليس للإنسان أن يقتل نفسه ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ﴾النساء: ٢٩ أو يتلف أعضاء جسمه﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾البقرة: ١٩٥، لأن الحق في سلامة الحياة والجسد حق مشترك بينه وبين ربه[9] . وبلغت حرمة جسد الإنسان في نظر بعض الفقهاء حدا جعلهم يذهبون إلى أن ما سقط منه أو زال عنه فحظه من الحرمة قائم ويجب دفنه[10].

1- محمد المدني: **الحقوق الطبيعة للمواطنين كما قررها الإسلام**، مجلة الأزهر، 1926، ص 1313.

2- من هنا جاءت القاعدة الفقهية التي تقضي بأنه "لا يجوز المساس بدم الآدمي أو عرضه بغير الحق": عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج7 مطبعة دار الكتب المصرية، 1935 س 133، محمد الشوكاني، نيل الأوطار، ج2، الطبعة الثانية، القاهرة، 1344هـ، ص39.

3- الشوكاني، ج7، ص192.

4- محمد جمال الدين عواد:**جناية القتل العمد في الفقه الإسلامي**، رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر (كلية الشريعة والقانون)، القاهرة، 1974، ص34.

5- على الخفيف:**الضمان في الفقه الإسلامي**، ج1، معهد الدراسات العربية بالقاهرة 1971، ص11، ج2، (1973) ص160. وما بعدها. ويرى بعض الفقهاء وجوب حكومة عدل (مبلغ يقدره ذي الخبرة) في حالة الإعتداء على الجسم الذي لم يعقب ضررًا، حتى لا تهدر الجناية، نهاية المحتاج، ج7، القاهرة، 1304 هـ، ص 316،327.

6- الكاساني:**بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ج7، القاهرة 1910، ص 308.

7- الكاساني، ج7، ص177، الطورى: **البحر الرائق**، ج8، القاهرة 1388 هـ ، ص 74، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، ج4، ط2، القاهرة، 1309 هـ، ص25.

8- ابن قدامة:**المغنى**، ج7، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1327هـ، ص 723.

9- ابن عبد السلام، ج1، ص122.

10- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج2، ص103، ابن حزم، المحلى ج1، القاهرة 1349هـ، ص 1118، محمد الشربيني الخطيب، **مغنى المحتاج**، ج10، القاهرة 1347هـ،ص 348.

وسبقت حماية الشرع فأدركت الإنسان حتى قبل خروجه من بطن أمه، فأوجب دية الجنين على من تسبب في خروجه ميتا[1]، هذا فضلا عن العقوبة الأخروية[2]. فإن ألقته حيا ثم مات بسبب الجناية ففيه دية كاملة[3]. بل لقد قيل بأن الأم إذا أجهضت نفسها وجبت دية الجنين لو أسقطه غيرها[4].

ويرى البعض أنه إذا شربت الأم دواء فأسقطت الجنين فعليها الكفارة وتعطي أباه غرة ولا ترث منها شيئا[5]. ويذهب الفقه الإسلامي إلى أنه إذا وجب القصاص على الأم الحامل فيجب تأخيره حتى ترضعه ويستغنى عنها يستوى في ذلك القصاص في النفس أو في الطرف[6]، والأمر كذلك بالنسبة لإقامة الحد على الزانية الحبلى[7]. وسوف نرى فيما بعد أنه يجوز شق بطن الأم إذا ماتت وولدها حي لإخراجه لأن حفظ حياته أعظم مصلحة من مفسدة انتهاك حرمة الموتى[8].

وليس المقام هنا بيان حكم الإجهاض بالتفصيل ويكفينا هنا أن نشير إلى أن فقهاء المذاهب يجمعون على تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح إلا لعذر، أما قبل نفخ الروح فإن كلمة الفقهاء قد تفرقت بين الإباحة والكراهية والتحريم[9]. ولكن إذا ثبت عن طريق موثوق أن بقاء الجنين في بطن أمه يؤدى لا محالة إلى موتها فيجب إسقاطه تطبيقا لقاعدة ارتكاب أخف الضررين، وفي إسقاطه في هذه الحالة تضحية بالجزء في سبيل إنقاذ الكل أو بالفرع في سبيل إنقاذ الأصل، فالأم أصل الجنين ولها حظ مستقل في الحياة، كما أنها عماد الأسرة حين أن الجنين لم يستقل بحياته[10]. كذلك فإنه إذا ثبت موت الجنين وخيف على الأم من الهلاك قطع الجنين وأخرج ميتا[11].

وبالنسبة للإنسان بعد موته، فقد تولى الشرع حماية الجثة من عبث العابثين فورد في الحديث النبوي أن كسر عظم الميت ككسره حيًا[12]، الأمر الذي اقتضى حرمة نبش مقابر المسلمين وهشم عظام الموتى إلا لضرورة لأن في ذلك هتكا لحرمة الميت[13]. والذي يراجع كتب الفقه الإسلامي يجد أنها تخصص، عادة، بابا للجنائز بآدابها ويظهر في جلاء مدى حرمة المساس بالميت[14]. بحيث أن كل من تسول له نفسه انتهاكها يعرض نفسه للعقوبة[15].

وبعد أن ثبت لنا مدى أهمية مبدأ حرمة جسم الإنسان وجثته في الشرع، فإنه يعنينا الآن أن نبحث عما إذا كان هذا المبدأ مطلقًا أم أنه يحتمل الاستثناء في حدود معينة تبيح العمل الطبي أو الجراحي على جسم الإنسان وتشريح جثته.

---

[1]- محمد الشربيني الخطيب: **مغنى المحتاج**، الجزء العاشر، القاهرة، 1347هـ، ص348. دية الجنين هي جزء من الدية وقيمته نصف عشر دية الرجل، المغنى ، ج7، ص 799.

[2]- حسن الشاذلي: **الجنين في الحياة في الشريعة الإسلامية**،مجلة الحقوق والشريعة الكويت، مارس 1979، ص38.

[3]- نفس المرجع، ص243.

[4]- محمد الشربيني، المرجع السابق، ج7، ص816 .

[5]- ابن حزم، ج11، ص31، 35، المغنى ، ج7، ص816 .

[6]- حاشية الدسوقي، ج4، ص260، المغنى ج7، ص 731.

[7]- ابن حزم، ج11، ص210-2011 ، محمد ابن إسرائيل، **جامع الفصليين**، ج1، ط4، المطبعة أميرية الكبرى، القاهرة، 1301هـ، ص196.

[8]- ابن عبد السلام، ص97.

[9]- محمد عليش:**النووي المجموع شرح المذهب**، ج5، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، بدون تاريخ، ص301، الفتاوى الهندية، ج5، ص376.

[10]- محمود شلتوت:**الفتاوى**، القاهرة ، 1959، ص263، الشاذلي، ص26-30.

[11]- إبن عابدين:**رد المحتار على الدر المختار**، ج1، 1353هـ، القاهرة، ص602.

[12]- السيوطي:**الجامع الصغير وشرحه**، ج4، طبعة المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1356 هـ، ص550.

[13]- **أحاديث نبوية تفيد هذا الأمر صحيح البخاري**، ج3، مطابع دار الشعب، القاهرة، 1970، ص178، محمد العباس المهدي، **الفتاوي المهدية**، ج5، ط1، المطبعة الأزهرية، القاهرة، 1301هـ، ص289، ابن عبد السلام، ص96، الخطيب، ص366، عليش، ص132.

[14]- الكاساني، ج1، ص325، النووي، ج5، ص104 وما بعدها، ابن عابدين، ج1، ص594 وما بعدها،**آداب الجنائز ومظاهر تكريم الجثة الرملى، نهاية المحتاج**، ج3، مكتبة الحلبي، 1938-1304 هـ، ص2 وما بعدها

[15]- الرملي، ج7، ص14، الخطيب، ص354:**الفتاوى الهندية**، ج1، ص123. القرطبي ، ج6، ص164، المغنى، ج8، ص272، ويلزم من ينتهك حرمة الميت بضمان حق أسرته في حرمته: ابن عبد السلام، ج1، ص96.

إباحة العمل الطبي والجراحة على جسم الإنسان:بالرغم من أن مبدأ حرمة جسم الإنسان يقتضي حظر المساس به، إلا أن ضرورة العلاج أو الحاجة إليه تبرر ما هو محظور شرعا. وحتى إذا لم يعتبر العلاج ضرورة فحاجة الأحياء إليه تنزل منزلة الضرورة التي يباح من أجلها ما هو محظور[1]ومؤدي ذلك أن مبدأ حرمة جسم الإنسان يحتمل الاستثناء في الحدود التي تقتضيها مصلحة راجحة. وإذا كان التداوي أو علاج الأمراض أمرا مأمورا به من قبل الشارع حفظا للنوع الإنساني فإن ذلك يتضمن الأمر بممارسة الطب كطريق للعلاج[2]. لذلك فإن تعلم الطب وممارسته يعتبران من فروض الكفاية التي يتعين على فريق من الأمة القيام بها وإلا اثمت جميعا[3].وفي المقابل تجسدت رعاية الشارع الحكيم للأطباء في إباحة عملهم وعدم مساءلتهم متى تقيد هذا العمل بشروط معينة، فما هو أساس عدم مساءلتهم وما هي الشروط الواجب توافرها في عملهم؟

أولا :أساس إباحة العمل الطبي والجراحي:إذا أردنا أن نصل إلى الأساس السليم لعدم مسئولية الطبيب أو الجراح فيجب أن نحدد أصحاب الحق في سلامة الحياة والجسد، فصاحب الحق هو الذي يستطيع أن يأذن بالمساس بمحله فتسقط بذلك مسئولية من يقوم به. وبعد أن نحدد أصحاب هذا الحق نستطيع أن نحدد مصدر الإذن للطبيب أو الجراح بالمساس بمحله.

ثانيا :**أصحاب الحقوق على النفس والجسد:**الحق إما أن يكون لله تعالى أو للعبد وقد يجتمعان فيه. وحق الله تعالى هو ما يتعلق به النفع العام من غير اختصاص بأحد فينسب إلى الله تعالى لعظم خطره وشمول نفعه، وحق الله تعالى يتجسد أساس في العبادات والحدود[4].وهذا الحق لا خيرة فيه للمكلف ولا يسقط بإسقاطه فلا يجرى فيه العفو أو الإبراء أو الصلح[5]. أما حق العبد فهو ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير، وهذا الحق يسقط بإسقاط العبد ويجوز فيه العفو والإبراء والصلح[6]. أما ما يجتمع فيه حق الله وحق العبد، فقد يكون حق العبد هو الغالب كحق القصاص، وبرر أحد الفقهاء[7]ذلك بأن ((لله تعالى في نفس العبد حق الاستعباد وللبعد حق الاستمتاع، وفيه شرعية القصاص بقاء للحقين، ولكن حق العبد راجع ولهذا فوض استيفاؤه إلى الولي وجرى فيه الاعتياض بالمال)). وهذا التبرير يشير إلى وجود حقوق تتعلق بنفس العبد والتي تدخل، فيما نرى، في الطائفة التي يجتمع فيها حق الله وحق العبد ولكن حق الله هو الغالب[8]. ونحن نرجح الرأي الذي يذهب أنصاره[9] إلى أن ((نفس المكلف داخله في هذا الحق، إذ ليس للمكلف (العبد) التسلط على نفسه ولا على عضو من أعضائه بالإتلاف)). فحق الله في حياة المكلف وسلامة جسده إنما تقرر حتى يستطيع القيام بالتكاليف الشرعية والواجبات المفروضة عليه. ونظرًا إلى اجتماع جانبي الله والعبد في هذا الحق فإنه من يعتدي عليه فقد عصى الله وأذى العبد بانتهاك حرمته، ولذلك يجب القصاص أو الدية لما فات من حق الإنسان واجب الكفارة وجبرًا لما فوت من حق الله تعالى[10].

1- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، القاهرة، 1938هـ، ص89.

2- وقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: ((تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء (أو شفاء)، غير داء واحد: الهرم)) رواه أبو دادو في سننه في كتاب الطب ج4، ص3.

3- محمد حسنين مخلوف:**فتاوشرعية وبحوث إسلامية**، ج1، ط2، القاهرة، 1975، ص360، محمد فتحي بهنسي:**المسئولية الجنائية في الفقه الإسلامي**، القاهرة، 1961، ص148.

4- ابن مسعود والتفتازاني:**التنفيح والتوضيح**، ج3، ص129، الشاطبي، الموافقات ج1، ص221، عبد الرزاق السنهوري، **مصادر الحق في الفقه الإسلامي**، ج3، طبعة معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1956، ص108.

5- القرافي، ج1، ص195،140.

6- ابن مسعود والتفتازاني، المرجع والمكان السابقان، السنهوري المرجع والمكان السابقان.

7- ابن مسعود والتفتازاني،ج3، ص138.

8- ابن عبد السلام، ج2، ص7.

9- الشاطبي، ص224.

10- إبن عبد السلام، ج1، ص183.

ولعلنا لاحظنا أنه بينما يعتبر الحق في سلامة الحياة والجسد من الحقوق التي يختلط فيها حق الله بحق العبد مع رجحان جانب الأول، فإن جوابر الاعتداء على هذا الحق يختص بها مرة العبد، وهذا هو حال القصاص والدية، ويتعلق بها حق الله مرة أخرى، وهذا هو حال الكفارة.وإذا كان الحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية يدخلان في طائفة الحقوق التي يجتمع فيها حق الله وحق العبد، فإن مؤدى ذلك أنه إذا جاز للعبد أن يسقط جزيئات الحق الذي ينسب إليه، فإنه لا يجوز له إسقاط الحق في مجموعة[1]. كما أنه ليس للعبد إسقاط حقه إذا أدى ذلك إلى إسقاط حق الله تعالى[2]. وإذن فكون الحق يثبت، في بعض جزيئاته، للعبد لا يلزم منه أن تكون له الخيرة فيه بإسقاطه[3]. وتطبيقا لذلك ليس للعبد أن يقتل نفسه أو يفوت عضوا من أعضائه، ولا يملك أن يأذن لغيره بذلك، فإذا أكمل الله تعالى على عبده حياته وجسمه وعقله الذي يتم به القيام بما كلف به فلا يصح للعبد إسقاط شيء من ذلك[4].

●يتضح مما سبق أن حق الله تعالى وحق العبد يوكلان، كما يقول القرافي في الفروق[5]، لمن هو منسوب إليه ثبوتا وإسقاطا. مؤدى ذلك أن ما جعله الله تعالى حقا للعبد لا يسقط الضمان في إتلافه إلا بإذن العبد[6]، كما أن ما هو حق الله تعالى لا يتمكن العبد من إسقاطه أو الإبراء منه بل يرجع ذلك إلى صاحب الشرع[7]. ومن هنا ليس للفرد أن يتصرف في حياته بدون إذن الشرع فالحق في ذلك مشترك بينهما[8]. ومن هنا أيضا لا يمنع إذن الفرد لغيره بالاعتداء على نفسه بالقتل من مساءلة القاتل، فحق الله غالب وهو لم يأذن بقتل النفس بدون وجه حق[9] ، وإذا كان بعض الفقهاء يرى عدم استحقاق القصاص في هذه الحالة، فإن ذلك يرجع إلى أن إذن المجني عليه يورث شبهه عفو المقتول، الأمر الذي يترتب عليه سقوط حق القصاص مع استحقاق الدية في مال القاتل[10]، فالمسئولية ما زالت قائمة لم يعدمها الرضاء بالقتل وأن تغير وصف الجزاء لمعنى الشبهة[11].وهذا الحكم، الذي يسرى في حالة الاعتداء على النفس، كان يجب أن ينطبق أيضا على حالة الإذن بالاعتداء على ما دون النفس(المساس بالأعضاء- الجروح) خشية أن يؤثر هذا الاعتداء في قيام المجنى عليه بالتكاليف الشرعية التي من أجلها ثبت لله تعالى الحق في سلامة الأعضاء، ومع ذلك فإن الفقه الحنفي يرى سقوط الضمان في هذه الحالة الأخيرة، لأن الأطراف يسلك بها مسلك الأموال بالنسبة لصاحبها، ولذلك فالحق في سلامتها حق للعبد يجوز له التنازل عنه[12]. ولكننا نرى أن استعمال الفرد لحقه على أطرافه وأعضائه مقيد بعدم إفضائه إلى هلاك النفس، لأنه في هذه الحالة يكون قد تعدى حدود حقه واعتدى على حق الله بدون إذنه. وفي جميع الأحوال، وعلى فرض انتفاء المسئولية الدنيوية، فإن المسئولية الأخروية لا تنتفى لمجرد إذن المجنى عليه[13].

---

[1]- الشاطبي، المرجع والمكان السابقان.

[2]- الشاطبي، ص262- القرافي،ج1، ص140.

[3]- الشاطبي، ص263.

[4]- الشاطبي، ص263،262،221.

[5]- ج1، ص195، وقد ورد هذا الحكم تحت الفرق الثاني والثلاثين بين قاعدة الإذن العام من قبل صاحب الشرع في التصرفات وبين إذن المالك الآدمي في التصرفات في أن الأول لا يسقط الضمان والثاني يسقطه.

[6]- ولذلك فإن إذن الشرع لا يسقط حق العبد في ماله وتطبيقا لذلك فإنه إذا اضطر إنسان إلى أكل طعام الغير بدون إذنه، فإن الاضطرار لا يبطل حق الغير بالضمان- يتفرع عن هذه القاعدة أنه لو اضطر إنسان من الجوع فأكل طعام الغير يضمن قيمته.

[7]- القرافي المرجع والمكان السابقان، م 96 من مجلة الأحكام العدلية: لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذنه.

[8]- إبن عابدين، ج4، ص412، محمد أبو زهرة، فلسفة العقوبة في الفقه الإسلامي، ج2، القاهرة، 1966، ص 178.

[9]- الكاساني، ج7، ص177، على الخفيف، الضمان، ج1، القاهرة، 1971، ص233.

[10]- محمد عليش، فتح العلى المالك، ص271.

[11]- المراغي، ص213.

[12]- الكاساني، ج7، ص 202، 236، 243، 299.

[13]- محمد علي النجار:**حول مسئولية الأطباء**، مجلة الأزهر، المجلد 20، 1368 هـ، ص53.

وإذا فات شيء من حياة الإنسان أو من جسمه أو عقله بغير كسبه، أي بسبب لا دخل له فيه، فله حينئذ فقط الخيرة في حقه البديل، لأن حقه في الجزاء أو الضمان صار دينا من الديون إن شاء استوفاه وإن شاء تركه[1]. وهكذا فإذا كان حق الله متغلبا على حق العبد في سلامة الحياة أو في سلامة جسده فإن حق العبد متغلب على حق الله في ضمان الضرر المترتب على الاعتداء عليها، فالقصاص نفسه أو جسده يجوز له التنازل عنه، أما حق الله فقد فات ولا جبر له بالضمان[2]. ومع ذلك فإن المعتدي يلقى إلى جوار الجزاء الأخرى، وحتى بعد عفو المجنى عليه أو وليه عنه، عقوبة دنيوية تعزيزا له وزجرا للاعتداء على حق الله تعالى[3].

نستطيع أن نستخلص مما تقدم أن الحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية من الحقوق التي يجتمع بها الله تعالى والعبد، وإنه يلزم لإباحة المساس بمحل هذين الحقين أن يأذن أصحابهما به، فلا يغنى إذن واحد من صاحبيهما عن إذن الآخر، وهكذا فإن عدم مساءلة من يقوم بعمل يترتب عليه المساس بمحل الحق في الحياة أو الحق في السلامة الجسدية يفترض توافر إذن الشرع إضافة إلى إذن الفرد والسؤال الآن هل تنطبق هذه النتيجة على عمل الطبيب أو الجراح؟

ثالثا :إذن الشرع وإذن الفرد المريض:اعتقد بعض الفقهاء أنه يمكن أن يستنتج، من قول الاتجاه الفقهي التقليدي الذي يذهب أنصاره إلى سقوط القصاص أو الدية إذا أَذْنَ المجنى عليه بالاعتداء، أن الإنسان يستطيع أن يتنازل عن حقه في سلامة جسده، وأن هذا الحكم يسرى على الطبيب بحيث يمكن إرجاع عدم مسئوليته عن المساس بهذا الحق إلى رضاء المريض به[4]. ورغم أن هذا الاستنتاج تعوزه الدقة، لأن هناك فرقا بين الحق في سلامة الحياة والجسد وبين الحق في الجزاء المستحق عن الاعتداء عليه، فلا يلزم من تمكن الإنسان إسقاط الحق الثاني أنه يستطيع إسقاط الحق الأول[5]، أقول رغم أن هذا الاستنتاج تعوزه الدقة، إلا أن بعض الفقهاء يذهب صراحة إلى أن أساس عدم مسئولية الطبيب يرجع إلى إذنِ المريض[6]. ومثل هذا الرأي لا أساس له من الصحة في الشرع لأن انتفاء المسئولية ممن يقترف فعلا يمس محل الحق في سلامة الحياة والجسد يفترض صدور الإذن له من أصحاب هذا الحق كما سبق البيان، ويلزم لذلك صدور إذن الشرع إضافة إلى إذن المريض. ولا يصح الأخذ بمثل هذا الرأي لأن مؤداه عدم مساءلة المعالج مهما كانت صفته ولو لم يكن يقصد العلاج[7]. ومع ذلك فإن مثل هذا القيد وحده لا يكفي لجعل رضاء المريض الأساس الوحيد لعدم مسئولية الطبيب أو الجراح عن المساس بجسده لأن رضاء المريض يقتصر أثره على الجانب الفردي للحق ولا يبرر المساس بجانبه الاجتماعي الذي يجسد فيه حق الله، وهو تعالى لا يأذن بهذا المساس إلا باجتماع شروط متعددة، وإلا ظل الفعل خاضعا للمساءلة[8]. مأذونًا من جهة الشارع ومن جهة المريض[9]. وهذا تطبيق للقاعدة الكلية القائلة بأن الجواز الشرعي ينافى الضمان[1]، فإذا فعل الشخص ما يجوز شرعا فلا يسأل عن الضرر الحادث وإن كان سببا له[2].

1- الشاطبي، ص263.

2- الشاطبي، المرجع والمكان السابقان.

3- محمد أبو زهرة:**الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ، ص55، حاشية الدسوقي، ج4، 1309هـ، القاهرة، ص255، أحمد فتحي بهنسي، العقوبة في الفقه الإسلامي، ط2، 1961، القاهرة، ص65.

4- أحمد إبراهيم:**مسئولية الأطباء في الشريعة الإسلامية وفي القانون المقارن**، مجلة الأزهر، المجلد19، 1367هـ، ص 819، محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة، ص533.

5- فالحق في سلامة الحياة والجسد، وهو الحق الأصيل، فيه جانب لله تعالى وجانب للعبد مع رجحان جانب الله فيه، حين أن حق القصاص أو الدية، وهو الحق البديل، يرجح فيه جانب العبد فيجوز له إسقاطه- وعلى كل حال فقياس عمل الطبيب على فعل الجاني قياس مع الفارق، لأن إباحة عمل الطبيب تتقيد، فضلا عن الإذن به، بأن يتم بقصد العلاج وأن لا يجاوز الرسم المعتاد: المراغي، ص213.

6- محمد علي النجار:**حول مسئولية الأطباء**، مجلة الأزهر، المجلد 20، 1368هـ، ص52.

7- أحمد إبراهيم:**مسئولية الأطباء**، ص 819،820.

8- الرملي، ج3، ص32، المغنى، ج10، ص 349، 350.

9- مجلة الأحكام العدلية المادة، 91.

* وفي اعتقادي أن سبب إباحة عمل الطبيب أو الجراح يكمن في إذن الشرع الذي ينشأ له رخصة، استثناء من المحظور، لا يستطيع، في الأصل، إن يستعملها على جسم المريض إلا بإذنه، فكأن إذن الشرع هو الذي أنشأ سبب الإباحة من الناحية التجريدية، أما إذن المريض فلا يعدو أن يكون العامل المباشر الذي يمكن الطبيب من العمل بالرخصة التي خولها له الشرع على جسم المريض وذلك باختيار طريقة العلاج التي تناسب مرضه[3]. فكأن رضاء المريض لا يعدو أن يكون أحد شروط وضع مبدأ الإباحة موضع التطبيق[4].

وإذا كان إذن الشرع هو الأساس الصحيح لإباحة عمل الطبيب أو الجراح[5] فإن ذلك يرجع إلى أن حق الله تعالى في سلامة حياة وجسد المريض يرجح على حق هذا الأخير فيها. وإذا كنا فقد راعينا حق المريض هذا باشتراط إذنه لممارسة الرخصة التي خولها الشرع للطبيب أو الجراح، فإن الإباحة تبقى، مع ذلك، في حالات الضرورة التي يتعذر فيها أخذ إذن المريض أو إذن وليه. وهكذا فإنه بالنسبة لحق الشرع في سلامة الحياة والجسد فإن إباحة المساس بمحله يتم عن طريق إذن الشارع الذي لا يستفيد منه الطبيب أو الجراح إلا إذا اجتمع في عمله عدة شروط من بينها رضاء المريض الذي يبرر مساس الطبيب أو الجراح بما يخصه في الحق في سلامة الحياة والجسد. وبذلك تنقلب الرخصة التي قررها الشرع للطبيب أو الجراح إلى حق لهما في مواجهة مريض معين.

وعلى هذا الأساس فإننا نفسر ما يقول به فقهاء المذهب الحنفي[6] من أن أساس عدم مسئولية الطبيب هو الضرورة أو الحاجة الاجتماعية ورضاء المريض على النحو التالي[7] : ترفع المسئولية عن الطبيب لأن عمله تقتضيه الضرورة الاجتماعية، أي حاجة الناس إليه، وإلا لا نصرف الطبيب عن مزاولة عمله مع مسيس الحاجة إليه[8]. وإذا كان الشارع قد راعى هذه الضرورة بإذنه للطبيب بممارسة عمله دون أن تنعقد مسئوليته عن المساس بحق الشرع مقامه يأتي، ليشترك مع إذن الشرع في رفع ما تبقى من مسئولية مترتبة على المساس بحق المريض على جسده.

وإذا تساءلنا عن سبب إذن الشارع للطبيب والجراح بمزاولة عملهما بالرغم من أنه يتضمن مساسا بجسم المريض قلنا أن علة الإباحة تكمن في الفائدة التي تعود على الفرد والمجتمع من قيامهما بواجب المعالجة[9]. فإذا كانت الأفعال المكونة للجنايات الجسدية على نوعين الأفعال التي تمس مادة الجسم والأفعال التي تمس مصلحته في صيانة منافعه[10]، فإن الشارع قدر أن العمل الطبي أو الجراحي، وإن مس مادة جسم المريض، يحفظ مصلحة المريض والشرع في صيانة منافع جسم الأول وحياته، وبذلك يؤدي عمل الطبيب إلى حفظ وحماية حق الله وحق العبد على نفس وجسم هذا الأخير،

---

[1]- وهبة الزحيلي :**نظرية الضمان**، ص212.

[2]- التونجي، ص12.

[3]- التونجي، ص12.

[4]- قرب ابن الهمام:**فتح القدير**، القاهرة، 1318هـ، ص291.

[5]- يذهب الرأي الراجح في فقه القانون الوضعي والقضاء إلى أن إباحة عمل الطبيب أو الجراح تستند إلى حق خوله له القانون: على راشد ويسر أنور، شرح النظريات العامة للقانون الجنائي، القاهرة، 1972، ص542،544، محمد نجيب حسني، **شرح قانون العقوبات المصري**، ط3، 1963، ن190، ص185، نفض جنائي مصري 1960/12/19- الموسوعة التشريعية الحديثة، المجلد 16، تحت كلمة طب نقض-ر-3.

[6]- الكاساني، ج7، ص305، أبو زهرة:**مسئولية الأطباء**، مجلة لواء الإسلام- السنة الثانية العدد 12، ص53.

[7]- ينبغي أن يراعي، عند قراءة هذا التفسير، عدم وضوح التفرقة، في الفقه الإسلامي بصفة عامة، بين المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية وغموض طبيعة القصاص والدية.

[8]- يراعي أن حالة الضرورة و تبرر، في القانون الوضعي، عمل الطبيب ولكنها تعد مانعا من المسئولية مع بقاء الفعل مؤثما، أنظر في التفرقة بين أسباب الإباحة وموانع المسئولية الجنائية: راشد ويسر ، ص529، محمود مصطفى، **شرح قانون العقوبات**، القسم العام، الطبعة السابقة، 1967، ص132، نجيب حسنى ، المرجع السابق، ف163، ص174.

[9]- أحمد إبراهيم، مسئولية الأطباء ، ص820، عبد العزيز المراغي، مسئولية الأطباء، مجلة الأزهر، المجلد20، 1368هـ، ص213.

[10]- الكاساني، 7، ص296. المغنى ، ج7، ص835، حاشية الدسوقي، ج4، ص255، إبن جزي، القوانين الفقهية، تونس ، 1962، ص 335، 336، إبن رشد:**بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، ج2، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، 1966، ص414.

فإباحة الشارع في هذه الحدود[1].وإذا كان الشارع قد أباح عمل الطبيب والجراح لأنه يحفظ مصالح راجحة، تتمثل في صيانة الحياة والصحة، الأمر الذي يجعل منه ضرورة اجتماعية، فإن الإباحة لا تنتج أثرها الكامل إلا إذا جرى هذا العمل في نطاق قواعد تضمن عدم انحراف الطبيب في الغاية التي من أجلها عمله، فما هي هذه القواعد؟

رابعا:قيود إباحة العمل الطبي والجراحي:

أشرنا إلى أن إباحة عمل الطبيب أو الجراح تتقيد بعدة شروط تهدف في مجموعها إلى عدم تجاوزه حدودا معينة يحفظ فيها هذا العمل مصلحة راجحة قدر الشارع أنها تبرر إباحته. فإذا خرج الطبيب عن هذه الحدود خضع للمساءلة، ومع ذلك فلقد راعى الفقه الإسلامي مركز الطبيب وطبيعة عمله فخفف من هذه المسئولية، وهذا ما نعرضه فيما يلي:

أ:شروط إباحة عمل الطبيب أو الجراح:

رأينا أن أساس إباحة عمل الطبيب أو الجراح يتجسد، في التحليل الأخير، في وجود حق للطبيب أو الجراح، وفي نفس الوقت واجبهما في ممارسة أعمالهما، وأن مصدر هذا الحق يتمثل في إذن الشرع وإذن المريض. غير أن إذن الشرع مقيد بعدة شروط، تضمن عدم تجاوز الطبيب أو الجراح في عمله لحدود هذا الحق، وهذه الشروط تتعلق بصفة المعالج والباعث على عمله واحتياطاته في ممارسته، كما أن إذن المريض مقيد بصدوره من ذوي الصفة والأهلية.

وإِذَنْ فبعض شروط الإباحة يرجع إلى إذن الشارع وبعضها الآخر يتعلق بإذن المريض.

أولا: شروط إذن الشرع:يجب لانتفاء المسئولية عن العمل الطبي والجراحي أن يكون صادرا عن ذي صفة، وأن تستدعيه حالة المريض بأن يتم بقصد العلاج، وأن يكون معتادا داخل الرسم المتبع في أمثاله[2].

1- صفة المعالج: يشترط فيمن يشخصون المرض ويصفون الدواء أو يقومون بالجراحة ((أن يكونوا من ذوي حذق في صناعتهم ولهم بها بصارة ومعرفة))[3].

أما من تطبب ولم يعرف الطب فهو ضامن (حديث نبوي شريف)[4]. ولمنع الطبيب الجاهل[5] ولحماية مهنة الطب من الدخلاء يجب صدور الترخيص بممارسة العمل الطبي أو الجراحي من صاحب الرعية المختص[6].ونص الفقهاء على أنه يحجر على المتطيب الجاهل، أي يمنع من عمله، لأنه يفسد أبدان الناس، وإذا قام بالعمل الطبي أو الجراحي فهو متعد لأنه غير مأذون من جهة الشرع[7]، كما أنه بادعائه الطب غرر بالعليل، ويلزمه حينئذ الضمان[8].

2- قصد العلاج: يجب أن يكون الباعث على عمل الطبيب هو علاج المريض أو بصفة عامة رعاية مصلحة مشروعة[9]، وهذا هو السبب الذي من أجله رخص له الشارع بممارسة عمله، ويسأل الطبيب إذا استهدف بعمله غرضا آخر غير علاج المريض. فإذا طلب شخص منه أن يقطع شيئًا سليمًا من جسده حتى يعفى من الخدمة العسكرية مثلاً ففعل حقت عليه المساءلة[10] ، بعكس ما إذا كان القطع تستدعيه ضرورة إنقاذ حياة الشخص أو صحته[11]. ويسأل الطبيب أيضا عن عمله

---

[1]- أحمد إبراهيم القصاص، ص213، المراغي، ص213.

[2]- المراغي، ص213.

[3]- المغنى ، ج6، ط1، 1347هـ، ص 120.

[4]- أورده السيوطي:**الجامع الصغير وشرحه**، ج6، مصر، 1356هـ، ص106.

[5]- أوردت مجلة الأحكام العدلية (م26) منع الطبيب الجاهل كتطبيق لقاعدة تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

[6]- أحمد فتحي بهنسي:**المسئولية الجنائية في الفقه الإسلامي**، 1961، القاهرة، ص150.

[7]- المغنى، المرجع والمكان السابقان، ابن عابدين، ج8، ص183.

[8]- المراغي، ص207، 2102.

[9]- لا تكون جراحة التجميل مشروعة إلا إذا أثرت حالة المريض قبلها على صحته النفسية، فهنا يكون الهدف من الجراحة هدف علاجي (فتوى إدارة الإفتاء المصرية سجل 103 مسلسل 211، أحمد إبراهيم مسئولية الأطباء، مجلة الأزهر ، المجلد 19، ص906.

[10]- ابن إدريس البهوتي:**كشاف القناع**، ج3، 1947، ص473، أحمد إبراهيم ، ص841.

[11]- الزيلعي:**تبين الحقائق**، ج5، ص190.

إذا استهدف به إجراء اكتشاف علمي دون أن يقصد علاج المريض. ولكن يجوز للطبيب إجراء عمل جراحي معين كتجربة لعلاج المريض بشرط أن تكون مزاياه أعظم من مضاره، أو على الأقل أن لا يترتب عليه إصابة المريض بضرر أعظم من ضرر المرض الذي يشكو منه[1].

3- اتباع أصول الصنعة: يجب أن تكون أعمال الطبيب أو الجراح على وفق الرسم المعتاد أي موافقة للقواعد التي يتبعها أهل الصنعة في مهنة الطب[2]، فإن فعل ما لا يفعله مثله ممن أراد الصلاح وكان عالما به فهو ضامن[3]. ولكنيجوز للطبيب، عند البعض، أن يجتهد في علاج المريض، فلا يسأل لو خالف بعض آراء زملائه متى كان رأيه يقوم على أساس سليم[4].

وإذَنْ فالمطلوب من الطبيب أن يكون، حسب تعبير الفقهاء، حاذقا يعطى المهنة فيحتاط في عمله ويبذل العناية المعتادة من أمثاله في التشخيص والعلاج.

ثانيا: شروط إذن المريض:يشترط أن يكون تدخل الطبيب بناء على إذن المريض أو وليه إن كان قاصرا أو من في حكمه[5]. ولقد عرفنا، فيما سبق، الأساس الفقهي لاستلزام رضاء المريض لإباحة عمل الطبيب الجراح، ونحن نضيف إليه هنا سببا فنيا قوامه أن الصلة بين الطبيب والمريض يحكمها العقد الطبي، ومعلوم أن قيام العقد يستلزم توافق إرادة طرفيه[6]، وهكذا لا يجوز إرغام الشخص على معالجة نفسه إلا إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك كما هو الحال في الأمراض المعدية[7]. كما يستثني من ضرورة الحصول على إذن المريض أو وليه الحالات العاجلة باعتبار أن الضرورات تبيح المحظورات[8]، أو لأن هذا الاستثناء يقتضيه العرف[9] أو المصلحة[10].

ويجب أن يصدر الإذن ممن هو أهل له بأن يكون بالغا[11] عاقلا، وأن يعطى الإذن وهو على بينة من أمره[12].

فإذا تدخل الطبيب أو الجراح بدون إذن المريض، وبدون ضرورة توجب الاستثناء حقن عليه المسئولية[13] لخروج عمله من دائرة الإباحة إلى دائرة التعدي[14] وتخضع هذه المسئولية للقيود التي تخضع لها مسئولية الطبيب أو الجراح عن الضرر الناتج عن عدم استيفاء عمله لبقية شروط إباحته، فما هي هذه القيود؟

ب:قيود مسئولية الطبيب:الأصل أنه إذا تخلف شرط من شروط إباحة العمل الطبي أو الجراحي قامت مسئولية الطبيب أو الجراح عن الضرر الذي أصاب المريض (ويسميه الفقه السراية أي ما ينتج عن العمل من الضرر) [15]. لذلك يضمن

1- ورد في كتاب الطب النبوي، ص115.

2- حاشية الطهطاوي:**على الدر المختار**، ج4، المطبعة العامرة، القاهرة، 1283هـ، ص275، المغنى، ج10، ص349، 350، المراغي، ص211.

3- النجار، ص51.

4- أحمد إبراهيم:**مسئولية الأطباء**، مجلة الأزهر، المجلد 200، 1368هـ، ص46، قانون التونجي، ص100.

5- أحمد إبراهيم:**مجلة الأزهر**، المجلد 20، ص47، إبن حزم، المحلى، ج10، 1352هـ، ص444، المغنى، ج6، ص121، أبوزهرة، الجريمة والعقوبة، ج1، ص475.

6- أحمد إبراهيم، المرجع السابق، ص48، إبن عبد السلام :**قواعد الأحكام**، ج2، ط1، ص167، وأنظر السرخسي، المبسوط، ج26، حيث ورد أن ضمان الفصاد ضمان العقد .

7- ولقد وضع الشرع نظاما للحجر الصحي: مصطفى الطير، **بين الطب والشريعة**، مجلة الأزهر، 1968، ص252.

8- المراغي ، ص416، أحمد إبراهيم، مجلة الأزهر، المجلد 9، ص49.

9- إبن القيم الجوزية:**إعلام المقوعين**، ج2، القاهرة، المجلد 19، ص22.

10- ابن حزم المحلي، ج10، ص444 .

11- أحمد إبراهيم، المرجع السابق، ص71، محمود بن إسرائيل، **جامع الفصوليين**، ج1، 14، القاهرة، 1301هـ، ص83.

12- فهذه هي مقومات الرضاء كركن في العقد الطبي، محمد حافظ المقارنات، ط1، القاهرة، 1905، المادة/157، الغزالي، الوجيز،ج1، القاهرة، 1317هـ، ص133، محمد الشوكاني:**إرشاد الفحول**، القاهرة، 1327هـ، إبراهيم، ص10.

13- ابن الهمام وآخرون:**الهداية والعناية**، ج7، طبعة المكتبة التجارية، القاهرة، ص206، المراغي، ص112، إبن حزم، ج10، ص444، أحمد إبراهيم، ص48.

14- مخلوف، ص111.

15- المغنى، ج،ص12.

المعالج الضرر المترتب على فعله إذا كان جاهلا أو كان فعله غير مأذون فيه أو أخطأ فيه وبصفة عامة إذا جاوز حدود حقه.
ومن المفيد أن نبرز هنا مظاهر رعاية الفقه الإسلامي للطبيب باستعراض القيود التي أوردها على مسئوليته.

أولا: طبيعة التزام الطبيب(عدم تقيد عمله بشرط السلامة):أول ما يلفت النظر هنا أن الفقه الإسلامي يقرر أن فعل الطبيب أو الجراح لا يتقيد بشرط السلامة، وهذا ما يعبر عنه في الفقه الوضعي أن التزام الطبيب إنما هو التزام ببذل عناية وليس بتحقيق نتيجة، ومفاد ذلك أنه نظرا للطبيعة الاحتمالية للعمل الطبي أو الجراحي، فإن الطبيب لا يلتزم بشفاء المريض أو بضمان سلامته من مخاطره[1]، فهذا ليس وسعه[2]. فكل ما يطلب من الطبيب أو الجراح هو بذل العناية المعتادة من مثله في ممارسته للعمل. فإذا راعى الطبيب أو الجراح في عمله الشروط السابق بيانها، أي استعمل حقه في حدوده الشرعية، ونتج عن ذلك ضرر لحق بالمريض لا يمكن الاحتراز منه فلا ضمان عليه[3].

والطبيب إن كان يستعمل حقه في هذه الحالة فهو يقوم بواجبه في نفس الوقت والأصل أن الواجب لا يتقيد بوصف السلامة[4].

ثانيا: خطأ الطبيب ومدى ضمان السراية(الضرر):ذهب البعض من الفقه الإسلامي[5] إلى أن الجراح، أو الطبيب بصفة عامة، لا يسأل إلا عن الخطأ الفاحش وهو الذي لا يمكن أن يقع فيه طبيب آخر[6]، فإن فعل الطبيب مالا يفعله مثله ممن أراد الصلاح وكان عالما بهذا فهو ضامن لتجاوزه في عمله الحدود المتعارف عليها عند أهل المهنة، أما إذا كان فعل الطبيب هو ما يفعله مثله من أهل العلم بصناعة الطب، فلا ضمان عليه وإن ارتكب خطأ يسيرا، وهو الذي يمكن أن يقع فيه طبيب مماثل[7]. ولقد روعي في هذا الرأي، فيما يبدو، طبيعة مهنة الطب وما تقوم عليه من الاحتمال. والواقع أن الطبيب الذي يفعل ما يفعله طبيب وسط من نفس مستواه وفي نفس ظروفه، لا يصح وصف سلوكه بالخطأ، لأن الفعل يكون حينئذ على وفق الرسم المعتاد أي موافق للقواعد الفنية بحسب ما وصلت إليه عند أهل الصنعة في مهنة الطب، وإذا كان هناك خطأ فهو خطأ يرجع إلى مهنة الطب ويتصل بها بسبب قصورها وعنصر الاحتمال اللصيق بها[8].

ولقد اختلف الفقهاء في تحديد المقصود بضمان السراية المترتبة على عمل الطبيب أو الجراح إذا لم يستوف هذا العمل شروط إباحته[9] وبصفة خاصة في حالة إجراء الجراحة بغير إذن المريض أو بإذنه متى كان غير معتبر كإذن الصبي[10]. وما يعنينا هنا هو أن نبرز ذلك الاتجاه الفقهي الذي يذهب بعض أنصاره إلى أن خطأ الطبيب في العلاج يعد، بصفة عامة، من

1-عبد الستار أبو غدة، **فقه الطبيب وأدبه**، أعمال المؤتمر العالمي الأول للطب الإسلامي، ص444، واختلف في مدى جواز المشارطة على البرء حين يشترط المريض في التعاقد مع الطبيب الشفاء من المرض، فبعض الفقهاء رأى عدم جوازها لما فيه من الجهالة، حين يذهب البعض الآخر إلى جوازها على أساس أنها من قبيل الجعالة التي تجوز على عمل مجهول.

2- قاصيخان، **الفتاوى الهندية**، ج5، ص355.

3- حاشية الدسواقي، ج4، ص25، ابن رشد، **بداية المجتهد**، ج2، المطبعة الجمالية القاهرة، 1329 هـ، ص194، الكاساني، ج7، ص305، الخرشي ،شرح مختصر، خليل، ج6، ص17، مخلوف، ص108.

4- حاشية الطهطاوي، **على الدار المختار**، ج4، ص275.

5- حاشية الطهطتوي، ج4، ص176، التونجي، ص8،9.

6- محمد هشام القاسم، **الخطأ الطبي في نطاق المسئولية المدنية**، مجلة الحقوق والشريعة (الكويت)، مارس 1979، ص10،11، وقريب من هذا ما كان يذهب إليه بعض فقهاء القانون الوضعي من أن الطبيب لا يسأل إلا عن خطئه المهني الجسيم ولكن الإتجاه السائد الآن لا يفرق في مسئولية الطبيب بين خطئه المهني وخطئه العادي وبين خطئه الجسيم وخطئه اليسير.

7- التونجي المرجع والمكان السابقان ويرى الأستاذ التونجي(ص11) أن خطأ الطبيب ينتفي كلية إذا كان عمله فيه نفع للمريض وأداه بقصد حسن.

8- الدسوقي:**الشرح الكبير**، ج4، ط2، القاهرة،1309هـ، ص27،25.

9- فذهب البعض إلى أن الضمان هنا هو القصاص، أحمد إبراهيم، مجلة الأزهر، المجلد20، ص48، المغني، ج6، ص120.

10- جراحة التجميل يتشدد في شروط إجرائها فإن الشافعي يذهب إلى وجوب القصاص على الجراح إذا قطع (سلعة) من رأس المريض بغير إذنه لأنه تعدي بالقطع: أحمد إبراهيم ، ص48.

قبيل جناية الخطأ التي يقتصر الضمان فيها على الدية[1].فالطبيب وإن أخطأ في الفعل فهو لم يقصد سرايته[2]. ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك حين قال من ناحية بأنه يحتمل ألا يضمن الطبيب سراية فعله الذي أخطأ فيه لأنه تولد عن فعل مباح[3]، ومن ناحية أخرى بأنه لا يضمن فعله المعتاد غير المأذون فيه من جهة المريض لأنه محسن وما على المحسنين من سبيل[4].

ثالثا: علاقة السببية بين خطأ الطبيب وبين الضرر: بلغ حرص الفقهاء على عدم عرقلة أعمال التشخيص، والعلاج والجراحة أن بعضهم ذهب إلى أن الطبيب الحاذق، والمأذون له والماهر بصناعته لا يضمن الضرر إذا اقتصر دوره على التسبب فيها دون أن يباشرها[5](كأن يصف الدواء خطأ للمريض)، أما إذا ارتفع تدخله إلى درجة مباشرة الضرر بنفسه (كان أجرى الجراحة بنفسه فأخطأ) فإنه لا يضمن السراية إلا إذا تعمدها[6]وهذا الحكم في الحالتين، التسبب والمباشرة، مخالف للقاعدة الكلية التي تقضي بأن المباشر ضامن وإن لم يتعمد من ناحية[7] وبأن المتسبب يضمن إذا تعمد من ناحية أخرى[8]. وإذنْ ووفقا لهذا الرأي لا يسأل الطبيب أو الجراح عن سراية فعله، في حالة المباشرة، إلا إذا تعمدها، أي أنه لا يسأل عنها إذا ترتب على مجرد خطئه أي فعله غير العمد، وهذا بلا شك تخفيف كبير من المسئولية عن نتائج العمل الطبي أو الجراحي[9].وتحقيقا لنفس الغاية ذهب جانب آخر من الفقهاء[10] إلى أن السراية المترتبة على مباشرة الطبيب للفعل هي جناية خطأ لا يضمن منها إلا ثلث الدية في حين أنه لا يسأل شخصيا عن تسببه في السراية.

وليس معنى تقيد مسئولية الطبيب أو الجراح بالقيود السابقة ذكرها أن يهدر حق المريض في الضمان، فكل ما تؤدي إليه هو نقل الضمان عن الضرر كله أو بعضه إلى شخص آخر، فمن هو هذا الشخص؟

رابعا: المسئول عن ضمان سراية (الضرر) فعل الطبيب أو الجراح:

بعد أن رأى الفقهاء أن ضمان سراية العمل الطبي أو الجراحة يتجسد في الدية، اتجه بعضهم إلى إقامة نظام توزيع عبء المسئولية المقصود منه ترك مجال للطبيب ليتصرف فيه بحرية ولا يخشى فيه المسئولية. فلقد قيل بأن الطبيب المباشر للضرر لا يتحمل في ماله إلا ثلث الدية أما يجاوز ذلك، وكذلك الدية بكاملها في حالة التسبب في الضرر، فإنه يقع على عاتق عاقلة الطبيب[11]، فإن لم يوجد ففي بيت المال[12]. والدولة إذ تسأل هنا عن خطأ الطبيب فإن ذلك يرجع إما إلى الطبيب معين من قبلها فهو تابع لها وإما إلى أن الدولة هي التي سمحت له بمزاولة المهنة[13].

1- النجار، ص51.

2- مخلوف ، ص109، المراغي، ص415، ابن إسرائيل، **جامع الفصولين**، ج1، ص83، الخرشي، ج8، ص111.

3- وهذا في رواية عن مالك، أحمد فتحي بهنسي، **المسئولية الجنائية في الفقه الإسلامي**، 1961، ص150. هـ1.

4- ابن القيم، الطب النبوي، ص111، مخلوف، ص110.

5- ابن فرحون المالكي، تبصرة الحكام، ج2، المطبعة الشرقية، 1301هـ، ص243.

6- ولذلك فإنه إذا قطع الطبيب في الموضع المعتاد فمات المريض لم يكن عليه شيء: الخرش، ج8، ص115.

7- مجلة الأحكام العدلية،م82، والمباشر هو الذي حصل الضرر بفعله بلا واسطة أي دون تدخل فعل آخر، سليم بن رستم، شرح المجلة، بيروت، 1898، ص52.

8- مجلة الأحكام العدلية م93، والمتسبب هو الذي يحدث أمرا يؤدي بعد تدخل أمر آخر، إلى حدوث الضرر: وهبة الزحيلي، نظرية الضمان، ص79، ابن رستم ، المرجع والمكان السابقان، الخفيف المرجع والمكان السابقان.

9- يرى البعض أن القاعدة التي تقيد ضمان المتسبب دون المباشر بالتعمد إنما تقصد التعدي فيكون منطوق القاعدة هكذا: المباشر ضامن وإن لم يعمد حين أن المتسبب لا يضمن إلا بالتعدي (الزحيلي ص166، الخفيف ،ج1، ص74،75، والتعدي إنما يكون بتجاوز حدود الحق المسموح به شرعا أو عادة (الزحيلي ص199).

10- الطب النبوي، ص111.

11- العاقلة هم من يلزمون بالدية من العصبة والأقارب والعشيرة. الخفيف، ج2، ص177.

12- ابن رشد، **بداية المجتهد**، ج2، 1329هـ، ص194، مخلوف، ص110، المراغي، ص211، (التونجي ص، 7).

13- التونجي، ص7،8.

ويلاحظ على هذا الاتجاه أن عاقلة الطبيب أو الدولة، ويفترض أنها المتسبب في الضرر بحكم كونها متبوعا للطبيب، تتحمل العبء الأكبر من الدية، على خلاف القواعد العامة، التي يعرفها الفقه الحنفي، والتي توزع الضمان بين المباشر والمتسبب. فهذه القواعد تقضي من جانب ثان باشتراك المباشر والمتسبب في الضمان إذا كان لكل واحد منهما دور سببي مساو لفعل الآخر في إحداث الضرر[1]، ومن جانب ثالث بوقوع الضمان على المتسبب وحده إذا كان فعله هو العامل الأهم في إحداث الضرر ولم تكن المباشرة عدوانا أو كانت مسئولية المتسبب قائمة على الإخلال بالتزام تعاقدي[2]. ولا شك أن أعمال هذه القواعد يصطدم بعقبة في حالة توزيع الدية بين الطبيب والدولة، تتجسد في صعوبة تحديد الدور السببي لفعل الدولة، إن كان لها فعل حقيقي، ويؤدي في جميع الأحوال إلى تحميل الطبيب بالعبء الأكبر من الدية. لذلك فإن الأخذ بالاتجاه المشار إليه فيما سبق فيه تخفيف على الطبيب، روعي فيه، فيما يبدو، طبيعة عمل الطبيب وحاجة الناس إليه، بحيث تتحمل الدولة بالعبء النهائي للدية إذا كان فعل الطبيب من قبيل التسبب أو كانت تزيد عن الثلث إذا كان فعله من قبيل المباشرة.

●يتضح مما سبق، في عرض اتجاهات الفقه الإسلامي في تحديد مجال مسئولية الطبيب والجراح، أنه على الرغم من تعددها وخروجها في بعض الحالات من القواعد العامة للمسئولية، إلا أنها تنبئ في مجموعها عن إدراك جانب من الفقهاء لطبيعة العمل الطبي والجراحي واحتمالات الأخطار المحيطة به، ومن ثم محاولة رعاية الطبيب أو الجراح في حدود معقولة تتفق مع استهداف عملهما لتحقيق مصالح راجحة تعلو على مخاطرة المحتملة. وهذه قاعدة من بين القواعد الكلية التي تنطبق في المجال الطبي والجراحي، والتي تضع ترتيبا بين المصالح المتزاحمة عند ممارسة الطبيب أو الجراح لعمله على جسم الإنسان الحي.

الخاتمة:

لقد كان للاكتشافات العلمية في مجال الطب والجراحة وقع القنابل في عالم تسوده المبادئ التقليدية التي ترى أن حرمة النفس والجسم والجثة وهذه أحد الأركان الأساسية للنظام الشرعي والقانوني السائد. هذه الاكتشافات، التي لو تركت دون ضابط فإنها سيؤدي إلى تغيير الأعراف والأفكار بل والأخلاق، يجب أن يتسلح الفقهاء لمواجهتها بحكمها الشرعي حتى لا تتعدى حدودها فتصطدم بسنة الله ﴿ **ولن تجد لسنة الله تبديلاً**﴾[3]. كذلك فإن الفقه مطالب بالبحث عن أحكام مستحدثات الطب في الشريعة حتى لا نكون تابعين في هذه الأحكام.

وإذا كان يطلب من الفقه والقانون أن يراعيا الإمكانيات الحديثة للطب والبيولوجيا في وضع أحكامهما، فإن ذلك مقيد بعدم التعارض مع كليات الشريعة وبقدر ما تحفظه هذه الإمكانيات من مصالح جديرة بالرعاية، وإلا فإن للإكتشافات الحديثة للعلوم البيولوجية والطبية استعمالات لا فائدة منها بل إنها قد تكون مضرة. إن قواعد الشريعة، على سعتها وترحيبها بكل تقدم علمي لمصلحة البشرية، لا يمكن أن ترضخ للإمكانيات الحديثة للعلوم لأن الشرع يحيط بعلمه وبأحكامه كل شيء، حين أن العلم لا يمكن أن يتسع لإدراك عواقب اكتشافاته ﴿ **يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من عمله إلا بما شاء وسع كرسيه السموات والأرض**﴾[4].

وإزاء طرقات العلم، المفيدة منها والضارة، على أبواب الفقه والقانون، فإن الفقيه يجد نفسه أمام طريقين متقابلين الأول طريق اليقين طريق الله الخالق العالم بمن خلقه، والثاني طريق العلم والتجارب وهو طريق لا يتسم بالثبات أو باليقين. وليس معنى اختيار الفقيه للطريق الأول أنه يرفض سلوك الطريق الثاني ولكن معناه أنه لا يأخذ من العلم إلا ما يحفظ

---

[1]- مجلة الأحكام العدلية م/90.

[2]- وهذا هو الحكم أيضا عند المالكية: الزحيلي، نظرية الضمان ، ص45.

[3]- الفتح /3.

[4]- البقرة /255.

مصالح راجحة في الشرع، فحيث توجد المصلحة فثم شرع الله. إنما يجب على الفقيه، وهو بصدد بيان الحدود الشرعية لمكتسبات العلوم، ألا يقيد نفسه باجتهادات فقهية تقليدية صدرت في عصر لم يكن يعي بعد الكنوز التي اكتشفها العقل البشري في العصر الحديث.

وإذا كان لكل حدث جديد فقه جديد يستند إلى أصول الشريعة ذاتها الواردة في القرآن والسنة، فإن الأحكام الفقهية التي هي مجرد اجتهادات وتفسيرات لما أجمل القرآن والسنة، يمكن أن تتغير بتغير الزمان، ولا يبقى ثابتًا إلا أصول الشريعة الواردة في القرآن والسنة. لذلك فإن المعيار، الذي استندنا إليه في البحث عن الحكم الشرعي للإنجازات الطبية الحديثة، هو مدى اتفاق هذه الإنجازات مع كليات وأصول الشريعة، بينما اقتصر دور الفروع والاجهادات الفقهية على تحديد الإطار الشرعي الذي يجب أن تبحث فيه المسألة ومن هنا جاء هذا البحث.

مراجع البحث :

القرآن الكريم

الكتب :

1-البخاري؛ محمد بن اسماعيل ؛ الجامع الصحيح،تحقيق محمد زهير الناصر ؛الناشر : دار طوق الحمامة ؛ط01سنة 1422ه،

2-ابوداود؛ سليمان بن الأشعث السجستاني ،سنن أبي داود؛ تحقيق محمد محي الدين، الناشر : المكتبة العصرية؛ صيدا بيروت.

3- أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: الأم، الجزء السادس، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1325هـ

4-أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي: المبسوط، الجزء السادس عشر، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، مصر، 1324هـ

5-أبي عبد الله محمد الخرشي: شرح مختصر خليل، الجزء الثامن، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، 1317ه.

6-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج7 مطبعة دار الكتب المصرية، 1935 .

7- ابن قدامة:المغنى، ج7، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1327ه

8- ابن عابدين:رد المحتار على الدر المختار، ج1، 1353ه، القاهرة.

9- ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدى خير العباد، ج3، المطبعة المصرية 1379 هـ

10- إبن القيم الجوزية:إعلام الموقعين، ج2، القاهرة، المجلد 19.

11-ابراهيم بم موسى الشاطبي ؛الموافقات مجلد1،دار الكتب العلمية بيروت ،ط2004،1م.

12- أبومحمد عزالدين بن عبد السلام :قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، دار الكتب العلمية بيروت ،ط1991،1م

13- أحمد فتحي بهنسي:المسئولية الجنائية في الفقه الإسلامي، 1961، القاهرة.

14- ابن فرحون المالكي، تبصرة الحكام، ج2، المطبعة الشرقية، 1301هـ

15- أحمد إبراهيم:مسئولية الأطباء في الشريعة الإسلامية وفي القانون المقارن، مجلة الأزهر، المجلد19، 1367هـ

16- ابن الهمام وآخرون:الهداية والعناية، ج7، طبعة المكتبة التجارية، القاهرة.

17- أحمد بن محمد الطهطاوي، حاشية الطهطاوي على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، الجزء الرابع، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1365ه/1975م.

18-إبراهيم بن محمد بن سالم ابن ضويان: منار السبيل في شرح الدليل، دار اليقين، المنصورة(مصر)، 1425ه/2004م.

19-برهان الذين إبراهيم بن محمد ابن فرحون المالكي: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422ه/2001م.

20-حسن الشاذلي: الجنين في الحياة في الشريعة الإسلامية،مجلة الحقوق والشريعة الكويت، مارس 1979.

21- الدسوقي؛ شمس الدين بن عرفة ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج4، ط2، القاهرة،1309هـ

22- الرملي،محمد بن العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج،مؤسسة الحلبي القاهرة ،1976

23-عبد السلام التونجي: مؤسسة المسؤولية في الشريعة الإسلامية، ط:1، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، .1994

24-على الخفيف:الضمان في الفقه الإسلامي، ج1، معهد الدراسات العربية بالقاهرة 1971، ص11، ج2، (1973

25-عزت محمد خيري: دلائل الحق في عظمة الوجود، منبر الإسلام، السنة (يوليو1962) العدد الخامس.

26- عفيفي عبد الفتاح: مركز الإنسان في الوجود بين الدين والعلم، مجلة الأزهر، نوفمبر 1968، ص524.

27- عبد السلام الشريف: مسؤولية الطبيب في الفقه الإسلامي، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد الحادي عشر، 1994م، طرابلس.

28-عبد الرزاق السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء الأول، نظرية الالتزام بوجه عام (مصادر الالتزام)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، .1968

29-عبد اللطيف الحسيني: المسؤولية المدنية عن الأخطاء المهنية، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، .1987

30-محمد أبو زهرة، فلسفة العقوبة في الفقه الإسلامي، ج2، القاهرة، 1966.

31-محمد بشير شريم: الأخطاء الطبية بين الالتزام والمسؤولية، الطبعة الأولى، جمعية عمال المطابع، عمان، .2000

32-محمد الشوكاني، نيل الأوطار، ج2، الطبعة الثانية، القاهرة، 1344هـ

33- منذر محمود مصطفى: مسؤولية الأطباء والجراحين الجنائية، مجلة القانون والاقتصاد، ع:2، السنة الثامنة عشر، 1948، القاهرة.

34-محمود محمد عبد العزيز الزيني: مسؤوليةالأطباء عن العمليات التعويضية والتجميلية والرتق العذري في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

35-محمد علي البار: المسؤولية الطبية وأخلاقيات الطبيب، الطبعة الأولى، دار المنار للنشر والتوزيع، جدة،1416هـ/1995م.

36-محمد بن حسين بن علي الطوري: تكملة البحر الرائق على شرح كنز الدقائق، الجزء الثامن، الطبعة الأولى، المطبعة العلمية، القاهرة،1311هـ.

37-محمد أحمد الشربيني الخطيب: مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، الجزء الرابع، المطبعة المنمنية، مصر، 1329هـ.

38- موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي: المغني شرح مختصر الخرقي، الجزء الثامن، دار عالم الكتب، الرياض (السعودية)، 1426هـ/2005م.

39-محمد أبو زهرة:الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ

40-محمد جمال الدين عواد:جناية القتل العمد في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر (كلية الشريعة والقانون)، القاهرة، .1974

41-وحيد الدين سوار: النظرية العام للالتزام، الجزء الأول، (مصادر الالتزام)، مطبعة رياض، دمشق، 1980/.1981

42-وفاء حلمي أبو جميل : الخطأ الطبي (دراسة تحليلية فقهية وقضائية في كل من مصر وفرنسا)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991م.

مقالات :

01 -محمد علي النجار:حول مسئولية الأطباء، مجلة الأزهر، المجلد 20، 1368هـ

02-محمد هشام القاسم، الخطأ الطبي في نطاق المسئولية المدنية، مجلة الحقوق والشريعة (الكويت)، مارس 1979.

قوانين :

01--القانون رقم17 الصادر في 1986/11/24 المتعلق بالمسؤولية الطبية، ج.ر. رقم 28، السنة الرابعة والعشرون، الصادر بتاريخ: 1986/12/21.

02-المادة 27 من القانون الاتحادي الإماراتي رقم 10 الصادر سنة 2000 في شأن المسؤولية والتأمين الطبي.

03-القانون رقم17 الصادر في 1986/11/24 المتعلق بالمسؤولية الطبية، ج.ر. رقم 28، السنة الرابعة والعشرون، الصادر بتاريخ: 1986/12/21.

1- نظام مزاولة المهن الصحية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/59) بتاريخ : 11/04/ 1426 هـ

مرجع أجنبي :

-Mazeaud(Henri et Léon) et Tunc (André) : op.cit,p.475.

البدائل الاستراتيجية للاستغلال المستدام للعوائد النفطية وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر . دراسة تحليلية .

د. بوفنش وسيلة

المركز الجامعي بميلة.

الملخص: شهد الاقتصاد الجزائري منذ مطلع الألفية الثالثة تطورا ملحوظا نتيجة توظيف العوائد النفطية في تمويل العديد من البرامج التنموية، والتي لم يتناسب حجم الإنفاق عليها مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، مما ترتب عليه عرقلة تنمية القطاعات غير النفطية وتزايد المخاطر التي تهدد الاقتصاد الجزائري.

إن السياسات الرامية إلى تنويع بنية الاقتصاد خارج المحروقات رغم أهميتها لم تسمح بتحسين الأداء الاقتصادي الذي لا يزال ذا مرونة عالية لتغير أسعار النفط، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في استراتيجيات استغلال الموارد النفطية في ظل العديد من المخاطر البيئية والسياسية التي تحيط بالثروة النفطية.

الكلمات المفتاحية: الموارد الطبيعية، إعادة هيكلة الاقتصاد، البدائل الاستراتيجية ، التنويع الاقتصادي.

Abstract

Since the beginning of the third millennium; the Algerian economy has seen a remarkable development due to the employment of oil revenues in the financing of several development programs, which did not fit the size of spending with the absorptive capacity of the national economy, resulting in obstruction of the development of non-oil productive sectors and the increasing risks to the Algerian economy.

In spite of its important the recent Algerian economic policies have not made a significant improvement in the economic performance, which is still depend on the international demand for oil. These great challenges facing Algerian economy require a revision of the oil exploitation strategies in the light of the various political, economic, social and environmental issues.

تمهيد: يحظى قطاع المحروقات بمكانة هامة في الجزائر، فقد كان لهذا الأخير أكبر الأثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية وربط المشاكل التنموية ربطا وثيقا بالتغيرات التي تحدث في الأسواق النفطية الدولية، الأمر الذي جعل الاستقرار الاقتصادي مرهونا بتقلبات الأسعار والاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية، وذلك راجع إلى الاعتماد الكبير على الفوائض النفطية في تمويل السياسات التنموية الرامية إلى إنعاش الاقتصاد الوطني والتأثير بشكل إيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية لضمان استدامة نموه، وهو الأمر الذي يتطلب تبني استراتيجيات بديلة ترمي إلى ترقية الكفاءة الاستخدامية للفوائض النفطية وتوجيهها نحو تنويع بنية الاقتصاد خارج المحروقات مما يزيد من قدرته على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

ونظرا لأهمية الموضوع قمنا بمعالجته للإجابة على الإشكالية المتمثلة في التساؤل التالي:

"فيما تتمثل البدائل الاستراتيجية الكفيلة بترقية الكفاءة الاستخدامية للفوائض المالية النفطية وتنويع الاقتصاد الجزائري؟" وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى يشكل الاعتماد على الموارد النفطية خطرا على الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي الاتجاهات الرئيسية لتوظيف العوائد النفطية في الجزائر؟
- فيما تتمثل البدائل الاستراتيجية لاستغلال المستدام للفوائض المالية النفطية؟
- ما هي التحديات التي تواجه تنفيذ البدائل الاستراتيجية لاستغلال المستدام للفوائض المالية النفطية وتنويع الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث: انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات قطاع المحروقات هو سبب تراجع القطاعات الأخرى وتعرض الجزائر للمرض الاقتصادي الهولندي.
- يرجع فشل السياسات والاستراتيجيات المنتهجة في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني إلى انتشار سلوك البحث عن الريع الذي ساهم إلى حد كبير في تكوين بيئة مؤسساتية غير ملائمة عرقلت سياسات الإصلاح الاقتصادي.
- تمتلك الجزائر العديد من المؤهلات التي تمكنها من تثمين الإيرادات النفطية في إطار ضوابط الاستدامة (التنويع المتوازن جهويا وقطاعيا) .

أهمية البحث: يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:

- معرفة الأسباب السياسية، المؤسساتية والاقتصادية لتراجع الاقتصاد الجزائري.
- خطورة الموقف الذي يمكن أن تتعرض له الجزائر على المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار اعتمادها الشبه كلي على الريع البترولي في ظل التغيرات المستجدة المؤثرة في حركية واتجاه السوق النفطية الدولية.
- تحديد البدائل الاستراتيجية الكفيلة بتجنب نقمة الموارد في الجزائر وتنويع اقتصادها.

أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- توضيح أثر وفرة الموارد الطبيعية على أداء وهيكلة الاقتصاد الجزائري.
- محاولة فهم الأسس النظرية لصياغة الاستراتيجيات والسياسات لاستغلال العوائد النفطية في الجزائر وتقييمها على ضوء ذلك.
- تقديم رؤية متكاملة حول أفضل البدائل الاستراتيجية للاستغلال المستدام للعوائد النفطية وتنويع الاقتصاد الوطني.

ونظرا لطبيعة الموضوع والأهداف المرتبطة به تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

1.الاقتصاد الجزائري ونقمة الموارد الطبيعية.

2.تحليل وتقييم سياسات استغلال العوائد النفطية في الجزائر.

3.البدائل الاستراتيجية للاستغلال المستدام للعوائد النفطية وتنويع الاقتصاد الجزائري.

4.فرص وتحديات نجاح البدائل الاستراتيجية لاستغلال العوائد النفطية وتنويع الاقتصاد الجزائري.

1.الاقتصاد الجزائري ونقمة الموارد الطبيعية: أظهرت التجارب التنموية في العديد من الدول المعتمدة على الإيرادات الريعية في تنفيذ المخططات التنموية إخفاقها في إحداث التغييرات والإصلاحات المطلوبة للنهوض باقتصادياتها، للتحول بذلك وفرة الموارد الطبيعية لديها من نعمة إلى نقمة.

1.1 **نقمة الموارد الطبيعية:** أدت وفرة الموارد الطبيعية في العديد من الدول المصدرة لها إلى فشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية أو ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية، والتي قدم لها الخبراء العديد من التفسيرات المتمثلة فيما يلي:

1.1.1التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية: تتمثل الأسباب الاقتصادية لظاهرة نقمة الموارد فيما يلي:

1.1.1.1 ظاهرة المرض الهولندي : ترجع نشأة هذه الظاهرة إلى الوضعية الاقتصادية التي عانت منها هولندا بعد اكتشاف احتياطات كبيرة للغاز الطبيعي في بحر الشمال وحدوث زيادة كبيرة في ثروتها في فترة الستينات من القرن العشرين، فعلى غير ما كان متوقعا كان لهذا التطور انعكاسات خطيرة على اقتصادها نتيجة تراجع تنافسية الصادرات الصناعية بعدما أصبحت العملة الهولندية أكثر قوة، ورغم أن هذه الظاهرة قد ارتبطت بوجه عام باكتشاف الموارد

الطبيعية فإنها يمكن أن تترتب عن تدفق كبير للنقد الأجنبي نتيجة حدوث ارتفاع كبير في أسعار السلع الأولية التي تقوم الدولة بتصديرها أو زيادة تدفقات المساعدات الخارجية أو رؤوس الأموال الأجنبية.[1]

إن الانعكاسات السلبية لظاهرة المرض الهولندي على الدول النفطية تظهر من خلال أثرين هما:[2]

- **أثر الإنفاق:** يؤدي نمو صادرات المحروقات إلى ارتفاع مداخيل البلد من النقد الأجنبي، والذي يترتب عن إنفاقه على السلع المنتجة محليا بعد تحويله إلى العملة الوطنية إضعاف القدرة التنافسية الخارجية للقطاع الصناعي وتراجع معدلات نموه نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للبلد.

- **أثر انتقال الموارد:** يحدث هذا الأثر عندما يترتب عن زيادة مداخيل الثروة النفطية ارتفاع أسعار السلع المحلية غير المتداولة خارجيا نتيجة ارتفاع الطلب المحلي، مما يؤدي إلى انتقال الموارد إلى القطاعات المنتجة لهذه الأخيرة كالخدمات والسكن لتلبية الطلب المتزايد، وهو ما يسبب تراجع القطاع الصناعي وضعف تنافسية صادراته في الأسواق الخارجية.

2.1.1.1 دورية السياسة المالية : ترتبط النفقات الحكومية في البلدان المصدرة للنفط ارتباطا كبيرا بالفوائض المالية النفطية، الأمر الذي يجعل من إدارة الاقتصاد عملية صعبة ومعقدة، فتذبذب أسعار النفط بشكل دائم تقابله تقلبات موازية في سياسة الإنفاق العام التي تكون توسعية في فترات زيادة المداخيل وانكماشية في فترات تراجعها أو ما يسمى بدورية السياسة المالية، والتي تترتب عنها تداعيات سلبية على اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط من أهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي الناتج عن عدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري.[3]

2.1.1 التفسير السياسي والمؤسساتي لنقمة الموارد الطبيعية: تتمثل الأسباب السياسية والمؤسساتية لنقمة الموارد الطبيعية فيما يلي:

1.2.1.1 التفسير السياسي: يمكن إيجاز أهم الأسباب السياسية لنقمة الموارد في الآتي:[4]

- تركيز السياسيين على الاستثمار في القطاع النفطي على حساب القطاعات الاقتصادية المنتجة الأخرى، واهتمامهم بتأثير المخزون المستقبلي لهذه الثروة على بقائهم في السلطة.

- استعمال السياسيين الإيرادات المالية النفطية للتأثير على أصوات الناخبين والمحافظة على مناصبهم في السلطة، وذلك من خلال تبني سياسات الدعم وتوسيع دور القطاع العام ومن ثم تقليل الاعتماد على القطاع الخاص.

- إن التأثير العام لزيادة المداخيل الريعية على الاقتصاد يرتبط بشكل واضح بالمؤسسات التي لها الصلة بالجانب السياسي، والتي تضمن شفافية عمل الحكومة وقدرة المواطنين على محاسبتها، وعليه فإن غيابها قد يحول ثروات الدول إلى نقمة.

2.2.1.1 التفسير المؤسساتي: تعد المؤسسات الجيدة من الأسباب الرئيسية لوجود اختلاف بين الدول المتقدمة والمتخلفة فيما يخص توزيع الدخل، مستوى المعيشة والرخاء الاقتصادي، نظرا لدورها في خلق مناخ تتكافأ فيه الفرص بين الجميع، توفير إطار توفير تكون أهم ركائزه سيادة القانون واستقلال القضاء، دعم السياسات القائمة على أساس المشاركة والتوزيع العادل للدخل بين الأفراد ومحاربة ظاهرة الفساد التي تربطها علاقة كبيرة بالاقتصاديات التي تتوفر على موارد طبيعية هامة؛ لأن عملية استخراج واستغلال هذه الأخيرة تعتبر أنشطة ريعية تعزز سلوك السعي إلى تحقيق الريع الذي يؤدي إلى تثبيط الأنشطة الإبداعية والإنتاجية التي تعتبر من أهم العوامل المحركة للنمو الاقتصادي.[5]

---

[1] زادة إبراهيم كريستين، المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 40، العدد1، 2003، ص 50.

[2] Michael Burda,Charles Wyplos, Macroéconomie : une perspective européenne, Editions de Boeck, Belgique, 2009, p 427.

[3] Manasse Paolo, Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules and Institutions, International Monetary Fund, 2006, p 4.

[4] Robinson, James A, Ragnar Torvik and Thierry Verdier, *Political Foundations Of The Resource Curse*, Journal Of Development Economics , V 79, p 447-468: www.ids.ac.uk/files/WP268.pdf(consulté le 19/08/2015)

[5] الملاح دينا، النفط: السياسة، الفقر والكوكب، العبيكان للنشر، مصر، 2009، ص 70 - 72.

2.1 تفسير نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر: يمكن إيجاز أهم أسباب نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر فيما يلي:

1.2.1التفسير الاقتصادي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر:

أدى تدفق الإيرادات الريعية إلى ظهور أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري المتمثلة فيما يلي:

1.1.2.1 أثر التغير في النفقات: يرتبط نموذج التنمية في الجزائر بصورة كلية بقطاع المحروقات نظرا للاعتماد الشبه مطلق على عوائد النفط الريعية لتوفير الإيرادات اللازمة لسير العجلة الاقتصادية، الأمر الذي عرقل تنويع الهيكل الاقتصادي وجعل الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض واضحة للمرض الهولندي.

فأثر الإنفاق يتجلى من خلال زيادة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاع التبادلي (الصناعة والزراعة) الذي يشهد تراجعا مستمرا، فمساهمة القطاع التبادلي عرفت انخفاضا كبيرا منذ بداية التسعينات نتيجة ارتباط مدخلاته بالواردات من الخارج والتي انخفض حجمها بعد تراجع العائدات النفطية، فبعدما كانت نسبة مساهمته تقدر بـ 17.2% سنة 2001 [1] أصبحت لا تمثل سوى 14.4% سنة 2014، [2] في حين عرفت القطاعات غير المصدرة ممثلة في الخدمات والأشغال العمومية والبناء استقرارا بعد تزايد نسبة الاستثمار العمومي في مشاريع البنية التحتية والسكن خلال المخططات التنموية الخماسية، حيث ارتفعت مساهمته من 41.5 % سنة 2001 إلى 45.8 % سنة 2010 [3] ثم 48.4 % سنة 2014، [4] وهو ما يعتبر أحد أهم أعراض المرض الاقتصادي الهولندي.

من جهة أخرى، فإن غياب سياسات مالية مناسبة بسبب وفرة العائدات الريعية سبب ارتفاعا في سعر صرف العملة الوطنية وأسعار الصادرات غير النفطية في السوق الدولية مما يؤثر على تنافسيتها ويعرقل نمو القطاع غير النفطي، وهو ما يدعم إلى حد كبير فرضية المرض الاقتصادي الهولندي في الجزائر.

2.1.2.1 أثر تغير تنقل عوامل الإنتاج: يظهر هذا الأثر من خلال دراسة حصة تشغيل اليد العاملة في كل قطاع لتحديد ما إذا شهدت مختلف القطاعات تنقل عنصر العمل، والتي توضح أن قطاع المحروقات يشهد زيادة في حجم اليد العاملة من 201541 عاملا سنة 2005 إلى 273695 عاملا سنة 2013 رغم أنه يشغل أقل من 1% من القوة العاملة النشطة كونه يعتمد على التكنولوجيات الحديثة، [5] وهو ما يلغي فرضية انحلال التصنيع المباشر، أما فيما يخص القطاع التبادلي فهو يعرف انخفاضا في نسبة اليد العاملة النشطة من 32.3 % سنة 2006 إلى 22.1 % سنة 2014، [6] وذلك في وقت يعرف فيه القطاع غير التبادلي زيادة معتبرة بسبب توجه الدولة نحو الاستثمار فيه، حيث يشغل 67.6 % من اليد العاملة النشطة. [7]

2.2.1 التفسير المؤسساتي والسياسي لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر:

تتمثل أهم الأسباب المؤسساتية والسياسية لنقمة الموارد الطبيعية في الجزائر فيما يلي: [8]

1.2.2.1 التفسير السياسي: تتمثل أهم الأسباب السياسية لنقمة الموارد في الجزائر فيما يلي:

---

[1] Bank of Alegria, bulletin statistique trimestriel, N°=5, décembre 2008, page 26.
[2] Bank of Alegria, bulletin statistique trimestriel, N°=30, juin 2015 page 26.
[3] Bank of Alegria, bulletin statistique trimestriel, N°=5, décembre 2008, page 26.
[4] Bank of Alegria, bulletin statistique trimestriel, N°=30, juin 2015 page 26.
[5] وزارة الطاقة، حصيلة انجاز قطاع الطاقة والمناجم لسنة 2013:
www.energy.gov.dz/francais/uploads/2015/Bilans_statistiques_secteur/Bilan_Realisations/Bilan_SEM_2014_Arabe.pdf (consulté le 15/09/2015).
[6] الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء:
www.ons.dz/IMG/pdf/EMPLOI_ET_CHOMAGE_au_Quatrieme_Trimestre_2006_.pdf (consulté le 15/09/2015).
[7] الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء:
www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_décembre 2014_Final.11 .pdf (consulté le 15/09/2015).
[8] شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، الجزائر، 2011 – 2012 ، ص 103 - 113.

- طبيعة الممارسات الإدارية في الجزائر: إن تطبيق الجزائر للنهج الاشتراكي قد اكسب الأفراد والفاعلين الاقتصاديين والسياسيين عادات وتعاملات ولدت اختلالات كبيرة في تصرفات المواطنين الذين أصبحوا يعتمدون كثيرا على الاقتصاد الموازي الذي تعزز بسبب احتكار المؤسسات العامة للنشاط الاقتصادي وتواطؤ المصالح الشخصية للمسؤولين، الأمر الذي نتج عنه زيادة نفوذ وقوة جماعات الضغط التي كانت تمتلك الامتياز المطلق في احتكار الاقتصاد والاستيراد لخدمة مصالحها الشخصية، مما أدى إلى انتشار ما يسمى بالعقلية الريعية.
- انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر: فالفساد كشكل خاص من أشكال البحث عن الريع قد بلغ مستوى خطيرا خلال السنوات الأخيرة، وذلك راجع إلى غياب الإجراءات الردعية التي تحول دون تفاقم وانتشار ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية اللتان تعتبران من بين أهم العقبات التي تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

2.2.2.1 التفسير المؤسساتي: إن البيئة المؤسساتية رغم كونها من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الإصلاحات الاقتصادية لم تحظ بالاهتمام المطلوب من قبل صانعي القرار في الجزائر، فلقد تم التركيز على بعض الجوانب المؤسساتية المتعارف عليها كتغيير القوانين والتنظيمات الرسمية حتى تتماشى مع اقتصاد السوق، أما المؤسسات غير الرسمية فلم تساير التغييرات في المؤسسات الرسمية وجعلتها تفتقر للفعالية.

فسلوك البحث عن الريع ساهم بشكل كبير في انتشار أوجه الفساد من محسوبية وجهوية التي تعد من أهم خصائص المؤسسات غير الرسمية، الأمر الذي أثر سلبا على كل من شفافية ومصداقية المؤسسات الرسمية والنمو الاقتصادي، من خلال خفض تدفق الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية التي تركز الجانب الكبير منها في قطاعات الموارد الطبيعية، الأمر الذي عرقل المجهودات المبذولة الرامية لتنويع الاقتصاد وتجنب نقمة الموارد الطبيعية.

2. **تحليل وتقييم سياسات استغلال العوائد النفطية في الجزائر:** تساهم إيرادات الطاقة بصورة كبيرة في توفير الموارد المالية المعتمد عليها في عملية التنمية، الأمر الذي جعل التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا، وذلك راجع إلى فشل السياسات والاستراتيجيات المنتهجة في توظيف العوائد في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في ظل ضوابط الاستدامة، مما أدى إلى ضعف التنوع الاقتصادي وخلق الفساد على المستوى السياسي نظرا لاقتصار توظيف العوائد النفطية على المجالات التالية:

1.2 **الإنفاق الداخلي:** تتمثل أهم مجالاته فيما يلي:

- الإنفاق الاستهلاكي وتمويل الواردات: فتوفر عوائد كبيرة أتاح للحكومة إمكانية التغلب على عجز الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي عن طريق اللجوء إلى الاستيراد وتحويل العملات الصعبة لإشباع الحاجيات الاستهلاكية المتزايدة، مما دفع إلى رفع مخصصات الاستهلاك في الميزانية العامة على حساب الاستثمارات المنتجة.
- الإنفاق العسكري الذي يأخذ اتجاها تصاعديا على العموم وإن كان متذبذبا من سنة إلى لأخرى.
- شراء الذهب باعتباره مخزنا للقيمة، مما يؤدي تعطيل جزء من رأس المال عن عملية التنمية الاقتصادية في معدن يؤدي انخفاض أسعاره إلى تبدد القيمة المخزنة فيه وارتفاعها إلى تحويل قيمته المختزنة إلى قوة تضخمية، وبالتالي تحويل العوائد إلى الدول المصدرة للذهب وإعادة تدويرها بشكل غير منتج.
- الادخار في صندوق ضبط الإيرادات الذي تم تضييق دائرة توجيه موارده لتشمل المستوى الداخلي فقط من أجل تصحيح الاختلال في الموازنة العامة وتسديد الديون دون الاستثمار في تنميتها على المستوى الداخلي وفي الأسواق الدولية وخلق سبل استدامتها، الأمر الذي يعرض الصندوق لمخاطر تقلبات الأسعار ويزيد من احتمالات زواله في حالة تراجع الأسعار.

- الإنفاق على الجانب الاجتماعي: والذي أدى ارتباطه بأسعار البترول عوض سياسة الإنفاق المعتمدة في الدولة إلى بقاء معدلات البطالة مرتفعة والمجتمع الجزائري بعيدا عن وسائل الرفاهية.

- تنويع هيكل الاقتصاد الوطني: من خلال الاستثمار في مشاريع كبرى بهدف تقليص الاعتماد على القطاع النفطي، غير أن تتبع أوجه هذا الإنفاق يوضح أن مجالاته منحصرة في قطاع العقارات والخدمات فضلا عن توسيع البنى التحتية، أما الاستثمارات المنتجة فقد تسببت اللاعقلانية في توزيع الموارد بين القطاعات في حدوث انفصال بين القطاع المالي والقطاعات الإنتاجية، فهناك مفارقة كبرى بين وفورات مالية هائلة بينتها المؤشرات الاقتصادية الكلية وصعوبات تمويلية ضخمة أثبتها واقع المؤسسات الوطنية المنتجة، أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية فتدفقاتها تبقى منخفضة، كما أن الجانب الأكبر منها يتركز في الموارد الطبيعية وهو ما يعرقل تطور صادرات القطاع الخاص، نظرا لتركيز الاستراتيجيات المتبعة في توزيع الثروة النفطية من خلال برامج عامة، مما أدى إلى توسع القطاع العام وسيطرته على الاقتصاد وتراجع القطاع الخاص. من خلال التطرق لمجالات الإنفاق الداخلي للعوائد النفطية يتضح أن مجالات الإنفاق العمومي تتركز في ثلاث مجالات أساسية هي: الإنفاق الرأسمالي، الاستهلاك والتعويضات العامة التي تعد أكبر قطاع مستهلك للميزانية، والذي يشمل الأموال الضخمة التي تدفعها الدولة على شكل فوائد على الدين العام، الضمان الاجتماعي والدعم التمويني للمواد الغذائية. كما أن التوسع في الإنفاق العام وإن كان يعطي انطباعا بالنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال إغراق السوق المحلية بمختلف السلع المستوردة، وبالتالي توسيع دائرة النشاط الاستيرادي فإنه في الحقيقة قلص حجم النشاط الإنتاجي وأدى إلى انتشار الفساد وهدر المال العام في عدد من المشاريع التي لم تقدم منفعة حقيقية للاقتصاد مقارنة بالمبالغ الضخمة التي خصصت لها، لتفشل السياسات المتبعة في خلق بيئة ملائمة لتنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط وبقاءه عرضة للتقلبات السلبية في أسعاره الدولية التي تتسبب في انخفاض النفقات الرأسمالية، الأمر الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

2.2 **التدوير الخارجي لعوائد النفط**:تتمثل أهم مجالاته فيما يلي: [1]

- توظيف العوائد النفطية في الدول الصناعية الكبرى التي تعمل على تدويلها ودمجها في رأس المال العالمي وتعريضها لعملية تآكل مقصودة، حيث تستثمر الجزائر معظم عوائدها في أذونات وسندات الخزينة الأمريكية أو تقوم بإيداعها في البنوك الأمريكية والأوربية.

- استخدام العوائد النفطية لزيادة الاحتياطات الرسمية للجزائر في صندوق النقد الدولي، وهو ما يمثل هدرا واضحا لريع الثروة الناضبة في توظيف لا يخدم تطورها الاقتصادي.

- المساعدات الخارجية المباشرة للدول النامية: يأخذ هذا التدفق عدة أشكال كتقديم المساعدات والمنح للدول النامية أو القروض بطريقة غير مباشرة عبر المؤسسات الدولية بالإضافة إلى تمويل الاستثمارات فيها.

3. البدائل الاستراتيجية للاستغلال المستدام للعوائد النفطية وتنويع الاقتصاد الجزائري:

إن إنهاء اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد في التراكم وتمويل التنمية، يحتم على الجزائر إعادة تحفيز كافة القطاعات الاقتصادية لتوفير الشروط اللازمة للتنويع للاقتصادي، وذلك بالاعتماد على الخيارات التالية:

1.3 **تنمية القطاع الزراعي** : يعد القطاع الزراعي قطاعا استراتيجيا ذا دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، الأمر الذي جعل التنمية الزراعية المستدامة من أولويات السياسات الاقتصادية، نظرا للعلاقة المتشابكة والقوية التي تربط القطاع الزراعي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة، ودوره في تحقيق الأمن الغذائي الذي يعد الركيزة الأساسية

[1] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 - 2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة شلف، الجزائر، 2008 - 2009 ، ص 122- 123.

لتحقيق الاستقلال الكلي للدول من جهة أخرى، فضلا عن مساهمته في تحسين الظروف الاجتماعية والتقليل من الآثار البيئية السلبية وخلق التوازن الديموغرافي والحضاري على المستوى المحلي.

من هذا المنطلق، سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تبني استراتيجيات مختلفة ترمي إلى تحقيق التنمية الزراعية لتخفيض فاتورة استراد السلع الغذائية من الخارج التي بلغت خلال السداسي الأول من سنة 2015 ما قيمته 5771 مليون دولار أمريكي أي ما يمثل نسبة 14.54 % من إجمالي الواردات، في حين قدرت هذه النسبة بـ 18.87 % سنة 2014،[1] وتعد التبعية للخارج ذات خطورة بالغة خاصة في ظل النسق البطيء لتأهيل القطاع الزراعي وتطويره، والذي أدى إلى تحقيق نتائج دون مستوى الأهداف المسطرة. في هذا الإطار، تتضح أهمية توفير المناخ الملائم لتوجيه الموارد المتوفرة والإمكانيات المتاحة لتطوير الزراعة المستدامة في الجزائر وتأهيل القطاع الزراعي، خاصة وأنه يمتلك أفاقا مستقبلية واعدة كونه يتوفر على كل مقومات النجاح، عن طريق انتهاج سياسة زراعية واضحة المعالم والاهتمام بترقية وتشجيع البحث العلمي الزراعي بالأخص الاستفادة من الطاقات المتجددة وتقنيات الزراعة الخضراء.

2.3 **تنشيط القطاع الصناعي:** تساهم الصناعة بنسبة معتبرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي منذ سنوات عديدة مقارنة بالقطاعات الأخرى بنسبة تتعدى 50 %، إلا أن الإشكال المطروح يتمثل في هيكل الصناعة في حد ذاته، إذ تستحوذ الصناعات الاستخراجية على أكبر حصة في حين لا تتجاوز مساهمة الصناعات التحويلية نسبة 5 %.[2]

في هذا السياق، تتضح ضرورة انتهاج الدولة لسياسة اقتصادية تتماشى والتوجهات الاستراتيجية الصناعية لتطوير القطاع الصناعي الذي ظل يعاني لسنوات من إشكالية الإنتاج المفقود وتفعيل دوره كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال:

- إعادة تأهيل القطاع الصناعي القائم وتدعيم قدراته الإنتاجية من خلال تقديم التحفيزات المناسبة لتشجيع الاستثمار بغض النظر إن كان محليا أو أجنبيا، خاصة وأن القطاع الصناعي العمومي الجزائري يتميز بقدرته التقنية والصناعية، فضلا على أن خصائص السوق الجزائرية والموقع الجغرافي تمثل عواملا من شأنها تمكين القطاع من إقامة شراكات متعددة، التكيف التكنولوجي وإيجاد منافذ له في السوق الدولية.
- دعم صناعة البتروكيماويات: فالارتقاء بالقطاع الصناعي لابد أن ينطلق من معطيات هيكلها اقتصادي؛ أي العمل على ربطه بالقطاع الطاقوي لتلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة وعدم الاكتفاء بتصدير الموارد الطاقوية إلى الأسواق الدولية، الأمر الذي يتطلب توجيه الموارد المالية نحو توفير التقنيات المتطورة لمواكبة التطور في طرق التصنيع المعقدة والمتداخلة التي تتطلبها هذه الصناعة في بعض مراحلها.
- دعم تنافسية المنتوج الصناعي الوطني محليا وخارجيا: فضعفه وغيابه في بعض الفروع الصناعية سمح بحدوث منافسة سعرية في الأسواق المحلية مع إهمال للنوعية على غرار المنتجات الصينية، وهو ما يتطلب دعم وتطوير تنافسية الصناعات من خلال اختيار المجالات المناسبة للاستثمار ضمن القطاعين الخاص والعام.

3.3 **تطوير القطاع السياحي:** يعد قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية، فهو ذو أهمية كبيرة على جميع الأصعدة الاقتصادية الاجتماعية، البيئية والثقافية.

إن الجزائر تعد من أهم الدول التي تتمتع بإمكانيات وقدرات سياحية متنوعة تؤهلها لتكون من أهم الأقطاب للاقتصاد الوطني، فمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضئيلة ولم تتجاوز نسبة 2.4 % سنة 2012،[3] كما أن رصيد ميزان

---

[1] Bank of Alegria, bulletin statistique trimestriel, N°=30, juin 2015 page 28.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2014:.www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2014.htm(consulté le 15/12/2015)

[3] وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية:.www.mta.gov.dz/mta/fr/FluxTour.php(consulté le 16/12/2015)

السياحة لا يزال يسجل عجزا دائما والمقدر فيما يخص السياحة الدولية بـ 264 مليون دولار أمريكي سنة 2012،[1] وذلك نتيجة تهميش القطاع في إطار الاستراتيجيات التنموية المختلفة.

إلا أنه رغم المساهمة الضعيفة للقطاع السياحي يبقى هذا الأخير من القطاعات الواعدة التي يمكن أن تكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالسياحة في إطار خطة تنموية متوازنة للقضاء على المشاكل التي يعاني منها القطاع وتحسين نوعية الخدمات السياحية، من خلال التركيز على تسخير الإمكانيات المتوفرة.

فالتوجه الجديد في إطار عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري تبقى نتائجه مرهونة بالقدرة على استغلال الإمكانيات المختلفة المتوفرة المادية منها البشرية والمالية لمواجهة مختلف التحديات المطروحة بصورة تؤدي إلى تعظيم المكاسب والحد من المخاطر. من هذا المنطلق، يجب أن يتعدى التقييم الحقيقي لقطاع السياحة المؤشرات الكلية، والمتمثلة في مساهمته المباشرة في تكوين الدخل والحصول على موارد النقد الأجنبي[2] إلى النظر إلى هذا القطاع من خلال طبيعة الخدمات التي يوفرها وأهميتها في النشاط الاقتصادي ككل والعلاقات التشابكية التي تربطه بباقي الأنشطة الاقتصادية كقطاع الخدمات والقطاع المالي والبنكي، وهو ما يتطلب وضع استراتيجية تنموية حقيقية لتنمية القطاع السياحي تتضمن القيام بإدراج مشاريع استثمارية سياحية جديدة ضمن خطط التنمية بعد القيام بدراسة السوق السياحي من أجل تحديد تفضيلات السياح للسعي لتأمينها.

4.3 **ترقية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، نظرا لدورها المحوري في توفير متطلباتها من الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي والتكنولوجي، الأمر الذي جعلها تحتل مكانة هامة بعد الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها، خاصة وأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية الواسعة لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة لوحدها وإنما بوجود بيئة جذابة للأعمال الريادية وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية، وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يزيد من فرص تنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية. إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم أهميتها تعاني من جملة من المشاكل والعوائق الإدارية، التسييرية، التنظيمية والتمويلية التي تعيق سير عملها وتحد من فعاليتها، وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية بعيدة المدى للارتقاء بهذا القطاع الاستراتيجي واستحداث مختلف السبل التي تدعمه وتؤدي إلى ترقيته وحل المشاكل التي تعطل استجابته للتطورات والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني.

5.3 **ترقية البحث العلمي والتطور التكنولوجي:** يعتبر البحث العلمي والتطور التكنولوجي من السمات الأبرز للتطور الاقتصادي، فالبحث والتطوير القائم على المعرفة يتيح فرصا هامة لتغيير طبيعة النشاط الاقتصادي وفق نمط يدعم تنافسيته، فضلا عن المساهمة في خلق وفورات القيمة التي عادة ما تكون أصل المقارنة بين الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة، كما أن البحث العلمي والتطور التكنولوجي يشكلان أحد أبعاد التنمية المستدامة نظرا لما يوفرانه من فرص لتخفيف الآثار السلبية على البيئة، ترشيد استخدام الموارد وتوفير البدائل الصديقة للبيئة.

إن الجزائر قد عملت في إطار انفتاحها على الاقتصاد العالمي ومساعيها لتجسيد انطلاقة حقيقية نحو إرساء تنمية مستدامة وشاملة على اتخاذ التدابير المالية والتنظيمية الكفيلة بحل المشاكل التي يواجهها هذا القطاع من خلال تشجيع البحث العلمي وجعله أولوية سياسية، بالإضافة إلى توفير المناخ الملائم لعمل الباحث لتكوين خبراء وطنيين قادرين على قيادة عملية الإبداع والابتكار، فضلا عن جهود الجزائر في إنشاء مخابر البحث وتشجيع مختلف أشكال التعاون والشراكة مع الجامعات ومراكز البحث العالمية.

[1] البنك الدولي:.data.albankaldawli.org/country /algeria (consulté le 15/12/2015)

[2] البناء محمد، اقتصاديات السياحة والفندقة، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 6.

إلا أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر للوصول إلى التصنيع المحلي للتكنولوجيا من خلال ترقية قطاع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لا يزال هذا القطاع بعيدا عن النتائج المرجوة، نظرا لارتبط مفهوم التكنولوجيا بالاستيراد المكثف للسلع الرأسمالية والخبرات الفنية الأجنبية ليصبح بذلك نقل التكنولوجيا عاملا سلبيا ومعرقلا لاكتساب القدرة التكنولوجية، بالإضافة إلى جملة من المشاكل التي يواجهها القطاع وخاصة المشكل التمويلي، حيث أن الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر تقل عن1٪ من الناتج المحلي الإجمالي،[1] وهي نسبة غير كافية لحل المشكل التمويلي المطروح خاصة في ظل عدم الاستقلالية المالية لمراكز البحث.

من هذا المنطلق، يجب السعي إلى ترقية عمليات الابتكار والبحث والتطوير من خلال دعم وتمويل مراكز البحث وتطوير برامج الابتكار.

6.3 **تنمية مصادر الطاقة المتجددة:** تحظى الطاقات المتجددة بمكانة هامة كبديل للطاقات الأحفورية كونها تعد شرطا أساسيا من شروط استدامة التنمية، لذلك فإن تحسين كفاءة استخدامها في كافة المجالات الاقتصادية وترقية تطبيقاتها يشكل أحد الخيارت التي تحقق مكاسب هامة للاقتصاد الوطني، من خلال المساهمة في توفير الاحتياجات الطاقوية وتأمين الاقتصاد من الصدمات التي تسببها أزمات أسعار الطاقة.

إن الجزائر باعتبارها من الدول التي تتوفر على إمكانيات هامة من الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية بإمكانها مواجهة التحديات المستقبلية، وذلك من خلال تبني سياسة طاقوية ولو بعيدة المدى تتناسب والوضع الاقتصادي للدولة تكون مرتكزة على قاعدة علمية سليمة تنطلق من تقييم الوضع الحالي المتميز بتطور دون المستوى المطلوب في مجال نشر استخدام الطاقات المتجددة.

فالبرنامج الوطني للطاقات المتجددة لا يزال متعثرا نتيجة العديد من الصعوبات والتحديات المتعلقة بالجوانب التشريعية، المؤسسية والتنظيمية التي تحول دون التطبيق الناجح له، وبالتالي دون الاستغلال والاستخدام الأمثل للطاقات المتجددة.

في هذا السياق، تظهر الحاجة إلى الاسترشاد بالتجارب الدولية الناجحة في تطوير الطاقات المتجددة بإدراج كفاءة التسعير، تحديث الإطار التشريعي، تحسين مناخ البحث والتطوير وتأهيل الكوادر البشرية.

4. فرص وتحديات نجاح البدائل الإستراتيجية لاستغلال العوائد النفطية وتنويع الاقتصاد الجزائري:

تمتلك الجزائر العديد من المؤهلات والمقومات الاقتصادية التي تمكنها من كسب رهان تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات وتتيح لها فرصة إعادة بناءه على أسس صحيحة وقابلة للتطور والنمو باستمرار، والمتمثلة فيما يلي:

- امتلاك الجزائر لمؤهلات وموارد طبيعية هامة.
- توفر الهياكل القاعدية عبر العديد من المناطق القطر الوطني.
- توفر احتياطات مالية معتبرة بالإمكان أن يؤدي توظيفها بعقلانية إلى النهوض باقتصاد البلاد.
- إمكانية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مختلف البرامج الاستثمارية من خلال امتصاص الأموال المتداولة في السوق الموازية وتشجيع القطاع الخاص.

إلا أنه على الرغم من الفرص المتاحة لنجاح البدائل الاستراتيجية لاستغلال العوائد النفطية وتنويع الاقتصاد الجزائري توجد عدة تحديات التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر عليهما من أهمها:

- التوجهات العامة لسياسات الطاقة الوطنية نحو الاستغلال الأقصى للموارد الطاقوية عن طريق إنجاز العديد من المشاريع الكبيرة دون أخذ جانب استدامتها بعين الاعتبار.

---

[1] البنك الدولي:.data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS(consulté le 15/12/2015)

- حوكمة الإدارة (تبني الحكم الراشد) لمحاربة آليات الفساد التي انتشرت في الاقتصاد الجزائري وأصبحت تأثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، وتحد من الكفاءة السياسية والاقتصادية لمؤسسات الدولة، مما أدى إلى زيادة شبكات السوق الموازي وتنامي أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته.
- صناعة المعرفة والتحكم في الصناعة الرقمية: فلحد الآن لم تحدث المزاوجة بين الاقتصاد الجزائري والمعرفة، إذ يبقى البحث العلمي شبه مغيب أما على المستوى الجزئي (المؤسسات) فإن استراتيجية التوجه إلى وظائف أكثر أهمية مثل وظيفة (البحث، التنمية) غائبة تماما لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تقتصر وظيفتها على الوظائف الكلاسيكية للمؤسسة.
- تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية : فالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية لن تتقدم إلا إذا أدركت مدلول التحولات العميقة التي يعيشها العالم.
- الفشل في اعتماد سياسات أكثر شمولا تتضمن خفض الإنفاق العام، إصلاح دعم أسعار الطاقة المحلية وإتباع إدارة أكثر فاعليةً للثروة النفطية وترجمتها إلى سياسات حكومية ملموسة بحكم الوضع السياسي الحساس والضغوطات الاجتماعية.
- توفير الظروف الملائمة لضمان بروز أقطاب تنافسية وإعادة بعث قطاعات إنتاجية كالصناعة، الزراعة والسياحة وضمان التوازن الجهوي.
- افتقار الجزائر لسياسة انفتاح المؤسسات خاصة وأن المستوردين لديهم ممارسة احتكارية لعدد من المنتوجات المستوردة من الخارج.
- هشاشة الاقتصاد التي تبقي الجزائر ضمن نطاق الدول التي تفرض عليها سياسة الانغلاق الاقتصادي على مستلزماتها المالية والمصرفية، وذلك في الوقت الذي تتبنى معظم دول العالم بما فيها المتقدمة منها سياسة مالية تشكل محور تقاطع النظرة الاقتصادية والجيوسياسية.

السياحية على المستوى الدولي، إلا أن السياحة الوطنية تبقى بعيدة عن ما هو منتظر منها لتساهم في تحقيق التنمية المرجوة

الخاتمة:

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا قائما على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية، الأمر الذي جعل مؤشرات تطوره مرتبطة ارتباطا مطلقا بالعوائد الطاقوية واستقراره مرهونا بالتقلبات التي تشهدها الأسواق الدولية.

إن تحرير الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات ومواجهة الوضعية الراهنة يتطلب تنويعه عن طريق دعم القطاعات الإنتاجية الأساسية لبناء اقتصاد تنافسي، لتوفير عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وهو ما يستوجب تثمين الموارد المالية ومنها العوائد النفطية في إطار سياسة اقتصادية مختلفة ترمي إلى دعم الاقتصاد والتقليل من الآثار السلبية لنقمة الموارد الطبيعية.

وتوصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن التخلص من إشكالية نقمة الموارد الطبيعية المترتبة عن سوء إدارة هذه الأخيرة ، والتي أعطت الاقتصاد الجزائري سمة التبعية للقطاع الواحد يتطلب خلق نسيج اقتصادي متكامل يحقق تصورات الاستدامة.
- إن المداخيل النفطية بقدر ما كانت معتبرة بقدر ما كانت مقيدة لمسار التنمية الاقتصادية، نظرا للاعتماد الكلي على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية، بالإضافة إلى جملة من العوامل الداخلية أهمها عدم التحكم في النفقات المحلية وفشل الخطط التنموية الموضوعة.

- أن واقع الاقتصاد الجزائري حاليا يفرض استخدام الموارد المالية المتوفرة في تحسين الجانب المالي (الأسواق المالية والنقدية) والجانب العيني (المؤسسات والاستثمارات الإنتاجية) معا.
- يتحقق هدف تنويع الاقتصاد الجزائري بإجراء تغييرات هيكلية في دور الدولة وتوجيه الموارد المالية المتوفرة ومنها النفطية بالاعتماد على معايير الكفاءة والإنتاجية.
- إن تثمين العوائد النفطية لابد أن تتم صياغته في إطار خطة تنموية شاملة ومتكاملة من الناحية الجغرافية ومن ناحية تطوير مختلف القطاعات الأساسية في إطار تفعيل عملية التنويع الاقتصادي المستدام.
- يرتبط ضمان الانتقال الآمن من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي بنجاح الاستراتيجيات الفرعية لتنمية مختلف القطاعات الفرعية.

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ندرج المقترحات التالية:

- العمل على تطوير القطاع المالي، فالنظام المصرفي الجزائري لا يزال بحاجة لمزيد من الإصلاحات بغية إعادة تأهيله حتى يكون له دور أساسي في استغلال الموارد الادخارية لخدمة التنمية الاقتصادية، من خلال التعامل بمرونة أكبر مع المستثمرين ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد عوامل نمو القطاع الحقيقي.
- بناء مؤسسات قوية لمحاربة الفساد بكل أشكاله من محسوبية وجهوية وإزالة القيود التي تحول دون أداء المؤسسات غير الرسمية لمهامها، مما يؤدي إلى تدفق الاستثمارات المنتجة وانخفاض تكلفة التعاملات بين المتعاملين الاقتصاديين.
- فرض رقابة صارمة على صرف النفقات الحكومية لتجنب هدر المال العام، والحد من دورية السياسة المالية بجعلها بمنأى عن تقلبات أسعار النفط.
- العمل على استحداث آليات اقتصادية من أجل تفعيل الاستثمار الاستخلافي لعوائد الطاقة وجبايتها.
- تطوير البدائل الاستخلافية للثروة النفطية في القطاعات التي يتميز فيها الاقتصاد الوطني بميزة نسبية وقدرات تنافسية.
- مرافقة التنويع في المجالات الإنتاجية بالتنويع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات، إيرادات الدولة وإجمالي تكوين رأس المال؛ لأن التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج الداخلي الخام وإسهام القطاعات المختلفة في تكوينه، فهي تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.

الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر

أ.نشمة ياسين
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور وأهمية السياحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خاصة في ظل الظروف التي تشهدها بعض دول المغرب العربي وأزمة أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة الأخيرة، حيث عمدت الحكومة الجزائرية إلى توفير بيئة مشجعة للاستثمار السياحي من خلال سن جملة من التشريعات المنظمة، التي كان أهمها قانون التنمية السياحية المستدامة في سنة 2003.

وأشارت أهم نتائج هذه الدراسة إلى أن رغم الجهود التي تبذلها الجزائر إلا أن المستثمرين الأجانب قليلو الاهتمام بالسوق الجزائرية بسبب عدة عوائق. وأهم ما أوصت بها الدراسة ضرورة توفير بيئة جيدة لجذب الاستثمارات الأجنبية مع ضرورة تخفيض مخاطر الاستثمار والعمل على إنشاء شبكة معلوماتية عربية مشتركة لتسهيل معرفة القوانين المتعلقة بالاستثمار السياحي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحوافز الاستثمارية، جاذبية الاستثمار الأجنبي.

Abstract: This study aimed to highlight the role and importance of tourism in attracting foreign direct investment to Algeria, particularly in light of the circumstances observed by some of the Maghreb countries and the oil price crisis on world markets, Where the Algerian government must provide an environment conducive to tourism investment through the adoption of a number of laws, the most important of which is the Sustainable Tourism Development act in 2003.

The most important results of this study indicated that despite the efforts employed by Algeria, however, foreign investors expressed insignificant interest due to several obstacles. More importantly, the study recommended the need to provide a good environment for attracting foreign investment with the need to reduce investment risks and the establishment of a common Arab information network to facilitate Knowledge of laws relating to tourism investment**.**

Keywords:
Tourism investment, foreign direct investment, investment incentives, attractiveness of foreign investment.

مقدمة: الاستثمار محرك النمو الاقتصادي بحيث دون وجود الإنتاج والسلع والخدمات لا يمكن لأي دولة أن تطمح إلى التنمية لذلك نجد أن الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة منها تسعي دوما للبحث عن الوسائل والسبل الكفيلة للرفع من حجم استثماراتها ومحاولة الحصول على أكبر مساهمة من الاستثمار سواء محلي أو أجنبي، مما يتطلب منها التركيز على سياسات معينة لتشجيع المستثمرين المحليين ولجذب المستثمرين الأجانب، كنتيجة لأهمية الاستثمار الأجنبي فقد وفرت الدول المضيفة كل الإمكانيات بهدف تشجيع أكبر الشركات العالمية على الاستثمار في أراضيها، كما عملت جاهدة على تهيئة الظروف المناسبة كإلغاء الحواجز الجمركية، تقديم تسهيلات وحوافز ضريبية، توفير الأمان وإلغاء التعقيدات الإدارية التي تساعد على زيادة إقبال المستثمرين الأجانب، مع توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات التي لم ترقي بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة.

تعتبر السياحة في الاقتصاديات المعاصرة من بين القطاعات الاقتصادية الهامة ومحركا رئيسيا من محركات التنمية، من خلال آثارها المترتبة على كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهي مصدر من مصادر خلق الثروة، لذلك فإن الكثير من الدول بما فيها الجزائر تسعى جاهدة لتنميتها وتطويرها من أجل الاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال التي يحققها هذا القطاع. فبالرغم من توفر البلاد على موارد طبيعية سياحية هائلة إلا أنها لم تستطع عبر العقود الماضية استغلال هذه الثروات وجذب المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب والتي وقفت أمام تطور الاستثمارات السياحية بها.

إشكالية الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة في كيفية النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، وجعله يواكب التطور الذي أحرزته عدة دول في هذا المجال، حيث لا تقل إمكانيات الجزائر السياحية التي تتوفر عليها (طبيعية وحضارية ومادية) أهمية عن مثيلتها في بقية دول العالم، ومن خلال ما سبق تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال المحوري التالي:

ما هي أهم مقومات النهوض بالاستثمار السياحي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟

تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما مفهوم السياحة، الاستثمار السياحي وما هو دوره في الاقتصاد الوطني؟
2- ما هي أهم التحفيزات المقدمة للاستثمار السياحي؟
3- ما هي أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر؟
4- كيف يمكن تشجيع وترقية السياحة من خلال تشجيع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية تزامن الدراسة مع الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لتحفيز الصادرات خارج المحروقات ولأهمية كل من السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر لما لهما من تأثير على الاقتصاد الجزائري.

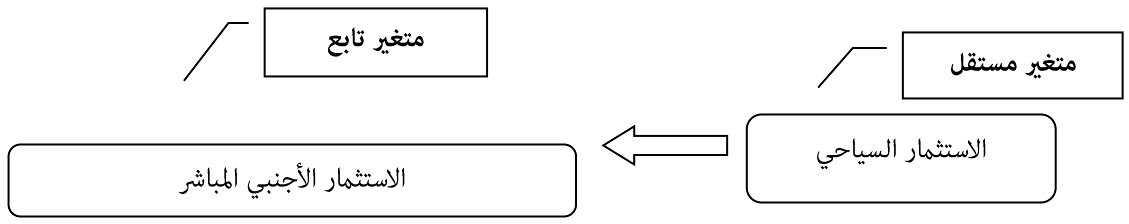
أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق النقاط التالية:

1- محاولة التعريف بالسياحة والاستثمار السياحي.
2- التعرف على أهم التحفيزات المقدمة للاستثمار السياحي.
3- تبيان أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه المستثمرين السياحيين في الجزائر.
4- تسليط الضوء على أهمية دور الاستثمار السياحي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من الفرضيات:

1- يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق عوائد مالية معتبرة من خلال جذبه للعملة الصعبة وخلق فرص عمل جديدة.
2- استطاعت القوانين المنظمة للنشاط السياحي من توفير محيط محفز للاستثمار السياحي.
3- أهم الصعوبات التي تواجه الاستثمار السياحي هي مشكلة التمويل، مشكلة العقار والذي يمثل مشكل أغلب الاستثمارات السياحية في الجزائر.
4- ازدياد حاجة الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة.

نموذج الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحث.

منهجية الدراسة: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب الوصفي الذي نعتبره مناسبا لطبيعة الموضوع من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي، والأسلوب التحليلي من خلال إبراز بعض الإحصائيات وتحليلها بالاعتماد على الجداول والرسوم البيانية.

ولقد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين، قسم الأول يتكون من ثلاثة محاور: المحور الأول يتناول مفاهيم أساسية حول السياحة والاستثمار السياحي، بينما تناول المحور الثاني مناقشة للاستثمار الأجنبي المباشر حوافز الاستثمار ومحدداته، وتناول المحور الثالث دوافع الاستثمار في الجزائر.

أما القسم الثاني من الدراسة يتناول بيئة الاستثمار السياحي في الجزائر ومخطط التهيئة السياحية 2025، ومكانة القطاع السياحي من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

I- السياحة والاستثمار السياحي:

أولا – الإطار المفاهيمي للسياحة والاستثمار السياحي

1- **مفاهيم أساسية حول السياحة والاستثمار السياحي:** يجسد مفهوم السياحة عنصرا أساسيا من حرية الإنسان، وفي الوقت ذاته يمثل نموذجا للعلاقات بين الشعوب والحضارات، وهذا يعني أن السياحة يمكن اعتبارها نافدة من خلالها يمكن الاطلاع على التنوع الحضاري والثقافي، وبذلك تعد ركيزة من ركائز الإنتاج الوطني، ومجالا استثماريا لكونها نشاطا إنتاجيا تنمويا. فالسياحة إذن تتميز عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها سلسلة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة ببعضها، مما دفع بالبعض إلى اعتبارها كفرع من فروع الاقتصاد قائما بذاته، له مبادئه وقوانينه، شأنه شأن العلوم الأخرى.

أ- **تعريف السياحة:** لقد وردت حول السياحة جملة من التعاريف المتنوعة التي تحاول تحديد ماهيتها وخصوصيتها، فمنهم من ركز على السياحة كظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ومنهم من أعتبرها على أساس تنمية العلاقات الدولية والإنسانية والثقافية والرياضية.

و حتى يمكننا الوصول إلى تعريف عام وشامل للظاهرة السياحية، نورد بعض التعاريف العلمية المتخصصة:

– "السياحة عبارة عن مجموع الأنشطة التي تتعلق بالسفر، وصناعة تهدف إلى إشباع حاجات السائح"[1].

– "السياحة تضم مجموعة نشاطات إنتاج واستهلاك تستلزم تنقلات خاصة بها، خارج مقر السكن اليومي، ليلة على الأقل حيث سبب الخروج هو التسلية، الأعمال، الصحة، اجتماعات مهنية، رياضية أو دينية"[2].

– "حركة مؤقتة للأشخاص سواء بشكل جماعي أو فردي من أماكن إقامتهم إلى أماكن أخرى من أجل الترفيه وإشباع حاجات روحية أو لضرورة فكرية والتي ينشأ عنها أنشطة اقتصادية " [3].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن السياحة تضم ثلاثة مهام رئيسية: الراحة، الترفيه عن النفس وتطوير الشخصية هذا من جهة ومن جهة أخري التنقل وقضاء الليلة على الأقل خارج مقر الإقامة المعتاد.

ب- **الاستثمار السياحي:** الاستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة، وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة لنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحة العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق للتعريف بمنتوجها السياحي[4].

---

[1] -Robert Lanquard, Le Tourisme International, série que sais-je ?, paris, PUF,1980,p12.

[2] - J.P Lozato, Geographie Du Tourisme, Masson, Paris,1990, p13.

[3]- خالد كواش، السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها، دار التنوير، الجزائر،2007، ص 24.

[4] - الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل، ورقة بحثية، ملتقي الدولي بعنوان: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة يومي 26 و27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة، ص8.

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه: " التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"[1].و يمكن أن نقسم الاستثمار السياحي إلى قسمين:

- الاستثمار في مجال الخدمات السياحية.
- الاستثمار في الثروة السياحية.

2- **العوامل التي تؤثر في النشاط السياحي:** هناك مجموعة من العوامل تؤثر في النشاط السياحي منها:

أ- **العوامل الطبيعية**: و من أهم هذه العوامل:

✓ **المناخ**: يعتبر المناخ ذا أهمية بالغة في تنمية المناطق السياحية، من حيث درجات الحرارة ومتوسطاتها في مختلف الفصول أو المواعيد المناسبة لكل نوع من السياحة.

✓ **الطبوغرافيا:** تتمثل في طبيعة ونوع الأرض (جبال، هضاب ووديان)، فالخريطة الطبوغرافية لمنطقة معينة تؤثر في اختيار الأماكن المناسبة لعناصر المشروع السياحي.

ب- **الأماكن المزارة:** تلعب هذه الأماكن دورا هاما في جذب السياح سواء كانت تاريخية، أثرية أو دينية وكلما زادت هذه الأماكن كلما زادت الفرصة للزيارات شريطة أن تكون هذه الأماكن جاهزة ومهيئة لاستقبال السياح.

ت- **البنية القاعدية:** والتي تتمثل أساسا في طرق الوصول للمنطقة المراد تنميتها، المطار، الطاقة الكهربائية، وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي...إلخ.

ث- **البيئة:** هناك ارتباط جد وثيق بين النشاط السياحي بكل أشكاله وبين البيئة بمعناها الواسع فالبيئة توفر الأساس الحقيقي للنشاطات السياحية.

ج- **العوامل الاجتماعية:** تدخل في العوامل الاجتماعية العديد من العناصر التي تؤثر على النشاط السياحي ومن ضمن هذه العوامل: الثقافة التي يتمتع بها السائح كما يلعب الدين أيضا دوره وكذلك اللغة والتقاليد إلخ وهذه العوامل تساعد على توفير دوافع السياحة التي من دونها لا وجود للنشاط والحركة السياحية.

ح- **العوامل الاقتصادية:** على اعتبار السياحة نشاط ترفيهي فإن دخل الفرد يؤثر على الحركة السياحية، حيث يتعين عليه توفير بعض المدخرات حتى يتمكن من القيام بالنشاط السياحي كما أن الدولة السياحية يجب أن توفر جزء من دخلها الوطني حتى تتمكن من إنشاء المشاريع السياحية وتحقيق التنمية السياحية.

3- **أنواع السياحة:** تختلف وتتعدد الأنماط السياحية تبعا لميولات ورغبات السائح المراد إشباعها من خلال قيامه بالرحلات السياحية، تماشيا مع التطور الاقتصادي والعلمي والثقافي والحضاري الذي يشهده المجتمع وانطلاقا من هذه الأسباب، يمكن أن نستخلص عدة أنواع من السياحة:

أ- **السياحة الثقافية**: إذ الدافع الأساسي من السياحة الثقافية هو الثقافة بمعناها الواسع بعدد أوجهها، والتي تعكس تقدم وازدهار البلد والمستوى الثقافي لشعبها. ومن مظاهرها زيارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخي والتعرف على ثقافات وعادات الشعوب الأخرى، وعلى أنماط الصناعة التقليدية، أو أي شكل آخر من أشكال التعبير الفني.

ب- **السياحة الترفيهية**: الواقع أن رغبة الفرد في الترفيه والترويح عن النفس قوية فهي تتضمن أيضا ممارسة الهوايات المختلفة كالغوص في البحار والتزلج على الثلوج...إلخ.

---

[1] - رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2008، ص 19.

ت- **السياحة العلاجية:** تكون الزيارة فيها بهدف العلاج أو قضاء فترات النقاهة وتكون في الأماكن التي تحتوي على المستشفيات ذات الطابع الخاص أو المصحات أو الأماكن الخاصة لعلاج حالات متميزة. كما تتمثل في استخدام المصادر الطبيعية للبلد والتي أنعم الله عليها وبشكل خاص المياه المعدنية والمناخ.

ث- **سياحة الشواطئ:** تنتشر هذه السياحة في البلدان التي تتوفر فيها مناطق ساحلية جذابة، وبها شواطئ رملية، وتوجد في الكثير من بلدان العالم مثل دول حوض البحر المتوسط.

ج- **السياحة الصحراوية:** هذا النوع من السياحة يعتبر من الأنواع الحديثة حيث تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف. وتعد الصحاري بهدوئها واتساعها قطبا سياحيا لجذب الكثير من السياح الذين يفضلون هذا المنتوج السياحي.

ح- **سياحة المؤتمرات والأعمال:** يعتبر هذا النمط السياحي أحد المنتوجات الجديدة للسياحة، وتخص بالتحديد فئات معينة من أفراد المجتمعات، كما تمثل سياحة المؤتمرات وسيلة دعائية للبلد الذي ينعقد فيه المؤتمر، خاصة إذا تم ذلك في ظروف جيدة، مما يشجع على انعقاد مؤتمرات أخرى، وصفقات وأعمال ومعارض وصالونات والوقوف على أسعار المنتجات الحديثة في دول أخرى.

خ- **السياحة الرياضية:** تعتبر السياحة الرياضية أحد الأنماط السياحية التي تدر على الدول المضيفة لإيرادات سياحية هامة من النقد الأجنبي، لما تتميز به من شعبية كبيرة، وبالتالي فهي وسيلة لتطوير التبادل بين الشعوب والدول.

4- **أهمية السياحة:**

أ- **الأهمية الاقتصادية:** يمكن إبراز أهمية السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها: التشغيل، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ميزان المدفوعات والتضخم[1].

✓ **خلق مناصب عمل:** لا يقتصر دور السياحة على استحداث وظائف داخل المجالات المرتبطة بالعمل السياحي فقط، كقطاع الفندقة، بل يتعدى ذلك إلى استحداث فرص عمل في القطاعات التي ترتبط بالأنشطة السياحية من الاستثمارات كبناء القرى السياحية والمقاولات الصناعية والزراعية.

إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي، وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج.

✓ **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة كالتالي:

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.
- فروق تحويل العملة.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

✓ **تحسين ميزان المدفوعات:** أهمية أي قطاع في الاقتصاد الوطني تتحدد بمدى قدرة هذا القطاع على جلب موارد النقد الأجنبي، التي من شأنها أن تحدث فوائض في ميزان المدفوعات .

---

[1] - محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007، ص 22.

✓ **التضخم:** التضخم هو ظاهرة الإفراط في نمو المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، وبالتالي فهو يؤثر في النشاط السياحي من خلال رفعه لأسعار المنتجات السياحية وهو ما يعني تدهور القدرة الشرائية للسياح.

ب- الأهمية الاجتماعية والثقافية والسياسية:

✓ **من الناحية الاجتماعية:**

- السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد.
- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- كسر جميع الحواجز اللغوية، والاجتماعية، والثقافية، والطبقية، والعنصرية، السياسية وغيرها.
- تخلق صورة إيجابية عن المجتمعات المضيفة في جميع أنحاء العالم.

✓ **من الناحية الثقافية:**

- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشعب بروح التفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم والمعارف).
- تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كمل تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم.
- تعزيز مساعي الحفاظ على التراث المحلي والتقاليد الوطنية.

✓ **من الناحية السياسية:**

- تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.
- تعزز التفاهم والسلم الدوليين.
- إن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.

ثانيا: عموميات حول الاستثمار الأجنبي وحوافز الاستثمار

1- **تعريف الاستثمار الأجنبي:** يقصد بالاستثمار الأجنبي، تلك الاستثمارات التي تتم خارج موطنها، سواء كانت لدولة واحدة أو لعدة دول، أو شركة واحدة أو لعدة شركات، أي أن الاستثمار الأجنبي هو تدفق رؤوس الأموال أيا كان شكلها بين دولتين بغرض إقامة شركات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال شركات قائمة أو تطويرها لإنتاج سلع أو خدمات، وتحقيق عائد يفوق ما يتوقعه المستثمر في دولته الأم وسواء صاحب هذا التدفق جهدا بشريا أم لم يصاحبه[1].

نميز هنا بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية: الاستثمار الأجنبي غير المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:**

✓ **حسب صندوق النقد الدولي (FMI):** "الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر(المؤسسة)، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[2].

---

[1]-عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008،ص 48.

[2] - عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2013،19.

✓ **تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني):** يعرف المشرع الجزائري بمقتضي القانون رقم 01-10 المؤرخ في 2001.07.03 والمتضمن قانون المناجم الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه [1]:

✓ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

✓ المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:**" يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية"، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين غير المباشرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر بالضرورة دورا مؤثرا في قرارات الشركة أو سياستها خاصة إذا كانت الشركة موجودة في بلد آخر "[2].

2- **أشكال الاستثمار الأجنبي:** ينطوي هذا النوع من الاستثمارات على التملك المطلق أو الجزئي للمستثمر الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان هذا المشروع مصنعا أو شركة تجارية أو مشروعا خدميا. وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم هذا النوع من المشروعات الاستثمارية إلى:

- **مشروعات (شركات) الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي**: حيث يكون رأس المال مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي وله الحرية المطلقة في إدارة المشروع والتحكم في نشاطاته المختلفة دون تدخل أي طرف آخر.
- **الاستثمار المشترك**: وهو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصان معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة وفي هذا النوع من المشروعات يكون المستثمر الأجنبي مالكا لجزء أو حصة من رأس المال (بغض النظر عن نسبتها) ويكون طرف أو أكثر من المستثمرين الوطنيين ممتلكا للجزء الآخر من رأس المال (قد يكون الطرف الوطني من القطاع الخاص أو العام أو الحكومي) مع مشاركة الطرفين في إدارة المشروع واقتسام الأرباح وتحمل الخسائر.
- **عقود التصنيع وعقود الإدارة:** عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدول المستقبلة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة أما الإدارة فهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات أو الأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين لقاء المشاركة في الأرباح.
- **عقود التصدير:** وفيه تضمن المؤسسة الأجنبية تصدير مؤسسة محلية إذا تتضمن أحكام هذا العقد أجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عمليات التصدير إلى الشركاء المحليين.
- **عقود التراخيص والامتياز:** هو اتفاق تقوم بمقتضاه الشركات الأجنبية بالتصريح للمستثمر المحلي باستعمال التكنولوجيا وبراءة الاختراع والخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد معين.
- **عقود المفتاح في اليد (اتفاقيات المشروعات)**

هي عبارة عن اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والوطني حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل وما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة[3].

3- حوافز الاستثمار:

---

[1]- عبد الكريم كاكي، نفس المرجع،ص 21.

[2]- عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره،ص ص 13-14.

[3] - رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني وأخرون، **التمويل الدولي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 152.

أ- **مفهوم حوافز الاستثمار:** هي ميزة اقتصادية تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي كأن تهدف الدولة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعزف عن الاستثمار فيها، وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة داخل الدولة.

ب- تعريف حوافز الاستثمار: وهي مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المستثمرين المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة مثل: كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها والنائية...إلخ[1].

4- العوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: في دراسة قام بها saskia k.s wilhelms حول تحليل العناصر المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي في 67 دولة نامية للفترة ما بين 1978 – 1995، توصل إلى أن العوامل على مستوى القطاع أو على مستوى المؤسسة هي أقل أهمية مقارنة بالعناصر
المحددة على مستوى البلدان وتتمثل هذه العوامل فيما يلي[2]:

✓ **التكيف الاجتماعي والثقافي:** ويقصد بذلك السلوكيات والاتجاهات المحلية للبلد المضيف القادرة على التأثير عن دخول الاستثمار الأجنبي المحلي.

✓ **التكيف فيما يخص التعليم:** النسبة المرتفعة للتعليم تعني وجود يد عاملة متعلمة وهذا مما يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **التكيف الحكومي:** التكيف الحكومي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يقلص عدم الاستقرار الاقتصادي، السياسي، القانوني والإداري وبالتالي يقلص من درجة الخطر. ويتم قياس التكيف الحكومي بالمتغيرات التالية[3]:

-الانفتاح الاقتصادي: ويقصد بالانفتاح الاقتصادي أن الأسواق حرة أي هناك تدخل ضعيف للدولة في الأسواق وأن نظام التصدير والاستيراد مفتوح.

-النزاهة والشفافية القانونية والإدارية.

✓ **تكيف السوق:** الأسواق التي تعمل جيدا تزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتم قياس مدى تكيف السوق بالمتغيرات التالية:

- التكيف الإجمالي للسوق: يقاس التكييف الإجمالي للسوق بالناتج الوطني الخام PNB حسب الفرد، وكذلك بالعدد الإجمالي للسكان. فالناتج الوطني الخام حسب الفرد يدل على مستوى التطور الاقتصادي وإنتاجية الاقتصاد، أما العدد الإجمالي للسكان فيبين بعد السوق أي حجم السوق.

-نسبة عدد سكان المدن من إجمالي السكان: هياكل قاعدية أفضل، يد عاملة أكثر تنوع وأكثر اتساع والحصول على الطاقة، زد على ذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر له اتجاه إلى التمركز في عاصمة البلد خصوصا في البلدان التي لها هياكل قاعدية ضعيفة.

---

[1] - طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البليدة، العدد السادس،2009.

[2] - Saskia K.S.Wilhelms (1998): L'invetissement etrangér direct et ses éléments déterminants dans les économies naissante,washington ,Agence des etats unis pour le développement international ,juillet 1998,pp:28-34. Site Internet: www.eagerprojet.com.

[3]- فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الخامس بعنوان: مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية عمان جويلية 2007

- كثافة سكان الأرياف: كثافة سكان الأرياف هو مرتبط إيجابيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر أي أن هذا المتغير يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن كثافة سكانية كبيرة في الأرياف تعني تطوير الهياكل القاعدية لهذه المناطق ودمجها ضمن المناطق الحضرية.

– تكيف سوق السلع والخدمات: هناك ارتباط إيجابي وشديد بين حجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر بعبارة أخرى (نسبة مئوية من PNB)، كذلك الإيرادات الضريبية (كنسبة من PNB) الإيرادات الضريبية المرتفعة لها ارتباط سلبي قوي مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تكيف سوق رأس المال: منح القروض هو في ارتباط إيجابي مع الاستثمار الأجنبي المباشر أي أن منح القروض يعمل على زيادة الاستثمار الأجنبي.

- الاستعمال التجاري للطاقة: المستثمرون الأجانب انشغالهم الأساسي فيما يخص الهياكل القاعدية هو الحصول على الطاقة ووسائل الاتصال. فعامل الطاقة يمكن أن يعتبره المستثمر الأجنبي كتعويض عن الهياكل القاعدية الضعيفة.

ثالثا- دوافع الاستثمار في الجزائر:

1- فرص استثمارية جاذبة:

✓ 26 مليار دولار استثمارات عمومية للفترة ما بين 2015-2019

✓ قطاعات واعدة مع مشاريع ناضجة ومدروسة بدقة.

2- مميزات خاصة:

- التوفر على ثروات طبيعية هامة، ثامن عشر (18) منتج للبترول، ثاني عشر (12) مصدر للبترول، خامس (5) منتج للغاز، ثالث (3) مصدر للغاز، رابع (4) قوة اقتصادية في العالم العربي حسب المنظمة العربية لضمان الاستثمارات.

- ثروات منجميه أخرى: الفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب، اليورانيوم، التنغستن، الكاولين والسيليكون....الخ.

3- سياسات تنموية واضحة واستراتيجيات قطاعية طموحة:

سياسة جديدة للإنعاش الصناعي مع إعطاء الأولوية لـ 12 قطاع استراتيجيا، وهي صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهرومنزلية، الميكانيك وقطاع السيارات، الصيدلانية، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث وكذلك المناولة.

برنامج الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والحرارية وطاقة الرياح) الذي يهدف لإنتاج 000 22 ميغا واط بحلول عام 2030. المخطط التوجيهي لتطوير أنشطة الصيد وتربية الأحياء المائية لآفاق 2025.

4- بنى تحتية قابلة للاستعمال حديثة تتوافق مع المعايير الدولية:

* الطرقات: 039 112 كلم (المرتبة 40 عالميا، الثالثة إفريقيا) بما في ذلك 573 29 كلم من الطرق الوطنية.

* المطارات: 36 مطار منها 16 دولية.

* السكك الحديدية: 973 3 كلم بما في دلك مسافة قصيرة مكهربة، ومع حلول عام 2017 ستصل مسافة السكك الحديدية 000 6 كلم على الصعيد الوطني.

* الموانئ: 45 مرافق وهياكل بحرية منها 11 ميناء تجاري، ميناءين للنفط، 31 ميناء للصيد وميناء واحد للترفيه.

* النقل: مترو واحد في الجزائر بطول 5.9 كلم مع ثلاثة امتدادات بطول 4.9 كم في طور الإنجاز.

* 3تراموي (الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة) و4 في طور الإنجاز (ورقلة، سيدي بلعباس وسطيف)

5- يد عاملة مؤهلة، شابة وتنافسية:

- 1.5 مليون طالب جامعي منهم 000 35 مسجل في تكوين الدكتوراه و000 90 في الماستر.

- ما يقارب عن 700 643 مسجل في التكوين المهني سنويا، منهم 000 200 (في المعدل) متخرجين، من 213 1 مؤسسة (معاهد ومراكز التكوين).

6- تكلفة عوامل إنتاج تنافسية:

- الغاز الطبيعي: 0.21 إلى 0.40 أورو /حراري.
- الكهرباء: 1 إلى 4 سنتيم أورو/ كيلو واط ساعة للمتوسط.
- الأجور: 180 إلى 900 أورو (الحد الأدنى للأجر القاعدي هو 180 أورو).
- البنزين: 0.20 أورو /ل، المازوت 0.16 أورو /ل.

7- تكثيف إبرام اتفاقيات الحماية والتحكيم الدولي:

- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي.
- التوقيع على 48 اتفاقيات ثنائية لترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات[1].

II- بيئة الاستثمار السياحي في الجزائر ومخطط التهيئة للسياحة 2025:

أولا- الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار السياحي في الجزائر:

1- قانون رقم **03-01** المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة[2]:

صدر هذا القانون بتاريخ 17 فيفري 2003 والذي يحدد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا التدابير وأدوات تنفيذها، حيث يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال.
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- تثمين التراث السياحي الوطني.

و قد ركز القانون على النقاط التالية:

- التهيئة السياحية
- دعم التنمية السياحية
- تثمين الخدمات وترقية السياحة.

قانون رقم 03-02 الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، الصادر في 17 فيفري 2003 ويهدف إلى[3]:

- حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالسياحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها.
- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة.

---

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير وتشجيع الاستثمار 2016 على الموقع: **www.andi.dz** بتاريخ 2016.12.12 على الساعة 23سا 26.

[2]- المادة2 من قانون 03التنمية المستدامة للسياحة رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 11 الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2003.

[3]- المادة2 من قانون 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003 الذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ الصادر في الجريدة الرسمية عدد 11 الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2003.

- تحسين خدمات إقامة المصطافين.
- تحديد نظام تسلية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.

قانون رقم 03-03 يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية: يحدد هذا القانون مبادئ وقواعد حماية وتهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية ويهدف إلى[1]:

- الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.
- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- حماية المقومات الطبيعية للسياحة.
- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

مرسوم رقم 06-325 المتعلق بتحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 2006 الذي يهدف إلى تحديد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها والمتضمن مجموعة من الإجراءات الواجب التقيد بها عند بناء المؤسسات الفندقية.

المرسوم التنفيذي رقم 07-23 الصادر بتاريخ 28 جانفي 2007 الذي يحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منح حق الامتياز عليها بالإضافة إلى مرسوم تنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 19 فيفري 2007 الذي يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية.

2- الإطار المؤسساتي للاستثمار السياحي في الجزائر: من أجل تعزيز القطاع السياحي قامت الدولة بإعادة تنظيم المؤسسات في القطاع السياحي وتوسيع مهامها وتتمثل هذه المؤسسات في:

أ- **الديوان الوطني للسياحة** (L'Office National du Tourisme):أسس بموجب المرسوم الرئاسي رقم 214/88 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 409/90 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 402/92 المؤرخ في 31 أكتوبر 1992 وتتمثل مهامه في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إعداد سياسة التنمية السياحية، الحمامات المعدنية والمناخية واقتراحها وتنظيم تنفيذها[2].

من بين أهدافه على مستوى السياحة الوطنية: تحسيس المواطن والمؤسسات بالنشاط السياحي أما على المستوى الدولي تشكيل صورة جديدة للسياحة الجزائرية، الرفع من إيرادات القطاع السياحي والبحث عن الأسواق الجديدة.

ب- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (Agence Nationale De Développement Touristique):

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70/98 المؤرخ في 21 فيفري 1998 تتكفل بتنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية.

ت- **الديوان الوطني للتطوير والإعلام في ميدان السياحي (ONAT):**أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70/80 المؤرخ في 15 مارس 1980 ويتولى في مجال تطوير السياحة بالمساهمة في التطوير التجاري والقيام بأعمال التوعية (الملتقيات واللقاءات وحملات العلاقات العمومية) فيما يخص طبيعة الإنتاج السياحي والمساهمة في التظاهرات التي لها انعكاسات على السياحة...إلخ.

---

[1]- المادة1 من قانون 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية الصادر في الجريدة الرسمية عدد 11 الصادرة بتاريخ 19 فيفري 2003.

[2]- المادة 4 من المرسوم رقم 214/88 المؤرخ في 31 أكتوبر1988، الجريدة الرسمية عدد 44، الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 1988.

أما فيما يخص ميدان الإعلام والإشهار السياحي باستعمال الوسائل السمعية والبصرية في تطوير السياحة الجزائرية، كذلك في مجال التجهيز وفي ميدان التنشيط والتسلية.

ثانيا-المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية في الجزائر (Schéma Directeur d'Aménagement Touristique):

تم انتهاج سياسة ومخطط جديد على المستوى الوطني والوزاري معتمد على دراسات قوية لقطاع السياحة تمثل في "**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (أفاق 2025) " S.D.A.T** ". ويعتبر الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية للجزائر، على المدى القريب 2009، على المدى المتوسط 2015 وعلى المدى البعيد 2025، حيث تعتزم الدولة من خلاله النهوض بالقطاع السياحي الجزائري، وجعله في مصف القطاعات السياحية الأخرى.

تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (Schéma Directeur d'Aménagement Touristique):

يعتبر هذا المخطط أداة تجسيد إرادة الدولة في تثمين القدرة الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة التحول السياحي للجزائر، قصد الارتقاء به إلى مستوى وجهة الامتياز في المنطقة الأورو متوسطية.

و يعتبر كذلك تتويج ناضج لمسار طويل من البحث والتحقيقات والدراسات والخبرات والاستشارات، وبالتالي فهو نتيجة لعمل فكري كبير ولاستشارات واسعة بمشاركة المتعاملين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص وبالتالي تعلن الدولة من خلاله عن: نظرتها للتنمية السياحية في مختلف الأفاق على المدى القصير2009، والمدى المتوسط 2015 والمدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة، وهذا قصد جعل الجزائر بلدا مستقبلا للسواح[1].

ثالثا- النقائص، العراقيل والرهانات التي تواجه السياحة الجزائرية:

يواجه القطاع السياحي الجزائري جملة من المعوقات تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة وهذا بالرغم من الإمكانيات المتوفرة، نذكر منها:

1- معوقات خاصة بالمنتج السياحي:

- شساعة المواقع السياحية يصعب التحكم فيها بشكل جيد (كالصحراء).
- عدم تثمين المواقع السياحية بشكل كافي وتركها عرضة للتدهور (خاصة المواقع الأثرية).
- عدم التركيز على المميزات الجذابة للمنتج السياحي في الترويج للسياحة الجزائرية.

2- معوقات متعلقة بصورة الدولة:

- الجانب الأمني: وهو العنصر المهم في جلب أو نفور السياح من وإلى الوجهة السياحية المفضلة. فالجزائر عانت عدة سنوات عديدة من آفة الإرهاب الذي روج للجزائر كوجهة سياحية ذات مخاطر كبيرة، مما يتطلب جهد كبير في تغير هذه الصورة.

- نظام التأشيرة المفروض من طرف الدولة: يعتبر عائقا رئيسيا إذا ما علمنا أن الجزائر تعتمد على سياسة "المعاملة بالمثل" عكس دول الجوار مما يؤثر سلبا في قدوم السياح إليها.

3 - مكانة القطاع السياحي من إجمالي التدفقات الأجنبية:

لتوضيح مكانة القطاع السياحي من إجمالي التدفقات الأجنبية، يمكن الاستعانة بالمعطيات الإحصائية بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القطاع النشاط والمبينة في الجدول الملخص التالي:

الجدول رقم(01) المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب قطاع النشاط

النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%

[1]- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, livre 03, les sept pôles touristiques d'excellence POT, 2008, p 03.

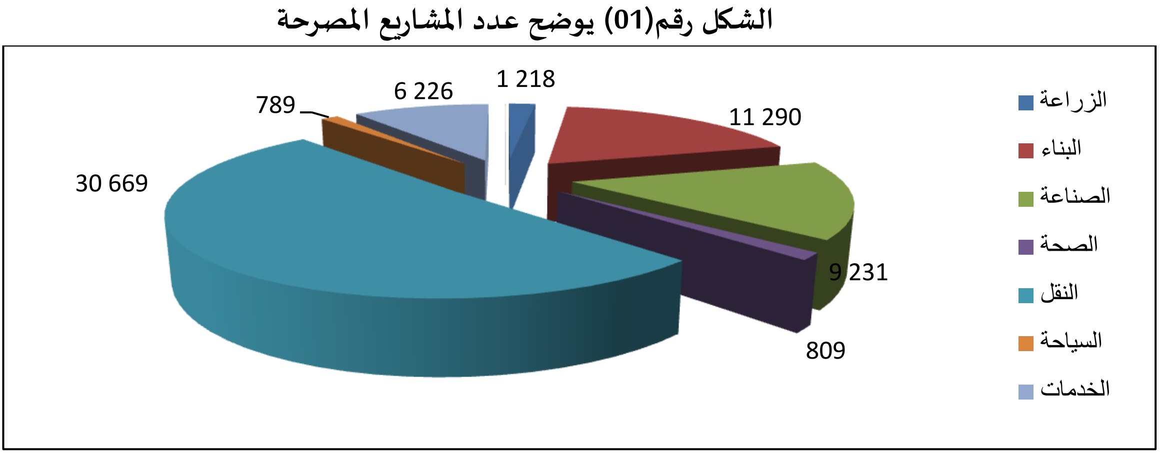
الزراعة	1 218	2.02%	176 019	1.52%	52 366	5.06%
البناء	11 290	18.74%	1 323 698	11.44%	245 911	23.78%
الصناعة	9 231	15.32%	6 503 533	56.20%	388 219	37.54%
الصحة	809	1.34%	127 684	1.10%	19 105	1.85%
النقل	30 669	50.91%	1 027 480	8.88%	158 016	15.28%
السياحة	789	1.31%	982 934	8.49%	54 862	5.31%
الخدمات	6 226	10.34%	964 388	8.33%	107 089	10.36%
التجارة	2	0.00%	37 514	0.32%	4 100	0.40%
الاتصالات	5	0.01%	428 963	3.71%	4 348	0.42%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير وتشجيع الاستثمار2016 على الموقع: **www.andi.dz** بتاريخ 2016.12.12 على الساعة 23سا 26.

يوضح الجدول رقم (01) أعلاه عدد المشاريع المصرحة إلى غاية نهاية سنة 2016، حيث يتبين من خلالها أن نسبة القطاع تمثل القيمة الضعيفة، بنسبة مئوية تساوي 1.31 % مما يدل على ضعف مشاركة القطاع السياحي بالنسبة لإجمالي القطاعات، ومنه ضعف التدفقات النقدية.

و يمكن توضيح النتائج السابقة بطريقة أكثر تلخيصا وشمولا من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(01) يوضح عدد المشاريع المصرحة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.

4 - الرهانات التي تواجه السياحة الجزائرية: يظهر المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية كيفية اعتزام الدولة في إطار التنمية المستدامة ضمان التوازن الثلاثي **للعدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الإيكولوجي** على مستوى كل مناطق البلاد بالنسبة لـ 20 سنة القادمة، ويرمي في سياق الشمولية والتنافسية على المستوى العالمي إلى إدماج الجزائر في فضاءاتها الطبيعية للانتماء والتطور، بالإضافة إلى أنه يضمن الانفتاح الاقتصادي، وبالتالي ترقية الهوية الوطنية في كامل تنوعها، ويعتمد هذا المخطط على العناصر ذات الحجم أو المصلحة الوطنية، وتشكل الخطوط الرئيسية الخمسة لهذا المخطط التوجهات الاستراتيجية وتستجيب للرهانات الكبرى لتنمية الإقليم، كما ترمي بصفة متزامنة ومنسقة إلى:

- ضمان إقليم مستدام.
- خلق حركية إعادة التوازن الإقليمي.
- ضمان جاذبية وتنافسية الإقليم.
- تحقيق العدالة الإقليمية.
- ضمان حكم إقليمي راشد.

النتائج والتوصيات العامة للدراسة: رغم الاهتمام الذي أولته الجزائر لقطاع السياحة منذ بداية الاستقلال إلا أن النتائج المحققة لا تزال ضعيفة، ترجع إلى عدة عراقيل:

- بالنسبة لمشكل التمويل يطرح بقوة بسبب عدم ملائمة النظام البنكي الجزائري لهذا النوع من الاستثمارات في ظل غياب بنوك متخصصة.

- لم يتم مرافقة الحوافز الاستثمارية بما يصطلح عليه بالتدابير المرافقة والتي تسمح بتهيئة مناخ ملائم للاستثمار السياحي بوجه خاص.

- تتوقف جاذبية دولة ما من وجهة نظر المستثمر الأجنبي على عوامل متعددة بعضها اقتصادي وتسويقي والبعض الأخر اجتماعي وسياسي.

- إضافة إلى ذلك كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار الفساد والبيروقراطية نظرا لكون الاستثمارات الأجنبية مرتبطة بالنظام الإداري في الجزائر.

و بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن طرح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير وترقية الاستثمار السياحي لجذب المستثمرين الأجانب كالتالي:

- ضرورة التطبيق الفعلي لبرنامج المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة مع فرض رقابة صارمة على الهيئات المسؤولة عن تنفيذ هذه المشاريع.
- تحسين بيئة الاستثمار وتوفير كل الشروط الأساسية، السياسية، الاقتصادية والأمنية بالشكل الذي يساعد على جلب المستثمرين إلى القطاع السياحي.
- العمل على تقليل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين.
- ضرورة العمل على تعزيز السياحة العربية البينية للاستفادة من تجارب الدول العربية الشقيقة.
- ضرورة إقامة مشاريع تتلاءم وتسمح من الاستفادة من ثروات الصحراء الجزائرية الشاسعة.

الإحالات المرجعية باللغة العربية:

- رعد مجيد العاني، (2008): الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- خالد كواش، (2007): السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها، دار التنوير، الجزائر.
- عبد الكريم بعداش، (2007-2008): الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- عبد الكريم كاكي، (2013): الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.
- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني وأخرون، (2013): التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.
- طالبي محمد، (2009): أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البليدة، العدد السادس.
- فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، (2007): أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، بحث مقدم إلى المؤتمر الخامس بعنوان: مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية عمان جويلية 2007.
- محمود فوزي شعوبي، (2007): السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل، ورقة بحثية، ملتقى الدولي بعنوان: الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة يومي 26 و27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة.
- الوكالة الوطنية لتطوير وتشجيع الاستثمار 2016 على الموقع: **www.andi.dz**

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، الصادر بتاريخ 22 أوت2001.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27 الصادرة بتاريخ 25 أفريل2007
مرسوم تنفيذي رقم 07- 119 المؤرخ في 23 أفريل2007، تتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي.

– الإحالات المرجعية باللغة الأجنبية:

- J.P Lozato, (1990), Geographie Du Tourisme, Masson, Paris.
- Saskia K.S.Wilhelms, (1998): L'investissement étranger direct et ses éléments déterminants dans les économies naissante, washington, Agence des états unis pour le développement international ,juillet 1998. Site Internet: www.eagerprojet.com.
- -Robert Lanquard, (1980), Le Tourisme International, série que sais-je ?, paris, PUF.
- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme,(2008), livre 03, les sept pôles touristiques d'excellence POT.

المتغيرات الديمغرافية وعلاقتها بالاحتراق النفسي لدى أعوان الحماية المدنية

(دراسة ميدانية بوحدة الحماية المدنية بسكيكدة) .

د. سارة زويتي

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

الملخص: نهدف من خلال مقالنا هذا إلى دراسة علاقة المتغيرات الديمغرافية بالاحتراق النفسي ضباط الحماية المدنية وذلك من خلال دراسة ميدانية بالوحدة الرئيسية للتدخل الحماية المدنية(ولاية سكيكدة)، اعتمادا على مقياس ماسلاش تم توزيعه على (50)ضابط وبعد التحليل توصلنا إلى جملة من النتائج مفادها أنه لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين الاحتراق النفسي لدى الضباط والجنس والسن والأقدمية في العمل ونظام المناوبة، ودلك نظرا لعدم تحقق الفرضيات الجزئية، ومنه نستنتج أن المتغيرات الديمغرافية لا تؤثر في الإصابة بالاحتراق النفسي.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الديمغرافية، ،الاحتراق النفسي

Abstract: The objective of This article Is to study the Relationship between variables, demographic and burnout of civil protection officers through a Field study of the main unit of civil protection intervention (Skikda), based on the Maslash scale distributed to 50 officers. After analysis, That there is no statistically significant relationship between the, burn out of officers, sex, age, seniority in work and rotation system, and because of the failure to achieve partial hypotheses, from which we conclude that demographic variables do not affect the incidence of psychological combustion

. **Key words**: variables demographic, burnout

أولا- الجانب النظري للدراسة:

1- الإشكالية:يتعرض العامل لعدة ضغوطات تؤثر على مهنته وصحته، حيث تكون عائقا أمام تحقيقه للاتزان النفسي والجسمي المهني، تعرضه للاضطرابات النفسية والمهنية، والإحساس بالقلق والشعور بالإجهاد وغالبا ما تنتهي به إلى الإصابة بالاحتراق النفسي، الذي يعد استجابة للضغوط المهنية طويلة الأمد أو الدائمة، فالاحتراق النفسي يحدث نتيجة للضغوط العالية في العمل يتعرض لها العامل بشكل مستمر ومتواصل، فهو حالة من الإنهاك والاستنزاف البدني والانفعالي ، ويختف الأفراد في مقاومة لهده الضغوط ، ومحاولة التكيف مع العمل، فالفروق الشخصية والمتغيرات الديمغرافية تلعب دور في التقليل من التعرض الاحتراق النفسي.**وعليه يمكن طرح التساؤل المركزي التالي:**

هل توجد فروق دالة إحصائيا بين المتغيرات الديمغرافية ومستوى إدراك الاحتراق النفسي؟

2- فرضيات الدراسة: انطلاقا من التساؤل المركزي وضعنا أربع فرضيات أساسية:

- توجد فروق دالة إحصائيا بين مستوى إدراك الاحتراق النفسي لدى ضباط الحماية ومتغير الجنس.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين مستوى إدراك الاحتراق النفسي لدى ضباط الحماية ومتغير السن.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين مستوى إدراك الاحتراق النفسي لدى ضباط الحماية والأقدمية في العمل.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين مستوى إدراك الاحتراق النفسي لدى ضباط الحماية ونظام المناوبة

3- أهداف الدراسة: أما بالنسبة لأهداف الدراسة فهي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الهامة والمتمثلة فيما يلي:

- معرفة درجة الاحتراق النفسي لدى عون الحماية المدنية.
- الكشف عن العلاقة بين الاحتراق النفسي والمتغيرات الديمغرافية وتمثل في: السن، الجنس، الأقدمية في العمل، ونظام المناوبة.
- التعرف على الفروق بين درجات الاحتراق النفسي

4- تحديد المصطلحات:

4-1- الاحتراق النفسي : تعددت تعاريف الاحتراق بتعدد العلماء الذين فسروا ظاهرة الاحتراق فقد عرفت في اللغة: احترق يحترق احتراقا، أي يفشل و ينهار في حين يعرف اصطلاحا المحترق. بالمنهك والمرهق نتيجة العمل الزائد.[1]

وهو تلك الأعراض من الإعياء وعدم الرغبة في العمل التي تظهر على الأفراد الدين يعملون عبر إطار جماعي معين.[2]

أما تعريف بنيز وأرونسون 1983" pines&Aaronson" : الاحتراق النفسي هو حالة من الإجهاد البدني و الذهني و العصبي والعاطفي، وهي حالة تحدث نتيجة للعمل مع الناس والتعامل معهم لفترة طويلة و في أوضاع تتطلب بدل مجهودات عاطفية مضاعفة.[3] ويعرف بأنه" الاستجابة المؤلمة لضغوط العمل المتراكمة المتعاقبة ذات الأثر السلبي على الفرد".[4]

تعريف ماسلاش وآخرون 1996"maslach" :

هو مجموعة من الأعراض تتمثل في الإجهاد الجسمي والانفعالي والذهني، وتنشأ من التعرض لمواقف ضاغطة ومستنفذة للطاقة الانفعالية. [5]الاحتراق النفسي Burn out: هو مجموع التغيرات السلبية للفرد نحو مهنته, والتغيرات في العلاقات والاتجاهات خاصة مع الأفراد المستفيدين من الخدمة التي يقدمها، وهذا بسبب استمرار وتفاقم الضغوط المهنية وتزايد حالات الإرهاق والإجهاد الجسدي والانفعالي والعاطفي، فهو حالة من الإعياء النفسي والجسدي، ومن مظاهره الإرهاق والتعب....الخ

4-2- المتغيرات الديمغرافية: هي مجموعة الخصائص الفردية والتنظيمية سواء كانت العقلية منها أو الجسمية الانفعالية كالسن، الجنس، المستوى التعليمي والأقدمية في العمل.

5- الاحتراق النفسي وعلاقته ببعض المفاهيم:

5-1 الاحتراق النفسي والقلق:يعتبر القلق من أكثر المشكلات النظرية صعوبة في علم النفس حيث يعرف بأنه إشارة إنذار بكارثة توشك أن تقع وإحساس بالضياع في موقف شديد الدافعية مع عدم القدرة على التركيز والعجز عن الوصول إلى حل مثمر هذا بالإضافة إلى ما يرافق ذلك من مظاهر الاضطراب البدني ربما تكون بعض أعراض القلق مشابهة لأعراض الاحتراق النفسي خاصة من الناحية الفيزيولوجية إلا أن ذلك ليس كافيا للدلالة عليه لأن القلق يكون مؤقت وهو من العلامات الأولية للاحتراق النفسي.[6]

5-2 الاحتراق النفسي والضغوط المهنية والنفسية: يعتبر الاحتراق النفسي أحد الآثار التي يحدثها الضغط في العمل حيث يحدث الاحتراق النفسي للعامل عندما تضعف وتنتهي قدراته الجسمية والعقلية وهو استجابة للتوتر النفسي الناتج عن

---

[1]- علي عسكر، جعفر يغقوب العريان: (1982) " **السلوك البشري في مجالات العمل**" الكويت، ص، 102.

[2]- محمد حسن محمد حمادت:(2008،) " **السلوك التنظيمي والتحديات المستقبلية في المؤسسة التربوية**"، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1 ص، 188

[3]- رائدة حسن الحمر: **دراسة مستوي الاحتراق النفسي لمعلمي التربية الخاصة مقارنة بالمعلمين العاديين** في البحرين، رسالة ماجستير منشورة، تحت إشراف د. أماني الشيراوي، البحرين- 2005-2006

[4]- - محمد حسن محمد حميدات، مرجع سبق ذكره،، ص، 188

[5]- محمود عبد القادر عابدين:(2011) **الاحتراق النفسي لدي المشرفين الإداريين في مديريات التربية والتعليم** ، مجلة كلية العلوم الإدارية، فلسطين،ص، 65

[6]- ماجدة بهاء الدين السيد عبيد: (2008) **الضغط النفسي ومشكلاته وأثره علي الصحة النفسية**, دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ، ص184 .

أوضاع العمل الذي تتصل مباشرة بالأفراد.[1] إن أسباب ضغوط العمل عديدة وهذه الأسباب في حد ذاتها هي التي تهئ الطريق للاحتراق النفسي والإصابة به منها ما يتعلق بالظروف الفيزيقية كالضوضاء والحرارة وانعدام التهوية ومنها ما يتعلق بسوء التوافق مع زملاء العمل وسوء العلاقة معهم و غموض الدور والأساليب القيادية واللاعدالة في العمل.ويعرف الضغط النفسي بأنه تقييم الأحداث على أنها مهددة وخطيرة وتبعث على التحدي أما الاستجابة لهذه الأحداث يمكن أن تكون سلبية بطبيعتها ويمكن أن تكون إيجابية.[2]كما تعرف الضغوط إجمالا بأنها العلاقة بين الفرد والبيئة التي يرى الفرد أنها تفوق أو تقل عن قدراته وإمكاناته وتهدد رفاهيته النفسية.كذلك الضغط فهو الحالة التي يظهر فيها تباين ملحوظ بين المتطلبات التي ينبغي أن يؤديها الفرد وقدرته على الاستجابة لها.[3] إن العلاقة الموجودة بين الضغط النفسي والاحتراق النفسي تظهر في أنها علاقة سبب ونتيجة فالشخص المصاب بالاحتراق النفسي يصبح كأنه بذر استنفذ منه الماء فأصابه الجفاف لأن مياهه أخذت شيئا فشيئا حتى استنفدت تماما.[4]

3-5 علاقة الاحتراق النفسي بالإجهاد: الاحتراق النفسي ليس هو التعب أو الإجهاد النفسي أو التوتر المؤقت، مع أن وجود هده المؤثرات قد يكون علامة مبكرة للاحتراق النفسي، فإن الاحتراق النفسي شملا لتغيير في اتجاهات وعلاقات العامل نحو عمله وعملائه بجانب الشعور بالإنهاك والشد العصبي الذي يحدث في بعض الأحيان.[5]

الإجهاد عبارة عن تفاعل ديناميكي بين العامل الخارجي يواجه الفرد في زمان ومكان معينين فيستخدم دفاعاته الذهنية والبدنية في مواجهته فيصير معرضا لمخاطر جسدية تبعا لحالة بنيته النفسية وللسياق الجسدي الاجتماعي.[6]

بما أن الإجهاد عبئ انفعالي زائد ناتج عن تعرض الفرد لمطالب زائدة فتؤدي إلى الإنهاك البدني والنفسي لهذا يعتبر قريبا ومتشابها للإجهاد الانفعالي الذي يمثل أحد أبعاد و مكونات الاحتراق النفسي.[7]

● من خلال ما سبق الذكر يمكن القول: " أن التراكمات المتزايدة للضغوط النفسية مع مرور الزمن تصبح عبء ثقيل لا يستطيع الفرد التكيف معها، فيحدث الإجهاد النفسي، وإذا استمرت المعاناة وزادت الشدة أصبح إنهاك ثم احتراق في حالة استمرار الوضع.ونستخلص أن الفرق بين الإجهاد والإنهاك والاحتراق يكمن في الشدة والحدة.

6-مراحل حدوث الاحتراق النفسي: [8] قام كل من **إدلويتش وبرودسكي Edelwich & Brodsky** 1980 و**جولمبيوفسكي Golembiewski** 1983 بتمييز أربع مراحل متتالية في تطور الاحتراق النفسي:

1- حماس واندماج، وبداية بمستوى مرتفع من الطموح، يليها إحباط تدريجي راجع إلى قلة النجاح وعدم كفاية الموارد المتاحة.

2- يؤدي هذا التباعد بين المتطلبات والموارد المتوفرة إلى إجهاد يظهر من خلال تعب نفسي متزايد.

---

[1]- شاهر يوسف ياغر:(2006) **الضغوط النفسية للعمال في قطاع غزة وعلاقتها بالصلابة النفسية**، رسالة ماجستير منشورة، تحت إشراف: د. نبيل كامل دخان, الجامعة الإسلامية، غزة، ص، ص30، 28.

[2]-أشرف محمد عبد الحليم: (2010) **قلق المستقبل وعلاقته بمعني الحياة لدي عينة من الشباب**، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس،ص، 19.

[3]- ماجدة بهاء الدين السيد عبيد، مرجع سابق، ص20 .

[4]- بوخنفوف نورة حرم بولقرون، مرجع سابق، ص40 .

[5]- حمدي ياسين وآخرون: (1999) **"علم النفس الصناعي والتنظيمي بين النظرية والتطبيق"**،دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر ط1، ص،187.

[6]- فتيحة زروال: **الإجهاد المهني لدي العاملين بمصالح الاستعجالات والتوليد (المصادر- الأعراض واستراتيجيات المواجهة)** دراسة ميدانية بالقطاعات الاستشفائية لولاية أم البواقي، قسم علم النفس وعلوم التربية و الأرطفونيا، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر ص 10.

[7]- الهاشمي لوكيا، بن زروال فتيحة: **الإجهاد**، مخبر التطبيقات النفسية و التربوية, جامعة منتوري- قسنطينة، ص، 16.

[8]- لوكيا الهاشمي وآخرون: **الإجهاد الفردي والتنظيمي واستراتيجيات مواجهته"**، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية ،جامعة قسنطينة، دار الهدى عين مليلة، ص ص، 26، 27 .

3- إذا استمر التباعد، يؤدي إلى الإجهاد والخيبة للفرد وإلى تطوير استجابات دفاعية كالتشاؤم اللامبالاة، أو العدوانية تجاه المحيط المهني.

4- أخيرا يبدأ الانسحاب أو الانفصال الانفعالي الذي يؤدي إلى بلادة عامة، فيشعر الفرد بأنه مستنفذ ومحترق من الداخل.

ثانيا- الجانب التطبيقي للدراسة:

2-1- منهج وأداة الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، انطلاقا من جمع البيانات والمعلومات النظرية المتعلقة الاحتراق النفسي، وتفريغ بيانات الدراسة الميدانية وتحليلها إحصائيا، بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، واعتمدنا في دراستنا على مقياس ماسلاش الذي يهدف إلى قياس مستوى إدراك الاحتراق النفسي استعملنا في هدا المحور 15 بندا يقيس الاحتراق النفسي لدي أفراد عينة البحث هذه البنود مستمدة من اختبار ماسلاش للاحتراق النفسي لكن مع بعض التعديل في الصياغة مقسمة حسب أبعاد الاحتراق النفسي في اختبار ماسلاش وهي: الاستنزاف الانفعالي وتبلد المشاعر ونقص الشعور بالإنجاز.

وبعد التحقق من الشروط السيكومترية للاستمارة(الصدق والثبات) قمنا بتوزيعها على عينة الدراسة.

2-2- عينة الدراسة: الدراسة كانت على مستوى الوحدة الرئيسية للتدخل ونظرا لكون المجتمع تتضمن (319) (ضباط، صف ضباط، أعوان)، وضمانا لحسن التمثيل قمنا باختيار(50)ضابط، باختيار قصدي وهم جميع الضباط المتواجدين بالوحدة موزعين كما يلي:

2-2-1- خصائص أفراد عينة الدراسة: نحاول عرض خصائص أفراد العينة حسب كل من الجنس، السن، الحالة العائلية، المستوي التعليمي، الأقدمية، نظام العمل.

أ/ توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول رقم (1)-يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة %
ذكر	50	%100
أنثى	0	%0
المجموع	50	%100

المصدر: الباحثة

من خلال النتائج المسجلة بالجدول فإننا نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة من صنف الذكور بنسبة100%تليها نسبة0%الإناث إن هذا التوزيع لأفراد العينة يساعدنا في إثراء الدراسة ومناقشة الفرضيات المتعلقة بقياس الفروق بين العمال في مستوى الاحتراق النفسي حسب الجنس.

ب/ توزيع أفراد العينة حسب السن:

جدول رقم (2)- يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

الفئات	التكرارات	النسبة%
أقل من 20 سنة	10	20%
من25 إلى 30 سنة	26	52%
من 31الى 40 سنة	13	26%
من 41 فما فوق	1	%2
المجموع	50	%100

المصدر: الباحثة

من خلال بيانات الجدول الخاص بتوزيع العينة على مختلف فئات السن نلاحظ أن غالبية أفراد العينة من فئة (25-30) أي بنسبة 52 % بمعنى أكثر من نصف أفراد العينة و إذا أضفنا فئة (31-40) و المقرة بنسبة26 % ثم تليها فئة أقل من 25 سنة و المقدرة بنسبة 20 % نخلص إلى أن عينة بحثنا عينة شابة هي في قمة قوتها وطاقتها ،وهي بحكم ذلك قادرة على

العطاء بصورة مضاعفة نظرا لما يتميز به الشباب من حيوية ونشاط وهذا رغم كل أما فئة ما فوق 40 سنة فقد مثلت نسبة 2 % و هي غالبا ما ترمز إلى القادة المسؤولين الذين يصلون إلى هذا المنصب بعد بذل جهد و خلال سنوات عدة . الظروف التي قد يتعرضون لها .

ج/ توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل:

جدول رقم (3)- يبين توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية في العمل

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	31	%62
من 6الى 10 سنوات	16	%32
من 11 سنة فما فوق	03	%6
المجموع	50	100

المصدر: الباحثة

تعتبر الأقدمية عامل إيجابيا إذ تساهم في رفع الكفاءة خاصة إذا رافقها تكوين و تدريب ،وما يلاحظ من خلال بيانات جدول الأقدمية في العمل أن أكبر نسبة هي 62% أي 31 فرد من مجموع العينة المستجوبة تقل أدميتهم عن 5 سنوات أي أنهم حديثو العهد بمجال العمل ، و16 فرد بنسبة 32 % تقدر أقدميتهم بين (6الى 10) سنوات و هذا عامل إيجابي حيث يمكن الاستفادة من خبرتهم و مهاراتهم خاصة لأنهم قد ألموا بجميع خلفيات العمل في حين مثل الأقدمية من 11 سنة وما فوق 3 أفراد بنسبة 06% و هم القادة المشرفون و لهم اطلاع واسع بمجال العمل.فمن خلال هذه النتائج فإننا نلاحظ أنه كلما تقدمنا في عدد سنوات العمل كلما قلت نسبة الأعوان، وهو يتماشى مع توزيع.

د/ توزيع أفراد العينة حسب نظام المناوبة:

جدول رقم (4)- يوضح توزيع أفراد العينة حسب نظام المناوبة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
صباحي	50	%100
مسائي	50	%100
العمل بالمناوبة	50	%100

المصدر: الباحثة

من خلا ل هذا الجدول يتضح أن كل أفراد العينة يعملون وفق جميع أنظمة العمل المطبقة داخل المنظمة –وحدة الحماية - وهذا ما يوضح طبيعة العمل الحساسة والتي تتطلب الاستعداد المستمر، والتأهب في كل الأوقات.

2-3- عرض النتائج حسب فرضيات الدراسة:

2-3-1- حساب التباين بين متغير الجنس والاحتراق النفسي:

جدول رقم (5)- يوضح التباين بين الجنس والاحتراق النفسي

التباين	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة عند مستوى الدلالة
		0,05
الجنس	0,30	5,03

المصدر: الباحثة

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المجدولة وتقدر بـ5,03 عند مستوى الدلالة 0,05 ويمثل مستوى الشك أكبر من القيمة المحسوبة والتي تقدر بـ 0.30 ومنه لايوجد اختلاف دال إحصائيا بين متغير الجنس والاحتراق النفسي.

ومنه نقول إن الجنس لا يؤثر في الإصابة بالاحتراق النفسي.

2-3-2- حساب التباين بين السن والاحتراق النفسي:

جدول رقم (6)- يبين التباين بين السن والاحتراق النفسي

التباين	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة عند مستوى الدلالة
		0,05
السن	0.07	3,33

المصدر: الباحثة

يوضح الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة المجدولة وتقدر ب0,07، في حين نجد القيمة المجدولة 3.33 عند مستوى الدلالة 0,05 وتمثل نسبة الشك وبالتالي لا يوجد تباين دال إحصائيا بين متغير السن والاحتراق النفسي.

2-3-3- حساب التباين بين الأقدمية والاحتراق النفسي:

جدول رقم(7)- يوضح التباين بين الأقدمية والاحتراق النفسي

التباين	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة عند مستوى الدلالة
		0,05
الأقدمية	0.19	4,08

المصدر: الباحثة

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المجدولة تقدر ب4,08 عند مستوى الدلالة 0,05 ويمثل مستوى الشك أكبر من القيمة المحسوبة والتي تقدر ب 0,19 ومنه لايوجد اختلاف دال إحصائيا بين متغير الأقدمية والاحتراق النفسي.

2-3-4- حساب التباين بين نظام المناوبة والاحتراق النفسي:

جدول رقم (8)-يوضح التباين نظام المناوبة والاحتراق النفسي

التباين	القيمة المحسوبة	القيمة المجدولة عند مستوى الدلالة
		0,05
نظام المناوبة	0.20	4,10

المصدر: الباحثة

نلاحظ من الجدول أن القيمة المجدولة و التي تقدر ب 4,10 عند مستوى 0,05 وهو ما يمثل مستوى الشك وأن القيمة المحسوبة والتي تقدر ب 0.20 ومنه فالمحسوبة أصغر من المجدولة وبتالي لا يوجد اختلاف دال إحصائيا بين متغير نظام المناوبة والاحتراق النفسي.

2-4- مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات:

✓ **نتائج الفرضية الجزئية الأولى: يوجد فروق دالة إحصائيا بين الاحتراق النفسي والجنس:** من خلال التحليل الإحصائي للجدول رقم(5) لحساب التباين بين الجنس والاحتراق النفسي لضباط الحماية المدنية، نستنتج أنه لا يوجد اختلاف دال إحصائيا بين المتغيرين، حيث كانت القيمة المحسوبة أصغر من القيمة المجدولة ومنه فالفرضية لم تحقق.

✓ **نتائج الفرضية الجزئية الثانية: يوجد فروق دالة إحصائيا بين الاحتراق النفسي ومتغير السن:** وقد كشفت نتائج الدراسة من خلال الجدول رقم (6) لحساب التباين بين المتغيرين أنه لا يوجد تباين دال إحصائيا ما بين السن والاحتراق، حيث كانت القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة عند مستوى الدلالة 0,05 وبالتالي فالفرضية غير محققة.

✓ **نتائج الفرضية الجزئية الثالثة: توجد فروق دالة إحصائيا بين الاحتراق النفسي ومتغير الأقدمية في العمل.**

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (7) أن القيمة المجدولة، أكبر من القيمة المحسوبة وبالتالي لم تتحقق الفرضية.

✓ **نتائج الفرضية الجزئية الرابعة: توجد علاقة دالة إحصائيا بين الاحتراق النفسي ومتغير نظام المناوبة.**

حيث تشير نتائج الجدول رقم(8) أنه لا يوجد اختلاف دال إحصائيا ما بين المتغيرين،حيث كانت نسبة القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند مستوى 0,05 ويمكن القول أن الفرضية غير محققة وبالتالي فهي مرفوضة ولا دلالة لها

➢ من خلال رفض الفرض الجزئي الأول والثاني والثالث والرابع وكنتيجة فيما يخص السؤال المركزي الرئيسي،فإنه لم يتحقق حيث كشفت الدراسة أنه لا يوجد تباين دال ما بين المتغيرات الديمغرافية (الجنس، السن، الأقدمية في العمل،

ونظام المناوبة) وظهور الاحتراق النفسي لدى ضباط الحماية المدنية، ومنه المتغيرات الديمغرافية لا تؤثر في الإصابة بالاحتراق النفسي

ثالثا- التوصيات والاقتراحات: ومنه فلتفادي كل هذه المظاهر المسببة في نقص تعرض العمال للاحتراق النفسي والإجهاد والضغوط النفسية المسبب للتعب والإرهاق والقلق والإنهاك، يجب أنت توفر بعض الاحتياجات اللازمة وهي:

1- رفع المستوى المادي والاجتماعي للعامل.
2- أن يسود المناخ الأسري وروح الود في أماكن العمل.
3- إتاحة الفرصة العامل إبداء الرأي في شؤون المنظمة التي يعمل بها.
4- توفير الحب والاحترام بين الرئيس والمرؤوس.
5- العدالة التنظيمية بأبعادها (التوزيعية والإجرائية والتعاملية) من قبل الإدارة.
6- إتباع أسلوب القيادة الفعالة والديمقراطية .

قائمة المراجع :

1- علي عسكر، جعفر يغقوب العريان:(1982) **السلوك البشري في مجالات العمل"** الكويت.

2- حمدي ياسين وآخرون(:1999) **"علم النفس الصناعي والتنظيمي بين النظرية والتطبيق"**، ط1دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

3- فتيحة زروال: **الإجهاد المهني لدي العاملين بمصالح الاستعجالات والتوليد (المصادر- الأعراض واستراتيجيات المواجهة)** دراسة ميدانية بالقطاعات الاستشفائية لولاية أم البواقي، قسم علم النفس وعلوم التربية و الأرطفونيا، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

4- الهاشمي لوكيا، بن زروال فتيحة: **الإجهاد**، مخبر التطبيقات النفسية و التربوية, جامعة منتوري- قسنطينة.

5- لوكيا الهاشمي وآخرون: **الإجهاد الفردي والتنظيمي واستراتجيات مواجهته"**، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية ،جامعة قسنطينة، دار الهدى عين مليلة.

6- محمد حسن محمد حمادة: (2008،) **السلوك التنظيمي والتحديات المستقبلية في المؤسسة التربوية"**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع.

7- رائدة حسن الحمر: **دراسة مستوي الاحتراق النفسي لمعلمي التربية الخاصة مقارنة بالمعلمين العاديين** في البحرين، رسالة ماجستير منشورة، تحت إشراف د. أماني الشيراوي، البحرين- 2005-2006

8- محمود عبد القادر عابدين(2011.) **الاحتراق النفسي لدي المشرفين الإداريين في مديريات التربية والتعليم** ، كلية العلوم الإدارية، فلسطين،

9- ماجدة بهاء الدين السيد عبيد:(2008.)**الضغط النفسي ومشكلاته وأثره علي الصحة النفسية**, دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

10- شاهر يوسف ياغر: **الضغوط النفسية للعمال في قطاع غزة وعلاقتها بالصلابة النفسية**، رسالة ماجستير منشورة، تحت إشراف: د. نبيل كامل دخان, الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص، ص30، 28

11- أشرف محمد عبد الحليم:(2010) **قلق المستقبل وعلاقته بمعني الحياة لدي عينة من الشباب**، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس.

تشخيص واقع الإشهار بالسوق الجزائري

د.زهيوة كريمة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

ملخص: أثار ولا يزال يثير موضوع الإشهار اهتمام العديد من الدارسين والباحثين بمجال التسويق. فقد تساءل البعض منهم على أهميته ومدى تأثيره على سلوك المستهلك. في الواقع، مع تغير المحيط وما يشهده من تحولات اقتصادية وتكنولوجية انعكست على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية التي فرض عليها- في إطار الإصلاحات الاقتصادية - الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق. فمع انفتاح السوق الجزائري على الأسواق الدولية، نشهد بذلك دخول منتجات أجنبية تنافس بقوة مثيلتها المحلية. أدركت عندها المؤسسات الاقتصادية أهمية الإشهار، وما الاستثمارات الإشهارية العالمية المتنامية على مر السنين أكبر دليل على ذلك. مما يفتح المجال للتساؤل عن واقع الإشهار بالسوق الجزائري. يحاول هذا المقال تسليط الضوء على ذلك.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الإشهارية، سوق الإشهار، الوسائط الإشهارية، توزيع الاستثمارات الإشهارية.

Abstract The subject of publicity raised and still raised the attention of many scholars and researchers in the field of marketing. Some of them asked about its importance and its impact on consumer behavior. Actually with changes in environment and what is witnessing economic and technological transformations reflected on the Algerian Economic enterprise which imposed by – economic reforms-moving from a planned economy to a market economy .With Theo penning of Algerian market to international markets we are witnessing the entry of foreign products that compete strongly local counterparts, then the economic enterprises realized the importance of publicity, and the growing global investments over the years is the biggest proof of that, which opens the way to question the reality of publicity in the Algerian market. This article tries to shed light on it

Key words: publicity investments, publicity market, media advertising spots, the distribution of foreign investment

مقدمة: يتفق الجميع على أن الإشهار استطاع في السنوات الأخيرة فرض وجوده ليصبح جزء من حياتنا اليومية. إذ نعايش أشكالا مختلفة منه، تتجسد خاصة في الإعلانات المطبوعة، الملصقات الإعلانية واللوحات الإشهارية. تصلنا هذه الأشكال على التوالي عبر خمسة وسائط كلاسيكية تتمثل في الصحف، الإلصاق، السينما، الإذاعة والتلفزة. انظم مؤخرا لهذه الوسائط الإنترنت عبر (Les bandeaux publicitaires)، مكونين الإشهار الوسائطي (Publicité – Média) تمييزا له عن العمليات الإشهارية التي تتم دون استخدام الوسائط وتصنف ضمن الإشهار دون وسائط (Publicité hors Média).

تلجأ المؤسسات للإشهار باعتباره أسرع وسيلة تمس أكبر عدد من المستهلكين. يمد هؤلاء بالمعلومات الخاصة بالمؤسسة، التعريف بها وجعلها محط اهتمام وتقدير استنادا لجودة المنتجات أو الخدمات المقدمة. يحاول بذلك إيصال صورة إيجابية عنها في إطار الإشهار المؤسساتي .(Publicité Institutionnelle) وقد لا يتهاون في إبراز خصائص المنتجات ومزاياها بهدف إقناع المستهلك ودفعه للشراء ضمن الإشهار – منتوج.(Publicité – Produit) . لا يتوقف استخدام الإشهار بالمجال الاقتصادي فحسب – وإن كان انشغالنا ينصب عند هذا المجال أو ما يسمى بالإشهار التجاري – بل يمس عدة مجالات. يستخدم الإشهار الحكومة، المؤسسات الاجتماعية، الجمعيات والأفراد وغيرهم. وغالبا ما يلجأ هؤلاء إلى الإشهار بغرض الترويج لقضية أو فكرة ما أو التأثير على أفكار وسلوك الأفراد. فقد تنطوي بعض إعلانات الحكومة والجمعيات على تقديم خدمات عامة للأفراد. وقد يستخدم الأفراد الإعلان بالجرائد لبيع السيارات المستخدمة، المنازل أو غيرها من الممتلكات أو لطلبات العمل، الخ.

برزت أهمية الإشهار خاصة مع مرحلة الثلاثين سنة المجيدة 1973-1945 (Les trente glorieuses) التي تميزت بالخصائص التالية: (Lambin, Chumpitaz, 2002)

•النمو السريع والمتزايد للأسواق مع جاذبية مرتفعة،

•وفرة قدرات الإنتاج،

•تميز ضعيف للمنتجات ،

•قلة خبرة المستهلك في الشراء..،

تولد عن هذه الخصائص تغيرات بالمحيط، تمثلت في ارتفاع حجم الإنتاج وتنوعه، اتساع الأسواق وتعددها، تعدد وتضاعف العلامات، تشدد المستهلك، اشتداد المنافسة بين المنتجين، الموزعين والبائعين، تطور هياكل التوزيع، زيادة عدد السكان، ارتفاع الدخل، انتشار التعليم، الخ.

صعّبت هذه التغيرات اتصال المؤسسة مباشرة مع المستهلك لإقناعه ودفعه لاختيار منتجاتها. كما هيئت لها الاستعمال المفرط والمكثف للإشهار الذي يعترف بأهميته ضمن عناصر التسويق، وإن كان يعبر في حقيقة الأمر بتلك الفترة عن التسويق العملي إلى درجة جعل البعض يعتقد أن التسويق ينطبق على الإشهار. ليشهد بذلك فترته الذهبية مع الثلاثين سنة المجيدة .

مشكلة الدراسة: أثار موضوع الإشهار على مدى العقود الماضية العديد من الدراسات والأبحاث. يفسر هذا الاهتمام المتزايد به تضاعف الاستثمارات الإشهارية عبر العالم بحيث تضخ سنويا مبالغ هامة بالإعلانات الإشهارية. نتيجة لتنامي أهميته، فقد أثارت الممارسات الإشهارية والإنفاق عليها كثيرا من الجدل والنقاش بين المفكرين المتخصصين بهذا المجال الذين انحازوا بين مؤيد ومعارض له. فضلا عن ذلك، تساءل الكثير عن حقيقة المنافع الاقتصادية التي يؤكد مناصري الإشهار على تقديمها خاصة وأنه تعرض لانتقادات من المعارضة التي تصر على الأضرار والمساوئ التي يخلفها.(زهيوة، 2004، 262)

طبقا لذلك، وحتى وقت قريب، كان تصور بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أنه لا فائدة من اللجوء للإشهار. لكن نشهد في السنوات الأخيرة اعتراف غالبتهم بأهميته. كان لهذا الوعي أثره الإيجابي على تطور الإشهار. تقل أهمية هذا التطور بسوق الإشهار الجزائري مقارنة بدول الجوار المغرب وتونس بالنظر إلى تجربتهما في هذا المجال التي تتجاوز مثيلتهما بالجزائر.

بناء على ذلك، نحاول خلال هذه الدراسة الإجابة عن انشغالاتنا التي نحصرها في الآتي:

- ما هو واقع الإشهار بالجزائر مقارنة بمثيلتيه المغربي والتونسي؟

وحتى نتعمق أكثر في هذه الإشكالية، نطرح التساؤلات الفرعية التالية التي تخدمها؟

- كيف نفسر تأخر تبني الإشهار بالجزائر بالنظر إلى فرص النمو المتاحة بها، عدد سكانها وسوقها الواعد؟
- هل يعود ذلك للمبالغ المالية التي تجدها جد معتبرة؟
- أو لنقص خبرة واحترافية المعلنين؟
- أو لهيمنة بعض الوكالات الدولية الكبيرة (من أمثال الأمريكية، الكندية، اللبنانية والتونسية) على سوق الإشهار بالجزائر؟
- أو للفوضى السائدة بسوق الإشهار دون وجود قانون ينظم الممارسات الإشهارية ضمن أخلاقيات مهنة الاتصال عامة والإشهار خاصة؟

للإجابة على هذه التساؤلات، نركز في هذا المقال على مختلف المسائل التي أثارها موضوع الإشهار. يصف الجزء الأول منه الاستثمارات الإشهارية عبر العالم. نقف في الجزء الثاني عند الاستثمارات الإشهارية بالجزائر.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن حصرها في الآتي:

- تحديد موقع سوق الإشهار بالجزائر مقارنة بجيراننا المغرب وتونس،
- الوقوف عند أهم الأسباب التي عرقلت تطور سوق الإشهار بالجزائر،
- كيفية توزيع الاستثمارات الإشهارية عند مختلف القطاعات الاقتصادية،
- أهم الوسائط (Médias publicitaires) التي تتركز بها الاستثمارات الإشهارية.

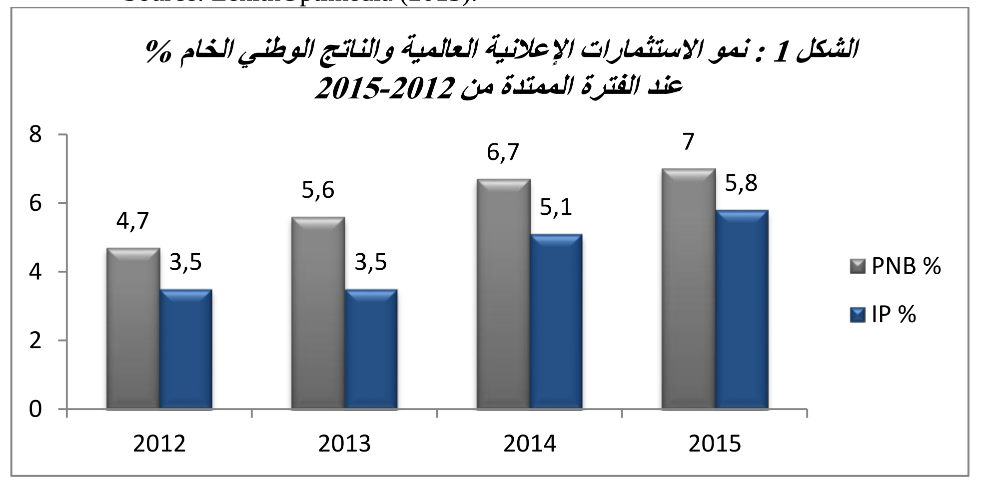
أهمية الدراسة: يكتسي موضوع الإشهار أهمية بالغة بأدبيات الدراسة. فقد أظهرت هذه الأخيرة الدور الذي يلعبه بحيث يصعب على الوسائل الأخرى تغطيته بنفس فعاليته. (زهيوة، 2004) في الواقع، يعد الإشهار بمثابة الجسر الذي يربط المؤسسة الاقتصادية بالمستهلك فيُفعل بذلك حركية السوق للنهوض بالمنتوجات. لكن رغم هذه الأهمية تبق الميزانية المخصصة له جد ضعيفة مقارنة بدول الجوار. تشير المعطيات المتوفرة إلى أن 200 مليون دولار سنويا هو سقف ما تستثمره المؤسسات الجزائرية بقطاعيها العام والخاص في وقت تتجاوز فيه الاستثمارات عشرات المليارات في دول الضفة الشمالية للحوض المتوسط ناهيك عن الاستثمارات الإشهارية بالعالم.

1. **الاستثمارات الإشهارية عبر العالم:** رغم الظروف الاقتصادية العصيبة التي مرت بها دول أوروبا، لم يكن لهذه الظروف تأثيرا كبيرا على سوق الإشهار. فوفقا لدراسة "ZenithOptimedia "[1]، يقدر سوق الإعلانات الإشهارية العالمية عند أواخر سنة 2013 بـ 505 مليار دولار أمريكي مسجلا بذلك زيادة قدرها 3,5% (أنظر الجدول 1). يرجع نمو الاستثمارات الإشهارية أساسا للدول الناشئة التي تساهم في المتوسط بحوالي 8,6% سنويا بين سنتي 2012 و2015. بالمقابل، يقدر متوسط مساهمة البلدان المتقدمة في هذا النمو بنسبة 2.8% سنويا عند نفس الفترة.

الجدول 1: نمو الاستثمارات الإعلانية والناتج الوطني الخام في العالم بين الفترة 2012-2015

السنوات	2012	2013	2014	2015
الناتج الوطني الخام % (PNB*)	4,7	5,6	6,7	7
الاستثمارات الإعلانية % (IP**)	3,5	3,5	5,1	5,8

Source: ZenithOptimedia (2013).



من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:.ZenithOptimedia (2013)

يرجع النمو المسجل سنة 2012 أساسا إلى :

---

[1] ZenithOptimedia, Executive Summary: Advertising Adspend Forecasts – Zenith0ptimédia-juin 2013 *Consulté le 13 janvier 2014.*

* PNB = Produit National Brut.

** IP = Investissement Publicitaire.

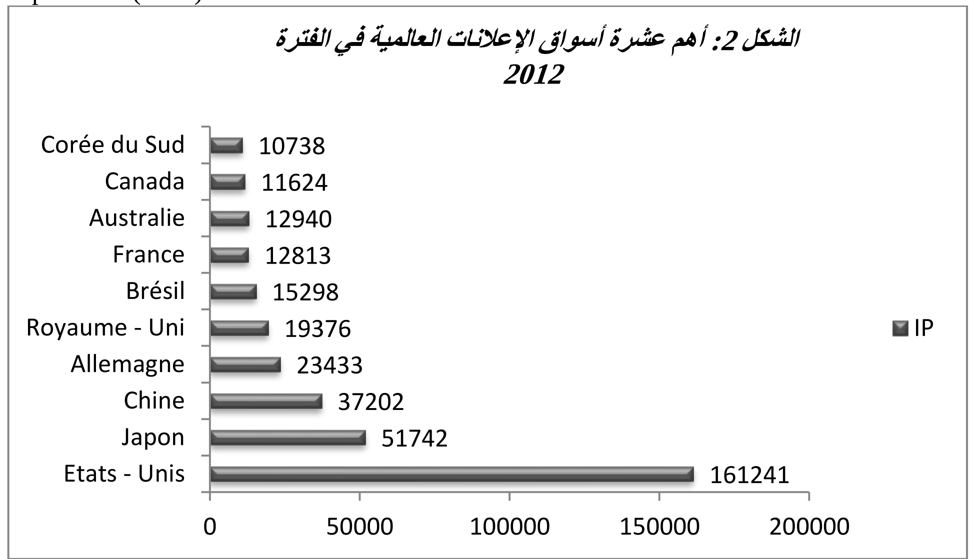
- الأحداث التي تجرى كل أربع سنوات:(Événements quadriennaux) تنظيم دورة الألعاب الأولمبية في المملكة المتحدة، بطولة كرة القدم الأوروبية، الانتخابات الرئاسية الأمريكية وأخرى،
- الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته اليابان بعد زلزال تسونامي الذي مسها في مارس 2011. مكن هذا الانتعاش من استحواذ اليابان المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. كما يتضح من الجدول أسفله، تستحوذ هذه الأخيرة على أكبر سوق للإعلانات الإشهارية بحصة 33.4% من إجمالي سوق الإعلانات الإشهارية العالمية. تبرز هذه الحصة جليا بالشكل الموالي.

الجدول 2: أهم عشرة أسواق الإعلانات العالمية في الفترتين 2012 و2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الترتيب	البلد	IP	الترتيب	البلد	IP
2012			2015		
1	الولايات المتحدة الأمريكية	161241	1	الولايات المتحدة الأمريكية	182433
2	اليابان	51742	2	اليابان	55005
3	الصين	37202	3	الصين	50241
4	ألمانيا	23433	4	ألمانيا	23698
5	المملكة المتحدة	19376	5	المملكة المتحدة	21299
6	البرازيل	15298	6	البرازيل	17740
7	فرنسا	12813	7	فرنسا	13753
8	أستراليا	12940	8	أستراليا	13022
9	كندا	11624	9	كندا	12917
10	كوريا الجنوبية	10738	10	كوريا الجنوبية	12492

Source: ZenithOptimedia (2013).



من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:.ZenithOptimedia (2013)

رغم النمو العام الذي تعرفه الاستثمارات الإشهارية على الصعيد العالمي، تخفي هذه الأرقام تفاوتات إقليمية كبيرة. فقد واجهت منطقة اليورو انخفاضا حادا في الاستثمارات الإشهارية، بينما تنمو بقوة بمناطق أخرى. نصف في هذا الجزء الفوارق الإقليمية قبل التركيز على منطقة المغرب العربي وعلى وجه خاص حالة الجزائر.

1.1 الاستثمارات الإشهارية حسب الكتل الإقليمية (IP par bloc régional)

باستثناء أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط /شمال أفريقيا، حددت دراسة "ZenithOptimedia,2013 " الكتل الإقليمية وفقا لقربها الجغرافي وتشابه النمو في الاستثمارات الإشهارية. تظهر هذه الكتل في الجدول أدناه.

الجدول 3: نمو الاستثمارات الإشهارية حسب كل كتلة إقليمية 2013/2012

الكتلة الإقليمية	نمو الإستثمارات الإشهارية (%)
محيط منطقة اليورو (تعاني من مشاكل كبيرة)	-10,3
أروبا الشمالية والوسطى	-0,7
البلدان الآسيوية المتقدمة	-0,6
اليابان	2,4
أمريكا الشمالية	3,5
الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا	5,5
أمريكا اللاتينية	8,9
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	10,30
آسيا سريعة النمو	10,6

Source: ZenithOptimedia (2013).

– **محيط منطقة اليورو**: يشمل الدول الأوروبية الأكثر تضررا من الأزمة، مثل البرتغال، أيرلندا، إيطاليا، اليونان وإسبانيا . سجل سوق الإشهار في هذه البلدان انخفاضا حادا لمعدل الاستثمار قدر بـ 15.4% في عام 2012. شهدت سنة 2013 المزيد من الانخفاض، سجلت بذلك انخفاضا إضافيا قدره 10.3 %.

– **أوروبا الشمالية والوسطى** : يشمل بقية أوروبا الغربية وبلدان أوروبا الوسطى مثل جمهورية التشيك، المجر، بولندا، رومانيا، كرواتيا وبلغاريا .دفعت الأزمة بالمعلنين إلى الحد من الاستثمارات الإشهارية. كان لهذا الانخفاض تأثيرا على سوق الإشهار. فحسب تقديرات "ZenithOptimedia " فقد تعرف الاستثمارات الإشهارية انخفاضا بـ 0.7% في عام 2013 لكنها ستزيد بنسبة 2% في عام 2014.

– تم ضم بعض بلدان أوروبا الشرقية مثل روسيا، أوكرانيا وآسيا الوسطى مثل أذربيجان وكازاخستان في كتلة واحدة تمثلت في **أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى**. تعرف هذه البلدان بضعف حصتها الإشهارية في الناتج المحلي الخام. فوفقا لتقديرات "ZenithOptimedia " سيعرف سوق الإشهار بهذه الكتلة زيادة قدرها 9 إلى 10% في عام 2013 وتستمر حتى عام 2014 وعام 2015.

– بسبب خاصيته الفريدة مقارنة مع الأسواق الآسيوية الأخرى، خصصت **لليابان** لوحده كتلة بأكملها. عرفت سنة 2012 زيادة في الاستثمارات الإشهارية قدرت بـ 3.5%. ترجع هذه الزيادة أساسا إلى إعادة إعمار البلاد بعد الزلزال وتسونامي الذي مسها في مارس 2011. وقد تستأنف الاستثمارات الإشهارية نموها المعتاد المتوقع أن يكون بنسبة 1.4 إلى 2% بحلول نهاية عام 2013 و2% للفترة 2014-2015 .

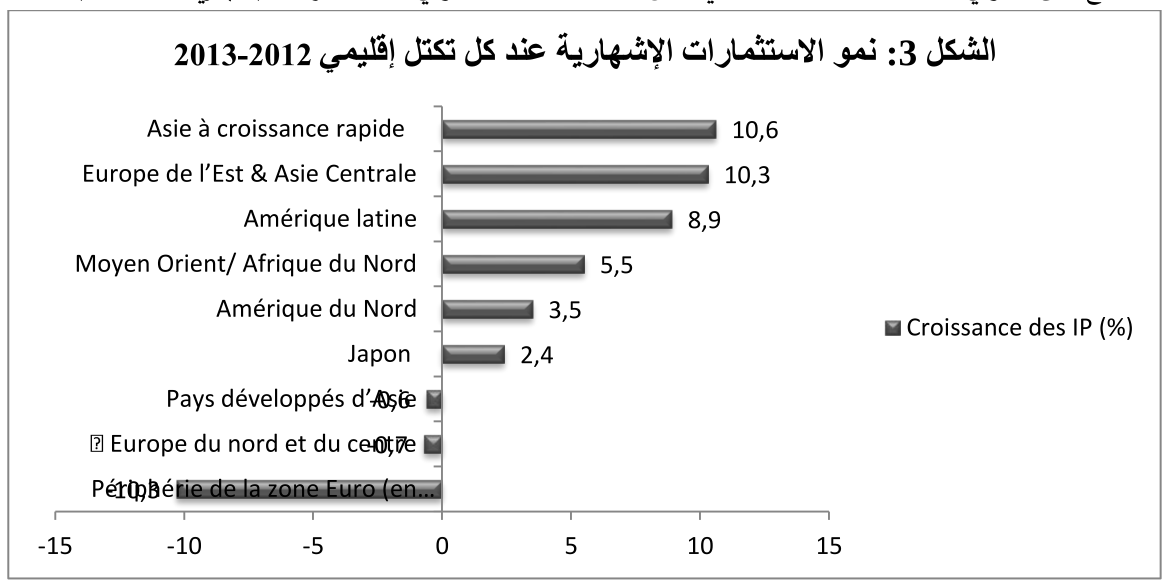
– **الدول المتقدمة بآسيا**: تضم خمس دول (5)، تتميز بتقدم سوق الإشهار بها. تتمثل في: أستراليا، نيوزيلندا، هونغ كونغ، سنغافورة وكوريا الجنوبية .عرف سوق الإشهار بهذه البلدان نموا بنسبة 3.6% في عام 2012 ليستمر حتى عام 2013.

– **آسيا سريعة النمو(Asie à croissance rapide)**: تضم بقية دول آسيا. تشمل الصين، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايوان، تايلاند والفيتنام .تعتبر هذه الدول الأقل تأثرا بأزمة 2009. فقد زادت الاستثمارات الإشهارية بها بـ 10.1% في عام 2012. وقد يرجع زيادة معدلات النمو بنسبة 10.6% في عام 2013. وقد تتتابع هذه الزيادة لسنوات 2014 و2015، أين تسجل معدلات على التوالي بـ 10% و11%.

– **أمريكا الشمالية:** عرفت سنة 2012 نموا بالاستثمارات الإشهارية بنسبة 4.5 %. ويرجع ذلك أساسا إلى الانتخابات الأمريكية ودورة الألعاب الأولمبية. يستعيد هذا النمو مستواه المعتاد عند أواخر سنة 2013 ليصل إلى 3.5%. ويشهد بعدها نموا بنسبة 4 حتى 5 % بسنتي 2014 و2015.

– **أمريكا اللاتينية:** رغم النمو السريع الذي يميز اقتصادها، حققت سنة 2012 معدل نمو الاستثمارات يساوي 7%. تشير التوقعات إلى بلوغ نهاية سنة 2013 معدلا سنويا قدره 8.9%. يرجح استمرار هذه الزيادة بسنتي 2014 و2015 فتسجل على التوالي معدلا قدره 9.1% و10.7% .

– **الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا:** في أعقاب الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تواجهها بعض بلدان هذه المنطقة، لم يتجاوز نمو سوق الإشهار بـ 1.4 % بسنة 2012. يقدر أن يعرف هذا المعدل نموا بسنوات 2013، 2014 و2015 فيبلغ على التوالي 5.5%، 6.8% و8.9%. ويعكس الشكل أدناه النمو في الاستثمارات الإشهارية للكتل الإقليمية.



من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:.ZenithOptimedia (2013)

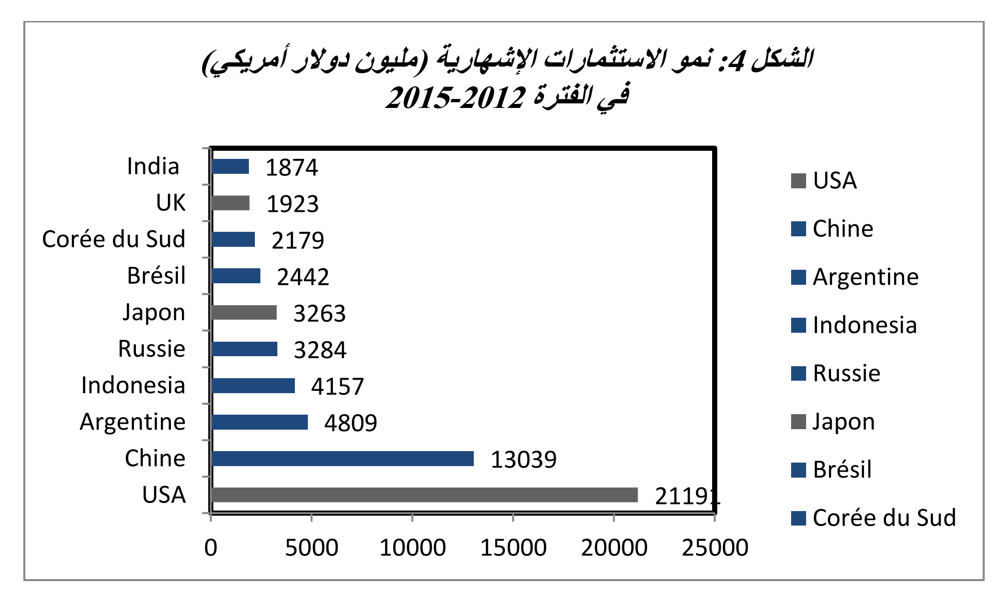
وفقا لـ " Sébastien Danet"، مدير" ZenithOptimedia France "، " تأتي 62 % من الزيادة في الاستثمارات الإشهارية العالمية، بين سنتي 2012 -2015، من الأسواق النامية. تأتي 43% من سبعة دول بالأسواق الناشئة. ستحتل الولايات المتحدة المركز الأول بمساهمة قدرها 29% من الاستثمارات الإشهارية العالمية. ستبلغ الصين المركز الثاني بنسبة 18%، يعود المركز الثالث للأرجنتين بنسبة 5% في حين تحتل أندونيسيا المركز الرابع بنسبة 4 %". تظهر مساهمة كل دولة في الجدول أدناه ونتبعه بالشكل الموالي.

الجدول 4: أهم عشرة مساهمين في نمو الاستثمارات الإشهارية بالفترة 2012-2015

الدول	نمو الاستثمارات الإشهارية (مليون دولار أمريكي)
الولايات المتحدة الأمريكية	21191
الصين	13039
الأرجنتين	4809
أندونيسيا	4157
روسيا	3284
اليابان	3263
البرازيل	2442
كوريا الجنوبية	2179
المملكة المتحدة	1923
الهند	1874

Source: ZenithOptimedia (2013).

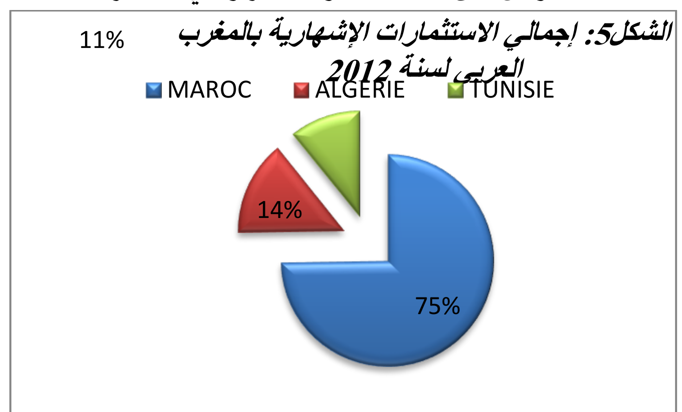
الشكل 4: نمو الاستثمارات الإشهارية (مليون دولار أمريكي) في الفترة 2012-2015



من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:.ZenithOptimedia (2013)

2.1 الاستثمارات الإشهارية بالمغرب العربي (المغرب، الجزائر وتونس):بالاعتماد على الدراسة التي أنجزتها شركة استشارية تونسية متخصصة في مجال التسويق " Sigma Group "، تتمركز ما يقارب 75% من الاستثمارات الإشهارية بالمغرب (Maroc). بلغ إجمالي الاستثمارات الإشهارية (IPG)* في المغرب العربي بسنة 2012، بجميع الوسائط الإشهارية، 1697،20 مليون دينار تونسي. استحوذ المغرب على 1268.70 مليون دينار تونسي. وصلت حصة الجزائر منه (IPG) إلى 245.20 مليون دينارتونسي. بلغت حصة تونس على 183.3 مليون دينارتونسي. (أنظر الشكل أدناه)

الشكل5: إجمالي الاستثمارات الإشهارية بالمغرب العربي لسنة 2012



من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:.Sigma Group (2012)

كما هو مبين في الجدول أدناه، على مدى السنوات الخمس الماضية، ارتفع تدريجيا إجمالي الاستثمارات الإشهارية المغربية (IPG) من 64.59% بسنة 2008 إلى 74،75% في سنة 2012. على عكس الجزائر، فقد تراجع إجمالي الاستثمارات الإشهارية من 23،46% إلى 14.45% عند نفس الفترة. ميزت الظاهرة نفسها سوق الإعلانات الإشهارية التونسية. يترجم الشكل الاختلاف في إجمالي الاستثمارات الإشهارية بالمغرب العربي.

الجدول 5: الاستثمار الإشهاري الإجمالي بالمغرب العربي: المغرب، الجزائر وتونس

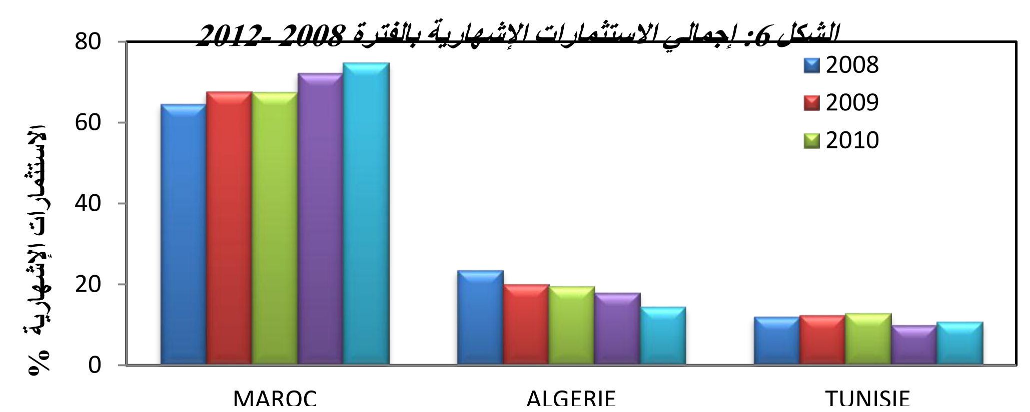
الاستثمارات الإشهارية(IP)	المغرب	الجزائر	تونس	الاستثمارات الإشهارية الإجمالية (IPG)	السنوات
مليون دولار	492,90	179,00	91,20	763,10	2008

* IPG = Investissement Publicitaire Global.

	100,00	11,95	23,46	64,59	IP (%)
2009	830,90	102,60	166,20	562,10	مليون دولار
	100,00	12,35	20,00	67,65	IP (%)
2010	1450,60	186,40	283,50	980,70	مليون دولار
	100,00	12,85	19,54	67,61	IP (%)
2011	1468,00	145,30	262,00	1060,70	مليون دينار تونسي (MDT)*
	100,00	9,90	17,85	72,25	IP (%)
2012	1697,20	183,30	245,20	1268,70	مليون دينار تونسي(MDT)
	100,00	10,80	14,45	74,75	IP (%)

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: Source : Sigma Group (du 2008 au 2012)

الشكل 6: إجمالي الاستثمارات الإشهارية بالفترة 2008 -2012



من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:. Sigma Group (2008, 2009, 2010, 2011, 2012).

يفسر النمو التدريجي لإجمالي الاستثمارات الإشهارية بالمغرب أساسا بـ :

- انفتاح وسائل الإعلام السمعي البصري للقطاع الخاص،
- تنوع الاقتصاد،
- وجود، منذ فترة طويلة نسبيا، العديد من الشركات متعددة الجنسيات في البلاد.

رغم فرص النمو المتاحة للجزائر، سوق الإشهار المحتمل، عدد السكان الذي يقارب حوالي 36 مليون نسمة بسنة 2012[1]، يبقى سوق الإشهار أقل تطورا مقارنة مع المغرب أو تونس. يملك هذا الأخير اقتصادا متنوعا لكن محدودا بسبب العدد الصغير للسكان. أعاقت عدة عوامل تطور سوق الإشهار بالجزائر، نذكر من بينها: [2]

- اعتماد الاقتصاد على المحروقات جعله أقل تنوعا،
- النصوص واللوائح التي، عفا عليها الزمن، تحكم سوق الإشهار والتي لا تتلاءم مع حاجاته،
- الفوضى التي تسود سوق الإشهار،
- الاحتكار الذي تمارسه الدولة الجزائرية على الإعلانات الإشهارية عبر الوكالة الوطنية للنشر والإشهارANEP). تعتبر هذه الأخيرة مسؤولة عن منح الإعلانات الإشهارية. يتم اختيار المستفيدين من الإعلانات الإشهارية على أسس غير متساوية بحيث تفضل المعلنين الذين ينشطون بالقطاع العام على حساب هؤلاء بالقطاع الخاص،

* MDT = Millions Dinars Tunisiens.

[1] الديوان الوطني للإحصاء.

[2] Wahiba Labrèche, Entre Éthique et Exigences du Marché, Enquête sur les milliards de la publicité, Journal de la finance africaine Hebdomadaire, N° 4482, 2007, p 6, voir site www.lesafriques.com, consulté 20 mars 2013.

– إغلاق المجال السمعي البصري بما في ذلك التلفزيون على القطاع الخاص.

أمام هذا الانغلاق، اضطرت بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية شراء مساحات على القنوات العربية خاصة تلك الأكثر مشاهدة من قبل الجزائريين مثل قنوات مجموعة (MBC)، قناة الجزيرة وغيرها.

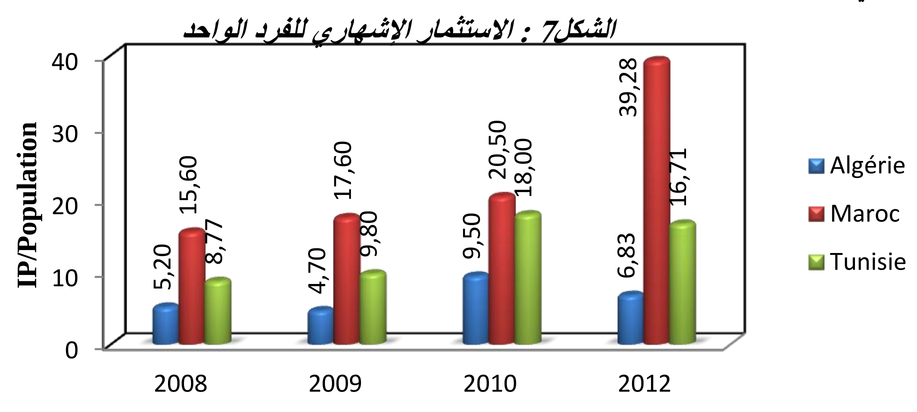
من حيث الاستثمار الإشهاري للفرد الواحد، تحتل الجزائر المركز الأخير في بلدان المغرب العربي. يلقي الجدول أدناه الضوء على هذه الاستثمارات. ففي عام 2012، استثمرت فقط 6,83 مليون دولار أمريكي للفرد الواحد. خلافا لتونس، رغم حجمها الصغير سخرت 16,71 مليون دولار أمريكي للفرد الواحد. يعتبر المغرب الرائد في مجال سوق الإعلانات الإشهارية بالمغرب العربي. يحتل المرتبة الأولى باستثمارات قدرها 39,28 دولار للفرد الواحد. (انظر الشكل الموالي).

الجدول 6: الاستثمار الإشهاري للفرد الواحد بالمغرب العربي

بلدان المغرب العربي	السنوات	عدد السكان بالملايين (P)*	الاستثمار الإشهاري مليون دولار(IP)	الاستثمار الإشهاري / عدد السكان (IP/Population)
الجزائر	2008	34,40	179,00	5,20
	2009	--	--	4,70
	2010	--	325,00	9,50
	2012	35,90	245,20	6,83
المغرب	2008	31,60	492,90	15,60
	2009	--	--	17,60
	2010	--	720,00	20,50
	2012	32,30	1268,70	39,28
تونس	2008	10,40	91,20	8,77
	2009	--	--	9,80
	2010	--	180,00	18,00
	2012	10,80	180,50	16,71

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:Source : Sigma Group (2008, 2009,2010, 2012)

– الديوان الوطني للإحصاء.



من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:Source : Sigma Group (2008, 2009,2010, 2012)

نهتم حاليا بكيفية توزيع الاستثمارات الإشهارية على الوسائط.

1.2.1 **توزيع الاستثمارات الإشهارية بالوسائط في المغرب العربي:** يعتبر التلفزيون من الوسائط الأكثر متابعة بالمغرب العربي. يتصدر قائمة إجمالي الاستثمارات الإشهارية (IPG). تأتي الصحافة المكتوبة في المركز الثاني بعد التلفزيون . فانطلاقا من سنة 2011، نلاحظ ميل تدريجيا للمغرب والجزائر نحو استخدام الإلصاق (affichage) كوسيط للإعلانات الإشهارية على

* P= Population

حساب الصحافة المكتوبة. ومع ذلك، تبقى الأنترنت من الوسائط غير المستغلة إلى حد كبير من قبل المعلنين المغاربة. يظهر الجدول التالي توزيع (IPG) على الوسائط نسبة لكل بلد. في حين، نركز بالعنصر الموالي على الاستثمارات الإشهارية عند كل نشاط بالمغرب العربي.

الجدول7: توزيع إجمالي الاستثمارات الإشهارية بكل وسيط في المغرب العربي من 2008 إلى 2012

الوسائط الجماهيرية	IP بالجزائر %	IP بالمغرب %	IP بتونس %	السنوات
التلفزة	38,76	46,46	46,55	2008
	42,48	37,09	--	2009
	--	40,26	48	2010
	47,02	34,3	50,31	2011
	47,27	28,26	58,95	2012
الصحافة المكتوبة	34,88	22,12	21,51	2008
	33,75	26,5	--	2009
	--	22,82	15	2010
	28,89	22,04	19	2011
	27,69	13,83	15,84	2012
الإلصاق(Affichage)	16,28	20,25	14,68	2008
	16,55	23,58	--	2009
	--	24,34	22	2010
	17,33	25,02	11,56	2011
	19,62	39,66	10,69	2012
الإذاعة	10,08	11,16	15,93	2008
	7,22	12,83	--	2009
	--	12,58	15	2010
	6,18	17,35	19	2011
	5,42	18,25	15,84	2012
الأنترنت	--	--	1,33	2008
	--	--	--	2009
	--	--	--	2010
	0,57	0,61	1,79	2011
	--	--	--	2012

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:Source : Sigma Group (2008 au 2012)

2.2.1 الاستثمارات الإشهارية عند كل نشاط بالمغرب العربي: يهيمن على سوق الإعلانات الإشهارية بالمغرب العربي كبار المعلنين الذين ينشطون بمجال الهاتف النقال والصناعات الغذائية .كما هو مبين في الجدول أدناه، يترأس مجال الهاتف النقال المعلنين المغربيين مثل اتصالات المغرب (Maroc Télécom)، (Wana Corporate) و(Medi Télécom). في عام 2012، فقد استحوذ المعلنون المغربيون على 72 % من القطاع في المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس). تأتي الجزائر في المرتبة الثانية بحصة قدرها 17% ممثلة بـ Algérie Télécom Wattaniya Télécom et Orascom Télécom, Mobile. تليها تونس، تتقاسم حصتها البالغة 11% كل منTunisie Télécom, Tunisiana SA et Orange Tunisie. تتوزع النسبة الباقية بين سوق السيارات والتجميل. يبين الجدول أدناه حصة كل بلد في الاستثمار الإشهاري بقطاع الهاتف النقال.نتبعه بالجدول الموالي الذي يشير بوضوح إلى المعلنين العشر الأوائل بسوق الإعلانات الإشهارية المهيمنين بالمغرب العربي.

الجدول 8: توزيع الاستثمارات الإشهارية المغاربية بقطاع الهاتف النقال بسنة 2012

بلدان المغرب العربي	الجزائر	المغرب	تونس	المجموع
IP / قطاع الهاتف النقال (مليون دينار تونسي)	72,20	303	46,10	421,6
IP/ قطاع الهاتف النقال (مليون دينار تونسي) %	17	72	11	100

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: Source : Sigma Group (2012)

الجدول 9: عشرة المعلنين الأوائل المهيمنين في المغرب العربي بسنتي 2009 و2012

2009			2012		
المعلنين	البلد	IP(مليون أورو)	المعلنين	البلد	IP(مليون دينار تونسي)
MAROC TELECOM		37,2	MAROC TELECOM		108 ,10
MEDI TELECOM		33,00	WANA CORPORATE		107,80
WANA CORPORATE		22,20	MEDI TELECOM		87,10
PROCTER&GAMBLE MAROC		12,30	ALGERIE TELECOM MOBILE (ATM)		28,60
ORASCOM TELECOM ALGERIE		12,1	WATANIYA TELECOM ALGERIE		25,30
Centrale laitière		10,2	ORASCOM TELECOM ALGERIE		18,30
Unilever Maghreb		9,5	TUNISIE TELECOM		17,70
TUNISIANA SA		9,10	TUNISIANA SA		17,10
WATANIYA TELECOM ALGERIE		9,00	PROCTER&GAMBLE MAROC		15,40
Lesieur Cristal		7,2	ORANGE TUNISIE		11,30

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:.Source : Sigma Group (2009 et 2012)

2. **الاستثمارات الإشهارية بالجزائر :** بلغ إجمالي الاستثمارات الإشهارية (IPG) في الجزائر 245.2 مليون دينار تونسي بسنة 2012. بالرجوع للجدول21 ، نلاحظ وجود انخفاض تدريجي في (IPG) خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012.

مس هذا الانخفاض أساسا الاستثمارات الإشهارية المتعلقة بالإذاعة والصحافة المكتوبة. يقدم الجدول الموالي لمحة عامة عن نسب تطور الاستثمارات الإشهارية عند كل وسيط. بناء عليه، نلاحظ نموا إيجابيا للاستثمارات الإشهارية المسجلة بالتلفزيون والإلصاق (affichage). بالمقابل، عرفت الإذاعة والصحافة المكتوبة تطورا سلبيا. رغم ذلك، تبقى الصحافة المكتوبة من الوسائط الأكثر تفضيلا بعد التلفزيون من قبل بعض المعلنين. يليها الإلصاق (affichage) والأنترنت. يبدو هذا الامتياز واضحا في الشكل 8.

الجدول10: تطور إجمالي الاستثمارات الإشهارية بالجزائر من سنة 2008 إلى 2012

السنوات	وحدة إجمالي الاستثمارات الإشهارية (IPG)	(IPG) بالجزائر	(IPG) بالمغرب العربي
2008	مليون دولار أمريكي	179,00	763,10
	(% بـ IPG)	**23,46**	100,00
2009	مليون دولار أمريكي	166,20	830,90
	(% بـ IPG)	**20,00**	100,00
2010	مليون دولار أمريكي	283,50	1450,60
	(% بـ IPG)	**19,54**	100,00

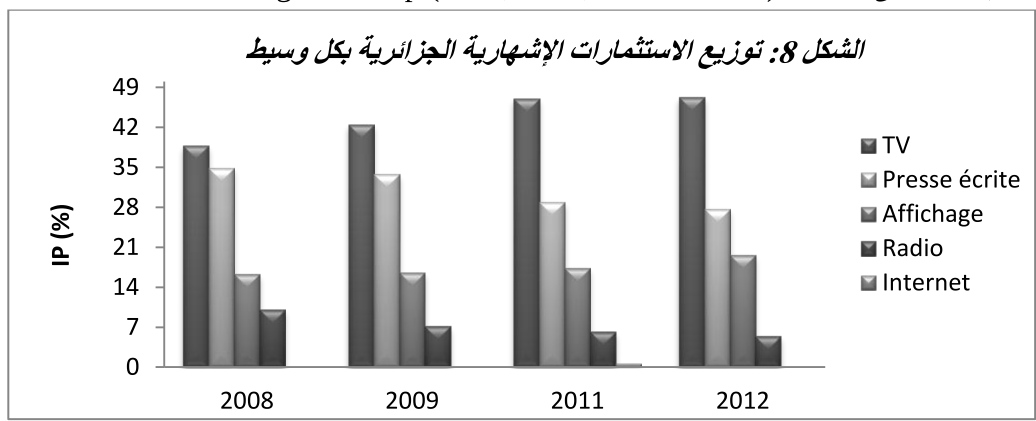
2011	مليون دينار تونسي	262,00	1468,00
	(% بـ IPG)	**17,85**	100,00
2012	مليون دينار تونسي	245,20	1697,20
	(% بـ IPG)	**14,45**	100,00

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:.Source : Sigma Group (2008 - 2012)

الجدول11: توزيع الاستثمارات الإشهارية الجزائرية بكل وسيط

السنوات	الاستثمارات الإشهارية (IP)	التلفزة	الصحافة المكتوبة	affichage الإلصاق	الراديو	الانترنت	(IPG)
2008	مليار دينار جزائري	5,00	4,50	2,10	1,30		12,90
	% بـ IP	38,76	34,88	16,28	10,08	0,00	100,00
2009	مليون دولار	70,60	56,10	27,50	12,00		166,20
	% بـ IP	42,48	33,75	16,55	7,22	0,00	100,00
2011	مليون دينار تونسي	123,20	75,70	45,40	16,20	1,50	262,00
	% بـ IP	47,02	28,89	17,33	6,18	0,57	100,00
2012	مليون دينار تونسي	115,90	67,90	48,10	13,30		245,20
	% بـ IP	47,27	27,69	19,62	5,42	0,00	100,00

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: Source : Sigma Group (2008, 2009, 2011 et 2012)



من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: Source : Sigma Group (2008, 2009, 2011 et 2012)

في الواقع، يعتبر التلفزيون من الوسائط الأكثر هيمنة بحيث يتصدر قائمة الاستثمارات الإشهارية. استحوذ سنة 2012 على 47,27 % من الاستثمارات الإشهارية مقابل 27,69% للصحافة المكتوبة، 19,62% للإلصاق (affichage) و5,42% فقط للإذاعة.

1.2 الاستثمارات الإشهارية عند كل نشاط بالجزائر: تعتبر الاتصالات السوق الرئيسي للاستثمارات الإشهارية. استولت في سنة 2011 على 71% من السوق الكلي للاستثمارات الإشهارية. جاء قطاع السيارات في المركز الثاني بـ 21,30%. سجل قطاع الصناعات الغذائية مساهمة متواضعة قاربت 6 %. (انظر الملحق)

مع العلم، يتوفر لنا فقط إحصاءات تفصيلية عن مساهمة قطاع السيارات في (IP) لسنة 2008، نستعرض عبر الجدول التالي أكبر المعلنين في هذا القطاع مثل:

Hyundai Motors Algérie,Toyota Algérie et Renault Algérie. يستولي العشرة الأوائل من المعلنين على ما يقارب نصف إجمالي الاستثمار الإشهاري (45 %).

الجدول 12: أهم المعلنين العشر بسوق الإشهار في سنة 2008 الوحدة: مليون دينار جزائري

الترتيب	المعلنون	IP
1	ORASCOM TELECOM ALGERIE	1871,6
2	WATANIYA TELECOM ALGERIE	926,1

861,1	ALGERIE TELECOM MOBILE (ATM)	3
569,9	CEVITAL	4
482,2	HYUNDAI MOTORS ALGERIE	5
287,7	NISSAN ALGERIE	6
219,1	TOYOTA ALGERIE	7
213,0	DANONE ALGERIE	8
194,7	HENKEL ALGERIE	9
192,7	RENAULT ALGERIE	10

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:Source : Sigma Group (2008)

2.2الاستثمارات الإشهارية بكل وسيط: تعتبر (IP) بقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الأكثر حضورا على التلفزيون . فقد استولت في سنة 2008 على 38,60% من (IPG) . يليها قطاع الصناعات الغذائية بـ 28,8 %. يأتي بعدها قطاع المركبات وملحقاتها (accessoires) بـ 7,90%. يتقاسم الباقي قطاع التدابير المنزلية (Entretien Ménager) بـ 7,20%، مواد التنظيف بـ 7,20 % و قطاعات أخرى بـ 10,30%. يظهر ذلك بوضوح في الجدول أدناه.

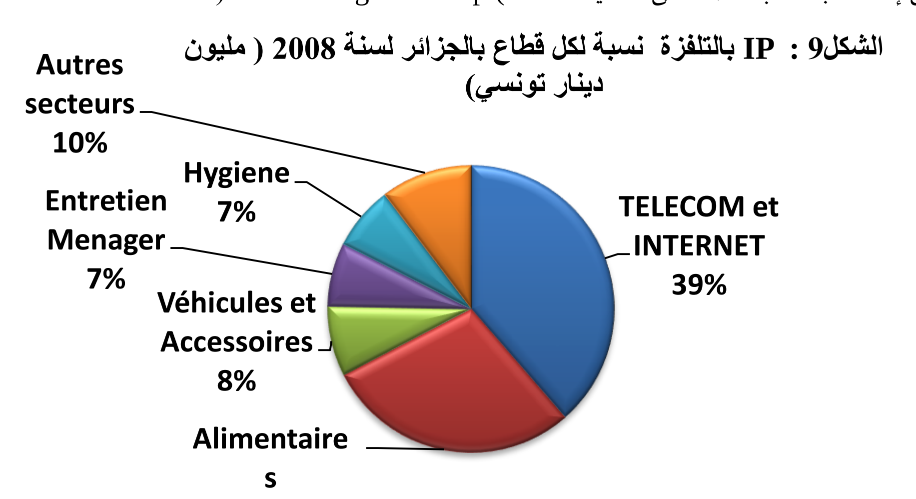
الجدول 13:

الاستثمارات الاشهارية بالتلفزة عند كل قطاع بالجزائر في 2008 (مليون ودينار جزائري)

IP بالتلفزة %	القطاع
38,60	الاتصالات السلكية واللاسلكية والانترنت
28,80	الصناعات الغذائية
7,90	المركبات وملحقاتها
7,20	التدابير المنزلية
7,20	مواد التنظيف
10,30	قطاعات أخرى
100,00	**IP الكلية بالتلفزة**

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:Source : Sigma Group (2008)

الشكل9 : IP بالتلفزة نسبة لكل قطاع بالجزائر لسنة 2008 (مليون دينار تونسي)



من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:Source : Sigma Group (2008)

أقل حضورا على التلفزيون، تتوجه معظم الاستثمارات الإشهارية في قطاع السيارات للصحافة المكتوبة. يتصدر قطاع السيارات الاستثمارات الإشهارية بـ 37,1%. تليه الاتصالات والأنترنت بـ 31,9% . يتقاسم بقية (IP) كل من قطاع إنتاج السمعي البصري بـ 4,7 %، الصناعات الغذائية 4,7 بـ % وقطاع الأجهزة الكهرو- منزلية بـ 4,2 % وقطاعات أخرى بـ 17,4% (أنظر الجدول 14 والشكل 10).

حتى نظهر الاستثمارات الإشهارية للمعلنين بقطاع السيارات، ندرج الجدول 15 الذي نتبعه بالشكل 11. يستحوذ أهم المعلنين العشر بقطاع السيارات على 53,6% من (IP) بالصحافة المكتوبة.

الجدول 14: IP بالصحافة المكتوبة عند كل قطاع بالجزائر لسنة 2008 الوحدة: مليون دينار جزائري

القطاع	IP بالصحافة المكتوبة	IP بالصحافة المكتوبة %
المركبات وملحقاتها	1675,4	37,1
الاتصالات السلكية واللاسلكية والانترنت	1440,6	31,9
إنتاج السمعي البصري والصحافة المكتوبة	212,25	4,7
الصناعات الغذائية	212,3	4,7
الأجهزة الكهرو- منزلية	189,67	4,2
قطاعات أخرى	785,78	17,4
IP الكلية بالتلفزة	**4516,0**	**100,0**

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:Source : Sigma Group (2008)

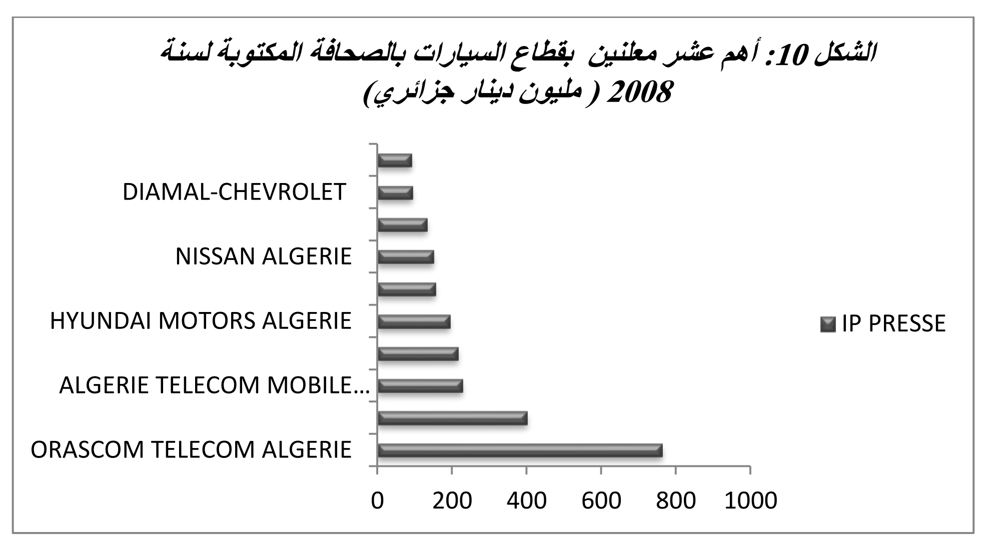
الشكل 10: IP بالصحافة المكتوبة بكل قطاع لسنة 2008 (مليون دينار جزائري)

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:Source : Sigma Group (200

الجدول15: أهم المعلنين العشر بالصحافة المكتوبة الوحدة: مليون دينار جزائري

الترتيب	المعلنين	IP بالصحافة المكتوبة	معدل IP %	معدل النمو
1	ORASCOM TELECOM ALGERIE	762,5	32	-64,60%
2	WATANIYA TELECOM ALGERIE	401	17	-63,40%
3	ALGERIE TELECOM MOBILE (ATM)	226,6	9	-7,40%
4	TOYOTA ALGERIE	215,8	9	53,70%
5	HYUNDAI MOTORS ALGERIE	193,3	8	64,70%
6	RENAULT ALGERIE	154,3	6	24,30%
7	NISSAN ALGERIE	149,6	6	72,10%
8	SARL ELESECOM MOTORS	132,3	5	98,50%
9	DIAMAL-CHEVROLET	93,2	4	12,90%
10	KIA MOTORS ALGERIE	91,4	4	40,70%

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:Source : Sigma Group (2008)



من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:

- Source : Sigma Group (2008)

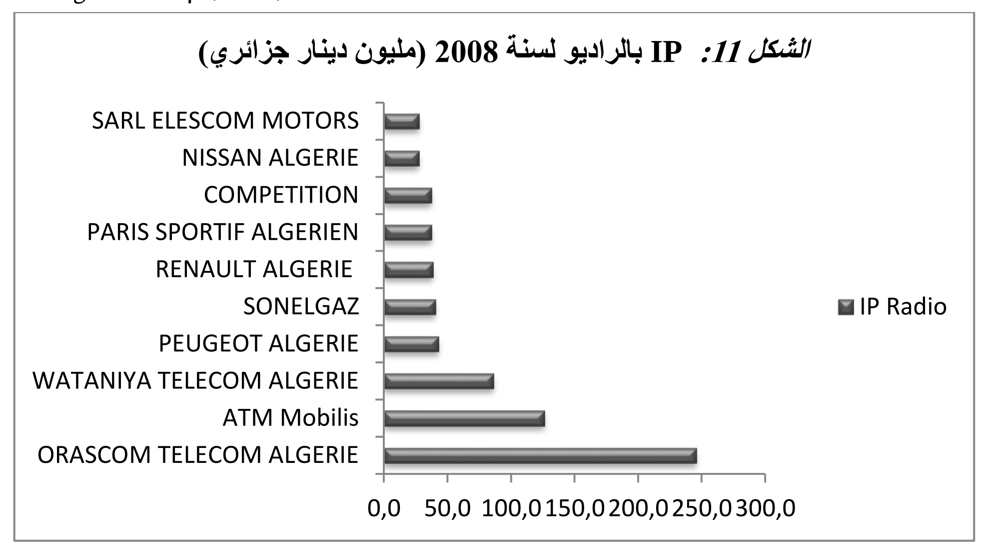
يخصص حجم صغير من الاستثمار الإشهاري يصل إلى 10,08% إلى الإذاعة. في عام 2008، استحوذ أهم المعلنين العشر على 55.9% من الاستثمارات الإشهارية بالإذاعة. يأتي على رأس قائمة IP اوراسكوم تيليكوم الجزائر (Orascom Télécom Algérie) بـ 17,34%. تتبعها موبايل تيليكوم الجزائر (ATM :Algérie Télécom Mobile) بـ 8,91%. تليها وطنية الجزائر (Wataniya Algérie) بـ 6,06% وبيجو الجزائر (Peugeot Algérie) بـ 3,02%. يتقاسم بقية (IP) سونلغاز، رونو الجزائر (Renault Algérie)، الرهان الرياضي الجزائري، (Compétition)، نيسان موتورز (Nissan Algérie) و(Sarl Elesecom Motors). نصاحب حصة كل معلن من IP بقيمتها في الجدول أدناه.

الجدول 16: IP بالراديو لكل قطاع بالجزائر **الوحدة: مليون دينار جزائري**

القطاع	IP بالراديو	IP بالراديو %
ORASCOM TELECOM ALGERIE	245,5	17,34
ALGERIE TELECOM MOBILE (ATM)	126,1	8,91
WATANIYA TELECOM ALGERIE	85,80	6,06
PEUGEOT ALGERIE	42,8	3,02
SONELGAZ	40,4	2,85
RENAULT ALGERIE	38,30	2,71
PARIS SPORTIF ALGERIEN	37,20	2,63
COMPETITION	37,1	2,62
NISSAN ALGERIE	27,2	1,92
SARL ELESCOM MOTORS	27,5	1,94
IP RADIO des plus importants annonceurs	707,9	50,00
IP الكلية بالراديو	**1415,8**	**100,0**

من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:

– Source : Sigma Group (2008)



من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات:Source : Sigma Group (2008)

الخاتمة: تملك الجزائر إمكانات هائلة بقطاع الإشهار لكنها غير مستغلة .غياب الاحتراف والمبادرة عرقلا تطور سوق الإشهار بالجزائر. في الواقع، يهيمن على سوق الإعلانات الإشهارية عدد محدود من الوكالات الكبيرة الدولية من أمثال الأمريكية، الكندية، الفرنسية، التونسية واللبنانية الذين يحققون سنويا أرباح جد هامة . فبفضل التخصص، والمعرفة الجيدة والخبرة العميقة، تمكنوا من الاستيلاء على أهم العملاء . تتقاسم الوكالات الأميركية والفرنسية أكبر حصة من السوق الإشهاري نتيجة تعاملهم مع أهم العملاء في سوق الإعلانات الإشهارية مثل: Swatch, Hamoud, Mobilis Peugeot pour. Orascom Algérie pour le canadien JW Thompson، Euro RSCG Algérie du groupe HAVAS , وجيزي (Dezzey) ونجمة للإخوة التونسيين نبيل وغازي القروي. بالمقابل، يستفيد عدد محدود من المعلنين الجزائريين بحصة صغيرة جدا من هذا السوق. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفوضى التي ميزت سوق الإشهار خاصة عدم وجود رقابة على الوكالات الخاصة، ساهمت كل هذه العوامل وغيرها في عدم تطور الإشهار بالجزائر.[1]

الهوامش

الكتب باللغة الفرنسية

1. Lambin Jean-Jacques, Chumpitaz Ruben, (2002), Marketing stratégique et opérationnel : du marketing à l'orientation – marché, DUNOD, Paris.

المقالات باللغة العربية

1. زهيوة كريمة،(2014)، حول اقتصاديات الإشهار، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، العدد 41، مجلد ب، ص ص 261-280.

مواقع الأنترنت

1. Labrèche Wahiba, (2007), Entre Éthique et Exigences du Marché, Enquête sur les milliards de la publicité, Journal de la finance africaine Hebdomadaire, No 4482, 2007, p7, voir site www.lesafriques.com, consulté 20 mars 2013.
2. Sigma Group (du 2008 au 2012)
3. ZenithOptimedia, (2013), Executive Summary: Advertising Adspend Forecasts – Zenith0ptimédia-juin 2013, Consulté le 13 janvier 2014.

[1] Labrèche Wahiba, (2007), Entre Éthique et Exigences du Marché, Enquête sur les milliards de la publicité, Journal de la finance africaine Hebdomadaire, N° 4482, 2007, p7, voir site www.lesafriques.com, consulté 20 mars 2013.

أثر إدارة علاقات العملاء على الأداء التسويقي دراسة حالة البنوك التجارية في ولاية قسنطينة

أ. شيروف فضيلة
جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي

الملخص: يهدف هذا البحث إلى معرفة وتحليل تأثير إدارة علاقات العملاء على الأداء التسويقي في عينة من خمسة بنوك تجارية جزائرية رئيسية (بنك القرض الشعبي، البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك سوسيتي جنرال الجزائر، بنك بي أنبي باريبا الجزائر). وقد تم تطبيق استمارة استبيان، وتم أخذ عينة متعمدة من 15 موظفا من خمسة عشر وكالة بنكية بمدينة قسنطينة، استخدمت في التحليل الإحصائي. تم اختبار الفرضيات باستخدام الانحدارات البسيطة والمتعددة، والمتوسطات، والانحرافات المعيارية. أظهرت نتائج البحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين (إدارة علاقات العملاء) و (الأداء التسويقي) في البنوك الجزائرية قيد الدراسة.

الكلمات المفتاحية: إدارة علاقات العملاء، تكنولوجيا، الأداء التسويقي، البنوك التجارية الجزائرية.

Abstract:

This research aims to find out and analyze the impact of customer relationship management (CRM) on marketing performance (MP) in a sample of five major Algerian commercial banks (CPA, BEA, BADR, Society General, BNP Paribas). A questionnaire was applied and an intentional sample of 15 employees from 15 Banking agencies in Constantine, was used for statistical analysis. Hypotheses were tested using simple and multiple regressions, averages, and standard deviations. Results of this research revealed the presence of statistically significant relationship ($\alpha \leq 0.05$) between (CRM) and (MP) in Algerian banks under research .

مقدمة:إن انتشار التكنولوجيا ووسائل الاتصال المختلفة واستخدامها في جميع نواحي الحياة، أوجدت نموذجا جديدا من الاقتصاد كثيف الاستخدام للمعرفة و التقنية، بحيث سمح لمنظمات الأعمال اليوم المنافسة في ظل نظام تقني متطور فائق الجودة بإعداد برامج خاصة يوظفها في العمل، الإنتاج، التسويق لاكتساب أكبر حصة سوقية بأقل تكلفة وفي الوقت الحقيقي.إن زيادة المنافسة وانخفاض ولاء العملاء، أدى إلى ظهور برامج تنمية العلاقات مع العملاء، وقد تطورت من مجرد برامج إلى استراتيجيات محددة الأهداف تعتمد على تطبيق برمجيات خاصة تتمثل في نظم إدارة علاقات العملاء، بحيث تسمح هذه الأخيرة للمنظمات تكوين نظرة متكاملة عن العميل في مختلف المستويات الإدارية. ويهدف أيضا باستخدام التكنولوجيا إلى خدمة العميل من خلال معرفة العميل وتنظيم العلاقة معه والتركيز على كبار العملاء لتحقيق الأداء المطلوب.إن التوجه بإدارة علاقات العملاء يؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات من خلال أتمتة العمليات التسويقية وإدارة مراكز التفاعل مع العملاء، وتكوين فهم أفضل عن كل عميل وسلوكاته، لأن إدارة معرفة العملاء تعتبر عاملا محوريا هاما للمنظمة بتوجيه المعلومات التسويقية لاتخاذ قراراتها الاستراتيجية والتعرف بشكل أكبر عن حاجات ورغبات العملاء، لذلك جاءت هذه الدراسة لتحاول الكشف عن بعض الجوانب المتعلقة بصفة خاصة عن تطبيق البنوك لإدارة علاقات العملاء ومدى تأثيرها على الأداء.

وقد تناول هذا الموضوع ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم إدارة علاقات العملاء

المبحث الثاني: مفهوم الأداء التسويقي

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات، عرض النتائج وتحليلها

أهداف الدراسة: يهدف البحث من خلال هذه الدراسة إلى توضيح ما يلي:

✓ تقديم خلفية نظرية وتطبيقية حول مفهوم إدارة علاقات العملاء وكشف الدور الذي يلعبه هذا المفهوم في تحقيق الرضا وتعزيز الولاء لدى العملاء في منظمات الأعمال.

✓ توضيح أبعاد إدارة علاقات العملاء في ظل التغير التسويقي

✓ توضيح العلاقة بين أبعاد إدارة علاقات العملاء وأثرها على زيادة الحصة السوقية للمنظمات وتحقيق أكبر الأرباح.

✓ تقديم دراسة شاملة حول مدى تطبيق البنوك لنظام إدارة علاقات العملاء وتوضيح الفوائد المرجوة منه المتمثلة في تحسين الأداء التسويقي.

أهمية الدراسة: إن أهمية البحث تستند إلى أهمية موضوع إدارة علاقات العملاء بكونها مساهمة علمية لفهم العميل من منظور معرفي وتكنولوجي، مع قدرة موظفي البنوك على تحليل بيانات العميل وتحويلها إلى معلومات جاهزة للعمل، من خلال إعداد التقارير عن العملاء لأغراض تشخيص العميل ذو القيمة العالية والاهتمام به، وتنظيم العلاقة معه بمختلف أوجه التفاعل القائمة على الوسائل التقليدية والحديثة، فضلا على ذلك أن إدارة علاقات العملاء المعتمدة على إدارة معرفة العميل يمكن أن تسمح للموظفين بتلبية احتياجاته بشكل أفضل محاولة لزيادة مستوى رضاهم، وإقامة علاقات طويلة الأجل معهم، وهذا يعني الاحتفاظ بهم بحيث يساعد البنوك في تحقيق الأداء التسويقي المطلوب.كما تأتي أهمية الدراسة من خلال أن:

✓ تطبيق نظام إدارة علاقات العملاء أصبح أمرا ضروريا لكافة منظمات الأعمال،

✓ تعزيز مفهوم نظام إدارة علاقات العملاء عند منظمات الأعمال تجاه العملاء،

✓ إدراك العديد من المنظمات لأهمية ودور إدارة علاقات العملاء في تحقيق أهدافها.

مشكلة الدراسة: في الآونة الأخيرة، أصبحت منظمات الأعمال ومنها البنوك تستثمر أموالا طائلة في تطوير خدماتها، نظرا لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية لتحقيق النمو والبقاء وتحقيق ميزة تنافسية، لأن التغير السريع في متطلبات العملاء دفع العديد من البنوك إلى تقديم ما هو جديد من استراتيجيات تسويقية لرفع أدائها وتطويره، ومن بين هذه الاستراتيجيات نظم إدارة علاقات العملاء المبنية على برمجيات تقنية تكتمل إلا بقدرة البنك على استغلال بياناتها وتحليلها وتوجيهها لتحسين الأداء التسويقي من خلال الاحتفاظ وجذب العملاء لتحقيق أكبر حصة سوقية. لكن المشكلة تكمن في عدم وضوح نتائج تطبيق نظام إدارة علاقات العملاء ومدى تأثيرها على الأداء التسويقي في البنوك التجارية محل الدراسة ضمن البيئة الجزائرية. واستنادا لما سبق يمكن إظهار المشكلة بصورة أكثر وضوحا من خلال إثارة عدة تساؤلات.

أسئلة الدراسة: ننطلق في دراستنا للموضوع بطرح الإشكالية الرئيسية للبحث وهي:

ما مدى تأثير إدارة علاقات العملاء على الأداء التسويقي في البنوك التجارية العاملة في مدينة قسنطينة؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بإعادة صياغتها ضمن تساؤلات فرعية تشكل المحاور الأساسية للبحث:

1_ هل توجد علاقة بين التركيز على كبار العملاء كعنصر من عناصر إدارة علاقات العملاء وبين الأداء التسويقي؟

2_ هل توجد علاقة بين تنظيم علاقات العملاء كعنصر من عناصر إدارة علاقات العملاء وبين الأداء التسويقي؟

3_ هل توجد علاقة بين إدارة معرفة العملاء كعنصر من عناصر إدارة علاقات العملاء وبين الأداء التسويقي؟

4_ هل توجد علاقة بين إدارة علاقات العملاء المبنية على التكنولوجيا وبين الأداء التسويقي؟

فرضيات الدراسة: كإجابة على التساؤلات السابقة، قمنا بصياغة الفروض الآتية و التي نسعى لإثبات صحتها أو نفيها من خلال دراسة الموضوع:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين إدارة علاقات العملاء والأداء التسويقي في البنوك التجارية العاملة في مدينة قسنطينة.

الفرضيات الفرعية:

1_ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين التركيز على كبار العملاء كعنصر من عناصر إدارة علاقات العملاء وبين الأداء التسويقي؟

2_ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين تنظيم علاقات العملاء كعنصر من عناصر إدارة علاقات العملاء وبين الأداء التسويقي؟

3_ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين إدارة معرفة العملاء كعنصر من عناصر إدارة علاقات العملاء وبين الأداء التسويقي؟

4_ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين إدارة علاقات العملاء المبنية على التكنولوجيا وبين الأداء التسويقي؟

حدود الدراسة:

- سوف تستخدم في هذه الدراسة العينة القصدية بسبب صعوبة المسح الشامل لكافة المفردات.
- سوف تقتصر هذه الدراسة على جميع موظفي الإدارة العليا في البنوك التجارية لمدينة قسنطينة والبالغ عددها (15) وكالة بنكية من 27 مارس حتى 13 أفريل عام 2017.
- عدم توفر الوقت اللازم لإنجاز هذا البحث بشكل أوسع وأكثر شمولية.

نموذج الدراسة: سوف يتم استخدام النموذج الوصفي لقياس واقع ممارسات إدارة علاقات العملاء وأثرها في الأداء التسويقي للبنوك التجارية العاملة في مدينة قسنطينة.

أداة جمع المعلومات:

لجمع البيانات اللازمة للدراسة فقد تم الاعتماد على أسلوب الاستقصاء، حيث تم وضع استبانة بحث موجهة للموظفين في المستويات العليا والوسطى لاستجوابهم مباشرة. و الهدف من هذا الاستبيان هو:

- التعرف على اتجاهات االموظفين و تقييمهم لنظام إدارة علاقات العملاء من خلال أبعاده الأربعة في الوكالات البنكية السابقة الذكر.
- تحديد الأهمية النسبية للمؤشرات التقييمية التي يستخدمها الموظفين للحكم على مستوى أبعاد نظام إدارة علاقات العملاء
- دراسة العلاقة بين كل عنصر من عناصر ادارة علاقات العملاء و الأداء التسويقي.
- قياس أثر إدارة علاقات العملاء على الأداء التسويقي في الوكالات البكية محل الدراسة

ثبات وصدق الإستبيان:عُرض الاستبيان على عدة محكمين من أساتذة الجامعات الجزائرية وعلى بعض المتخصصين في مجال التسويق، كما عرضت على بعض الموظفين في الوكالات المصرفية السابقة الذكر لدراسة مدى دقة صياغة عبارات الاستبانة ودرجة ملاءمتها لأهداف الدراسة. وقد تم النظر في بعض عبارات الاستبيان في ضوء التعديلات المقترحة من المحكمين. ولقياس مدى دقة نتائج الدراسة، فقد تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) حيث بلغ معامل ألفا (74.6 %) مما يشير إلى وجود علاقة اتساق وترابط جيد بين عبارات الاستبانة، فهذه النسبة تزيد عن النسبة المقبولة إحصائياً والبالغة (60)%

طرق جمع البيانات: لقد اخترنا استعمال استبيان كأداة لجمع البيانات و ذلك نظرا لطبيعة الموضوع الذي يدرس اتجاهات فئة كبيرة من مختلف الموظفين في مستويات الإدارة العليا والوسطى، فقمنا بتصميم استبانة وفقا لمقياس درجات الموافقة الخماسية ل (ليكرت) وهي موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، لا أوافق (2)، لا أوافق بشدة (1). وقد اشتمل الاستبيان على جزأين:

الجزء الأول: يحتوي على معلومات شخصية للموظفين في مختلف الوكالات للبنوك التجارية لمدينة قسنطينة (المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، الموقع الإداري)

الجزء الثاني: اشتمل على خمسة فقرات، أربعة منها تعالج المتغيرات المستقلة الخاصة ب**إدارة علاقات العملاء** (التركيز على كبار العملاء، تنظيم العلاقة مع العملاء، إدارة معرفة العملاء، التكنولوجيا) والفقرة الخامسة تعالج المتغير التابع (**الأداء التسويقي**).

1- **أسلوب تحليل البيانات:**لقد استخدم لتحليل الاستمارات أسلوب التحليل الإحصائي ، حيث استخدم أسلوب تحليل المتوسطات. "ويعد برنامج ال SPSS من أكثر البرامج الإحصائية استخداما في مجالات عديدة منها البحث العلمي وقد بدأت شركة ال SPSS في إعداد هذا النظام الذي كان يعمل تحت نظام ال MSDOS وقد تم تطويره ليعمل تحت برنامج ال WINDOWS في بداية سنة 1993 متلافيا في ذلك كل الصعوبات التي تواجه العاملين على هذا النظام وقد تم اصدار SPSS10 في 1999/11/27 مما وفر مجالا واسعا للتحليلات الإحصائية.[1]

2- **الأدوات الإحصائية المستعملة:**بعد تفريغ الاستبانات و ترميز البيانات و إدخالها للحاسوب بتشغيل برنامج (SPSS 20)[2] الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية تم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية و أهمها:

- استخدام التكرارات والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية وذلك بتقديم وصف شامل للعينة من حيث الخصائص، درجة الموافقة؛
- أساليب تحليل الانحدار والارتباط المتعدد و ما يصاحبها من اختبار(F(test و ذلك للتحقق من وجود علاقة ارتباطية بين إدارة علاقات العملاء والأداء التسويقي؛
- استخدام طريقة أو اختبار (stepwise) متعدد الخطوات لتقييم أفضل نموذج يمثل أي من المتغيرات المستقلة أكثر تأثيرا على المتغير التابع.
- المقياس المعتمد في الدراسة هو: تم اعتماد لكرت الخماسي وعليه تم تحديد المقياس في تقييم اتجاهات أفراد العنة من خلال المعادلة التالية:

طول الفئة = (الحد الأعلى – الحد الأدنى) / الحد الأعلى

طول الفئة يساوي 5 / 4 = 0.8 ومن ثم تم وضع الخيارات الأتية:

[1-1.8[درجة منخفضة جدا، وفي المجال [1.8-2.6 [درجة منخفضة، وفي المجال [2.6-3.4[درجة متوسطة، وفي المجال [3.4-4.2[جيدة، وفي المجال [4.2-5[مرتفعة.

- مع الإشارة إلى أنه تم اختبار جميع الفرضيات الصفرية عند مستوى دلالة 5 % بمعنى تقبل قيمة F الإحصائية التي تعكس مدى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، إذاكانت قيمة الاحتمال الموافقة لهما أقل من مستوى الدلالة 5%.

مجتمع وعينة البحث: تكون مجتمع البحث من جميع موظفي الإدارة العليا العاملين في البنوك التجارية لمدينة قسنطينة والبالغ عددها (15) وكالة بنكية. وتم اعتماد مدينة قسنطينة(الجزائر) كمجال لتطبيق البحث في تحصيل البيانات المطلوبة عبر استمارة الاستبانة. أما عينة البحث فهي عينة قصدية ملائمة من الإدارات العليا العاملة في البنوك التجارية في مدينة قسنطينة، وهي : بنك القرض الشعبي(CPA)، البنك الخارجي الجزائري (BEA)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك سوسيتي جنرال (société générale)، بنك بي ان بي باريبا(BNP Paribas). وستكون وحدة التحليل هم العاملون في الإدارات أعلاه من أصحاب القرار في هذه البنوك. وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة على عينة البحث من

---

[1]- سعد زغلول بشير: البرنامج الإحصائي ، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، 2003، ص8

[2]- SPSS : statistical package for social sciences

الأفراد في الإدارتين العليا والوسطى (15) استبانة، وقد تم اعتماد (15) منها، أي بنسبة استجابة بلغت(100 %) وذلك لاعتمادنا أسلوب المقابلة.

مفهوم إدارة علاقات العملاء:هناك العديد من الاتجاهات التي تناولت مفهوم إدارة علاقات العملاء والتي يمكن توضيحها كما يلي:

1- مدخل تكنولوجيا المعلومات:هو نظام مكون من البرمجيات والعمليات والوسائل التقنية، ومجموعة من الإجراءات المركزة على تخزين البيانات وتحليلها. فهي تلك الاستراتيجية العملية التي تستخدم تكنولوجيا معلومات شاملة ومتكاملة هدفها التعرف على رغبات العملاء واحتياجاتهم والاستجابة لها.[1]

عرفها (Scott Nelson) بأنها برامج تطبيقية (Software Application) أي التفكير فيها بمصطلحات تقنية.[2]

عرفها هميلتون (2001): عملية تخزين وتحليل كميات ضخمة من بيانات تم الحصول عليها من اتصالات المبيعات ومراكز خدمات العملاء، لإعطاء صورة واضحة ومفيدة عن سلوك العملاء، وللسماح بمعالجة الاختلافات المتنوعة في الاحتياجات ومتطلبات العملاء.[3]

2- المدخل التسويقي الاستراتيجي: عرفها رولاند سويفت : هو نظام جذب واكتساب العملاء المربحين والاحتفاظ بهم، من خلال تحليل معلوماتهم وفهم متطلباتهم، عبر عملية طويلة الأجل تأخذ بالاعتبار التوفيق بين نشاط المنظمة واستراتيجياتها، لتوطيد علاقات قوية مع العملاء المربحين فقط وتقليص مستوى العلاقات مع العملاء غير المربحين.[4]

عرفها (Fluss, Butler ; 2000): هي استراتيجية الأعمال التجارية التي تركز على العملاء بهدف زيادة رضا وولاء العملاء من خلال تقديم خدمة أكثر استجابة ومخصصة لكل عميل، كذلك بهدف تحسين الربحية والإيرادات للمنظمة، ويتم استخدامها في المجالات الوظيفية لدعم وخدمة العملاء والمبيعات والتسويق.[5]

3- مدخل فلسفة أعمال:

عرفها(Janjicek ; 2004): هي الفلسفة التي تضع العملاء في نقطة تصميم المنتجات من أجل توجيه موارد وجهود المنظمة لتقديم أفضل الخدمات وتعزيز ولاء العملاء لها.

عرفها (Bygestate ; 2003): تعتبر إدارة علاقات العملاء فلسفة أعمال تسمح للمنظمة فهم تفكير وتصرفات العملاء وتحليل احتياجاتهم ومعرفة تطلعاتهم من خلال المعلومات المخزنة في قواعد البيانات، حتى تتمكن المنظمات التوصل لما يرغبون به وأيضا التنبؤ بسلوكهم مستقبلا واتخاذ قرارات تسويقية صائبة من حيث التوقيت والنوعية، للمحافظة على مستوى ربحية أعمالها وتنميتها. [6]وذلك من خلال فهم وإدراك متطلبات العملاء الحاليين والاحتفاظ بهم لتحسين رضا العملاء وزيادة الربحية وخلق الولاء.[7]

في الأخير نرى أن استراتيجية إدارة علاقات العملاء تختلف باختلاف أداة تكنولوجيا المعلومات والحلول المستخدمة، وبالتالي نهج المنظمة يختلف باختلاف نوعية العميل، لكن يبقى الهدف النهائي من إستراتيجية إدارة علاقات العملاء هو إشعار العميل بالأهمية و المعاملة الخاصة.

---

[1]- محمد إبراهيم عبيدات، إدارة علاقات العملاء، مطبعة السفير، أمانة عمان الكبرى، 2012، ص16-17

[2]- حسين وليد حسين عباس وأخرون، إدارة علاقات العملاء، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص39

[3] -Bose ; Ranjit, Customer relationship management, New Mexico: Emerald Articles, 2002, P 7

[4]- رونالد سويفت، خلاصات إدارة علاقات العملاء، القاهرة، العدد 225، ماي 2002، ص 1

[5]- فرج مزيد فرج الديحاني، إدارة علاقات العملاء والقدرات الإبداعية في الخطوط الجوية الكويتية، جامعة أل البيت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، سنة 2014-2015، ص 11

[6]- سوزي صلاح مطلب الشبيل، تطبيقات إدارة علاقات العملاء في مراحل الشراء الإلكتروني وأثرها في بناء القيمة للزبون، عمان، ص16

[7]- حسين وليد حسين عباس وأخرون، إدارة علاقات العملاء، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص39

ومن خلال ما سبق نستنتج أن إدارة علاقات العملاء لا تعتبر مشروعا تكنولوجيا فقط، بل سببا في نجاح المنظمة، حيث أن استخدام التكنولوجيا ساهم في دفع إدارة علاقات العملاء إلى صدارة الممارسات التسويقية، وذلك من خلال توظيف العناصر التكنولوجية والاستفادة منها بغرض تحسين وتعزيز العلاقة بين العميل والمنظمة (الأدوات التحليلية، الحملات التسويقية، استخراج البيانات....)، وبالتالي فهو استراتيجية شاملة ونظام متكامل لتحديد العملاء المربحين وفهم متطلباتهم ورغباتهم وأولوياتهم والعمل على إشباعها من خلال الاتصالات الفعالة بهم وتحليل بياناتهم، وذلك لزيادة ولائهم وربحيتهم.

أهمية إدارة علاقات العملاء: وتتمثل في مايلي:[1]

1- عملت إدارة علاقات العملاء على تحديد القيمة الكلية للعملاء في حالة استمرار علاقته بالمنظمة وتكلفة خسارته جراء تعامل المنظمة معه على أساس الصفقة، أي عدم قدرته على تحقيق رضاه,

2- عملت إدارة علاقات العملاء على زيادة قدرة المنظمات على المنافسة وذلك عن طريق دخولها كمنافس قوي تقدم منتجاتها وخدماتها استجابة لرغبات العملاء وحاجاتهم على أساس العلاقة الذكية معهم،

3- مساعدة الباحثين والمصممين في تصميم وابتكار المنتجات وفقا لحاجات العملاء،

4- استطاعت المنظمات بمساعدة إدارة علاقات العملاء أن تصنع استراتيجيات وقرارات حاسمة في أي لحظة وفي أي مكان،

5- تعمل إدارة علاقات العملاء على إشراك كل موظفين المنظمة في البيانات المتعلقة بالعملاء بشكل متجانس، وعليه سيتم كشف الأخطاء والأمور غير النظامية بشكل فعال وتوزيعها على كل دوائر المنظمة، وبذلك تصبح المنظمة سابقة أكثر في تحقيق ولاء الزبون.

6- إن المنظمات التي استخدمت إدارة علاقات العملاء في معاملاتها مع العملاء استطاعت أن تحقق زيادة واضحة في المبيعات مع خفض نفقات التشغيل وتحسين رضا العميل.

أهداف وفوائد إدارة علاقات العملاء: وتتمثل في:[2]

1- زيادة معدلات الاحتفاظ بالعملاء وزيادة ولائهم وربحيتهم،

2- توفير معلومات ومدخلات لبحوث التسويق والخطة الاستراتيجية من خلال دراسة ميول العملاء وتوجهاتهم ووضع افتراضات حول تعاملاتهم المستقبلية،

3- جذب عملاء جدد،

4- توحيد الرؤية التسويقية للمنظمة، وإقرار نقاط الاتفاق حول المفاهيم الاستراتيجية الهامة بالمنظمة،

5- تحديد وتصنيف فئات العملاء تبعا لدرجة ربحيتهم وتبعا لاحتمال استمرار التعامل معهم،

6- زيادة فرص نجاح جهود المبيعات والتسويق، فدراسة بيانات ومعلومات العملاء تزيد من احتمال ملائمة منتجات المنظمة لهم.

مستويات إدارة علاقات العملاء: وتتمثل في ثلاثة مستويات [3]

المستوى الأول: الإدارة الاستراتيجية للعلاقة مع العملاء (Strategic CRM)

في هذا المستوى يتم التركيز على تطوير ثقافة المنظمة لتصبح موجهة نحو العميل، بحيث تصبح كافة البرامج الاستراتيجية مبنية ومصممة باتجاه إرضاء العملاء وبناء علاقات طويلة الأمد معهم بهدف الحصول على ولائهم.

المستوى الثاني: الإدارة العملياتية للعلاقة مع العملاء (Operational CRM)

---

[1] - حسين وليد حسين عباس وأخرون، إدارة علاقات العملاء، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص 41_42

[2] -Bose ; Ranjit, Op cit, P 8

[3] - Buttle F rancis, Customer Relationship Management, Elselvir, first edition, 2005, P 10

في هذا المستوى يتم التركيز على أتمتة العلاقة المباشرة بالعملاء من خلال استخدام برمجيات الحاسوب في وظائف التسويق، البيع، دعم الخدمات والاهتمام بالعملاء، التواصل إلكترونيا مع الزبائن عن طريق الرسائل الإلكترونية الإيميل وصفحات الإنترنيت. كما أن برامج الحاسوب تساعد في تطوير وتحسين أداء الخدمات وتسهيل عملية التواصل مما يؤدي إلى تقليل النفقات وزيادة الرضا لدى العميل.

المستوى الثالث: الإدارة التحليلية للعلاقة مع العملاء (Analytical CRM)

في هذا المستوى تهتم إدارة علاقات العملاء بجمع المعلومات عن العملاء من خلال قواعد البيانات (بيانات مالية، تسويقية، بيانات الخدمات......) بحيث توفر للعملاء خدمات أفضل، علاقة شخصية، حلول فعالة للمشاكل التي تواجهه. ومن وجهة نظر المنظمة فإن الإدارة التحليلية للعلاقة مع العملاء تقوي تصميم البرامج الفعالة لاكتساب العملاء والحفاظ عليهم.

أبعاد إدارة علاقات العملاء: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة أربعة أبعاد تتمثل في:

1- التركيز على كبار العملاء:ويشير إلى قدرة البنك على تحديد وتصنيف فئات العملاء تبعا لدرجة ربحيتهم وتبعا لاحتمال استمرار التعامل معهم، من خلال تحديد أنسب وسائل وأوقات الاتصال بهم، كذلك من خلال تقديم منتجات وخدمات مصممة خصيصا لإشباع تلك الحاجات والرغبات.

2- تنظيم علاقات العملاء:تشير إلى الكيفية التي يتم من خلالها تنظيم علاقات العملاء في البنك، وخلق قيمة مضافة للعملاء، ومدى امتلاك الموظفين للمهارات والقدرات التي تمكنهم من بناء علاقات مميزة مع العملاء والمحافظة عليها.

3- إدارة معرفة العملاء:تشير إلى عمليات اكتساب وتحليل المعلومات التي يتم الحصول عليها من العملاء ومدخلات بحوث التسويق، و دراسة ميولاتهم وتوجهاتهم ووضع افتراضات حول تعاملاتهم المستقبلية، وتحويل تلك المعلومات إلى معرفة مفيدة تمكن البنك من تقديم خدمات تفي بحاجات وتوقعات العملاء.

4- إدارة علاقات العملاء المبنية على التكنولوجيا:

تشير إلى قدرات تكنولوجيا المعلومات الهادفة لتوطيد العلاقة مع العملاء (من برمجيات، معدات وقواعد البيانات) المستخدمة في البنك والتي تساعد على اكتساب العملاء والتفاعل معهم و المحافظة عليهم.

مفهوم الأداء التسويقي: يشير إلى قدرة البنك على تحقيق مستوى أداء تسويقي مرتفع مقارنة بالمنافسين، وتحقيق مستوى رضا العملاء مرتفع، والقدرة على الاحتفاظ بالعملاء لأطول فترة زمنية معينة، وتحقيق أكبر حصة سوقية وأرباح عالية. وتحتاج المنظمات إلى أداة تستطيع من خلالها الحكم على فعالية الأنشطة والعمليات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة، والتوصل إلى ما قد يكون هناك من تباين بين النتائج المستهدفة والنتائج التي تحققت فعلا. والأداة هى المعيار Standard الذي يمكن من خلاله مقارنة المحقق بالمستهدف على أساس المعايير المحددة مسبقا وهذه هى عملية القياس.[1]

مفهوم قياس الأداء التسويقي:إن قياس الأداء هو نظام يستخدمه المديرين لمعرفة مدى تطبيق الاستراتيجية المستهدفة، وهل يقوم الموظفون بتنفيذ الأهداف المتوقعة ومدى صلاحية الاستراتيجية المستهدفة للوضع الحالي، وهو نظام يساعد الأشخاص على التعلم التنظيمي، ويعتبر قياس أداء الإدارة التسويقية جزء من قياس الأداء التنظيمي

وقد عرف (Clark and Ambler 20) قياس الأداء التسويقي بأنه تقييم العلاقة بين أنشطة التسويق وأداء المنظمة. إن هدف قياس الأداء التسويقي هو إظهار قيمة أنشطة التسويق الرئيسية داخل المنظمة مثل الإنتاج والتسعير والترويج والاتصالات

---

[1]- توفيق محمد عبد المحسن، قياس جودة الخدمات، بحث مقدم **لمؤتمر الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال**، القاهرة 8-9 فبراير 2004، ص 11.

التسويقية والعلاقات مع العملاء وباقي الأنشطة الأخرى.[1] ويوضح (Ambler, et-al, 2004 أن الأداء التسويقي هو مستوى تحقيق المنظمة لأهدافها الموضوعة في الخطة التسويقية[2].

أهداف قياس الأداء التسويقي: الأهداف الرئيسية لقياس الأداء التسويقي هو الحصول على البيانات عن النشاطات التسويقية المختلفة لوضع خطوات تصحيحية لتحقيق أهداف المنشأة لزيادة فعالية تخطيط، تنظيم ، تنفيذ و مراقبة وظائف التسويق، حساب العائد على الاستثمار، تبرير البرامج، الميزانية و قيمة التسويق، تطوير، تنظيم موارد التسويق و إشراك الإدارة العليا في التسويق.

مؤشرات قياس الأداء التسويقي: يتطلب مؤشرات متعددة:تحاول منشآت الأعمال أن تجد وحدة قياس وحيدة (SILVER METRIC) لتقييم الأداء التسويقي، وتركز معظم هذه المنشآت على أن تحليل المبيعات المقياس الحقيقي لفعالية الأداء التسويقي وهذا ناتج من تعظيم دور المبيعات في المنشأة دون النظر إلى العوامل الأخرى التي قد تكون سبب في زيادة أو انخفاض المبيعات. وهناك عدة مقاييس: تتحدد مقاييس الأداء التسويقي بالمقاييس الأتية: [3]

- ✓ المقاييس المالية، وينظر إليها على أنها مقاييس محاسبية يعبر عنها بمبالغ نقدية.
- ✓ مقاييس خاصة بالمنافسة، مثل حصة المنظمة في السوق وحصتها الترويجية.
- ✓ مقايسس خاصة بسلوك المستهلك، مثل ولاء العملاء وكسب عملاء جدد.
- ✓ مقاييس خاصة بالوسطاء، مثل الاعتراف بالعلامة التجارية ونية الشراء.
- ✓ مقاييس خاصة بالبيع المباشر، مثل مستوى التوزيع، ربحية الوسطاء، ونوعية الخدمة،
- ✓ مقاييس خاصة بالابتكار أو الإبداع للمنتجات والخدمات الجديدة للحفاظ على الحصة السوقية.

أبعاد الأداء التسويقي: مع تطور المفاهيم الإدارية لمتخذي القرارات داخل المنشآت تطورت مقاييس أداء التسويق من المعيار المالي كمعيار وحيد لقياس مدى فعالية الأداء التسويقي إلى استحداث معايير أخرى ، فاعتمدنا في هذه الدراسة على عدة أبعاد تسويقية مالية وغير مالية تتمثل في:

1- المبيعات :تمثل المبيعات حجم السلع، والخدمات التي يتم تسويقها للمستهلك النهائي، ويتم التعبير عنها بالدينار من خلال حاصل ضرب كمية السلع، أو الخدمات في سعرها .ويمثل السعر الثمن الذي تقوم الشركة بطلبه مقابل بيع سلعها، أو خدماتها للمستهلكين من الزبائن والعملاء .حيث يهدف تحديد السعر إلى تحديد نسبة معينة من الأرباح تكون ملائمة لسياسة الشركة تبعاً لأهدافها الترويجية والتنافسية، وبما يتفق مع التكلفة المحددة للسلع، والخدمات. ولكي تتمكن الشركة من تحقيق حجم أكبر من المبيعات فإنه يتعين عليها مراعاة تخطيط النظام البيعي، ووضع الأهداف والسياسات البيعية، وتنفيذ النشاطات البيعية، والإشراف على جهود موظفي البيع، إلى جانب الرقابة على النشاطات البيعية التي تشكل جانباً مهماً يتم الاستفادة منه في مقارنة المتحقق من المبيعات مع الكمية المستهدفة للبيع .وكلما زاد حجم المبيعات المتحقق زادت معه نسبة الأرباح المتحققة.

2- الربحية:تعد مقاييس الأداء المبنية على الربحية ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي، ويتم الاعتماد عليها بهدف تحديد مدى قدرة الشركة على تحقيق أهدافها. [4] ويتم تعريف الربحية على أنها" الاختبار النهائي لنشاط الأعمال، الذي يعكس مدى

---

[1] http://www.tas-wiki.com/tw1422.html-انظر الموقع،

[2] - Ambler, T., Kokkinaki, F., and Puntoni, S., (2004), Assessing Marketing performance : reasons for metrics selection, **Journal of Marketing Management**, Vol. (20), Issue (3-4), P.475

[3] - O'Sullivan, Don & Abela, Andrew V., (2007), Marketing Performance Measurement Ability and Firm Performance, **Journal of Marketing**, Vol. 71; P 79.

[4] - كريم، عبد الحفيظ، العلاقة بين مقاييس الأداء المحاسبية والاقتصادية والعوائد السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.، 2004، ص

حيوية خط المنتجات، والمقدرة على تحقيق مستويات عليا من الأداء التنافسي في الإنتاج والمبيعات. وتتمثل العوامل التي تؤثر على ربحية الشركة بالعوامل الأتية: [1]

- ✓ يرتبط مقدار الربح بشكل أساسي بمقدار النتائج، والإيرادات الناجمة عن المبيعات.
- ✓ الأسعار السائدة وتغيراتها، حيث أن قيمة المبيعات ترتبط بمستوى الأسعار..
- ✓ معدل الضريبة المفروضة على الأرباح، حيث يؤدي ارتفاع الضريبة إلى اقتطاع أقساط أكبر، وهذا يؤدي إلى تخفيض صافي الربح المتبقي.
- ✓ سياسة الاستهلاك التي تتبعها المنظمة : إن سياسة الاستهلاك السريع تترافق غالباً باقتطاع مخصصات عالية للاستهلاك، وهذا يؤدي إلى تقليل الأرباح والعكس صحيح.

2- الحصة السوقية:تعبر الحصة السوقية عن قدرة المنظمة، وكفاءتها في السيطرة على السوق من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة لزيادة حجم المبيعات في السوق، وعلى حساب المنافسين، وهي تمثل نصيب المنظمة من السوق.[2] وهي مجموع مبيعات المنظمة من مجمل المبيعات في ذلك السوق

وتهدف المنظمات بصورة دائمة إلى توسيع حصتها السوقية، حيث يدفع تراجع الحصة السوقية إلى البحث عن قطاعات سوقية جديدة لطرح منتجاتها، أو تقديم خدماتها، و تتمكن المنظمات من معرفة موقفها التسويقي من خلال قيامها بمقارنة أدائها مع أداء السوق الكلي.ويوضح (Kotler) أن الحصة السوقية يتم قياسها من خلال ثلاث طرق، وهي[3]:

- ➢ الحصة السوقية الإجمالية: ويتم احتسابها من خلال قسمة مبيعات المنظمة إلى إجمالي المبيعات الكلية في السوق.
- ➢ 2.الحصة السوقية النسبية: ويتم احتسابها من خلال قسمة مبيعات المنظمة إلى مبيعات أكبر المنافسين في السوق.
- ➢ 3.حصة السوق المخدومة: ويتم احتسابها من خلال قسمة مبيعات المنظمة إلى المبيعات الإجمالية للسوق المخدومة.

3- جذب العملاء:إن إدارة علاقات العملاء الناجحة تبدأ من الحصول على عملاء مناسبين، ويعتبر جذب العملاء الجدد هو مقياس لقدرة المنظمة في الحصول على عملاء إضافيين. و يقاس هذا الجذب بطرق متعددة، حيث يمكن أن يكون نسبة العملاء الجدد إلى العملاء الحاليين، أو مثلا نسبة العملاء الجدد إلى إجمالي العملاء. ويعتمد نجاح منظمة الأعمال في الأمد الطويل على قدرتها في جذب العملاء باستمرار، كما أنه على المنظمات أن تحاول جذب العملاء من خلال تشجيعهم وتحفيزهم وتوجيههم إلى السلع والخدمات الأكثر ربحية في المنظمة. وتهدف إلى بداية تفعيل العلاقة مع العملاء، والعمل على تحسين الاتصالات وتطويرها، وتوجيه جهود المنظمة للعملاء المستهدفين لجذبهم من خلال التسويق المباشر، وتقديم عروض مختلفة لهم وفقًا لقيمتهم المحتملة، وجذب العملاء غير النشطاء.

4- الاحتفاظ بالعملاء:تحقق المنظمات معظم أموالها وأرباحها من خلال العملاء الجدد، وبالتالي خسارة زبون واحد يعني خسارة أو فقدان مزيد من الأرباح في المستقبل. ويمكن القول بأن العملاء الراضين هم أكثر العملاء الذين يمكن تحويلهم إلى عملاء ذوي ولاء مرتفع لعلامات المنظمة ومنتجاتها أو خدماتها، إن أهمية الاحتفاظ بالعملاء تنبع أساسا من ارتباطها الوثيق بالمنظمة. تهدف هذه المرحلة إلى تطوير العلاقة مع العملاء، والعمل على استمرارية الاتصالات بهم، ومناقشة تعاملاتهم الحالية والتعرف على حاجاتهم المستقبلية، وقياس درجة رضائهم عن الخدمة.

5_ رضا العملاء:يعد رضا العملاء من أهم المعايير التي تمكن المنظمة من التأكد جودة منتجاتها وخدماتها لأنه يعد مصدر ولاء العملاء، لذلك تسعى المنظمة إلى العمل على زيادة درجة الرضا لدى عملائها للمحافظة على بقائها في السوق.وعرفه

---

[1]- خلة، خضر، إدارة السيولة والربحية، حلقة بحث، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، . سوريا،2010 ص 21

[2]- البرازي، تركي دهمان، أثر إدارة سلسلة التوريد على أداء المنظمة :دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.2012، ص

[3] - Kotler, P. and Keller, (2012), **Marketing Management**, 14th Ed., N.Y: Prentice Hall inc.P170

(كوتلر)، هو ذلك الشعور الذي يوحي للعميل السرور وعدم السرور(انطباع إيجابي أو سلبي مدرك من قبل العميل) الذي ينتج عنه مقارنة أداء الخدمة أو المنتج الملاحظ مع توقعات العميل.[1]

وهناك عدة خصائص للرضا تتمثل في:

- الرضا الذاتي يتمثل في إدراك العميل للخدمة المقدمة
- الرضا النسبي أهي ن تكون الخدمات المقدمة الأكثر توافقا مع توقعات العميل.
- الرضا التطوري (التغير مع الزمن) يمكن لتوقعات العميل تعرف تطور نتيجة ظهر خدمات جديدة.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات، عرض النتائج وتحليلها:

دراسة خصائص العينة:اشتملت عينة الدراسة على الخصائص الديمغرافية، فقد تضمنت الاستبانة مجموعة من المتغيرات هي: المستوى التعليمي، الوظيفة، الخبرة، اسم البنك.

جدول رقم (1): خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة%
اسم البنك	بنك القرض الشعبي الجزائري	3	%20
	البنك الخارجي الجزائري	3	%20
	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	3	%20
	بنك سوسيتي جنرال الجزائر	3	%20
	بنك بي أنبي باريبا الجزائر	3	%20
المستوى التعليمي	ثانوية عامة	0	%0
	دبلوم جامعي	4	%26.67
	دراسات عليا	0	%0
	دبلوم مهني	11	%73.33
الوظيفة	مدير وكالة	9	%60
	نائب مدير الوكالة	6	%40
الخبرة الوظيفية	من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات	0	%0
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	0	%0
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	10	%66.67
	من 15 سنة فأكثر	5	%33.33

المصدر: من إعداد الباحثة بعد تفريغ الاستبانات

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم(1) أن أغلبية مفردات العينة إما يملكون دبلوم مهني بنسبة 73.33% أو دبلوم جامعي بنسبة 26.67% ، وهذا يعكس المستوى العلمي المرتفع والتخصص لموظفي الإدارة العليا المستجوبين مما وفر للبحث قابلية و استجابة كبيرتين نحو الاستبانة ومقدرة على استيعاب مضمون الأسئلة و الهدف منها و التحكم في طريقة الإجابة عليها.كما يلاحظ أن أغلبية مفردات العينة هم مديري الوكالات البنكية ويمثلون نسبة 60% ويعود السبب إلى توجهي إليهم مباشرة. تليها مباشرة نسبة 40% من نائبي مديري هذه الوكالات، حيث كان معظم المستجوبين هم إدارة عليا بسبب حاجة الدراسة إلى ذلك.كذلك يتبين لنا أن أغلبية أفراد العينة ذوي خبرة كبيرة في البنك، حيث كانت نسبة 66.67% من أفراد العينة لدهم خبرة 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ونسبة 33.33% لهم خبر أكثر من 15 سنة، مما يضفي على البحث مصداقية في الإجابة على الأسئلة بسبب معرفتهم الكافية حول البنك.

أما بالنسبة للبنوك التجارية محل الدراسة فقد اعتمدت على نفس عدد الوكالات في كل بنك من أجل عدم التحيز في إجابات أفراد العينة لبنك على أخر.

[1] Kotler, P. and Keller, (2012), **Marketing Management**, 14th Ed., N.Y: Prentice Hall inc.p 172

تحليل البيانات المتعلقة بتقييم الإدارة العليا لأبعاد إدارة علاقات العملاء

سنركز في هذا العنصر، على تحليل البيانات المتعلقة بتقييم أبعاد إدارة علاقات العملاء في البنوك التجارية محل الدراسة، و نستعرض فيمايلي إجابات أفراد العينة حسب كل بعد من الأبعاد الأربعة من خلال أسئلة المحاور الأربعة.

1- تختلف الأهمية الترتيبية للمؤشرات التقييمية التي يستخدمها الإدارة العليا للحكم على تطبيق إدارة علاقات العملاء في الوكالات البنكية محل الدراسة.

الجدول رقم(2): ترتيب أبعاد ادارة علاقات العملاء محل الدراسة

الترتيب	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	ادارة علاقات العملاء المبنية على التكنولوجيا	4.6000	0.35102	عالية
2	تنظيم إدارة علاقات العملاء	4.5000	0.43301	عالية
3	معرفة العملاء	4.4000	0.53285	عالية
4	كبار العملاء	4.3100	0.70373	عالية

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على بيانات الاستبيان و تشغيل برامج SPSS20

يتبين من الجدول أعلاه أن بعد **إدارة علاقات العملاء المبنية على التكنولوجيا** كان أكثر الأبعاد توفرا في إدارة علاقات العملاء بوسط حسابي مقداره (**4.6000**) وانحراف معياري (**0.35102**)، والذي يؤكد أن البنوك التجارية محل الدراسة تمتلك البرمجيات المناسبة والمعدات والأجهزة اللازمة لخدمة عملائها، كما تمتلك الكوادر الفنية الملائمة لتوفير الدعم الفني لاستخدام التكنولوجيا في بناء علاقات العملاء، والاحتفاظ بالمعلومات الشاملة عنهم في قواعد البيانات لاستخدامها في تلبية احتياجاتهم، و يليه بعد ذلك بعد **تنظيم إدارة علاقات العملاء** بوسط حسابي مقداره (**4.5000**) وانحراف معياري (**0.43301**)، لتأكيد ان البنوك التجارية محل الدراسة تضع أهداف عمل واضحة لاكتساب العميل والمحافظة عليه والعمل على تقديم أفضل خدمة له في كل المستويات الإدارية، وذلك من خلال الخبرة والموارد اللازمة في المبيعات والتسويق التي تتمتع بها في هذا المجال، والقيام بتصميم برامج تدريب الموظفين لتطوير المهارات المطلوبة لاكتساب وتطوير العلاقة مع هؤلاءالعملاء، ثم **بعد إدارة معرفة العملاء** بوسط حسابي مقداره (**4.4000**) وانحراف معياري (**0.53285**)، وهذا يوضح أن للبنوك محل الدراسة قاعدة معرفية تفصيلية حول حاجات العملاء الحالية من خلال بحوث ودراسات حول سلوك العملاء، وتقوم بالحملات الترويجية لتعريف العميل بالخدمة وكيفية الاستفادة منها، كما توفر هذه البنوك قنوات تمكن الاتصال المستمر بعملائها. و في الأخير **بعد كبار العملاء** بوسط حسابي مقداره (4.3167) وانحراف معياري (**0.70373**) تقوم البنك بالتركيز على كل العملاء من ناحية المعاملة الخاصة معهم وتقديم خدمات مخصصة لهم لضمان رضاهم وولائهم.

من خلال ما سبق نستنتج أن غالبية أفراد العينة توافق بدرجة عالية على تبنها إدارة علاقات العملاء من ناحية هذه الأبعاد، و في المقابل فإن أقل الأبعاد توفرا في إدارة علاقات العملاء هو بعد كبار العملاء بسبب إجابات البنوك الخاصة، فبنك **بي أنبي باريبا** تهتم بكل العملاء على حد سواء كبار كانوا او صغار وتعاملهم معاملة واحدة، **أما بنك سوسيتي جنرال** تخصص بنك خاص بكبار العملاء.

اختبار فرضيات الدراسة: لقد تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال إدخال البيانات في برنامج (**SPSS20**) و تشغيله للحصول على النتائج التالية، ثم تم عرضها في جداول و تحليلها.

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كبار العملاء كعنصر من عناصر إدارة علاقات العملاء وبين الأداء التسويقي.

الجدول رقم(3): تحليل التباين الأحادي ANOVA لإجابات أفراد العينة بين كبار العملاء والأداء التسويقي

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) الجدولية	القيمة المعنوية sig
بين المجموعات	1.225	1	1.225	8.574	0.012

داخل المجموعات	1,857	13	0.143	عند مستوى الدلالة: 0.05=Alfa	
التباين الكلي	3.081	14		(0.63)= R	$(0.397)=R^2$

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على بيانات الاستبيان و تشغيل برامج SPSS20

يبين الجدول رقم (3) أعلاه أن قيمة **(f)** المحسوبة (**8.574**)عند درجات حرية (1 و 13) ومستوى دلالة **(f)** البالغ (0.012)، حيث أنه أقل من (0.05) المستوى المعتمد لهذه الدراسة ، مما يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين **كبار العملاء والأداء التسويقي**.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنظيم علاقات العملاء كعنصر من عناصر إدارة علاقات العملاء والأداء التسويقي.

الجدول رقم(4): تحليل التباين الأحادي ANOVA لإجابات أفراد العينة بين تنظيم ادارة علاقات العملاءو الأداء التسويقي

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) الجدولية	القيمة المعنوية sig
بين المجموعات	2.709	1	2.709	94.545	0,000
داخل المجموعات	0.372	13	0.029	عند مستوى الدلالة: 0.05=Alfa	
التباين الكلي	3.084	14		(0.938)= R	$(0.879)=R^2$

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على بيانات الاستبيان و تشغيل برامج SPSS20

يبين الجدول رقم (4) أعلاه أن قيمة **(f)** المحسوبة (**94.545**) عند درجات حرية (1 و 13) ومستوى دلالة **(f)** البالغ (0.00)، حيث أنه أقل من (0.05) المستوى المعتمد لهذه الدراسة، مما يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين **تنظيم ادارة علاقات العملاءو الأداء التسويقي.**

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة معرفة العملاء كعنصر من عناصر إدارة علاقات العملاء وبين الأداء التسويقي.

الجدول رقم(5): تحليل التباين الأحادي ANOVA لإجابات أفراد العينة بين إدارة معرفة العملاء والأداء التسويقي

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) الجدولية	القيمة المعنوية sig
بين المجموعات	2.418	1	2.418	47.342	,000
داخل المجموعات	0.664	13	0.051	عند مستوى الدلالة: 0.05=Alfa	
التباين الكلي	3.081	14		(0.886)= R	$(0.785)=R^2$

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على بيانات الاستبيان و تشغيل برامج SPSS20

يبين الجدول رقم (5) أعلاه أن قيمة **(f)** المحسوبة (**47.342**) عند درجات حرية (1 و 13) ومستوى دلالة **(f)** البالغ (0.00)، حيث أنه أقل من (0.05) المستوى المعتمد لهذه الدراسة، مما يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة بين **إدارة معرفة العملاء والأداء التسويقي.**

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكنولوجيا كعنصر من عناصر إدارة علاقات العملاء وبين الأداء التسويقي.

الجدول رقم(6): تحليل التباين الأحادي ANOVA لإجابات أفراد العينة بين التاكنولوجيا والأداء التسويقي

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) الجدولية	القيمة المعنوية sig
بين المجموعات	2.891	1	2.891	197.82	,000
داخل المجموعات	0.190	13	0.015	عند مستوى الدلالة: 0.05=Alfa	
التباين الكلي	3.081	14		(0.969)= R	$(0.938)=R^2$

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على بيانات الاستبيان و تشغيل برامج SPSS20

يبين الجدول رقم (6) أعلاه أن قيمة (**f**) المحسوبة (**197.82**)عند درجات حرية (1 و 13) ومستوى دلالة (**f**) البالغ (0.000)، حيث أنه أقل من (0.05) المستوى المعتمد لهذه الدراسة ، مما يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة **بين إدارة علاقات العملاء المبنية على التكنولوجيا والأداء التسويقي.**

الفرضية الرئيسية: لا يوجد هناك تأثير لإدارة علاقات العملاء على الأداء التسويقي.

الجدول رقم(7): تحليل التباين لتأثير إدارة علاقات العملاء على الأداء التسويقي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F الجدولية	مستوى الدلالة sig
الانحدار	1.792	1	1.792	18,073	.001
العوامل الباقية	1.289	13	0.099	**عند مستوى الدلالة: 0.05=Alfa**	
التباين الكلي	**3.081**	**14**		0,763 = (R)	$(0,582)=R^2$

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على بيانات الاستبيان و تشغيل برامج SPSS20

بعد إجراء تحليل الانحدار الخطي كانت نتائج تحليل التباين كما يلي والتي يبينها الجدول رقم (7) أعلاه حيث أن قيمة f المحسوبة بلغت (18,073) عند درجات حرية (1 و 13)، ومستوى دلالة (f) البالغ (0.00) حيث انه أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة. وهذا يوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير لإدارة علاقات العملاء على الأداء التسويقي.

بالإضافة إلى ذلك يتضح أن قيمة الارتباط (R)=0,763 بين إدارة علاقات العملاء والأداء التسويقي موجب وأكبر من 0.5 مما يوضح قوة العلاقة بين هذين المتغيرين، كما أن معامل التحديد R^2 بلغ (0,582) مما يعني أن نسبة (58.2%) فقط من التغيرات التي تحدث في متوسط إجابات أفراد العينة تفسر أن **الأداء التسويقي** (المتغير التابع) يتأثر أو يرجع إلى التغيرات في **إدارة علاقات العملاء**(المتغير المستقل).

بناء أفضل نموذج ممثل لأثر إدارة علاقات العملاء على الأداء التسويقي:الانحدار الخطي المتعدد أسلوب إحصائي يسمح لنا بمعرفة أي من المتغيرات المستقلة أكثر إسهاما في المتغير التابع، وهناك طرق مختلفة يتم بها تقييم هذا الإسهام, أما فيما يخص معادلة الانحدار الخطي بين المتغير التابع (الأداء التسويقي) والمتغير المستقل (إدارة علاقات العملاء) فهي تفسر أي من المتغيرات الفرعية لإدارة علاقات العملاء (كبار العملاء، تنظيم علاقات العملاء، إدارة معرفة العميل، التكنولوجيا) أكثر تأثيرا على الأداء التسويقي، قمنا باختبار متعدد الخطوات(stepwise) الذي يعتبر من أفضل الاختبارات مقارنة بالطريقة المتأنية (Enter) والطريقة المتقدمة والراجعة.

فاختبار متعدد الخطوات(stepwise) من أعقد الطرق الإحصائية، وفيها يتم إدخال كل واحد من المتغيرات المستقلة بالتتابع ويتم تقييم إسهامه في المتغير التابع، فإذا أسهم إلى النموذج يتم الاحتفاظ به والعكس صحيح إذا لم يكن لها الإسهام الجوهري يتم حذفه, فهذه الطريقة تنتهي بأقل مجموعة من المتغيرات التي تسهم في النموذج. والجدول الأتي يعرض نتائج الاختبار فيما يخص دراستنا:

جدول رقم (8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لأثر إدارة علاقات العملاء (كبار العملاء، تنظيم علاقات العملاء، إدارة معرفة العملاء، التكنولوجيا) على الأداء التسويقي

	النموذج	المعاملات غير المعيارية B	Std. Error	المعاملات المعيارية Beta	T	المعنوية sig	F	المعنوية sig
1	الثابت	-1,500	,425		-3,533	,004	197,820	$,000^a$
	إ.ع.ع.المبنية على التكنولوجيا	1,295	,092	,969	14,065	,000		
2	الثابت	-1,296	,314		-4,131	,001	193,680	$,000^b$
	إ.ع.ع.المبنية على	,852	,141	,637	6,023	,000		

	التكنولوجيا							
	تنظيم علاقات العملاء	,407	,115	,376	3,553	,004		
3	الثابت	-2,037	,184		11,055	,000	606,467	,000c
	إ.ع.ع.المبنية على التكنولوجيا	1,148	,080	,859	14,397	,000		
	تنظيم علاقات العملاء	,704	,070	,649	10,091	,000		
	إدارة معرفة العملاء	-,444	,067	-,505	-6,633	,000		

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على بيانات الاستبيان و تشغيل برامج SPSS20

وكان ترميز المتغيرات كالآتي:

MP: المتغير التابع (الأداء التسويقي)

CRM_T: المتغير المستقل الأول (إدارة علاقات العملاء المبنية على التكنولوجيا)

CRM_O: المتغير المستقل الثاني (تنظيم إدارة علاقات العملاء)

KMC: المتغير المستقل الثالث (إدارة المعرفة مع العملاء)

CM: المتغير المسقل الرابع (كبار العملاء)

النموذج الأول:

MP = -1,500 + 1,295 CRM_T..(1)

من خلال الجدول رقم (8) يتضح لنا أن **النموذج الأول** معنوي من خلال اختبار (F=197.820) بمعنوية (sig=0.000) وهي أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة(α=0.05). كما يتبين أن قيمة معامل الثابت لها معنوية إحصائية (b_0= -1,500) من خلال اختبار (t=-3,533) بمعنوية (sig=0.004) وهي أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة (α=0.05) ، كذلك يتبين أن قيمة (b_1=1,295) من خلال اختبار (t=14,065) بمعنوية (sig=0.000) وهي أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة (α=0.05) أن لها معنوية إحصائية.

يفسر النموذج الأول أنه إذا تغير المتغير المستقل (إدارة علاقات العملاء المبنية على التكنولوجيا) بوحدة واحدة فإن المتغير التابع (الأداء التسويقي) يتغير ب (1.295).

النموذج الثاني: اختبار **stepwise** يضيف في المرحلة الثانية المتغير المستقل الثاني حسب درجة الارتباط و هو تنظيم إدارة علاقات العملاء بالإضافة إلى ثبات المتغير المستقل الأول وهو التكنولوجيا.

MP = -1,296 + 0,852 CRM_T + 0,407 CRM_O..........................(2)

من خلال الجدول رقم(8) يتضح لنا أن **النموذج الثاني** معنوي من خلال اختبار(F=193.680) بمعنوية (sig=0.000) وهي أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة(α=0.05). كما يتبين أن قيمة معامل الثابت لها معنوية إحصائية(b_0= -1,297) من خلال اختبار(t=-4,131) بمعنوية (sig=0.001) وهي أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة (α=0.05)، كذلك يتبين أن قيمة (b_1=0.852) من خلال اختبار(t=6.025) بمعنوية (sig=0.000) وهي أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة (α=0.05) أن لها معنوية إحصائية، ويتبين أن قيمة (b_2=0.407) من خلال اختبار(t=3.553) بمعنوية(sig=0.000) وهي أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة (α=0.05) أن لها معنوية إحصائية.

يفسر النموذج الثاني أنه إذا تغير المتغير المستقل الأول (إدارة علاقات العملاء المبنية على التكنولوجيا) بوحدة واحدة فإن المتغير التابع (الأداء التسويقي) يتغير ب (0.852)، .وإذا تغير المتغير المستقل الثاني تنظيم إدارة علاقات العملاء بوحدة واحدة فإن المتغير التابع يتغير ب(0,407).

النموذج الثالث: اختبار **stepwise** يضيف في المرحلة الثالثة المتغير المستقل الثالث حسب درجة الارتباط و هو إدارة معرفة العملاء بالإضافة إلى ثبات المتغيرين المستقلين الأول وهو التكنولوجيا والثاني وهو تنظيم إدارة علاقات العملاء.

$$MP = -2{,}037 + 1{,}148\ CRM_T + 0{,}704\ CRM_O - 0{,}444\ KMC \quad ...\ (3)$$

من خلال الجدول رقم(8) يتضح لنا أن **النموذج الثالث** معنوي من خلال اختبار(F=606,467) بمعنوية (sig=0.000) وهي أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة(α=0.05). كما يتبين أن قيمة معامل الثابت لها معنوية إحصائية (b_0=-2,037) من خلال اختبار (t= -11.055) بمعنوية (sig=0.000) وهي أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة (α=0.05)، كذلك يتبين أن قيمة (b_1=1,148) من خلال اختبار (t=14,397) بمعنوية (sig=0.000) وهي أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة (α=0.05) أن لها معنوية إحصائية. ويتبين أن قيمة (b_2=0,704) من خلال اختبار (t=10.091) بمعنوية(sig=0.000) وهي أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة (α=0.05) أن لها معنوية إحصائية. ويتبين أن قيمة (b_3=- 0,444) من خلال اختبار (t=-6.633) بمعنوية(sig=0.000) وهي أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة (α=0.05) أن لها معنوية إحصائية.

يفسر النموذج الثالث أنه إذا تغير المتغير المستقل الثالث (إدارة معرفة العملاء) بوحدة واحدة فإن المتغير التابع (الأداء التسويقي) ينقص ب (0.444). وإذا تغير المتغير المستقل الثاني تنظيم إدارة علاقات العملاء بوحدة واحدة فإن المتغير التابع يتغير ب(0,704)، وإذا تغير المتغير المستقل الأول إدارة علاقات العملاء المبنية على التكنولوجيا بوحدة واحدة فإن المتغير التابع يتغير ب(1,148).

ويمكن المفاضلة بين هذه النماذج من خلال شدة الارتباط كالآتي:

الجدول رقم (9): معاملات الارتباط الخاصة بالنماذج المختلفة للانحدار الخطي المتعدد للدراسة

النموذج	R معامل الارتباط	R Square معامل التحديد	Adjusted R Square معامل التحديد المعدل	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري
النموذج الأول	0,969[a]	0,938	0,934	,12090
النموذج الثاني	0,985[b]	0,970	0,965	,08784
النموذج الثالث	0,997[c]	0,994	0,992	,04103

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على بيانات الاستبيان و تشغيل برامج SPSS20

من خلال جدول رقم (9) نستنتج أن **النموذج الثالث** أفضل نموذج من خلال قوة الارتباط المقدر ب(99,4%) أي النموذج ذو جودة عالية، وأن معامل التحديد يفسر(99,2%) من التباينات الكلية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد. كما تبين أن نموذج(Stepwise) قد حذف النموذج الرابع تلقائيا والمتعلق بالمتغير الرابع (كبار العملاء)، وهذا لعدم معنويته. وهذا ما أكدته نتائج نموذج (Enter).

وقد تأكد أن بعد إدارة علاقات العملاء المبني على التكنولوجيا البعد الأكثر تأثيرا على الأداء التسويقي، يليه مباشرة بعد تنظيم إدارة علاقات العملاء, أما البعد الثالث إدارة معرفة العملاء فأثرها سلبي وهذا راجع الى أن معظم البنوك محل الدراسة لا تستخدم إدارة معرفة العملاء لتلبية احتياجاتهم الخاصة لأن البنوك العامة تعمل في بيئة لا تستطيع تفصيل الخدمات حسب حاجات العميل وفي الوقت الحقيقي خاصة فيما يخص منح القروض لأنها تستوجب دراسة معمقة، أما فيما يخص انعدام البعد الرابع (كبار العملاء) فيرجع تفسيره لان إجابات أفراد عينة البنوك الخاصة (سوسيتي جنرال، وبي انبي باريبا) تؤكد أنه لا توجد تفرقة في المعاملة أو تقديم الخدمات بين كبار العملاء والعملاء العاديين لأنهم كلهم سواسية، على عكس البنوك العامة أكدوا على أن بعد كبار العملاء مهم جدا لأنه يعتبر أساس قيام هذه البنوك من خلال الربحية التي يقدمها لها.

خاتمة:توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى جملة من النتائج والتي يمكن تفريعها إلى قسمين:

- **النتائج الخاصة بالدراسة النظرية:**
- من خلال العرض النظري لموضوع الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن اختصارها في ما يلي:
- يعتبر العملاء رأسمال المنظمة ومحددا للقيمة السوقية لها.

– تعتبر إدارة علاقات العملاء نظام جذب واكتساب العملاء المربحين والاحتفاظ بهم، من خلال تحليل معلوماتهم وفهم متطلباتهم.

– تعمل إدارة علاقات العملاء في المنظمات على فهم تفكير وتصرفات العملاء وتحليل احتياجاتهم ومعرفة تطلعاتهم من خلال المعلومات المخزنة في قواعد البيانات.

– تعتبر العلاقة مع العملاء، ذات أهمية قصوى في شبكة علاقات البنوك التجارية مع محيطها.

– تلعب إدارة علاقات العملاء دورا رئيسيا في بناء الولاء للعملاء وتنميته لتحقيق الأداء التسويقي.

– **النتائج الخاصة بالدراسة التطبيقية :**

– من خلال العرض التطبيقي لموضوع الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التي يمكن اختصارها في ما يلي:

– تعتمد البنوك التجارية أسلوبا ناجحا في إدارة علاقتها مع العملاء.

– تعتبر إدارة علاقات العملاء المبنية على التكنولوجيا الأكثر تأثيرا على الأداء التسويقي من حيث زيادة عدد العملاء وتعاملاتهم وبناء علاقات دائمة معهم.

– ساهمت إدارة علاقات العملاء في تقديم خدمات جديدة إضافية لعملاء البنوك التجارية.

– ساهمت إدارة علاقات العملاء في ازدياد تعاملات البنوك التجارية مما أدى لزيادة الأرباح.

– ساهمت إدارة علاقات العملاء في الاستجابة السريعة لعملاء البنوك التجارية.

– ساهمت إدارة علاقات العملاء على التحسن المستمر للخدمة المقدمة لعملاء البنوك التجارية.

– ساعدت إدارة علاقات العملاء البنوك التجارية بالاحتفاظ على المعلومات الشاملة لعملائها في قواعد البيانات، مما يسمح لهم باستخدامها في الوقت الحقيقي.

– تأكيد البنوك التجارية على حسن استقبال العملاء والحرص على حسن معاملتهم من طرف الموظفين.

– الاهتمام بمشاكل العملاء و العمل على معالجتها بعناية.

– الاهتمام بإقامة علاقات طيبة مع العملاء والعمل على توثيقها.

– توفر البنوك التجارية لعملائها إمكانيات الاتصال عن طريق مختلف الوسائل الإلكترونية وفي أي وقت يشاء والسعي للتواصل معهم.

المراجع:

1- البرازي، تركي دهمان، أثر إدارة سلسلة التوريد على أداء المنظمة :دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.2012،

2- توفيق محمد عبد المحسن، قياس جودة الخدمات، بحث مقدم لمؤتمر الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال، القاهرة 8-9 فبراير 2004، ص 11.

3- حسين وليد حسين عباس وآخرون، إدارة علاقات العملاء، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2016،

4- خلة، خضر، إدارة السيولة والربحية، حلقة بحث، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، . سوريا،2010

5- رونالد سويفت، خلاصات إدارة علاقات العملاء، القاهرة، العدد 225، ماي 2002،

6- سعد زغلول بشير: البرنامج الإحصائي ، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، 2003،

7- سوزي صلاح مطلب الشبيل، تطبيقات إدارة علاقات العملاء في مراحل الشراء الإلكتروني وأثرها في بناء القيمة للزبون، عمان،

8- فرج مزيد فرج الديحاني، إدارة علاقات العملاء والقدرات الإبداعية في الخطوط الجوية الكويتية، جامعة أل البيت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، سنة 2014-2015،

9- كريم، عبد الحفيظ، العلاقة بين مقاييس الأداء المحاسبية والاقتصادية والعوائد السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.، 2004،

10- محمد إبراهيم عبيدات، إدارة علاقات العملاء، مطبعة السفير، أمانة عمان الكبرى، 2012،

12- Ambler, T., Kokkinaki, F., and Puntoni, S., (2004), Assessing Marketing performance : reasons for metrics selection, **Journal of Marketing Management**, Vol. (20), Issue (3-4),

13-Bose ; Ranjit, Customer relationship management, New Mexico: Emerald Articles, 2002,

14 - Buttle F rancis, Customer Relationship Management, Elselvir, first edition, 2005, P 10

15- Kotler, P. and Keller, (2012), **Marketing Management**, 14th Ed., N.Y: Prentice Hall inc.

16- O'Sullivan, Don & Abela, Andrew V., (2007), Marketing Performance Measurement Ability and Firm Performance, **Journal of Marketing**, Vol.

17- http://www.tas-wiki.com/tw1422.html

استبيان

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " **أثر إدارة علاقات العملاء على الأداء التسويقي لعينة من البنوك التجارية العاملة في مدينة قسنطينة**". ولمعرفة مدى تأثير إدارة علاقات العملاء على الأداء التسويقي يتم دراسة وجهات نظر الإدارات العليا والوسطى لهذه البنوك. مع العلم أنه سيتم التعامل مع هذه المعلومات بسرية تامة و لغرض البحث العلمي فقط، شكرا لتعاونكم مسبقا.

القسم الأول: معلومات ديموغرافية (ضع علامة أمام الفقرة الملائمة)

1- المؤهل العلمي:

ثانوي　　　دبلوم جامعي　　　ماجستير

دبلوم مهني　　　أخرى (لطفا أذكرها)..............................

2- الخبرة المهنية:

من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات　　　من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات

من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة　　　من 15 سنة فأكثر

4- الموقع الإداري: ....

5_اسم البنك: ....

القسم الثاني: معلومات خاصة بالدراسة الحالية (ضع علامة أمام الإجابة المناسبة)

الرقم	المتغير المستقل: إدارة علاقات العملاء	بدائل الاجابة				
الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
اولا	التركيز على العملاء الأساسيين					
1	يقوم البنك بالتركيز على كبار العملاء من ناحية المعاملة الخاصة معهم					
2	التركيز على كبار العملاء يعمل على تحسين مستوى الرضا لديهم					
3	يقدم البنك خدمات مخصصة لكبار العملاء لضمان ولائهم					
4	تبذل إدارة البنك جهدا منسقا لمعرفة حاجات العملاء أو تعديل خدمة معينة					
ثانيا	تنظيم علاقات العملاء					
1	يمتلك البنك الخبرة والموارد اللازمة في المبيعات والتسويق لتحقيق النجاح في إدارة علاقات العملاء					
2	يتم تصميم برامج تدريب الموظفين في البنك لتطوير المهارات المطلوبة لاكتساب وتطوير العلاقة مع العملاء					
3	يضع البنك أهداف عمل واضحة لاكتساب العميل والمحافظة عليه					
4	العمل على تقديم أفضل خدمة للعملاء في كل المستويات الإدارية					
ثالثا	إدارة معرفة العملاء					
1	لدى البنك قاعدة معرفية تفصيلية حول حاجات العملاء الحالية					
2	يقوم البنك بالحملات التسويقية لتعريف العميل بالخدمة وكيفية الاستفادة منها					
3	يقوم البنك ببحوث ودراسات حول سلوك العملاء نحو الخدمات المقدمة					
4	يوفر البنك قنوات تمكن الاتصال المستمر بين العملاء والبنك					
رابعا	ادارة علاقات العملاء المبنية على التكنولوجيا					
1	يمتلك البنك البرمجيات المناسبة لخدمة عملائه					
2	يمتلك البنك المعدات والأجهزة المناسبة لخدمة عملائه					
3	يمتلك البنك الكوادر الفنية الملائمة لتوفير الدعم الفني لاستخدام التكنولوجيا في بناء علاقات العملاء					
4	يحتفظ البنك في قاعدة البيانات على المعلومات الشاملة لعملائه					
المتغير التابع: الأداء التسويقي						
1	يعمل البنك على زيادة عدد العملاء الجدد					
2	يقدم البنك خدمات جديدة إضافية للعملاء					
3	يعمل البنك على زيادة تعاملاته التي تؤدى لزيادة الأرباح					
4	يهدف البنك إلى زيادة فروعه لتلبية الحاجات المتزايدة للعملاء					
5	يعمل البنك على الاستجابة السريعة للعملاء					
6	يعمل البنك على التحسين المستمر للخدمة المقدمة للعميل					

الأستاذة الباحثة: شيروف فضيلة تشكركم على تعاونكم

تأثير صورة البلد المنشأ العلامة على الصورة الذهنية للعلامة التجارية

أ.بورقعة فاطمة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة معسكر

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير صورة البلد المنشأ العلامة على الصورة الذهنية للعلامة التجارية من خلال شراء علامات معينة من الملابس الرياضية عن طريق أخذ عينة عشوائية بسيطة للمستجوبين تم اختيارهم من المنطقة الشمالية الغربية من الجزائر وقد تم الحصول على 780 حالة قابلة للاستخدام والتحليل، نتائج هذه الدراسة كان متطابقا مع سابقة البحوث، ودعم الأثر الإيجابي لصورة البلد المنشأ على الصورة الذهنية للعلامة التجارية.

الكلمات المفتاحية:صورة البلد المنشأ، الصورة الذهنية للعلامة التجارية

Abstract: The purpose of this study is to measure the effect of the country-of-origin image on brand image , through the purchase of certain signs of sportswear, by taking a simple random sample of respondents, which were selected from the northwestern region of Algeria. The results of this paper, which are identical with previous research, support the positive impact country-of-origin image on brand image

Keywords:country-of-origin image , brand image

مقدمة:إن اهتمامات المديرين ومسيري العلامات التجارية هو البحث عن خلق ميزة تنافسية والتكيف مع التغيرات المستمرة والضغوط البيئية المتمثلة في العولمة وفتح الأسواق، والمنافسة التكنولوجية، وتغيرات سلوك المستهلك في هذا الوضع الصعب جدا، هذا هو السبب في محاولة المنظمات إلى الاتجاه نحو العلاقة بين العلامة التجارية والمستهلكين، فقامت بوضع استراتيجية العلامة التجارية من خلال زيادة صورة العلامة التجارية لتقديم قيمة للمستهلك لهذه العلامة[1]، مما يساعد المستهلكين في معالجة المعلومات، وتميز العلامة التجارية، وأسباب توليد الشراء، وخلق مشاعر إيجابية نحو العلامة التجارية[2]، فصورة العلامة التجارية يمكن أن تؤثر على المنتجات شبه متطابقة وفي الوقت نفسه الصورة المتفوقة والقوية تخلق التمايز للمنتجات فالمستهلكون دائما موالون لعلامات تمتلك تمايز عالي بالمقارنة مع العلامات المنافسة. أما الارتباطات الذهنية التي تتكون منها الصورة الذهنية للعلامة التجارية هي الصلة بين العلامة التجارية والعقد الأخرى المخزنة في ذاكرة المستهلك تختلف في قوتها، مما يجعل المستهلك يتحصل على مزيد من المعلومات وبالتالي الزيادة في أفضلية العلامة التجارية وتفردها وهذا ما يميزها عن علامات تجارية أخرى منافسة[3]، ومن بين الارتباطات الذهنية المشكلة للصورة الذهنية للعلامة التجارية نجد صورة البلد المنشأ فالصورة الجيدة للبلد المنشأ قد تؤدي إلى زيادة المبيعات للمنظمة.

الدراسات السابقة: توصلت دراسة**Shahin & Mahyari (2012)** [4].إلى الأثر الإيجابية لبلد منشأ العلامة على الصورة الذهنية للعلامة التجارية لمنتجات الأجهزة البصرية الصوتية المنزلية في إيران حيث تم تصميم الفرضيات البنيات من خلال جمع عينة تتكون من 351 مشتري. وأشارت النتائج إلى أن البلد المنشأ له تأثير مباشر وقوي تكوين الارتباطات الذهنية

---

[1] Romaniuk, J., & Nenycz-Thiel, M. (2013). Behavioral brand loyalty and consumer brand associations. *Journal of Business Research*, *66*(1), 67-72.p67

[2] Abdullah, R. B., Ismail, N. B., Rahman, A. F. B. A., Suhaimin, M. B. M., Safie, S. K. B., Tajuddin, M. T. H. M., ... & Zain, R. A. (2012). The relationship between store brand and customer loyalty in retailing in Malaysia. *Asian Social Science*, 8(2), 171..p173

[3] Korchia, M. (2000). Une nouvelle typologie de l'image de marque. *Actes du Congrès de l'AFM*.p03

[4] Shahin, A., Kazemi, A., & Mahyari, H. K. (2012). How consumer's perception of country of origin affects brand equity: A case study in Iran. *Middle-East Journal of Scientific Research*, 12(6), 878-885.

ولوعي بالعلامة التجارية كما اقترحت هذه الدراسة على المسوقين والمنتجين العناية بالبلد المنشأ نظرا لتأثيره على الصورة الذهنية للعلامة خاصة عند تصميم أو وضع استراتيجيات العلامة التجارية الخاصة بهم.

إشكالية البحث:

تعتبر صورة البلد المنشأ كمكون أساسي للصورة الذهنية للعلامة التجارية وهو الأمر الذي يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

ماهو تأثير صورة البلد المنشأ على الصورة الذهنية للعلامة التجارية؟

و يندرج ضمن هذا التساؤل الفرضية التالية:

صورة البلد المنشأ تؤثر إيجابا على الصورة الذهنية للعلامة التجارية

من اجل تقسيم هذه الدراسة ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: الإطار النظري

ثانيا: منهجية الدراسة

ثالثا : تحليل نتائج الدراسة

أولا: الإطار النظري

1- تعريف الصورة الذهنية للعلامة التجارية: هناك عدة وجهات نظر لتعريف العلامة التجارية فهناك من عرف صورة العلامة التجارية تعريفا شاملا (Definitions Blanket) عرف Herzog (1963) الصورة الذهنية أنها "التصور العام المستهلكين والانطباع لهذه العلامة التجارية" [1]وعرفها Newman (1985) أنها "تصور المستهلكين من إجمالي سمات المنتج" وعرفها Dichter (1985) أنها " الانطباع العام للمنتج أو خدمة المستهلكين " وهناك من عرفها على أساس المعاني والرسائل (Messages et Significations) عرف Sommers (1964) الصورة الذهنية للعلامة التجارية أنها " تمثل تصور المستهلكين والاعتراف سمة رمزية للمنتج" وعرفها Levy (1973) أنها " المعنى الرمزي لشراء المنتج أو الخدمة " وعرفها Noth (1988) أنها "معنى رمزي يتضمن المنتج أو الخدمة" وهناك من عرفها على أساس التمثيل أو التشخيص (Personnification) حسب Martineau(1957) صورة العلامة التجارية تعكس خصائص المستهلكين، ويقدمون على شراء العلامة التجارية للتعبير عن ذاتهم. أما Bettinger (1979) فعرف الصورة الذهنية للعلامة التجارية أنها " تجسيد للمنتج، والتي يمكن أن تتجلى ب "الكبار" و"الأطفال" أما حسب Sirgy (1985) " فصورة العلامة التجارية تشبه شخصية الإنسان"و هناك من عرفها على أساس العناصر المعرفية والنفسية (Cognitif ou éléments psychologique) حسبGardner & Levy (1955) " تتكون صورة العلامة التجارية من رأي المستهلكين والمواقف والمشاعر نحو العلامة التجارية، الأمر الذي يعكس العناصر المعرفية والنفسية لهذه العلامة التجارية" أما Levy (1978) فعرف الصورة الذهنية للعلامة التجارية أنها " الانطباع العام المستهلكين حول العلامة التجارية أو المنتج، والذي يتضمن الاعتراف، الشعور والموقف اتجاهها" عرفها Bullmore (1984) أنها " التصور العام المستهلكين والرأي من إجمالي سمات العلامة التجارية" وعرفها Kapferer (1994) انها " التصور العام المستهلكين حول الارتباطات الذهنية المميزة للعلامة التجارية". [2] وعرف Dacin et Mitchell (1986) صورة العلامة التجارية على أنها "عنصر من عناصر الذاكرة الدائمة والتي تكون غير محدودة في سعة التخزين وأكثر تنظيما أي أن الارتباطات الذهنية للعلامة التجارية هي العلاقة بين العلامة التجارية والعقد المخزنة في الذاكرة والمدركة من طرف المستهلك والتي يحتفظ بها عن هذه العلامة بحيث يرصد صورة منها فيتماشى هذا النهج مع ذاكرة ممثلة في حزمة من المعلومات هذه الحزم المعلوماتية تتمحور حول المفاهيم ذات درجة عالية من الترتيب وعليه يتم ترميز كافة المعلومات".[3] وعرف Aaker

---

[1] Zhang, Y. (2015). The Impact of Brand Image on Consumer Behavior: A Literature Review. *Open Journal of Business and Management, 3*(01), 58.p 59.

[2] Zhang, Y. (2015). Op Cit.p 59.

[3] Michaël, K. (2000). Op Cit., p02

(1994) الصورة الذهنية للعلامة التجارية على أنها " مجموعة من الارتباطات الذهنية المتصلة بالعلامة التجارية والتي تكون عادة منظمة بطريقة هادفة."[1] وعرفها Keller (1993) "بأنها مجموعة من الارتباطات الذهنية المخزنة في ذاكرة المستهلك عن علامة تجارية ما[2]".و عرفها Kotler et al (2012) "أنها مجموعة من الإدراكات ومعتقدات المستهلك حول علامة تجارية ما، التي تظهر بشكل ارتباطات ذهنية مخزنة في ذاكرة المستهلك[3]". ويعرفها lendrevie et Lindon (2006) "بأنها مجموعة من التمثيلات الذهنية التي تكون شخصية وذاتية راسخة مختارة و بسيطة"[4].هذا التعريف يبرز خصائص الصورة الذهنية للعلامة التجارية. من خلال هذه التعاريف, يمكننا أن نقول بأن الصورة الذهنية للعلامة التجارية تتميز بمايلي:

- الصورة تتعلق بإدراك الفرد فهي ذاتية بمجملها فكل فرد يظهر بصورة متفردة.
- الصورة عبارة عن خلاصة ذهنية، شخصية، منحازة، مستقرة، انتقائية ومبسطة يقوم بها الفرد لعناصر البيئة التي يعيش فيها.
- نلاحظ أن الارتباط جد وثيق بين الصورة والتمثيل، فالصورة ما هي إلا تمثيل لشيء ما في الذهن أي أن الارتباطات الذهنية في ذاكرة المستهلك يمكن تخزينها في ذاكرة طويلة الأجل.
- إن معظم هذه التعاريف تطرقت إلى أن الصورة الذهنية هي مجموعة من الارتباطات الذهنية المخزنة في ذاكرة المستهلك لذلك لابد من التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالذاكرة التي تعرف على أنها" عملية ترميز واحتفاظ بمواد التعلم فترة زمنية ما واسترجاعها "؛ فالتذكر يتضمن استرجاع كل ما اكتسبه الفرد وتعلمه في الماضي، على هيئة صور ذهنية أو غيرها .[5]

كما عرفها أيضا ashcraft (1989)على أنها "العمليات العقلية التي يتم من خلالها اكتساب المعلومات والاحتفاظ بها لغايات الاستعمال المستقبلي ولا يستطيع الفرد القيام بوظائفه إلا من خلال عمليتين عقليتين تعملان معا هما الذاكرة والإدراك، فعندما نجري حوار ما يبدوا أن هناك نوعان من الذاكرة ذاكرة مؤقتة تحتفظ بالمعلومات لفترة وجيزة ويسمى هدا النوع من الذاكرة بالذاكرة قصيرة المدى أو الذاكرة العاملة وتجد بعض التفاصيل الحوار طريقها إلى الذاكرة الدائمة وتسمى ذاكرة طويلة المدى".[6]

2- نماذج تحديد أبعاد الصورة الذهنية للعلامة التجارية: تسعى النماذج المفسرة لصورة العلامة التجارية إلى تحديد العناصر المكونة لصورة العلامة والعلاقة التي تربط بينها، بغرض توفير أداة يتم من خلالها تحديد درجة معرفة المستهلكين بالعلامات التجارية، مما يساعد على التسيير الجيد لمختلف النشاطات التسويقية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على صورة العلامة لدى السوق المستهدف.

رغم شيوع استخدام مصطلح صورة العلامة التجارية بين مختلف الأوساط العلمية وغير العلمية، إلا أن موضوع نمذجة صورة العلامة التجارية يعد من بين المجالات حديثة النشأة في الدراسات التسويقية، ويعتبر Aaker (1991) وKeller (1993) من بين باحثي التسويق الأوائل الذين اهتموا بنمذجة صورة العلامة التجارية واعتمد كل منهما على النظرية الإدراكية لعلم النفس،

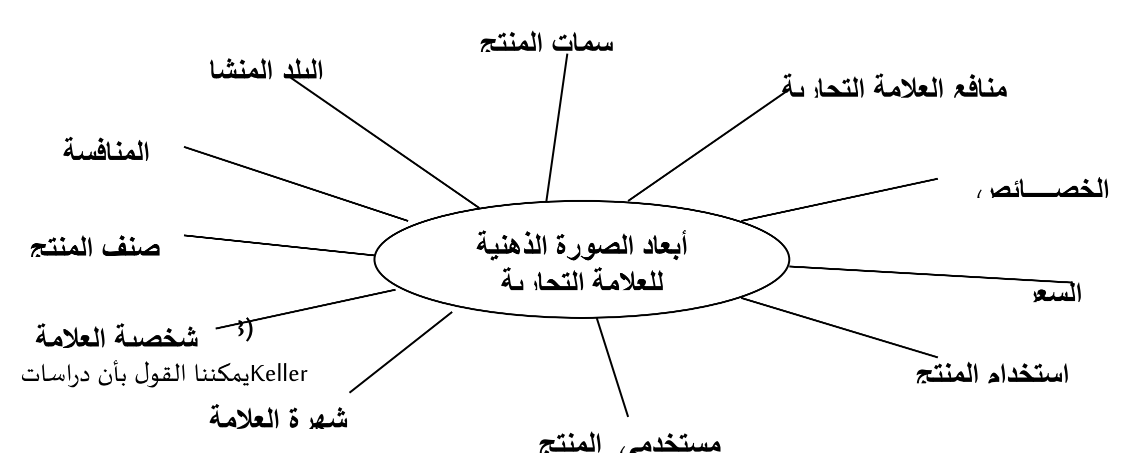
[1] Aaker, D. A., & Lendrevie, J. (1994). *Le management du capital-marque: analyser, développer et exploiter la valeur des marques*. Dalloz., p 24.
Keller, K. L. (1993). Conceptualizing, measuring, and managing customer-based brand equity. *the Journal of Marketing*, 1-22, p2.
[3] Kotler, P., & Keller, K. L., Dubois, B., & Manceau, D.(2012). *Marketing Management* . 14 em Edition . France :Pearson éducation. , p 323.
[4] Lendrevie, J. (1997). Lévy, J. et LINDON, D. *Mercator*. 5ème édition. Paris : Les Editions DALLOZ..p 778.
[5] الوقفي، راضي .(1998) . *مقدمة في علم النفس* (ط.3) . عمان :دار الشروق للنشر والتوزيع، ص440 .
[6]الزغول،رافع النصير. الزغول، عبد الرحيم .(2008). *علم النفس المعرفي*. عمان- الاردن : دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 20.

1-2 نموذج Aaker (1991): تناول Aaker في دراساته ما أسماه الحقوق المرتبطة بالعلامة واعتبرها تؤدي إلى قيمة مضافة للمنتج من خلال استخدام العلامة، وبذلك تؤدي القيمة المضافة إلى توليد أو توافر حقوق مالية وتسويقية مرتبطة بالعلامة، وتوصلت هذه الدراسة أنه يلزم لتحقيق مركز جيد للعلامة (ماليا وتسويقيا) بتوافر مجموعة من الروابط الإدراكية بين المستهلك والعلامة، وأكدت هذه الدراسات النتائج السابقة المؤيدة بين المركز الجيد للعلامة (التسويقي والمالي كأصل معنوي) ودرجة قوة الروابط الذهنية بين المستهلك والعلامة[1]. فمن أجل أن يكون إدراك المستهلك للعلامة جيدا اشترط "Aaker" تحقق ثلاثة شروط:

- قوة ارتباط عالية للخصائص المميزة للعلامة التجارية.
- الوضوح :حيث يمكن للمستهلكين تمييز العلامة من بين مجموعة العلامات المنافسة بدون أي عناء.
- الشمول :أي على صورة العلامة التجارية أن تكون متشابهة لدى أكبر عدد من المستهلكين.

فأبعاد العلامة حسب Aaker تمثلت في 11 بعد هي موضحة في الشكل التالي[2]:

الشكل رقم(01): نموذج Aaker (1991) لأبعاد الصورة الذهنية .



Source : Aaker, D. A., & Lendrevie, J. (1994). OP Cit , p 121

قد ساهمت بشكل كبير في تحديد أبعاد الصورة الذهنية للعلامة التجارية والتي أصبحت تمثل الاتجاه المقبول للعديد من الباحثين في هذا المحيط توصل إلى أن أبعاد الصورة الذهنية هي محصلة الروابط التي تربط بين المستهلك والعلامة والتي تنشأ بسبب الخصائص المرتبطة بالعلامة والاعتقادات عن أداء الخصائص المرتبطة بالعلامة، وقد اعتبر أن الاتجاه العام نحو العلامة هي نتيجة للتقييم النهائي للعلامة من جانب المستهلك.[3]

اقترح" Keller " في هذا السياق نموذجا يتم من خلاله بناء صورة العلامة التجارية، فقسم أنواع الارتباطات إلى ثلاثة مجموعات[4]:

---

[1] حسن، أحمد عبد الوهاب . (2006) . نفس المرجع السابق، ص 06.

[2] Chamard, C. (2004). *L'évaluation de l'image de marque d'une ville: création d'une échelle de mesure du «capital-citoyen»*. Management Local, de la gestion à la gouvernance :www.ville-management.org

[3] حسن، أحمدعبد الوهاب . (2006) . محددات الصورة الذهنية للعلامة التجارية وأثرها على السلوك الشرائي للمستهلك . *مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الادارية) كلية التجارة* . القاهرة : جامعة بني سويف . العدد 3، ص 06،2-28 .

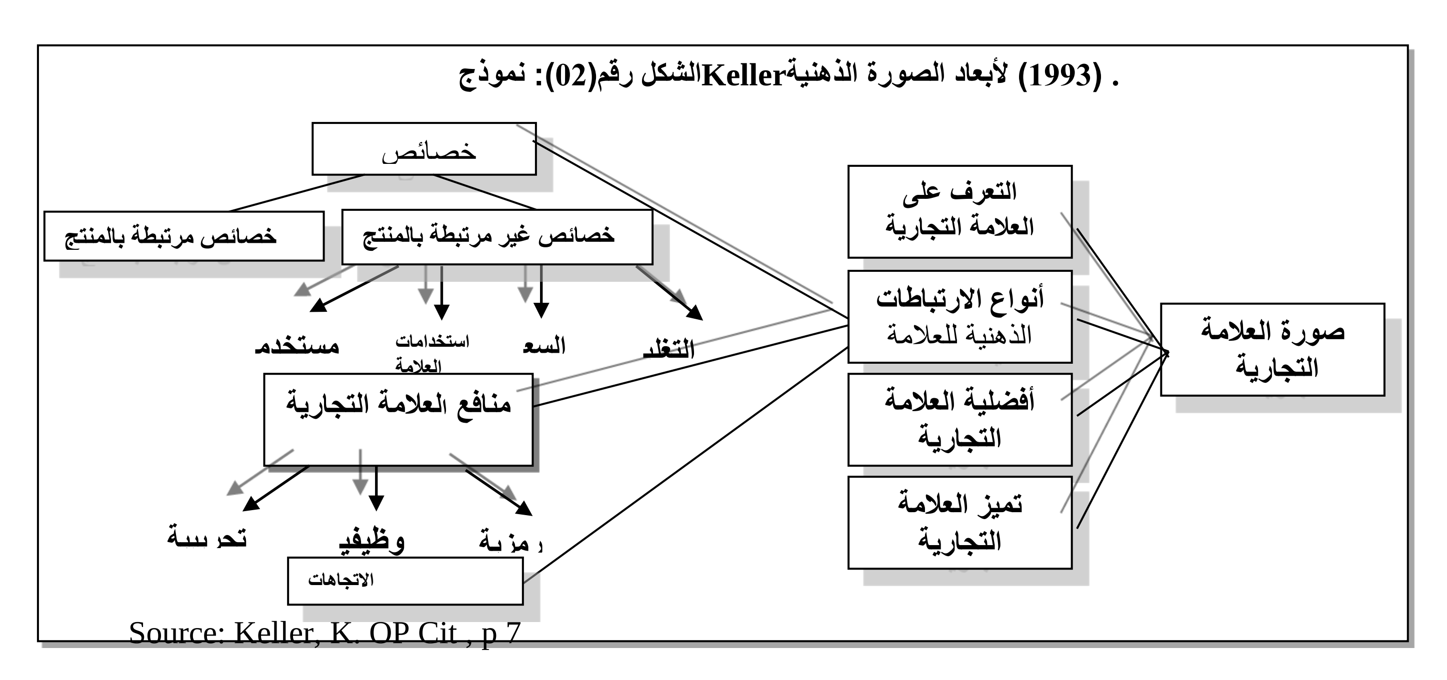
[4] Korchia, M. (2000). Une nouvelle typologie de l'image de marque. *Actes du Congrès de l'AFM*, p 03.

- **الخصائص المميزة للمنتج :** وهي مجموعة من الخصائص التي يدركها المستهلك عن المنتج، حيث يمكن تقسيمها إلى خصائص مرتبطة بالمنتج وأخرى غير مرتبطة بالمنتج، فالأولى تتمثل في المكونات الأساسية للمنتج مثل :نوعية القطع التي يتكون منها المنتج أصلية أو مقلدة أما الثانية فتتمثل في السعر والتغليف وطبيعة المستهلك تتمثل في الخصائص الاجتماعية والديمغرافية ومناسبة الاستهلاك.

- **المنافع** :التي يعتقد المستهلك الحصول عليها من خلال استعماله للمنتج، وتنقسم إلى منافع وظيفية ومنافع تجريبية ومنافع رمزية.

- **الاتجاهات المتعلقة بالعلامة التجارية :** يعني الحكم العام الذي يأخذه المستهلك حول العلامة التجارية . فيفي الواقع، يمكن للفرد أن يكون لديه فهم واضح لهذه العلامة التجارية، ولكن ليس مولعا . لأنه من الصعب معرفة أي جزء من الصورة العلامة التجارية تشرح أفضل موقف[1]. هذه الأبعاد موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): نموذج Keller (1993) لأبعاد الصورة الذهنية .



Source: Keller, K. OP Cit , p 7

الكثير من العلامات التجارية تحمل بصمة البلد المنشأ الدين نشأة وتطورت فيه وارتباط هذه العلامة التجارية والمنتج بفكرة خاصة عن البلد الذي وجدت فيه يلعب دورا كبيرا في عالميتها أحيانا كثيرة يقبل الناس على شراء علامة تجارية معينة لأنها تمثل شيئا مرتبطا ببلد المنشأ يرغب المستهلكون بالحصول عليه لسبب أو لأخر.

إن دولة المنشأ عبارة عن محل خلاف بين الكتاب والباحثين في مجال التسويق، إذ يرى البعض أنها الدولة التي تم فيها صنع المنتج ويرى البعض أنها الدولة التي تم تصميم المنتج، بينما يرى آخرون أنها لا تشير إلى بعد واحد فقط فهي مفهوم متعدد الأبعاد.

يعرف Nabashima Akira (1977) الصورة الذهنية للبلد المنشأ على أحكام المستهلكين بجودة المنتجات فهو يعرفها على أنها "الصورة،السمعة،الصورة النمطية التي يلحقها رجال الأعمال والمستهلكون بمنتجات دولة معينة يتم خلق هذه الصورة عن طريق متغيرات مثل المنتجات التي تمثل الدولة والسمات الوطنية والخلفية الاقتصادية والسياسية والتاريخ والتقاليد.

ويعرفها أيضا ,Roth, Martin S. and Jean B. Romeo (1992) على أنها "التصور العام الذي يشكله المستهلكون عن المنتجات الآتية من بلد معين وبناء تصوراتهم السابقة عن نقاط القوة والضعف الخاصة بالإنتاج والتسويق بدولة معينة".[1]

[1] Jara, M. (2009). Le capital-marque des marques de distributeurs: une approche conceptuelle différenciée. *Revue française du marketing*, (221), 47, p 05.

كما حدد Papadopoulos and Heslop (1993) خطوات متعاقبة في تحديد تصورات المستهلكين عن منتجات بلد أجنبي تتمثل فيما يلي:

- أن يكون المستهلك صورة ذهنية عامة عن البلد الأجنبي وهذا نتاج اتصاله أو ارتباطه أو تجربته السابقة مع هذا البلد.
- تعمل هذه الصورة بجانب النظم المعرفية والعاطفية المتعلقة بالمنتجات الواردة عن نفس البلد والتي يكون المستهلك على ألفة بها على أن تكون الصورة بالبلد المنشأ لفئة منتج أو ماركة.
- تؤدي الصورة الذهنية الخاصة ببلد منشأ العلامة مقرونة بخصائصه الوظيفية والجمالية التي تصور كامل عن المنتج وتشكل اتجاهات خاصة به.
- أخيرا عند مقارنته بمنتجات عن بلدان أخرى يكون المستهلك أبنية معرفية أو عاطفية ومخططات بشان المنتج المعرفي قد تتحول هده الأبنية السلوكية إلى أفعال سواء بقبول أو رفض سلعة أو خدمة بلد معين أو الحياد بشأنها.

من خلال التعاريف السابقة تشير الصورة الذهنية لدولة المنشأ إلى إدراك المستهلك لجودة السلع المنتجة بدول مختلفة، وفي ظل هذا الإطار العام انقسمت الدراسات المتعلقة بالصورة الذهنية لدولة المنشأ إلى ثلاثة مستويات على مستوى الدولة، مستوى المنتج، مستوى خصائص المنتج.[2]

1- مستوى الدولة: تعكس الدراسات في هذا المستوى اتجاها من الفكر بمقتض يكون المستهلك صورة عامة عن جميع المنتجات التي تنتمي إلى دولة معينة ويشترك في هذا الاتجاه مجموعة من الباحثين بعضهم يتبنى مفهوما مبسطا للصورة الذهنية للدولة والبعض الآخر يتبنى مفهوما أكثر تفصيلا وإن كان في نفس الاتجاه، ويضم الفريق الأول كلا من Bilkey et Wes (1982) و Han (1990) و Zhang (1994) حيث يشترك هؤلاء في تعريف الصورة الذهنية لدولة المنشأ على أنها "الإدراك العام يكونه المستهلك عن منتجات دولة معينة".

أما الفريق الثاني فيضم Ericksen et al (1984) وMarti et Eraglu (1993) حيث يشترك هؤلاء في تعريف الصورة الذهنية للدولة على أنها بناء يتكون من ثلاثة عناصر تتمثل فيما يلي:

- معتقدات وصفية وتنتج من الخبرة المباشرة مع المنتج.
- معتقدات مرتبة بالمعلومات وتبنى على أساس المعلومات التي تم الحصول عليها من المعلومات الخارجية للمعلومات كالأصدقاء الإعلانات.
- معتقدات مرجعية (التي تم الحصول عليها) وتنتج من عملية الاستدلال التي يقوم بها المستهلك بناء على خبراته السابقة.

2- مستوى المنتج: تبنى الدراسات في هذا المستوى اتجاها من التفكير يستند إلى افتراض أساسي مؤداه أن الصورة الذهنية للدولة تختلف باختلاف نوع المنتج، فالصورة الذهنية للدولة قد تكون ايجابية بالنسبة لبعض المنتجات وفي نفس الوقت سلبية بالنسبة للبعض الآخر لذا ينبغي التركيز على نوع المنتج عند دراسة الصورة الذهنية للدولة في نفس الاتجاه يسيرPapa dopoulos (1993) إلى أن الصورة الذهنية للدولة تشكل أحد الخصائص الظاهرة للمنتج، والتي تشكل بدورها جزءا من الصورة الذهنية الكلية له.

3- مستوى خصائص المنتج:تعتبر الدراسات التي ركزت على خصائص المنتج امتداد لوجهة النظر السابقة إذ تسير هذه الدراسات إلى أن الصورة الذهنية للدولة لا تختلف فقط باختلاف نوع المنتج وإنما تختلف أيضا باختلاف خصائصه فعلى سبيل المثال بالنسبة للساعات السويسرية فإن الصورة الذهنية للدولة المصنعة لها تختلف باختلاف الخاصة التي يتم التقييم على أساسها، وعلى افتراض أن هذه الساعات يتم تصنيعها في سويسرا وإحدى دول الشرق الأقصى، فإن الصورة

[1] جاويش، خالد شاكر .(2007) . *الصورة الذهنية للولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بتقييم المستهلك لمنتجاتها. المجلة المصرية لبحوث الإعلام*،مجلد 28، 2-28، ص 07.

[2] فؤاد علي، هبة .(2004) . *اتجاهات المستهلكين نحو دولة المنشأ وأثرها على تصميم المزيج التسويقي* . مصر- جامعة القاهرة: ص. ص8 . 9.

الذهنية للدولتين تتساوى بالنسبة للتصميم بينما تحظى سويسرا بصورة أفضل من صورة الشرق الأقصى بالنسبة لخاصية الجودة، فالصورة الذهنية للدولة لا تؤثر على الترتيب العام للمنتج وإنما تؤثر على ترتيب خصائص معينة له.[1]

و بالرغم من قيام الباحثين بإجراء الدراسات على كافة المستويات إلا أن معظمهم يركز في الوقت الحالي على مستوى المنتج وخصائصه، وذلك لأغراض تسويقية وتعتبر وجهة نظر هذه أكثر منطقية إذ أنه من المتوقع أن يكون لنفس الدولة صورة ايجابية بالنسبة لبعض المنتجات وصورة ذهنية سلبية للبعض الآخر خاصة وأن ما يهم صانع القرارات سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الشركات هو النجاح الذي يتحقق على مستوى المنتجات.

و هذا لا يعني مطلقا عدم الاهتمام بدراسة الصورة الذهنية على مستوى الدولة، وإنما يعني أن الدولة في حاجة للتركيز على مستوى المنتجات من أجل رسم سياسة فعالة تدعم الصورة الإيجابية للمنتجات التي تطفى بهذه الصورة وتحد الآثار السلبية بالنسبة للمنتجات التي تفتقد هذه الميزة.

ثانيا :منهجية الدراسة: اعتمدنا على مجموعة من الخطوات في منهجية الدراسة، بالاستناد إلى نموذج Churchill (1979) .

1- أداة القياس

تتمثل في قائمة الاستقصاء التي تم إعدادها بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج الدراسات السابقة وعلى مقاييس مستخدمة في هذه الدراسات، تم استخدام مقياس Likert غير موافق على الإطلاق (1) غير موافق (2) محايد (3) موافق (4) موافق (5) تماما، وتم وضع ثلاثة بنود لبعد الصورة الذهنية للعلامة بالاعتماد (Emari et al، 2012)[2] وتم وضع ثلاثة بنود لصورة البلد المنشأ بالاعتماد على دراسة (al and Mohd Yasin، 2007)[3]

2- مجتمع البحث : يتمثل مجتمع البحث في جميع المستهلكين الملابس الرياضية.

3- حجم عينة البحث: تم تحديد حجم العينة ب 780 مستهلك للملابس الرياضية

ثالثا: تحليل نتائج الدراسة

1 - التحليل الوصفي: تم تحليل **780** استبيان والجدول التالي يوضح العوامل الديمغرافية لعينة الدراسة حسب الجنس والسن والمستوى التعليمي والدخل.

جدول رقم(01): أفراد العينة حسب العوامل الديمغرافية

المتغيرات الديمغرافية	الفئة	التكرار	النسب
الجنس	ذكر	**209**	**26,8**
	أنثى	**571**	**73,2**
	المجموع	**780**	**100**
السن	**18>=**	**125**	**16,0**
	]25-18[	**363**	**46,5**
	]32-25[	**134**	**17,2**
	]39-32[	**88**	**11,3**
	39>=	**70**	**9,0**
المستوى التعليمي	ابتدائي	-	-
	متوسط	**95**	**12,2**
	ثانوي	**190**	**24,4**
	جامعي	**446**	**57,2**

[1] فؤاد علي، هبة . (2004) .نفس المرجع السابق ذكره، ص 10.

[2] Emari, H., Jafari, A., & Mogaddam, M. (2012). The mediatory impact of brand loyalty and brand image on brand equity. *African Journal of Business Management*, 6(17), 5692-5701.

[3] Mohd Yasin, N., Nasser Noor, M., & Mohamad, O. (2007). Does image of country-of-origin matter to brand equity?. *Journal of Product & Brand Management*, 16(1), 38-48.

	مابعد التدرج	49	6,3
الدخل	5000>=	328	42,1
	]5000-15000]	151	19,4
	]15000-25000]	98	12,6
	]25000-35000]	122	15,6
	35000<=	81	10,4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبيان باستخدام (spss،20)

يتبين من الجدول رقم (01) أن معظم أفراد العينة كانوا من الذكور، إذ بلغ عددهم 571 ذكر، أي بنسبة 73.2%، كذلك تبين أن معظم أفراد العينة كانوا ضمن الفئة العمرية من (18 إلى اقل من 25)، إذ بلغ عدد أفراد العينة ضمن هذه الفئة العمرية **363** بنسبة 46.5% أما فيما يخص المستوى التعليمي فقد تبين أن معظم أفراد العينة كانوا جامعيين. إذ بلغ عددهم 446 بنسبة 57.2%.

1- تقييم نموذج القياس

أن نموذج القياس يتعامل مع المتغيرات الكامنة ومؤشراتها وذلك من اجل ثبات وصدق المتغيرات المشاهدة، أي أن العبارات تقيس فعلا الأبعاد المشكلة لها ولاختبار صدق المقياس قمنا بإجراء التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي

1-2 تقييم نموذج القياس باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي

يتم خلال هذه المرحلة التأكد من أن الأداة تقيس حقيقة المفهوم المراد قياسه؛ لذلك لابد من اختبار ملائمة المعاينة (KMO) واختبار Bartlett's، كما هو موضح في الجدول رقم (02) فقد بلغت قيمة اختبار ملائمة المعاينة(KMO) = 0.793 وهي قيمة جيدة لأنها محصورة بين 0.5 و1 وقيمة اختبار Bartlett's معنوية عند اقل من 0.05 .

جدول رقم (02) :قيمة KMO ومعنوية اختبار Bartlett بالنسبة لمتغيرات الدراسة

اختبار ملائمة المعاينة ل Kaiser-Meyer-Olkin.		0.766
اختبار ملائمة المعاينة	كا2 التقريبية	3413.840
	درجة الحرية	15
اختبار Bartlett	معنوية Bartlett	,000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبيان باستخدام (spss،20)

تشير النتائج في مصفوفة العوامل المدورة لمقاييس المتغيرات والموضحة بالجدول رقم (02) إلى انه تم استخلاص خمسة عوامل أساسية من جميع العبارات المكونة للخصائص المنتج، والتي ساهمت على تفسير ما نسبة 83.944% من التباين الكلى، وهي نسبة جيدة في البحوث الاجتماعية،كما أن تشبعات كل عامل من العبارات الخاصة به لا تقل عن 0.4

وتبين قيم التباين المشترك التي تعبر عن الدرجة التي يتم بها شرح المتغير بواسطة العوامل التي أمكن استخلاصها أن كل القيم اكبر من 0.5 وهذا يدل أن العامل يفسر نسبة كبيرة من التباين الكلي في المتغيرات، وتبلغ قيم الجذر الكامن اكبر من الواحد .هذه العوامل هي كالآتي:

العامل الأول: يفسر هذا العامل نسبة(54.745%) من التباين الكلي للعبارات ويضم هذا العامل 3 عبارات مرتبة حسب تشبعاتها من العوامل ويطابق هذا العامل بعد الصورة الذهنية للعلامة التجارية

العامل الثاني: يساهم هذا العامل بنسبة (29.198%) من التباين الكلي للعبارات ويضم هذا العامل 3 عبارات مرتبة حسبة تشبعاتها من العوامل ويطابق هذا العامل بعد صورة البلد المنشأ

الجدول رقم (03):مصفوفة تشبعات العوامل من العبارات،تباين العوامل، والتباين التجميعي لمتغيرات الدراسة

البنود	العوامل		التباين المشترك
	1	2	
ارتدائي لهذه العلامة يلبي استمتاعي الحسي	,951	,174	,807

هذه العلامة تشبع رغبتي أثناء ارتدائها	,928	,057	,779
ارتداء هذه العلامة ينمي لدي شعور الانتماء إلى المجموعة	,921	,203	,761
البلد الذي نشأة فيه هذه العلامة التجارية هو البلد الذي يعد ابتكارا في مجال التصنيع الملابس الرياضية	,118	,891	,889
البلد الذي نشأة فيه العلامة التجارية هو بلد جيد في التصميم	,148	,870	,935
البلد الذي نشأة فيه العلامة التجارية هو بلد لديه جودة عالية في صنعة لها	,130	,863	,865
الجدر الكامن	3,285	1,752	
نسبة تباين العوامل	54,745	29,198	
نسبة التباين التراكمي	54,745	83,944	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبيان باستخدام (spss،20)

2-2 تقييم نموذج القياس بالنسبة للمتغيرات الدراسة باستعمال التحليل العاملي التوكيدي

التحليل العاملي التوكيدي يكون الحكم بصدد صدق البناء ألتوكيدي في ضوء معيارين، المعيار الأول هو ثبات و صدق معاملات التشبع المعيارية الظاهرة، أما المعيار الثاني فيتعلق بصدق النسيج ألمفاهيمي لمقياس الدراسة والذي يتحدد عن طريق أبعاد جودة المطابقة.

1-2-2 ثبات المقياس

قمنا باختبار ثبات المقياس من خلال حساب معمل الفا كرونباخ ومعامل الثبات المركب CR النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): الثبات بطريقة ألفا كرونباخ ومعامل الثبات المركب CR لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا	معامل CR
صورة البلد المنشأ	3	0,861	0.861
الصورة الذهنية للعلامة	3	0.939	0.94

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل بيانات الاستبيان باستخدام (spss،20)

من خلال الجدول يتضح أن كل قيم معامل الثبات المركب اكبر من 0.6 ومعامل الفا كرونباخ هي اكبر من 0.6 مما يدل على ثبات المقياس.

2-2-2 صدق القياس: سوف نقوم بحسابه من خلال الصدق التقاربي ففي هذا الصدق هناك معيارين قيمة الأول يتعلق بمؤشر تحميل العامل المعيارية والثاني يتعلق بمتوسط التباين المستخرج AVE

1-2-2-2 اختبار قيمة مؤشر تحميل العامل المعيارية

يجب أن تكون معنوية، أي أن يكون الاختبار Student لـt فيها أكبر من (1.96) خلال مستوى معنوية 5 % بالنسبة لكل مساهمة توفيقية للمتغيرات الكامنة وأن قيمتها تكون اكبر من 0.5 النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (05): اختبار قيمة مؤشر تحميل العامل المعيارية.

العلاقة بين المتغير الكامن والمتغير المشاهد			معاملات التحميل الغير معيارية	معاملات التحميل معيارية	الخطأ المعياري	t Student	مستوى الدلالة
coo3	<---	صورة البلد المنشأ	1,000	,791	,034	6,545	
coo2	<---	صورة البلد المنشأ	1,034	,814			***
coo1	<---	صورة البلد المنشأ	1,095	,858	,045	22,843	***
im3	<---	الصورة الذهنية للعلامة	1,000	,857			
im2	<---	الصورة الذهنية للعلامة	1,279	,986	,032	40,471	***
im1	<---	الصورة الذهنية للعلامة	1,184	,907	,033	36,193	***

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستخدام برنامج (amos، 23).

نلاحظ من خلال النتائج كما يتضح من ملخص التحليل الوارد في الجدو(05) أن جميع تقديرات النموذج هي معنوية تحت مستوى0.01> p وكذلك قيم t ل Student هي أكبر من(1.96) .، كما أنها تتصف بالصدق لان قيمة معاملات التحميل المعيارية هي اكبر من 0.5 وهذا يدل بان الفقرات لكل بعد قادرة على قياسه، وقبول قيم معاملات الصدق أو التشبع والتي تحكم بالقبول والصدق للفقرات.

2-2-2-2 **متوسط التباين المستخرج AVE :** نتائج متوسط التباين المستخرج موضحة بالجدول الموالي:

جدول رقم (06): متوسط التباين المستخرج AVE لأبعاد الصورة الذهنية للعلامة التجارية.

المتغيرات الكامنة	متوسط التباين المستخرج
صورة البلد المنشأ	0.67
الصورة الذهنية للعلامة التجارية	0.84

يتضح من خلال هذا الجدول أن اغلب قيم ave كانت اكبر من 0.5 هذا يدل على صدق البناء

3- اختبار الفرضيات

1-3 تقييم نموذج البناء

قبل اختبار الفرضيات سنحاول تقييم نموذج البناء من خلال المؤشرات حسن المطابقة الموضحة بالجدول الموالي:

جدول رقم (07) :مؤشرات جودة مطابقة نموذج البناء الهيكلي.

مؤشرات حسن المطابقة	قيمة المؤشر	المدى المثالي للمؤشر
مؤشرات المطابقة المطلقة (AFI)		
النسبة الاحتمال لمربع كاي تربيع	مربع كاي تربيع = 27.504 درجات الحرية= 8 الاحتمال=0.075	اصغر ما يمكن غير دالة
نسبة (Chi-square) إلى درجات الحرية	3.438	الأقل من 5
جودة المطابقة (GFI)	0.989	GFI >0.90
جودة المطابقة المعدل(AGFI)	0.97	AGFI >0.90
جذر متوسط مربع خطا التقريبي(RMSEA)	0.056	اقل من 0.08
مؤشرات المطابقة المتزايدة (IFI)		
المطابقة المعياريNFI	0.992	NFI >0.90
المطابقة المقارنCFI	0.989	CFI >0.95
مؤشر توكر لويس (TLI)	0.994	TLI>0.95

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على(Chan1[1] and al،2007)

من خلال الجدول يتضح مايلي:بلغت لنسبة (Chi-square) إلى درجات الحرية 3.438و هي اقل من 5 حيث تعتبر هذه النسبة المقياس الرئيسي والكلاسيكي لاختبار مدى مواءمة النموذج ودرجة الحرية الأكثر انتشارا ودقة عند مقارنتها بالدلائل الأخرى وأنه لا يوجد أي مقدار للكي تربيع أو لدرجة الحرية؛ يجعلنا نتأكد بأن نتيجته جيدة (مقبولة، إلا بقسمة الأولى على الثانية df). (chi^2 \ وتشير قيمة حاصل القسمة الأقل من إلى حسن المطابقة على هذا الأساس فإن احتمال بأن يتساوى النموذج النظري مع المعطيات هو مرتفع . بالنسبة إلى مؤشرات المطابقة المطلقة كانت قيمة مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب RMSEA =0.056 وهي قريبة من الصفر واقل من 0.08 مما يدل على وجود تطابق جيد أما مؤشرات GFI،NFA، AGFI كانت قيمتهم اكبر من 0.9 هذا ما يدل على هناك تطابق ممتاز بين النموذج النظري والبيانات .

أما بالنسبة لمؤشرات المطابقة المتزايدة كانت قيمها مقبولة جدا للمطابقة فكانت قيمة NFI اكبر من 0.9 وقيمة CFI وTLI اكبر من 0.95 هذه النتائج لمؤشرات جودة أو حسن المطابقة المستخرجة جيدة نستخلص أن النموذج قد حاز على قيم جيدة

[1] Chan, F., Lee, G. K., Lee, E. J., Kubota, C., & Allen, C. A. (2007). Structural equation modeling in rehabilitation counseling research. *Rehabilitation Counseling Bulletin*, *51*(1), 44-57,p58.

للمؤشرات، والشكل الموالي يوضح مؤشرات جودة المطابقة وتشبعات العوامل المعيارية لقياس للنموذج الهيكلي لمتغيرات الدراسة.

2-3 تقدير اثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة : سنحاول اختبار تأثير شخصية العلامة على الولاء وتأثير شخصية العلامة على الاتجاهات وتأثير الاتجاهات على الولاء . النتائج موضحة بالجدول الموالي :

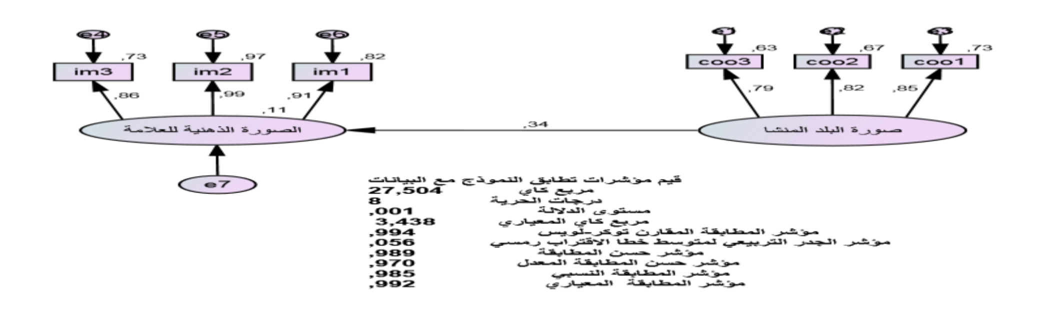
جدول رقم (08) :تقدير كل متغير مستقل على متغير تابع

العلاقة السببية تأثير كل بعد من أبعاد الصورة الذهنية والولاء	معاملات الانحدار (المسار)	معاملات الانحدار المعيارية	الخطأ النوعي	t Student	مستوى الدلالة	رفض أو قبول الفرضيات
صورة البلد المنشأ -← الصورة الذهنية للعلامة	,251	0.339	,029	8,674	***	قبول

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستخدام برنامج (amos، 23).

تشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى وجود اثر إيجابي لصورة البلد المنشأ على الصورة الذهنية للعلامة. حيث كانت قيم p >0.01 وكذلك قيم **t** ل **Student** هي اصغر من(1.96) وبالتالي قبول الفرضية المتعلقة بوجود اثر إيجابي لصورة بلد منشأ العلامة على الصورة الذهنية للعلامة التجارية النتائج موضحة في الشكل الموالي

الشكل رقم (03) :تقييم نموذج بناء الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان باستخدام برنامج (amos، 23).

الخاتمة:

توصلت هذه الدراسة إلى الأثر الإيجابي لصورة بلد منشأ العلامة على الصورة الذهنية للعلامة التجارية فنتائج هذه الدراسة تقدم معلومات مفيدة ليس فقط للطلاب بل تستهدف أيضا مديري العلامة التجارية للمنظمات وكيف يمكنها أن تحسن من موقعها الاستراتيجي لطول الفترة الزمنية من خلال التصور العام الذي يشكله المستهلكون عن المنتجات الآتية من بلد معين وبناء تصوراتهم السابقة عن نقاط القوة والضعف الخاصة بالإنتاج والتسويق بدولة معينة في بيئة أكثر تنافسية فالعديد من المنظمات في حاجة إلى مشروع سمعة قوية وإيجابية سواءا للعاملين أو المستهلكين أو المستثمرين أو الرأي العام فالطريقة التي تعمل بها ذاكرة المستهلك وكيفية تخزينها وتنظيمها والأسباب التي تثير تلك المعلومات المخزنة لان الارتباطات

الذهنية للعلامة التجارية والذي يعد بلد منشأ العلامة نوعا منها تملك أقوى التأثيرات على سلوك المستهلك، فهي التي تتسبب في خلق صورة ايجابية للعلامة وبالتالي التوصية بهذه العلامة التجارية للآخرين فيصبح المستهلك مهتما بدفع سعر أعلى مقابل هذه العلامة وبالتالي الزيادة في أرباح المنظمة تعتبر أداة من أدوات التميز نظرا لتكافؤ المنتجات في مستوى الجودة وكعامل مساعد للمستهلك في تحديد توقعاته، وتؤثر على قرار شراء المستهلك للعلامة التجارية في السوق خاصة في ظل التماثل المفرط بين العلامات التجارية.

المراجع المعتمدة:

المراجع بالغة العربية:

1- جاويش، خالد شاكر .(2007) . *الصورة الذهنية للولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بتقييم المستهلك لمنتجاتها. المجلة المصرية لبحوث الإعلام*،مجلد 28، 2-28 .

2- حسن، أحمد عبد الوهاب . (2006) . محددات الصورة الذهنية للعلامة التجارية وأثرها على السلوك الشرائي للمستهلك . *مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الادارية) كلية التجارة* . القاهرة : جامعة بني سويف . العدد 3 .

3- الزغول،رافع النصير. الزغول، عبد الرحيم .(2008) .*علم النفس المعرفي*. عمان- الاردن : دار الشروق للنشر والتوزيع، ص 20.

4- فؤاد علي، هبة .(2004) . *اتجاهات المستهلكين نحو دولة المنشأ وآثرها على تصميم المزيج التسويقي* . مصر- جامعة القاهرة .

5- الوقفي، راضي .(1998) . *مقدمة في علم النفس* (ط.3) . عمان :دار الشروق للنشر والتوزيع

المراجع باللغة الأجنبية:

6- Aaker, D. A., & Lendrevie, J. (1994). *Le management du capital-marque: analyser, développer et exploiter la valeur des marques*. Dalloz.

7- Abdullah, R. B., Ismail, N. B., Rahman, A. F. B. A., Suhaimin, M. B. M., Safie, S. K. B., Tajuddin, M. T. H. M., ... & Zain, R. A. (2012). The relationship between store brand and customer loyalty in retailing in Malaysia. *Asian Social Science*, 8(2), 171.

8- Chan, F., Lee, G. K., Lee, E. J., Kubota, C., & Allen, C. A. (2007). Structural equation modeling in rehabilitation counseling research. Rehabilitation Counseling Bulletin, 51(1), 44-57,

9- Chamard, C. (2004). *L'évaluation de l'image de marque d'une ville: création d'une échelle de mesure du «capital-citoyen»*. Management Local, de la gestion à la gouvernance :www.ville-management.org.

10- Emari, H., Jafari, A., & Mogaddam, M. (2012). The mediatory impact of brand loyalty and brand image on brand equity. *African Journal of Business Management*, 6(17), 5692-5701.

11-Jara, M. (2009). Le capital-marque des marques de distributeurs: une approche conceptuelle différenciée. *Revue française du marketing*, (221), 47.

12- Keller, K. L. (1993). Conceptualizing, measuring, and managing customer-based brand equity. *the Journal of Marketing*, 1-22.

13- Kotler, P., & Keller, K. L., Dubois, B., & Manceau, D.(2012). *Marketing Management* . 14 em Edition . France :Pearson éducation.

14- Lendrevie, J., Lévy, J., & Lindon, D. (2006). *Mercator*, 8 ème édition. Paris: Dunod.

15- Michaël, K. (2000). Une nouvelle typologie de l'image de marque, *papier présenté au 16'' congrès international de l'Association Française du Marketing, Montréal*.

16- Mohd Yasin, N., Nasser Noor, M., & Mohamad, O. (2007). Does image of country-of-origin matter to brand equity?. *Journal of Product & Brand Management*, 16(1), 38-48.

17- Romaniuk, J., & Nenycz-Thiel, M. (2013). Behavioral brand loyalty and consumer brand associations. *Journal of Business Research*, *66*(1), 67-72.

18- Shahin, A., Kazemi, A., & Mahyari, H. K. (2012). How consumer's perception of country of origin affects brand equity: A case study in Iran. *Middle-East Journal of Scientific Research*, 12(6), 878-885.

19- Zhang, Y. (2015). The Impact of Brand Image on Consumer Behavior: A Literature Review. *Open Journal of Business and Management*, *3*(01), 58.

تفعيل الإدارة البيئّية في المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التّنمية المستّدامة من خلال محاولة دمجها في بطاقة الأداء المتّوازن

أ.آمال حفناوي - أ.د. جمام محمود -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير- جامعة أم البواقي

ملخص: يساهم تفعيل الإدارة البيئية في المؤسسات في حماية البيئة والحفاظ عليها وتأكيد التزام المؤسسة بمسؤوليتها تجاه البيئة التي تعمل فيها بما يخدم أهداف التنمية المستدامة، ورغم أن العديد من المؤسسات سارعت إلى التبني الطوعي لنظم الإدارة البيئية إلا أن تطبيقها لم يكن بالفعالية اللازمة ولا يدوم إلى فترة طويلة. لذا تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج لبطاقة أداء متوازن تعنى بالجانب البيئي ضمن أبعادها ومن شأنها ضمان التنفيذ الجيد والفعال للإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية من أجل تعزيز مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة البيئية، بطاقة الأداء المتوازن، التنمية المستدامة، مؤشرات الأداء البيئي.

Abstract:

The activation of environmental management in Corporations contributes to the protection and preservation of the environment and confirm the commitment of the Corporation to its responsibility towards the environment in the interests of the objectives of sustainable development. Although many Corporations have accelerated voluntary adoption of environmental management systems, their application has not been effective and does not last long. The objective of this study is to present a model for a balanced scorecard that deals with the environmental aspect within its dimensions and will ensure the good and effective implementation of environmental management in economic Corporations in order to enhance their contribution to achieving sustainable development.

Keywords: Environmental management, Balanced scorecard, Sustainable development, Environmental performance indicators

مقدمة: يعد تبني المؤسسات الاقتصادية رسالة ورؤية تتلاءم مع مطالب البيئة والمشاركة في حمايتها وتجديدها وتحسينها، من خلال دمج البيئة ضمن سياساتها واستراتيجياتها، من القضايا الملحة والضرورية في وقتنا الحالي. وهذا ما يمثل مضمون وممارسات الرؤية القائمة على المحافظة على البيئة في مقابل الرؤية الاستغلالية التي تضع المؤسسات الاقتصادية في تعارض مع مطالب البيئة والمشاركة في استنفاذها وإتلافها وتلويثها طبيعيا ومجتمعيا.

ومن هنا جاء مصطلح الإدارة البيئية الذي يعد امتدادا لمفهوم الإدارة، وذلك من خلال دمج البعد البيئي في مختلف عملياتها وأنشطتها. ولقد شغل موضوع الإدارة البيئية وسبل تفعيلها في المؤسسة حيزا مهما في البحوث والدراسات الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن، فبالرغم من عزم العديد من المؤسسات طوعيا تبني وتنفيذ نظم الإدارة البيئية، وبالرغم من صياغتها لاستراتيجيات بيئية تدعم ذلك، إلا أن أغلب هذه المؤسسات تفشل في تنفيذها. الأمر الذي دعى إلى دراسات جدية لطرق ضمان التنفيذ الفعال والناجح للاستراتيجيات، بما فيها البيئية، وهذا ما تساهم فيه بطاقة الأداء المتوازن. ومن هنا طرحت فكرة دمج المؤشرات البيئية في بطاقة الأداء المتوازن تماشيا وأهداف التنمية المستدامة.

الإشكالية الرئيسية: تتمثل الإشكالية الرئيسية التي يحاول هذا البحث الإجابة عليها في:

كيف يمكن لبطاقة الأداء المتوازن أن توظف كنظام لتفعيل الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث فيما يلي:

- توضيح أهمية الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية وطرق تفعيلها؛
- التعريف ببطاقة الأداء المتوازن كأداة حديثة وفعالة لتنفيذ الاستراتيجية؛
- التعرف على عملية بناء بطاقة أداء متوازن تفعل الإدارة البيئية في المؤسسات.

أهداف البحث: من خلال هذا البحث يرجى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على علاقة تفعيل الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة؛
- توضيح أهمية بطاقة الأداء المتوازن في تنفيذ الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية؛
- توضيح خطوات إعداد نموذج بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل الإدارة البيئية في المؤسسة.

منهجية البحث: سيتم في دراسة هذا الموضوع اعتماد المنهج الوصفي التحليل.

هيكل الدراسة: سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور؛ يتم في **المحور الأول** عرض مضمون وأسباب وطرق تفعيل الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية وتوضيح علاقتها بالتنمية المستدامة، أما في **المحور الثاني** سيتم التعريف ببطاقة الأداء المتوازن وطرق توظيفها لتفعيل الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية، وفي **المحور الثالث** سيتم عرض عملية بناء نموذج لبطاقة أداء متوازن لتفعيل الإدارة البيئية.

أولا: الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

ظهر مفهوم الإدارة البيئية في التسعينيات الميلادية في القطاع الصناعي في أعقاب تطبيق برنامج التدقيق البيئي، الذي ظهر في أواسط السبعينات، ولاسيما في الشركات الكيميائية. وأصبح اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالبيئة أحد متطلبات الأسواق العالمية، كما اصبح برنامج الإدارة البيئية نتيجة لازدياد الوعي البيئي ذا أهمية كبرى بين دول العالم.[1]

فخلال مؤتمر ستوكهولم الذي انعقد سنة 1972 الذي اهتم بقضايا البيئة وتأثيرها على صحة الإنسان تم إيجاد ارتباط أساسي بين المؤسسات والبيئة، وبشكل خاص على المستوى العالمي، وفي سنة 1987 تم استحداث مفوضية مستقلة للبيئة باسم "الهيئة العالمية للبيئة والتنمية" تناولت التنمية المستدامة والإدارة البيئية الفعالة، وفي عام 1990 نظم المؤتمر العالمي الصناعي الثاني عن الإدارة البيئية الذي تناول القضايا البيئية والمخاطر التي تواجهها، وهو ما تم التأكيد عليه في قمة ريو دي جانيرو عام 1992 اذ اعتبرت ان العمليات الإنتاجية غير المخططة بيئيا والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية هي السبب الرئيسي لتدهور البيئة، وخلال نفس السنة عقد مؤتمر قمة الأرض وانشأ مجلس أعمال التنمية المستدامة لوضع مواصفات سلسلة الأيزو للمواصفات والمقاييس الخاصة بالإدارة البيئية ونظمها، وعلى اثره قامت المؤسسة العالمية بإصدار سلسلة المواصفات الدولية الخاصة بالبيئة ISO 14000 سنة 1996.[2] والتي تعد مواصفات موثّقة تستدعي من المؤسسة المساهمة في الحفاظ على استخدام الموارد الأولية وإنتاج ومعالجة وتصريف الفضلات الخطيرة.[3]

1- مفهوم الإدارة البيئية: تعرف الإدارة البيئية بأنها الإدارة التي يصطنعها الإنسان والتي تتمركز حول او على نشاطاته وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة البيولوجية المتأثرة، وإن جوهر الإدارة البيئية يكمن في التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة الذي تسمح به هذه الإدارة للإنسان أن يستمر في تطوير التكنولوجيا دون تغيير في النظام الطبيعي.[4]

وتقوم الإدارة البيئية في منظمات الأعمال على أخذ البيئة بعين الاعتبار ودمجها في تسيير وإدارة هذه المؤسسات.[1] حيث عرفت من هذا المنطلق على أنها الهيكل الوظيفي للمنشأة والتخطيط والمسؤوليات والممارسات العملية، والإجراءات

---

1. ابراهيم جابر السيد: محاسبة التلوث البيئي، دار غيداء، عمان، الاردن، 2013، ص 103.
2. مصطفى يوسف كافي: اقتصاديات البيئة، دار رسلان، دمشق – سوريا، 2014، ص 176.
3. محمد فلاق: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016، ص 114.
4. نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار: استراتيجيات ومتطلبات ادارة البيئة، دار اليازوري، الطبعة الثانية، الأردن، 2015، ص 207.

والعمليات وإمكانيات تطوير وتنفيذ ومراجعة ومتابعة السياسة البيئية بهدف تحسين أداء المنشأة، وخفض آثارها البيئية السيئة، ومحاولة منع تلك الآثار.[2]

مع حلول عام 1992م اشتقت مؤسسة المعايير البريطانية المواصفة (Bs7750) من مواصفة الجودة (ISO 9000- Bs5750) ووضع للعمل سنة 1994 كأساس لتكوين نظم الإدارة البيئية في المؤسسات، لكن بعد التطبيق أثبت عدم فعاليته لتظهر المواصفة (EMAS) الأوربية سنة 1995م بعدما أدرك مدى أهمية الإدارة البيئية كجزء لا يتجزأ من هيكل الإدارة السليمة، لكن القيود الكبيرة المفروضة على هذه المواصفة أدت إلى ظهور المواصفة (ISO14000) فهي مواصفة يمكن استخدامها كبديل عن قوانين النهي والأمر وقانون نهاية الأنبوب وعن مجموعة المواصفات الأخرى.[3] وقد شهدت بدورها تطورات كان أهمها المواصفة (ISO 14031) لتقييم الأداء البيئي سنة 1999.

2- علاقة الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية بالتنمية المستدامة:تعد الإدارة البيئية من المعالجات المنهجية للحفاظ على البيئة وحمايتها في كل جوانب النشاط الاقتصادي، ويؤدي تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويساهم تفعيل الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التحول إلى الكفاءة البيئية. ولقد تم طرح مفهوم الكفاءة البيئية لأول مرة في مجلس الصناعة العالمي للبيئة (WICE) التابع لغرفة التجارة الدولية، ثم في مجلس الأعمال للتنمية المستدامة (BCSD). حيث تعرف الكفاءة البيئية بأنها: " توفير سلع وخدمات ذات أسعار تنافسية تشبع الاحتياجات الإنسانية وتحقق جودة الحياة في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات الإيكولوجية وكثافة استغلال الموارد خلال دورة الحياة للوصول بها إلى مستوى يتناسب مع طاقة الأرض".[4]

وهناك ثلاثة متطلبات أساسية يجب توفرها عند التزام المؤسسة بتطبيق الإدارة البيئية:[5]

- احترام التشريعات البيئية؛
- منع التلوث؛
- التحسين المستمر لأدائها البيئي.

وبالنسبة للتطبيق الواسع للإدارة البيئية والذي يأخذ التنمية المستدامة بالحسبان، يجب دمج العديد من المواضيع العرضية في السياسة البيئية للمؤسسات الاقتصادية أهمها:[6]

- احترام القوانين واللوائح؛
- سياسة مواجهة وتسيير المخاطر البيئية، فالعديد من وكالات التقييم البيئي تتأكد من وجود مدير مخاطر بيئية ومن موقعه في الهيكل التنظيمي، وإجراءات مواجهة الحالات الطارئة والحوادث ؛
- برامج اقتصاد الموارد (الماء، الهواء، الطاقة ...) وإعادة التدوير وإدارة المخلفات، وتخفيض المضايقات (الانبعاثات، الضوضاء ...) ؛
- استعمال الطاقات النظيفة والمتجددة ؛
- تسيير النقل.

ويتطلب تعزيز إدارة بيئية تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة ما يلي:[1]

---

[1]. ACFCI : **Gestion de l'environnement pour les PME-PMI**, Collection guides pratiques, AFNOR, France, 2007, p87.

[2]. جابر سامي دهيمي: **الادارة البيئية والتنمية المستدامة**، دار الأيام، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 75.

[3]. نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار: **مرجع سابق**، ص 211.

[4]. خالد مصطفى قاسم : **الادارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 2012، ص 36.

[5]. Philippe Détrie : **L'entreprise durable**, DUNOD, Paris, 2005, P 178.

[6]. Idem.

- الاعتراف بأن الإدارة البيئية هي من اعلى أولويات الإدارة؛
- الاتصال الدائم مع الأطراف المعنية داخليا وخارجيا؛
- تحديد المتطلبات القانونية التشريعية والجوانب البيئية المرتبطة مع أنشطة أو خدمات المنشأة؛
- تنمية التزام الإدارة وجميع العاملين بالحماية البيئية، مع توضيح مستويات المحاسبة والمسؤولية؛
- تشجيع التخطيط البيئي عبر العملية الإنتاجية؛
- وضع أسلوب محدد لبلوغ مستويات الأداء المستهدف؛
- التدريب لتحقيق مستويات لرفع الأداء البيئي؛
- تقييم الأداء البيئي قياسا بالسياسة البيئية للمنشأة وبالأغراض والأهداف المرجوة؛
- الالتزام بالتحسين المستمر.

3- أثر تطبيق الإدارة البيئية على التنمية المستدامة:

يؤدي تطبيق المنشآت لمدخل الإدارة البيئية إلى تحقيق مجموعة من المنافع تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من أهمها:

أ- **المنافع الاقتصادية:** تتمثل فيما يلي:[2]

- الوفورات الناتجة عن تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الأخرى؛
- الوفورات الناتجة عن إعادة دوران المنتجات، وبيع الإنتاج، والمخلفات.
- التخفيض في تكاليف التخلص من النفايات.
- التخفيض من الغرامات المفروضة عن مخلفات بيئية، والتخفيض في الجزاءات التي تتكبدها المنشأة عن أنشطة مسببة للتلوث، فضلا عن تخفيض التعويضات القانونية نظير الأضرار البيئية.
- زيادة المساهمة الحدية للمنتجات الخضراء لأنها تباع بسعر أعلى من سواها.
- زيادة الحصة السوقية للمنشأة من خلال فتح أسواق جديدة للمنتجات الجديدة.
- الزيادة على طلب المنتجات التقليدية التي تساهم في تخفيف حدة التلوث.

ب- **منافع اجتماعية وبيئية:** من خلال ما يلي:

♦ **بالنسبة للمؤسسة:** تتمثل أهم هذه المنافع فيما يلي:[3]

- التوافق المتزايد مع التشريعات البيئية والالتزام بالأهداف السياسية الاستراتيجية؛
- اعتراف المؤسسات بأن تطورها متعلق بالمصادر البيئية المؤثرة على نشاطها مما عمق درجة الاهتمام بالبيئة؛
- تصاعد رغبة المؤسسات في شرح وضعها البيئي للرأي العام المحلي والعالمي؛
- السمعة والشهرة البيئية للمنظمة تزيد من مكانتها وتطورها بين المؤسسات والجهات المتعاملة معها؛
- رفع معنويات العاملين تجاه مسؤولياتهم البيئية؛
- تزيد من إبداع المؤسسات وقدرتها على التنافس؛
- تحسين مشاركة الإدارة العليا في حالة الأزمات والطوارئ البيئية؛

---

[1]. مصطفى يوسف كافي: **مرجع سابق**، ص 193.
[2]. **نفس المرجع السابق**، ص 190.
[3]. نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار: **مرجع سابق**، ص 215.

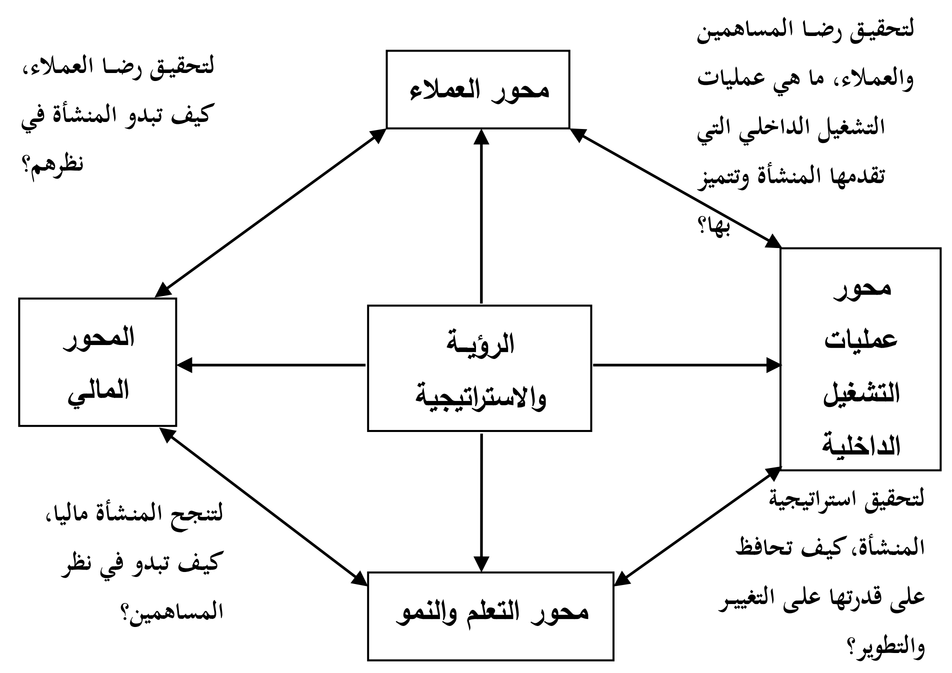
♦ **بالنسبة للمجتمع والعالم:**[1]

- حماية الأنظمة البيئية الطبيعية؛
- الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية كالأراضي والمياه والطاقة؛
- تقليل المخاطر المؤثرة على صحة وأمن الإنسان والناتجة عن الانبعاثات ولإصدارات الصناعية.

ثانيا: بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

1- تقديم بطاقة الأداء المتوازن: ظهرت بطاقة الأداء المتوازن Balanced Scorecard على يد الباحثان روبرت كابلان وديفيد نورتن من خلال بحثهما الذي نشر بمجلة جامعة هارفرد سنة 1992. حيث تعمل على تكوين أهداف استراتيجية واضحة يتم ترجمتها إلى مقاييس أداء ومبادرات للتحسين المستمر، تنعكس بدورها في صورة اهتمام استراتيجي قوي يسعى كل فرد في المؤسسة إلى تحقيقه. حيث عرف كل من نورتن وكابلان بطاقة الأداء المتوازن بأنها: " نظام يقدم مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ وخارطة مسار شمولي للشركات لتتبع ترجمة الرسالة في مجموعة مترابطة لمقاييس الأداء، تساهم هذه المقاييس بإنجاز الأعمال ووضع استراتيجية الأعمال واتصال الاستراتيجية بالأعمال والمساعدة في التنسيق بين الأداء الفردي والتنظيمي وصولا إلى أهداف المؤسسة ".[2]وفقا لهذا المفهوم يمكن اعتبار بطاقة الأداء المتوازن أداة هامة وفعالة لقياس الأداء وتقييمه من خلال مجموعة من المؤشرات التي تحددها المؤسسة وفق أهدافها وحاجاتها، كما تعتبر نظام ادارة استراتيجي يقوم على الموازنة بين رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية، بالإضافة إلى أن هذه البطاقة الأداء المتوازن هي وسيلة اتصال بين القيادة والإدارة لنشر ومناقشة الأهداف وكيفية تحقيقها من خلال مؤشرات وقياسات دقيقة وواقعية.ويهتم الأداء المتوازن الذي تقوم عليه هذه البطاقة بالجوانب المالية وغير المالية، والداخلية والخارجية، والأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل.[3] وذلك من خلال أربعة محاور أساسية كما يلي:

شكل رقم (01): نظام بطاقة الأداء المتوازن من خلال المحاور الأربعة



المصدر: أحمد يوسف دودين، بطاقة الأداء المتوازنة ومعوقات استخدامها في منظمات الأعمال، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2010، ص 34.

[1]. مصطفى يوسف كافي: مرجع سابق، ص 191.

[2]. فاتن محمد عبد المنعم عزازي، الادارة الاستراتيجية بين النظرية والتطبيق، دار الزهراء، الرياض، 2013، ص 156.

[3]. رحاب محمد عبد الرحمان: أثر الادارة بالقيم على الأداء المتوازن، الدار الجزائرية، 2015، ص 168

لا تعد هذه المحاور نموذج يؤخذ ويطبق كما هو في جميع المؤسسات، بل يتطلب الأمر إجراء بعض التعديلات والتكييفات كي تناسب المؤسسة المعنية وتتفق مع طبيعة عملها وأهدافها واستراتيجيتها، والبيئة التي تتواجد فيها إذ لابد من أخذها واعتبارها كجزء من استراتيجية المؤسسة، ودمجها في بطاقة الأداء المتوازن، والاهتمام بعوامل بناء الميزة التنافسية ونشرها في جميع أنحاء المؤسسة.[1]

2- بطاقة الأداء المتوازن كأداة للإدارة الاستراتيجية:

تعتبر أهمية تطبيق الاستراتيجية أهم بكثير من جودة الاستراتيجية في حد ذاتها. وتعد بطاقة الأداء المتوازن أداة لتنفيذ الاستراتيجية العامة للمنظمة، حيث أن التطبيق الفعال للبطاقة يتطلب حتما وجود استراتيجية تنطلق منها البطاقة وتنفذها. وتلعب هذه البطاقة دورا رئيسيا كأداة للإدارة الاستراتيجية وكأداة لقياس وتقييم الأداء الاستراتيجي، فقد أوضح نورتن وكابلان في بحثهما الذي نشر سنة 1996، أن نموذج بطاقة الأداء المتوازن يساعد المديرين على القيام بأربع عمليات إدارية جديدة، تعمل بشكل مستقل أو متكامل في ربط الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل بالإجراءات قصيرة الأجل.[2]

الشكل رقم (02): بطاقة الأداء المتوازن كنظام إداري لتنفيذ الاستراتيجية

<u>**المصدر:**</u> Robet S.Kaplan, David R.Norton : Balanced scorecard Translating Strategy into Action, Harvard business school Press, Boston, 1996, P197.

ومن أجل تحويل بطاقة الأداء المتوازن من أداة لقياس الأداء إلى نظام للإدارة الاستراتيجية بصفتها وسيلة للتخطيط الجيد، تأسست الخرائط الاستراتيجية.

حيث توضح **الخريطة الاستراتيجية** لبطاقة الأداء المتوازن الفرضيات الاستراتيجية. وكل مقياس من بطاقة الأداء المتوازن يصبح جزءا لا يتجزأ من منطق سلسلة السبب والنتيجة التي تربط النتائج المرجوة من الاستراتيجية مع محركات الأداء التي

[1]. ابراهيم الخلوف الملكاوي: <u>**ادارة الاداء باستخدام بطاقة الاداء المتوازن**</u>، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، 2008، ص 80

[2]. أحمد يوسف دودين: <u>**بطاقة الأداء المتوازنة ومعوقات استخدامها في منظمات الأعمال**</u>، دار جليس الزمان، عمان الأردن، 2009، ص 35.

سوف تؤدي إلى هذه النتائج. وتصف الخرائط الاستراتيجية عمليات تحويل الأصول غير الملموسة إلى نتائج ملموسة. كما تساعد المنفذين على وضع إطار عمل لوصف وإدارة الاستراتيجية في ظل العمل في اقتصاد المعرفة.[1]

وفي ضوء ذلك فإن نظام بطاقة الأداء المتوازن يوفر ما يلي:[2]

- تخص كل المؤسسة، وليس فقط قسم معين في المؤسسة؛
- وسيلة توازن بين المقاييس المالية وغير المالية؛
- تسمح بتوضيح الاستراتيجية وبإيصالها بصورة ملموسة وتشغيلية؛
- تركز على التغيرات ذات الأولوية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية؛
- توفر اطار منهجي لتحويل الاستراتيجية إلى خطة عمل وتنظيم التغذية العكسية.

ولعل الأهمية الكبيرة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن هو أن السبب وراء فشل المؤسسات في تطبيق استراتيجياتها لا يكمن في وجود أو عدم وجود استراتيجية واضحة، ولكنها تكمن في قدرة وطريقة هذه المؤسسات على تطبيق هذه الاستراتيجيات، وهو الأمر الذي تساهم بطاقة الأداء المتوازن في التغلب عليه، ولعل ميزة هذه البطاقة تكمن في توفيرها وتوضيحها للعلاقة بين المؤشرات والمقاييس الفردية المكونة لها ومدى مساهمة ذلك في تحقيق استراتيجية المؤسسة.

3- **بطاقة الأداء المتوازن والإدارة البيئية للمنظمات:** لقد كان الهدف الرئيسي من بطاقة الأداء المتوازن هو تقديم مقاييس ومؤشرات متكاملة لتأكيد سير المؤسسة على الطريق الصحيح نحو تحقيق أهدافها، حيث كان شعار كل من كابلان ونورتن حينئذ (ما لا يمكنك قياسه لا يمكنك إدارته). وقد تبدو بطاقة الأداء المتوازن التقليدية أنها تحقق متطلبات كونها أداة رقابة فعالة لتنفيذ الاستراتيجية. فهي تستطيع مساعدة المديرين على دمج الوظائف التسييرية المختلفة في صياغة الأهداف الاستراتيجية. لكن يعاب عليها النظرة المحدودة للبيئة الخارجية، ويعتبر أصحاب المصلحة الآخرين غير المستهلكين ومالكي الأسهم هم أحسن مثال على هذه النظرة المحدودة؛ فهم غير معنيين في المحاور الأربعة لهذه البطاقة. ولقد دعى كابلان ونورتن المؤسسات لزيادة أبعاد أخرى للبطاقة، اذا أثبتت أهميتها بالنسبة لهم، لكن لم تقدم أية معايير موضوعية توضح الكيفية التي على المؤسسات اتباعها لزيادة عدد أبعاد البطاقة. فالأهمية النسبية لأصحاب المصلحة تضم مواضيع أخرى أشمل لبطاقة الأداء المتوازن عند تكوين الاستراتيجية تشمل في سياقها إدارة المؤسسة للمواضيع الاجتماعية والبيئية.[3] ولكون بطاقة الأداء المتوازن ليست أداة لصياغة الاستراتيجية إنما هي أداة لترجمة الاستراتيجية إلى أنشطة، فمن الواجب تعبئتها بالاستراتيجيات الهادفة لتحقيق الاستدامة من خلال الإدارة البيئية، ثم تتولى البطاقة بعد ذلك ضمان التنفيذ الناجح والفعال لها. إن فكرة استخدام بطاقة الأداء المتوازن لأغراض الإدارة البيئية ليست جديدة بشكلها المتكامل فقد اقترحت من قبل (Kaplan & Norton) منذ عام 1997.[4] من خلال بحثهما المنشور بمجلة هارفرد بعنوان (لماذا تحتاج الأعمال إلى بطاقة الأداء المتوازن).

شهدت بطاقة الأداء المتوازن تطورات مختلفة تبعا لمقتضيات ومتطلبات كل فترة بدمج مؤشرات جديدة تزيد من فعالية ودور البطاقة في المؤسسات. ويعتبر آخر تطوير لبطاقة الأداء المتوازن بغرض التركيز على مجالات أكثر تنوعا مثل (الاجتماعية والبيئية).

---

[1]. Robert S.Kaplan, David P.Norton: **The strategy focused organization How balanced scorecard companies thrive in the new business environment**, Harvard business school publishing corporation, Boston, USA, 2000, P 69.

[2]. Patrick Iribarne: **Balanced scorecards et qualité le couple gagnant**, AFNOR, France, 2003, P8.

[3]. Francesco Zingales, Anastasia O'Rourke, Kai Hockerts : **Balanced scorecard and sustainability state of the Art review**, working papers, the centre for the management of environmental resources, INSEAD, France, 2002, P15. https://www.insead.edu/CMER

[4]. مسلم علاوي السعد، محمد حسين منهل، هاشم فوزي العبادي: **بطاقة العلامات المتوازنة مدخل للادارة المستدامة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012، ص 321.

تلتقي بطاقة الأداء المتوازن مع كل المجالات المالية وغير المالية وهي عبارة عن أداة إدارية مهيكلة بشكل مفتوح ومرنة توفر إمكانات عالية فيما يخص الإدارة المستدامة. فرغم أن هذه البطاقة طورت لغرض ربط الأهداف الاستراتيجية بأبعادها الأربعة مع الخطط التفصيلية لزيادة ربحية المؤسسة. إلا أنها تعد مناسبة لإدارة القضايا المتعلقة بالاستدامة كذلك.[1]

تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الموازنة والتركيز على أبعاد الاستدامة الثلاثة (البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي)، لذلك مختلف الدراسات التي تطرقت الى ربط بطاقة الأداء المتوازن بالاستدامة ركزت على كيفية دمج البعدين البيئي والاجتماعي على اعتبار ان البعد الاقتصادية مدمج فعلا من خلال البعد المالي. وسيتم التركيز في هذه الدراسة على دمج البعد البيئي في البطاقة لتفعيل الإدارة البيئية في المؤسسة.

وتتمثل اهم نقاط التقاء مؤشرات الاستدامة البيئية مع محاور وأبعاد بطاقة الأداء المتوازن خاصة كل من البعد المالي، بعد العملاء وبعد العمليات الداخلية من أجل تفعيل الإدارة البيئية فيما يلي:

جدول رقم (01): نقاط التقاء أبعاد بطاقة الأداء المتوازن مع مؤشرات الاستدامة البيئية

مؤشرات الاستدامة البيئية	أبعاد بطاقة الأداء المتوازن					
	المالي		العملاء		العمليات الداخلية	
	تخفيض التكاليف/ تحسين الإنتاجية	إدارة المخاطر	الرضا والولاء	الاحتفاظ بالعملاء واكتساب عملاء جدد	الابتكار	العمليات
المواد الخام	✓	✓		✓	✓	
الطاقة	✓	✓		✓	✓	
المياه	✓	✓		✓	✓	
التنوع البيولوجي				✓		
الانبعاثات السامة		✓				
النفايات السائلة		✓				
النفايات الصلبة	✓	✓			✓	✓
المنتجات والخدمات	✓		✓			
الامتثال للقوانين البيئية	✓	✓				

المصـــــدر: Gwendolen B.White: How to report a company's Sustainability activities Management Accounting Quarterly journal, 2005, Vol 7, N°1, p39.

ثالثا- صياغة نموذج لبطاقة أداء متوازن لتفعيل الإدارة البيئية في المؤسسة:

دمج المؤشرات البيئية في بطاقة الأداء المتوازن من شأنه أن يساعد المؤسسات خاصة الناشئة على تحسين موقعها في السوق من خلال تفعيل الإدارة البيئية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

1- **تحديد مؤشرات الأداء البيئي:** مؤشرات قياس الأداء هي مؤشرات تساعد المؤسسة على قياس التقدم نحو أهدافها المنشودة. وهي تعكس أساسا هذه الأهداف. وتعتبر مؤشرات الأداء البيئي (EPI) من أصعب المؤشرات من ناحية تحديدها وقياسها، وذلك لأنها تعنى بآثار نشاط المؤسسة على النظم البيئية الحية وغير الحية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية، والأرض والهواء والماء. وتوفر مؤشرات الأداء البيئي المعلومات اللازمة بشأن الإفصاح عن المعلومات البيئية لأصحاب المصلحة. حيث تقيس العناصر المختلفة للأداء البيئي.[2]

---

[1]. نفس المرجع السابق، ص 322.

[2]. Laurent da silva, **Les indicateurs de performance environnementale au service de l'écoefficacité**, Maitrise en environnement, université de sherbrooke, Canada, 2013, P18.

ولا يمكن تحديد مؤشرات معيارية موحدة صالحة لقياس الأداء البيئي لكل المؤسسات مهما كان نوعها وطبيعة نشاطها، بل قسمت هذه المؤشرات إلى مؤشرات يمكن تطبيقها على أي منظمة تعتبر موحدة أو شاملة، حيث تعتبر هذه التأثيرات البيئية التي تحدثها أي منظمة مهما كان نشاطها. ولا تعتبر المؤشرات هدفا في حد ذاتها. بل هي أدوات تستخدم بالحكمة وضبط النفس لبناء دعم للتغييرات المطلوبة.[1] وهي:

جدول رقم (02): مؤشرات مناسبة لكل المؤسسات

الأثر البيئي	البيانات المطلقة	البيانات المقاسة	بيانات الاتجاه
انبعاثات الغازات	اجمالي انبعاثات ثاني اكسيد الكربون	انبعاثات ثاني اسيد الكربون لكل موظف ولكل مخرجات ... الخ	انبعاثات ثاني اكسيد الكربون لكل موظف مقارنا بالسنوات السابقة
استهلاك المياه	اجمالي استهلاك المياه السنوي	استهلاك المياه لكل موظف، لكل وحدة مخرجات ... الخ	اجمالي استهلاك المياه لكل موظف مقارنا بالسنة الماضية
مخرجات المخلفات	اجمالي مخرجات المخلفات السنوي بالطن	مخرجات المخلفات لكل موظف، لكل وحدة مخرجات ... الخ	اجمالي مخرجات المخلفات لكل موظف مقارنا بالسنة السابقة

المصدر: Environmental Performance Indicators, EPI, DANTES, 3/10/2010.
http://www.dantes.info/Tools&Methods/Environmentalinformation/enviro_info_spi_epi.html

جدول رقم (03): مؤشرات مناسبة لمنظمات معينة

الاثر البيئي	المؤشر	التعليق
انبعاثات متولدة في الهواء (بخلاف الغازات)	الكمية الاجمالية بالطن للغازات المسؤولة عن ثقب الاوزون مثل CO2، NO2، الذار	تلك المؤشرات مناسبة فقط عندما تنبعث تلك الغازات.
استخدام الموارد والمواد الخام	الكمية الاجمالية بالطن من المواد الخام المستخدمة	البيانات المقاسة التي تربط كمية مدخلات المواد الخام بكمية أو وحدات المخرجات المستخدمة عادة.
النقل	1. اجمالي القود المستهلك. 2. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل 1000 ملغ. 3. نسبة اشتغال المركبات ونسبة المركبات التي تسير خالية. 4. عدد الكيلومترات التي يوقعها الموظفين في رحلات العمل (بالبر، الجو، السكة الحديدية). 5. نسبة الموظفين الذين ينتقلون وحدهم بالسيارة عند التبديل.	في بعض المؤسسات تبديل الموظف قد يكون سبب الاثر البيئي الهام.
الطاقة	1. انبعاثاتات CO2 طبقا لنوع الطاقة أو الاستخدام الأساسي. 2. الاستهلاك بالنوع.	تحتاج ايضا إلى استكمال المعلومات عن اجمالي انبعاثات CO2 الناتج عن الطاقة المستخدمة مع تقسيمها إلى انواع او خدمات
ملوثات الماء	1. اجمالي التصريف للسيب النهائي بالمتر المكعب. 2. السيب النهائي بالمتر المكعب لكل طن منتج.	وهذا قد يتضمن انبعاثات الاكسجين الكيميائي المطلوب، الاكسجين العضوي المطلوب، والدراسات والمواد الأخرى.
المخلفات الخطرة	الكمية الاجمالية من المخلفات الخطرة والتي يتم تولدها بالنوع.	اذا قدمت المؤسسة مواد مخلفات محددة، ويجب معرفة مواد المخلفات فقد ترغب في تقديرها منفصلة.

المصدر: Environmental Performance Indicators, EPI, DANTES, 23/10/2010.
http://www.dantes.info/Tools&Methods/Environmentalinformation/enviro_info_spi_epi.html

ورغم اختلاف وتنوع مؤشرات الأداء البيئي إلا أنه من الممكن دمجها ضمن أبعاد بطاقة الأداء المتوازن وأبرزت الدراسات طرق مختلفة لذلك، وفيما يلي نموذج لأهم مقاييس الأداء البيئي حسب كل بعد من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل الإدارة البيئية في المؤسسات:

شكل رقم (03): نموذج لمقاييس بطاقة أداء متوازن للآثار البيئية

البعد المالي:	بعد العمليات الداخلية:

[1]. Allen Hammond, and Others: **Environmental Indicators a systematic approach to measuring and reporting on environmental Policy Performance in The Context of Sustainable Development**, world resources institute, Washington, USA, May1995, P32

• نسبة النفقات الاستباقية إلى النفقات التفاعلية؛ • استثمارات رأس المال؛ • النفقات التشغيلية؛ • تكاليف التخلص من النفايات؛ • عوائد إعادة التدوير؛ • عوائد المنتجات الخضراء؛ • الغرامات والعقوبات؛ • تجنب التكلفة من الاجراءات البيئية.	• مواد الانتاج والمكاتب المعاد تدويرها؛ • الموردين المعتمدين؛ • الحوادث والانسكابات؛ • نتائج التدقيق الداخلي؛ • استهلاك الطاقة؛ • المرافق المعتمدة؛ • نسبة المنتجات المعاد تصنيعها؛ • استخدام الطاقة؛ • انبعاثات الغازات الدفيئة؛ • انتاج المواد الخطرة.
بعد العملاء:	**بعد التعلم والنمو:**
• المنتجات الخضراء؛ • سلامة المنتجات؛ • المنتجات المسحوبة؛ • ارجاعات العملاء؛ • التغطية الصحفية السلبية؛ • المنتجات المعادة بعد الاستخدام؛ • الكفاءة البيئية الوظيفية للمنتج (مثل تكاليف الطاقة من آلة الغسيل).	• نسبة العمال المدربين؛ • شكاوى المجتمع؛ • نسبة استخدام الموارد المتجددة؛ • الانتهاكات المبلغ عنها من قبل الموظفين؛ • موظفين ذوو حوافز مرتبطة بالاهداف البيئية؛ • وظائف ذات مسؤوليات بيئية؛ • برامج الاستجابة لحالات الطوارئ.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Marc J.Epstein and Priscilla S. Wisner: Good Neighbors implementing Social and Environmental Strategies with the BSC, Balanced scorecard report, Harvard business school publishing, May – June 2001.

2- **مداخل دمج المؤشرات البيئية في بطاقة الأداء المتوازن:** وتتمثل أهم جوانب تصميم بطاقة الأداء المتوازن في أن نقل المعلومات يتم عن طريق تصنيف مقاييس الأداء. وهذا له آثار هامة على دمج المقاييس البيئية. حيث بصفة عامة هناك ثلاثة خيارات لدمج الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن: **الأول** هو دمج المقاييس البيئية في الأبعاد الأربعة التقليدية للبطاقة، **والثاني** هو وضع بطاقة أداء مستدامة منفصلة، **والثالث** هو إضافة بعد إضافي خامس إلى بطاقة الأداء المتوازن التقليدية.[1] ويلاحظ من خلال هذه الخيارات أنه في الخيار الأول والثالث يشيران إلى إضافة متغيرات إلى الهيكل الأصلي للبطاقة وحسب نوع المؤسسات، أما الخيار الثاني المتعلق بتصميم بطاقة أداء مستدامة منفصلة يشير إلى أنها تشتق من جوهر البطاقة التقليدية.

وعليه فإن بطاقة أداء مستدامة منفصلة تتعلق بالمجالات البيئية لا يمكن صياغتها إلا بعد إدراك وتمييز واحد من المدخلين الآخرين (الأول والثالث) على الأقل فيما يخص جوهر نظام البطاقة. وأن مكونات البطاقة المنفصلة تنتج من أعلى مستوى من بطاقة الأداء المتوازن للمنظمة. وبهذا ففي عملية دمج المؤشرات البيئية في بطاقة الأداء المتوازن فإن صياغة بطاقة أداء مستدامة منفصلة تمثل فقط خطوة ثانوية. وأن الخطوة الأولى تكون دائما هي الحاجة إلى تكامل المجالات البيئية الاستراتيجية الملائمة وجوهر بطاقة الأداء المتوازن.[2]

[1]. Monte Wynder: **Environmental performance as a fifth balanced scorecard perspective The judgemental effects of environmental concern, perception of ecological risk and perception of financial risk**, Paper presented at Accounting for Sustainability Conference, School of Accounting, RMIT University, Melbourne, Australia, 3 June 2013, p 5.

[2]. مسلم علاوي السعد، محمد حسين منهل، هاشم فوزي العبادي: **مرجع سابق**، ص 327.

ومن خلال الدراسات والأبحاث هناك خمس طرق تفصيلية لدمج نظم الإدارة البيئية في بطاقة الأداء المتوازن كما يلي:[1]

أ. **بطاقة الأداء المتوازن المستدامة الجزئية Partial SBSC:** يتضمن دمج واحد أو اثنين من مؤشرات الاستدامة في بعض الأبعاد المختارة بعناية من بطاقة الأداء المتوازن التقليدية، وتكون هذه الابعاد هي الأكثر حساسية لدمج تلك الجوانب (بعد العمليات الداخلية أو بعد العملاء). ويرى بعض الباحثين أن فعالية هذه الطريقة في الجانب العملي تبقى محدودة.

ب. **بطاقة الأداء المتوازن المستدامة الموسعة (ذات البعد الاضافي) Additive SBSC:** تمثل نهج يضاف فيه بعد خامس متعلق بنظم الإدارة البيئية، قد يكون أكثر تطبيقا في المؤسسات التي لها نظم بيئية راسخة.

ج. **بطاقة الأداء المتوازن المستدامة العرضية Transversal SBSC:** تركز على المجال البيئي في جميع أبعاد المؤسسة من أجل أن تصبح الدافع للنجاح المستقبلي للمنظمة. في هذه الطريقة، يتم دمج الجوانب البيئية كمؤشرات رائدة في جميع الأبعاد الأربعة. ويتطلب هذا النهج اهتماما عاليا بحماية البيئة داخل المؤسسة.

د. **بطاقة الأداء المتوازن المستدامة الكلية Total SBSC:** تهدف إلى دمج جميع الجوانب البيئية في جميع الأبعاد وتقدم مزيج بين النهج الموسع للبطاقة و النهج العرضي.

هـ. **بطاقة الأداء المتوازن المستدامة المشاركة Shared Services SBSC:** تقوم على دمج الجوانب البيئية فقط في قطاعات معينة داخل المؤسسات، وبالتالي فإنه لن يكون لها تأثير كبير على الأهداف أساسية للمنظمة.

والجدول الموالي يوضح بطاقة الأداء المتوازن المستدامة التي تناسب كل استراتيجية من استراتيجيات حماية البيئة:

جدول رقم (04): استراتيجيات حماية البيئة وبطاقة الأداء المتوازن المستدامة التي تناسبها

نوع استراتيجية حماية البيئة	النوع المناسب من بطاقة الأداء المتوازن المستدامة
نظيفة: حماية الاسواق المشتركة هدف هذه الاستراتيجية هو ارضاء رغبات العميل المتعلقة بحماية البيئة واعلام الجمهور ان المؤسسة تهتم بالبيئة.	• بطاقة الأداء المتوازن المستدامة الجزئية • بطاقة الأداء المتوازن المستدامة المشاركة.
كفؤة: استراتيجية تحويل التكاليف البيئية الى كفاءة بيئية. هذا الهيكل موجه نحو المقاييس والأهداف البيئية التي تخفض من التكاليف.	• بطاقة الأداء المتوازن المستدامة الجزئية
مبدعة: الاستراتيجية البيئية تتميز بالمنتجات البيئية الاستراتيجية موجهة نحو تطبيق النشاطات البيئية الاستباقية التي يفرضها السوق.	• بطاقة الأداء المتوازن المستدامة الجزئية • بطاقة الأداء المتوازن المستدامة الكلية
متطورة: تطوير الاستراتيجية نحو سوق بيئي المؤسسات التي تتجه نحو هذه الاستراتيجية (التنمية المستدامة) توجه بالأهداف والنشاطات البيئية والاجتماعية كطريقة لزيادة مساهماتها في السوق الحالي وللدخول في اسواق جديدة.	• بطاقة الأداء المتوازن المستدامة الكاملة • بطاقة الأداء المتوازن المستدامة الموسعة

المصدر: Zdravko Krivokapic, Jelena Jovanovicm Strojniški vestnik-**Using Balanced Scorecard to Improve Environmental Management System**, Journal of Mechanical Engineering 55, 2009, p 267.

حسب هذا الجدول، اختيار الطريقة المناسبة للمنظمة لدمج المؤشرات البيئية في بطاقة الأداء المتوازن يعتمد على الاستراتيجية البيئية للمؤسسة في حد ذاتها، وتختلف هذه الاستراتيجيات البيئية من مؤسسة الى أخرى حسب نشاطها وأهدافها، وكل استراتيجية من هذه الاستراتيجيات تناسبها نوعية معينة من انواع دمج المؤشرات البيئية.

ويتطلب تصميم نموذج لبطاقة أداء متوازن تعنى بنظم الإدارة البيئية تحديد الأهداف البيئية بعناية، وربطها باستراتيجية المؤسسة وببعضها البعض عن طريقة سلسلة علاقة السبب والنتيجة، وذلك لتصميم الخريطة الاستراتيجية التي تساعد على تنفيذ هذه الاستراتيجية.

[1]. Zdravko Krivokapic, Jelena Jovanovicm : Strojniški vestnik-**Using Balanced Scorecard to Improve Environmental Management System**, Journal of Mechanical Engineering 55, 2009, p 267.

وتختلف صياغة بطاقة أداء متوازن تساهم في تفعيل الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية حسب نشاط المؤسسة وطبيعة تأثيره على البيئة، ونوعية وعدد المؤشرات البيئية المناسبة لها.

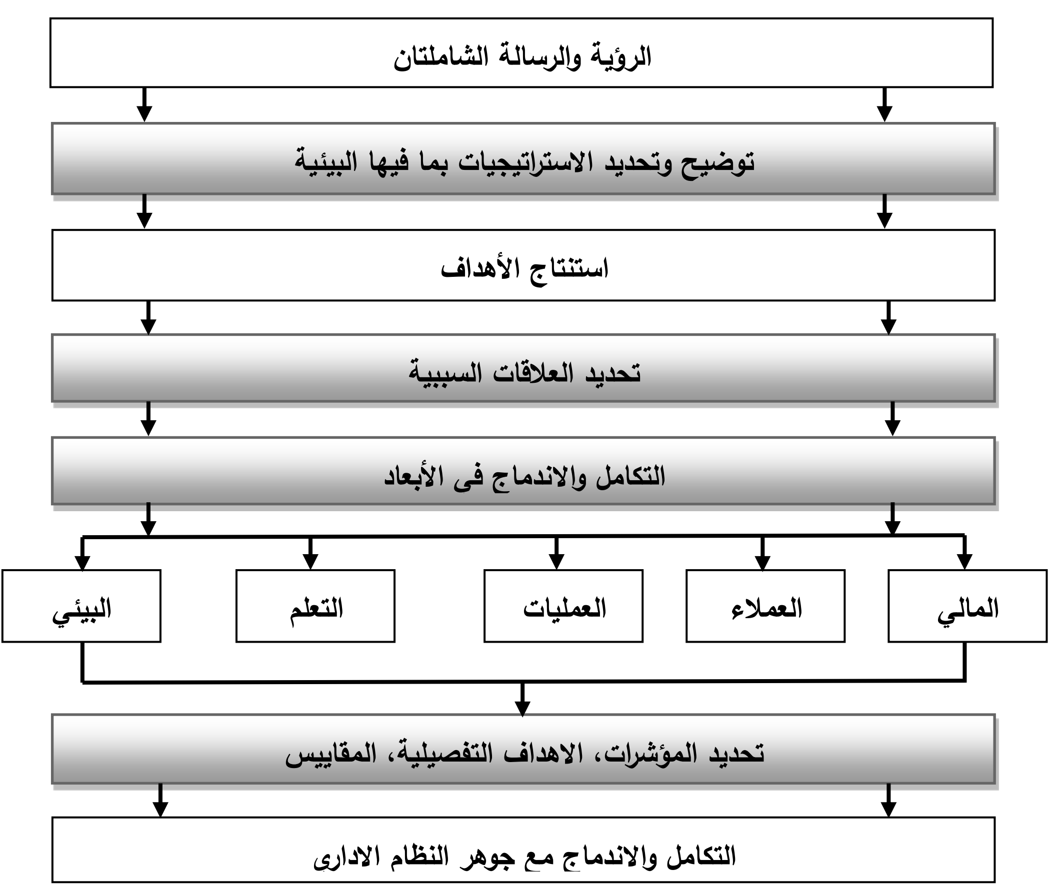
وهذه العملية تتطلب عددا من الاحتياجات الأساسية يتمثل أهمها فيما يلي:[1]

- إن العملية يجب ان تقود الى إدارة مستندة على القيمة فيما يخص المجالات البيئية؛
- من اجل ضمان إدارة مستندة على القيمة، فإن المجالات البيئية يجب ان تتكامل مع نظام الإدارة العام للمنظمة؛
- بطاقة الأداء المتوازن المستدامة التي تلبي احتياجات وخصائص الاستراتيجية والمجالات البيئية للمنظمات تماما، يجب ان لا تكون عمومية. وبالتالي فإن العملية يجب أن تضمن أن البطاقة المستدامة مصاغة بشكل محدد للمنظمة المعينة؛
- المجالات البيئية للمنظمة يجب ان تكون متكاملة (مندمجة) بحسب ملاءمتها الاستراتيجية، وهذا يتضمن التساؤل فيما إذا كان (إضافة بعد بيئي إضافي) ضروريا؟

3- خطوات بناء نموذج بطاقة أداء متوازن تفعل نظم الإدارة البيئية في المؤسسة:

لا تختلف خطوات تصميم بطاقة أداء متوازن مستدامة أو بطاقة أداء بيئية عن تصميم بطاقة أداء متوازن تقليدية، إلا أن الجديد في الأمر هو إدماج البعد البيئي الذي يكون في أبسط الأشكال السابقة الذكر من خلال إضافة بعد خامس لأبعاد البطاقة التقليدية. ويمكن تلخيص أهم خطوات بناء هذا النموذج في الشكل الموالي:

شكل رقم (04): الخطوات المعتمدة لبناء نموذج بطاقة أداء متوازن تفعل الإدارة البيئية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مسلم علاوي السعد، محمد حسين منهل، هاشم فوزي العبادي: بطاقة العلامات المتوازنة مدخل للإدارة المستدامة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012، ص 321.

---

[1]. مسلم علاوي السعد، محمد حسين منهل، هاشم فوزي العبادي: مرجع سابق، ص 331.

ويمكن تلخيص خطوات عملية صياغة بطاقة أداء متوازن لتفعيل الإدارة البيئية فيما يلي:[1]

أ) **اختيار وحدة الأعمال الاستراتيجية:** بطاقة الأداء المتوازن كما طورها كابلان ونورتن من قبل كانت مصممة للإدارة الاستراتيجية على مستوى وحدة الأعمال. وهكذا، كخطوة أولى، يجب اختيار وحدة الأعمال التي يجب أن تصاغ لها بطاقة أداء متوازن لتفعيل الإدارة البيئية. بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يكون مستوى وحدة الأعمال متطابق مع مستوى الشركة، بينما في المؤسسات أو المجموعات الكبيرة غالبا ما تكون هناك عدة وحدات للأعمال تستهدف شرائح مختلفة من العملاء، والتي غالبا ما يتم تنظيمها على أنها مراكز ربح مستقلة. صياغة بطاقة الأداء المتوازن ليست عملية مستقلة ولكنها جزء من إطار أوسع من بناء المركز التنافسي وصياغة الاستراتيجية. نفس الشيء ينطبق على بطاقة أداء متوازن لتفعيل الإدارة البيئية، فقبل أن يكون بالإمكان صياغة بطاقة أداء متوازن لتفعيل الإدارة البيئية على الإدارة العليا أن تتوصل إلى اتفاق مشترك على ماهية الاستراتيجية.

ب) **تحديد المجالات البيئية ذات العلاقة لوحدة الأعمال:** من أجل ضمان أن بطاقة أداء متوازن لتفعيل الإدارة البيئية مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة لوحدة الأعمال المختارة، يجب في الخطوة الثانية أن تحدد الجوانب البيئية التي تؤثر فيها وحدة الأعمال. والغرض من هذه الخطوة هو تحديد قائمة بجميع الجوانب البيئية الممكنة المرتبطة بالاستراتيجية. التدخلات البيئية التي تنشأ من عمليات وحدة الأعمال ومنتجاتها هي المسؤولة في النهاية عن الآثار البيئية التي تسببها وحدة الأعمال. تعتبر ميزة تحديد المجالات والتدخلات البيئية لوحدة الأعمال أنها توفر مقاربة لعمليات ومنتجات المؤسسة. ومن المهم الاطلاع على جميع التدخلات البيئية ذات الصلة من أجل التوصل إلى اتفاق عام في وحدة الأعمال حول ملف للمجالات البيئية لا يهمل أية جوانب ممكنة ذات صلة بالاستراتيجية.

ج) **تحديد الأهمية الاستراتيجية للجوانب البيئية:** يعتبر تحديد ومواءمة الجوانب الاستراتيجية ذات الصلة لكل من بطاقة الأداء المتوازن التقليدية وبطاقة الأداء المتوازن لتفعيل الإدارة البيئية هو الخطوة الأساسية في تصميم البطاقة. والغرض من هذه الخطوة هو ترجمة الاستراتيجية اللفظية لوحدة الأعمال إلى أهداف ومؤشرات مرتبطة سببيا. فبطاقة الأداء المتوازن هي أداة لتحديد من 15 إلى 25 من الجوانب الاستراتيجية الأكثر أهمية وربطها سببيا وهرميا للنجاح المالي على المدى الطويل كما قيست في البعد المالي.

ويمكن كذلك توضيح خطوات بناء نموذج لبطاقة أداء متوازن لتفعيل الادارة البيئية كما يلي:[2]

- ✓ الخطوة الأولى: تخطيط المشروع البيئي؛
- ✓ الخطوة الثانية: تحديد المهمة والرؤية والقيم البيئية؛
- ✓ الخطوة الثالثة: تحديد عوامل النجاح البيئية الاستراتيجية؛
- ✓ الخطوة الرابعة: ضبط الأهداف البيئية الاستراتيجية وتحويلها إلى نشاطات؛
- ✓ الخطوة الخامسة: تطوير مقاييس للأداء؛
- ✓ الخطوة السادسة: تطوير روابط السبب والنتيجة؛
- ✓ الخطوة السابعة: دمج البعد البيئي في بطاقة الأداء المتوازن.

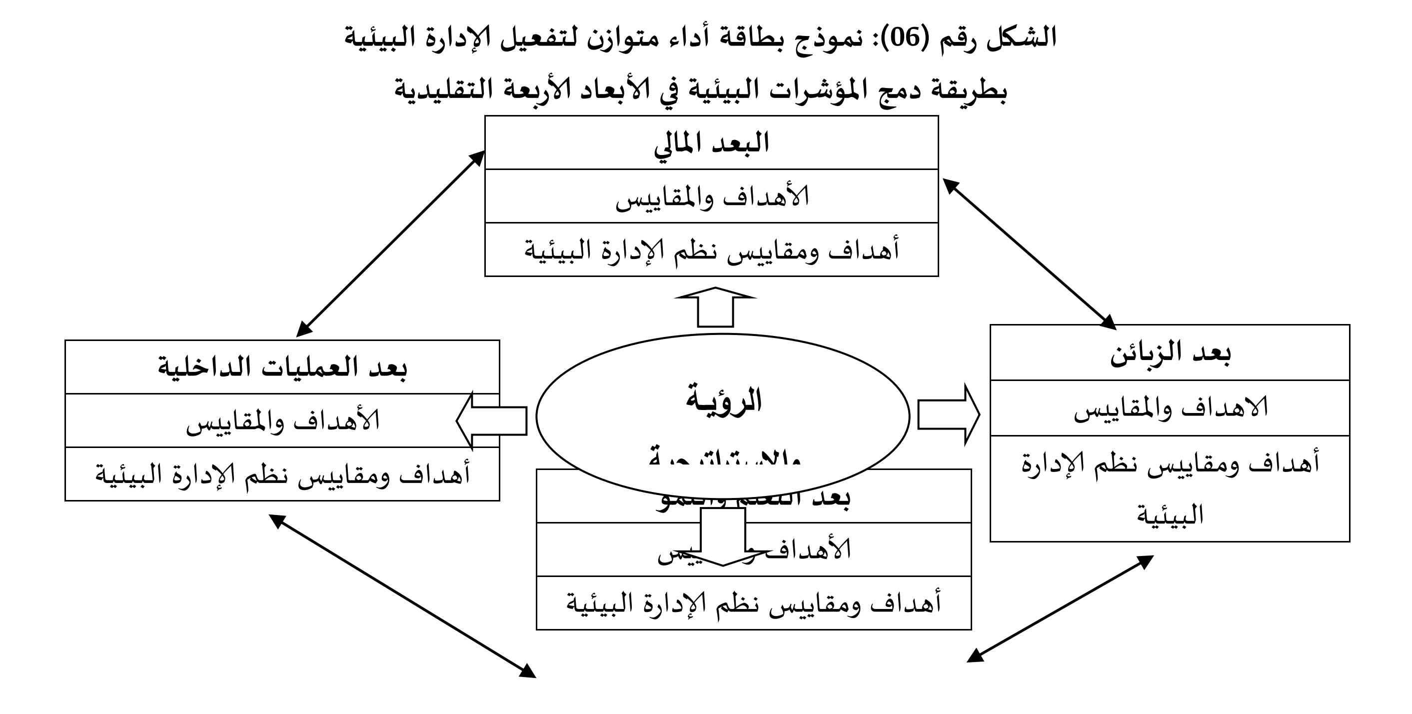
وعليه يمكن توضيح نموذج بطاقة أداء متوازن لتفعيل الإدارة البيئية إما بدمج المؤشرات البيئية في أبعاد البطاقة التقليدية أو بإضافة بعد جديد والتي سيتم تحديد الخرائط الاستراتيجية لتنفيذها، وتكون هذه النماذج كما يلي:

---

[1]. Frank Figge, Tobias Hahn, Stefan Schaltegger and Marcus Wagner, **Development of a sustainability balanced scorecard: Translating strategy into valuebased sustainability management**, APCEA Journal Vol.8 (1), 2002, P11 -13

[2]. Eddie N. Laboy-Nieves & Fred C. Schaffner, Ahmad H. Abdelhad, Mattheus F. A. Goosen : **Environmental Management, Sustainable Development And Human Health**, *CRC Press, Balkema Book*, London, UK, 2009, P 119.

الشكل رقم (06): نموذج بطاقة أداء متوازن لتفعيل الإدارة البيئية
بطريقة دمج المؤشرات البيئية في الأبعاد الأربعة التقليدية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
Zdravko Krivokapic, Jelena Jovanovicm: Strojniški vestnik-Using Balanced Scorecard to Improve Environmental Management System, Journal of Mechanical Engineering 55, 2009, p 265.

الخاتمـة:

أثبتت بطاقة الأداء المتوازن فعاليتها كأداة هامة لتنفيذ استراتيجية المؤسسة، فهي أداة لترجمة الاستراتيجية إلى أنشطة، لذا فتعبئتها بالاستراتيجيات الهادفة لتحقيق الاستدامة من خلال الإدارة البيئية، من شانه ضمان التنفيذ الناجح والفعال لها. إذ يمكن من خلال بطاقة الأداء المتوازن دمج نظم الإدارة البيئية ضمن نظم الإدارة التقليدية للمؤسسة، وهذه العملية من شأنها أن تجعل الإدارة البيئية من أعلى أولويات المؤسسة وتجند كل الجهود والمبادرات لتسهيل وتفعيل تطبيقها الشيء الذي يؤدي إلى التبني الأمثل للمؤسسات لمسؤوليتها البيئية للحفاظ على البيئة وحماية مواردها سعيا نحو تحقيق التنمية المستدامة. وعليه تتمثل أهم نتائج هذا البحث فيما يلي:

- بطاقة الأداء المتوازن أداة إدارية مرنة ذات هيكل قابل للتطوير مما يجعلها أداة هامة لتنفيذ استراتيجيات المؤسسة المختلفة، من خلال دمج المؤشرات والمقاييس والأهداف المتعلقة بهذه الاستراتيجيات. ورغم أن البطاقة طورت لغرض ربط الأهداف الاستراتيجية مع الخطط التفصيلية لزيادة ربحية المؤسسة، إلا أنها تعد مناسبة جدا لإدارة القضايا المتعلقة بالاستدامة؛
- تنفذ العديد من المؤسسات الاقتصادية أنظمة الإدارة البيئية مثل (ISO 14000، EMAS) لكن ذلك لم يدم لمدة طويلة، والسبب في ذلك إما لعدم ارتباطها بالتخطيط الاستراتيجي أو بالإدارة التقليدية للمؤسسة. هذا ما عالجه دمج المؤشرات البيئية في بطاقة الأداء المتوازن؛
- تحول بطاقة الأداء المتوازن الاستراتيجية المتضمنة نظم الإدارة البيئية الى لغة واضحة يفهمها الجميع في كافة المستويات الإدارية ويشتركون في تنفيذها، الشيء الذي يجعلها وسيلة فعالة لسد الفجوة بين المساعي الهادفة الى تعزيز مساهمة هذه الأخيرة في تفعيل الإدارة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة والواقع الملموس لعملياتها وأنشطتها اليومية؛

- أفضل طرق دمج المؤشرات البيئية في بطاقة الأداء المتوازن بعد التحديد الجيد والدقيق للأهداف والمقاييس والمؤشرات البيئية، ثم تحديد المؤشرات الريادية ومسببات الأداء، تكون إما بدمج هذه المؤشرات في الأبعاد الأربعة للبطاقة التقليدية أو عبر إضافة بعد خامس لها؛
- بإمكان بطاقة الأداء المتوازن تحويل تطبيق نظم الإدارة البيئية من لتقييم الأداء البيئي إلى تطبيق وتطوير وتحسين مستمر لهذا الأداء. فتكامل المجالات البيئية مع نظم الإدارة العامة للمؤسسة من خلال دمج نظم الإدارة البيئية في بطاقة الأداء المتوازن من شأنه أن يضمن إدارة مستندة على القيمة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- ابراهيم الخلوف الملكاوي: ادارة الاداء باستخدام بطاقة الاداء المتوازن، مؤسسة الوراق، عمان، 2008.

2- ابراهيم جابر السيد: محاسبة التلوث البيئي، دار غيداء، عمان، الاردن، 2013.

3- أحمد يوسف دودين: بطاقة الأداء المتوازنة ومعوقات استخدامها في منظمات الأعمال، دار جليس الزمان، عمان الأردن، 2009.

4- جابر ساسي دهيمي: الادارة البيئية والتنمية المستدامة، دار الأيام، الطبعة الأولى، عمان، 2015.

5- خالد مصطفى قاسم : الادارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 2012.

6- فاتن محمد عبد المنعم عزازي، الادارة الاستراتيجية بين النظرية والتطبيق، دار الزهراء، الرياض، 2013.

7- رحاب محمد عبد الرحمان: أثر الادارة بالقيم على الأداء المتوازن، الدار الجزائرية، 2015.

8- مصطفى يوسف كافي: اقتصاديات البيئة، دار رسلان، دمشق – سوريا، 2014.

9- محمد فلاق: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016.

10- مسلم علاوي السعد، محمد حسين منهل، هاشم فوزي العبادي: بطاقة العلامات المتوازنة مدخل للإدارة المستدامة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012.

11- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار: استراتيجيات ومتطلبات ادارة البيئة، دار اليازوري، الطبعة الثانية، الأردن، 2015.

المراجع الأجنبية:

12- ACFCI : Gestion de l'environnement pour les PME-PMI, Collection guides pratiques, AFNOR, France, 2007.

13- Allen Hammond, and Others: Environmental Indicators a systematic approach to measuring and reporting on environmental Policy Performance in The Context of Sustainable Development, world resources institute, Washington, USA, May 1995.

14- Eddie N. Laboy-Nieves & Fred C. Schaffner, Ahmad H. Abdelhad, Mattheus F. A. Goosen : Environmental Management, Sustainable Development And Human Health, CRC Press, Balkema Book, London, UK, 2009. Environmental Performance Indicators, EPI, DANTES, 23/10/2010. http://www.dantes.info/Tools&Methods/Environmentalinformation/enviro_info_spi_epi.html

15- Frank Figge, Tobias Hahn, Stefan Schaltegger and Marcus Wagner, Development of a sustainability balanced scorecard: Translating strategy into valuebased sustainability management, APCEA Journal Vol.8 (1), 2002.

16- Francesco Zingales, Anastasia O'Rourke, Kai Hockerts : Balanced scorecard and sustainability state of the Art review, working papers, the centre for the management of environmental resources, INSEAD, France, 2002. https://www.insead.edu/CMER

17- Gwendolen B.White: How to report a company's Sustainability activities, Management Accounting Quarterly journal, 2005, Vol 7, N°1.

18- Laurent da silva, Les indicateurs de performance environnementale au service de l'écoefficacité, Maitrise en environnement, université de sherbrooke, Canada, 2013.

19- Marc J.Epstein and Priscilla S. Wisner: Good Neighbors implementing Social and Environmental Strategies with the BSC, Balanced scorecard report, Harvard business school publishing, May – June 2001.

20- Monte Wynder: Environmental performance as a fifth balanced scorecard perspective The judgemental effects of environmental concern, perception of ecological risk and perception of financial risk, Paper

presented at Accounting for Sustainability Conference, School of Accounting, RMIT University, Melbourne, Australia, 3 June 2013.
21- Patrick Iribarne: Balanced scorecards et qualité le couple gagnant, AFNOR, France, 2003.
22- Philippe Détrie : L'entreprise durable, DUNOD, Paris, 2005.
23- Robet S.Kaplan, David R.Norton : Balanced scorecard Translating Strategy into Action, Harvard business school Press, Boston, 1996.
24- Robert S.Kaplan, David P.Norton: The strategy focused organization How balanced scorecard companies thrive in the new business environment, Harvard business school publishing corporation, Boston, USA, 2000.
25- Zdravko Krivokapic, Jelena Jovanovicm : Strojniški vestnik-Using Balanced Scorecard to Improve Environmental Management System, Journal of Mechanical Engineering 55, 2009.

أثر الإدارة المتكاملة للموارد المائية على الأمن المائي :

كما يراها العاملون في مديرية الموارد المائية بولاية تبسة

أ. الحمزة عبد الحليم- أ.د. زرقين عبود

جامعة أم البواقي

ملخص : يهتم هذا البحث بدراسة أثر الإدارة المتكاملة للموارد المائية على الأمن المائي وهذا كما يراه العاملون في مديرية الموارد المائية بولاية تبسة، وقد تم في هذه الدراسة الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.20) وذلك بهدف التحليل الإحصائي للبيانات المستخرجة من أفراد مجتمع الدراسة المقدر عددهم 53 عاملا، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن أفراد الدراسة من وجهة نظرهم محايدون تجاه واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بولاية تبسة، كما أنهم محايدون تجاه تحقيق الأمن المائي بالولاية، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية موجبة بين واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وواقع تحقيق الأمن المائي بولاية تبسة، وقد أوصت نتائج الدراسة بضرورة تحديث وتطوير السياسات والاستراتيجيات المائية لحفظ حقوق الأجيال القادمة من الموارد المائية ولحماية وترشيد الموارد المائية الحالية لتحقيق الأمن المائي للأجيال الحالية والمستقبلية.

الكلمات المفتاحية : إدارة متكاملة للموارد المائية، أمن مائي، مديرية الموارد المائية، تبسة.

Abstract : This research is interested in the study of the impact of integrated management of water resources on water security, as seen by workers in the Directorate of water resources of Tebessa, this study followed comprehensive survey method, using (SPSS.20) program to analyze data statistically extracted from the members of the study population that are 53 workers, the results of the study indicated that the members of the study are from the point of view neutral towards the fact of the applying the integrated management of water resources in Tebessa, as they are neutral towards achieving water security, the study findings concluded that there is a positive direct relation between the fact of applying the integrated management of water resources, and the fact of achieving water security in of a positive direct correlation between the reality of the application of integrated water resources management and the reality of achieving water security in Tebessa. The study results has recommended the need to modernize and develop water policies and strategies to preserve the rights of future generations and for the protection of water resources and the rationalization of existing water resources to achieve water security for current and future generations.

- **تمهيد :** بالرغم من التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية التي تميز بها العصر الحديث، تظل الموارد الطبيعية محور الاهتمام والشغل الشاغل لدول العالم المتقدم منها والنامي، نظرا لأن الموارد الطبيعية تمثل أحد عناصر البقاء وتشكل جانبا من جوانب الأمن الوطني، وتأتي المياه في مقدمة تلك الموارد الطبيعية فالمياه تعد من أهم الموارد الطبيعية على وجه الأرض، وتمثل القوة الموجهة التي ترتكز عليها جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحياة، وخصوصا المياه الصالحة للشرب والتي تعتبر من أولويات الحياة. وتمثل الإدارة المتكاملة للموارد المائية نهجا إداريا وعلميا يمكن من خلاله تطوير مفهوم إدارة المياه بما يتيح التغلب على المشكلات الناجمة عن سلبيات الإدارة التقليدية، وركنا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والأمن المائي وأمرا مهما لتوفير المياه لمختلف احتياجاتها، ويعتبر هذا المنهج أن مهمة المحافظة على المياه والبحث في البدائل والخيارات المتاحة هي مسئولية مشتركة بين الحكومات والمجتمع على حد سواء.

- **مشكلة الدراسة** : جاءت هذه الدراسة لتقييم واقع الإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال أبعادها : البعد التنظيمي والبعد المادي والبعد البشري وإبراز أثرها على الأمن المائي في ولاية تبسة، وهذا من وجهة نظر العاملين في مديرية الموارد المائية بولاية تبسة باعتبارها الجهة المسئولة عن تطبيق منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية وعن تحقيق الأمن المائي بولاية

تبسة، وهذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي : ما هو واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وأثرها على الأمن المائي في ولاية تبسة من وجهة نظر العاملين في مديرية الموارد المائية بولاية تبسة ؟

- **تساؤلات الدراسة :** على ضوء مشكلة الدراسة فانه يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ولاية تبسة ؟

- ما واقع تحقيق الأمن المائي في ولاية تبسة ؟

- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وواقع تحقيق الأمن المائي في ولاية تبسة ؟

- **حدود الدراسة :**تم إجراء هذه الدراسة على ضوء مجموعة من الحدود أهمها الحدود البشرية حيث اقتصرت هذه الدراسة على العاملين بمديرية الموارد المائية لولاية تبسة، والحدود المكانية حيث تم تطبيق هذه الدراسة بمقر بمديرية الموارد المائية لولاية تبسة، أما الحدود الزمنية فقد تم إجراء هذه الدراسة خلال شهر سبتمبر من العام 2016.

- **الدراسات السابقة :** تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع إشكالية البحث، ومنها دراسة حسام جبار عبد سنة 2010 بعنوان "ممارسات استراتيجيات تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية كما يراها العاملون في وزارة الموارد المائية في العراق"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى ممارسة كل استراتيجية من الاستراتيجيات المتمثلة في التالي : إدارة الطلب على المياه، بناء القدرات المؤسسية بالمياه، بناء نظم المعلومات الخاصة بالمياه، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي وصمم استبانة لجمع البيانات الأولية والتي وزعت على جميع العاملين بمختلف مستوياتهم في الوزارة بفرعها بمحافظة واسط بالعراق كعينة للدراسة وعددهم 370، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى ممارسات استراتيجيات تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية كما يراها العاملون في وزارة الموارد المائية في العرق كان بدرجة متوسطة وذلك على لجميع الاستراتيجيات التي تحقق الإدارة المتكاملة للموارد المائية[1].

كما اهتمت دراسة رياض طالبي سنة 2011 بعنوان "التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة : دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب" بإبراز دور سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة في تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة، وإظهار العلاقة بين متغيرين مهمين لهما ثقلهما في تحقيق التوازن الاقتصادي، وهما : مشاريع التنمية الريفية المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية المتجددة (الموارد المائية)، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما قام بتطبيق دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للمورد الطبيعي المتجدد المياه، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة مفتاح نجاح أو فشل مشاريع التنمية الريفية المستدامة، وأن الدول الثلاث قامت بإعطاء أهمية كبيرة للموارد الطبيعية المتجددة والتنمية الريفية المستدامة، واختيار السياسات التي تراها مناسبة لاستخدام مورد المياه[2].

1. الإدارة المتكاملة للموارد المائية (المفهوم، المضامين) : على مدار السنوات الماضية تضمنت أدبيات إدارة الموارد المائية العديد من أساليب ومفاهيم إدارة المياه إلا مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه الذي يعتبر الأحدث والأشمل في إدارة الموارد المائية.

وفقا لتعريف منظمة الشراكة العالمية للمياه (GWP) فإن الإدارة المتكاملة للموارد المائية هي منهج لوضع سياسات شاملة لكافة القطاعات بهدف الاستجابة لزيادة الطلب على المياه ضمن سياق محدودية المصادر المائية، ويشمل التعريف ضمان

---

[1]. حسام جبار عبد، **ممارسات استراتيجيات تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية كما يراها العاملون في وزارة الموارد المائية في العراق**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2010، ص 132.

[2]. رياض طالبي، **التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة : دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب**، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 163.

التنسيق في مجال تنمية الموارد المائية والأرضية والمصادر المتعلقة بها لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي من دون أن يكون ذلك على حساب استدامة النظام البيئي[1].

كما تعرف الإدارة المتكاملة للموارد المائية بأنها وسيلة لتحقيق التنسيق بين إدارة المياه والأراضي، وما يتعلق بهما من موارد أخرى، لتعظيم الفائدة الاقتصادية والاجتماعية بطريقة منصفة ومن دون المساس باستدامة أنظمة البيئة الحيوية[2].

وعرفت أيضا الإدارة المتكاملة للموارد المائية بأنها عملية تتيح التنمية المنسّقة للموارد المائية وغيرها من الموارد ذات الصلة لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها وذلك بشكل منصف لا يؤثر على استدامة النظم الايكولوجية الحيوية[3].

وعرفت أيضا بأنها مجموعة من الإجراءات لاستخدام المياه والتحكم فيها من اجل المنفعة العامة بالربط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، المبنية على تقييم شامل للإمكانيات المائية وتقييم الاحتياجات المائية وإيجاد التوازن المائي بينهما وإجراء التخطيط المناسب للمحافظة على كمية ونوعية المياه وربطها بكل بعد من الأبعاد السابقة[4].

2. أوجه التكامل في الإدارة المتكاملة للموارد المائية : تتمثل أوجه التكامل فيما يلي :

✓ **أوجه التكامل من خلال المنظومة الطبيعية :** تتمثل أوجه التكامل هنا فيما يلي[5] :

- التكامل في إدارة الموارد المائية وإدارة الأراضي : يجب أن يتم التكامل بين التوزيع الكلي للموارد المائية المتاحة واستخدامات الموارد الأرضية، بما يحقق حسن إدارة هذه الموارد، كما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المائية اللازمة لاستخدام الأراضي في التخطيط وفي إدارة الموارد المائية، ولابد من تقييم التأثير الناجم عن التوزيع الكلي لكميات المياه ونوعها، في ضوء التنافس بين القطاعات المستخدمة، كذلك لا بد من تقييم المردود الاجتماعي والاقتصادي لمختلف الاستخدامات ؛

- التكامل في إدارة كميات المياه ونوعيتها : يتم تحسين إدارة نوعية المياه من خلال تطبيق الطرق الملائمة لمعالجة الفضلات، وحماية المصادر المائية من التلوث، مع السعي لزيادة كفاءة الاستعمال ؛

- تكامل إدارة المياه السطحية والجوفية : يتم تكامل إدارة المياه السطحية وإدارة المياه الجوفية حسب مبادئ الدورة الهيدرولوجية، ويؤخذ بعين الاعتبار في ذلك موعد وكمية هطول الأمطار، ومدتها، ومجاري سريان الماء، واستخدام الموارد في المكان والزمان، وحماية هذه الموارد من التلوث، وترشيد استهلاكها ؛

- تكامل المصالح ذات العلاقة بالماء من أعلى وأدنى الحوض المائي : تأخذ إدارة المياه بعين الاعتبار وحدة الحوض المائي، من خلال التنسيق في الاستخدامات حسب الحقوق المكتسبة، مع السعي للحد من التلوث، والعمل على التحكم في مخاطر الفيضانات، والجفاف، وتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي والبيئي ؛

- التكامل بين إدارة المياه العذبة وإدارة المناطق الساحلية: يجب أن تراعى تلبية احتياجات المناطق الساحلية من المياه العذبة، وخصوصا ضمن وحدة الحوض المائي، لمواجهة للكثافة السكانية لهذه المناطق.

✓ **أوجه التكامل من خلال المنظومة البشرية :** يتم التكامل من خلال الأخذ بعين الاعتبار العامل الإنساني، ونظم الخدمات التي تحدد أسس استخدام المياه في الأغراض المختلفة، ويجب معالجة ما ينجم عن هذا الاستخدام من توليد

---

[1]. الشراكة العالمية للمياه، **الإدارة المتكاملة لموارد الماء**، ورقة فنية رقم 04، السويد، 2000، ص 14.

[2]. هاني أحمد أبو قديس، **استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 08.

[3]. صاحب الربيعي، **الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، دار صفحات للدراسات والتوزيع، سوريا، 2010، ص 10.

[4]. محمد مدحت مصطفى، **اقتصاديات الموارد المائية : رؤية شاملة لإدارة المياه**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 05.

[5]. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، أوراق موجزة، بيروت، 2002، ص 04.

للفضلات التي يمكن أن يكون لها تأثير على صحة الإنسان والبيئة، ويعني ذلك عمليا أن يكون هناك تكامل بين وعبر القطاعات والمؤسسات، لكي يتحقق التكامل الأدنى في القضايا التالية[1] :

- ضمان تكامل السياسات الحكومية والأولويات الاقتصادية والاجتماعية؛ وكذلك الربط بين قضايا تنمية واستخدام الموارد المائية والمخاطر ذات الصلة ؛
- ضمان تكامل السياسة المائية مع خطط الاقتصاد الوطني والاجتماعي ؛
- الأخذ بتأثير الأداء الاقتصادي على تنمية الموارد المائية ؛
- ضمان التكامل بين المشروعات المائية الكبيرة وتنمية الاقتصاد الكلي ؛
- تكامل في إدارة الموارد المائية وإدارة الفضلات السائلة.

3. مفهوم الأمن المائي : يعرف الأمن المائي بأنه : الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على حماية مصادر مياهها الداخلية والخارجية، وذلك من أي تهديد مباشر أو غير مباشر يؤثر على استمرارية هذه الموارد[2].

كما يعرف الأمن المائي بأنه : المحافظة على الموارد المائية، وتنمية مصادرها، وسبل استثمارها، وترشيد استهلاكها لضمان توفرها بالقدر الذي يلبي حاجات استهلاك الأفراد، ومشروعات التنمية المتعددة[3].

II - الطريقة والأدوات المستخدمة :

1. مجتمع الدراسة : للتوصل إلى الحجم الدقيق لعدد مفردات مجتمع الدراسة فقد تم التواصل الرسمي في سبتمبر 2016 وتم الحصول على تقرير مفصل وحديث بأعداد الموظفين بمديرية الموارد المائية في ولاية تبسة، حيث يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المديرية بمدينة تبسة وعددهم 72 عاملا.

2. متغيرات الدراسة : احتوت الدراسة على متغير مستقل هو الإدارة المتكاملة للموارد المائية والأمن المائي كمتغير تابع.

3. طرق جمع البيانات : اعتمد الباحث على جمع البيانات من المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، كما تم الحصول على البيانات الأولية عن طريق الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض.

4. أداة الدراسة : من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وبناء استبانة بالاعتماد على الأدب النظري والدراسات السابقة كوسيلة لجمع المعلومات والبيانات المطلوبة، بحيث تضمنت مجموعة من الأسئلة وشملت أهم محاور الدراسة، وقسمت إلى قسمين : القسم الأول خاص بمتغيرات البيانات الأولية للدراسة وهي المعلومات العامة للمتغيرات الديمغرافية (الوظيفية، الشخصية) لأفراد الدراسة وهي : عدد سنوات الخبرة الوظيفية، التصنيف الوظيفي، عدد الدورات بمجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية خلال الخبرة الوظيفية، عدد الدورات بمجال الأمن المائي خلال الخبرة الوظيفية، بينما تناول القسم الثاني المتغيرات الأساسية للدراسة والمتعلقة بواقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وواقع تحقيق الأمن المائي بولاية تبسة، وذلك في محورين كما يلي :

- **المحور الأول :** العبارات الخاصة بواقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ولاية تبسة بعدد 25 عبارة مقسمة على ثلاثة أبعاد : الواقع التنظيمي وضم 14 عبارة، الواقع المادي وضم 06 عبارات، الواقع البشري وضم 05 عبارات.

---

[1]. نفس المرجع السابق، ص 05.

[2]. عباس عبد السالم الشرباوي، **الأبعاد التربوية والتعليمية والثقافية للأمن القومي المائي المصري**، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، 2011، ص 225

[3]. أحمد سليمان الجلاجل، **الواقع التنظيمي لهيئات إدارة المياه ومدى حاجته للتطوير لتحقيق الأمن المائي في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2003، ص 19.

- **المحور الثاني** : العبارات الخاصة بواقع تحقيق الأمن المائي في ولاية تبسة بعدد 28 عبارة مقسمة على ثلاثة أبعاد : الواقع التنظيمي وضم 14 عبارة، الواقع المادي وضم 10 عبارات، الواقع البشري وضم 04 عبارات.

وفي إعداد الاستبانة تم تبني الشكل المغلق الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال، وقد تم استخدام مقياس ليكارت المتدرج ذي الدرجات الخمسة لقياس العبارات، ويقابل كل عبارة من عبارات المحاور قائمة تحمل العبارات التالية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وقد تم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجات، لتتم معالجتها إحصائيا على النحو التالي : موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1).

وقد تم تحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي، حيث تم حساب المدى (5- 1= 4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4/ 5= 0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه كما يلي :

- من 1.00 إلى أقل من 1.80 يمثل غير موافق بشدة.
- من 1.80 إلى أقل من 2.60 يمثل غير موافق.
- من 2.60 إلى أقل من 3.40 يمثل محايد.
- من 3.40 إلى أقل من 4.20 يمثل موافق.
- من 4.20 إلى 5.00 يمثل موافق بشدة.

5. أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة :بعد أخذ موافقة مديرية الموارد المائية لولاية تبسة، شرع في إجراء هذا البحث حيث تم البدء بتطبيق الأداة ميدانياً على مجتمع الدراسة، من خلال توزيع الاستبانات ورقياً على أفراد الدراسة، وطلب منهم إرجاعها مرة أخرى وتم التأكيد على أن الإجابات سوف تحاط بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي، وأن على المشارك الإجابة على جميع عبارات الاستبانة، وتم اعتماد أسلوب المسح الشامل وذلك لصغر حجم مجتمع الدراسة نسبيا ولإمكانية الوصول إليهم بشكل سهل نسبيا، وكان عدد ما تم تجميعه هو 53 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي من أصل 72 استبانة موزعة على أفراد مجتمع الدراسة وعليه عينة الدراسة تمثل ما نسبته 74 % من إجمالي المجتمع المستهدف وهي نسبة جيدة، وذلك بعد استبعاد 19 استبانة من التحليل لعدم صلاحيتها وعدم إكمال تعبئة الفقرات من قبل المبحوثين. ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد استخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.20) وتم استخدام مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية التالية وهي : التكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع الدراسة، ومعامل الثبات (Cronbach Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة، كما تم الاعتماد على مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Matrix) لمعرفة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، إضافة إلى المتوسطات الحسابية وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسية (متوسط متوسطات العبارات) وأيضا الانحرافات المعيارية للتعرف على مدى انحراف وتشتت استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.

6. صدق وثبات أداة القياس : للتأكد من صدق أداة القياس (الاستبانة) فقد تم استخدام الصدق الظاهري (صدق المحكمين)، حيث تم عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص في إدارة الموارد الطبيعية والمائية وذلك بهدف التأكد من وضوح العبارات وارتباطها بكل محور من محاور الدراسة، ومدى صلاحية العبارات لقياس ما صيغت الاستبانة من أجله، وفي ضوء مقترحات وملاحظات المحكمين تم إخراج أداة الدارسة في صورتها النهائية.

وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنائي) لأداة الدراسة تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وبالدرجة الكلية لأداة الدراسة (Pearson Correlation) وذلك كما يبينه الجدول رقم (01) الذي يتضح من خلاله أن قيم معامل ارتباط كل محور بالدرجة الكلية للاستمارة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 فاقل وهي محصورة بين (0.979 و0.995)، مما يدل على أن جميع عبارات ومحاور أداة الدراسة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة ولها علاقة قوية بهدف الدراسة، مما يعني صدق الأداة وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) وجاءت نتائجه كما في الجدول رقم (02) الذي يلاحظ من خلاله أن قيمة ألفا كرونباخ لكامل أداة الدراسة مرتفع، حيث بلغ 0.989 كما تراوحت معاملات الثبات لمحاور الأداة مرتفعة أيضا وتراوحت بين (0.983 و0.996)، وهذا يدل على أن أداة الدراسة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات وهي أكبر من القيمة المقبولة إحصائيا 0.60، إذن يمكن الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية.

III- النتائج ومناقشتها :

1. النتائج المتعلقة بوصف خصائص أفراد مجتمع الدراسة : للتعرف على النتائج المتعلقة بوصف خصائص أفراد الدراسة تم حساب التكرارات والنسب المئوية لهم وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية، وجاءت النتائج كما يبينها الجدول رقم (03)، حيث يظهر أن نسبة 56.6 % من أفراد الدراسة عدد سنوات خبرتهم الوظيفية في المديرية تقل عن 10 سنوات، وما نسبته 26.4 % عدد سنوات خبرتهم الوظيفية بين 10 و20 سنة، ونسبة 17 % عدد سنوات خبرتهم الوظيفية أكثر من 20 سنة أي أن أغلب أفراد الدراسة سنوات خبرتهم الوظيفية تقل عن 10 سنوات ويرجع هذا إلى قلة التوظيف في المديرية. أما فيما يتعلق بمتغير التصنيف الوظيفي فإن نسبة 24.50 % من أفراد الدراسة تصنيفهم الوظيفي هو ملحق إداري، وما نسبته 30.2 % تصنيفهم الوظيفي هو متصرف إداري ونسبة 30.2 % تصنيفهم الوظيفي هو مهندس دولة في الموارد المائية، ونسبة 15.1 % تصنيفهم الوظيفي هو مهندس دولة في الري أي أن أفراد الدراسة تصنيفهم الوظيفي تقريبا متساو بين المجال الإداري والهندسي ويرجع هذا إلى أن طبيعة العمل في المديرية تنقسم تقريباً بالتساوي بين المجال الإداري من جهة والمجال الفني والهندسي من جهة أخرى. وفيما يتعلق بمتغير عدد الدورات بمجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية خلال الخبرة الوظيفية يظهر أن نسبة 66 % من أفراد الدراسة لم يتلقوا أي دورة، ونسبة 9.4 % تلقوا دورة واحدة، ونسبة 5.7 % تلقوا دورتين، ونسبة 18.7 % تلقوا ثلاث دورات فأكثر خلال مسارهم الوظيفي أي أن ثلثي أفراد الدراسة لم يتلقوا أي دورة بمجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية خلال الخبرة الوظيفية ويرجع هذا إلى اهتمام المديرية بفئة معينة من الموظفين بمنحهم دورات متخصصة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية وخاصة للذين عدد سنوات خبرتهم الوظيفية أكثر من 20 سنة وفي نفس الوقت ضعف الاهتمام بتطوير غالبية الموظفين بهذا المجال. وفيما يتعلق بمتغير عدد الدورات بمجال الأمن المائي خلال الخبرة الوظيفية يظهر أن نسبة 75.5 % من أفراد الدراسة لم يتلقوا أي دورة، ونسبة 7.5 % تلقوا دورة واحدة، ونسبة 3.8 % تلقوا دورتين، ونسبة 13.2 % تلقوا ثلاث دورات فأكثر خلال مسارهم الوظيفي أي أن ثلاث أرباع أفراد الدراسة لم يتلقوا أي دورة بمجال الأمن المائي خلال الخبرة الوظيفية ويرجع هذا إلى ضعف اهتمام المديرية بتطوير غالبية الموظفين في مجال الأمن المائي مع منح القلة الباقية دورة واحدة أو أكثر.

2. النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة : للتعرف على نتائج استجابات أفراد الدراسة لمحاور الدراسة الرئيسية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب، وللتعرف على استجابتهم حول كل العبارات لأبعاد كل المحاور تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

- **النتيجة الأولى :** تأتي هذه النتيجة كإجابة عن التساؤل الفرعي الأول الذي يتمحور حول واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ولاية تبسة، حيث يتبين من نتائج الجدول رقم (04) أن واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ولاية تبسة جاء بدرجة (محايد) حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع الكلي لكافة الأبعاد 2.89، بانحراف معياري قدره

0.61 وهي قيمة متدنية مما يدل على قدر كبير من التجانس في استجابات أفراد الدراسة حولها. وتباينت النتائج الدالة على واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بولاية تبسة، فجاء الواقع المادي في الترتيب الأول بدرجة (محايد) وبمتوسط حسابي قدره 2.92 وانحراف معياري قدره 0.70، وتلاه الواقع البشري بدرجة (محايد) وبمتوسط حسابي قدره 2.90، وانحراف معياري قدره 0.79، وتلاه الواقع التنظيمي بدرجة (محايد) حيث حصل على متوسط حسابي قدره 2.86 وانحراف معياري قدره 0.65.وتدل النتيجة السابقة بعد حصول بعد الواقع المادي على الترتيب الأول بدرجة (محايد) راجع إلى توفر جانب كبير من المستلزمات المادية لتطبيق منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية بولاية تبسة نظراً للوفرة الاقتصادية التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة، بينما حصل الواقع البشري على الترتيب الثاني وهذا يدل أن إدراك العاملين لمفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية جزئي وغير كاف، أما حصول الواقع التنظيمي على الترتيب الأخير فيرجع إلى النقص في النواحي التنظيمية وغياب اللوائح والقوانين الكافية لتنظيم عملية تطبيق منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية بالولاية.

- **النتيجة الثانية** : تأتي هذه النتيجة كإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني الذي يدور حول واقع تطبيق الأمن المائي في ولاية تبسة، حيث يتبين من نتائج الجدول رقم (05) أن واقع تطبيق الأمن المائي في ولاية تبسة جاء بدرجة (محايد) حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجموع الكلي لكافة الأبعاد 2.90، بانحراف معياري قدره 0.60 وهي قيمة متدنية مما يدل على قدر كبير من التجانس في استجابات أفراد الدراسة حولها. وتباينت النتائج الدالة على واقع تطبيق الأمن المائي بولاية تبسة، فجاء (الواقع البشري – الأمن المائي) في الترتيب الأول بدرجة (محايد) وبمتوسط حسابي قدره 3.04 وانحراف معياري قدره 0.80، وتلاه (الواقع المادي – الأمن المائي) بدرجة (محايد) وبمتوسط حسابي قدره 2.89، وانحراف معياري قدره 0.64، وتلاه (الواقع التنظيمي – الأمن المائي) بدرجة (محايد) حيث حصل على متوسط حسابي قدره 2.78 وانحراف معياري قدره 0.68. وتدل النتيجة السابقة بعد حصول بعد (الواقع البشري – الأمن المائي) على الترتيب الأول بدرجة (محايد) راجع إلى أن الأمن المائي نال اهتمام كبير في الجانب البشري نظراً لزيادة الوعي المائي، بينما حصل الواقع المادي على الترتيب الثاني هذا يدل أن الدعم المالي اللازم غير متوفر بالشكل الكافي لإنشاء البنية التحتية للمشاريع المائية أما حصول الواقع التنظيمي على الترتيب الأخير فيرجع إلى النقص في النواحي التنظيمية وغياب اللوائح والقوانين الكافية لتحقيق الأمن المائي بالولاية.

- **النتيجة الثالثة** : تأتي هذه النتيجة كإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني الذي يتمحور حول أو عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وواقع تحقيق الأمن المائي في ولاية تبسة، حيث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (06)، حيث يتضح من الجدول أن هناك علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 فأقل بين واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وواقع تحقيق الأمن المائي بولاية تبسة. وقد بلغت القيمة الإجمالية للعلاقة الارتباطية بين واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وواقع تحقيق الأمن المائي بولاية تبسة (0.994) وهي قيمة موجبة ومرتفعة جدا تؤكد الدور الكبير للإدارة المتكاملة للموارد المائية في تحقيق الأمن المائي، وكانت أقوى علاقة ارتباط مسجلة لمتغير الأمن المائي بشكل عام مع المتغير المستقل (الواقع التنظيمي) حيث بلغت هذه القوة الارتباطية (0.994)، تلاه (الواقع البشري) بقوة (0.992) وأخيرا (الواقع المادي) بقوة (0.983)، غير أنه يلاحظ أن القيم السابقة متقاربة إلى حد كبير مما يؤكد أهميتها جميعا جنبا إلى جنب في تحقيق الأمن المائي. وأتت النتائج السابقة متوافقة مع ما تشير إليه الأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع، من حيث أن ممارسة منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية بأبعاده المختلفة وتطبيقه في ولاية تبسة يزيد من مستويات تحقيق الأمن المائي والعكس صحيح.

IV- الخلاصة : تناولت الدراسة استقصاء وتحليل أثر تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بعناصرها : الجانب التنظيمي، الجانب المادي، الجانب البشري في ولاية تبسة من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة (العاملون في مديرية الموارد المائية

بولاية تبسة) على الأمن المائي بالولاية. وفيما يلي عرض لما توصلت إليه الدراسة من نتائج فيما يتعلق بالإجابة على تساؤلاتها كما يلي :

- أفراد الدراسة محايدون بموافقتهم على محور واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بولاية تبسة ؛
- أفراد الدراسة محايدون حول محور واقع تحقيق الأمن المائي بولاية تبسة ؛
- هناك علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وواقع تحقيق الأمن المائي بولاية تبسة.

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فان استجابات أفراد الدراسة كانت محايدة في موافقتهم على واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بولاية تبسة، إضافة إلى ذلك كانت استجاباتهم محايدة أيضا في موافقتهم على واقع تحقيق الأمن المائي في نفس الولاية، وانطلاقا من ذلك يمكننا القول أنه إزاء شح الموارد المائية وتزايد الطلب عليها، تعتبر مسألة الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أبرز التحديات التي لا يقتصر تأثيرها على مستقبل التنمية بل أيضا ديمومة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، ومعضلة المياه تكمن في النمو المستمر للطلب عليها والناجم عن النمو السكاني المتسارع وعوامل اجتماعية أخرى، ولهذا أصبح لزاما إتباع سياسات واقعية وترتيبات مؤسسية يمكن بواسطتها التحكم بالطلب على المياه وتحصيص الكميات المتاحة بكفاءة اقتصادية، وتعزيز كفاءة استخدامها لتحسين إدارة المياه والمرافق المائية، وبما أن السنوات القادمة سوف تعرف أزمات من نوع آخر وهي أزمات المياه ولذا فانه للتعامل بحكمة مع تلك الأزمات يمكن تقديم بعض التوصيات للمسئولين قطاع الموارد المائية كما يلي :

- تحديث وتطوير السياسات والاستراتيجيات المائية ؛
- تحديث التشريعات المائية ؛
- تطبيق برامج منوعة لترشيد استهلاك المياه ؛
- إبقاء تسعيرة المياه منخفضة باعتبارها خدمة غير ربحية وحق أساسي للمواطنين ؛
- تعزيز الاستفادة من إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ؛
- الاهتمام بتامين مخزون استراتيجي كافي من مياه الشرب بمختلف المناطق ؛
- استغلال التقنيات الحديثة في إدارة الموارد المائية ؛
- تطوير المهارات المختلفة للعاملين بمختلف المستويات .

ملحق الجداول :

الجدول رقم (01) : معامل الارتباط للمحاور بالدرجة الكلية لأداة الدراسة

المحور	البعد	الدرجة الكلية
واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ولاية تبسة	الواقع التنظيمي	**0.995
	الواقع المادي	**0.986
	الواقع البشري	**0.993
واقع تحقيق الأمن المائي في ولاية تبسة	الواقع التنظيمي - الأمن المائي	**0.989
	الواقع المادي - الأمن المائي	**0.987
	الواقع البشري - الأمن المائي	**0.979
** دال عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (02) : معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة

المحور	البعد	عدد العبارات	قيمة الثبات
واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ولاية تبسة	الواقع التنظيمي	14	0.994
	الواقع المادي	06	0.983
	الواقع البشري	05	0.984

واقع تحقيق الأمن المائي في ولاية تبسة	الواقع التنظيمي - الأمن المائي	14	0.996
	الواقع المادي - الأمن المائي	10	0.991
	الواقع البشري - الأمن المائي	04	0.986
كامل أداة الدراسة		53	0.989

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (03) : توزيع أفراد الدراسة وفقا للمتغيرات الديمغرافية

المتغير	البيان	العدد	% النسبة
عدد سنوات الخبرة الوظيفية	أقل من 10 سنوات	30	56.6
	من 10 إلى أقل من 20 سنة	14	26.4
	أكثر من 20 سنة	09	17
	المجموع	53	100
التصنيف الوظيفي	ملحق إداري	13	24.5
	متصرف إداري	16	30.2
	مهندس دولة في الموارد المائية	16	30.2
	مهندس دولة في الري	08	15.1
	المجموع	53	100
عدد الدورات بمجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية خلال الخبرة الوظيفية	لا يوجد	35	66
	واحدة	05	9.4
	اثنتان	03	5.7
	ثلاث فأكثر	10	18.7
	المجموع	53	100
عدد الدورات بمجال الأمن المائي خلال الخبرة الوظيفية	لا يوجد	40	75.5
	واحدة	04	7.5
	اثنتان	02	3.8
	ثلاث فأكثر	07	13.2
	المجموع	53	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (04) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة حول محور واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ولاية تبسة

البعد		العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الواقع التنظيمي	1	السياسة المائية واضحة	2.88	0.96
	2	السياسة المائية متوافقة مع خطط التنمية	2.75	0.94
	3	التشريعات المائية فعالة	2.98	0.10
	4	هناك شفافية في إدارة الموارد المائية	2.94	0.96
	5	هناك شراكة فعالة بين المؤسسات المعنية بالموارد المائية	2.96	0.98
	6	السياسة المائية تعزز مشاركة المرأة في الحفاظ على الموارد المائية	3.07	1.01
	7	حقوق الأجيال القادمة من الموارد المائية محفوظة	3.43	1.08
	8	تتوفر التشريعات المطلوبة لحوكمة المياه	3.11	0.89
	9	هناك تشجيع للبحث العلمي في مجال الموارد المائية	2.90	1.09
	10	السياسة المائية الحالية تهدف إلى تحقيق استدامة الموارد المائية	2.94	0.98
	11	السياسة المائية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية	2.83	0.96
	12	ينظر إلى الماء كسلعة اقتصادية هامة	2.30	1.05
	13	تطبق التعاملات الإلكترونية في إدارة الموارد المائية	2.60	0.88
	14	توجد آليات واضحة لمراقبة جودة المشاريع المائية التي ينفذها القطاع الخاص	2.88	0.90
		المتوسط الكلي للواقع التنظيمي	2.86	0.65
الواقع المادي	15	يتوفر الدعم المالي اللازم للمساهمة في تطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية	2.91	0.97
	16	توجد خرائط محدثة باستمرار لمصادر المياه باستخدام نظم المعلومات	2.77	1.09

		العبارة	المتوسط	الانحراف
		الجغرافية		
	17	أولويات استهلاك المياه واضحة	2.67	0.98
	18	للقطاع الخاص دور فاعل في معالجة مياه الصرف الصحي	3.32	1.10
	19	للقطاع الخاص دور فاعل في تأمين مياه الشرب	3.09	1.04
	20	تطبق التقنيات الحديثة في إدارة الموارد المائية	2.77	0.97
		المتوسط الكلي للواقع المادي	2.92	0.70
الواقع البشري	21	يدرك العاملون مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية	2.92	0.97
	22	الرؤية الشاملة للإدارة المتكاملة للموارد المائية واضحة لدى العاملين	3.13	0.92
	23	العاملون على مستوى عال من الأداء الإداري الاحترافي	2.96	0.95
	24	يستخدم العاملون التقنيات الحديثة في ممارسة أعمالهم الإدارية	2.69	0.92
	25	العاملون لديهم معرفة كافية في مجال الموارد المائية	2.83	0.96
		المتوسط الكلي للواقع البشري	2.90	0.79
		المتوسط الكلي لمحور واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ولاية تبسة	2.89	0.61

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (05) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة حول محور واقع تحقيق الأمن المائي في ولاية تبسة

البعد		العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الواقع التنظيمي – الأمن المائي	1	توجد إستراتيجية لحماية الموارد المائية	2.77	1.01
	2	توجد خطة لإدارة الأزمات المائية المختلفة	2.94	0.96
	3	هناك تنسيق بين الجهات المعنية بالموارد المائية عند حدوث حالات طارئة	2.90	0.99
	4	هناك خطط لمواجهة الطلب المتزايد على المياه	2.94	0.97
	5	توجد دراسات مستمرة لتحديد المخاطر المائية المحتملة	2.84	0.94
	6	يقيم الواقع البيئي للموارد المائية بشكل مستمر لحمايتها من التلوث	2.90	0.91
	7	توجد اتفاقيات إقليمية للتعاون في حماية الموارد المائية	2.90	0.85
	8	ينظر إلى الماء كأحد عناصر الأمن الوطني	2.18	0.90
	9	توجد خطط لإضافة موارد مائية جديدة	2.67	0.92
	10	تطبق برامج لتنمية الموارد المائية المتاحة	2.69	0.86
	11	توجد خطة للاستجابة لحالات طوارئ إمدادات مياه الشرب	2.81	0.92
	12	يوجد إحصاء يحدث بشكل دوري عن حجم الموارد المائية الحالية (العرض، الطلب	2.79	0.87
	13	هناك تقدير مستمر لحجم الموارد المائية المستقبلية (العرض، الطلب)	2.79	0.87
	14	هناك تشديد على تصدير المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك العالي للمياه	2.79	0.98
		المتوسط الكلي للواقع التنظيمي– الأمن المائي	2.78	0.68
الواقع المادي – الأمن المائي	15	يوجد مخزون استراتيجي كافي من مياه الشرب بمختلف المناطق عند الحالات الطارئة	3.16	1.03
	16	هناك حماية أمنية للموارد المائية من العمليات الإرهابية	3.00	0.90
	17	تتوفر المياه النظيفة لمختلف الاستخدامات	2.98	0.97
	18	العرض الحالي من المياه يلبي الطلب عليه لمختلف الاستخدامات	2.94	0.94
	19	يتوفر الدعم المالي اللازم لإنشاء البنية التحتية للمشاريع المائية	2.62	0.99
	20	نوعية مياه الشرب تراقب باستمرار من خلال تحليل عينات من شبكات توزيع المياه	2.62	0.95
	21	يحافظ على المصادر المائية المختلفة من التلوث بتحليل عينات منها باستمرار	2.67	0.93
	22	تستخدم التقنيات الحديثة في إنتاج المياه	2.60	0.84
	23	هناك مساواة في إمداد المياه بين المناطق المختلفة	3.22	0.98
	24	هناك استفادة من الموارد المائية الغير تقليدية	3.13	0.88
		المتوسط الكلي للواقع المادي– الأمن المائي	2.89	0.64
الواقع البشري – الأمن المائي	25	يدرك العاملون مفهوم الأمن المائي	3.05	0.96
	26	يوجد فنيون قادرون على معالجة مختلف أنواع تلوث المياه	2.96	0.98
	27	يوجد عاملون قائمون على حماية الموارد المائية	2.96	0.93
	28	يدرب العاملون في حماية الموارد المائية لمواجهة مختلف أنواع التهديدات لمصادر المياه	3.18	0.95
		المتوسط الكلي للواقع البشري– الأمن المائي	3.04	0.80

		المتوسط الكلي لمحور واقع تحقيق الأمن المائي في ولاية تبسة	2.90	0.60

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (06) : نتائج معامل ارتباط بيرسون لتوضيح علاقة واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وواقع تحقيق الأمن المائي بولاية تبسة

		واقع تحقيق الأمن المائي في ولاية تبسة	الواقع التنظيمي – الأمن المائي	الواقع المادي – الأمن المائي	الواقع البشري – الأمن المائي
واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ولاية تبسة	قيمة معامل الارتباط	0.994	0.996	0.995	0.995
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	0.000
الواقع التنظيمي	قيمة معامل الارتباط	0.994	0.990	0.989	0.977
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	0.000
الواقع المادي	قيمة معامل الارتباط	0.983	0.975	0.981	0.967
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	0.000
الواقع البشري	قيمة معامل الارتباط	0.992	0.989	0.977	0.983
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	0.000
الارتباط عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل					

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS

الاستبيان

القسم الأول: البيانات الأولية (المتغيرات الشخصية والوظيفية)

ضع علامة (X) أمام الاختيار المناسب لكم.

1	عدد سنوات الخبرة الوظيفية	أقل من 10 سنوات من 10 إلى أقل من 20 سنة أكثر من 20 سنة
2	التصنيف الوظيفي	ملحق إداري متصرف إداري مهندس دولة في الموارد المائية مهندس دولة في الري
3	عدد الدورات بمجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية خلال الخبرة الوظيفية	لا يوجد واحدة اثنتان ثلاث فأكثر
4	عدد الدورات بمجال الأمن المائي خلال الخبرة الوظيفية	لا يوجد واحدة اثنتان ثلاث فأكثر

القسم الثاني: محاور الدراسة

على ضوء التعريفات السابقة أرجو الإجابة على عبارات محاور الدراسة التالية، وذلك بوضع علامة (X) أمام العبارة التي تناسب اختيارك.

المحور الأول: واقع تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في ولاية تبسة بالجزائر

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	الواقع التنظيمي					
1	السياسة المائية واضحة					
2	السياسة المائية متوافقة مع خطط التنمية					
3	التشريعات المائية فعالة					
4	هناك شفافية في إدارة الموارد المائية					

5	هناك شراكة فعالة بين المؤسسات المعنية بالموارد المائية					
6	السياسة المائية تعزز مشاركة المرأة في الحفاظ على الموارد المائية					
7	حقوق الأجيال القادمة من الموارد المائية محفوظة					
8	تتوفر التشريعات المطلوبة لحوكمة المياه					
9	هناك تشجيع للبحث العلمي في مجال الموارد المائية					
10	السياسة المائية الحالية تهدف إلى تحقيق استدامة الموارد المائية					
11	السياسة المائية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية					
12	ينظر إلى الماء كسلعة اقتصادية هامة					
13	تطبق التعاملات الإلكترونية في إدارة الموارد المائية					
14	توجد آليات واضحة لمراقبة جودة المشاريع المائية التي ينفذها القطاع الخاص					

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	الواقع المادي					
1	يتوفر الدعم المالي اللازم للمساهمة في تطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية					
2	توجد خرائط محدثة باستمرار لمصادر المياه باستخدام نظم المعلومات الجغرافية					
3	أولويات استهلاك المياه واضحة					
4	للقطاع الخاص دور فاعل في معالجة مياه الصرف الصحي					
5	للقطاع الخاص دور فاعل في تأمين مياه الشرب					
6	تطبق التقنيات الحديثة في إدارة الموارد المائية					
	الواقع البشري					
1	يدرك العاملون مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية					
2	الرؤية الشاملة للإدارة المتكاملة للموارد المائية واضحة لدى العاملين					
3	العاملون على مستوى عال من الأداء الإداري الاحترافي					
4	يستخدم العاملون التقنيات الحديثة في ممارسة أعمالهم الإدارية					
5	العاملون لديهم معرفة كافية في مجال الموارد المائية					

المحور الثاني: واقع تحقيق الأمن المائي في ولاية تبسة بالجزائر

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	الواقع التنظيمي - الأمن المائي					
1	توجد إستراتيجية لحماية الموارد المائية					
2	توجد خطة لإدارة الأزمات المائية المختلفة					
3	هناك تنسيق بين الجهات المعنية بالموارد المائية عند حدوث حالات طارئة					
4	هناك خطط لمواجهة الطلب المتزايد على المياه					
5	توجد دراسات مستمرة لتحديد المخاطر المائية المحتملة					
6	يقيم الواقع البيئي للموارد المائية بشكل مستمر لحمايتها من التلوث					
7	توجد اتفاقيات إقليمية للتعاون في حماية الموارد المائية					
8	ينظر إلى الماء كأحد عناصر الأمن الوطني					
9	توجد خطط لإضافة موارد مائية جديدة					
10	تطبق برامج لتنمية الموارد المائية المتاحة					
11	توجد خطة للاستجابة لحالات طوارئ إمدادات مياه الشرب					
12	يوجد إحصاء يحدث بشكل دوري عن حجم الموارد المائية الحالية (العرض، الطلب)					
13	هناك تقدير مستمر لحجم الموارد المائية المستقبلية (العرض، الطلب)					
14	هناك تشديد على تصدير المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك العالي للمياه					
	الواقع المادي - الأمن المائي					
1	يوجد مخزون استراتيجي كافي من مياه الشرب بمختلف المناطق عند الحالات الطارئة					
2	هناك حماية أمنية للموارد المائية من العمليات الإرهابية					
3	تتوفر المياه النظيفة لمختلف الاستخدامات					
4	العرض الحالي من المياه يلبي الطلب عليه لمختلف الاستخدامات					
5	يتوفر الدعم المالي اللازم لإنشاء البنية التحتية للمشاريع المائية					

6	نوعية مياه الشرب تراقب باستمرار من خلال تحليل عينات من شبكات توزيع المياه					
7	يحافظ على المصادر المائية المختلفة من التلوث بتحليل عينات منها باستمرار					
8	تستخدم التقنيات الحديثة في إنتاج المياه					
9	هناك مساواة في إمداد المياه بين المناطق المختلفة					
10	هناك استفادة من الموارد المائية الغير تقليدية					
	الواقع البشري - الأمن المائي					
1	يدرك العاملون مفهوم الأمن المائي					
2	يوجد فنييون قادرون على معالجة مختلف أنواع تلوث المياه					
3	يوجد عاملون قائمون على حماية الموارد المائية					
4	يدرب العاملون في حماية الموارد المائية لمواجهة مختلف أنواع التهديدات لمصادر المياه					

قائمة المراجع:

أحمد سليمان الجلاجل (2003)، **الواقع التنظيمي لهيئات إدارة المياه ومدى حاجته للتطوير لتحقيق الأمن المائي في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير، الرياض، السعودية، جامعة الملك سعود.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (2002)، **الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، أوراق موجزة، بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا.

الشراكة العالمية للمياه (2000)، **الإدارة المتكاملة لموارد الماء**، ورقة فنية رقم 04، السويد، الشراكة العالمية للمياه.

حسام جبار عبد (2010)، **ممارسات استراتيجيات تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية كما يراها العاملون في وزارة الموارد المائية في العراق**، رسالة ماجستير، اربد، الأردن، جامعة اليرموك.

رياض طالبي (2011)، **التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة : دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب**، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة سطيف.

محمد مدحت مصطفى (2001)، **اقتصاديات الموارد المائية : رؤية شاملة لإدارة المياه**، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

عباس عبد السالم الشرباوي (2011)، **الأبعاد التربوية والتعليمية والثقافية للأمن القومي المائي المصري**، مصر، المركز العربي للتعليم والتنمية.

صاحب الربيعي (2010)، **الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، سوريا، دار صفحات للدراسات والتوزيع.

هاني أحمد أبو قديس (2004)، **استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

تحليل السلوك التطبيقي: نموذج للتدخل المبكر مع أطفال طيف التوحد

أ.فتيحة سعيدة نواصر، د. أحمد بن سعد
جامعة الأغواط

الملخص: التوحد اضطراب شديد يظهر قبل سن الثالثة، يتميز بمجموعة من الأعراض المتلازمة والإعاقات السلوكية التي أثارت اهتمام كثير من العلماء ومازالت تشكل تحديا لهم منذ أكثر من خمسين عاما، وذلك لما له من تأثير واضح في الأسرة والمجتمع وبما أثاره من جدل بين المختصين والمهتمين بفهمه وعلاجه.

يشير أدب الموضوع إلى مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في البرامج حتى تكون ناجحة مع أطفال التوحد من بينها استخدام البرامج والمناهج السلوكية في التعامل مع مثل هذه المشكلات. من بين هذه البرامج، تلك التي تعتمد بشكل أساسي على تحليل السلوك التطبيقي ABA، فهو برنامج يقوم على التدريب على المهارات بشكل منتظم ومكثف مما يؤدي إلى تحسين التفاعل الاجتماعي للطفل المصاب وإمكانية دمجه في المحيط.

تتخلص محاور هدا البحث في التعريف بالتحليل السلوك التطبيقي والخلفية النظرية التي يقوم عليها وأسس البرنامج كونه برنامج فردي بحجم ساعي محدد يتدرج الى ثلاثة مستويات ثم يتم التطرق إلى المحاور أو المهارات التي يركز عليها والتقييمات اللازم إتباعها لبناء خطة علاجية للطفل التوحدي ضمن برنامج ABA بالإضافة إلى خطط تعديل السلوك وإدارته وفق نفس البرنامج . في الأخير يتم تناول نموذج لخطة تعليمية لبعض المهارات المستهدفة ضمن البرنامج التربوي الفردي (مهارات الاستقلالية والعناية بالذات).

الكلمات المفتاحية: تحليل السلوك التطبيقي، التدريب عن طريق المحاولات المنفصلة، مهارة ، تعديل السلوك، برنامج.

Abstract: Autism is a severe disorder that appears before the age of three years, it is characterized by a series of symptoms and disorders of the behavior that has impressed and has aroused the interest of many scientists and which poses a challenge for them for more than fifty years, because of its obvious impact in the family and society and for its effects controversy among professionals and people interested in its understanding and its treatment

The literature refers the matter to the set of characteristics that must be available in the programs in order to have success with the autistic children, including the use of the programs and behavioral approaches in the treatment of these problems. Among these programs, programs which are based essentially on the analysis of the behavior applied and which are based on the professional,regular and intensive training, leading to the possibility of integrating the child with an autistic spectrum disorder, on condition that the program is applied by regular and intensive way. This program is considered among the programs spread between the parents because of its effectiveness in the social interaction of the child.

This research defines the annalyse of behavior applied and its historical basis, it gives knowledge of the bases of the programs and the targeted skills more than the necessary assessments to follow to construct a treatment plan for the child with autism following the ABA Program. Consequently ,the behavior modification and the management of the program according to the same plans.

مقدمة: التوحد اضطراب شديد يظهر قبل سن الثالثة، ويتميز بمجموعة من الأعراض المتلازمة والإعاقات السلوكية التي أثارت اهتمام كثير من العلماء وما زالت تشكل تحديا لهم منذ أكثر من خمسين عاما، وذلك لما له من تأثير واضح في الأسرة والمجتمع، بالإضافة الى تأثيره في حياة الطفل المصاب بالتوحد والمحيطين به .

ينفرد التوحد ليس فقط بمجموعة الأعراض التي تميزه ، ولكن بما أثاره من جدل بين المختصين والمهتمين بفهمه وعلاجه، فبشكل عام لا يوجد اتفاق بشأن أي جانب من جوانب التوحد باستثناء الإجماع على أنه اضطراب خطير ومعيق للإنسان يؤثر في جميع جوانب سلوكه وحياته.(لورا شريبمان، 2010، ص ص :10-11)

أشار أدب الموضوع إلى مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في البرامج حتى تكون ناجحة مع أطفال التوحد من بينها: استخدام البرامج والمناهج السلوكية في التعامل مع مثل هذه المشكلات. (إبراهيم عبد الله، 2009، ص: 292)، ومن بين هده البرامج برنامج "إيفار لوفاس" الذي يعتمد بشكل أساسي على التحليل السلوكي التطبيقي ABA ، فهو برنامج يقوم على التدريب على المهارات بشكل منتظم ومكثف، ويشير لوفاس إلى إمكانية دمج الطفل التوحدي في حال طبق البرنامج بشكل منتظم ومكثف، كما يعتبر هذا البرنامج من البرامج الواسعة الانتشار من قبل الآباء والمعلمين لما له من دور في التفاعل الاجتماعي للطفل. (مجدي فتحي غزال، 2007، ص: 26)

لقد اخترنا "تحليل السلوك التطبيقي ABA " كموضوع لنقدمه كاقتراح علاج إلى المهتمين والآباء الحائرين بعدما ثبتت فاعليته كأسلوب تعلم، وبعد أن استفاد من إثراء أفضل معلمي العالم.

الإشكالية: بالرغم من أنه قد تمت السيطرة على بعض الأمراض والاضطرابات، نتيجة تقدم التقنيات الطبية واستحداث الأمصال والعقاقير المضادة في وقتنا الحاضر، لدرجة حالت بين شلل الأطفال والحمى الروماتيزمية والدفتيريا وبين منع الأطفال من سوء الحركة أو الإضرار بقلوبهم أو خنقهم كما كان يحدث في الماضي، إلا أن إعاقة الذاتوية "إعاقة التوحد" لم تجد العلاج الكافي الذي يوقف من غزوها لعقول أطفالنا. (عبد الرحمن سيد سليمان ، 2000 ص:27)

اللافت للنظر في تاريخ أدبيات التوحد بأنها تبدأ بملاحظة اختلاف الأفراد المصابين بالتوحد على المستوى الانفعالي، وفق "كانر" يأتي الأشخاص التوحديون الى العالم وهم يعانون من عدم القدرة الفطرية على إقامة: اتصال عادي مُبرمج بيولوجيا وغريزيا مع الآخرين. وفق ذلك الوقت حيث كانت التحليلية تفرض سيادتها، ومن وجهة نظر "كانر" – حتى وإن لم يتهم الوالدين علانية بكونهما مصدر إصابة الطفل بالتوحد- الوالدان يبديان اهتماما أكبر بمهنتهما وبالمعرفة من اهتمامهما بالعلاقات وبالعواطف. (Peter Vermeulen , 2013,p :11)

منذ سنوات 1970 نعترف أكثر فأكثر بأن الأفراد الذين يعانون من التوحد لا يعانون من مشكلة انفعالية وإنما من مشكلة معرفية. هم ليسوا بحاجة إلى علاج نفسي للتحرر من آثار صدمة انفعالية ولكنهم بحاجة إلى التعلم وبحاجة إلى المرافقة من أجل تعلم التأثر بعالم يُدركونه على أنه مُفكك ومُربك. يمكن للفرد الذي يعاني من التوحد أن يشعر بالتحسن إذا استطاع أن يدرك بمزيد من الترتيب والقدرة على التنبؤ: فوضى المحفزات من حوله.

رغم اضطرابات عملية التعلم، طور العلماء السلوكيون استراتيجيات فعالة ترتكز على نظرية التعلم وذلك من أجل تعليم الأطفال التوحديين. بعد 30 عاما من البحث، بيّن "إيفار لوفاس" وشركاؤه بـ UCLA بأن التدخل المكثف والمبكر يمكن أن يحسن وبشكل ملحوظ أداء الأطفال المصابين بالتوحد. بينت دراستان منشورتان عام 1987 بأن 9 أطفال (40%) من ضمن 19 طفل استفادوا من تكفل سلوكي مكثف، نجحوا في متابعة وبنجاح تمدرسًا عاديًا، بالإضافة إلى انه كان من المستحيل تمييز نسبة ذكائهم، قدرتهم على التكيف وتوظيفهم النفسي عن زملائهم. بل أنه حتى الأطفال الذين لم يتوصلوا إلى هذه النتائج قد تّم تسجيل تحسن ملحوظ للغة، حسن التعامل، قدرات الاستقلالية واللعب لديهم. وفي ما عدا طفلين كل الأطفال طوروا لغة وظيفية[1].(Ron Leaf et John Mc Eachin, 2006, p :11-12)

كتدخل سلوكي يعرف تحليل السلوك التطبيقي A.B.A تصاعدا في شعبيته منذ 1993 ويرجع الفضل في هذه الشعبية الى كتاب نُشر لـ " كاترين موريسِ Catherine Maurice" بعنوان " دعني أسمع صوتك" تروي فيه المؤلفة مسيرة التكفل بطفليها التوحديين. مثل العديد من الأولياء والمتخصصين كان لـ "كاترين موريس" أفكارا مسبقة عن التدخل السلوكي فقد كانت تعتقد بأن هذه الطريقة جدُّ جامدة وبأن لها فعالية محدودة وبأنها "تُصّنع" على الأغلب أطفالا آليين. ولكنها اكتشفت بأنه: يمكن استخدام التدخل السلوكي بمرونة وبأنه على الأخص جدُّ فعال.

[1] بالنسبة للمجموعة الضابطة 2% منهم فقط من (ن=40) أكملوا تعليمهم بشكل عادي، 45% منهم عانوا من تخلف متوسط وتّم وضعهم ضمن فصول التأخر اللغوي، 53% عانوا من تخلف شديد وتّم وضعهم ضمن فصول المتخلفين والمتوحدين.(O.Ivar Lovaas , 1987, p :3)

هناك دراستان تُثبتان فعالية التدخل السلوكي مع الأطفال التوحديين: دراسة "لوفاس" في عام 1987 ودراسة "ماك ايشين، سميث ولوفاس" في عام 1993 مع أن هذا لا يلغي أن A.B.A ترتكز على خمسين سنة من الأبحاث العلمية على أفراد يعانون وبدرجات متفاوتة من السلوكات التي تشكل مشكلا ومن اضطرابات النمو. منذ الستينات بينت الدراسات المعمقة فعالية التدخلات السلوكية على الأطفال، المراهقين والراشدين المصابين بالتوحد، إذ أن تحليل السلوك التطبيقي يخفض من السلوكات التي تشكل مشكلا والتي تميز التوحد مثل: إيذاء الذات، نوبات الغضب، غياب الاستجابة للتعليمات، كما انه أثبت فعاليته في تطوير المهارات في المجالات الأكثر تضررا : التواصل، التفاعل الاجتماعي، اللعب والاستقلالية. بالرغم من أن أبحاث "لوفاس" هي الأكثر ذكرا إلا أن أعمالا أخرى بينت التقدم الكبير لـ A.B.A، ففي عام 1994 حلّل "هاريس وهاندلمان" عدة دراسات تبين أن 50 من الأطفال التوحديين الذين تابعوا برنامجا قبل المدرسة يستعمل A.B.A تّم دمجهم بنجاح في الفصول العادية وبأن عددا منهم لم يحتج إلا إلى متابعة مستمرة بسيطة.(Ibid,p :12-13)

لقد بينت الأبحاث أنه من خلال التدخل المبكر المناسب 14% من التوحديين فقط لا يطورون قدراتهم اللفظية، وقد يمتلك بعض التوحديين مهارات لغوية جيدة ولكنهم يفتقرون الى القدرة على فهم الوظائف البرجماتية الاجتماعية والتعبير عنها بشكل لفظي أو غير لفظي. كما بينت الدراسات المسحية أن حوالي 10% من التوحديين لديهم مجموعة من القدرات غير العادية أو المهارات التي تضعهم في مصاف ذوي القدرات الخاصة، أي ما يسمى بذوي القدرات الخارقة، وهذا يتمثل في امتلاك موهبة خاصة في الفنون والموسيقى والحساب.(محمد صالح الإمام وفؤاد عيد الجوالدة، 2010 ،ص: 20)، وهو ما يشجعنا على تبنى تدخل سلوكي مبكر موجه للأطفال المصابين بالتوحد يتمثل في برنامج تحليل السلوك التطبيقي A.B.A الذي يعتبر من أشهر الطرق السلوكية والذي ما زال محل جدل بين المتخصصين ليس في مصداقيته (كونه قائم على أسس علمية) ولكن عن مدى أفضليته في ظل وجود طرق أخرى للتكفل، لكننا نرجح تحليل السلوك التطبيقي A.B.A كتدخل علاجي فعال وذلك لاقتناعنا بما أثبتته الدراسات السابق ذكرها من فعالية هذا التدخل في إكساب الأطفال التوحديين الكثير من المهارات التي تؤهلهم للتكيف مع محيطهم والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة من حولهم والتي يحق لأي طفل عادي الاستفادة منها، كما أنه أثبت فعاليته أيضا في التخفيف من المشكلات الناجمة عن هذا الاضطراب وعلى ذلك نطرح التساؤلات التالية:

- ما هو تحليل السلوك التطبيقي وما الخلفية النظرية التي يقوم عليها؟
- ما هي المهارات التي يركز عليها تحليل السلوك التطبيقي وما هي التقييمات اللازم إتباعها لبناء خطة علاجية للطفل التوحدي؟
- كيف يتم التخطيط لتعديل السلوك وإدارته وفق تحليل السلوك التطبيقي؟
- كيف يتم وضع خطة تعليمية لإحدى المهارات المستهدفة ضمن البرنامج التربوي الفردي؟

- **تحليل السلوك التطبيقي** ABA:

1-تعريف تحليل السلوك التطبيقي ABA: تحليل السلوك التطبيقي مقاربة مؤسسة تقوم على نظرية التعلم وعلم السلوك (Susanne Murphy, 2011,P:1) ، تأخذ استراتيجيته المنحى التجريبي في تعزيز التعليم والتطور، ويستخدم المبادئ والإجراءات المعروفة بتأثيرها على التعلم وعلى اكتساب المهارات بغية تحفيز وتعزيز الأداء وفق أسس يمكن قياسها وقد تمّ تطبيقها من قبل سكينر عام 1953 على سلوكات إنسانية مهمة من الناحية الاجتماعية. قام كل من بير وولف ورايسلي في عام 1968 في الطبعة الأولى من مجلة تحليل السلوك التطبيقي، بوصف تحليل السلوك التطبيقي على انه "إجراء يتم فيه تطبيق مبادئ تجريبية بغية تحسين سلوك معين، ثم يعمل تقييم للسلوك، لملاحظة إن كان هناك أي تغيير قد حدث

في السلوك، فعندها سيكون التغير الحاصل بالتأكيد ناتج عن الإجراءات التطبيقية. وإذا كان كذلك ، إلى أي من هذه الإجراءات يعود هذا التغير".(جُوان هفلين ودونا فيورينو، 2011، ص:243)

يرتكز تحليل السلوك التطبيقي على الفكرة التالية: بما أن خصائص الطفل الذي يعاني من التوحد لا تسمح له باكتشاف محيطه بشكل طبيعي وبالتالي عدم الاستفادة من التجارب التي يقوم بها (بعكس الطفل السوي الذي يستفيد بشكل تلقائي من خبراته التي تسمح له ببناء مخزون المعلومات وتطوير قدراته)، يقترح هذا البرنامج تعديل سلوك الطفل وتعليمه السلوكات الضرورية التي تسمح له بذلك. وتعديل هذا يعتمد على النظرية الاشراطية من خلال التعزيز المتزامن ، التدخل التربوي مكون من تدخل فردي مكثف مع الطفل.(الجمعية اللبنانية للأوتيزم- التوحد:2006،ص:9-10)

يعتبر تحليل ABA التقنية الأكثر استعمالا من بين البرامج السلوكية وهو نمودج الذي يُظل عدة أنواع من التدخلات حسب الدعامة المستعملة: نمودج UCLA ، التدخل السلوكي المكثف IBI، السلوك اللفظي التطبيقي AVB، التدريب عن طريق المحاولات المنفصلة DTT ، التدريب في المحيط الطبيعي NET. (Pascal LENOIR et autre, 2007, p:213)

تقوم فكرة تعديل السلوك على مكافأة (إثابة) السلوك الجيد أو المطلوب بشكل منتظم مع تجاهل مظاهر السلوك الأخرى غير المناسبة تماما، وذلك في محاولة للسيطرة على السلوك الفوضوي لدى الطفل. وترجع أسباب اختيار(اقتراح) العلاج السلوكي للتخفيف من حدة إعاقة التوحد أو التخلص منها الى عدة أسباب، يشير إليها القذافي على النحو التالي:

1-أنه أسلوب علاجي مبني على مبادئ يمكن ان يتعلمها الناس من غير المتخصصين المهنيين، وأن يطبقوها بشكل سليم بعد تدريب وإعداد لا يستغرقان وقتا طويلا.

2- أنه أسلوب يمكن قياس تأثيره بشكل عملي واضح دون عناء كبير، أو تأثر بالعوامل الشخصية التي غالبا ما تتدخل في نتائج القياس.

3- أنه نظرا لعدم وجود اتفاق على أسباب حدوث الاضطراب، فإن هذا الأسلوب لا يعير اهتماما للأسباب، وإنما يهتم بالظاهرة ذاتها دون تعرض لاختلافات العلماء حول أصلها ونشأتها.

4- أنه أسلوب يضمن نظام ثابت لإثابته ومكافأة السلوك الذي يهدف إلى تكوين وحدات استجابية صغيرة متتالية ومتتابعة تدريجيا عن طريق استخدام معززات قوية.

5- أنه ثبت من الخبرات العملية السابقة نجاح هذا الأسلوب في تعديل السلوك بشرط مقابلة جميع متطلباته وتوفر الدقة في التطبيق؟

و هناك – من ناحية ثانية – عدة خطوات يتعين الاهتمام بها وذلك لضمان نجاح برنامج العلاج أو التدريب أو التعليم، وهذه الخطوات يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1-تحديد الهدف: إذ لا بد من العمل على اختيار السلوك المرغوب تكوينه بشكل محدد وواضح،مثل الرغبة في تعليم الطفل الابتسام لغيره، أو مشاركة الآخرين في اللعب، أو سلوك القيام بسلوك حركي معين.

2-سهولة التعليمات ومناسبتها للطفل: على المعالج السلوكي أو المعلم، أو المدرب أو ولي الأمر استخدام تعليمات سهلة يفهمها الطفل، وذلك في اللحظة المناسبة

و يتم توجيه التعليمات بشكل سهل ولا يحتمل ازدواج المعنى. كما يجب ألا يكون مطولا بحيث يؤدي إلى صعوبة المتابعة، والأمثلة التالية تعطينا مثالا لما يجب أن يكون: ارفع يديك ، أمسك القلم، أنظر لأعلى، المس اللون الأحمر.

3-حث الطفل على الاستجابة عن طريق الملاءمة بين المطلوب تأديته، وبين خبرات الطفل الحاضرة، إذ قد لا يستجيب الطفل أحيانا، لأن الإجابة ليست حاضرة لديه .

4- مراعاة أن تتم عملية تشكيل السلوك عن طريق تقسيم الهدف إلى وحدات صغيرة متتالية مع استمرار إثابة ومكافأة الخطوات الصغيرة جميعها، إلى أن يتم تحقيق الهدف.

5- نوعية المكافأة: ويلاحظ أنه من الضروري أن تكون المكافأة ذات تأثير على الطفل، فإذا نجح الطفل في نطق كلمة " باب" مثلا، فلا بد من مكافأة الطفل على ذلك. وليس من الضروري أن تكون المكافأة مادية في شكل أطعمة أو حلوى أو مشروبات، وإنما بالإمكان تقديم مكافآت معنوية مثل تقبيل الطفل أو ضمه أو احتضانه، حيث تنجح المثيرات العضوية المتمثلة في التواصل الجسمي، والمثيرات الانفعالية مثل إبداء السرور بالطفل وإشعاره بالحب والقرب منه في حث الطفل على تكرار السلوك المرغوب بنفس القوة التي تحدثها المثيرات العادية.

ليس من الضروري أن يقتصر تقديم هذه البرامج على المعالجين السلوكيين أو معدلي السلوك فقط، وإنما يمكن تدريب الآباء والمدرسين والأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم على استخدام هذه الأساليب العلاجية السلوكية بعد التدرب عليها، بشرط أن يكون الهدف واضحا وهو إعادة مثل هؤلاء الأطفال إلى البيئة الاجتماعية بعد تدريبهم على أساليب السلوك الاجتماعي والانفعالي بشكل خاص .

و الخلاصة هي أن إجراءات تعديل السلوك تقوم على أسس موضوعية، وليس على انطباعات ذاتية، كما أنه أسلوب لا يضع اللوم على الوالدين، بل على العكس من ذلك، يشرك الوالدين في عملية العلاج النفسي. كذلك فإن إجراءات تعديل السلوك تعتمد على مبادئ وقوانين التعلم التي يمكن أن يتقنها المعلمون بسهولة، مقارنة بالأساليب العلاجية الأخرى.(عبد الرحمن سيد سليمان،2000،ص ص:92- 95)

2- الجانب التطبيقي للنموذج: أشهر برنامج لتحليل السلوك التطبيقي صَممه "ايفار لوفاس" (Ivar Lovaas) سنة 1970 يُعرف بالتدريب عن طريق المحاولات المنفصلة DTT وقد هدف إلى تحسين أداء الأطفال الذين يعانون من اضطراب طيف التوحد بواسطة برنامج سلوكي مكثف ومنظم بدقة يؤطره مدربون على قدر عال من التدريب. في نهاية 1960 و1970 عمل لوفاس مع أطفال ASD[1] كانوا في مؤسسات خاصة حيث حاول تحسين تواصلهم اللفظي من خلال تقنيات ABA . في ذلك الوقت تعرض لوفاس لكثير من الانتقادات من قِبل زملائه الذين جادلوا لصالح المقاربة السيكودينامية والمقاربات الأخرى وذلك لأن معظم هؤلاء الأطفال فقدوا المهارات اللفظية التي اكتسبوها بعد توقف البرنامج وعودتهم إلى حياتهم المؤسساتية، لكن ورغم ذلك، لاحظ لوفاس بأن الأطفال الذين عادوا إلى عائلاتهم تحسنوا بطريقة أفضل وذلك لأن أسرهم كانت مهتمة بتطبيق البرنامج في المنزل من أجل مساعدة أطفالهم، بالتالي أدرك لوفاس الأهمية الحيوية لمساهمة الوالدين في العملية التعليمية .في وقت لاحق بدأ لوفاس بالعمل مع أطفال أقل سنا تتراوح أعمارهم بين 2-4 سنوات في منازلهم ومع المشاركة النشطة للوالدين من أجل ضمان الحفاظ على المهارات المكتسبة حديثا. (Efrosini Kalyva; 2011; p:10)

وضع عمل الدكتور إيفار لوفاس في 1970 واقع نجاح علاج الأفراد المصابين باضطراب التوحد في صدارة الأدب العيادي. لقد استطاع أن يطور جوهر التدريب عن طريق المحاولات المنفصلة الذي لا يزال قيد الاستعمال في كثير من العيادات والمختبرات والوكالات حول العالم. وقد تمَّ تقديم الهيكل الأساسي لبرنامج لوفاس في المقام الأول في الأوصاف العيادية (Lovaas,1981,2002) ونتائج الدراسة التاريخية (Lovaas 1987). (William Frea and Erin McNerney; 2008; P:85)

تتكون المحاولة المنفصلة من دورة فردية محددة بالتمكن من مهمة وفق منهجية سلوكية، يمكن للمحاولة أن تتكرر عدة مرات في اليوم لعدة أيام أو أكثر إلى غاية التحكم في المهارة. هناك أربع مراحل بالإضافة إلى خامسة اختيارية ضمن المحاولة المنفصلة:

– المحفز التمييزي(SD[2]) = الأمر أو الإشارة من المحيط الذي يريد أن يستجيب له الطفل

---

[1] اضطراب طيف التوحد

[2] Discriminative stimulus

– المحفز الإضافي(SP[1]) = مساعدة أو إشارة من المعلم لمساعدة الطفل على الإجابة بالجواب الصحيح

– الإجابة أو الاستجابة (R)[2]= الكفاءة أو السلوك المستهدف من التعلم أو أحد أجزائه.

– المحفز المعزز(SR[3])= مكافأة من أجل تحفيز الطفل على الإجابة أو الإجابة بطريقة صحيحة.

– مجال بين المحاولات (ITI[4])= استراحة قصيرة بين محاولتين متتاليتين حتى يفهم الطفل بأن المحاولة انتهت

يمكن أن نمثل دورة المحاولة المنفصلة بالشكل التالي: (Efrosini Kalyva; 2011; p:10)

SD ⟶ R ⟶ SR ⟶ ITI
(SP)

يمكن تلخيص المبادئ التي يقوم عليها برنامج "لوفاس" فيما يلي:

3- المبادئ التي يقوم عليها تحليل السلوك التطبيقي:

أ- **استخدام تقنيات تحليل السلوك التطبيقي:** يوظف برنامج "لوفاس" التعزيز والتدريب عن طريق المحاولات المنفصلة. فالتعزيز يضمن تعزيز السلوك المناسب أو زيادة احتمالات تكراره في المستقبل من خلال إضافة مثيرات إيجابية أو إزالة مثيرات سلبية بعد حدوثه. بالرغم من أن التعزيز من أكثر أساليب تعديل السلوك الإنساني فاعلية، إلا أن ذلك لا يعني استخدامه عشوائيا، فالتعزيز الفاعل هو التعزيز المشروط الذي يتوقف على طبيعة السلوك ومن أهم أشكال التعزيز وأكثرها تفضيلا التعزيز الإيجابي وبناء على هذا يُكثف برنامج "لوفاس" من استخدام المعززات ليس فقط للحد من سلوكات الطفل السلبية فحسب بل ليزيد أيضا إمكانيات تعلم الطفل المهارات المستهدفة في البرنامج ، ولا يُعد استخدام أسلوب التعزيز أمرا سهلا، فهو له قوانين وإجراءات دقيقة ومفصلة ينبغي إتباعها كي يكون التعزيز أسلوبا فعالا. (نايف الزارع، 2010، ص:165)

أما فيما يختص بالتعليم من خلال المحاولات المنفصلة فهو إجراء يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي C.B.A حيث:

- A: المثير الذي يمثل التعليمة الموجهة للطفل أثناء التدريب .
- B : استجابة الطفل.
- C: توابع السلوك أو النتائج المترتبة عن استجابة الطفل وقد تكون تلك الأشياء التي يتم تقديمها للطفل بعد استجابته. (نايف الزارع، 2010، ص:165-166)

ب - **القياس المستمر:** يقوم هذا المبدأ على إجراء قياس مستمر لأداء الطفل، وتسجيل الاستجابات سواء تلك التي أداها بشكل صحيح أو بشكل خاطئ.

ج - **منهج التسلسل:** يتضمن المنهج أكثر من 500 هدف تمّ ترتيبها من الأسهل إلى الأصعب، إذ يسمى كل هدف برنامج قد يتكون من عدة خطوات أو أهداف صغيرة.

د- **إجراء الجلسات التدريبية:** تتراوح مدة الجلسة الواحدة بين 60-90 دقيقة للأطفال المبتدئين تتدخل الجلسة استراحة لمدة دقيقة أو دقيقتين بعد كل 10-15 دقيقة من التدريب، وحين انتهاء الجلسة كاملة يتمتع الطفل باستراحة أو لعب تتراوح بين 10-15 دقيقة. بعد دلك يعود إلى جلسة أخرى وهكذا إلى أن ينتهي عدد الساعات المُحددة يوميا. أما فيما يخص الأطفال غير المستجدين في البرنامج ، فقد تطول مدة جلستهم إلى أربع ساعات تتخللها فترات استراحة تتراوح مدتها من 1-5

[1] Prompting stimulus
[2] Response
[3] Reinforcing stimulus
[4] Intertrial interval

دقائق وتنتهي باستراحة مدتها 15 دقيقة أو أكثر ثم يعود التلميذ إلى جلسة أخرى وهكذا إلى أن يكتمل عدد الساعات المحددة يوميا. (نايف الزارع، 2010، ص:167-168)

يتميز البرنامج بورَش العمل المتخصصة التي تعقد للفريق العامل مع الطفل بالإضافة الى الوالدين، من أبرزها

- الدورة الأولية: مدتها ثلاثة أيام تهدف إلى التقليل من ارتباك والدي الطفل المشترك في البرنامج وتتضمن كيفية بدء البرنامج والإجراءات والأساليب التعلمية والمحتوى وأدوات التعليم.
- الدورة المتقدمة: ومدتها من 1-3 أيام شهريا في 3-4 أشهر الأولى من البرنامج، يتم من خلالها متابعة ومراجعة وتقييم برنامج الطفل كاملا بالإضافة إلى إعادة تقييم مشكلاته.
- خدمات المتابعة المقدمة للوالدين خلال ورش العمل، تتمثل في: (نايف الزارع، 2010، ص:168)

– الاتصالات الهاتفية الإرشادية الدورية تتراوح مدتها بين 20 دقيقة إلى ساعة إضافة إلى المكالمات عند الحاجة.

– الإرشاد المهني إذ يُطلب من الأسرة تسجيل شريط فيديو لمراجعة برنامج الطفل والمشكلات التي يعاني منها بحيث لا تزيد مدته على 20 دقيقة. يقوم الاختصاصي بمشاهدته وتقديم الإرشاد المناسب للأسرة.

– لقاء جماعي مع قائد الورشة –يحمل درجة البكالوريوس في علم النفس كحد أدنى ويتمتع بخبرة في البرنامج لا تقل عن سنتين – وبين 15 أسرة كحد أعلى يتم من خلاله مناقشة المشكلات، تبادل الخبرات والحصول على التغذية الراجعة لتطوير خدمات البرنامج عن طريق التقييم الموثق للأسرة عن البرنامج.

– الإشراف المهني المتخصص: تتم مناقشة برنامج الطفل أسبوعيا لمدة 1-2 ساعة عن طريق لجنة تتكون من: المشرف، المعلم الرئيسي، الاختصاصي المتدرب والوالدين.

ملاحظة: أدى النجاح الذي حققه البرنامج بكثير من أولياء الأمور للتوجه إلى المحاكم، ورفع قضايا على المدارس الحكومية الأمريكية للمطالبة بتوفير البرنامج في المدارس التي تهتم بالأطفال التوحديين. (نايف الزارع، 2010، ص:168)

4- أساسيات برنامج ABA

1- التعلم الفردي: يتم تدريب كل طفل لوحده

2- لمدة 40 ساعة أسبوعيا، ولمدة لا تقل عن عامين ، إلا أن العديد من المتخصصين حاليا يقترحون أن يكون عدد الساعات من 30 الى 35 ساعة.

3- البرنامج يتضمن ثلاث مستويات: البسيط ، المتوسط، والمتقدم.

5-مستويات برنامج لوفاس:

أ- **المستوى الأول للمبتدئين :** يشمل التدريب على مهارة الانتباه وهي مهارة يصعب في بداية الأمر التدريب عليها ومهارة التقليد، مهارة اللغة الاستقبالية المكونة من طلب واحد، مهارة اللغة التعبيرية التي تشتمل على تقليد الأصوات والكلمات البسيطة، مهارات ما قبل الأكاديمي المتضمنة العد والألوان والأحرف ومهارات العناية بالذات مثل: الأكل ودخول الحمام وخلع الملابس. (نايف الزارع، 2010، ص:167)

ب - **المستوى الثاني:**يتضمن مهارة الانتباه ومهارة التقليد، اللغة الاستقبالية بإتباع أوامر مكونة من خطوتين واللغة التعبيرية من خلال جمل مكونة من كلمتين أو ثلاث، الطلب والسؤال، تسمية وظائف الأشياء والمهارات الاجتماعية مثل اللعب والمهارات ما قبل الأكاديمي مثل المطابقة والتصنيف ومهارة العناية بالذات.

ج- **المستوى الثالث أو المتقدم:**و هو أكثر تعقيدا من المستويين السابقين، يتم التدريب على مهارة الانتباه مثل المحافظة على الانتباه خلال المحادثات والتعليم الجماعي ومهارة التقليد مثل اللعب مع الأقران وتقليد سلسلة من الخطوات، ومهارة اللغة الاستقبالية مثل : إتباع تعليمات مكونة من ثلاث خطوات ، ومهارة اللغة التعبيرية مثل وصف أحداث قصة ومهارات

أكاديمية مثل القراءة والكتابة بشكل مبسط والمهارات الاجتماعية والتحضير للدخول للمدرسة ومهارة العناية بالذات مثل تنظيف الأسنان بالفرشاة. (نايف الزارع، 2010، ص:167)

6- التقييمات اللازم إتباعها لبناء خطة علاجية للطفل التوحدي تحت نموذج ABA

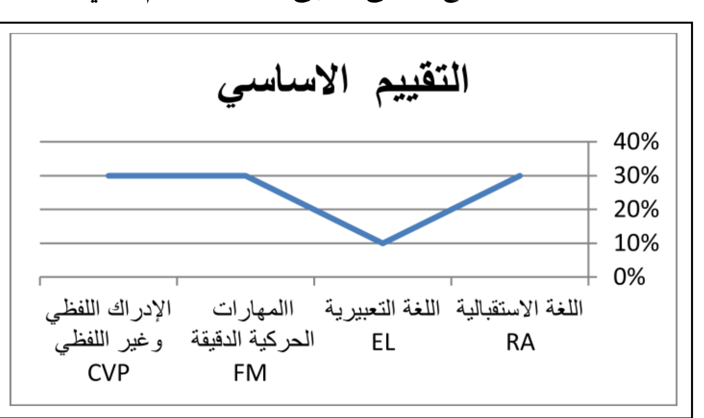
-VB-MAPP (Verbal Behaviour – Milestone Assessment and placement Program, developed by Dr : Mark Sundberg)
-ABLLS-R (Assessment of Basic Language and Learning Skills) developed by Dr: James Partington
-AFLS (Assessment of Functional Living Skills), developed by Dr: James Partington
-FBA (Functional Behavior Assessment)

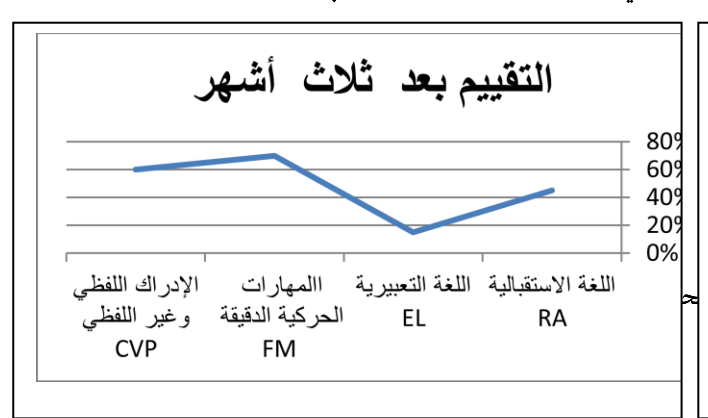
هذه التقييمات لم يتم تكييفها ولا حتى ترجمتها، لذلك يمكن تقييم الطالب من خلال مقياس او مقاييس فرعية للملف النفستربوي PEP 3 الذي تمّت ترجمته وتقنينه من طرف نبيل صلاح حميدان ومراجعة الدكتور إبراهيم العثمان تحت إشراف ورعاية مركز والدة الأمير فيصل بن فهد للتوحد بالرياض .

يمكن مثلا القيام بقياس أربع جوانب من الجوانب النمائية للطفل التوحدي من أجل تقييم وتتبع مسار تقدم الطفل بعد التكفل به والتأكد من فعالية البرامج المتبعة، يمكن اختيار الجوانب التالية:

1- اللغة الاستقبالية**RA**[1]
2- اللغة التعبيري**EL**[2]
3- المهارات الحركية الدقيقة **FM**[3]
4- الإدراك اللفظي وغير اللفظي **CVP**[4] (Eric Schopler et autre,2016,p:124-136)

بعد الانتهاء من التقييمات الثلاث : الأساسي(الأولي) وبعد 3 أشهر ثم بعد 6 أشهر.يتم تلخيص النتائج في ورقة. من خلال منحنيات، مجموع النتائج تُوضِح مقدار التقدم الذي أحرزه الطفل في كل جانب من الجوانب الأربعة. مثال:





1- تحديد المشاكل السلوكية للطفل أو السلوك المحوري مصدر الشكوى، بمصطلحات سلوكية وإجرائية يمكن ملاحظتها ومتابعتها وتقييم جوانب التقدم فيها .

مثال: يرفرف الطفل بيديه بقوة أمام وجهه (كالعصفور) ويصرخ لعدة دقائق كلما غضب.

2- قياس تكرار السلوك ومقدار شيوعه من خلال جمع ملاحظات أو بيانات عن عدد المرات التي يظهر فيها السلوك ويمكن لهذا الغرض أن نستخدم وسائل الملاحظة والاستمارات المُعدة خصيصا لذلك حتى نصل لما يسمى بالخط القاعدي.

3- ملاحظة السوابق للمشاكل السلوكية للطفل، أي المثيرات القبلية للسلوك غير المرغوب فيه ، مثال: الطفل يهجم على الأم في الأوقات التي تكون فيها مشغولة بنظافة أو إطعام أخيه الرضيع.

[1] Receptive Language
[2] Expressive Language
[3] Fine Motor
[4] Cognitive Verbal / Preverbal

4- ملاحظة عواقب مشكلة الطفل السلوكية أو المكاسب التي يجنيها الطفل من جراء سلوكه الخاطئ ، أي المثيرات البعدية للسلوك غير المرغوب فيه. مثال: بعد الرفرفة والصراخ يأخذ الشيء الذي يرغب فيه.

5- تحديد السلوك البديل أو المرغوب فيه. مثال: تقليل مرات ظهورها أو توظيفها (رمي واستقبال الكرة مثلا)

6- وضع الإجراءات العلاجية أي أساليب التعديل المستخدمة .

7- التقييم ويُقصد به وصف السلوك الحالي بعد تطبيق طرق تعديل السلوك من حيث: تكرار ظهور السلوك ومدة استمراره ووقت ظهوره.

8- متابعة السلوك بعد التدخل العلاجي وتعميمه على البيئة الطبيعية أو المواقف الحية.(عبد الستار إبراهيم وآخرون، 1993، ص ص:136-145بتصرف)

8 -عينة من البرامج في اطار المحاور التي يركز عليها ABA: وتشمل هذه البرامج مختلف المهارات التي يجب أن يُدرَّب عليها الطفل التوحدي من أجل الوصول إلى درجة من التكيف مع محيطه والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة من حوله.

مهارات الحضور والانتباه :

1- أن يجلس الطفل التوحدي الى طاولة العمل بمفرده بطريقة مستقلة.

2- أن يقوم بالتواصل البصري عند مناداته باسمه .

3- أن يلتفت ببصره لمن يناديه عند سماع أمر: أنظر إلي .

4- أن يستجيب للأمر (صفق بيديك – ضع يديك على الطاولة) .

مهارات التقليد :

1- أن يقلد حركات الجسم الكبرى (القفز، رفع اليدين والتلويح بهما، رفع رجل واحدة...الخ).

2- أن يقلد حركات (أفعال) باستعمال أشياء (تحريك السيارة، يهز جرس، يدق جرس النداء، يضع مكعب في صندوق..الخ)

3- أن يقلد الحركات الدقيقة (نظم الخرز، فرز قطع دقيقة ذات حجم صغير)

4- أن يقلد حركات الفم والشفاه (شكل الابتسامة، إخراج اللّسان في الاتجاهات الأرب...الخ).

مهارات ما قبل الأكاديمي :-

يستطيع أن يربط ويطابق بين :

- الأشياء المتماثلة .
- الصور المتطابقة .
- مطابقة الأشياء مع صورها
- التعرف على: الألوان / الأشكال / الحروف / الأرقام .

مهارات رعاية الذات :-

1- أن يشرب من الكوبة دون إراقة .

2- أن يستعمل الملعقة عند الطعام (أو الشوكة) .

3- القدرة على التحكم في الإخراج

9 – نموذج لأهداف وفق أحد البرامج المسطرة : يتم تحليل البرنامج أو المهارة المستهدفة إلى أهداف بسيطة ومتسلسلة تسمح للطفل التوحدي بأداء المهارة وفق خطوات سهلة الإنجاز فمثلا ضمن مهارة تنظيف الأسنان يجب على الطفل أن :

1- يمسك بالمعجون بيده

2- يفتح المعجون

3- يمسك بالفرشاة باليد الأخرى
4- يضع المعجون على الفرشاة
5- يضع المعجون فوق المغسلة
6- يضع الفرشاة في فمه
7- يحرك الفرشاة في كل الاتجاهات
8- يخرج الفرشاة من فمه
9- يغسل فمه من اثر المعجون
10- يضع الفرشاة على المغسلة
11-يقوم بتنشيف فمه

الخلاصة

لنموذج التدخل عن طريق تحليل السلوك التطبيقي فعالية يمكن قياسها وملاحظتها وذلك لكون المهام التدريبية التي يقوم عليها هذا التدخل مقسمة إلى وحدات منظمة للسلوك حيث يتم تدريب الطفل على كل وحدة منها إلى أن يصل إلى حدّ الإتقان، بالإضافة الى أن هذه الوحدات التي تم تعلمها تتسلسل لتشكل سلوكيات أكثر تعقيدا، كما يتم تناول كل من نقاط الضعف والسلوكيات المفرطة عن حدّها لتشكيل برنامج كامل ومتفرد لكل طفل وفق مهاراته وقصوره، أي أن كل برنامج تدريبي يكون مصمما ليناسب كل حالة على حدى.

قائمة المراجع

1) إبراهيم عبد الله فرج الزريقات، (2009) : **التدخل المبكر النماذج والإجراءات**،ط1 ،الأردن ،دار المسيرة للنشر والتوزيع.

2) أحمد علي بديوي محمد، (2011): **مدى تأثير برنامج سلوكي متعدد المهارات في علاج الاضطرابات السلوكية لدى أطفال الذاتوية في الفئة العمرية من (6 :9 سنوات)**، المجلد السابع عشر، العدد الرابع ، جامعة حلوان

3) الجمعية اللبنانية للأوتيزم- التوحد، 2006 ، التأهيل الشامل للطفل المتوحد ،أطفال الخليج.

4) جُوان هفلين ودونا فيورينو، ترجمة نايف عابد الزراع ويحي فوزي عبيدات، (2011): الطلاب ذوو اضطرابات طيف التوحد، ط1، عمان، دار الفكر.

5) خالد بن مساعد بن سعيد الزهراني، (2002): **فاعلية استخدام برنامج سلوكي لخفض مظاهر العجز في التفاعل الاجتماعي لدى عينة من فئة التوحد البالغين**، دراسة غير منشورة مقدمة للحصول على درجة الماجيستر في علم النفس، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

6) عبد الستار إبراهيم وعبد العزيز الدخيل ورضوان ابراهيم، (1993): العلاج السلوكي للطفل أساليبه ونمادج من حالاته، الكويت، عالم المعرفة.

7) عبد الرحمن سيد سليمان، (2000): **الذاتوية إعاقة التوحد لدى الأطفال**، ط1،القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

8) محمد صالح الإمام وفؤاد عيد الخوالدة، (2010): **التوحد ونظرية العقل**، ط1، الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

9) مجدي فتحي غزال، (2007): **فاعلية برنامج تدريبي في تنمية المهارات الاجتماعية لدى عينة من الأطفال التوحديين في مدينة عمان** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية.

10) لورا شريبمان، ترجمة فاطمة عياد،(2010)، التوحد بين العلم والخيال، الكويت، دار المعرفة.

11) نايف بن عابد الزارع: المدخل الى اضطراب التوحد المفاهيم الأساسية وطرق التدخل، (2010)، ط1، عمان، دار الفكر.

12) Efrosini Kalyva,(2011): ***Autisme Educational and Therapeutique Approaches***; Sage Publication; London.

13) Eric Schopler et autre,(2016),***PEP-3 Profile Psycho-Educatif***, 2 édition, de boeck, Belgique.
14) John McEachin,Tristman Smith andO.Ivar Lovas, (1993): ***Long-Term Outcome for Children With Autisme Who Received Early Intensive Behavioral Treatment***, American Journal on Mental Retardation,Vol.97, No.4.
15) Masume Kalantari, Majid Pakdaman, Majid Ibrahim Pour, (2013) :The Effectiveness of Applying Behavior Therapy's Techniques on Social Interaction of Autistic Children , ***International Journal of Fundamental Psychology and Social Sciences,*** Vol 3, No.3,Sept.
16) O.Ivar Lovaas, (1987) :Behavioral Treatments and Normal Educational and Intellectual Functioning in Autistic Children, ***Journal of Consulting and Clinical Psychology***, , vol.55, No1.
17) Pascal LENOIR et autre: ***L'autisme et les troubles du developement psychologique***, 2e éd, 2007, Elsevier Masson.
18)) Peter Vermeulen ,traduction Wendy De Montis, (2013) : ***Autisme et émotion***, 2e éd, De Boek, Bruxelles, pp :11-12.
19) Ron Leaf et John Mc Eachin,(2006), traduction : Agnès Fonbonne et Catherine Milcent ***: Autisme et A.B.A : une pédagogie du progrès***, Pearson Education, Paris, pp :11-12
20) Susanne Murphy, **L'annalyse appliqué du comportement (AAC)**, Autisme ONTARIO, mars 2011,N°9, P:1
21) William D.Frea and Erin K.McNerney: **Early Intensive Applied Behavior Annalysis INTERVENTION FOR AUTISME**; OXFORD university Press; New York; 2008; P:85

مستوى الصحة النفسية لدى طلبة الجامعة–دراسة على عينة من طلبة جامعة وهران–

د.منصوري مصطفى- جامعة مستغانم
أ.بودالي يمينة- جامعة وهران2

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الصحة النفسية لدى طلبة الجامعة، وتأثير كل من متغيري الجنس ونوع الإقامة على الصحة النفسية. استخدم الباحثان المنهج الوصفي، وتكونت العينة من 170 طالبا وطالبة من جامعة وهران، تم اختيارهم عن طريق العينة العشوائية الطبقية، طبق عليهم مقياس الصحة النفسية لحسن مصطفى عبد المعطي في صورته المعدلة بعد التأكد من صدقه وثباته. وبعد المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج spss,version20 كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاضطرابات النفسية والصحة النفسية تتراوح بين 0.38 و0.70.
- إن عينة الدراسة من الطلبة والطالبات الجامعيين يتمتعون بقدر متوسط من الصحة النفسية؛ وأن الطلبة الذكور أكثر تمتعا بالصحة النفسية من الطالبات.
- لا يوجد فرق دال إحصائيا بين الطلبة المقيمين في الساكنات الجامعية والمقيمين مع أسرهم في الصحة النفسية.

الكلمات المفتاحية: الصحة النفسية- الاضطرابات النفسية- طلبة الجامعة- الجنس – نوع الإقامة.

Abstract The aim of this study is to identify the level of the health mental of the students of the University of Oran, and the impact of each of the variables of sex and residence on the mental health. The researchers used the descriptive method, the sample consisted of 170 students from the University of Oran, were selected through a stratified random sample, and they implemented mental health test after the confirmation of his validity and reliability. After statistical treatment using SPSS software, version 20 study revealed the following results: - There is statistically significant relationship between mental disorders measured and mental health ranging between 0.38 and 0.70.

- The study sample of university students enjoy as much as the average of the mental health; and- Male students have more psychological health compared to female students.
- There is no significant difference between students living in university residence and residents with their families in mental health.

Keywords: Health mental- Mental disorders - University students -Gender- Accommodation type.

مقـــدمة : لقد لوحظ في السنوات الأخيرة تعقد المدنية الحديثة وازدياد متطلباتها، وتغيّر أسلوب الحياة تغيرا واضحا ظهر في اتساع العلاقات الاجتماعية وتعقدها، ودخل الفرد في تفاعلات كثيرة تضمنت كثيرا من التحديات المعيشية والضغوط الاجتماعية، مما عرضه لأشكال مختلفة من الإحباط والصراع والقلق نتيجة للفرق بين ما يطمح إليه وما حققه من حاجات وطموحات، وأصبح الضغط والقلق يسيطران بصورة أو بأخرى على كثير من الأفراد، ويُلاحظ هذا في تفكيرهم وتصرفاتهم وتعاملهم مع أفراد أسرتهم وزملائهم في الدراسة وفي العمل، بل في أبسط أعمالهم اليومية، كما أن تغيير بعض أنماط السلوك واختفاء بعض القيّم الإيجابية أو تقليصها وظهور ممارسات وسلوكيات غير مُحبذة كمحاولات تكيّفية غير سليمة يحاولون بها مواجهة مشاكلهم والتغلب على عوائق البيئة، أدخلهم في أزمات نفسية نغصت عليهم حياتهم، فأصبحوا يبحثون عن السعادة والاستقرار والراحة النفسية، وهذا على الرغم من توفر الإمكانات الحضارية والوسائل المدنية ومما ينعمون به من طيبات الحياة المادية ورفاهيتها.

والطالب الجامعي واحد من هؤلاء الأفراد يقابل طوال حياته الجامعية سلسلة من المشكلات البسيطة أو المعقدة، الأكاديمية منها والشخصية والاجتماعية، وعليه أن يواجهها، وأن يجد لها الحل المناسب، كما يواجه كثيرا من المسؤوليات

الشخصية والعائلية والاجتماعية والدراسية، وعليه أن يتحملها وأن يقوم بكل المسؤوليات المرتبطة بالمكنات الاجتماعية التي يشغلها، لأن تطور المجتمعات وتقدمها يتوقف إلى حد كبير على الطلبة باعتبارهم أغنى وأهم الموارد البشرية، وعليه فإن الجامعة تقوم بتوفير الظروف المناسبة لنمو الطالب معرفيا ونفسيا واجتماعيا وتوفير الراحة النفسية له، لجعله قادرا على البذل والعطاء والخلق والإبداع، والقيام بدوره في التنمية في جميع نواحي الحياة، فعندما ينتقل الطالب إلى الجامعة يكون قد قطع شوطا كبيرا في التنشئة الاجتماعية سواء داخل أسرته أو في الجامعة مع زملائه وأساتذته، ويكون قد زُوّد بكثير من المعلومات والمعايير الاجتماعية والقيم والاتجاهات، وتقوم الجامعة بتوسيع هذه المتغيرات في شكل منظم بما يخدم الصحة النفسية، إذ تعد الصحة النفسية للطالب الجامعي والأشخاص الذين يعملون في الجامعة في غاية الأهمية، ذلك أن الجامعة التي تعاني من التمزق وعدم التكامل بين أجهزتها ونظمها وهيئاتها جامعة مريضة، والجامعة التي يسودها التعصب والعنف وانهيار القيم هي أخرى جامعة مريضة، ولذلك فالمحافظة على الصحة مطلب استثماري وإنساني معا، ومن هنا نرى مدى حرص المجتمعات الحديثة على تحقيق الرفاهية الاجتماعية والسعادة لأبنائها؛ لأن الصحة النفسية تجعل الفرد متمتعا بالاتزان والنضج الانفعالي، وبعيدا عن التهور والاندفاع، مما يجعله بعيدا عن كل ما يدمر علاقاته مع أفراد مجتمعه، وفي هذا الإطار ظهرت الحاجة إلى دراسة موضوع الصحة النفسية لدى الطالب الجامعي ليس للأسباب المذكورة فقط، وإنما أيضا لاعتبارات إنسانية تتمثل في كفالة حياة سعيدة له، وبالتالي للمجتمع كله، ولذلك فالمحافظة على الصحة مطلب استثماري وإنساني معا، ومن هنا تحرص المجتمعات الحديثة على تحقيق الرفاهية والسعادة لأبنائها.

ولعل تواجد الباحثان بالجامعة وملاحظتهما للأجواء العامة بها، واختلاطهما بالطلبة الجامعيين، وكذا معايشتهما لحياة الطلبة اليومية، هو ما دفعهما للإحساس بضرورة البحث في مستويات ومظاهر الصحة النفسية لدى طلبة الجامعة.

الإشكالية: لقد تزايد الاهتمام بالصحة النفسية كموضوع بحث ومجال نشاط في أواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن، مع تزايد الحاجة إلى الحفاظ على طاقات الناس الأسوياء وعلاج أزماتهم النفسية والحياتية كي لا تتأثر كفاءتهم وقدراتهم (عطار، 2009: 10)، وكان وراء هذا الاهتمام المتزايد مجموعة من الأسباب التي يمكن أن نجملها فيما يلي:

1- ازدياد الاضطرابات والمشكلات النفسية بشكل ملحوظ نتيجة التغيرات والضغوط التي نحيا فيها، فقد أحصت منظمة الصحة العالمية أكثر من 450 مليون شخص في العالم مصاب باضطرابات نفسية من بينهم 100 مليون يعانون من الاكتئاب، ناهيك عن الذين يعانون من مشكلات نفسية!

أما على مستوى الجامعة، فقد أظهرت بعض الدراسات منها دراسة أجريت في جامعات بكين عام (2001) أن نسبة الطلاب الجامعيين الذين يعانون مشاكل نفسية من الدرجة المتوسطة بلغ 16,51%، وهو ما يعني أن ثلث طلاب الجامعات البالغ عددهم 23 مليونا طالبا يعانون مشاكل نفسية من الدرجة المتوسطةwww.chinatoday.com.cn/Arabic/2004

2 – زيادة الوعي بطبيعة العلاقة بين الصحة النفسية والصحة الجسمية.

3 – أهمية الصحة النفسية للفرد في تحقيق الصحة النفسية للمجتمع.

وفي هذا السياق يمكننا إدراج الطالب الجامعي ضمن هذه الكفاءات التي أصبحت تمثل اليوم قوة شعوب العالم، ومعيار من معايير تقدمها، إذ أن تحقيق التوازن النفسي والتكيف الاجتماعي أصبح مطلبا ضروريا لتحقيق التنمية البشرية وعاملا مهما للتقدم الأكاديمي والتفوق العلمي لطلاب الجامعات، وبحسب رأي الهابط (1987) إذا حققنا الصحة النفسية لطلابنا، فإننا نكون قد حققنا فردا قادرا على اختيار واتخاذ القرارات في حياته اليومية دون جهد زائد أو حيرة شديدة.

إن التحاق الطالب بالجامعة يساعده على اكتساب المهارات المعرفية والانفعالية والاجتماعية من خلال ما تقدمه من نشاطات مختلفة، كما تتيح الجامعة فرصا للنضج الاجتماعي والاستقلال والتميّز وإثبات الذات، إلا أن الطالب الجامعي قد يواجه مجموعة من الصعوبات الأكاديمية والشخصية مما يؤثر على توافقه الشخصي والاجتماعي وتتغير نظرته حول نفسه ومستقبله وحول محيطه، وهذا كله يؤثر سلبا على مستوى ومظاهر صحته النفسية التي تترجم في مجموعة من السلوكيات

الغير السوية، باعتبار أن الصحة النفسية تنظيم متسق بين عوامل التكوين العقلي والنفسي والاجتماعي والديني للفرد، إذ يسهم هذا التنظيم في تحديد استجابات الفرد الدالة على اتزانه الانفعالي وتوافقه الشخصي والاجتماعي وتحقيق ذاته.

ويجب أن لا نغفل ذلك الدور الذي قامت ولازالت تقوم به الجامعة الجزائرية لصالح هذه الشريحة من تكوينها تكوينا معرفيا وتوفير ما يحتاجه الطلبة من وسائل وأجهزة ومعدات للدراسة والبحث؛ إلا أنها أغفلت جانبا مهما من جوانب شخصية الطالب وهو الجانب النفسي والذي نحن بصدد دراسته والتنقيب عنه، كما لا يفوتنا أن ننوه إلى تلك الدراسات والأبحاث التي سبقتنا في هذا الميدان، بل قبل ذلك كله فقد تأسست أقسام عدة في علم النفس في الجامعات ودخلت الصحة النفسية كاختصاص له درجته الأكاديمية، ولا زال هذا الاختصاص يعرف تطورا في مناهجه ومقرراته وأدوات بحثه بما يناسب أهداف الجامعة والمجتمع الذي يعيش فيه الطالب.

وعلى هذا الأساس أراد الباحثان من خلال هذه الدراسة توضيح طبيعة الصحة النفسية ومستواها ومظاهرها لدى طلبة الجامعة من خلال طرحهما للتساؤلات التالية:

- ما هو واقع الصحة النفسية لدى الطلبة الجامعيين في جامعة وهران؟.
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ومظاهر الصحة النفسية بين الذكور والإناث ؟
- وهل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الصحة النفسية تعزى لمتغير نوع الإقامة(الطلبة الداخليين في مقابل الطلبة الخارجيين)؟

- **أهمية الدراسة :** - تنبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة الموضوع في حد ذاته، حيث تحتل الصحة النفسية مركزا هاما في البحوث النفسية والطبية، وهذا لما للصحة النفسية علاقة بالصحة الجسمية والصحة العقلية.
- تعد المرحلة الجامعية محطة هامة في حياة الطلبة لما تحمله من نمو علمي واجتماعي وشخصي، وكذلك من تجارب إيجابية وسلبية تؤثر في تكامل شخصيتهم وسلامتها وصحتها.
- إن الطلبة هم في الغالب من الشباب، فدراسة الصحة النفسية لديهم من حيث مستواها ومظاهرها تفيد في تكوين صورة عن شخصيتهم وعن ملامحهم النفسية.
- إن الطالب الجامعي باعتباره من الفئة المتعلمة والمثقفة، والمقبلة على خدمة المجتمع وعلى بناء أسرة وتربية الأجيال، فمن باب أولى أن يتمتع بقدر من الصحة النفسية تبعده عن الاضطرابات النفسية.

- **أهداف الدراسة:**تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- الكشف عن مستويات ومظاهر الصحة النفسية لدى طلبة الجامعة.
- معرفة الفروق بين الجنسين في مستويات ومظاهر الصحة النفسية.
- معرفة تأثير نوع الإقامة – ممن يقيمون داخل الأحياء الجامعية وممن يقيمون في أسرهم- على مستويات ومظاهر الصحة النفسية.

- **حدود الدراسة:**- الحدود البشرية والمكانية: أجريت هذه الدراسة على عينة من طلبة جامعة وهران1 و2 يدرسون بأربع كليات وهي كلية الطب، وكلية العلوم الطبيعية، وكلية الآداب واللغات، وكلية العلوم الاجتماعية.
- الحدود الزمنية: تمت الدراسة في الفترة الممتدة من بداية شهر أفريل إلى نهاية مايو من السنة الجامعية 2013-2014 .

- **المفاهيم الإجرائية:** جاء في تعريف المنظمة العالمية للصحة بأنها " حالة من الرفاهية والسعادة والكفاية الجسمية والنفسية والاجتماعية التامة، وليس مجرد غياب المرض أو العجز أو الضعف (بطرس، 2008:29).

أما في دراستنا الحالية فالصحة النفسية هي تمتع الطالب بقدر من التوافق الشخصي والاجتماعي والرضا عن الحياة وما حققه فيها من أهداف، والتمتع بما هو إيجابي فيها، والقدرة على مواجهة متطلباتها، والاستمرارية في العمل، والسلوك

بطريقة يرتضيها الواقع وتتفق مع المعايير التي تحكم الجماعة التي ينتمي إليها؛ ويعبر عن الصحة النفسية إجرائيا بالدرجة الكلية التي يحصل عليها الطالب في مقياس الصحة النفسية المطبق في هذه الدراسة.

- الأعراض السيكوسوماتية: هي مجموعة من الأعراض والشكاوى الجسمية المزمنة،التي تتضمن اضطراب أو خلل أو إصابة أحد الأعضاء أو الأجهزة التي تقع تحت تحكم الجهاز العصبي اللاإرادي،و ترتبط ارتباطا وثيقا بمتغيرات وعوامل نفسية تؤدي إلى تراكم حالة الكرب المزمن الذي يظهر في صورة المرض العضوي.

- القلق: انفعال غير سار وشعور غامض مبالغ فيه، أو هم وعدم راحة وعدم استقرار، مع إحساس بالتوتر والشد، وخوف دائم لا مبرر له من الناحية الموضوعية، ولمواقف لا تعني خطرا حقيقيا، يظهر في صورة أعراض جسمية ونفسية.

- الاكتئاب: هو حالة يعاني فيها الشخص عادة من انخفاض المزاج، وفقد الاستمتاع والاهتمام بالأشياء وانخفاض في الطاقة، وهذا يؤدي إلى سرعة التعب ونقص النشاط الوظيفي، ويصاحب ذلك أعراض ضعف التركيز والاهتمام وانخفاض احترام الذات والثقة بالنفس، وأفكار عن الشعور بالذنب أو فقدان القيمة.

- الحساسية التفاعلية: يقصد بها العلاقات البينية القائمة بين الأفراد بعضهم البعض، وأثر هذه العلاقات في الوضع النفسي للإنسان، ويتميّز الأفراد ذو الحساسية التفاعلية المرتفعة بدرجة عالية من تذليل الذات، وتقدير ذات منخفض.

- العدائية: وهي أي أذى بدني أو مادي أو معنوي يلحقه شخص بآخر أو بنفسه هو شخصيا وذلك للرد على الخيبة والإحباط والحرمان.

- توهم المرض: عُصاب يغلب عليه الانشغال بوظائف الجسم ومخاوف من أمراض خطيرة أو مسببة للعجز أو التشوه بالرغم من عدم وجود دليل طبي يدل على ذلك، ولكنها تستحوذ على تفكير الفرد واهتماماته الدائمة بصحته وبجسمه.

- المخاوف المرضية: هي عبارة عن مخاوف داخلية غير منطقية، ينتج عنها تجنب شعوري لموضوعات معينة مخيفة، مع وعي المريض بأن هذا الخوف هو خوف غير حقيقي وغير منطقي، كالخوف من الأماكن المرتفعة والمكشوفة، ويترتب على هذه المخاوف أعرض عضوية.

- الأرق: حالة عدم اكتفاء كمي من النوم تستمر لفترة زمنية طويلة، يترجم بشكاوي من صعوبة النوم أو الاستمرار فيه أو من سوء نوعية النوم.

إجرائيا يعبر عنه الاضطرابات النفسية المذكورة بما يقيسه مقياس الصحة النفسية المطبق في هذه الدراسة.

- الطالب الجامعي: هو كل فرد مازال يزاول نشاطه التعليمي داخل الجامعة.

الإطار النظري والدراسات السابقة: مفهوم الصحة النفسية: أشار مؤتمر البيت الأبيض (1920) في تعريف للصحة النفسية بأنها تكيف الأفراد مع أنفسهم ومع الآخرين إلى أقصى درجات الفعالية والرضا والسعادة وتحقيق السلوك الاجتماعي المقبول والقدرة على مواجهة وقائع الحياة وقبولها(الطراب، 2008: 35).

وجاء في تعريف منظمة الصحة العالمية (1964) أن الصحة النفسية هي حالة من الرفاهيّة والسعادة والكفاية الجسمية والنفسية التامة، وليس مجرد غياب المرض أو العجز أو الضعف (عبد اللّه، 2008: 15).

والصحة النفسية في موسوعة عالم علم النفس(2003) هي حالة من التكيّف والتوافق والانتصار على الظروف والمواقف يعيشها الشخص في سلام حقيقي مع نفسه وبيئته والعالم من حوله، ويستشعر فيها بأنّه راض عن نفسه وسعيد بأحواله، ومتصالح مع الواقع، ويتصرف برويّة وحكمة، ويتوجه بتفاؤل وأمل إلى كل ما يناط به أو يريده من مشروعات (الحنفي، 2003: 6). أما التعريف النظري الذي رأى الباحثان بأنه يتماشى مع موضوع دراستهما هو الذي قدمه حامد عبد السلام زهران، مفاده أن الصحة النفسية حالة دائمة نسبيا يكون فيها الفرد متوافقا نفسيا (شخصيا، انفعاليا، واجتماعيا) أي مع نفسه ومع بيئته، يشعر فيها بالسعادة مع نفسه ومع الآخرين، ويكون قادرا على مواجهة مطالب الحياة وتكون شخصيته متكاملة سوية، ويكون سلوكه عاديا، بحيث يعيش في سلامة وسلام (زهران،2005: 9).

وعن مظاهر الصحة النفسية، وبالنظر إلى مجموعة الدراسات التي اهتمت بموضوع الصحة النفسية، فإنها تتجلى في عدة نقاط أهمها:

- التكيف بأشكاله المختلفة: البيولوجي، والنفسي، والاجتماعي(الأسري، والمدرسي، والمهني).
- الشعور بالسعادة مع الآخرين: ودليل ذلك حب الآخرين، والثقة بهم واحترامهم، وتكوين علاقات اجتماعية مُرضية، والسعادة الأسرية، والاستقلال الاجتماعي، وتحمل المسؤولية.
- فهم الذات وتحقيقها: وهي أن يدرك الفرد نواحي القوة والضعف فيه، بحيث يتيح له ذلك استثمار نواحي القوة وتقبل نواحي الضعف. وإن من أهم مظاهر اختلال الصحة النفسية وجود الاضطرابات،و عدم معرفة الشخص لقدراته إما مبالغة في تقديرها أو التهوين من شأنها.
- مواجهة مطالب الحياة وأزماتها: من واجب الفرد أن يتمتع بروح المواجهة لأن الحياة لا تخلو من الأزمات والصعوبات، وأن عتبة الإحباط ومعدله هو مؤشر جيد للصحة النفسية، فكلما كانت عتبة الإحباط (معدل تحمّله) عالية، كان ذلك دليلا على درجة عالية من الصحة النفسية (عبد الله،2008: 24).
- النجاح في العمل: إن من أهم عوامل النجاح في العمل هي رضا الفرد عنه وتناسبه مع ما لديه من قدرات واستعدادات، فنجاح الفرد في عمله دليل توافر الصحة النفسية.
- الاتزان والثبات: يتسم الشخص ذو الصحة النفسية السليمة بالاتزان الانفعالي والثبات الوجداني واستقرار الاتجاهات، ونضج الانفعالات، بمعنى وجود حالة من التماثل بين الشدة والانفعال ومثيراته.
- الخلق القويم، إن الفرد لا يستطيع أن يعيش مع الجماعة إلا إذا نمت عنده مشاعر وامتاز بصفات حميدة كالاحترام والتعاون والتسامح، بهذا يمكن أن يتكيف معهم وبصورة حسنة، لذا فعلى الفرد أن يتحلى بخلق حميد لأن هذا الأخير نتاج صحة نفسية سليمة(دويدار،1994: 513).

أما عن معايير الصحة النفسية، يرى الباحثان أن أحدث المعايير التي تحدد مستوى الصحة النفسية للفرد هي تلك التي قدمها وولمان Wolman (1976) على النحو التالي:

- العلاقة بين طاقات الشخص وإنجازاته، وهو ذلك التفاوت الذي يحتمل وجوده بين ما يستطيع الفرد القيام به وبين ما يقوم به وما ينجزه فعليا.
- الاتزان العاطفي، ويعني التوازن بين انفعالات الشخص والمؤثرات العامة لذلك.
- صلاح الوظائف العقلية، ويشمل الإدراك والمحاكاة وعمل الذاكرة والتفكير وغيره، والصلاح هنا يقصد به مقدار ما يكون عليه عمل هذه الوظائف من حيث صحتها ودقتها وسيرها وفق المبادئ العقلية الأساسية.
- التوافق الاجتماعي، ويعني مستوى توافق الفرد مع شروط حياة الجماعة وتفاعله معها، فالشخص الذي يتمتع بصحة نفسية جيدة قادر على العيش بسلام وصداقة مع الآخرين ضمن الكتل الاجتماعية، وهو قادر على التعاون مع غيره على أساس علاقات اجتماعية قائمة على المسؤولية والاحترام المتبادل
(الرفاعي،1995 : 13-14).

والصحة النفسية هي حالة إيجابية دائمة نسبيا وليس مطلقة بل إنها نشطة متحركة ونسبية تتغير من فرد لآخر، فمن الممكن أن نجد بعض الجوانب السوية لدى أشد الناس اضطرابا ؛ كما تتغير من وقت لآخر عند الفرد نفسه، حيث يمر كل واحد منا خلال مراحل حياته بمواقف سارة وغير سارة، وعلى هذا الأساس نرى أنه كلما زاد عدد المواقف الايجابية وشعور الفرد بالسعادة وقل تعرضه لمواقف سلبية التي تولد لديه مشاعر التعاسة كان على درجة مرتفعة من الصحة النفسية والعكس صحيح. ومن نسبية الصحة النفسية كذلك أنها تتأثر بمواقف الحياة المتغيرة، فالأشخاص ذوي الدرجة المرتفعة من الصحة النفسية يتمتعون بثبات نسبي في حين أن أولائك الذين يتسمون بدرجات منخفضة من الصحة النفسية يغلب

عليهم التذبذب والتقلب من وقت لآخر (دويدار، 1994: 513-513)، ومن نسبية الصحة النفسية أنها تتأثر بمراحل النمو التي يمر بها الفرد، فقد يعد سلوك ما سويا في مرحلة عمرية معينة مثل التبول اللاإرادي فهو سلوك سوي في العام الأول ولكنه غير سوي إذا حدد في السن الخامسة.

الدراسات السابقة: أجرى الديب(1980) دراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين الأقسام الداخلية والتوافق الشخصي والاجتماعي والإنجاز الأكاديمي لدى طلبة الكليات في سلطنة عمان، تكونت العينة من(79) طالبا مقسمين إلى مجموعتين، الأولى تضم(41) طالبا يقيمون بالقسم الداخلي بكلية المعلمين بسلطنة عمان، والمجموعة الثانية من(28) طالبا يقيمون خارج الكلية مع زملائهم. وأظهرت النتائج أنه يسجل الطلبة عموما مستوى عال من التوافق النفسي، وأنه لا توجد فروق في درجة توافق الطلاب في المجموعتين (بالقسم الداخلي أو خارج الكلية).

قام تريون Tryon (1983) بدراسة لغرض معرفة المشاكل التي تجعل المقيمين في مساكن الطلبة والطالبات من مختلف الفئات والمستويات يلجئون لخدمات الإرشاد النفسي. تكونت عينة الدراسة من (354) طالبا، منهم (152) يقيمون في مساكن الطلبة، و(193) طالبا يسافرون يوميا من الكلية إلى منازلهم. وقد أظهرت النتائج أن المقيمين في مساكن الطلبة كانوا بحاجة إلى الخدمات الإرشادية أكثر مما هو متوقع؛ وأن الطلاب الذين يعانون من مشاكل شخصية احتاجوا إلى جلسات إرشادية أكثر من غيرهم؛ بينما الطلاب المقيمين في مساكن الطلبة احتاجوا إلى الإرشاد أكثر من الطلبة الذين كانوا يسافرون يوميا إلى منازلهم وعائلاتهم (عطار، 2009 :118).

وهدفت الدراسة التي قام بها بنيت وجوردن Bennett & Jordan (1985) البحث في العلاقة بين استجابات ذات النزعة العدوانية للإحباط والشعور بالأمن النفسي. تكونت العينة من (109) من طلبة الجامعة من كلا الجنسين؛ ولقياس الإحباط استخدمت صورة معدة من اختبار روزنزفايغ، إضافة إلى تطبيق اختبار ماسلو للشعور بالأمن. كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة دالة بين المستويات الواطئة للشعور بالأمن للاستجابات ذات النزعة العدوانية للإحباط، حيث كان أفراد المجموعة الذين يقرون بمستوى واطئ من الأمن ذو نزعة عدوانية في استجاباتهم للإحباط أكثر من أفراد المجموعة الأخرى الذين يشعرون بمستوى عال من الأمن (الزبيدي، 2007: 54).

قام الجنابي(1991) بدراسة استهدفت بناء مقياس الصحة النفسية لدى طلبة الجامعة، وقياس الصحة النفسية لديهم أيضا، وإيجاد دلالة الفروق في الصحة النفسية تبعا لمتغيرات الجنس والتخصص والمحافظة(سكن الطلاب)،وقد اقتصرت الدراسة على عينة من طلبة الجامعة المستنصرية بالعراق بلغت(460) طالبا وطالبة. أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة المعاناة والشكاوى النفسية لدى الطلبة كانت منخفضة بنسبة مقدارها (9.8 %) من مجموع أفراد عينة البحث، إذ حصلت الإناث على نسبة (5.5 %)، والذكور على نسبة (4.3%)، أما فيما يخص المتغيرات التي تضمنتها الدراسة وهي (الجنس، التخصص، والمحافظة)، فإن نتيجة التحليل الإحصائي لم تظهر فروقا ذات دلالة معنوية بينها عند مستوى (0.05) (الزبيدي، 2007: 73).

وهدف بلحيك (1998) من خلال الدراسة التي قام بها إلى التعرف على مستوى الصحة النفسية لدى طلبة جامعة صنعاء، وفيما إذا كانت هناك فروق دالة معنويا في مستوى الصحة النفسية بين طلبة الجامعة استنادا إلى متغيرات الجنس والكلية والمستوى الدراسي، وكذلك معرفة الفروق بين طلبة الجامعة في الصحة النفسية وفقا لتلك المتغيرات ؛ وقد اختيرت عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية، وقوامها (1014) طالبا وطالبة، منهم(762) ذكورا و(252) إناثا، من مجموع سبع كليات. ومما كشفت عنه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة في الصحة النفسية بين طلبة الجامعة استنادا إلى متغير الجنس وقيمتها (0.80)؛ ووجود فروق ذات دلالة معنوية موجبة في الصحة النفسية بين طلبة الجامعة استنادا إلى متغير الجنس لصالح الذكور؛ ووجود علاقة ذات دلالة معنوية موجبة لكن منخفضة في الصحة النفسية بين طلبة الجامعة استنادا إلى متغير الكلية وقيمتها (0.23)؛ كما أظهرت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة

معنوية موجبة في الصحة النفسية بين طلبة الجامعة استنادا إلى متغير الكلية (نظرية- عملية) لصالح الكليات النظرية ؛ وعن وجود فروق ذات دلالة معنوية في الصحة النفسية بين طلبة الجامعة استنادا إلى متغير المستوى الدراسي (الأول- الثاني) لصالح طلاب المستوى الرابع (عطار، 2009 :113-114).

وأجرى أدلاف Adlaf(2001) دراسة هدفت إلى قياس مستوى الصحة النفسية من خلال وصف انتشار التعاسة النفسية لدى الطلبة الجامعيين الكنديين من (16) جامعة، وقياس مختلف الفروق وفق المتغيرات التالية: الجنس، والمستوى الدراسي(الأول، الثاني، الثالث، والرابع)، ونوعية الإقامة(مقيمين داخل الحي/خارج الحي الجامعي)، وبلغت عينة البحث (7622) طالبا وطالبة، منهم (2813) من الذكور، و(4809) من الإناث. واستخدم لأغراض الدراسة استبيان الصحة العامة (GHQ-12)؛ وتوصلت الدراسة إلى أن 30% من عينة البحث يعانون من مستوى مرتفع من التعاسة النفسية ؛ وأن هناك فروق في مستوى الصحة النفسية ما بين الطلبة بحسب المستوى الدراسي، حيث سجل الطلبة الجدد أقل مستوى لهم من الصحة النفسية، بينما لم تسجل فروق في مستوى الصحة النفسية ما بين الطلبة بحسب متغير الإقامة (مقيمين داخل الحي الجامعي أو خارجه) (عطار،2009: 120).

وقام العيسوي (2002) بدراسة هدفت إلى التعرف على مدى دلالة الفروق التي قد ترجع إلى عوامل السن والجنس والمستوى التعليمي، والفروق بين الاضطرابات السيكوسوماتية المقسمة، وقد تكونت العينة من(661) طالبا جامعيا، طبق عليهم اختبار الاضطرابات السيكوسوماتية الذي قام بإعداده الباحث، وتوصلت الدراسة إلى أن الإناث أكثر معاناة من الاضطرابات السيكوسوماتية من الذكور، وهذا راجع إلى الحساسية الانفعالية، ولتعرض الأنثى إلى آلام الطمث وما يصاحبها من تغيرات فسيولوجية، وكذلك حالات الحمل والولادة؛ ومن حيث الفروق العمرية كشفت الدراسة أن صغار السن أكثر عرضة لإصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية ؛ أما من حيث الفروق في التخصص العلمي وجد أن طلاب علم النفس هم أكثر إصابة بالأمراض السيكوسوماتية من طلاب الفلسفة وعلم الاجتماع، على الرغم من أن الفروق بينهم ليست كبيرة (فقيه،2007: 279).

وأجرى الوشلي(2003) دراسة هدفت إلى الكشف عن الصحة النفسية لدى طلبة جامعة صنعاء وعلاقتها بالضغوط النفسية، حيث بلغ حجم العينة (409)، قدر عدد الذكور (178) طالبا، وعدد الإناث (231) طالبة، وتم توزيع العينة على عشر كليات؛ ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق مقياسين هما مقياس الصحة النفسية من إعداد القريطي والشخص(1992)، ومقياس قوة تحمل الشخصية لكوبسا؛ وتوصلت الدراسة إلى أن النسبة الكبيرة من طلبة وطالبات جامعة صنعاء تقع في منطقة السلامة النفسية ؛ وأنه توجد فروق نوعية ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في معظم أبعاد الصحة النفسية والدرجة الكلية لها ولصالح الذكور؛ وعلى العكس من ذلك كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة وطالبات الكلية العلمية وطلبة وطالبات الكلية الأدبية في معظم أبعاد الصحة النفسية والدرجة الكلية لها. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطيه دالة بين الضغوط الدراسية والدرجة الكلية للصحة النفسية لدى طلبة وطالبات جامعة صنعاء، بينما لا توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين الدرجة الكلية للصحة النفسية وكل من الضغوط الأسرية، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والضغوط الصحية، والدرجة الكلية للضغوط النفسية لدى طلبة وطالبات جامعة صنعاء (عطار، 2009 :115-116).

التعقيب على الدراسات السابقة: إن كل الدراسات السابقة اهتمت بالصحة النفسية لدى طلبة الجامعة وهو ما يتماشى مع أهداف دراستنا الحالية، أما عن النتائج فقد جاءت متقاربة بشأن مستوى الصحة النفسية التي يتمتع بها الطلبة بغض النظر عن المتغيرات الديمغرافية الأخرى، بحيث كشفت عن أن الطلبة يتمتعون بمستوى متوسط من الصحة النفسية؛ولكنها تباينت من حيث النتائج عند إدخال المتغيرات الأخرى، فقد أظهرت كل من دراسة بلحيك(1998) ودراسة العيسوي(2002) عن وجود فروق ذات دلالة معنوية في الصحة النفسية بين الطلبة الذكور والطالبات ولصالح

الذكور، بينما كشفت دراسة الجنابي (1991) عن عدم وجود فروق في درجة المعاناة والشكاوى النفسية لدى الجنسين. كما جاءت نتائج الدراسات السابقة متباينة هي الأخرى من حيث الفروق بين الطلبة الداخليين والطلبة الخارجيين، فقد بينت دراسة كل من الديب(1980) وأدلاف(2001) عن عدم وجود فروق في الصحة النفسية تعزى لمتغير نوع الإقامة، في حين بينت دراسة تريبون(1983) أن الطلبة الذين يقيمون في مساكن الطلبة هم بحاجة إلى الخدمات الإرشادية أكثر من الذين يقيمون مع أسرهم.

أما دراستنا الحالية فإنها تتشابه مع الدراسات السابقة كونها تتناول موضوع الصحة النفسية عند الطلبة الجامعيين، مع مراعاة كل من متغيري الجنس ونوع الإقامة في علاقاتهما بالصحة النفسية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

- **منهج الدراسة:** اتبع الباحثان المنهج الوصفي الذي يعالج موضوعا أو ظاهرة معينة عن طريق وصف الظاهرة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها، وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع ويشتمل على التحليل والتفسير واكتشاف العلاقات بين المتغيرات.

- **عينة الدراسة:** أجريت الدراسة على عينة من الطلبة الجامعيين يدرسون بأربع كليات وهي كلية الطب، وكلية العلوم الطبيعية، وكلية الآداب واللغات، وكلية العلوم الاجتماعية بجامعتي وهران1 و2، قدرت بـ 170 طالبا وطالبة، موزعين حسب المواصفات الديمغرافية التالية: الجنس، ونوع الإقامة.

الجدول (1) يبين المواصفات الديمغرافية لعينة الدراسة.

المتغيرات	التكرارات		النسبة المئوية	
الجنس	الذكور (96)	الإناث (74)	%56.47	%43.52
نوع الإقامة	داخلي (55)	خارجي (115)	%32.35	%67.64

أداة الدراسة: قام الباحثان بتطبيق مقياس الصحة النفسية الذي أعده الأستاذ الدكتور حسن مصطفى عبد المعطي في صورته المعدلة بعد التأكد من خصائصه السيكومترية؛ والمقياس هو أداة للتشخيص الإكلينيكي الذاتي لأعراض الصحة النفسية، طبقه صاحبه في البيئة المصرية وأعطى نتائج مرضية.

يتكون المقياس المعدل من 47 فقرة، ومن8 أبعاد تكشف عن الأعراض التالية: القلق، والاضطرابات السيكوسوماتية، والاكتئاب، وتوهم المرض، والمخاوف المرضية، والعدائية، والحساسية التفاعلية، والأرق الليلي، تتوزع على الشكل التالي:

الجدول (2) يبين أبعاد مقياس الصحة النفسية وعدد فقراتها بعد التعديل.

الرقم	الأبعاد	الفقرات	المجموع
1	القلق	1- 3- 6- 7- 8- 18-26-33	8
2	الاضطرابات السيكوسوماتية	5– 17- 25- 32- 40- 41- 46- 47	8
3	الاكتئاب	2-9-11- 19- 27- 34- 35- 44	8
4	توهم المرض	13- 21- 29- 36- 42	5
5	المخاوف المرضية	15- 23- 30- 38- 45	5
6	العدائية	10- 12- 20- 28	4
7	الحساسية التفاعلية	4 – 16- 24- 31- 39	5
8	الأرق الليلي	14 – 22 – 37- 43	4

تحديد طريقة الإجابة: تم اختيار طريقة الإجابة وفقا لمقياس مدرج بطريقة (لا ينطبق مطلقا، نادرا، أحيانا، كثيرا، دائما)، وعلى أن يسير تقدير الدرجات على النحو التالي (4،3،2،1،0).

- **صدق المقياس:**

أ- الصدق الظاهري:عرضت الصورة الأولية للمقياس الذي يتكون من 80 فقرة على تسع(9)محكمين من أساتذة الجامعة المتخصصين في مجال علم النفس الإكلينيكي والصحة النفسية والتربية، طلب منهم الحكم على مدى صلاحية وملاءمة كل

فقرة من فقرات المقياس، والحكم على مدى صلاحية كل مفردة من حيث مدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسه بالسلب أو الإيجاب، وارتباطها بالبعد الذي تندرج تحته. ولحساب نسبة الاتفاق بين المحكمين، تم استخدام معادلة كوبر، وهي:

$$\text{نسبة الاتفاق} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق}}{\text{عدد مرات الاتفاق} + \text{عدد مرات الاختلاف}} \times 100$$

وقد اتفق الباحثان على قبول الفقرات التي تساوي أو تفوق نسبة الاتقاق عليها 80 % ؛ وعليه فإن عدد الفقرات التي وافق عليها المحكّمون بنسبة 100% بلغت 33 فقرة، بنسبة 41.25% من نسبة القبول الكلي؛ أما الفقرات التي وافق عليها المحكمون بنسبة 80% فقد بلغت 14 فقرة وبنسبة قدرها 17.50% من نسبة القبول الكلي؛ أي أن 47 فقرة من 80 فقرة والتي تمثل 58.75% ثم قبولها من قبل المحكّمين.

ب – صدق الاتساق الداخلي: قام الباحثان بحساب صدق المقياس بطريقة الاتساق الداخلي، حيث تم حساب معامل الارتباط بين كل بعد من أبعاد مقياس والمقياس ككل، وجاءت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (3) يبين درجة الاتساق الداخلي بين كل بعد والمقياس ككل.

الرقم	الأبعاد	معامل الارتباط
1	القلق	**0.743
2	الاضطرابات السيكوسوماتية	*0.310
3	الاكتئاب	*0.310
4	توهم المرض	**0.743
5	المخاوف المرضية	**0.770
6	العدائية	**0.766
7	الحساسية التفاعلية	**0.766
8	الأرق	**0.743

** الارتباط دال عند α 0.01   * الارتباط دال عند α 0.05

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن درجات الاتساق الداخلي مرتفعة بين أبعاد مقياس الصحة النفسية كل على حدة والمقياس كلي، مما يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة كبيرة من الصدق.

ب- ثبات المقياس: قمنا بحساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، حيث قسمنا المقياس إلى نصفين، وجاءت النتيجة كالتالي: ر= 0.966، وبعد التعديل بتطبيق معامل سبيرمان براون أصبح معامل الثبات = 0.982، مما يدل على أن مقياس الصحة النفسية يتمتع بقدر من الاستقرار في نتائجه.

ج- التوزيع الافتراضي للدرجات على مستويات الصحة النفسية :

الجدول (4) يبين التوزيع الافتراضي للدرجات على مستويات الصحة النفسية.

المستوى	مدى الدرجات
عال	0- 47
فوق المتوسط	47-94
متوسط	94 - 141
منخفض	141 - 188

عرض وتفسير نتائج الدراسة: أسفرت الدراسة الميدانية على النتائج التالية:

أ- أن عينة الدراسة من الطلبة والطالبات الجامعيين يتمتعون بقدر متوسط من الصحة النفسية، حيث بلغ المتوسط الحسابي 52.48، وهي النتيجة التي تتوافق كثيرا مع ما توصلت إليه دراسة تلمساني (2015) حيث كشفت أن درجات الارتياح النفسي لدى طلبة جامعة وهران – الذي هو مظهرا من مظاهر الصحة النفسية- والمتمثل في درجة الرضا في مجال

الحياة لدى الطلبة يساوي 58.97 وهو مستوى متوسط (تلمساني،2015 :30) ؛ كما تتوافق مع دراسة الوشلي (2003) التي كشفت أن النسبة الأكبر من طلبة وطالبات جامعة صنعاء يقعون في منطقة السلامة النفسية(قمر، 2015 : 169).

ب- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاضطرابات النفسية التي يقيسها المقياس والصحة النفسية تتراوح بين0.38 و0.70 ؛ وأن مظاهر الاضطرابات النفسية الأكثر تأثيرا في الصحة النفسية لدى الطلبة من الجنسين هي على التوالي: القلق،الاكتئاب، الحساسية التفاعلية، المخاوف المرضية، توهم المرض، الأرق، والعدائية.

ج– إن الطلبة الذكور أكثر تمتعا بالصحة النفسية من الطالبات.

د - لا يوجد فرق دال بين الطلبة المقيمين في الساكنات الجامعية والمقيمين مع أسرهم في مستوى الصحة النفسية.

1 – عرض وتفسير نتائج التساؤل الأول الذي يقول هل توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد مقياس الصحة النفسية والدرجة الكلية؟

الجدول (5) يبين العلاقة بين أبعاد مقياس الصحة النفسية والدرجة الكلية للمقياس.

الأبعاد	القلق	الاكتئاب	الحساسية التفاعلية	الاضطرابات السيكوسوماتية	المخاوف المرضية	توهم المرض	الأرق	العدائية
قيمة الارتباط	0,70**	0,70**	0,63**	0,62**	0,62**	0,55**	0,45*	0.38*

** الارتباط دال عند α 0.01   * الارتباط دال عند α 0.05

من خلال الجدول السابق يتبن بأن كل الاضطرابات النفسية التي يقيسها مقياس الصحة النفسية تؤثر معنويا في مستوى الصحة النفسية، ولكن بدرجات متفاوتة، حيث احتل اضطراب القلق والاكتئاب المرتبة الأولى بالمناصفة، في حين احتل اضطراب العداوة المرتبة الأخيرة.

ويمكن تفسير هذه النتائج كون القلق من المظاهر السلبية في الحياة العصرية يندر من لا يعانيه، وقد يتمثل القلق عند الطالب في قلق الامتحان، وهو ظاهرة منتشرة بين الطلاب في مختلف المراحل التعليمية، حيث لا يؤثر في تحصيلهم بل في سلوكياتهم، وتظهر أهمية قلق الامتحان في أهمية المواقف التي يتعرض لها الطالب، فالالتحاق بالجامعة والحصول على الوظيفة المناسبة، والترقي في مجال العمل ما هي إلا نماذج من المواقف التي قد يمر بها والتي قد لا يحصل عليها إلا بعد اجتيازه الامتحانات الخاصة بها، وقد يعني هذا ضرورة تعرض الطالب لبعض الامتحانات التي يتخذ في ضوء نتائجها بعض القرارات المهمة في حياته.

وعن أسباب القلق ترى هورني Horney أن البيئة التي يعيش فيها الفرد [بما فيها الجامعة] تسهم في نشأة القلق لما بها من تعقيدات وتناقضات، بينما ينجم القلق عند أدلر Adler في محاولة الفرد التحرر من الشعور بالنقص ومحاولة الحصول على التفوق (الشبؤون والأحمد،2011: 769).

إن النتيجة التي خرجت بها دراستنا تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الجمال وبخيث (2008) التي بيّنت أن القلق من أكثر الاضطرابات النفسية التي يعاني منها طلبة الجامعة بكلية التربية بجامعة المنوفية، حيث يعاني منه 71.96 % من الطلبة في الوقت الحاضر (إشتية وشاهين،2013 :321).

أما الاكتئاب، فقد يظهر عندما يمتد الحزن أو الضعف لفترة تمتد لأسابيع أو أشهر إلى حد تأثيره في حياة الطالب ودراسته. ومن الإشارات التحذيرية للاكتئاب فقدان الرغبة في الحياة، والشعور بعدم القدرة على الاستمتاع بأي شيء، والإحساس بالتعب، وفقدان الشهية، والصعوبة في اتخاذ القرارات، ومشاكل في الدخول في النوم، وفقدان الرغبة بالجنس بالنسبة للمتزوجين.

كما يظهر الاكتئاب كذلك من عدم وجود أهداف مثالية في حياة الطالب الجامعي وعدم وجود طموحات عالية لديه تشغل تفكيره، مما يؤدي إلى وجود فراغ فكري لديه، وهو ما بينته دراسة تيسدال Teasdale (1993)، حيث توصلت إلى وجود علاقة طردية بين التفكير السلبي والاكتئاب(بركات، 2006: 17).

يمكن القول بأن كل من القلق والاكتئاب هما نتاج الحياة الضاغطة التي يعيشها الطالب، فقد وجد Gilany(2008)ارتباطا قويا وعاليا بين الضغوط النفسية وبين الأداء الأكاديمي الضعيف، وكذلك التعرض للاكتئاب والمشكلات الصحية (القدومي وخليل، 2011: 649) ؛ كما كشفت دراسة الذيب وعبد الخالق(2006) عن وجود ارتباطات موجبة ومرتفعة بين كل من زملة التعب والقلق والاكتئاب لدى عينة من طلبة جامعة الكويت(عثمان، دت: 5)، وفي الجزائر كشفت دراسة إحصائية أعدت بمخبر الوقاية والأرغونوميا أن62.6% من الطلبة الجامعيين بجامعة الجزائر يعانون ضغطا نفسيا وذلك لأسباب متعددة (بوظريفة وآخرون،2009).

بالنسبة للحساسية التفاعلية، فالجامعة مؤسسة تربوية رسمية يستكمل فيها الطالب نموه وهو يتفاعل مع أساتذته وزملائه ويتأثر بالاختصاص الدراسي الذي يدرسه، وتنمو شخصيته، ومن العوامل التربوية المؤثرة في الصحة النفسية للطالب العلاقات الاجتماعية بين الطالب وأساتذته وبينه وبين زملائه. فالعلاقات لتي تقوم على أساس من المودة والاحترام والتوجيه والإرشاد السليم تؤدي إلى النمو النفسي السليم وبالتالي تزيد من مستوى الصحة النفسية لديهم، والعكس فالعلاقات جافة، **وعدم فهم وتقبل الأساتذة للطلبة، وعدم قبول الذات الاجتماعية، والتعصب للرأي تكون** عاملا من عوامل تعاسة الطالب وقد تؤدي به إلى الانسحاب من الجامعة أو تغيير التخصص. كما أن العلاقة بين الطلبة التي تقوم على أساس من التعاون والفهم المتبادل تؤدي هي الأخرى إلى التوافق النفسي والاجتماعي السليم الذي ينمي الصحة النفسية لديهم، والعكس صحيح بالنسبة لضعف أو سوء العلاقات، وهو ما كشفت عنه الدراسة التي قام بها باحثون صينيون في جامعة بكين(2004)، حيث توصلت إلى أن سوء العلاقات بين الطلبة تمثل أحد أسباب المشاكل النفسية لطلاب الجامعات بنسبة 12.5 % من مجموع المشاكل النفسية (http://www.chinatoday.com.cn/Arabic).

أما عن اضطراب توهم المرض في علاقاته بالصحة النفسية لدى عينة الدراسة، فهي تبدأ بشكاوي بدنية مستمرة من أعراض تظهر في الجسم وآلام يؤولها المريض على أنها علامات لمرض مزمن أو خطير، يمكننا إرجاع توهم المرض عامة إلى الحساسية النفسية عند بعض الأشخاص حيث نجدهم يتوهمون أنهم مرضى بمرض يكونون قد سمعوا عنه من الأطباء وفهموا فهما غير سليم أو قد يكونوا قرءوا عنه قراءة غير واعية وغير علمية، ومما يزيد في هذه الحساسية هو كثرة الأمراض الجسمية وارتفاع نسبتها في المجتمع خاصة منها الأمراض المزمنة كمرض السكري وارتفاع ضغط الدم والربو والصداع النصفي والسرطان؛ وإلى ضعف الصلابة النفسية، وإلى ضعف الاطمئنان النفسي لدى الأشخاص عند زيارتهم للأطباء، كما يرجع اضطراب توهم المرض كذلك إلى عوامل مهيئة أو أمراض مبكرة قد يكون الطالب قد تعرض لها في طفولته، أو إلى خبرات غير مواتية مر بها في طفولته، فتجعله مستعدا للإصابة بهاجس المرض.

بالنسبة للأرق، يعتبر أحد الاضطرابات الأكثر شيوعا بين فئة كبيرة من الناس، فحسب لاندبيرغ Lundberg (1997) فهو يصيب 27% من الناس (أبو هين، 2008 :113) حيث يعاني الذي لديه الأرق من صعوبة الدخول في النوم أو قلة ساعات النوم أو الاستيقاظ المتكرر ليلا أو الاستيقاظ مبكرا قبل أن يأخذ الجسم كفايته من النوم ؛ في هذه الحالة يتعرض الإنسان إلى تعب وإجهاد خلال النهار وانخفاض في مردوده ونشاطه.

والأرق بالنسبة للطالب الجامعي يشكل عائقا فسيولوجيا ونفسيا وذهنيا أمام تحصيله الدراسي، في هذه الحالة قد يلجأ بعض الطلبة إلى تناول المهدءات كحل للتخفيف من آثار الأرق.

يرى الباحثان أن علاقة الأمراض السيكوسوماتية بالصحة النفسية عند الطلبة ترجع إلى ضغوط الحياة، وإلى الأهمية– المبالغ فيها أحيانا– التي يعطيها الطالب إلى الصحة أمام كثرة الأمراض خاصة الأمراض المزمنة؛ كما يرجع تعرض الطلبة إلى الأمراض السيكوسوماتية إلى قوة الشخصية في حد ذاتها، حيث تلعب الصلابة النفسية دورا في قدرة الأشخاص المعرضين لضغوط شديدة على بقائهم أصحاء، وهو ما كشفت عنه دراسة كوباسا Kobassa (1979).

وتلعب المساندة الاجتماعية هي الأخرى دورا في وقاية الأشخاص من الأحداث الضاغطة عامة ومن الاكتئاب بصفة خاصة، فوجود الطالب مع من يفهمه وينصت له ويعتمد عليه أثناء الأزمات النفسية قد يخفف من الضغوط لديه سواء الأكاديمية أو النفسية التي قد تؤثر على صحته النفسية.

أما فيما يخص اضطراب العداوة، يمكننا القول أنه يعود إلى تعصب بعض الطلبة إلى المنظمات الطلابية وإلى الأصل الاجتماعي والثقافي، وهو كذلك نتاج للفرق الذي يدركه الطالب فيما يملكه ويملكه الطلبة الآخرون من حاجات وكمليات.

ويعتبر سوء تقدير الذات من العوامل التي تخلق العداوة، إذ ترى هورني Horney أن الإنسان الذي لا يحب نفسه لا يحب غيره،وهو ما كشفت عنه دراسة هيثرتون وبوليفي Heathert& Polivy (1991) التي توصلت إلى وجود علاقة دالة إحصائيا قدرت بـ 0.30 بين سوء تقدير الذات والعداوة (Heathert& Polivy,1991: 909)، ومن هنا تأتي العداوة للدفاع عن الذات، وأن هذه العلاقة هي ارتباطية وليست سببية فهي تزيد معا وتتناقص معا.

ومن جهة أخرى، يرى الشريفين(2008) أن العداوة، والتسلطية في التفكير والمواقف والسلوك، وانعدام الثقة بالآخرين،هي نتاج فقدان الشعور بالأمن النفسي لدى طلبة الجامعة (بني مصطفى والشريفين، 2013: 143).

إن هذه الاضطرابات النفسية التي كشفت عنها الدراسة الحالية والتي لها علاقة قوية بمستوى الصحة النفسية، قد ترجع عوما إلى الأسباب التالية:

- سوء تكيف الطالب مع العمل الجامعي وبخاصة **الامتحانات، والمذاكرة، وعدم الميل لبعض المواد، وصعوبة الفهم، وضعف الانتباه، والخوف من الفشل في الدراسة.**
- افتقاد الطالب للتوجيه الأكاديمي المناسب سواء عند اختيار القسم الذي يود الدراسة فيه أو عند مواجهته لمشكلات دراسية.
- عجز الطالب عن الدراسة في التخصص الذي يميل إليه.
- الإحساس أحيانا باللامبالاة وعدم الانتماء والرغبة في انجاز الحد الأدنى من الأمور والتكليفات دون وجود دافع للإجادة .
- الفرق بين ما كان يطمح إليه وما حققه من مكاسب، وما كان ينتظره الطالب من الجامعة والواقع الجامعي الذي يعيشه فعلا.
- الإحساس بالفراغ أحيانا نتيجة عدم إحالة الطالب على المكتبات أو شغله علميا، وهذا يعزى للتركيز على المحاضرات وإغفال الأنشطة الجامعية الأخرى، وحول هذه النقطة يرى نيولينجر Neulinger (1983) أن هناك علاقة بين الفراغ والصحة النفسية، بحيث يمكن أن يكون كل منهما سببا للآخر (محمود والشناوي، 2007).
- إحساس الطالب بوجود فجوة بين ما يدرسه في الجامعة وما يحتاجه للممارسة بعد التخرج.
- عدم الاطمئنان لوجود فرص عمل عقب التخرج، وتقلص فرص متابعة الدراسة لما بعد التدرج ويترتب على ذلك فقدان الحافز للدراسة الجامعية أحيانا، فقد بينت الدراسة التي قام بها باحثون من جامعة بكين (2004) أن الأعباء الدراسية وأعباء الحياة، والبحث عن العمل تمثل31,12 % من أسباب المشاكل النفسية لدى الطالب الجمعي.

2- عرض وتفسير نتائج التساؤل الثاني الذي يقول هل توجد فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث في مستوى الصحة النفسية؟

الجدول (6) يبيّن الفرق حسب الجنس في مستوى الصحة النفسية.

الجنس	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
ذكور	74	46,39	15,49	3,70	دال عند 0.01
إناث	96	58,58	24,82		

يتضح لنا من خلال الجدول(6) أن قيمة "ت" المحسوبة التي تساوي 3.70 دالة إحصائيا عند 0,01، مما يدعونا إلى القول بوجود فرق دال إحصائيا بين الطلبة والطالبات في مستوى الصحة النفسية ولصالح الذكور، بمعنى أن الذكور يتمتعون بصحة نفسية أكثر من الإناث.

هذه النتيجة توافق ما كشفت عنه دراسة الوشلي(2003)، حيث توصلت إلى وجود فروق نوعية ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في معظم أبعاد الصحة النفسية والدرجة الكلية لها، وهذه الفروق لصالح الذكور(عطار، 2009: 116)، ودراسة أدلاف Adlaf (2001) التي أظهرت أن الطالبات الجامعيات في كندا تعانين من مستوى التعاسة النفسية أعلى من الطلبة الذكور؛ كما تتوافق إلى حد ما مع دراسة بن عوف(2011) التي أجراها على طلبة ولاية الخرطوم والتي أسفرت عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مستوى الصحة النفسية (قمر2015 :168) .

وتشير أغلب الدراسات أن الإناث أكثر إصابة بالاضطرابات النفسية من الذكور (عبد الباقي،1992 وأرجايل،1987،وإبراهيم،1980)؛ في حين جاءت دراستنا مغايرة لدراسة قمر(2015) التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الصحة النفسية تعزى لمتغير الجنس (قمر،2015 :161).

ويمكننا تفسير هذه النتيجة بأن الطلبة الذكور يشعرون بالأمن للاستجابات ذات النزعة العدوانية للإحباط أكثر من الطالبات، وأن الإناث أكثر معاناة من الاضطرابات السيكوسوماتية مقارنة بالذكور وهذا راجع للحساسية الانفعالية، وبتعرض الأنثى إلى ألام الطمث وما يصاحبها من تغيرات فسيولوجية وكذلك حالات الحمل والولادة، وهو ما كشفت عنه دراسة العيسوي (2002). كما يعود تمتع الذكور بالصحة النفسية أكثر من الإناث إلى البناء النفسي للذكر الذي تساهم في تشكيله التنشئة الاجتماعية التي يغلب عليها الطابع الذكري، حيث يقوم بمقاومة الإحباط والمشاكل المرتبطة بالحياة الجامعية خاصة والحياة الاجتماعية عامة، عكس الأنثى التي كثيرا ما تستسلم للإحباط أو تبدي مقاومة سلبية.

وقد تتأثر الصحة النفسية للطلبة بنسبة التفاؤل، حيث تكون نسبة التفاؤل لدى الذكور أعلى من نسبتها لدى الإناث وهوما أظهرته دراسة الأنصاري وكاظم حول قياس التفاؤل والتشاؤم لدى عينة من طلبة الجامعة مكونة من 1800 طالبا وطالبة (الخليلي وآخرون،2008: 108).

إضافة إلى التفسير السابق، إن تعرض الإناث إلى ضغوطات الحياة اليومية أكثر من الذكور، وبخاصة الضغوط المرتبطة بالزواج الذي يمثل هاجسا لها والذي غالبا ما يقع بين صراع تحقيق الذات والاستجابة لتقاليد وأعراف العائلة والمجتمع يؤدي إلى عدم القدرة على التكيف النفسي والاجتماعي (عوض الله، 2004)، ومن تم انخفاض مستوى الصحة النفسية.

3- عرض وتفسير نتائج التساؤل الثالث الذي يقول هل توجد فروق دالة إحصائيا بين الطلبة الداخليين والطلبة الخارجيين في مستوى الصحة النفسية؟

الجدول (7) يبين الفرق حسب الإقامة في مستوى الصحة النفسية.

الإقامة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
داخلي	55	52,93	17,56	1,42	غير دال
خارجي	115	53,44	23,98		

يلاحظ من خلال الجدول(7) أن قيمة "ت" التي تساوي 1.42 هي قيمة غير دالة إحصائيا، وبالتالي لا توجد فروق دالة بين الطلبة الداخليين والطلبة الخارجيين في مستوى الصحة النفسية.

هذه النتيجة جاءت موافقة لما توصلت إليه دراسة أدلاف Adlaf(2001) التي هدفت إلى قياس مستوى الصحة النفسية من خلال وصف انتشار التعاسة النفسية لدى الطلبة الجامعيين الكنديين، حيث لم تسجل النتائج فروق في مستوى الصحة النفسية ما بين الطلبة بحسب متغير نوعية الإقامة، مقيمين داخل الحي الجامعي أو خارجه (عطار، 2009: 121).

كما تتوافق نتائج التساؤل الثالث إلى حد ما مع ما أظهرته دراسة الأقرع(2005) من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الأمن النفسي– الذي هو مظهرا من مظاهر الصحة النفسية- تعزى لمكان السكن لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية في فلسطين (بني مصطفى والشريفين، 2013 : 144).

في حين جاءت مغايرة لما توصلت إليه دراسة تريون (1983) التي أظهرت أن المقيمين في مساكن الطلبة كانوا بحاجة إلى الخدمات الإرشادية أكثر من الطلبة الذين كانوا يسافرون يوميا إلى منازلهم وعائلاتهم (عطار، 2009: 118).

يمكن تفسير النتيجة الخاصة بالتساؤل الثالث أن الحياة داخل السكنات الجامعية أصبحت أكثر تحسنا من حيث الخدمات الضرورية والكمالية التي تقدم للطالب والتي قد تقترب من الخدمات التي تقدمها بعض الأسر خاصة الأسر ذات الدخل المحدود، كما أن الطالب في الساكنات الجامعية أصبح يتمتع بالحرية التي يتمتع بها الطالب المقيم مع أسرته، إضافة إلى هذا فالحياة داخل الجامعة أصبح لها نفس التأثير على الطلبة بغض النظر عن بعض المتغيرات الديمغرافية.

كما يمكن تفسير ذلك أن الطلبة كثيرا ما يتنقلون بين مساكن أسرهم أو أقاربهم والسكنات الجامعية بصفة دورية ومستمرة، مما يجعلهم يتكيفون مع محيط الجامعة، ولا يشعرون بالاغتراب النفسي.

خاتمة ومقترحات: من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الطلبة في جامعة وهران 1 و2 يتمتعون بمستوى متوسط من الصحة النفسية، وأن الاضطرابات الأكثر تأثيرا في صحتهم النفسية هي القلق والاكتئاب والحساسية التفاعلية، ثم تأتي الاضطرابات الأخرى التي تؤثر بشكل متوسط في مستوى الصحة النفسية وهي الاضطرابات السيكوسوماتية، والمخاوف المرضية، وتوهم المرض، في حين أن الاضطرابات النفسية التي تؤثر بشكل غير قوي في الصحة النفسية لدى الطالب هي الأرق والعداوة. كما كشفت الدراسة عن وجود فرق دال إحصائيا بين الطلبة والطالبات في مستوى الصحة النفسية ولصالح الذكور، بمعنى أن الذكور يتمتعون بمستوى من الصحة النفسية أكثر من الإناث؛ بينما لا توجد فروق بين الطلبة المقيمين مع أسرهم والطلبة المقيمين في الأحياء الجامعية في مستوى الصحة النفسية.

بعد هذه النتائج، يقدم الباحثان مجموعة من الاقتراحات للرفع من مستوى الصحة النفسية للطالب الجزائري، نلخصها فيما يلي:

- أن تتوفر الجامعات على قسم للخدمات مجهّز باختصاصيين مؤهلين يقومون بتقديم الإرشاد النفسي بشكل يضمن الخصوصية لكل فرد على حدة.
- تطوير مستوى الخدمات النفسية، وتوفير عيادة نفسية، وأخصائيين نفسانيين مؤهلين في الجامعة لمساعدة طلبة الجامعة على تحقيق أعلى قدر من التوافق النفسي.
- تهيئة المناخ الجامعي الذي يشبع احتياجات الطلبة الجامعيين.
- توفير فضاءات لممارسة مختلف الأنشطة الطلابية والتشجيع عليها.
- إجراء المزيد من البحوث والدراسات في الصحة النفسية في الوسط الجامعي، وهذا لمعرفة أهم العوامل التي تؤثر إيجابا على صحة الطالب النفسية، فنقوم بتدعيمها والعمل على تقويتها، والعوامل التي تؤثر سلبا على صحته النفسية فنقوم بتشخيصها ومعالجتها قصد التخفيف من آثارها وعلاجها.

المراجع

- أبو هين، فضل خالد.(2008). أثر استخدام تقنيات الإرشاد السلوكي الجمعي في علاج الأرق الناتج عن الصدمة النفسية لدى عينة من طلبة جامعة الأقصى بغزة.مجلة جامعة الأزهر. غزة. سلسلة العلوم الإنسانية. 10(العدد1- B). 111-144.
- إشتية، إياد وشاهين،محمد. (20013). قلق البطالة وعلاقاته بفعالية الذات لدى طلبة السنة الأخيرة في جامعة القدس. المجلة الأردنية في العلوم التربوية. 11(3). 319-330.
- بركات،زياد.(2006). التفكير الإيجابي والسلبي لدى طلبة الجامعة.دراسة ميدانية في ضوء بعض المتغيرات. مأخوذ من http://www.qou.edu/arabic/researchProgram، تاريخ الاسترجاع 04 / 10/ 2016

- بطرس حافظ بطرس.(2008). التكيف والصحة النفسية للطفل. عمان: دار المسيرة.
- بني مصطفى، منار سعيد والشريفين، أحمد عبد الله.(2013). الشعور بالوحدة النفسية والأمن النفسي والعلاقة بينهما لدى عينة من الطلبة الوافدين في جامعة اليرموك. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 9 (2).141-162.
- تلمساني، فاطمة.(2015).الارتياح النفسي الشخصي لدى الطلبة الجامعيين. دراسة ميدانية على طلبة جامعة وهران.الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. جامعة الشلف.الجزائر.العدد14. 27-32.
- الحنفي، عادل.(2003).الموسوعة النفسية.القاهرة:مكتبة المدبولي.
- دويدار، عبد الفتاح.(1994).في الطب النفسي وعلم النفس المرضي الإكلينيكي.بيروت:دار النهضة العربية.
- الرفاعي،نعيم.(1995).الصحة النفسية، دراسة في سيكولوجية التكيف.دمشق:منشورات الجامعة.
- الزبيدي، كامل علوان.(2007). دراسات في الصحة النفسية. عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.
- زهران، حامد عبد السلام .(2005). الصحة النفسية والعلاج النفسي.القاهرة:عالم الكتب، القاهرة.
- طلاب الجامعات والمشاكل النفسية. مأخوذ من www.chinatoday.com.cn/Arabic يوم 2016/08/24.
- الطواب، سيد محمد.(2008). الصحة النفسية والإرشاد المدرسي. القاهرة:مركز الإسكندرية للكتاب.
- الشبؤون،دانيا والأحمد، أمل.(2011) القلق وعلاقاته بالاكتئاب عند المراهقين.مجلة جامعة دمشق.المجلد 27 (3 و4).759 –797 .
- عبد الله، محمد قاسم.(2008). مدخل إلى الصحة النفسية. عمان: دار الفكر .
- عبد المعطي، حسن مصطفى.(2009). المقاييس النفسية المقننة. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
- عثمان،عايد محمد .(دت). درجة القلق لدى طلبة جامعات الضفة الغربية في فلسطين ببعض المتغيرات.المركز الفلسطيني للإرشاد مأخوذ من http://www.pcc-jer.org/new/، تاريخ الاسترجاع 2016/08/14.
- عطار، سعيدة.(2009).الاغتراب النفسي والصحة النفسية لدى طلبة الجامعة. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة وهران: الجزائر.
- عوض الله، رفيق.(2004).الضغط النفسي وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى طلاب جامعة الجزائر وطلاب جامعة فلسطين. رسالة دكتوراه غير منشورة.جامعة وهران: الجزائر.
- فقيه، العيد.(2007). أهمية الصحة النفسية للطالب الجامعي. دراسة ميدانية لواقع الصحة النفسية لدى طلاب جامعة تلمسان – الجزائر. مجلة جامعة دمشق. 23 (2).
- القدومي، خولة عزات وخليل، ياسر فارس.(2011). إدركات طلبة جامعة إربد الأهلية لمصادر الضغوط النفسية في ضوء بعض المتغيرات.مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية). 19(1). 647 – 678.
- القريطي، عبد المطلب .(1998). في الصحة النفسية. القاهرة: دار الفكر العربي.
- مجذوب، أحمد قمر.(2015).الصحة النفسية والذكاء الوجداني وعلاقاتهما ببعض المتغيرات – دراسة على عينة من طلبة مروي التقنية، مجلة العلوم النفسية والتربوية 2 (1) مارس 2016، 161-183.
- محمود، إبراهيم وجيه والشناوي، محمد محروس محمد.(2007).أنشطة أوقات الفراغ لدى الشباب الجامعي وعلاقاتها ببعض جوانب الصحة النفسية.مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. مأخوذ من www.alukah.net يوم 2016/08/24.
- الهابط، محمد السيد.(1987). دعائم الصحة النفسية، الأمراض النفسية، الأمراض العقلية، مشكلات الأطفال وعلاجها، كيف يحافظ الفرد على صحته النفسية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الواشلي،أمة الرازق محمد أحمد.(2003).الصحة النفسية لدى طلبة جامعة صنعاء وعلاقاتها بالضغوط النفسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة صنعاء:اليمن.

- Heathert, T& Polivy,K(1991).Development and validation of a scale for measuring state selfesteem .Journal of personality and social psychology.vol 60,N°6,P 895-910.
- Kobasa.S.C. (1979).Stressful life events, personality and health: An inquiry into hardiness. Journal of personality and social psychology, vol. (37) 1. 1-11.

مقياس الصحة النفسية

رقم الفقرة	الفقرات	لا ينطبق مطلقا	نادرا ما ينطبق	أحيانا ما ينطبق	كثيرا ما ينطبق	دائما ما ينطبق
1	أشعر بالتوتر أو أنني مشدود دائما					
2	مرت بي فترات فقدت فيها القدرة على الاهتمام بما حولي					
3	أشعر غالبا بعدم الراحة كما لو كنت أريد شيئا ما ولكني لا أعرف ما هو فعلا					
4	أنا شديد الحساسية لبعض الموضوعات لدرجة أنني لا أستطيع التحدث فيها					
5	أشعر بفقدان الشهية للطعام					
6	أشعر بنوبات من الفزع بدون سبب معقول					
7	أقلق غالبا بلا سبب جول أشياء ليست لها أهمية فعلية					
8	أشعر بعدم الاستقرار لدرجة لا أتمكن من الجلوس هادئا في مكان					
9	أشعر بالوحدة حتى مع وجودي مع الآخرين					
10	أشعر برغبة في تحطيم الأشياء					
11	لدي إحساس باليأس من المستقبل					
12	أنا شخص سهل الاستثارة					
13	أقلق كثيرا خشية أن أصاب بمرض					
14	أجد صعوبة في أن أنام أو أن استمر مستغرقا في النوم					
15	أشعر بالخوف من الأماكن المفتوحة					
16	أشعر بالخجل أو الهيبة في وجود الآخرين					
17	أشكو من نوبات الربو أو صعوبة التنفس					
18	أرتعش أو أعرق إذا واجهتني مهمة صعبة					
19	أشعر شعورا قويا بأني عديم الفائدة					
20	تنتابني ثورات مزاجية لا يمكنني السيطرة عليها					
21	أهتم بزيارة الطبيب حتى لو كنت أظن أنني أعاني من نزلة برد فقط					
22	أشعر بأني في حاجة إلى تعاطي مهدئات لكي أنام					
23	أشعر بضيق في الأماكن المزدحمة كالأسواق					
24	لدي إحساس بأنني أقل من الآخرين					
25	لدي صداع شديد ومؤلم					
26	أنزعج بسهولة إذا لم تسر الأمور كما هو مخطط لها					
27	لدي رغبة في لوم نفسي على الأحداث التي مرت بي					
28	تنتابني غالبا ثورات من الغضب					
29	أذهب إلى الفراش فورا إذا أصبت بنزلة برد					
30	أخاف من بعض الحشرات أو بعض الحيوانات الأليفة					
31	لدي إحساس بأن مشاعري يمكن أن تخرج بسهولة					
32	سبق أن أصبت بطفح جلدي سبب لي قلقا شديدا					
33	أظل هادئا في مواجهة أي موقف طارئ					
34	أشعر بعدم السعادة في كثير من الأوقات					
35	أبكي بسهولة في مواجهة المواقف الصعبة					
36	أعتبر نفسي شخصا رقيق الصحة					
37	نومي مضطرب وقلق					
38	أشعر بالخوف من أن أخرج من المنزل بمفردي					
39	أنا أكثر حساسية من معظم الناس الآخرين					
40	لدي حموضة المعدة بدرجة تضايقني عدة أيام كل أسبوع					
41	أعاني بشدة من نوبات تكرار نوبات الإسهال أو الإمساك					
42	أصاب بالإجهاد والتعب لأقل مجهود					
43	عندما أوي إلى فراشي ليلا أجد صعوبة في الاستغراق في النوم					
44	أعتقد أني شخص منحوس سيء الحظ					
45	أشعر بالتوتر عندما أكون في مكان ما بمفردي					
46	أشعر غالبا بأن قلبي يدق بشدة بدون سبب معقول					
47	أحس بآلام في العضلات أو بعض أجزاء جسمي					

أثر استخدام أسئلة فيرمي في تدريس الفيزياء في تنمية التفكير الإبداعي لدى طلبة الصف التاسع الأساسي بالأردن

أ.عدوان محمد بني حمد
مجلس أبو ظبي للتعليم
الإمارات العربية المتحدة

الملخص:هدفت هذه الدراسة الكشف عن أثر استخدام أسئلة فيرمي في تدريس الفيزياء في تنمية التفكير الإبداعي لدى طلبة الصف التاسع الأساسي. تكونت عينة الدراسة من شعبتين للذكور وشعبتين للإناث تم تقسيمها عشوائيا إلى: مجموعة تجريبية عدد أفرادها (48) طالبا وطالبة موزعين في شعبة ذكور عدد أفرادها (23) طالبا، وشعبة إناث عدد أفرادها(25) طالبة درسوا باستخدام أسئلة فيرمي، ومجموعة ضابطة عدد أفرادها (46) طالبا وطالبة موزعين في شعبة ذكور عدد أفرادها (22) طالبا، وشعبة إناث عدد أفرادها (24) طالبة. وتم تطبيق اختبار مهارات التفكير الإبداعي على المجموعتين قبل التجربة وبعدها. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في تحصيل طلاب الصف التاسع ولصالح المجموعة التجريبية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى للجنس ولصالح الإناث.

الكلمات المفتاحية: أسئلة فيرمي، مهارات التفكير الإبداعي، الصف التاسع.

Abstract

This study aimed at exploring the effect of Fermi question on the development of creative thinking skills in the physic subject at ninth Grade students.

The sample of the study consisted of (2) classes for males and (2) classes for females, which were randomly divided into (2) groups: An experimental group of (48) students divided into a class of (23) males and a class of (25) females. This group was taught through the Fermi question. A control group of (46) students divided into a class of (22) males and a class of (24) females. This group was taught through the traditional method. – Creative thinking skills test was prepared by the researcher according to the purpose of the study. The test was administered before and after the treatment. The results of the study showed that there were statistically significant differences ($\alpha=0.05$) in creative thinking test (In favor of experimental group), and that there were statistically significant differences ($\alpha=0.05$) due to gender in favor of females.

المقدمة:استخلف الله تعالى الإنسان في الأرض وميزّه عن باقي المخلوقات بالعقل وجعل عقله مدار التكليف، ولهذا فهو مأمور بالنظر في الكون والتفكير فيه وفي كل ما حوله، فإنسانية الفرد وتميّزه عن غيره من المخلوقات يتحققان بالارتقاء بفكره وبقدرته على التفكير النافع له ولمجتمعه وللبشرية (العقاد،1971). ويتميز الأفراد في أي مجتمع بقدرات عقلية هائلة ومساعدتهم على تنميتها هدف رئيسي للعملية التعليمية في كل مجتمع، وقياس تقدم الدول يمثّل بمقدرتها على تنمية عقول أبنائها والعمل على استثمارها، بحيث يصبح الفرد قادرا على التعامل الإيجابي مع متغيرات العصر. (الحدابي وآخرون،2010)

ويعد تعليم التفكير أحد أهم المجالات في بناء شخصية الطالب، فحينما يدرّب الطالب على إدارة عجلة ذهنه وزيادة سرعتها، فإننا نسهم عندها في تكوين شخصية متكيفة سوية تشعر بالثقة والأمن وأكثر قدرة على حل المشكلات التي تواجهه وتلبي متطلبات الحياة وتسهم في بناء المجتمع وتطويره (قطامي،2003)، ويظهر ذلك من خلال اهتمامات العديد من العلماء بالإبداع أمثال: تورانس Torrance وجاكسون Jacksonالتي أدت إلى اكتشافات مثيرة ترتبط بالتعرف على المبدعين (السرور،2010)، وللتفكير الإبداعي أهميته البالغة في تطوير شخصية الفرد وتحقيق ذاته وتحرره من النماذج الروتينية في التفكير، كما يسهم التفكير الإبداعي في تقدّم المجتمعات ورقيّها، فالثورات التكنولوجية العلمية والمعرفية والاكتشافات والاختراعات الحديثة هي نتاج عمل أيدي المبدعين (جروان،2008).

يعرف حبيب (2000) التفكير الإبداعي بأنه مقدرة الفرد على رؤية ما حوله بطريقة غير مألوفة وإيجاد حلول للمشكلات التي لم تحل، على صعيد آخر يرى العتوم وآخرون (2007) بأن الإبداع عملية ذهنية تهدف الى جمع الحقائق ورؤية المعلومات والخبرات في أبنية وتراكيب جديدة.

وحتى يتعرف المعلمون على الطلبة المبدعين يجب وضع مفهوم دقيق للإبداع يساعدهم في تحقيق ذلك المطلب، وقد أشارت الدراسات التربوية والنفسية أنه يمكن تحديد الإبداع من خلال النظر إليه في أربعة مناحي: (صوافطة،2008؛ زيتون وزيتون،1992)

المنحى الأول: وتتمثل في مقدرة الشخص المبدع في التخلص من الطريقة الروتينية في التفكير، وتبني نمط جديد من التفكير، فهو يمتاز بالمرونة والمجازفة والرغبة في خوض غمار التحدي.

المنحى الثاني: ويتمثل في قدرة المتعلم على إنتاج أكبر قدر من الأفكار الجديدة المتنوعة والمميزة وذلك كرد لحدث أو موقف محيّر ويخرج الفرد عمل فكرة بمنتج جديد يتعدى المألوف ويشترط فيه الفائدة والرضى والقبول المجتمعي.

المنحى الثالث: والتي يقصد بها: المناخ الإبداعي بناء على البيئة الإبداعية من مؤثرات وعوامل تتحكم في الأبداع، والتي تقسم الى: مؤثرات عامه ترتبط بالمجتمع وثقافته، فالإبداع يترعرع ويزدهر في المجتمعات التي تهئ الفرص لأبنائها التجريب دون خوف أو تردد، وتشجع على نقد وتطوير الأفكار، ومؤثرات خاصة: ترتبط بالمعلمين والمشرفين التربويين ودورهم في تهيئة الظروف والبيئة التعليمية التعلمية المناسبة التي تمكن الطلبة من الإبداع.

المنحى الرابع: الإبداع على أنه عملية يصبح فيها الفرد " المتعلم " حساسًا للمشكلات، مدركاً للخلل أو النقص في المعلومات وعدم اتساقها؛ فيبحث عن مؤشرات ودلائل في الموقف وفي بنائه المعرفي توصله إلى الحلول (صوافطة ،2008؛ زيتون، 2004)، ويمكن تلخيص مراحل العملية الإبداعية بما يلي: الإحساس بالمشكلة، التفكير بعمق ومن جميع الجوانب فيها، وإعادة التفكير والتأمل، ثم الوصول لحل جديد غير مألوف وتجريبه والتحقق من فاعليته.

مكونات الإبداع : يتفق التربويون على ثلاث مهارات أساسية للإبداع هي:

1-الطلاقة Fluency وتعرف بالقدرة على إعطاء أكبر عدد من الأفكار المميزة غير المألوفة، فالمبدع يقدم العديد من الأفكار بسرعة وسهولة كأنها شلال يتدفق بانسياب، بحيث يفوق عدد الأفكار التي يقدمها ما يقدمه غيره في نفس الفترة الزمنية، وتتعدد الأساليب والمظاهر التي يمكن بها قياس طلاقة الفرد مثل سرعة التفكير بإعطاء كلمات في إطار واحد، أو تصنيف الكلمات والأفكار، والقدرة على توظيف الكلمات في أكبر عدد من الجمل المفيدة (سعادة، 2003).

2-المرونة Flexibility: مقدرة الشخص على إعطاء أكبر عدد من الأفكار المتنوعة التي تعكس تكيف حالته الذهنية مع مواقف متغيرة، وهي تخالف الجمود العقلي؛ فالشخص المبدع مرن يتواكب ويتناسب مع التغيرات، (جروان، 2002)

3- الأصالة Originality: والتي تعني أن الشخص المبدع ذو تفكير غير مألوف يمتاز بالجدة وعدم التكرار لأفكار الآخرين، ويكون إنتاجه الفكري فريد من نوعه (صبري، 1996).

يتطلب مساعدة الطلبة على استخدام التفكير الإبداعي إثراء المناهج الدراسية، وخاصة مناهج العلوم بالأنشطة المتنوعة، والإثراء يعني تزويد الطلبة بخبرات متنوعة ومتعمقة في موضوعات أو نشاطات تفوق ما يعطى في المناهج الدراسية العادية، وإدخال تعديلات أو إضافات على المناهج المقررة للطلبة العاديين، حتى تتلاءم مع احتياجاتهم في المجالات المعرفية والإبداعية والانفعالية والمهارية (الحدابي وآخرون،2010)، ومن ضمنها استراتيجية استخدام الأسئلة، والتي تقوم جميع طرق التدريس المستخدمة عليها، باختلاف مستوياتها وأنواعها، إذ تعتبر من أكثر الطرق المستخدمة في إثارة القدرات العقلية للطالب وتثبيت المعلومات في أذهانهم، والتحقق منها، فلا تخلو طريقة تدريس من طرح الأسئلة (الصيفي، 2009)، فكان لزاما على المعلم أن يستخدم نوعًا من الأسئلة التي تثير تفكير الطالب، وتكشف عن فهمة للموقف التعليمي، وبالتالي يكون قادراً على إنتاج إجابة قطعية، وبناء تعليمات صحيحة (القطامي، 2004).ولعل من أبرز المسوغات لاستخدام الأسئلة في

العملية التعليمية التعلمية هو التغلب على المشكلات التربوية داخل الصف الدراسي مثل : الملل، وعدم الانتباه، وضعف التفاعل الصفي خدمة لتحقيق الأهداف التعليمية (الفتلاوي،2004) (Martin and Sexton and Gerlouich,2001)) .ويمكن تنمية التفكير الإبداعي من خلال استخدام الأسئلة غير محددة الإجابة واستخدام أسئلة الكثرة: وهي الأسئلة التي تتطلب من المتعلم ذكر أكبر قدر ممكن من الأنواع أو الحلول أو الأمثلة، واستخدام الأسئلة التعجيزية: التي تتحدى تفكير المتعلم وتتطلب مهارة فائقة في الإنجاز(صبري،1996).

وانطلاقا من أهمية الدور الذي يفترض أن تلعبه مناهج العلوم وكتبه واستخدام الأسئلة بأنواعها في تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلبة، وبسبب قلة بل ندرة الدراسات – في حدود علم الباحث -التي تناولت أسئلة فيرمي ودورها في تنمية التفكير الإبداعي في مادة الفيزياء في الأردن جاءت هذه الدراسة الحالية للتعرف على أثر استخدام أسئلة فيرمي في تنمية التفكير الإبداعي في الفيزياء لدى طلبه الصف التاسع الأساسي بالأردن.

حيث تعتبر أسئلة فيرمي التي تقوم على أساس طرح أسئلة ذات معلومات محدودة وتقديرات وقيم بسيطة، أن الطالب يقوم بعمليات التفكير وتبسيط الأرقام، وإجراء الحسابات على قطعة صغيرة من الورق، وتقوم أيضًا على العديد من الافتراضات، والتقريبات، والتبسيطات في محاولة للحصول على إجابة منطقية بشكل سريع، فأسئلة فيرمي هي مشكلة تقدير مصمّمه لإثارة التفكير وتعليم التقريب لا تعطي الطالب كل المعلومات التي يحتاجها، بل يجب عليه البحث، وإجراء الافتراضات بشكل واضح وتحديدها، كما أن أسئلة فيرمي تتطلب العمل الجماعي،(Romack,2000) وبالتالي تعطيه الحرية للتفكير والبحث والتواصل، وتستخدم التقدير كونها تؤكد على الطريقة في حل المشكلة أكثر من الإجابة، وإن مثل هذه المسائل المسماة باسم العالم الفيزيائي (انريكو فيرمي) ستنطوي على جعل التخمينات مبرّرة حول الكميات التي يبدو من المستحيل حسابها على ضوء المعلومات المحدودة المتوفرة، وهي تؤكد على الطريقة أكثر من الجواب، وتتطلب ما هو أبعد من المعرفة، فكان فيرمي معروفا بقدرته على القيام بحسابات تقريبية جيدة بدون معلومات حقيقية، أو بقليل منها، وأحد الأمثلة على ذلك هو تقدير قوة الانفجار النووي معتمدا على المسافة التي قطعتها قصاصات الورق التي سقطت من يده أثناء الانفجار، حيث كان تقدير فيرمي للانفجار بعشرة كيلو طن من مادة ال ت.ن.ت، وهذا قريبا بشكل ملحوظ من القيمة المعروفة حاليا وهي بحدود 20 كيلو طن . (منتدى الجيش العربي،2012).

وقد أشارت جامعة ميريلاند (University of Maryland,2002) أن على الطلبة الذين سيستخدمون أسئلة فيرمي كاستراتيجية تعلم أن يكون لديهم ألفه ومعرفة تامة بمهارات القياس الأساسية، واستخدام الجمع، والطرح، والضرب، والقسمة، ومعرفة تامة بالكسور، والكسور العشرية، والنسب المئوية، وضرورة إكمال ستة خطوات لكل سؤال من أسئلة فيرمي عند استخدام هذا النوع من الأسئلة وهي كالتالي (Stewart ,2013):

– طرح السؤال وتوضيح التفسيرات والتساؤلات.

– عمل تقديرات مبدئية لإجابة السؤال لا تتضمن عمل حسابات.

– عمل تخمينات بطرق تربوية علمية تتضمن سلسلة من الأسباب، والحسابات القائمة على الخبرات، والتقديرات اليومية.

– تحديد المتغيرات، وعمل المعادلات الحسابية اللازمة لحل سؤال فيرمي.

– تنفيذ التجارب العلمية، وعمل المسوحات، وإجراء القياسات، والبحث عن المعلومات، كل هذا من أجل تحسين التقديرات، ومن أجل إيجاد أقل قيمة معقولة، وأكبر قيمة معقولة، والقيمة الأكثر احتمالية لإجابة سؤال فيرمي.

– تلخيص كل النتائج، ومصادر الخطأ المحتملة، والحقائق المفيدة التي تم تعلمها، والتوجهات الممكنة لعمل استقصاء مستقبلي.

مثال على سؤال فيرمي: كم عدد الأشخاص في العالم الذين يتحدثون بهواتفهم الخلوية في أي دقيقة من اليوم؟

الجواب: -أعتقد أن حوالي نصف الناس في العالم لديهم هواتف خلوية، أظن أن عدد سكان العالم حوالي 6 بليون الآن، وهذا يعني ان 3 بليون شخص لديهم هواتف خلوية ، وأنا أستخدم هاتفي الخلوي بالمجمل حوالي ساعة واحدة في اليوم ،وبعض الناس يستخدمونها أكثر من ساعة، والبعض أقل، وهذا يعني أنني أستخدم هاتفي الخلوي حوالي دقيقة كل 24 دقيقة في اليوم، ويمكن أن أقرب ذلك الى دقيقة كل 25 دقيقة ، فلو قسمت 3 بليون شخص معهم هواتف خلوية على 25 ، سوف أحصل على رقم كبير جدا وهو عدد الأشخاص الذين يستخدمون هواتفهم الخلوية في أي دقيقة ،وهذا يعني أن حوالي 120,000,000 شخص حول العالم يستخدمون هواتفهم الخلوية في أي دقيقة معطاة.

فعلى المعلم الذي يستخدم أسئلة فيرمي أن يراعي بعض الأمور ذات الأهمية ومنها: أن يقدم أسئلة فيرمي للطلبة، ويتم ذلك من خلال: توزيع أسئلة فيرمي على الطلبة، وتعريفهم باختصار بالعالم "إنريكو فيرمي" ، عن طريق قراءة ومناقشة ورقة تمهيدية مع طلبة الصف، ثم يوضح المعلم انه سيبدأ معهم بالتعامل مع أسئلة معقدة كل يوم، وسوف نقدر ونخمن عن طريق عمل سلسلة من الافتراضات البسيطة للوصول الى حل معقول، ومقبول لهذه الأسئلة، ويستمع لمناقشاتهم، ويراقب أعمالهم التي يقومون بها في الإجابة على سؤال فيرمي ، ويعطيهم التوجيه اللازم إذا احتاجوا الى المزيد من الدعم، ويوقفهم بعد كل خطوة ينهونها من خطوات الحل ويشاركهم في أعمالهم (Stewart , 2013 و Abrams , 2011)

فإحدى الواجبات الرئيسية لمعلم العلوم داخل الغرفة الصفية: هو تشجيع التفكير وروح الاستقصاء في الطلبة، والطريقة الفعالة لعمل ذلك من خلال طرح أسئلة فيرمي داخل الغرفة الصفية.(Kanopka, 2015)

كما أن أسئلة فيرمي تحوي الكثير من المرح، وهذا يشجع الطلبة على إيجاد الحلول بشكل أسهل، وتشجيع الإبداع والتواصل، والتعاون، وتعزيز الثقة بالنفس، واكتساب مهارات التفكير والتقدير والقدرة على تحديد واضح للافتراضات الأولية، وإعطاء حلول متعددة للمشكلة، والعمل بأدوات قياس متنوعة، وخلق واستخدام معادلات وقوانين من أجل معالجة المشكلات، واستخدام أدوات البحث في الأنترنت لإيجاد المعلومات اللازمة للحل(King, 2014)

المسوغات التربوية لأسئلة فيرمي: تعمل أسئلة فيرمي على تطوير مهارات حل المشكلات بشكل كبير وملحوظ لدى الطلبة، كما أنها تنمي وتطور مهارات التفكير، ومن خلال نجاح وتوصّل الطلبة الى نتائج فان ذلك يشعرهم بالثقة بالنفس مهما كانت الإجابة مقبولة أم لا، والجميل في أسئلة فيرمي هي المنهجية المتبعة في التوصل إلى حل، حيث أن خطوات الحل تكون أكثر أهمية من الإجابة نفسها. فلا يوجد إجابة صحيحة لأسئلة فيرمي في الواقع، فقط مدى الإجابات هو الأهم (Kanopka,2015;Tan,2007;Arleback,2009) إلى أنه من الأفضل تدريب الطلبة في مواضيع الفيزياء على أسئلة فيرمي، كما أشار مورسون (Morrison,1963)، مؤكدا أن أسئلة فيرمي مناسبة لجميع مراحل التعليم في المدارس الأساسية والثانوية.

الدراسات السابقة: لم يعثر الباحث على دراسات استخدمت أسئلة فيرمي كاستراتيجية تدريس ، ولذا لجأ الباحث إلى عدد من الدراسات التي تناولت الأسئلة بأنواعها ودراسات أخرى تناولت التفكير الإبداعي ، ومن بين تلك الدراسات دراسة يونس (2007) التي هدفت إلى الكشف عن اثر استخدام الأسئلة السابرة في مادة الأحياء في تنمية مهارات عمليات العلم لدى طالبات الصف الرابع العام، حيث تكونت عينة الدراسة من (65) طالبة من طالبات الصف الرابع قسمت إلى مجموعتين ضابطة عدد أفرادها (33) طالبة وتجريبية عدد أفرادها (32) طالبة وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في مهارات عمليات العلم البعدية ولصالح المجموعة التجريبية كما أظهرت فروقًا في تنمية مهارات عمليات العلم ولصالح المجموعة التجريبية التي درست باستخدام الأسئلة السابرة.

وفي دراسة أجراها الطراونة وأبو سليم(2007) هدفت إلى معرفة أثر استخدام السؤال في تحصيل طلبة الصف الأول الثانوي (الأدبي والشرعي) في مادة تاريخ الأدب والنصوص حيث اختيرت عينة قوامها 144 طالباً وطالبة من مجتمع الدراسة والذين ينتمون لمديرية تربية قصبة معان حيث تمّ اختيارهم بالعملية العشوائية البسيطة، وقد قسمت العينة إلى مجموعتين درّست الأولى مادة تاريخ الأدب والنصوص بالأسئلة السابرة وعددها اثنان وسبعون طالباً وطالبة واثنان

وسبعون طالباً وطالبة درّسوا بالطريقة التقليدية المألوفة لديهم. ولقد درّست المجموعتان واستمرت العملية فصلاً دراسياً كاملاً. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك فروقاً دالة إحصائياً لصالح المجموعة التي درست بالأسئلة السابرة مقارنة مع الطريقة التقليدية.

وقام كل من حسن وزامل (2012) بدراسة هدفت في أحد جوانبها التعرف على أثر استخدام أسئلة التحضير في التحصيل الدراسي لطلبة الصف الثاني المتوسط في مادة الكيمياء، وتكونت عينة الدراسة من (94) طالبا، وزعت على ثلاث مجموعات إحداهما تمثل المجموعات الضابطة والأخرى التجريبية الأولى، والأخرى تمثل المجموعة التجريبية الثانية، وقد أظهرت المعالجات الإحصائية لبيانات البحث تفوق المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة.

وقام (Adedoyin,2010) بدراسة هدفها استقصاء فهم وإدراك الطلبة لأسئلة المعلم الصفية وأثرها على تحصيلهم في مادة الرياضيات، تكونت عينة الدراسة من 471 طالبا من طلاب المدارس الثانوية منهم 277 طالبا و194 طالبة من مدارس بوتسوانا، وأظهرت نتائج الدراسة أن أسئلة المعلم الصفية لم تكن ذات تأثير إيجابي في مخرجات التعلم لدى الطلبة الأدائية والتحصيلية، وكانت أداتها استبانة مكونة من (40) فقرة بنية على مقياس ليكرت.

ويلاحظ من استعراض الدراسات السابقة ندرة الدراسات التي استخدمت أسئلة فيرمي كاستراتيجية تدريس إلا أن هناك بعض الدراسات التي تناولت الأسئلة السابرة كدراسة (يونس،2007) ودراسة الطراونة وأبو سليم 2007) ودراسة حسن والزامل (2012) التي تناولت الأسئلة التحضيرية، ودراسة (Adedoyin,2010) التي تناولت الأسئلة الصفية، واختلفت الدراسات السابقة في الأدوات التي استخدمتها، فبعضها استخدم اختبارا مثل دراسة (يونس، 2007 وحسن والزامل، 2012 والطراونة وأبو سليم ، 2007) ، وبعضها الآخر كانت أداتها استبانة كدراسة أديودين (Adedoyin,2010)

أما الدراسات الخاصة بالتفكير الإبداعي

هدفت دراسة الحدابي(2010) الى معرفة أثر الأنشطة الإثرائية في تنمية التفكير الإبداعي لدى طالبات الصف الأول الثانوي، وقد تكونت مجموعة الدراسة من (120) طالبة من طالبات الصف الأول الثانوي في مدارس أمانة العاصمة اليمنية حيث بلغ عدد طالبات المجموعة الضابطة (60) طالبة والمجموعة التجريبية (60) طالبة، وقد تبنت الدراسة المنهج شبه التجريبي ذي المجموعتين بتصميم قبلي وبعدي، وللتحقق من فروض الدراسة تم تصميم أنشطة إثرائية لتنمية التفكير الإبداعي، واستخدم اختبار تورانس للتفكير الإبداعي الصورة الشكلية (ب) قبليا وبعديا، وتم معالجة البيانات وتوصلت الدراسة في أحد جوانبها الى وجود فروق ذات دلالة بإحصائية بين متوسطات درجات الطالبات لصالح المجموعة التجريبية في الاختبار البعدي للتفكير الإبداعي.

وفي دراسة أجراها السيد(2000) كان هدفها التعرف على أثر استخدام أسئلة التفكير التباعدي في تدريس التاريخ على التحصيل وتنمية التفكير الإبداعي لدى طلاب الصف الأول الثانوي ، تكونت عينة الدراسة من طلبة الصف الأول الثانوي ، وقسمت عينة الدراسة الى مجموعتين : تجريبية درّست باستخدام أسئلة التفكير التباعدي ومجموعة ضابطة درّست بالطريقة العادية ، وقد أعد الباحث اختبار التحصيل واختبار التفكير الإبداعي ، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي لاختبار التفكير الإبداعي والتحصيل لصالح طلاب المجموعة التجريبية، كما جاء في مقترحات البحث الاهتمام باستخدام أسئلة التفكير التباعدي والتقاربي والأسئلة ذات مستويات عليا من التفكير.

على صعيد آخر أجرى العمري (2012) دراسة بعنوان فاعلية برنامج تعليمي محوسب في تنمية التفكير الإبداعي في مادة الفقه في الأردن. طبقت الدراسة على طلبة الصف السابع الأساسي في مدرسة اختيرت بطريقة قصدية. قسموا إلى ثلاث مجموعات تم اختيارها عشوائيا بالقرعة وتشمل: مجموعة ضابطة ضمت (40) طالبة وطالبة درست بالطريقة الاعتيادية، ومجموعتان تجريبيتان: تكونت أولاهما (38) طالبا وطالبة، درست بطريقة التعلم التعاوني المحوسب وتكونت ثانيهما من

(38) طالب وطالبة درست بطريقة التعلم الفردي المحوسب. استخدم الباحث اختبار تورانس للتفكير الإبداعي، وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي الأثر الإيجابي لطريقة التعلم التعاوني المحوسب وطريقة التعلم الفردي المحوسب على حد سواء مقارنة بطريقة التعلم الاعتيادية.

وقام القاضي (2009) في دراسته التي بحثت عن أثر الخرائط المفاهيمية في تنمية مهارات التفكير الإبداعي في اللغة العربية، باختيار عينة عشوائية طبقية بسيطة من (118) طالب وطالبة من طلبة الصف السابع الأساسي في الأردن، وزعها في ست شعب دراسية وبني اختبارا للتفكير الإبداعي ونماذج تعليمية تستخدم الخرائط المفاهيمية، وبينت نتائج الدراسة تفوق طلبة المجموعة التجريبية التي درست باستخدام الخرائط المفاهيمية على اختبار التفكير الإبداعي ككل، وعدد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة في المجموعتين تعود إلى جنس الطلبة على اختبار التفكير الإبداعي ككل.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لمهارات التفكير الإبداعي لدى الطلبة مثل دراسة (الحدابي 2010 والسيد، 2000 والعمري ،2012؛ والقاضي 2009) كما اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام المنهج التجريبي مثل دراسة (يونس،2007؛ والعمري،2012؛ والسيد،2000) وتختلف الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة إذ أنها استخدمت أسئلة فيرمي كاستراتيجية تدريس وفي المادة العلمية التي تناولتها، وطبيعة الاختبار المطبّق.

أهداف الدراسة: جاءت هذه الدراسة بهدف محاولة التعرف إلى أثر استخدام أسئلة فيرمي في تنمية مهارات التفكير الإبداعي في الفيزياء لدى طلبة الصف التاسع الأساسي في الأردن.

أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه أسئلة فيرمي في تعليم الفيزياء وتعلمها وفي إيجاد إجابات وحلول للمشكلات بطريقة سهلة وممتعة.

ومما يزيد من أهمية الدراسة أنها جاءت تطبيقا عمليًا منسجمًا مع ما ورد في الإطار العام ونتاجات التعلم العامة والخاصة بمبحث الفيزياء في الأردن والتي تدعو إلى ضرورة استخدام طرق واستراتيجيات جديدة تعين الطلاب على تنمية التفكير، وتسهيل الفهم، والإدراك، وحل المشاكلات. (وزارة التربية والتعليم، 2005) وتحدد الأهمية النظرية للدراسة بأنها تقدم أنموذجا يحتذي به معلمو العلوم بشكل عام في كيفية استخدام أسئلة فيرمي في التدريس.

أما الأهمية التطبيقية تتمثل ب:

1 – رفع توصيات الى المعنيين في وزارة التربية والتعليم الاردنية من مسؤولين تربويين ومدرسيين ومدراء وقائمين على برامج إعداد معلمي الفيزياء قبل الخدمة على توفير الخطط للمعلمين لتدريبهم على استخدام أسئلة فيرمي في التدريس.

2 – زيادة اهتمام مشرفي العلوم بتوظيف طرائق واستراتيجيات جديدة داخل الغرفة الصفية عند زياراتهم الإشراقية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: تتحدد مشكلة الدراسة في محاولتها الإجابة على السؤال الرئيس الآتي: ما أثر استخدام أسئلة فيرمي في تنمية مهارات التفكير الإبداعي في الفيزياء لدى طلبه الصف التاسع الأساسي بالأردن؟ ويتفرع عن السؤال الأسئلة الآتية:

1- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في تنمية مهارات التفكير الإبداعي في الفيزياء لدى طلاب الصف التاسع الأساسي تعزى للطريقة؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية (($\alpha = 0.05$) في تنمية مهارات التفكير الإبداعي في الفيزياء لدى طلاب الصف التاسع الأساسي تعزى للجنس؟

مصطلحات الدراسة

أسئلة فيرمي: -هي أسئلة ذات علاقة بالوحدة المختارة والمطورة تطرح بمعلومات محدودة جدا تتطلب من الطالب التفكير والقيام بعمليات مثل طرح أسئلة متعددة وافتراضات معقولة وتقديرات رقمية وإجراء حسابات للوصول الى إجابة مقبولة.

التفكير الإبداعي: عرّف تورانس Torrance التفكير الإبداعي بأنه عملية تجعل الفرد حساسا ومدركا للتغيرات والاختلال في المعلومات والعناصر المفقودة، ثم البحث عن دلائل ومؤشرات في الموقف وفيما لدى الفرد من معلومات ووضع فروض حول هذه التغيرات وفحص الفروض والربط بين النتائج وإجراء التعديلات وإعادة اختبار الفروض (الحيلة، 2010، ص163) ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه الدرجة التي يحصل علها الطالب على اختبار التفكير الإبداعي الذي أعده الباحث لتحقيق أهداف الدراسة. وتتضمن مهارات التفكير الإبداعي هنا (الطلاقة، المرونة والأصالة).

محددات الدراسة: يمكن تحديد نتائج هذه الدراسة في ضوء المحددات التالية:

البعد البشري: عينه من طلاب الصف التاسع الأساسي مكونه من (4) شعب اثنتان منها تجريبية (ذكور واناث) واثنتان ضابطه (ذكور واناث) من المدارس الحكومية في مديرية التربية والتعليم للواء الكورة.

المحدد الزماني: العام الدراسي 2017/2016 م

المحدد المكاني: مدارس تربية لواء الكورة في محافظة اربد في الأردن

حدود الموضوع: اقتصار المادة التعليمية على وحدة (الشغل والطاقة) من كتاب الفيزياء للصف التاسع الأساسي المقرّر للعام الدراسي2016 /2017م الجزء الأول.

الطريقة والإجراءات:اتبع الباحث الإجراءات الآتية في تنفيذ هذه الدراسة:

-تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة منه.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الصف التاسع في مديرية تربية لواء الكورة من العام الدراسي 2017/2016م.

عينة الدراسة : تكونت عينة الدراسة من مدرستين، مدرسة الأشرفية الثانوية للبنين (الذكور) ومدرسة كفرراكب الثانوية الشاملة للبنات (الإناث) التابعة لمدارس مديرية التربية والتعليم للواء الكورة التي تضم طلاب الصف التاسع الأساسي للعام 2017/2016، وقد تم اختيار المدرستين بالطريقة القصدية بسبب أن إدارات المدارس أبدت استعدادا تامًا للتعاون مع الباحث، ورغبة معلمي الفيزياء في هذه المدارس للتعاون وتطبيق الدراسة.

وقد بلغ عدد أفراد العينة (94) طالبا، موزعين في أربع شعب، شعبتين ذكور عدد أفرادها (45) طالبًا، وشعبتين إناث عدد أفرادها(49) طالبة، والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المجموعة وعدد الطلاب والشعب والجنس.

جدول(1) توزيع أفراد العينة حسب المجموعة وعدد الطلاب والجنس.

المجموعة	الجنس		المجموع الكلي
	ذكور	اناث	
الضابطة	22	24	46
التجريبية	23	25	48
المجموع	45	49	94

-زيارة المدارس عينة الدراسة لتوضيح الهدف من الدراسة لمدير كل مدرسة ولمعلم مادة الفيزياء.

-اختيار الوحدة التعليمية بالاتفاق مع معلمي الفيزياء الذين أرادوا تطبيق الدراسة، وتم توضيح أهداف الدراسة لهم وشرح كل ما يتعلق بأسئلة فيرمي، وكيف يمكن إدخالها للتدريس حيث أنها لاقت ترحيبا كبيرا من المعلمين والطلبة أنفسهم.

-اختيار الشعبة الضابطة والتجريبية بطريقة عشوائية في كلا المدرستين.

- إعداد اختبار مهارات التفكير الإبداعي، والتأكد من مناسبته لأغراض الدراسة وأهدافها عن طريق عرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين للتأكد من صدقه، وتطبيقه على عينه استطلاعية للتأكد من سلامة بنائه وحساب ثباته.

- تطبيق اختبار مهارات التفكير الإبداعي قبليًا على المجموعتين التجريبية والضابطة للتأكد من تكافؤ المجموعات. وتم استخدام تحليل التباين الثنائي (2x2) للتعرف على الدلالة الإحصائية للفروق، والجدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2)نتائج تحليل التباين الثنائي لدلالة الفروق بين المجموعتين على اختبار مهارات التفكير الإبداعي القبلي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المجموعة	2.445	1	2.445	0.644	0.412
الجنس	0.045	1	0.045	0.012	0.910
المجموعة × الجنس	0.307	1	0.307	0.082	0.764
الخطأ	305.740	83	3.748		
المجموع	308.500	86			

يتضح من الجدول (2) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى للطريقة والجنس حيث بلغت قيمة ف (0.082) وبدلالة إحصائية (0.764). وهذا يدل على تكافؤ المجموعتين.

- تدريس الطلبة الوحدة المختارة باستراتيجية أسئلة فيرمي على المجموعة التجريبية، حيث استمرت فترة التدريس شهرا كاملا، أما الضابطة فتم تدريس الوحدة كما هي في الكتاب، وبعد الانتهاء من التدريس طبّق اختبار التفكير الإبداعي البعدي على طلبة المجموعتين التجريبية والضابطة ،ورصدت الدرجات، وأجريت المعالجة الإحصائية اللازمة، وتم التوصل للنتائج وتفسيرها ومناقشتها.

متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة: الوحدة التعليمية (وتدريسها باستخدام أسئلة فيرمي والطريقة التقليدية) والجنس (ذكور وإناث)

المتغير التابع: مهارات التفكير الإبداعي لطلاب الصف التاسع في مادة الفيزياء

المعالجة الإحصائية: استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار تحليل التباين الثنائي (2x2).

أدوات الدراسة

أولا: المادة التعليمية القائمة على أسئلة فيرمي: وتم إعدادها حسب المراحل الآتية:

1- مرحلة اختيار المادة التعليمية: تكونت المادة التعليمية من الوحدة الرابعة (الشغل والطاقة) من كتاب الفيزياء للصف التاسع الأساسي للعام الدراسي 2017/2016 الجزء الأول،

2- تم بناء الوحدة التعليمية على أساس أسئلة فيرمي، وبعد الانتهاء من بناء الوحدة تم عرضها على لجنة من المحكمين عددهم (5)، منهم (2) تخصص مناهج أساليب تدريس العلوم، و(3) تخصص فيزياء، وتم الأخذ بالملاحظات التي اقترحوها وإجراء التعديلات المطلوبة، وبذلك أصبحت الوحدة التعليمة في صورتها النهائية.

ثانيًا: اختبار مهارات التفكير الإبداعي في الوحدة المقررة : ومن خلال ما اطلع عليه الباحث من دراسات وبحوث حول المهارات الإبداعية قام الباحث ببناء اختبار للتفكير الإبداعي يقيس مهارات التفكير الإبداعي ويتناسب مع مستوى طلبة الصف التاسع، والمعارف والمفاهيم العلمية في الوحدة التعليمية "الشغل والطاقة". حيث بلغ عدد فقرات الاختبار (6) فقرات، تشتمل على مهارة الطلاقة، ومهارة المرونة ومهارة الأصالة، وتم التأكد من الصياغة اللغوية السليمة لفقرات الاختبار وضمان أنها تثير تفكير الطلبة.

صدق الاختبار: تم عرض الاختبار على (12) من المحكمين والأساتذة المتخصصين في مناهج وأساليب تدريس العلوم والقياس والتقويم، ومشرفي العلوم في تربية الكورة، ومعلمين يدرسون مادة الفيزياء للصف التاسع الأساسي، لإبداء آراءهم حول الصياغة اللغوية ومناسبة الأسئلة لمستوى طلاب هذا الصف وأنه يقيس مهارات التفكير الإبداعي المعد لقياسها، وقد تركزت الاقتراحات حول إعادة صياغة بعض الأسئلة، وقد تم الأخذ بجميع الملاحظات.

ثبات الاختبار: للتأكد من ثبات الاختبار، تم حساب الاتساق الداخلي على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة عددها (20) طالبا وطالبة حسب معادلة كودر ريتشاردسون (KR20)، حيث بلغ معامل الاتساق الداخلي الكلي 0.82 وهي

نسبة مقبولة تربويا وتتناسب مع أغراض الدراسة، مما يؤكد سلامة الاختبار ومصداقيته والاعتماد عليه في قياس مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلبة.

نتائج الدراسة: للإجابة عن سؤاليّ الدراسة قام الباحث أولا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعلامات المجموعتين التجريبية والضابطة على اختبار مهارات التفكير الإبداعي، والجدول(4) يوضح ذلك. وتحليل التباين الثنائي لدلالة الفروق بين متوسطات عينة الدراسة حسب الطريقة والجنس والتفاعل بينهما والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء عينة الدراسة على اختبار مهارات التفكير الابداعي في مادة الفيزياء حسب المجموعة والجنس

	الجنس	فيرمي (التجريبية)			التقليدية (الضابطة)			المجموع		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
المجموعتين معا	ذكر	5.40	1.251	23	3.47	1.316	22	4.50	1.633	45
	انثى	5.80	1.079	25	4.45	1.644	24	5.11	1.572	49
	المجموع	5.59	1.176	48	3.97	1.554	46	4.80	1.623	94

بين الجدول (4) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء طلبة الصف التاسع على اختبار مهارات التفكير الإبداعي في مادة الفيزياء بسبب اختلاف فئات متغيري الطريقة (فيرمي، التقليدية) والجنس (ذكر، أنثى)، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الثنائي على الاختبار ككل جدول (5).

جدول (5): تحليل التباين الثنائي لدلالة الفروق بين متوسطات عينة الدراسة حسب الطريقة والجنس والتفاعل بينهما

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الطريقة	396.521	1	396.521	57.302	0.000
الجنس	84.567	1	84.567	12.315	.001
الطريقة × الجنس	3.995	1	3.995	0.576	.442
الخطأ	564.213	83	6.737		
المجموع	1036.899	86			

يبين الجدول (5) الآتي:

-وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الطريقة حيث بلغت قيمة ف (57.302) وبدلالة إحصائية (0.00)، وكانت الفروق لصالح طريقة فيرمي.

-وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الجنس حيث بلغت قيمة ف (12.315) وبدلالة إحصائية (0.001)، وكانت الفروق لصالح الإناث.

-عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر التفاعل بين الطريقة والجنس حيث بلغت قيمة ف (0.576) وبدلالة إحصائية (0.442).

مناقشة النتائج

أولا: مناقشة نتائج السؤال الأول ونصه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) في اختبار التفكير الإبداعي لدى طلاب الصف التاسع الأساسي في مادة الفيزياء يعزى للطريقة؟

يتضح من الجدول (4) أن هناك فروقًا ظاهرية في اختبار مهارات التفكير الإبداعي لدى طلبة الصف التاسع الأساسي في مادة الفيزياء إذ أن المتوسط الحسابي لطلاب المجموعة التجريبية (5.59) وانحراف معياري (1.176).

ويبين الجدول (5) أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) وجاءت لصالح المجموعة التجريبية، أي أن هناك فروق تعزى للطريقة.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني ونصه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) في اختبار التفكير الإبداعي لدى طلبة الصف التاسع الأساسي في مادة الفيزياء يعزى للجنس؟

يبين الجدول (4) أن هناك فروقًا ظاهرية في اختبار التفكير الإبداعي لدى طلبة الصف التاسع الأساسي في مادة الفيزياء الذكور والإناث إذ كان المتوسط الحسابي للذكور (5.40) وانحراف معياري (1.251)، أما المتوسط الحسابي للإناث فكان (5.80) وانحراف معياري (1.079).

وعند اختبار دلالة هذه الفروق إحصائيا تبين من الجدول (5) أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) وجاءت لصالح الإناث، أي أن هناك فروق تعزى للجنس.

مناقشة النتائج:

أولا :مناقشة نتائج السؤال الأول: أظهرت نتائج هذا السؤال تفوق المجموعة التجريبية التي درست بطريقة فيرمي على المجموعة الضابطة التي درست بالطريقة الاعتيادية في اختبار التفكير الإبداعي إذ كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بينها لصالح المجموعة التجريبية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى عدة عوامل منها:

- أن أسئلة فيرمي جديدة عند الطلبة والجديد يثير الاهتمام والتشويق، وهذه الأمور تزيد التفكير بأنواعه، إضافة الى أنهم وجدوا متعة وعدم شعور بالملل وزيادة في التفاعل بينهم من خلال العمل الجماعي في حل هذه الأسئلة، ولأنها تعوّدهم على الاعتماد على النفس في المعرفة والاستيعاب والتفكير.
- ان أسئلة فيرمي تساعد الطلبة على تنمية مهارات التفكير المختلفة لديهم، من خلال قيامهم بملاحظة الظواهر، وجمع البيانات والمعلومات عنها، وتنظيمها وتحليلها للتوصل الى تفسيرات منطقية لهذه الظواهر (Martin&Sexton&Gerlouich,1997).
- أن طرح أسئلة فيرمي ذات المستوى العالي ينمي القدرات العقلية، ويعطي الطالب الحرية في حل المشكلة، كما تعطيه فرص الاستمتاع بالتعلم، كما تثير دوافعه، فالطالب هو الذي عاش التجربة للحصول على حلول مناسبة للمشكلة (السؤال) بجانبيها الإدراكي والوجداني.
- حداثة هذه الطريقة في التدريس، وإمكانية التطبيق خارج الغرفة الصفية، حيث يشعر الطالب بالحرية.
- ساهمت أسئلة فيرمي في تزويد المشاركين بمهارات التفكير العليا والقدرة على استخدامها. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة كل من يونس (2007)، والطراونة وأبو سليم(2007)، وحسن والزامل (2012)، والتي أظهرت تفوق المجموعة التي تعلمت باستخدام الأسئلة -السابرة، التحضير – على المجموعة الضابطة في التحصيل.

وتتعارض هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Adedoyin,2010) والتي أظهرت نتائجها أن أسئلة المعلم الصفية لم تكن ذات تأثير إيجابي على تحصيل الطلاب.

ثانيا :مناقشة نتائج السؤال الثاني: أظهرت نتائج هذا السؤال وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى للجنس ولصالح الإناث ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى عدة عوامل منها:

- إن الإناث أكثر اندماجا من الذكور في الخيال في هذه المرحلة العمرية (زهران،1977) وما يتبع ذلك من تأثير في نمو قدرات التفكير الإبداعي، إذ إن المقياس بمجملة يعتمد اعتمادا مباشرا على الخيال.
- الإناث أكثر دقة في تحقيق الأهداف، وتنظيم العمل، بالإضافة إلى أن الإناث يقضين وقتًا أكبر في الدراسة وتنفيذ الواجبات المدرسية، عكس الذكور اللذين يقضون الجزء الأكبر من وقتهم في ممارسة الرياضة، وهذا ما أكدته دراسة (Gnaulati,2014)

- الإناث يملن إلى الفهم أثناء التعلم لإثبات الذات أكثر من الذكور. (Zolfagharifard, 2014)

التوصيات: جاءت نتائج هذه الدراسة لتؤكد فاعلية التدريس باستخدام أسئلة فيرمي على التفكير الإبداعي، وفي ضوء ذلك فان الباحث يوصي بالآتي:

- دعوة وزارة التربية والتعليم وبخاصة قسم المناهج بتوظيف أسئلة فيرمي في كتب مادة العلوم.
- تدريب معلمي العلوم بشكل عام والفيزياء بشكل خاص على كيفية استخدام أسئلة فيرمي وتوظيفها في العملية التعليمية التعلمية.

المقترحات:

- إجراء دراسات حول أثر استخدام أسئلة فيرمي في مادة العلوم وفي صفوف ومراحل أخرى.
- إجراء دراسات أخرى يكون متغيرها التابع مختلفًا عن المتغير التابع في الدراسة الحالية.

المراجع والمصادر:

- جروان، فتحي(2002). تعليم التفكير: مفاهيم وتطبيقات. ط (1)، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع عمان.
- جروان، فتحي (2008). الموهبة والتفوق والإبداع. ط (3)، عمان، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- حبيب، مجدي (2000). **تنمية التفكير والإبداع في مراحل الطفولة المختلفة**. ط (1)، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية،
- الحدابي، داود؛ الحمادي، عبد الله؛ مظفر ندى(2010). فعالية الأنشطة الإثرائية في تنمية التفكير الإبداعي لدى طالبات الصف الأول الثانوي في الجمهورية اليمنية، المجلة العربية لتطوير التفوق المجلد الأول.
- العقاد، عباس (1971)، التفكير فريضة إسلامية، الطبعة الأولى، لبنان، دار الكتاب العربي.
- الطراونة، محمد، أبو سليم، علي(2007) أثر استخدام السؤال السابر على تحصيل طلبة الصف الأول الثانوي الادبي والشرعي في مادة تاريخ الادب والنصوص، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، مجلة الدراسات التربوية والنفسية: مج 1، ع. 1.
- حسن، فلاح وزامل، عادل (2012) أثر استخدام استراتيجيتي أسئلة التحضير والتغذية الراجعة في التحصيل الدراسي لطلبة الصف الثاني المتوسط في مادة الكيمياء. مجلة الأستاذ، العدد201.
- الحيلة، محمد (2010). **أثر الأنشطة الفنية في التفكير الإبداعي لدى طالبات المرحلة التأسيسية، مجلة مركز البحوث التربوية**، مجلد (10)، العدد (19)، ص 161-188.
- زهران، حامد (1977). علم نفس النمو، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب.
- زيتون، حسن وزيتون، كمال (1992). **البنائية منظور ابستملوجي وتربوي**، ط (1)، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- زيتون، عايش. (2004). **أساليب تدريس العلوم**. ط (3)، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- السرور، ناديا (2010). مدخل إلى تربية المتميزين والموهوبين. ط(5)، عمان الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- سعادة، جودت (2003). **تدريس مهارات التفكير (مع مئات الأمثلة التطبيقية)**. ط (1)، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- السيد، احمد جابر (2000) استخدام اسئلة التفكير التباعدي في تدريس التاريخ لبيان أثرها على التحصيل وتنمية التفكير الابداعي لدى طلاب الصف الاول الثانوي، دراسات في المناهج والتدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس العدد67 ص5-25
- صبري، حسين (1996). **عالم الابتكار. أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي**، القاهرة، جمهورية مصر العربية، وزارة البحث العلمي.
- صوافطة، وليد (2008**). تنمية مهارات التفكير الإبداعي واتجاهات الطلبة نحو العلوم**. ط (1)، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الصيفي، عاطف (2009). **المعلم واستراتيجيات التعلم الحديث**. عمان، الأردن، دار الرسالة،
- العتوم، عدنان والجراح، عبد الناصر وبشارة، موفق(2007). **تنمية مهارات التفكير نماذج نظرية وتطبيقات عملية**. ط(1)، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- العمري، عمر (2012). فاعلية برنامج تعليمي محوسب في تنمية التفكير الإبداعي لدى طلبة الصف السابع الأساسي في الأردن، مجلة دمشق، 28 (1)، 256- 300.
- الفتلاوي، سهيلة محسن كاظم (2004) تفريد التعليم في إعداد وتأهيل المعلم أنموذج في القياس والتقويم التربوي، ط01، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.

- القاضي، هيثم (2009). أثر الخرائط المفاهيمية في تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى طلبة الصف السابع الأساسي في اللغة العربية، مجلة علوم إنسانية، العدد 46، السنة الثامنة، 1-25.
- قطامي، نايفة (2003). تعليم التفكير للأطفال. ط (1)، عمان، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- القطامي، يوسف. (2004). **إدارة الصف**. عمان، الأردن، دار الفكر.
- منتدى الجيش العربي. (2012). انواع القنابل النووية . متوفر على الموقع.*www.arabic-military.com*
- يونس، وفاء (2007) أثر استخدام الاستجواب بالأسئلة السابرة في مادة الأحياء في تنمية مهارات عمليات العلم لدى طالبات الصف الرابع العام، مجلة التربية والعلم، المجلد14، العدد 2.

المراجع الأجنبية:

-Abrams, Lloyd. (2011). Fermi Questions a Guide for Teachers, Students, and Event Supervisors, Fermi Questions Guide
https://www.soinc.org/sites/default/files/FermiQuestionsHandout.doc
- Adedoyin. Omobla (2010) an infestation of the effects of teachers, Classroom Question on the Achievements of students in school. European Journal of Educational Studies 2(3).
http://www.mawhopon.net/?p=2067
-Arleback, Jonas Bergman (2009) on the use of Realistic Fermi problems for introducing mathematical modeling in school TMME, vol6, no.3, p .331
Gnaulati, Enrico. (2014).Why Girls Tend to Get Better Grades than Boys Do http://www.theatlantic.com/education/archive/2014/09/why-girls-get-better-grades-than-boys-do/380318/

-Kanopka, klint (2015) solving Big Problems: Using estimation to develop scientific number sense, Yale national initiative, Yale University, to strengthen teaching in public school. http://teachers.yale.edu/curriculum/viewer/initiative_15.05.10_u
- King, Alessandra. (2014). Fermi Questions – A STEM Activity for Middle School, Journal of the Association of Independent Maryland & DC Schools.V2.
- Martin, R., Sexton. &Gerlouich, J. (1997) teaching science for all children. Boston: Allyn and Bacon.
--Martin, R., Sexton, C. Gerlouich, J (2001) Teaching science for all children (3rd edition) Massachusetts, USA: Allyn and Bacon.
-- Morrison, Philip (1963) Letters to the Editor, Am. J. Phys., August 1963, v31 N8 p626-627
- Romack, Barbara (2000) Fermi Problems - From Pianos to m&m's
- Stewart, Lori (2013). Fermi Questions Activity http://www.education.com/activity/article/Fermi_middle
-- Tan, Z. (2007). Questions in Chinese University EL Classrooms: What lies beyond it? RELC, 38 (1), 87-103.
--University of Maryland (2002) A Collection of Estimation Problems.
http://www.physics.umd.edu/perg/fermi/fermi.htm
Zolfagharifard, Ellie. (2014).Boys perform worse than girls in EVERY school subject - and they have for at least 100 years, claims study
http://www.dailymail.co.uk/sciencetech/article-2616906/Boys-perform-worse-girls-EVERY-school-subject-100-years-claims-study.html

قلق المستقبل وعلاقته بمستوى الطموح لدى عينة من طلبة الدكتوراه بجامعة الأغواط

أ.حورية بوراس-أ.د سامية عرعار
جامعة الأغواط

الملخص:هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مستوى كل من قلق المستقبل ومستوى الطموح، بالإضافة الى التعرف على نوع العلاقة بين قلق المستقبل ومستوى الطموح لدى عينة من طلبة الدكتوراه، وكذا التعرف على الفروق في قلق المستقبل ومستوى الطموح في المتغيرين الوسيطيين التاليين: نوع النظام الدراسي (كلاسيك، ل م د)،عدد التسجيلات في الدكتوراه. وقمنا بتطبيق مقياسين، الأول خاص بقلق المستقبل قمنا ببنائه، أما الثاني فخاص بمستوى الطموح لكاميليا عبد الفتاح (1975) على عينة قوامها 55 طالبا وطالبة من جامعة الأغواط، وقد تم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي، حيث توصلت نتائج الدراسة الى انه: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين قلق المستقبل ومستوى الطموح لدى عينة من طلبة الدكتوراه، وجود مستوى مرتفع في كل من قلق المستقبل ومستوى الطموح لدى عينة الدراسة، وكذا عدم وجود فروق في قلق المستقبل ومستوى الطموح في المتغيرين الوسيطيين التاليين: نوع النظام الدراسي (كلاسيك، ل م د)،عدد التسجيلات في الدكتوراه.

الكلمات المفتاحية: قلق المستقبل، مستوى الطموح، طلبة الدكتوراه.

The abstract

The purpose of the study was to identify the relationship between the future anxiety and the level of ambition among a sample of doctoral students, as well as to identify the differences in future anxiety and the level of ambition according to tow variables: the Type of study system (Classic, LMD) and the number of registrations in the doctorate.

We have applied two measures on a sample of 55 students from the University of Laghouat, the first concerns the future anxiety built by the researchers, and the second measures the level of ambition built by Camelia Abdul Fattah (1975), the descriptive approach has been used, and the study reached the following results:

There is a positive correlation between future anxiety and the level of ambition among a sample of doctoral students.

There is a high level in both the anxiety of the future and the level of ambition in the study sample

There are no differences in the anxiety of the future and the level of ambition attributed to the type of study system (Classic, LMD) and the number of registrations in the doctorate.

مقدمة: يعتبر التعليم الجامعي قمة التعليم في جميع دول العالم والطلبة هم المحور الأساسي في العملية التعليمية اذ يعتبر طلبة الجامعة أمل المستقبل، ولكن انشغالهم بالتفكير في المستقبل وما يخبئ لهم ينشئ لديهم ما يسمى بقلق المستقبل، حيث أثبتت الدراسات "أن غالبية الطلبة لديهم ترقب وخوف من المستقبل يكون نابعا من عدم تحقيق الطموحات المادية والمعنوية "**(نيفين المصري ،2011:2)**

كما تعتبر مرحلة الدكتوراه من أهم وأرقى المراحل العلمية في حياة الطالب، حيث تعتبر بلورة لسنوات من التعب والعمل وتحقيق للآمال والطموحات، ولكن اصطدام الطالب بالكثير من العقبات والمعوقات يمكن أن يوقعه كفريسة سهلة في براثن القلق، لهذا يسعى سعيا حثيثا كي لا يؤثر قلق المستقبل في ضياع طموحاته وأحلامه.

أولا الاطار المنهجي والنظري للدراسة:

1) **أهمية الدراسة**: تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1.1) – معرفة نوع العلاقة الارتباطية بين مستوى الطموح وقلق المستقبل.

- الاهتمام بطالب الدكتوراه بغرض تحسين أوضاعه مما ينعكس بالإيجاب على تحصيله العلمي.

- منح القائمين على قطاع التعليم العالي مقترحات مستمدة من هذه الدراسة للرفع من مستوى الطموح والتخفيف من قلق المستقبل.

2)أهداف الدراسة: لكل باحث أهداف وعلى الباحث إثبات هذه الأهداف حتى يتسنى للمطلعين على دراسته معرفة الأسباب التي جعلته يدرس هذا الموضوع دون غيره، ومن الأهداف التي نصبوا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- التعرف على مستوى قلق المستقبل لدى طلبة الدكتوراه.
- التعرف على مستوى الطموح لدى طلبة الدكتوراه.
- التعرف على العلاقة الكامنة بين قلق المستقبل ومستوى الطموح.
- معرفة الفروق بين طلبة الدكتوراه في كل من مستوى الطموح وقلق المستقبل تعزى للمتغيرين التاليين: نوع النظام الدراسي (كلاسيك، ل م د)،عدد التسجيلات في الدكتوراه.
- تقديم بعض الاقتراحات من خلال تحليل بيانات البحث الميداني للتوصل إلى تشخيص موضوعي للمشاكل والأسباب التي يمكن أن تساهم في الرفع من مستوى الطموح والتقليل من مستوى قلق المستقبل.

3) **الدراسات السابقة:** تشكل الدراسات السابقة تراثا مهما ومصدرا غنيا لجميع الدارسين والباحثين إذ تساهم في تكوين خلفيات علمية عن مواضيع دراساتهم وأبحاثهم، وهناك الكثير من الدراسات التي تناولت متغيري قلق المستقبل ومستوى الطموح، والتي لا يسعنا المقام لذكرها واخترنا البعض منها ورتبناها من الأحدث الى الأقدم حسب سنة النشر كالتالي:

1.3)- دراسة محمد خلف الزواهرة (2015) بعنوان:العلاقة بين الصلابة النفسية وقلق المستقبل ومستوى الطموح لدى طلبة جامعة حائل بالسعودية، هدفت الدراسة الى التعرف على العلاقة بين الصلابة النفسية وقلق المستقبل ومستوى الطموح لدى عينة الدراسة، ومعرفة الفروق بين عينة الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) في قلق المستقبل ومستوى الطموح تعزى للمتغيرات التالية (الجنس التخصص، مستوى الدراسة)،اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في دراسته، كما طبق الباحث مقياس قلق المستقبل لزينب محمود شقير (2005) ومقياس مستوى الطموح للرفاعي (2010) على عينة تكونت من 400 طالب وطالبة، وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- توجد علاقة ارتباطية موجبة بين قلق المستقبل ومستوى الطموح.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلبة عند مستوى دلالة اقل من (0.05) في مستوى الطموح. **(محمد الزواهرة 2015:49)**

2.3)- دراسة "اسعد فاخر حبيب"(2014) بعنوان: قلق المستقبل وعلاقته بمستوى الطموح لدى طلبة جامعة البصرة، هدفت الدراسة الى الكشف عن العلاقة بين قلق المستقبل ومستوى الطموح لدى طلبة جامعة البصرة والتعرف على مستوى كل من قلق المستقبل ومستوى الطموح لدى العينة المدروسة وتألفت العينة من 100 طالبا وطالبة، واعتمدت الباحثتان أداتين هما مقياس قلق المستقبل للسبعاوي(2007) ومقياس مستوى الطموح " للحياوي"(2007)، أسفرت نتائج الدراسة على ما يلي:

-تعاني عينة البحث من قلق المستقبل.

-تتمتع عينة البحث بمستوى جيد من الطموح.

- توجد علاقة ضعيفة بين قلق المستقبل ومستوى الطموح لدى عينة البحث.**(اسعد حبيب 2014:305)**

3.3)- دراسة" علي زروط " (2011) بعنوان: قلق المستقبل وعلاقته بدافعية الإنجاز عند الطلبة (دراسة مقارنة بين طلبة النظامين الكلاسيكي ول م د)،اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الارتباطي، كما استخدم مقياس غالب المشيخي(2009) لقياس قلق المستقبل وطبق الباحث هذا المقياس على عينة قوامها (300) من طلاب جامعة البليدة، توصلت الدراسة الى النتيجة التالية:

-توجد فروق بين متوسطات درجات طلاب النظام الكلاسيكي وطلاب نظام ل م د في قلق المستقبل.**(علي زروط 2011:12)**

4.3)- دراسة "غالب بن محمد علي المشيخي"(2009) بعنوان: قلق المستقبل وعلاقته بكل من فاعلية الذات ومستوى الطموح لدى عينة من طلاب جامعة الطائف، هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين قلق المستقبل ومستوى الطموح بالإضافة الى معرفة الفروق الدالة إحصائيا بين مرتفعي ومنخفضي مستوى الطموح في قلق المستقبل ومعرفة الفروق ذات الدلالة بين مرتفعي ومنخفضي مستوى

الطموح في قلق المستقبل ومعرفة الفروق ذات الدلالة بين طلاب كلية العلوم وطلاب كلية الآداب في قلق المستقبل تبعا للتخصص والسنة الدراسية ومعرفة الفروق ذات الدلالة بين طلاب كلية العلوم وطلاب كلية الآداب في مستوى الطموح تبعا للتخصص والسنة الدراسية، زيادة على ذلك التحقق من مدى إمكانية التنبؤ بقلق المستقبل في ضوء كل من فاعلية الذات ومستوى الطموح.

و قد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، واستخدم مقياسين الأول هو مقياس قلق المستقبل من إعداده، والثاني هو مقياس مستوى الطموح إعداد معوض وعبد العظيم(2005) على عينة قوامها (720) طالبا منهم(400)طالب من طلاب كلية العلوم و(320) طالب من كلية الآداب بالطائف، وأسفرت نتائج الدراسة على الآتي:

- توجد علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين درجات الطلاب في قلق المستقبل ودرجاتهم ومستوى الطموح. **(غالب المشيخي، 2009:أ)**

التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال استعراضنا للدراسات السابقة نلاحظ ان معظمها تناولت متغير قلق المستقبل وعلاقته بمستوى الطموح ماعدا دراسة واحدة هي دراسة " زروط علي" اخترناها بسبب تسليطها الضوء على قلق المستقبل كما أنها اجرت دراسة مقارنة على طلبة نظام الكلاسيكي ونظام ل م د، ولم نجد ولا دراسة سلطت الضوء على طلبة الدكتوراه (حسب حدود علمنا)، ويمكن تحديد اهم الجوانب التي تناولتها الدراسات السابقة كالتالي:

بالنسبة لموضوع الدراسة: تتفق دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث متغيرات الدراسة

ولكن هناك بعض الدراسات التي ربطت قلق المستقبل ومستوى الطموح بمتغيرات أخرى كفاعلية الذات ودافعية الإنجاز.

- **بالنسبة للفرضيات:** بما ان الدراسات السابقة اختلفت نتائجها من دراسة الى أخرى اردنا المزج بين الفروض البديلة والفروض الصفرية في دراستنا.

- **بالنسبة للمنهج:** تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي.

- **بالنسبة للعينة:** تتفق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تطبيقها على عينة الطلبة الجامعيين ولكن الاختلاف يكمن في ان الدراسة الحالية اعتمدت على عينة طلبة الدكتوراه في حين ان الدراسات الأخرى اعتمدت على طلبة الليسانس.

- **بالنسبة لأدوات جمع البيانات:** تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام الاستبيان كوسيلة هامة في جمع البيانات.

- **بالنسبة للمعالجة الإحصائية:** تشابهت المعالجة الإحصائية بين الدراسة الحالية والدراسات.

.Spss السابقة في استخدامها للرزم الإحصائية

4)- مشكلة الدراسة: يعتبر الغموض وكثرة الأعباء الملقاة على عاتق طلبة الدكتوراه من بين الأسباب التي قد تجعلهم فريسة سهلة الوقوع في القلق الذي يعتبر من أهم مميزات العصر الحالي، وقد يتعدى الأمر الى اختلال الصحة النفسية لطلبة الدكتوراه من خلال بروز بعض المشاكل والاضطرابات النفسية كقلق المستقبل، حيث يشير**(غالب المشيخي،3:2009)** الى ان حياة الشاب تجابه عوائق بيئية وشخصية كبيرة ومتنوعة قد تدفعه في كثير من الأحيان الى الشعور بالاضطراب والقلق كنتيجة لأحداث الماضي المؤلمة أو إمكانات الحاضر المتواضعة ومن ثم يتكون لديه الشعور

بالقلق اتجاه المستقبل، كما يمكن ان يتأثر مستوى الطموح لدى طالب الدكتوراه، اذ يعتبر الطموح هو الوقود الذي يحرك الطالب لبذل جهد مضاعف في سبيل بلوغ غاياته وتحقيق أعلى المراتب العلمية، واذا تأثر مستوى الطموح ممكن ان يؤدي ذلك الى نتائج وخيمة نظرا لارتباطه بشخصية الطالب، حيث يرى(**محمد بوفاتح 2013:2)** أن مستوى الطموح من المواضيع الأساسية التي لها علاقة مباشرة بشخصية الإنسان فهو يرتبط بنشاطات الإنسان اليومية وفي شتى مجالات الحياة ويشير في ابسط معانيه الى الأهداف الواقعية التي يتبناها الفرد في حياته ويحاول الوصول اليها، من خلال ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

ما مستوى قلق المستقبل لدى عينة من طلبة الدكتوراه ؟

ما مستوى الطموح لدى عينة من طلبة الدكتوراه؟

هل توجد علاقة بين قلق المستقبل ومستوى الطموح لدى طلبة الدكتوراه؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل بين طلبة الدكتوراه تعزى لمتغير نوع النظام التعليمي (كلاسيك /ل م د)؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الطموح بين طلبة الدكتوراه تعزى لمتغير نوع النظام التعليمي (كلاسيك /ل م د)؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل بين طلبة الدكتوراه تعزى لمتغير عدد التسجيلات في الدكتوراه؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الطموح بين طلبة الدكتوراه تعزى لمتغير عدد التسجيلات في الدكتوراه ؟

5)- **فرضيات الدراسة:** في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها والدراسات السابقة والاطار النظري لهذه الدراسة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

نتوقع وجود مستوى مرتفع من قلق المستقبل لدى عينة من طلبة الدكتوراه.

نتوقع وجود مستوى مرتفع من مستوى الطموح لدى عينة من طلبة الدكتوراه.

نتوقع وجود علاقة ارتباطية موجبة بين مستوى الطموح وقلق المستقبل لدى طلبة الدكتوراه.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل بين طلبة الدكتوراه تعزى لمتغير نوع النظام التعليمي (كلاسيك /ل م د).

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الطموح بين طلبة الدكتوراه تعزى لمتغير نوع النظام التعليمي (كلاسيك /ل م د).

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى قلق المستقبل بين طلبة الدكتوراه تعزى لمتغير عدد التسجيلات في الدكتوراه.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الطموح بين طلبة الدكتوراه تعزى لمتغير عدد التسجيلات في الدكتوراه.

6)- التعاريف النظرية والإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1-6) التعاريف النظرية:تعريف القلق: - يعرفه **علاء الدين كفافي**": بأنه خبرة انفعالية غير سارة، يشعر بها الفرد عندما يتعرض لمثير مهدد أو مخيف أو عندما يقف في موقف صراعي او إحباطي حاد وكثيرا ما يصاحب هذه الحالة الانفعالية الشعورية بعض المظاهر الفسيولوجية"(**أسماء عبد الله عطية 2008: 11، 12)**

- يعرفه **"رشيد حميد زغير"(2016:60)**:بأنه إحساس غير سار يرتبط بإحساس المرء بخطر لا يلاحظه الآخرون، أو هو حالة من الشعور والتحسس الذاتي بالضيق وعدم الارتياح، مع توقع وشيك لحدوث الضرر أو سوء يهدد الإنسان.

تعريف قلق المستقبل:تعرفه **"زينب محمود شقير"(2005: 5)** على أنه " خلل أو اضطراب نفسي المنشأ ينجم عن خبرات ماضية غير سارة، مع تشويه وتحريف إدراكي معرفي للواقع وللذات من خلال استحضار للذكريات والخبرات الماضية غير السارة، مع تضخيم للسلبيات ودحض للإيجابيات الخاصة بالذات والواقع تجعل صاحبها في حالة من التوتر وعدم الأمن، مما قد يدفعه لتدمير الذات والعجز الواضح وتعميم الفشل وتوقع الكوارث، وتؤدي به إلى حالة من التشاؤم من المستقبل، وقلق التفكير في المستقبل والخوف من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية المتوقعة، والأفكار الوسواسية وقلق الموت واليأس".

كما تعرفه "**الجمعية الأمريكية للطب النفسي**" A P A بأنه: حالة التخوف والتوتر وعدم الارتياح التي تنجم من توقع خطر مجهول المصدر وغير قابل للإدراك. **(محمد مومني ومازن نعيم 2013: 174)**

تعريف مستوى الطموح: عرفته كاميليا عبد الفتاح **(1992: 10)** بأنه:سمة ثابتة نسبيا تفرق بين الأفراد في محاولة الوصول الى مستوى معين يتفق مع التكوين النفسي للفرد وأطاره المرجعي ويتحدد حسب خبرات النجاح والفشل التي مر بها.كما عرفه " فرانك" **Frank** بأنه: " مستوى الأداء التالي الذي يتوقع الفرد صراحة أن يصل إليه في عمل مألوف لديه "، أو هو مستوى الإجادة المقبل في واجب مألوف يأخذ الفرد على عاتقه الوصول إليه بعد معرفة مستوى إجادته من قبل ذلك الواجب ". **(صلاح مرحاب،1984: 70)**

6 -2)-التعاريف الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

-قلق المستقبل: نقصد به انه انفعال غير سار يتمثل في التفكير السلبي والنظرة التشاؤمية وعدم الوثوق فيما تخفيه الأيام في المستقبل، حيث يشعر طالب الدكتوراه بالغموض واللااستقرار والتهديد ويشمل المجالات التالية (العلمية، المهنية، الاجتماعية والأسرية، المرض والموت، الاقتصادية والسياسية)، أو هو الدرجة التي يحصل عليها أفراد العينة من خلال إجاباتهم على بنود الاستبيان المطبق في الدراسة الحالية.

- **مستوى الطموح:** ونعني به مجموع الأهداف العلمية والمهنية التي يصبوا طالب الدكتوراه الى تحقيقها بصفة تدريجية، حيث تستحوذ هذه الأهداف على أفكاره وتصبح شغله الشاغل وتتسم بالواقعية

والعقلانية، أو هو الدرجة التي يحصل عليها أفراد العينة من خلال إجاباتهم على بنود مقياس مستوى الطموح المطبق لكاميليا عبد الفتاح.

ثانيا الاطار التطبيقي للدراسة:

7) عينة الدراسة: يبلغ عدد طلبة الدكتوراه تخصص علم النفس وعلم الاجتماع بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الأغواط حوالي 120 طالبا من كلا النظامين (كلاسيك/ل م د) اخترنا منهم بالطريقة العشوائية البسيطة (55) طالب وطالبة يشتغلون فيها بصفة مؤقتة.

8) منهج الدراسة: يستخدم الباحث المنهج المناسب لموضوعه، ولما كان موضوع هذه الدراسة يتعلق بوصف قلق المستقبل وعلاقته بمستوى الطموح، وجب علينا إتباع المنهج الوصفي بنوعه الارتباطي الذي يدرس العلاقة بين متغيرين، ولهذا فهو الأنسب لهذه الدراسة، حيث يعرفه "محمد خليل عباس وآخرون": بأنه المنهج الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا من خلال التعبير النوعي الذي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها أو التعبير الكمي الذي يعطي وصفا رقميا يوضح مقدار وحجم الظاهرة. **(محمد خليل عباس وآخرون،2009: 28)**

9) الحدود المكانية: تتحدد الحدود المكانية لهذه الدراسة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة عمار ثليجي (الأغواط).

10) الحدود الزمنية: أنجزت تطبيقيا من يوم 19 فيفري 2017إلى غاية 27مارس .2017.

11) أدوات الدراسة: استبيان قلق المستقبل يحتوي على 49 بند قمنا ببنائه وتحكيمه وحساب خصائصه السيكومترية وفيما يلي عرض لتوزيع البنود على الأبعاد:

جدول رقم (01) يمثل توزيع البنود على أبعاد استبيان مستوى الطموح.

الرقم	الأبعاد	رقم البنود	عدد البنود
01	قلق المستقبل المرتبط بالمجال العلمي والأكاديمي	11-10-9-8-7-6-5-4-3-2-1	11
02	قلق المستقبل المرتبط بالمجال المهني	20-19-18-17-16-15-14-13-12	9
03	قلق المستقبل المرتبط بالمجال الاجتماعي	31-30-29-28-27-26-25-24-23-22-21	11
04	قلق المستقبل المرتبط بمجال بالمرض والموت	40-39-38-37-36-35-33-32-34	09
05	قلق المستقبل المرتبط بالمجال السياسي والاقتصادي	49-48-47-46-45-44-42-41-43	09

مفتاح التصحيح وتفسير الدرجات: المقياس خماسي البدائل (موافق بشدة) يقدر بخمسة درجات (05)،البديل الثاني: (موافق) يقدر بأربعة درجات (04)، البديل الثالث: (محايد) يقدر بثلاثة درجات (03)، البديل الرابع: (لا أوافق) يقدر بدرجتين(02)، البديل الخامس: (لا أوافق بشدة) يقدر بدرجة واحدة (01).

تجمع درجات المبحوث المحصل علها من إجابته على بنود المقياس، وتفسر درجات المبحوث على الاستبيان إلى ثلاثة مستويات عالية، متوسطة، منخفضة.

أما الاستبيان الثاني المطبق في الدراسة الحالية فهو استبيان مستوى الطموح من إعداد كاميليا عبد الفتاح (1975) يتكون الاستبيان من 79 بندا موزعة على 7 أبعاد، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (02) يمثل توزيع البنود على أبعاد استبيان مستوى الطموح.

الرقم	الأبعاد	أرقام البنود	عدد البنود
1	النظرة للحياة	69-67-58-56-51-47-40-10-9-6	11
2	الاتجاه نحو التفوق	76-70-66-54-46-42-41-32-26-25-15-12-11	13
3	تحديد الأهداف والخطة	78-77-64-62-60-45-44-30-29-14-13	11
4	الميل إلى الكفاح	71-68-53-35-31-24-23-19-18-8	10
5	تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس	74-73-65-50-49-34-33-22-17-4-3	11
6	المثابرة	75-72-59-55-52-43-39-27-21-20-7	11
7	الرضا بالوضع الحاضر والإيمان بالحظ	79-63-61-48-38-37-36-28-16-5-2-1	12
مجموع البنود			79

(كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، 1975: 8)

طريقة التصحيح: يتم تقدير الإجابات على النحو الآتي:

- **في حالة العبارات الإيجابية:** تمنح علامة (1) للإجابة بـ (نعم) ، وتمنح علامة (0) للإجابة بـ (لا).
- **في حالة العبارات السلبية:** تمنح علامة (0) للإجابة بـ (نعم)، وتمنح العلامة (1) للإجابة بـ (لا).

12)- الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة:

أولا الخصائص السيكومترية لاستبيان قلق المستقبل:

1-12)الصدق: أ)- الصدق التمييزي: تمّ الاعتماد لحساب صدق المقياس على الصدق التمييزي حيث تمّ ترتيب الدرجات من الأدنى إلى الأعلى بحيث تم أخذ 27% من أعلى التوزيع و27% من درجات أدنى التوزيع والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): يمثل نتائج صدق المقياس قلق المستقبل بطريقة الصدق التمييزي.

متغير المقاس	مجموعات المقارنة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
قلق المستقبل	المجموعة العليا	15	117.33	10.94	16.31	28	دال عند 0.000
	المجموعة الدنيا	15	177.33	9.90			

نلاحظ من خلال الجدول المحصل عليه أنّ قيمة (ت) بلغت (16.31) عند درجة الحرية (28) بمستوى الدلالة الإحصائية (0.000) أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مقياس قلق المستقبل لدى الطلاب بين المجموعتين، وذلك لصالح المجموعة الدنيا أي المقياس لديه قدرة تمييزية، حيث بلغ متوسط المجموعة الدنيا (177.33) بينما متوسط المجموعة العليا بلغ(117.33) وهذا ما يؤكد أنّ المقياس صادق.

ب)- صدق الاتساق الداخلي: وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي قمنا بحساب ارتباط درجات الأبعاد بالدرجات الكلية للمقياس والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04) يوضح نتائج صدق الاتساق الداخلي لدرجة كل بعد والدرجة الكلية لمقياس قلق المستقبل

الأبـــــــــــعـــــــــــــاد	معامل الارتباط
قلق المستقبل المرتبط بالمجال العلمي والأكاديمي	**0.77
قلق المستقبل المرتبط بالمجال المهني	**0.83
قلق المستقبل المرتبط بالمجال الاجتماعي	**0.81
قلق المستقبل المرتبط بمجال بالمرض والموت	**0.52
قلق المستقبل المرتبط بالمجال السياسي والاقتصادي	**0.60

****دال عند مستوى الدلالة 0.01**

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيم معامل ارتباط كل بعد مع الدرجة الكلية للمقياس موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، مما يشير إلى أن الأبعاد تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين الأبعاد، وعليه فإن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

2-12)- الثبات : أ) حساب ثبات المقياس بطريقة التجزئة النصفية:

الجدول رقم (05) يوضع معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية

المتغير المقاس	معامل الثبات قبل التصحيح	معامل الثبات بعد التصحيح	دلالة الإحصائية
قلق المستقبل	0.709	0.829	دال إحصائيا

من خلال نتائج الجدول المحصل عليها نلاحظ أن قيمة معامل ثبات المقياس بطريقة التجزئة النصفية وصلت إلى (0.709) قبل التصحيح وبعد التصحيح بطريقة جوتمان وصلت القيمة إلى (0.829) وهي قيمة عالية بالتّالي فإن المقياس ثابت.

ب)- ثبات المقياس بطريقة ألفا-كرونباخ: تمت معالجة البيانات بطريقة ألفا –كرونباخ لمقياس قلق المستقبل والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (06): يمثل نتائج معامل الثبات ألفا –كرونباخ لمقياس قلق المستقبل.

المقياس	عدد البنود	العينة	معـــــامل الثبـــــات ألفا-كرونباخ
قلق المسقبل	50	55	0.901

نلاحظ من خلال نتائج الجدول المحصل عليها أنّ معامل الثبات بلغ القيمة (0.901)، وهي قيمة عالية وتدل على الثبات المرتفع للمقياس وبالتالي فإن مقياس قلق المستقبل ثابت.

ثانيا الخصائص السيكومترية لمقياس مستوى الطموح:

3-12) الصدق: أ)الصدق التمييزي: تمّ الاعتماد لحساب صدق المقياس على الصدق التمييزي حيث تمّ ترتيب الدرجات من الأدنى إلى الأعلى بحيث تم أخذ 27% من أعلى التوزيع و27% من درجات أدنى التوزيع فكان عدد الأفراد (15) فرد، وبعد ذلك تمّ حساب (ت) لمعرفة الفروق بين المجموعتين، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07): يمثل نتائج صدق المقياس مستوى الطموح بطريقة الصدق التمييزي.

متغير المقاس	مجموعات المقارنة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيار	اختبار ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
مستوى الطموح	المجموعة العليا	15	36.20	3.38	11.47	28	دال عند 0.000
	المجموعة الدنيا	15	55.60	5.60			

نلاحظ من خلال الجدول المحصل عليه أنّ قيمة (ت) بلغت القيمة (11.47) عند درجة الحرية (28) بمستوى الدلالة الإحصائية (0.000) أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مقياس مستوى الطموح لدى الطلاب بين المجموعتين، وذلك لصالح المجموعة الدنيا أي أن المقياس لديه قدرة تمييزية، حيث بلغ متوسط المجموعة الدنيا (55.60) بينما متوسط المجموعة العليا بلغ (36.20) وبالتالي فالمقياس صادق.

ب- **صدق الاتساق الداخلي:** وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي قمنا بحساب ارتباط درجات الأبعاد بالدرجات الكلية للمقياس والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (08) يوضح نتائج صدق الاتساق الداخلي لدرجة كل بعد والدرجة الكلية لمقياس مستوى الطموح

الأبعـــــــــــــاد	معامل الارتباط
النظرة للحياة	0.63**
الاتجاه نحو التفوق	0.67**
تحديد الأهداف والخطة	0.60**
الميل إلى الكفاح	0.52**
تحمل المسئولية والاعتماد عن النفس	0.61**
المثابرة	0.69**
الرضا بالوضع الحاضر والايمان بالحظ	0.69**

دال عند مستوى الدلالة 0.01

من خلال الجدول يتضح أن قيم معامل ارتباط كل بعد مع الدرجة الكلية للمقياس موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، مما يشير إلى أن الأبعاد تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين الأبعاد، وعليه فإن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

12-4)- الثبات :

أ)- **حساب ثبات المقياس بطريقة التجزئة النصفية:** تم حساب معامل الثبات والجدول التالي يوضح ذلك: **الجدول رقم (09) يوضع معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية**

المتغير المقاس	معامل الثبات قبل التصحيح	معامل الثبات بعد التصحيح	دلالة الإحصائية
مستوى الطموح	0.592	0.743	دال إحصائيا

من خلال نتائج الجدول المحصل عليها نلاحظ أن قيمة معامل ثبات المقياس بطريقة التجزئة النصفية وصلت إلى (0.592) قبل التصحيح وبعد التصحيح بطريقة جوتمان وصلت القيمة إلى (0.743) وهي قيمة عالية وبالتّالي فإن المقياس ثابت.

ب)- **ثبات المقياس بطريقة ألفا-كرونباخ:**تمت معالجة البيانات بطريقة ألفا –كرونباخ لمقياس مستوى الطموح والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (10): يمثل نتائج معامل الثبات ألفا –كرونباخ لمقياس مستوى الطموح.

المقياس	عدد البنود	العينة	معـــامل الثبـــات ألفا-كرونباخ
مستوى الطموح	79	55	0.730

نلاحظ من خلال نتائج الجدول المحصل عليها أنّ معامل الثبات بلغت قيمته (0.730)، وهي قيمة عالية وتدل على الثبات المرتفع للمقياس وبالتالي فإن مقياس مستوى الطموح ثابت.

13- نتائج الفرضيات:

1-13) - نصت الفرضية الأولى: على أنه نتوقع وجود مستوى مرتفع في قلق المستقبل لدى عينة من طلبة الدكتوراه)،لهذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والمتوسط الفرضي، واختبار (ت) لعينة واحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11) نتائج الاختبار (ت) للفرق بين متوسط درجات العينة والمتوسط الفرضي لمقياس قلق المستقبل

المتغير المقاس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
قلق المستقبل	55	146.87	24.69	122	54	7.46	0.000

- تشير المعالجة الإحصائية المتعلقة بمقياس قلق المستقبل أن المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العينة والبالغ عددهم 55 قد بلغ(146.69) درجة بانحراف معياري قدره(24.69) عند درجة الحرية (54) وبمقارنة هذا المتوسط بالمتوسط الفرضي (122) باستخدام الاختبار التائي للعينة حيث بلغت قيمتها (7.46)، كما ظهرت فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.000) وهذا ما هو مبين في الجدول أعلاه، إذا تشير النتائج الى أن المتوسط الحسابي اكبر من المتوسط الفرضي للمقياس، وهذه النتيجة تعني أن الطلبة لديهم مستوى مرتفع من قلق المستقبل وبالتالي تحققت فرضية الدراسة، ويمكن أن نعتبر هذه النتيجة طبيعية نظرا للعوائق التي تواجه الطلبة من الجوانب التالية:

- شح المناصب المفتوحة كل سنة بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.
- كثرة المسجلين في الدكتوراه كلا النظامين (كلاسيك /ل م د).

- الفتح العشوائي لمسابقات الدكتوراه نظام جديد، بالإضافة الى صعوبة الحصول على ساعات إضافية وقصر المدة الممنوحة لإنجاز رسالة الدكتوراه، صعوبة النشر والمشاركة في الملتقيات غيرها من الأسباب التي لا يتسع المقام لذكرها...، وفي هذا الصدد يؤكد "محمد الهادي الجبوري"
(2013: 162) بأن قلق المستقبل لدى طلاب الجامعة أمر طبيعي نظرا لما يكابده الطلاب في الجامعات، كما تؤكد "سناء مسعود" (2006) الى أن الغموض وعدم معرفة المستقبل يقود الى العجز والى ارتفاع نسبة القلق وعندما يشعر الفرد أن مستقبله ليس تحت سيطرته من جهة ومن جهة أخرى رؤيته التشاؤمية المشوشة للمستقبل فإن الفرد لا يستطيع أن يفكر مما يزيد من قلقه تجاه المستقبل (غالب المشيخي،2009:192)،وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة أسعد فاخر حبيب (2014) الذي أكد على ان طلاب الجامعات يعانون من قلق مستقبل مرتفع.

2-13)- نصت الفرضية الثانية:(على انه نتوقع وجود مستوى مرتفع في مستوى الطموح لدى عينة من طلبة الدكتوراه)،لهذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والمتوسط الفرضي، واختبار (ت) لعينة واحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (12) يوضح نتائج اختبار(ت) للفرق بين متوسط درجات العينة والمتوسط الفرضي لمقياس مستوى الطموح

المتغير المقاس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
مستوى الطموح	55	45.32	8.22	39	54	5.70	0.000

تشير المعالجة الإحصائية المتعلقة بمقياس مستوى الطموح أن المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العينة والبالغ عددهم 55 قد بلغ(45.32) درجة بانحراف معياري قدره(8.22) عند درجة الحرية (54)، وبمقارنة هذا المتوسط بالمتوسط الفرضي (39) باستخدام الاختبار التائي للعينة حيث بلغت قيمتها (5.70) أظهرت وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.000) وهذا ما هو مبين في الجدول أعلاه، إذا تشير النتائج أن المتوسط الحسابي اكبر من المتوسط الفرضي للمقياس، وهذه النتيجة تعني أن الطلبة يتمتعون بمستوى مرتفع من الطموح وبالتالي تحققت فرضية الدراسة، ونعتبر هذا مؤشر

جيد اذ بالرغم من الصعوبات التي يواجهها طلبة الدكتوراه الا أن نظرتهم إيجابية نظرا لإحساسهم بكفاءتهم الذاتية التي تنعكس بصورة إيجابية على واقعهم وإمكانياتهم ما يجعلهم يسطرون أهداف واقعية ومنطقية يسيرون اليها بخطى ثابتة لتحقيق طموحاتهم، وفي هذا الصدد يشير أدلر" Adlerفي نظريته المفسرة لمستوى الطموح الى أن الطموح يعتمد على نظرة الفرد للحياة من حيث التفاؤل والتشاؤم **(نيفين المصري،2011:320)**

كما يمكننا أن نفسر ارتفاع مستوى الطموح لدى الطلاب من خلال التراث النظري الذي يؤكد على أن للشخص الطموح مجموعة من الصفات هي: لا يقنع بالقليل، لا يرضى بمستواه ووضعه الراهن، يتحمل جميع أنواع الصعوبات والعقبات التي تعترض سبيل تطوره ووصوله لهدفه المنشود **(محمد بوفاتح، 2013:409)**

كما يمكن أن نضيف الأسباب التالية:

- الرغبة في البحث العلمي والوصول لأعلى المراتب العلمية.
- انتماء أغلب أفراد العينة لمخابر بحث ما يساعدهم على تحقيق طموحاتهم في البحث حول المواضيع التي تخدم توجهاتهم.
- الرغبة في الظفر بمنصب دائم في الجامعة، خاصة في ظل تزايد نسب النجاح في البكالوريا.

واتفقت نتيجة هذه الفرضية مع دراسة أسعد فاخر حبيب (2014).

3-13)- نصت الفرضية الثالثة:(على أنه نتوقع وجود علاقة ارتباطية موجبة بين قلق المستقبل ومستوى الطموح لدى عينة من طلبة الدكتوراه).لهذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط بيرسون والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (13) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين قلق المستقبل ومستوى الطموح

المتغيرات المقاسة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيار	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
قلق المستقبل	55	146.87	24.69	0.97**	0.000
مستوى الطموح		45.32	8.22		

0.01 **

نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي لقلق المستقبل بلغ:146.87 بانحراف معياري قدر ب:45.32، بينما المتوسط الحسابي مستوى الطموح بلغ:24.69بانحراف معياري قدر ب:8.22، بينما بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون 0.97 عند مستوى الدلالة 0.000 وهي أصغر من 0.01، وتشير هذه النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين قلق المستقبل ومستوى الطموح، وبالتالي فقد تحققت فرضية الدراسة، ونعزي ذلك الى أن هذه النتيجة منطقية حيث كلما زاد الخوف والقلق زادت الرغبة في النجاح وبالتالي يزداد سعي طلبة الدكتوراه لتحقيق طموحاتهم وأمالهم، فيلعب قلق المستقبل دورا إيجابيا في زيادة مستوى الطموح والقلق لا يكون دائما سلبيا كما يروج له الكثير من الباحثين بل يمكن أن يكون له دور إيجابي وتحفيزي، وهذا ما يؤكده "**لطفي الشربيني (2007:22)** بأن القلق ليس شرا كله فالقليل من القلق له فوائد ووظيفة اذا كان استجابة طبيعية لموقف معين، فعند الإعداد لعمل ما أو حين نتوقع مواجهة خطر قادم فإن الاستجابة لذلك الشعور يكون بمثابة الإنذار المبكر لتهيئة وإعداد الفرد كي يكون على مستوى هذا الموقف، فالقلق المناسب في مثل هذه الظروف يكون قوة دافعة تفيد في تحفيز الإنسان حيث تعقبه خطوات في الطريق الصحيح تؤدي الى العمل بطاقة تفوق المعتاد، وتصل بالمرء إلى قوة الإنجاز. واتفقت نتيجة هذه الفرضية مع دراسة "محمد خلف الزواهرة" (2015)،حيث وجدت دراسته علاقة ارتباطية موجبة بين متغيرات الدراسة، ولكن اختلفت هذه النتيجة مع دراسة كل من "أسعد فاخر

حبيب"(2014) التي وجدت علاقة ضعيفة بين المتغيرين ودراسة "غالب المشيخي "(2009) التي وجدت علاقة ارتباطية سالبة بين قلق المستقبل ومستوى الطموح.

4-13- نصت الفرضية الرابعة :(على انه لا توجد فروق في قلق المستقبل لدى عينة من طلبة الدكتوراه تعزى لمتغير نوع النظام المتبع في الدكتوراه "كلاسيك /ل م د")، لهذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار (ت) والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم (14) يوضح نتائج اختبار(ت) لدرجات أفراد العينة على مقياس قلق حسب متغير نوع الدكتوراه

المغير المقاس	المجموعات المقارنة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
نوع الدكتوراه	كلاسيك	21	150.52	25.71	0.85	53	0.39 غير دال إحصائيا
	ل م د	34	144.61	24.16			

يتضح من الجدول أن قيمة (ت) بلغت 0.85 عند مستوى الدلالة 0.39 وهي غير دالة إحصائيا، وعليه لا توجد فروق بين الطلبة في قلق المستقبل حسب نوع الدكتوراه، وعليه تحققت فرضية الدراسة، ونعزي هذه النتيجة للأسباب التالية:

- لأن طلبة كلا النظامين يعيشون في حالة غموض وترقب خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول وشح المناصب، وكثرة وتضارب التعليمات الوزارية الصادرة بين الحين والآخر، بالإضافة الى عدم وجود أفضلية في التوظيف بين طلبة النظامين (كلاسيك، ل م د).

وقد اختلفت هذه النتيجة على ما توصلت اليه دراسة "علي زروط" (2011)التي وجدت فروق في قلق المستقبل تبعا لمتغير نوع النظام المتبع في الدكتوراه، وهذا راجع في نظرنا الى انه في سنة 2011 كانت الأفضلية والوضوح لصالح النظام الكلاسيكي وكان النظامين يمشيان مع بعض، بينما الآن توقف النظام الكلاسيكي، واصبح الغموض يسود كلا النظامين.

5-13-نصت الفرضية الخامسة :(على انه لا توجد فروق في مستوى الطموح لدى عينة من طلبة الدكتوراه تعزى لمتغير نوع النظام المتبع في الدكتوراه (كلاسيك /ل م د))، لهذا قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار (ت) والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم (15) يوضح نتائج اختبار(T) لدرجات أفراد العينة على مقياس مستوى الطموح حسب متغير نوع الدكتوراه

المغير المقاس	المجموعات المقارنة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
نوع الدكتوراه	كلاسيك	21	46.52	9.03	0.84	53	0.40 غير دال إحصائيا
	ل م د	34	44.58	7.73			

يتضح من الجدول أن قيمة (ت) بلغت 0.84 عند مستوى الدلالة 0.40 وهي غير دالة إحصائيا وعليه لا توجد فروق بين الطلبة في مستوى الطموح حسب نوع الدكتوراه، وعليه تحققت فرضية الدراسة، ونعزي هذه النتيجة للأسباب التالية:

لأن أهداف طلبة كلا النظامين مشتركة، حيث يطمحون للبحث العلمي الجاد والمثمر والظفر بمنصب دائم في الجامعة، والوصول الى أعلى الدرجات العلمية.

6-13-نصت الفرضية السادسة :(على انه لا توجد فروق في قلق المستقبل لدى عينة من طلبة الدكتوراه تعزى لمتغير عدد التسجيلات في الدكتوراه) والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول رقم (16): نتائج تحليل التباين الأحادي قلق المستقبل تبعا للمتغير عدد سنوات التسجيل في الدكتوراه

متغيرات الدراسة	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
عدد سنوات التسجيل	بين المجموعات	926,395	3	308,798	,4920	,6890
	داخل المجموعات	32015,714	51	627,759		
	المجموع	32942,109	54			

يشير الجدول عدم وجود فروق في قلق المستقبل تبعا لعدد التسجيلات في الدكتوراه، بحيث بلغت قيمة (ف) الكلية: 0.49 عند مستوى الدلال 0.68، وهي غير دالة وبالتالي تحققت فرضية دراستنا.ونرد هذه النتيجة للأسباب التالية:
بمجرد وصول الطالب الى مرحلة الدكتوراه فإنه يصطدم بالواقع المر، حيث يجد أن سنوات الدكتوراه محددة بمدة زمنية قصيرة وفي حالة تأخر الطالب عن إنجاز رسالته في الوقت المحدد مع التمديد يمكن حرمانه من المناقشة، هذا ما من شأنه أن يجعل الطالب في صراع مع الزمن وصراع مع برامج التكوين المكثفة بالنسبة لطلبة الدكتوراه(ل م د)،وفي صراع مع المشاركة في الملتقيات الدولية والوطنية والنشر لإثبات ذاته كباحث.
وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة كل من محمد خلف الزواهرة"(2015) التي وجدت فروقا بين الطلبة يعزى لمتغير سنوات الدراسة لصالح طلاب السنة الرابعة، ودراسة غالب المشيخي "(2009) التي توصلت الى وجود فروق بين الطلبة تبعا لمتغير السنة الدراسية.

7-13)-نصت الفرضية السابعة :(على انه لا توجد فروق في مستوى الطموح لدى عينة من طلبة الدكتوراه تعزى لمتغير عدد التسجيلات في الدكتوراه) والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول رقم (17): نتائج تحليل التباين الأحادي مستوى الطموح تبعا للمتغير عدد سنوات التسجيل

متغيرات الدراسة	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
عدد سنوات التسجيل	بين المجموعات	81,347	3	27,116	,3870	,7630
	داخل المجموعات	3574,762	51	70,093		
	المجموع	3656,109	54			

يشير الجدول عدم وجود فروق في مستوى الطموح تبعا لعدد سنوات التسجيل بالدكتوراه، بحيث بلغت قيمة (ف) الكلية: 0.38 عند مستوى الدلال 0.76، وهي غير دالة، وبالتالي تحققت فرضية دراستنا، ونرد هذه النتيجة للأسباب التالية:
بمجرد تسجيل الطالب في مرحلة الدكتوراه ومن السنة الأولى تكون أهدافه وطموحاته واضحة يسعى لإنهاء رسالته، والمشاركة في الملتقيات الوطنية والدولية ونشر المقالات العلمية بهدف تحقيق ذاته كباحث بالإضافة الى تحقيق حلم المنصب الدائم، وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة كل من محمد خلف الزواهرة"(2015) التي وجدت فروقا بين الطلبة يعزى لمتغير سنوات الدراسة لصالح طلاب السنة الرابعة، ودراسة غالب المشيخي "(2009) التي توصلت الى وجود فروق بين الطلبة تبعا لمتغير السنة الدراسية.

14)- الخاتمة: وفي الأخير يمكننا القول بأن مرحلة الدكتوراه ليست الا بابا من أبواب البحث العلمي الجاد والمثمر، لهذا وجب على طالب الدكتوراه بلورة أحلامه وطموحاته بما يتناسب مع طبيعة هذه المرحلة المهمة والحساسة في مشواره العلمي، وأن يحاول التغلب على المعوقات وأن يخفف من أثر المشكلات، و أن ينظر الى المستقبل بنظرة متفائلة بغرض التخفيف من قلق المستقبل الذي يعتبر من أهم العقبات التي تعترض سبيل طالب الدكتوراه، وتبقى نتائج هذه الدراسة مرتبطة بحدودها المكانية والزمنية والبشرية والأداتية والموضوعية.

الاقتراحات: بناء على نتائج الدراسة نقترح ما يلي:

- مساعدة الطلاب على التخلص من المعتقدات والأفكار السلبية والحث على بث روح التفاؤل والثقة في مستقبلهم.
- الاهتمام بإعداد برامج إرشادية للتخفيف من قلق المستقبل لدى طلبة الدكتوراه.
- ضرورة التعامل مع طلبة الدكتوراه كشركاء، واستشارتهم في القرارات التي تهم مستقبلهم.
- دراسة المناشير والقرارات الوزارية من طرف مختصين للابتعاد عن الارتجالية في القرارات واللعب بمصير طلبة الدكتوراه.

– إجراء دراسات حول قلق المستقبل وعلاقته بمتغيرات أخرى مثل: تقدير الذات، التفاؤل والتشاؤم ،الرضا عن الحياة.............الخ.

– إجراء دراسات حول مستوى الطموح وعلاقته بمتغيرات أخرى مثل: الالتزام الديني، سمات الشخصية فاعلية الذات.............الخ.

– قائمة المراجع:

1)- الجبوري، محمد عبد الهادي (2013) **قلق المستقبل وعلاقته بكل من فاعلية الذات والطموح الاكاديمي والاتجاه للاندماج الاجتماعي لطلبة التعليم المفتوح الأكاديمية الفرنسية المفتوحة بالدنمارك نموذجا** دكتوراه في علم النفس من الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

2)- الزواهرة، محمد خلف (2015) **العلاقة بين الصلابة النفسية وقلق المستقبل ومستوى الطموح لدى طلبة جامعة حائل بالسعودية،** مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية المجلد 3،العدد 10، فلسطين.

3)- المومني، محمد أحمدو نعيم مازن محمود (2013) **قلق المستقبل لدى طلبة كليات المجتمع في منطقة الجليل في ضوء بعض المتغيرات،** المجلة الأردنية في العلوم التربوية مجلد 9 العدد 2 عمان.

4)- المصري، نيفين عبد الرحمن(2011)، **قلق المستقبل وعلاقته بكل من فاعلية الذات ومستوى الطموح الاكاديمي لدى عينة من طلبة جامعة الازهر بغزة،** ماجستير في علم النفس جامعة الازهر غزة فلسطين

5)- المشيخي،غالب بن محمد علي (2009)" **قلق المستقبل وعلاقته بكل من فاعلية الذات ومستوى الطموح لدى عينة من طلاب جامعة الطائف،** دكتوراه في الإرشاد النفسي جامعة، أم القرى السعودية.

6)- العطية، أسماء عبد الله (2008)**الارشاد السلوكي المعرفي لاضطرابات القلق لدى الاطفال** ط1 مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية مصر.

7)- الشربيني، لطفي (2007)**عصر القلق الاسباب والعلاج**،ب/ط، دار منشأة المعارف الإسكندرية مصر.

8)- بوفاتح، محمد (2013) **الضغوط النفسية وعلاقتها بدافعية الانجاز ومستوى الطموح لدى الاساتذة الجامعيين دراسة ميدانية بجامعة عمار ثليجي بالأغواط،** أطروحة دكتوراه تخصص علم النفس عمل وتنظيم جامعة الجزائر.2

9)- زغير، رشيد حميد (2016)**علم النفس العيادي**،ط1، دار أسامة عمان الاردن.

10)-زروط، علي (2011).**قلق المستقبل وعلاقته بدافعية الانجاز عند الطلبة (دراسة مقارنة بين طلبة النظامين الكلاسيكي ول م د)،** ماجستير في علوم التربية جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر.

11)- مرحاب، صلاح أحمد (1984)**سيكولوجية التوافق النفسي ومستوى الطموح دراسة مقارنة بين الجنسين في مرحلة المراهقة بالمغرب،** دار الأمان، المغرب.

12)- عباس، محمد خليل ونوفل، محمد بكر (2009) **مدخل الى مناهج البحث في التربية وعلم النفس** ط 1، دار المسيرة عمان.

13)- عبد الفتاح، كاميليا (1992**) دراسات في مستوى الطموح والشخصية**،ط3، دار نهضة مصر للطباعة القاهرة.

14)- شقير، زينب محمود (2005) **مقياس قلق المستقبل**، ط 1 المكتبة الانجلو مصري القاهرة

15)-حبيب، اسعد فاخر (2014) **قلق المستقبل وعلاقته بمستوى الطموح لدى طلبة جامعة البصرة** مجلة ابحاث البصرة (العلوم الإنسانية)،المجلد 39، العدد 4

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	حياتي مملوءة بالنشاط والحيوية والرغبة في التحصيل العلمي					
2	أعتقد أنه سوف يكون لي شأن عظيم في المستقبل					
3	خوفي من المستقبل يضعف دوافعي نحو انجاز أطروحة الدكتوراه في الوقت المحدد					
4	أهدافي العلمية تغيرت(بعد نجاحي في مسابقة الدكتوراه ل م د) (بعد تسجيلي في الدكتوراه علوم)					
5	اخشى ان قبول النشر في المجلات العلمية مرتبط بمعايير غير علمية					
6	تزعجني طريقة التكوين في الدكتوراه ل م د					
7	ينتابني خوف من المنشورات الوزارية غير المدروسة التي ترهن مستقبلنا					
8	مستقبلي غامض لأنني أشعر بعدم الأمان					
9	يضايقني قصر المدة الممنوحة لإنجاز أطروحة الدكتوراه					
10	أخشى من رفض مداخلاتي في الملتقيات الوطنية والدولية					
11	لدي آمال علمية كبيرة اتمنى تحقيقها					
12	عندما اناقش رسالة الدكتوراه سأتوظف في الجامعة بسهولة					
13	أخشى من فتح مناصب تتطابق مع تخصصات أشخاص معينين لا تتطابق مع تخصصي.					
14	أخشى أنني لا أجد فرصة عمل بسبب التقشف وكثرة المتخرجين					
15	أرى أن تخصّصي لا يفتح أمامي الكثير من الأفاق المهنيّة مستقبلا					
16	أخشى من اعتماد معايير غير علمية في توظيف اساتذة الجامعة					
17	أخشى أن يمضي بي العمر و أبقى أستاذ (ة) مؤقت (ة)					
18	أغتاظ كثيرا من المبلغ المالي الزهيد الذي تدفعه لنا الجامعة مقابل تدرسينا للساعات الاضافية.					
19	وظيفتي كأستاذ مؤقت تعطلني على انجاز أطروحتي					
20	انشغالي بالعمل خارج الجامعة يحد من قدرتي على البحث العلمي الجاد					
21	أخاف أن أبقى بدون زواج					
22	أخاف على نفسي من غدر المحيطين بي					
23	أخشى من ان أكون أما أو ابا فاشلا					
24	ازدادت مشاكلي العائلية بعد نجاحي في الدكتوراه					
25	أشعر بالاطمئنان على مستقبل أسرتي بالرغم من انتشار الظواهر السلوكية غير السليمة في المجتمع					
26	أشعر أن خلافاتي الزوجية ناجمة عن عدم التكافؤ العلمي بيني وبين (زوجي – زوجتي)					
27	يشغلني التفكير في احتمال فشل حياتي الأسرية					
28	أشعر بأنني لن أحقق السعادة في حياتي الزوجية					
29	أخشى أن تكون علاقة الآخرين بي نفعية					
30	أفضل طريقة للعيش في الحياة هو عدم التفكير في المستقبل وترك القدر يرسم لي ما يشاء					
31	أشعر بأن المستقبل سيكون مشرقا ويحمل لي مفاجآت سارة					

32	يزعجني ازدياد تكاليف و أعباء الزواج					
33	مشاكل الحياة المستقبلية تفرض نفسها على تفكيري					
34	أخشى من الاصابة بعاهات بدنية					
35	أتوقع استمرار الظروف الضاغطة الحالية هذا ما سيؤدي بي الى تدهور صحتي					
36	يضايقني الحديث عن الموت					
37	تراودني فكرة الموت مبكرا					
38	تراودني فكرة موت شخص عزيز علي					
39	أعاني دائما من بعض الاضطرابات بالمعدة والقولون					
40	أعاني من اضطرابات في النوم					
41	تلازمني فكرة الموت في كل وقت					
42	يقلقني انعدام الديمقراطية في الجزائر					
43	أخشى كثيرا من تدهور أسعار البترول					
44	أتوقع أن تطول الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر					
45	أخشى أن كل الأحداث التي تعيشها الجزائر الآن ستؤدي لا محالة الى تكرار أحداث العشرية السوداء					
46	أشعر بأن ثورات الربيع العربي وداعش سيصلان الى الجزائر					
47	أشعر بأن الحراك السياسي في الدول العربية المجاورة سوف ينعكس سلبا على الجزائر					
48	أخشى كثيرا من تطور شراسة وعدوانية الادارة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد تولي دونالد ترامب لزمام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.					
49	أخشى من ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة					

نموذج مقترح لتصفية التدفقات العددية لطلبة التعليم الجامعي بالجزائر

د. رتيبة بوهالي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة جيجل

الملخص: تعاني الجامعة الجزائرية من تدفق أعداد الطلبة الذي يخلق مشكلة التمويل، التأطير، الهياكل والتجهيز، ورغم تبني الجزائر نظام LMD والقيام بمجموعة إصلاحات، يبقى إشكال الكم والنوع قائما، وعليه تم اقتراح نموذج يقوم على اعتماد امتحان وطني بعد السنة الأولى في الوحدة الأساسية لكل تخصص، يسمح بتصفية الطلبة وتخريج عدد منهم بعد إتمام السنة الثانية بشهادة دراسة تطبيقية، ومواصلة الطلبة ذوي المهارات لتحصيل الشهادات العليا.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي، التدفق العددي، الإصلاح، نظام" ل م د"، نموذج التصفية.

Abstract:
The Algerian universities face the flow of the students’ number, who creates the problem of financing, supervision, infrastructures and equipment. Inspite of Algeria has adopted LMD system, and it has a series of reforms, the problem of combined between quantity and quality still exicet, that is why we proposed model based on the adoption of a national exam after the first year in university, limited on the basic unit for each specialty, which offer the liquidation of the students number and graduate them after the completion of the second year to obtain a certificate of practical study, and the others students with skills continue to obtain the senior certificates.

Keywords: University Education, Numerical Flow, Reform, System "LMD", Model of Filtering.

مقدمة :إن التحولات الوطنية والدولية جاءت بحتمية إعادة النظر في نوعية ومحتوى التعليم في الجامعة، وسعياً منها للحاق بالمستوى النوعي السائد على المستوى الدولي تبنت الجزا ئر سنة 2004 نظام" ل م د" المعمول به في الدول الأوروبية وشمال أمريكا كما قامت بمجموعة إصلاحات، لكنه ومع تزايد التحديات واحتياجات المجتمع كان لابد من البحث عن حلول إضافية.كون العلم والتعليم منطلق التقدم والازدهار حظي بالأولوية في خطط واستراتيجيات مختلف الدول وأصبحت ترصد له مبالغ ضخمة من ميزانياتها، إلا أن أغلبها لم تتمكن من تحقيق جودة مخرجاتها، مما ألزم وزارات التعليم العالي والبحث العلمي بإجراء إصلاحات على جميع الأصعدة لمنع تفاقم الأزمة، ولما كان الأمر سيان بالجزائر فإنه نقترح على صناع القرار تعديل هيكلة LMD الأجنبية لتتلاءم وبالبيئة العربية من خلال نموذج مقترح لتصفية أعداد الطلبة، وعليه تم صياغة التساؤل المركزي التالي:

كيف يسهم النموذج المقترح في تصفية التدفقات العددية للطلاب بالجامعات الجزائرية؟

وينبثق عن هذا السؤال المركزي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو وضع التعليم الجامعي بالجزائر؟
- ما هي فكرة النموذج المقترح لتصفية أعداد الطلبة؟
- ما هي مزايا وعيوب النموذج المقترح للتصفية؟

تنبع أهمية موضوع الدراسة من الأزمة التي تواجهها الجامعة الجزائرية جراء الانفجار العددي للطلاب الملتحقين بها مع تدهور مستوياتهم، وبالمقابل زيادة الاهتمام بخريجي الجامعات كلبنة أساسية لبناء المجتمع ومؤسساته، حيث تعرض الدراسة حالة التعليم الجامعي بالجزائر مع التركيز على شرح نموذج مقترح لتصفية أعداد الطلبة وفق امتحان وطني يعيد الاعتبار للشهادة الجامعية.

تم اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال عرض ما جاء في الكتب والمجلات العلمية وكذا مواقع الشبكة العنكبوتية، مع دراسة حالة واقع الجامعة الجزائرية واقتراح نموذج لتصفية التدفقات العددية للطلاب وصولا إلى مجموعة نتائج وتوصيات.

الدراسات السابقة: من خلال مراجعة بعض الدراسات والبحوث المتاحة ذات الصلة بالموضوع تم التوصل إلى:

دراسة (Belarbi et Ziour، 2005) عرضت التحديات الداخلية للتعليم العالي في الجزائر والمتعلقة بتنظيم الهياكل، التأطير البيداغوجي، ومشكل التمويل كونه حكومي، حيث المصاريف موزعة على الوسائل، البيداغوجية، خدمات الدعم، البحث وأخرى، وقد عرضت الدراسة تطور الإنفاق على التعليم وفق تطور عدد الطلبة بين 1990-2000 ومقارنة ميزانية تمويل التعليم العالي مع ميزانية الدولة. وحسب الباحثين نموذج الجزائر للتسيير والتمويل له تخطيط وإدارة مركزية لا تناسب تحسين النتائج وجودة خدمات التكوين مما يتطلب وضع سياسة شاملة لتطوير القطاع مع عقلنة استعمال الموارد المالية.

دراسة (غلام الله محمد، 2005) عرضت أزمة الجامعة الجزائرية من حيث الانفجار العددي للطلاب، أزمة التسيير وثقل الموروث الاستعماري، مما دفع الجامعة إلى سياسة الهروب إلى الأمام خاصة مع تأخر تسليم المشاريع والجامعات، وكذا صعوبات اعتماد الجزأرة والتعريب حتى فترة التسعينات، مع تمركز أعداد الطلبة في فروع العلوم الاجتماعية والقانونية والاقتصادية. توصلت الدراسة إلى ضعف القدرات المؤسساتية والتسييرية وكذا الإنتاج البيداغوجي والعلمي مع تدهور مستوى الشهادات، ويوصي الباحث بإعادة النظر في النظام البيداغوجي وتدعيم البحث.

دراسة (Berrouche et Berkane، 2007) ركزت على تطبيق نظام ل م د في الجزائر بين ضرورة الإصلاح وصعوبات التطبيق من خلال عرض ما عرفه التعليم العالي من تحولات طبعت تطوره واستوجبت إصلاحه، وتجربة جامعات الشرق مع اعتماد النظام الجديد من حيث مزاياه وأسسه والمعوقات التي صادفت التطبيق من: عدم وعي بمزاياه، غياب متطلبات نجاحه من وسائل مادية وبشرية، مع غرق كل من الأستاذ والطالب في روتين النظام الكلاسيكي حيث على الطرفين بذل الجهد للعطاء والتحصيل.

دراسة (Chergui، 2012) تعرض واقع الإدارة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر وتوجهها نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة، حيث التغيرات المحيطة حتمت تغيير طريقة التسيير وإصلاح التعليم خاصة مع تزايد أعداد الطلبة وما صاحبه من اختلالات، وعرض لأهداف نظام " ل م د" ومدخل الجودة كحل لإشكالية التسيير الجامعي. يوصي الباحث باعتماد الجودة كثقافة وليس مجرد منهج إداري واعتبارها مسؤولية الجميع.

دراسة (بلالطة وبوهالي، 2014) هدفت الدراسة لإبراز مكانة المقارنة المرجعية لمؤشرات الأداء كوسيلة لمساعدة إدارة الجامعات للتعرف على واقعها الأكاديمي والتوجه لتحسين جودته من خلال ما حققته الجامعات الرائدة، أين تم عرض الخلفية النظرية لجودة التعليم والمقارنة المرجعية، ثم حالة الجزائر واقتراح نموذج لتحديد الفجوات لمؤشرات الأداء بناء على المقارنة المرجعية. توصي الدراسة بضرورة اعتماد المقارنة المرجعية في قياس وتقويم أداء الجامعة عامة والكليات خاصة من خلال الاطلاع على مستويات الأداء في الجامعات المتميزة سواء العربية أو الأجنبية، مع التوسع في اعتماد النماذج التي تمكن من تحقيق الرسالة وبلوغ الرؤية، إضافة إلى بناء نظام متكامل للمقارنة المرجعية خاصة مع توجه الجزائر للارتقاء بجودة التعليم من خلال إنشاء هيئة ضمان الجودة.

دراسة (نصراوي وبن زروال، 2016) هدفت الدراسة إلى تحديد الاحتياجات التدريبية لأساتذة التعليم الجامعي في الجزائر في ظل نظام LMD في مجالات: التدريس، التقويم، الإشراف، المرافقة البيداغوجية (التعليمية)، البحث العلمي، وتبيان أهمها من خلال استخدام استبانة لجمع البيانات من 175 أستاذ من جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، توصلت الدراسة إلى أن الاحتياجات التدريبية هي على الترتيب: المهارات المتعلقة بالمرافقة، المهارات المتعلقة بالبحث العلمي، المهارات المتعلقة

بالتدريس، المهارات المتعلقة بالتقويم، والمهارات المتعلقة بالإشراف. وعليه فنجاح التغيير الذي انتهجته الجامعة الجزائرية مرهون بمدى تهيئة الجامعة لاحتواء التغيير.

لقد ناقشت هذه الدراسات في أغلبها موضوع أزمة التعليم الجامعي من حيث التدفقات العددية وكذا التمويل والتسيير، إلا أن الحلول المقترحة لا تزال محدودة خاصة تلك الموجهة لكيفية التعامل مع تراجع مستوى حاملي الشهادات، وتقترح الدراسة الحالية فكرة تعديل نظام "ل م د" ليتوافق والوضع السائد بالجزائر من خلال اعتماد امتحان وطني بعد السنة الأولى للجدع المشترك الذي يمكن من تصفية أعداد الطلبة وتخريج عدد منهم بعد إتمام السنة الثانية، بما يحقق مجموعة فوائد على عدة أصعدة.

1- أزمة التعليم الجامعي الجزائري: كان التعليم في الدول العربية مع بداية الحضارة العربية والإسلامية؛ حيث عني الإسلام بالعلم وحث على طلبه، ورفع من شأن العلماء وعد العلم نفسه عبادة، وقد مر النظام الجامعي الجزائري بعدة مراحل تطور وعرف عدة اختلالات عملت الوزارة الوصية على معالجتها.

1-1 التعليم الجامعي: إن الجامعة هي " مركز للإشعاع الفكري والمعرفي وتنمية الملكات والمهارات العلمية والمهنية التي تمثل الحجر الأساسي لعمليات التنمية الوطنية، وتستمد تعريفها من الأهداف التي يحددها المجتمع الذي تنتمي إليه، فهي مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بمحيطها". وقد نشأت الجامعة استجابة لمتطلبات العصر وحاجة المجتمعات لصنع قادتها وتوفير الكوادر المؤهلة. (دليو، 2006) حيث أن الجامعات تستقبل وتخرج في كل عام أفواجا من الشباب القادرين على استيعاب تكنولوجيا العصر ويمثلون العمود الفقري لحركة التنمية في المجتمع، حيث يتلقى الطلبة تعليما وتدريبا متخصصا يؤهلهم للمساهمة الفعالة في الأنشطة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كما يبرز من بينهم أصحاب المواهب الأدبية، الفنية والرياضية وذوي الميول العلمية الذين يحددون المعالم الرئيسية للتقدم وعليه الجامعات هي المصانع المنتجة للأجيال وهي مكان صناعة المستقبل ورأس مال الأبداع لأي بلد. (العبادي والطائي،2011)

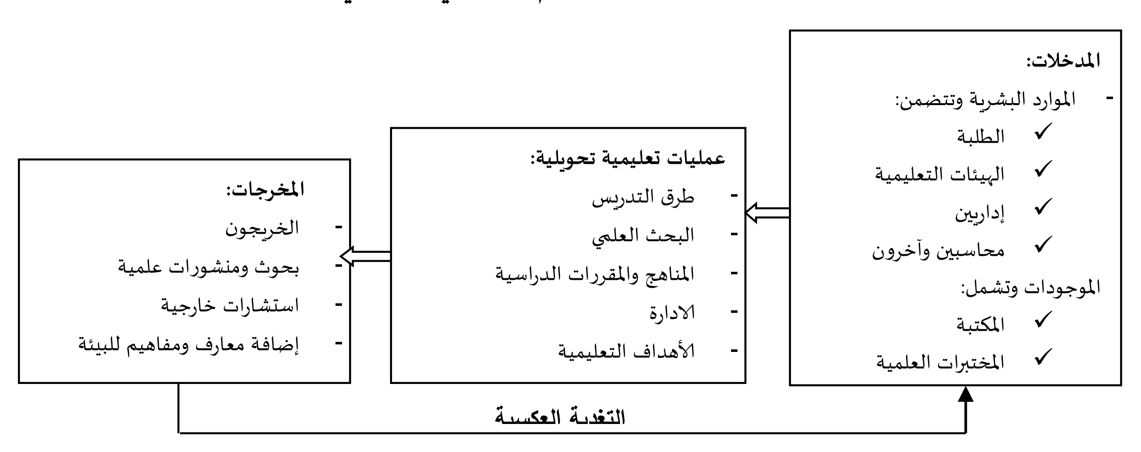
أما التعليم الجامعي فيعتبر من أهم المراحل التعليمية في حياة الإنسان لأنه يأتي استكمالا لما تم تحقيقه في مراحل التعليم الأساسية والثانوية. (الطائي وآخرون، 2008) ويعرف أنه" التعليم الذي يقوم على التوجيه والإرشاد وصقل مواهب الطالب وملكته المعرفية، وبناء شخصيته، تنمية قدراته ومساعدته على إبراز واستخدام كل ما لديه من إمكانيات في الترشيد والتطوير والابتكار. وقد عرفه فضل: "على أنه التعليم الذي يتم في مؤسسات تعليمية عالية، ويتيح للكبار والراغبين والباحثين عن المعرفة نوعا عاليا منها عن طريق الحلقات التي يلتقي فيها الأستاذ مع طلابه محاورا ومناقشا وموضحا". (الترتوري وعرفات، 2006: 135)

في ظل التطورات المتسارعة لعمليات البحث والتغيير والتقادم العلمي والتكنولوجي أضيفت أدوار جديدة للجامعة وهي تمارس عمليات البناء والتغيير من أجل إعداد الأنسان القادر على أداء مهامه على الصعيد الوطني والإنساني، فالجامعات في الوقت الحاضر أصبحت ثلاثية الوظيفة حيث تعنى بـ:

- نشر المعرفة وتشمل التدريس والتدريب ونقل المعارف والمهارات للطلبة،
- تنمية المعرفة وتشمل البحث العلمي ذات الصلة الوثيقة ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية،
- تطبيق المعرفة وتشمل خدمة المجتمع وتزويده بكافة متطلباته واحتياجاته في ضوء العناصر البشرية والمادية المتاحة. (العبادي والطائي،2011)

والشكل الموالي يوضح مكونات النظام التعليمي الجامعي من: مدخلات، عمليات ومخرجات.

الشكل (1): مكونات النظام التعليمي الجامعي



المصدر: العبادى و الطائى (2011).

2-1 مراحل التأسيس: تعد الجامعات الجزائرية نتاج عملية طويلة من البناء، التطوير والإصلاحات التي تم الشروع فيها ابتداء من سنة 1962، وقد ظهرت الجامعة الجزائرية بالمفهوم الفعلي مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 ويقوم مسار بناء هذه المنظومة على أربع مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: تمثلت في إرساء قواعد الجامعة الوطنية،

المرحلة الثانية: تنفيذ إصلاح المنظومة في 1971 الذي تم تدعيمه وتصحيح مساره بوضع خريطة جامعية سنة 1982التي تم تحديثها في 1984،

المرحلة الثالثة: تمثلت في دعم المنظومة تماشيا مع التحولات التي يشهدها المجتمع والاقتصاد الجزائري، من خلال القانون رقم 99-03 المؤرخ في 04 أفريل 1999،

المرحلة الرابعة: تطبيق النظام (ليسانس، ماستر ودكتوراه) في 2004. (مطبوعة التعليم، 2012)

3-1 الاختلالات بالنظام الجامعي الجزائري: عرف نسق التعليم العالي عدة اختلالات على الصعيد الهيكلي والتنظيمي للمؤسسات وكذا البيداغوجي والعلمي للتكوينات المقدمة، وتتمثل هذه الاختلالات في:

- مجال استقبال وتوجيه وتدرج الطلبة: يعتبر النظام غير مرن وذو مردودية ضعيفة،
- مجال هيكلة وتسيير التعليم وكذا مجال التأطير،
- مجال المواءمة بين التكوين وسوق العمل.

والجدول التالي يعرض التزايد الكبير في أعداد الطلبة الذي تسبب في تفاقم الوضع من سنة 1962 إلى 2011 بالنسبة للطلبة المسجلين في التدرج وما بعد التدرج:

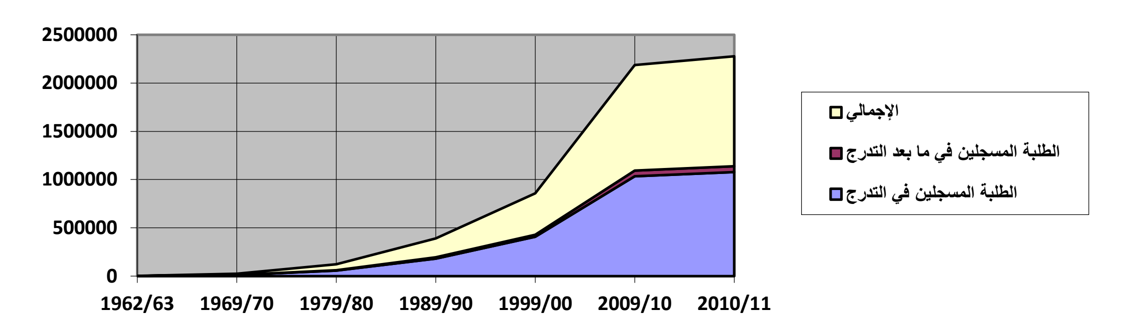
جدول (01): تزايد عدد الطلبة المسجلين

أعداد الطلبة/السنوات	63/1962	70/1969	80/1979	90/1989	00/1999	10/2009	11/2010
الطلبة المسجلين في التدرج	2725	12243	57445	181350	407995	1034313	**1077945**
الطلبة المسجلين في ما بعد التدرج	156	317	3965	13967	20846	58975	**60617**
الإجمالي	**2881***	**12560**	**61410**	**195317**	**428841**	**1093288**	**1138562**

*من بينهم 820 جزائريا و 2061 أوروبيا.

المصدر: مطبوعة وزارة التعليم العالي (2012).

يتضح من التمثيل البياني للجدول (01) التزايد العددي للطلبة سواء في التدرج أو بعده خاصة في السنوات الأخيرة بعد 1999، وذلك راجع لزيادة الوعي بأهمية الشهادة الجامعية مع تراجع مستوى شهادة البكالوريا لمنع تكدس التلاميذ بالثانوية أو انحرافهم بالشوارع، مما أوجب على الجامعة التصفية.



الشكل (02): تزايد عدد الطلبة المسجلين

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد معطيات الجدول (01).

إن المنظومة التعليمية تواجه تضخم عددي بالنسبة للطلبة، إضافة إلى الاختلال في التوزيع على المجموعات الكبرى للاختصاصات حيث يوضح الجدول الموالي أن العدد الأكبر من الطلبة يتوجه لاختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية وفي المرتبة الثانية العلوم الدقيقة والتكنولوجيا، ثم العلوم الطبيعية والطبية فنتج عنه البطالة لتشبع حاجات السوق، وبالمقابل بقاء وظائف شاغرة لغياب المتوفرين على خصائصها، وعليه تفاقم اختلال المناصب الوظيفية بحيث يعمل الأفراد في غير تخصصاتهم. لقد أصبح من الضروري والعاجل دعم الجامعة الجزائرية بالوسائل البيداغوجية، العلمية، البشرية، المادية والهيكلية التي تمكنها من الاستجابة بفعالية لتطلعات المجتمع لتحسين نوعية التكوين ورفع تشغيلية الخريجين من خلال إصلاح شامل وعميق، (مطبوعة إصلاح التعليم، 2007) خاصة مع مجانية أو شبه مجانية الخدمات (التسجيلات، الإقامة، النقل والمكتبة) التي سهلت على الطلبة ولوج التعليم العالي،(Chergui, 2012) ويمكن أن تختصر تحديات التعليم الجامعي الجزائري في الشكل التالي:



شكل (03): التحديات التي تواجه التعليم الجامعي الجزائري

المصدر: أبوزقية (2014).

2- إصلاح نظام التعليم الجامعي في الجزائر:

1-2 إصلاحات تخص التأطير والتجهيز: اعتبرت الجزائر الاستثمار في رأس المال البشري عاملا مهما في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير يد عاملة مؤهلة تساهم في رفع مستويات الإنتاجية، إضافة إلى محو الأمية ومنع التسرب المدرسي لتفادي والخفض من الآفات والاضطرابات الاجتماعية التي بدورها تؤثر على التنمية الاقتصادية بالسلب،(عيواج وبوديار، 2014) وعليه دخلت الجامعات الجزائرية في مرحلة اتسمت بالتزايد المطرد لأعداد الطلبة وبصعوبات التكفل بهم بسبب إتاحة التعليم للجميع ومجانيته، وعليه اعتمدت الوزارة إجراء تعديلات في توجهها لتحقيق الجودة ومن أهم مكتسبات الإصلاحات التي جاءت بعد الاستقلال: الدمقرطة، الجزأرة، التعريب، التوجه العلمي والتقني، وقامت الوزارة الوصية بالتالي:

- زيادة أعداد الأساتذة: لمواكبة التزايد الهائل في أعداد الطلبة فإنه لم يتوقف ارتفاع عدد الأساتذة المكلفين بالتأطير على مدار السنوات الخمسين الماضية، فقد كان عددهم 298 سنة 1962، أما سنة 2000 فقد بلغ عددهم 17.460 وقد تضاعف هذا العدد بنسبة 2.3 مرة ليتجاوز 40.000 سنة 2011. والجدول(02) يلخص هذا التزايد وكذا نسبة التأطير في مرحلة التدرج نحو التكيف مع تزايد أعداد الطلبة.

جدول (02): تزايد عدد الأساتذة الدائمين ونسب التأطير في مرحلة التدرج

السنوات	63/1962	70/1969	80/1979	90/1989	00/1999	10/2009	11/2010
عدد الأساتذة الدائمين	298	842	7497	14536	17460	37688	**40140**
مجموع الطلبة المسجلين	2725	12243	57445	181350	407995	1034313	**1077945**
نسب التأطير	**9**	**15**	**8**	**12**	**23**	**27**	**27**

المصدر: مطبوعة وزارة التعليم العالي (2012).

- تدعيم التأطير البيداغوجي: تم سنة 2010 سن المراسيم التنفيذية المتعلقة بتأسيس نظام التعويضات الخاصة بالأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين، بهدف تدعيم التأطير البيداغوجي وتثبيته وكذا تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية.

- ترقية الكتاب الجامعي: يعد الوسيلة المفضلة للدعم البيداغوجي وعليه تم إنشاء الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية سنة 1973 من أجل مرافقة المسار الجامعي. (مطبوعة التعليم، 2012)

- لامتصاص التدفقات المتزايدة من الطلبة الجدد، تم خلال 20عاما من مسيرة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر إطلاق وتحقيق برنامج ضخم لا نجاز منشآت جامعية خاصة بالتعليم والبحث العلمي والمرافقة الاجتماعية الجامعية، (عيواج وبوديار، 2014) إنجاز مرافق قاعدية للبيداغوجيا والمرافقة حيث تتكون الشبكة الجامعية من90 مؤسسة في2012 تضم47 جامعة و10 مراكز جامعية، 18 مدرسة وطنية عليا، 06 مدارس عليا، 10 مدارس تحضيرية وملحقتان جامعيتان.

- الخدمات الجامعية: لقد كان لإنشاء نظام الخدمات الجامعية هدفان هما:

- التخفيف من عبء التكاليف المالية بالنسبة للأسر عن طريق المنح العائلية،
- توفير الخدمات مثل الإطعام، الإيواء، النقل وغيرها بأسعار متدنية جدا.

- أجهزة التقييم وضمان جودة التعليم بالجزائر: تأسس جهازين للتقويم في2010 هما:

- اللجنة الوطنية لتقويم مؤسسات التعليم العالي: تتمثل مهامها في تقييم نشاطات وأعمال مؤسسات التعليم والتكوين العاليين بصفة منتظمة، إعداد نظام مرجعي، تحليل أعمال المؤسسات بغرض مضاعفة فاعليتها داخليا وخارجيا، بعث الحركية في التقييم الذاتي للمؤسسات وتعزيز العلاقة مع تنظيمات التقييم وضمان الجودة عبر العالم.
- المجلس الوطني لتقويم البحث العلمي والتطور التكنولوجي: مكلف بتقييم الاستراتيجيات والوسائل الموضوعة في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، تقدير الاحتياجات المتعلقة بالكفاءات مع إعداد حوصلة عن نشاطاته. ويساعد جهازي التقييم لجنة ضمان الجودة التي تسهم في تطبيق برنامج الأعمال الواجبة بهدف استكمال عملية تنفيذ نظام ضمان الجودة، من خلال تكوين مسؤولي ضمان الجودة في مجال تقنيات التقييم الذاتي وإعداد المعايير والمرجعيات والكتب.

- البحث العلمي: مع بداية السبعينيات واستحداث وزارة التعليم العالي تم دمج البحث العلمي في نشاطات التعليم العالي، وبعدها تم استحداث المجلس المؤقت للبحث العلمي في1971 والمنظمة الوطنية للبحث العلمي 1973 التي حلت في 1983. (مطبوعة التعليم، 2012) وقد تم سن قوانين ترتبط بحوافز مادية ومعنوية وتدعيم إنشاء وحدات ومخابر البحث.

2-2 إصلاحات تخص نظام التكوين: من الكلاسيك نحو LMD: وضعت هيكلة نظام التعليم العالي بالجزائر في مستوى تنظيم أنظمة التعليم العالي المعمول بها منذ مدة في البلدان الأنجلوسكسونية بما يسهل الحركية والتعاون والاعتراف المتبادل

بالشهادات كما يطمح أن تتيح هذه الهيكلة تحسين برامج الجامعة لتندمج في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، كما ستحسن من مردودها الداخلي والخارجي وتمد تنظيم التعليم العالي بالمرونة اللازمة وقدرة أكبر على التكيف. (عيواج وبوديار، 2014) يفرز هذا النظام مخططا عاما ينظم المسارات الدراسية في شكل وحدات تعليم جمعت في سداسيات لكل مرحلة، وتتسم وحدة التعليم بكونها قابلة للاحتفاظ والتحويل، أي أن الحصول عليها يكون نهائيا ويمكن استعماله في مسار تكويني آخر؛ وبالتالي فتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية وخلق حركية لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار تكويني جامعي ناتج عن اختيارهم. ترتكز هذه الهيكلة على تنظيم التعليم في ثلاثة أطوار تتوج بثلاث شهادات:

أ -الطور الأول: شهادة الليسانس: تتم هذه المرحلة التكوينية في 3 سنوات بعد البكالوريا، وتشمل تكوين قاعدي متعدد التخصصات، مدته من سداسي واحد إلى أربعة سداسيات تخصص للحصول على المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بالشهادة وكذا معرفة مبادئ منهجية الحياة الجامعية واكتشافها، ويتبع هذا التعليم المشترك الذي يمتد على سنتين، بسنة للتخصص يتفرع التكوين فيها إلى:

***فرع أكاديمي:** يتوج بشهادة ليسانس أكاديمي، تسمح لصاحبها مواصلة دراسات جامعية مباشرة أكثر طولا وأكثر اختصاصا (الانتقال إلى الطور الثاني ماستر).

***فرع مهني:** يتوج بشهادة الليسانس مهني، التي تسمح لصحابها بالاندماج المباشر في عالم الشغل، وتحدد برامجها بالتشاور مع عدة قطاعات منها: الصحة، العدالة، الفلاحة.

ب - الطور الثاني :شهادة الماستر: تدوم هذه المرحلة التكوينية سنتين، ويسمح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس" فرع أكاديمي " تتوفر فيه شروط الالتحاق، كما أنه يمكن مشاركة الحائزين على شهادة ليسانس" فرع مهني"، بعد فترة قصيرة يقضونها في عالم الشغل؛ يسمح الطور الثاني بمتابعة التكوين الأساسي والحصول على تخصص، يمكّن الطالب من متابعة التكوين في الدكتوراه أو التوجه نحو نشاط مهني؛ وينقسم إلى:

***فرع أكاديمي:** يمتاز بتحضير الطالب المعني إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي.

***فرع مهني:** يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال محدد، يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء والتنافسية، ويبقى توجيه هذا المسار دائما مهنيا.

ج -الطور الثالث: شهادة الدكتوراه: أمام تعدد الاختصاصات وتطور المعارف والطابع التطبيقي للبحث فإن التكوين في مستوى الدكتوراه الذي يدوم لثلاثة سنوات، ينبغي أن يبقى أولوية لدى كل مؤسسة جامعية، ويتوج هذا التكوين بشهادة دكتوراه علوم. (عيواج وبوديار، 2014)

الشكل التالي يختصر هيكلة التكوين في الأطوار الثلاث.



شكل (03): هيكلة التكوين الجامعي بالجزائر

المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدليل العملي لتطبيق ومتابعة نظام LMD .

تتمثل أهم إيجابيات نظام LMD في النقاط الموالية:

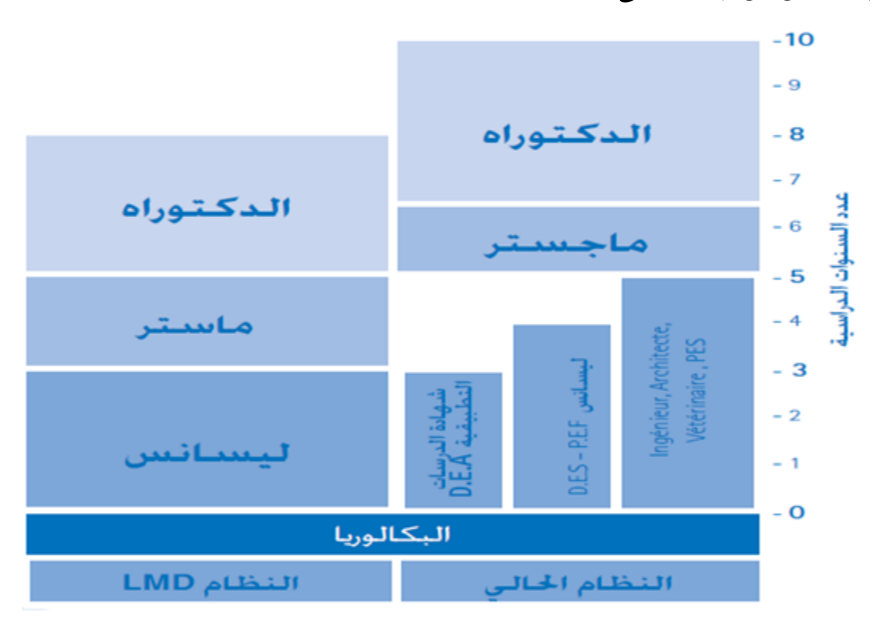
- التسجيل يكون مباشر ولا يخضع لعملية التوجيه المركزي.
- مرونة نظام التقييم والانتقال مما يسمح بفرص نجاح أكبر.

- تقليص الحجم الساعي بحيث تعطى الأهمية للبحث والمطالعة،(عيواج وبوديار، 2014)
- تلبية حاجات قطاع الشغل وتفعيل العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال منحها الاستقلالية في تطوير برامجها وتخصصاتها،
- انفتاح الجامعة الجزائرية على العالم و تشجيع التعاون مع الجامعات الدولية،(صالحي، 2008)
- تقوية المهمة الثقافية للجامعة بإدخال المواد التثقيفية إضافة إلى التخصصات الرئيسية.
- تسهيل حركية الطلبة لمقروئية الشهادات كونه عالمي،
- تحسين جودة التعليم الجامعي،
- تشجيع العمل الفردي للطالب، (Berrouche et Berkane, 2007)
- تقوية العلاقة مع المؤسسات وتوفير الكفاءات المناسبة لها. (Chergui, 2012)

رغم تعدد مزايا تطبيق LMD سجلت عليه عدة سلبيات في الجزائر منها:

- قلة التأطير مع انعدام شبه كلي لدور الأستاذ الوصي مما يجعل النظام لا يتوافق والطموحات المرجوة.
- عدم تمكن الطلبة من الاستفادة بشكل لائق من خدمات الإعلام الآلي والإنترنيت.
- قلة مخابر البحث والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار. (عيواج وبوديار، 2014)
- عدم كفاية الموارد المتاحة وغياب الخرجات الميدانية، (Berrouche et Berkane, 2007) واستحالتها في بعض التخصصات لعدد الطلبة الكبير وانعدام العقود مع الشريك الاقتصادي.
- عدم استعداد واستيعاب الأسرة الجامعية وعلي رأسها رؤساء المؤسسات الجامعية والأساتذة للتحديات التي يفرضها النظام الجديد، (عيواج وبوديار، 2014)

3- النموذج المقترح للتصفية : في سبيل استغلال مزايا LMD وتخريج الكفاءات وتقليل أزمة التمويل خاصة مع تراجع أسعار النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري، وبالتالي انخفاض ميزانيات الجامعات كون تمويلها حكومي، يقترح إجراء تعديل على هيكلة التكوين حيث يوضح الشكل الموالي هيكلة التكوين الكلاسيكية والهيكلة المعتمدة حاليا والقائمة على امتحانات مبرمجة داخل كل جامعة على حدة.

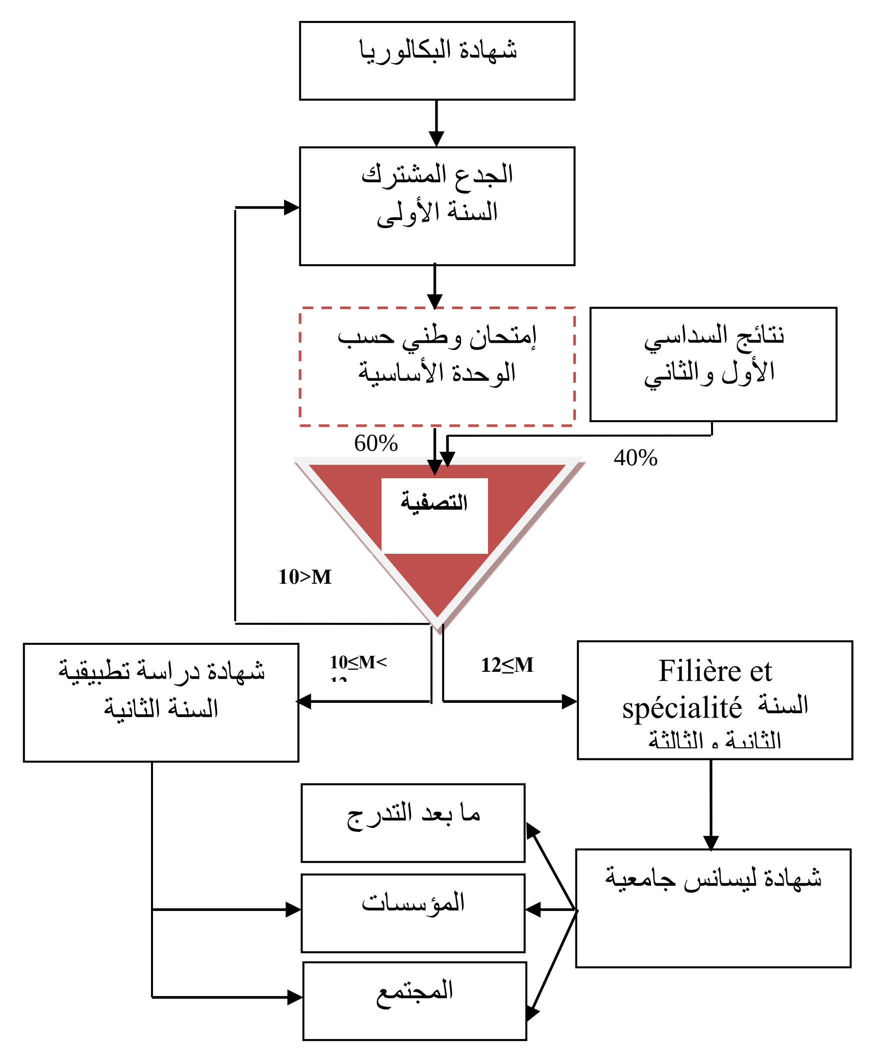


شكل (04): مخطط توضيحي يقارن نظام LMD بالنظام الكلاسيكي

المصدر: إصلاح التعليم العالي، مطبوعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2007).

نقترح تعديل الليسانس بإدراج امتحان وطني بعد السنة الأولى من الجدع المشترك وفق النموذج الموضح في الشكل 05 وقد بني هذا الاقتراح على أساس العناصر التالية:

- بعض الطلاب ينتقلون إلى السنة الثانية والثالثة ولديهم قرض للسنة الأولى، مما يخلق بعض المشاكل من جهة للطلبة حيث يكون لديهم مقاييس جديدة وأخرى لم ينجحوا فيها في السنة السابقة وبالتالي عليهم إجراء امتحانات في سنوات مختلفة في نفس الفترة مما يشتت الأفكار والجهود ويجعل الطالب يسعى للنجاح بمعدل ١٠ دونما الاهتمام بتحسين المستوى وتحصيل معدلات مرتفعة مما يقضي على أمال الجودة، من جهة أخرى بالنسبة للأساتذة والإدارة فنتائج التخرج تبقى مرتبطة بإتمام قروض السنوات السابقة مما يستدعي إعادة محاضر المداولات أحيانا، وكذا تسهيل الامتحانات لتخريج أكبر عدد من الطلبة دونما توفرهم على الخصائص المطلوبة لحامل الشهادة الجامعة،



شكل (05): نموذج تصفية الطلبة الجامعين بعد دراسة الجدع المشترك

المصدر: بتصرف .Bouhali (2014)

- تعد السنة الأولى جامعي سنة الأساس في تكوين الطالب، لكن وفق النظام الحالي تعتبر سنة الانطلاق نحو الحرية خاصة وأن الحصول على الليسانس يعتبر مضمون ولو بمعدل ١٠ والنجاح بعد الامتحان الاستدراكي، لكن إذا علم الطالب أنه سيواجه امتحان مصيري في نهايتها مشابه لامتحان البكالوريا، سيبذل كل جهوده في سبيل التحصيل العلمي وتحقيق النتائج التي تمكنه من الاستمرار حتى الماستر والدكتوراه وإلا فسيتخرج بعد السنة المقبلة أو يعيد السنة لمرة واحدة.

ينتج عن هذا التخلص من النتائج السلبية لتدهور مستوى البكالوريا الذي لا يمكن للجامعات التحكم فيه، وكذا تحفيز الطلبة على تحسين مستواهم وخلق جو المنافسة، وبالمقابل تحفيز الأساتذة على الاجتهاد وتحيين الدروس لأن الطلبة يكونون أكثر اهتماما والامتحان الوطني يلزم جميع الجامعات بإنهاء المقرر،

- يساعد هذا النموذج في تصنيف الجامعات حسب النتائج المحققة، مما يخلق جو من المنافسة فيما بينها للعطاء أكثر وحوكمة إدارتها.

- التوجه الفعلي نحو تحسين الجودة مع قلة الأعداد المتخرجة وعدم الاضطرار لتسهيل الامتحانات لأن أصحاب المستويات الضعيفة سيكون عليهم تحسين مستوياتهم والتخرج بشهادة تطبيقية أو الطرد بعد إعادة السنة الأولى مرة واحدة، ويتم تركيز الجهود على ذوي الكفاءات مما يرفع مستوى الخريج الجامعي وبالتالي إعادة الاعتبار للجامعة والسمعة التي فقدتها،

- إعادة اعتماد الشهادة التطبيقية له عدة فوائد سواء على مستوى التمويل كونه حكومي فقط، فتخريج الطلبة بعد سنتين فقط يتيح تدعيم الخدمات، ويقلل من الحاجة المتزايدة لتوظيف الأساتذة دونما اهتمام بمستواهم، التقليل من الضغط على الإقامات والمطاعم وحافلات النقل دونما الحاجة لزيادة أعدادها،

الاستنتاجات والتوصيات: في الآونة الأخيرة عرفت الجامعة الجزائرية زيادة كبيرة في عدد الطلبة، مما جعل الوزارة الوصية أمام تحدي كبير لضمان الجودة وتحسين نظام التسيير، وتخريج الكفاءات لا حملة الشهادات، حيث عليها توفير الشروط اللازمة لتأمين تعليم جيد يتماشى مع معدل الزيادة في الالتحاق، من عناصر البنية التحتية، الهيئة التعليمية الكفؤة والموارد المالية، وقد توجه التركيز إلى تصميم البرامج التعليمية والمناهج الدراسية من خلال نظام LMD.

لاستحالة الجمع بين الكم والنوع كان لزاما تقليل أعداد الطلبة لإفساح المجال لذوي المهارات والجدية في التعلم لتحقيق التحصيل العلمي في أفضل الظروف، وعليه اقترح نموذج التصفية.

الدراسة خلصت لجملة من النتائج أهمها:

– ضرورة وأهمية إصلاح التعليم الجامعي تماشيا والتغيرات المحيطة حيث أن الإصلاحات التي تمت بالجامعة الجزائرية غير كافية للتغلب على أزمة الكم.

- اتسام التعليم العالي بتقديم المعرفة النظرية وتدني مستوى البحث العلمي للانشغال بتكوين الأعداد.

- تصفية أعداد الطلبة تحقق عدة فوائد تمكن من تخريج الكفاءات منها: رفع مستوى التحدي بين الطلبة والجامعات، تقليل الضغط على الأساتذة والإدارة مع تهيئة الظروف أفضل للتحصيل العلمي.

في الأخير خلصت الدراسة لمجموعة توصيات منها:

- مراجعة برامج الجامعة والكليات وإعادة هيكلتها لتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية الابتكارية وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج.

- توثيق العلاقة بين الجامعات وعالم الشغل، مما يقتضي إعادة النظر في التخصصات الدراسية المطروحة للتقليل مما هو غير مطلوب.

- استحداث أنواع جديدة من التعليم تواجه التغيرات الجديدة بغية زيادة فعاليته في التنمية الشاملة كفتح مراكز التعليم المفتوح، التعليم عن بعد لتخفيف الضغط.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- أبوزقية خديجة منصور (2014)، "التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي لتحقيق الجودة"، المؤتمر الدولي الثالث "تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص"، الأردن.

2- الترتوري محمد عوض وعرفات جويحان أغادير (2006)، " إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات"، دار الميسرة، عمان.

3- الطائي، حجيم يوسف وآخرون (2008)، " إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

4- العبادي هاشم فوزي والطائي يوسف حجيم (2011)، " التعليم الجامعي من منظور إداري"، دار اليازوري، الأردن.

5- لالطة، مبارك و بوهالي، رتيبة (2014) " نموذج مقترح لتحديد الفجوات لجودة التعليم الجامعي بالجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 11، ص ص 102-110.

6- دليو، فضيل (2006)، " المشاركة الديموقراطية في تسيير الجامعة"، الطبعة الثانية، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، قسنطينة.

7- صالح صالحي(2008)، " التجربة الجزائرية لإصلاح مناهج العلوم الاقتصادية وعاوم التسيير في إطار نظام LMD"، بحوث وأوراق عمل مؤتمر "الجامعات العربية تحديات العصر والآفاق المستقبلية" بالمملكة المغربية في ديسمبر 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ، ص ص 773-786.

8- خديجة منصور أبوزقية (2014)، " التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي لتحقيق الجودة"، المؤتمر الدولي الثالث: تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، الأردن.

9- عيواج، مختار و بوديار، زهية (2014)، " التكامل بين مخرجات نظامLMD ومتطلبات سوق العمل في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى: المؤتمر الدولي الثالث: تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، الأردن.

10- غلام الله، محمد (2005)، " بناء الجامعة الجزائرية- ثلاثة عقود من الانزلاقات الكمية"، مجلة مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطور CREAD، الجزائر، العدد 72، ص ص 1-15.

11- نصراوي صباح، وبن زروال فتيحة (2016)، " الاحتياجات التدريبية لأساتذة الجامعات الجزائرية المطبقة للنظام المطورLMD (الليسانس، ماجستير، دكتوراه) دراسة ميدانية لجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. المجلد 9، العدد 23، ص ص 27-51.

12- " إصلاح التعليم العالي" (2007)، مطبوعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

13- "مطبوعة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: خمسون سنة في خدمة التنمية 1962-2012 "(2012)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Belarbi Yachine et Ziour Hocine (2005) "Les Défis Internes de L’enseignement en Algérie", Les cahiers du CREAD, N 72, P.105-123.

2- Berrouche Zineddine et Berkane Youcef (2007) "La Mise en Place du Système LMD en Algérie: Entre La Nécessité D’une Reforme et Les Difficultés du Terrain", Revue des Sciences Économiques et de Gestion, Université Sétif, N 07, P.1-14.

3- Bouhali, Ratiba (2014) "L'enseignement Supérieur en Algérie : Entre Le Nombre et La Qualité", Colloque 3G: " La qualité dans tous ses états", ULB, Belgique, ppt. http://www.colloquequalite.g3

4- Chergui, Khalil (2012) "Le Management des intuitions de l’enseignement supérieur en Algérie: l’orientation vers la qualité totale", Revue des Sciences Humaines – Univ Mohamed Khider Biskra No : 27/28, Novembre, P7-22.

5- Mohamed Mezghiche, "Le bilan de la réforme LMD : Une réforme pour quels objectifs?", http://www.univ-bouira.dz/ar/images/uamob

الرقابة الإدارية على عملية إبرام الصفقات العمومية في المرسوم الرئاسي 15–247

أ.قصاص هنية،أ.ملياني بوبكر وليد

جامعة عمار ثليجي الأغواط

ملخص: الصفقات العمومية في التشريع الجزائري تعتبر أحد أخصب مجالات المال العام ونفقات الإدارة، لذلك استوجب إخضاعها لنظام رقابي فعال، وما يهمنا في هذه الدراسة هو الرقابة الإدارية لما لها من دور في التأكد من جودة الأداء، والتحقق من تنفيذ ما تم التخطيط له بكفاءة عالية، فالرقابة الإدارية تعمل على التنبيه إلى الانحرافات المتوقعة ومنع حدوثها ليتم التنفيذ طبقا للمقاييس المقررة.

لذلك سنستعرض من خلال هذه الدراسة مختلف درجات الرقابة الإدارية على عملية إبرام الصفقات العمومية في ظل المرسوم الرئاسي 15- 247 ومدى تكريسها الحماية الكافية والتسيير الفعال للمال العام، انطلاقا من الرقابة الداخلية التي تتولاها لجان فتح وتقييم العروض إلى الرقابة الخارجية التي تتولاها اللجان على الصفقات العمومية المحلية والصفقات العمومية المركزية، والرقابة الوصائية التي تمارس على الجهات الإدارية اللامركزية .

الكلمات المفتاحية: قانون الصفقات العمومية، لجان فتح الأظرفة وتقييم العروض، لجان الصفقات العمومية المحلية، لجان الصفقات العمومية المركزية.

Abstract: Public procurements in the Algerian legislation is one of the most fertile areas of public money and management expenditure, so it had an effective regulatory subject regime, what interests us in this study is the administrative control of its role in ensuring the quality of ensuring performance, and verifying the implementation of what has been planned with high efficiency, its control management works on giving alert about the expected deviation and prevent it to be assessed in accordance with the standards implementation.

So through this study we review various degree of administrative control over public deals process under Presidential decree 15-247 and devote adequate protection and the effective functioning of public money, from IOS opening committees and evaluating proposals to external control by a central public transaction commissions ,and discretionary oversight (control) exercised on administrative decentralization.

Key words:law on public procurements. Open envelops commissions, and evaluating offers, local transaction committees, committees for central public procurements.

مقدمة: إن تطور اقتصاد أي بلد يتوقف على وجود إدارة فاعلة تستطيع تحقيق الأهداف المرسومة لها، ولتحقيق ذلك لا بد من توفر نظام للرقابة كوسيلة مهمة تساعد الإدارة على إنجاز وظائفها المتعددة وكآلية لمراجعة وفحص عملها بهدف تطوير وتحقيق أقصى فعالية، وقد أصبح للرقابة مكانة بارزة في مجال الصفقات العمومية.

وأدى ارتباط الصفقة بالمال العام إلى جعلها أهم القنوات المستهلكة له، ولهذا أعطاها المشرع أهمية خاصة وخصها عن بقية النفقات بقانون خاص ينظمها، فإذا ما أسيء استغلالها عن طريق الإتجار بها أو الإخلال بواجب النزاهة أصبحت صفقات مشبوهة ترتب أضرارا خطيرة، لأن الحق المعتدى عليه هو المال العام ونزاهة الوظيفة العمومية، ولما كانت الصفقات العمومية في التشريع الجزائري أحد أخصب مجالات المال العام ونفقات الإدارة، استوجب ذلك إخضاعها لنظام رقابي فعال قبل الوصول إلى أروقة المحاكم، ذلك أن المشرع قد حرص على فرض مجموعة من القيود التي تضبط عمل المصالح المتعاقدة في إبرامها للصفقات العمومية وجب التصرف في حدودها تحقيقا للمصلحة العامة، وتجسيدا لهذا الغرض نص المشرع في تنظيم الصفقات العمومية على الرقابة وما يهمنا في إطار هذه الدراسة الجانب المتعلق بالرقابة الإدارية. تعد الرقابة الإدارية إحدى الوظائف الإدارية الهامة لما لها من دور في التأكد من جودة الأداء والتحقق من تنفيذ ما تم التخطيط له بكفاءة عالية، فالرقابة الإدارية على هذا النحو وظيفة إدارية ترتكز على متابعة النشاطات من أجل

مطابقتها للخطط المرسومة[1]. فالرقابة الإدارية الحقيقية هي تلك الرقابة التي تسبق الأحداث فتعمل على التنبيه إلى الانحرافات المتوقعة ومنع حدوثها ليتم التنفيذ طبقا للمقاييس المقررة[2] .

ولمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: الرقابة الإدارية على عملية إبرام الصفقات العمومية ومدى تكريسها للحماية الكافية والتسيير الفعال للمال العام؟

ومناقشة هذه الإشكالية ستكون من خلال اعتماد مبحثين اثنين المبحث الأول نتعرض فيه للرقابة الداخلية التي تتم على مستوى المصلحة المتعاقدة لفحص مدى صحة الإجراءات التي تمت في إبرام الصفقات العمومية، والمبحث الثاني للرقابة الخارجية وهي ما تعرف برقابة لجان الصفقات على اختلاف مستوياتها والرقابة الوصائية.

المبحث الأول: الرقابة الداخلية على عملية إبرام الصفقات العمومية:

تنص المادة 160 من المرسوم 15-247[3] على أن:" تحدث للمصلحة المتعاقدة، في إطار الرقابة الداخلية، لجنة دائمة واحدة أو أكثر مكلفة بفتح الأظرفة وتحليل العروض والبدائل والأسعار". وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث حيث نخصص المطلب الأول لتشكيل لجان فتح وتقييم العروض، والمطلب الثاني لدور لجان فتح وتقييم العروض.

المطلب الأول: تشكيل لجان فتح وتقييم العروض:طبقا للفقرة الأولى من نص المادة 162 من المرسوم السابق ذكره "يحدد مسؤول المصلحة المتعاقدة بموجب مقرر تشكيلة لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض وقواعد تنظيمها وسيرها ونصابها في إطار الإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها" وبذلك يكون المشرع قد منح المصلحة المتعاقدة حرية تشكيل واختيار أعضاء لجنة فتح وتقييم العروض من بين الموظفين المؤهلين التابعين للمصلحة المتعاقدة يختارون لكفاءتهم[4].

كما أن المشرع لم يقم بتحديد عدد أعضاء اللجنة وبالتالي ترك لمسؤول المصلحة المتعاقدة سلطة تقديرية وحرية تامة في تحديد عدد الأعضاء. وبالنسبة لاجتماعات لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في حصة الفتح تصح مهما يكن عدد أعضائها الحاضرين[5]. وحسب المادة 70 من المرسوم السابق ذكره "يتم فتح الأظرفة المتعلقة بملف الترشح والعروض التقنية والمالية في جلسة علنية، خلال نفس الجلسة، في تاريخ وساعة فتح الأظرفة المنصوص عليهما في المادة 66 من هذا المرسوم" وبالتالي جاء نص هذه المادة مبينا عملية فتح الأظرفة التي تقوم بها لجنة فتح وتقييم العروض مكرسا مبدأ العلنية وذلك باشتراطه حضور جميع المتعهدين في يوم وساعة فتح الأظرفة. غير أن هذه المادة أحالتنا إلى المادة 66 من المرسوم ذاته والتي أشارت بصريح النص أن لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض تجتمع في "آخر يوم من أجل تحضير العروض" مما يعني أن أجل العرض تم اختزاله أو إنهاؤه قبل الأوان، فاليوم الأخير للعرض يوم قانوني بإمكان كل عارض طبقا لمبدأ المساواة تقديم عرضه طيلة اليوم ولو في آخر ساعة عمل، فوجود النص بهذه الصيغة يؤدي إلى هدر الآجال وعدم احتساب المواعيد الكاملة[6]. أما بالنسبة لاجتماعات اللجنة في حصة تقييم العروض لم ينص المشرع على طبيعة جلسات اللجنة إن كانت علنية كما في حصة الفتح ، وبالتالي كان من الأفضل فتح إمكانية حضور المتنافسين حتى تتم عملية الدراسة والتقييم في جو من الشفافية والمساواة.

وما يمكن ملاحظته بخصوص ما تعلق بتشكيلة لجنة فتح وتقييم العروض في القانون 15-247 يمكن القول بأنه في ظل القانون السابق 10-236[7] كانت هناك لجنتان واحدة تختص بالفتح والأخرى بالتقييم وكذلك كان هناك فصل في

---

[1]-تياب نادية، آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة تيزي وزو، الجزائر،2013 ص117.

[2]-محمد قاسم القرويتي، مهدي حسن زويلف، المفاهيم الحديثة في الإدارة، النظريات والوظائف، دار الشروق،الأردن،1993،ص229.

[3]- المرسوم رئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية عدد 50

[4]-محمد فؤاد عبد الباسط، أعمال السلطة الإدارية، العقد الإداري، دار الفكر الجامعي، مصر،1989،ص 339.

[5]-الفقرة الثانية من المادة 162 من المرسوم 15-247.

[6]-تياب نادية، مرجع سابق ،ص120.

[7]- المرسوم الرئاسي10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد58

العضوية في لجنة الفتح والعضوية في لجنة التقييم، كل ذلك كان نقاط إيجابية تقطع كل السبل التي من شأنها المساس بنزاهة عملية الإبرام كوقوع تحايل أو محاباة لأحد المترشحين كل ذلك كان من أجل فرض منهجية منظمة في إبرام الصفقات وحتى تتحمل كل لجنة مسؤوليتها في حدود المهام المنوطة بها[1].

المطلب الثاني: دور لجنة فتح وتقييم العروض: حدد المرسوم 15-247 مهام وصلاحيات لجنة فتح وتقييم العروض سواء في حصة الفتح-الفرع الأول- أو في حصة التقييم-الفرع الثاني-.

الفرع الأول: دور لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في حصة الفتح:

حددتها المادة 71 من المرسوم السابق ذكره وبذلك يكون دور اللجنة فيما يتعلق بالفتح:

-التثبت من صحة تسجيل العروض.

-تعد قائمة المرشحين أو المتعهدين حسب ترتيب تاريخ وصول أظرفة ملفات نرشحهم أو عروضهم مع توضيح محتوى ومبالغ المقترحات والتخفيضات المحتملة.

-تعد قائمة الوثائق التي يتكون منها كل عرض.

كما يمكن للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض إمكانية دعوة المتعهدين كتابيا عند الاقتضاء من أجل استكمال عروضهم التقنية بالوثائق الناقصة المطلوبة في أجل أقصاه 10 أيام(وإلا تم رفض عروضهم) ويستثنى من طلب هذا الاستكمال كل الوثائق الصادرة عن المتعهد والمتعلقة بتقييم العروض.

-كما تقترح اللجنة في المحضر على المصلحة المتعاقدة إعلان عدم جدوى الإجراء حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 40[2] من هذا المرسوم. بالنسبة للمحضر الذي تحرره اللجنة والخاص بعدم جدوى طلب العروض هل يعتبر قرار يمكن الطعن فيه من قبل المترشحين؟

لم ينص المشرع على إمكانية الطعن في هذا المحضر، ولكن بما أنه يتضمن قرار إداري يمكن الطعن فيه أمام القضاء الإداري، خاصة إذا كانت لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض تابعة لمصالح عمومية إدارية كالولاية، البلدية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، لكن يبقى التساؤل عندما تكون اللجنة تابعة للمؤسسات الاقتصادية والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي، المهني والثقافي وغيرها، عندما يكلف هذه المؤسسات بإنجاز عملية ممولة كليا أو جزئيا بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة[3]، فمحضر عدم جدوى طلب العروض الصادر عن هذه المؤسسات لا يمكن أن يكون محل طعن أمام القضاء الإداري لأن هذا الأخير يختص فقط بإلغاء القرارات الصادرة عن الولاية والمصالح غير الممركزة للدولة، البلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري[4]، والمشرع الجزائري لم يعالج هذه المسألة وترك غموض كبير فيها.

ومن مهام اللجنة أيضا أن ترجع الأظرفة غير المفتوحة إلى أصحابها من المتعاملين الاقتصاديين عند الاقتضاء عن طريق المصلحة المتعاقدة.

الفرع الثاني: دور لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في حصة التقييم: تستمد هذه اللجنة صلاحياتها ومهامها في مجال تقييم العروض من نص المادة 72 من المرسوم 15-247، حيث أن أول ما تقوم به اللجنة هو دراسة مدى مطابقة التعهدات للشروط الواردة في دفتر شروط طلب العروض لمعرفة ما قد يتضمنه كل تعهد من شروط واقتراحات فنية،

---

[1]-عمار بوضياف، الصفقات العمومية في الجزائر، جسور للنشر والتوزيع،الجزائر، 2007 ،ص183.

[2]-المادة 40:"يعلن عدم جدوى إجراء طلب العروض عندما لا يتم استلام أي عرض، أو عندما لا يتم الإعلان بعد تقييم العروض عن مطابقة أي عرض لموضوع الصفقة أو لمحتوى دفتر الشروط، أوعندما لا يمكن ضمان تمويل الحاجات".

[3]-تياب نادية،مرجع سابق،ص122.

[4]-المادة 801 من القانون08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية عدد21.

وعلى هذا الأساس يكون للجنة صلاحية إقصاء العروض غير المطابقة لموضوع الصفقة ودفتر الشروط[1]، وهو ما يعرف بعملية التصفية لتنتقل اللجنة بعدها إلى تحليل العروض المتبقاة في مرحلتين على أساس المعايير والمنهجية المنصوص عليها في دفتر الشروط، وتقوم في مرحلة أولى بالترتيب التقني للعروض مع إقصاء العروض التي لم تتحصل على العلامة الدنيا اللازمة المنصوص عليها في دفتر الشروط. وتقوم في مرحلة ثانية بدراسة العروض المالية للمتعهدين اللذين تم تأهيلهم الأولي تقنيا، مع مراعاة التخفيضات المحتملة في عروضهم.

وتقوم اللجنة طبقا لدفتر الشروط بانتقاء أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية والمتمثل في العرض :

1-الأقل ثمنا من بين العروض المالية للمرشحين(إذا كان يستند تقييم العروض إلى معيار السعر فقط).

2-أو الأقل ثمنا من بين العروض المؤهلة تقنيا إذا تعلق الأمر بالخدمات العادية.

3-أو الذي تحصل على أعلى نقطة استنادا إلى ترجيح عدة معايير من بينها معيار السعر(إذا كان الاختيار قائم على أساس الجانب التقني للخدمات،) وهنا يظهر الدور الاستشاري للجنة من خلال إرشاد المصلحة المتعاقدة نتيجة الدراسة والتحليل الدقيق للعروض المقدمة لها لدرجة إمكانية تقديم اقتراحات للمصلحة المتعاقدة وذلك من خلال اقتراح اللجنة على المصلحة المتعاقدة رفض العرض المقبول إذا ثبت أن بعض ممارسات المتعهد المعني تشكل تعسفا في وضعية هيمنة على السوق أو قد تتسبب في اختلال المنافسة في القطاع المعني، بأي طريقة كانت ويجب أن يتبين هذا الحكم في دفتر الشروط.

-أما إذا كان العرض المالي الإجمالي للمتعامل الاقتصادي المختار مؤقتا، أو كان سعر واحد أو أكثر من عرضه المالي يبدو منخفضا بشكل غير عادي، بالنسبة لمرجع أسعار تطلب منه اللجنة عن طريق المصلحة المتعاقدة كتابيا التبريرات والتوضيحات التي تراها ملائمة، وبعد التحقق من التبريرات المقدمة، تقترح على المصلحة المتعاقدة أن ترفض هذا العرض إذا أقرت أن جواب المتعهد غير مبرر من الناحية الاقتصادية، وترفض المصلحة المتعاقدة هذا العرض بمقرر معلل.

-كذلك إذا رأت اللجنة أن العرض المالي للمتعامل الاقتصادي المختار مؤقتا مبالغ فيه بالنسبة لمرجع الأسعار تقترح على المصلحة المتعاقدة أن ترفض هذا العرض، وترفض المصلحة المتعاقدة هذا العرض بمقرر معلل.واستشف هذا الدور الاستشاري للجنة من خلال استخدام المشرع عبارة تقترح بمعنى أنه يمكن للمصلحة المتعاقدة قبول اقتراح اللجنة أو رفضه وهو ما يجعل لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض لجنة استشارية لا تملك سلطة اتخاذ القرار، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن أهمية وجود هذه اللجنة إن كانت أعمالها غير ملزمة خاصة وأن الأمر يتعلق بالإخلال بأحكام المنافسة[2].

المبحث الثاني: الرقابة الخارجية والوصائية على عملية إبرام الصفقات العمومية:

ترتبط الرقابة بالبرامج النظامية الحكومية ارتباطا وثيقا لدرجة تجعل من البرنامج هو المرجع الأساسي للرقابة التي تعتبر أداة لتحديد مدى صحة وسلامة ما تمت برمجته في إطار العمل الحكومي، وكذلك لضمان تنفيذه مع الخطة الموضوعة في إطار تسيير الأحداث لمسايرة البرنامج وهي رقابة ذات طابع علاجي تهدف إلى تحقيق غاية البرنامج الحكومي بكفاءة وفعالية[3].

وتتمثل غاية الرقابة الخارجية في التحقق من طرف لجان مدرجة من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي متخصصة في تدقيق مطابقة هذه الصفقات للتشريع المعمول به، وهو ما سنتناوله ضمن المطلب الأول، هذا بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الجهات الوصية في الرقابة على الصفقات العمومية وهو ماسنتناوله ضمن المطلب الثاني.

المطلب الأول:الرقابة الخارجية: سنخصص الفرع الأول لتناول رقابة اللجان المحلية على الصفقات العمومية المحلية والفرع الثاني للرقابة على الصفقات العمومية المركزية.

الفرع الأول: رقابة اللجان المحلية على الصفقات العمومية المحلية:

---

[1]-الفقرة الثالثة من المادة 72 من المرسوم 15-247.

[2]-تياب نادية، مرجع سابق،ص128.

[3]-رمضان محمد بطيخ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري، دار النهضة العربية، لبنان،1998 ص16.

تميزت الرقابة على الصفقات العمومية في بداية الأمر بالمركزية عن طريق البنك الجزائري للتنمية واللجنة المركزية للصفقات العمومية، أدت هذه الطريقة إلى فشل إداري نظرا لاستحالة قيام هذه الهيئات بالرقابة على كل الصفقات التي تجرى على التراب الوطني، هذا ما أدى بالمشرع إلى إقرار الرقابة على كل الصفقات التي تجرى على كل المستويات بدءا بالمصالح المتعاقدة المؤهلة قانونا لإبرام الصفقات العمومية إلى المستوى البلدي وصولا إلى المستوى الولائي.

أولا: رقابة لجنة الصفقات للمؤسسة العمومية الوطنية والهيكل غير المركز للمؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الإداري المذكورة في المادة 6[1] من المرسوم 15-247:تم استحداث هذه اللجنة تماشيا ومقتضيات تطور المعيار العضوي بموجب المادة 119 مكرر من المرسوم الرئاسي 08-338[2] (الملغى)، وقد أكدت وجودها ونصت عليها المادة 172 من المرسوم الرئاسي 15-247 .وتختص لجنة صفقات المؤسسات العمومية والمؤسسة الوطنية ذات الطابع الإداري بدراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق الخاصة بهذه المؤسسات، كما تختص بدراسة ملف طلب العروض ومنح التأشيرة بشأنه وفق ماهو مقرر بالنسبة لباقي لجان الصفقات العمومية ، ويتضح كذلك من نص المادة 82 من المرسوم السابق ذكره خروج المشرع الواضح عن القاعدة المعمول بها في كل لجان الصفقات العمومية إذ لم يعترف لهذه اللجنة دون سواها بدراسة الطعون الناتجة عن المنح المؤقت بل أوكل الاختصاص بالنظر في الطعن للجنة البلدية للصفقات أو اللجنة الولائية أو القطاعية حسب كل حالة. ويطرح هذا الاستثناء تساؤلا في غاية الأهمية لماذا استثنى المشرع فقط هذا النوع من المؤسسات[3]؟ولا ينعقد الاختصاص للجنة إلا إذا كان الطرف المعني بالصفقة أو الخاضع للرقابة من الجهات المذكورة في المادة 172 من المرسوم السابق ذكره، وهي المؤسسة العمومية والهيكل غير المركز للمؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الإداري (المذكورة في المادة 6 من المرسوم السابق ذكره).

ثانيا: رقابة لجنة الصفقات للمؤسسة العمومية المحلية والهيكل غير المركز للمؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الإداري غير المذكور في القائمة المنصوص عليها في المادة 172: لا ينعقد اختصاص اللجنة إلا إذا كان الطرف المعني بالصفقة أو الخاضع للرقابة الخارجية مؤسسة عمومية محلية، قد تكون تابعة للبلدية أو الولاية فلكل مؤسسة محلية لجنتها الخاصة، حيث جاء المرسوم الرئاسي 15-247 بالنص عليها في المادة 175منه بما يؤكد استقلاليتها عن باقي اللجان وهذا أمر طبيعي، فالمؤسسة المحلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية لها وجود ذاتي ومستقل عن كل من الولاية والبلدية، وتبعا لذلك تستقل بلجنة خاصة، تكون لجنة صفقات المؤسسة العمومية بلدية إن كانت البلدية هي من أنشأت هذه المؤسسة، وتكون المؤسسة العمومية ولائية إن كانت إن كانت الولاية هي من أنشأت هذه المؤسسة، فتشريع الإدارة المحلية في الجزائر اعترف لكل من الولاية والبلدية بإنشاء مؤسسات عمومية محلية لتلبية الحاجات العامة[4]. إذا كان الأمر واضحا بالنسبة للمؤسسات العمومية المحلية ، فالإشكال يثور بالنسبة لشخص آخر تدخل في صفقاته ضمن هذه اللجنة وهو الهيكل غير المركز للمؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الإداري غير المذكور في المادة 172، فالمشرع لم يحدد المقصود بهذه الهياكل[5].

---

[1]-المادة6:" لا تطبق أحكام هذا الباب إلا على الصفقات العمومية محل نفقات:-الدولة، الجماعات الإقليمية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري، عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة، كليا أو جزئيا بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة أو من الجماعات الإقليمية. تدعى في صلب النص المصلحة المتعاقدة."

[2]-المرسوم الرئاسي رقم 08-338 المؤرخ في 26 أكتوبر 2008 يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي 02-250 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 62.

[3]عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية وفق الرسوم المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم والنصوص التطبيقية له، جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،2011 ص278.

[4]-عمار بوضياف ،شرح تنظيم الصفقات العمومية، مرجع سابق،ص271.

[5]-تياب نادية، مرجع سابق، ص 132.

ثالثا: الرقابة على الصفقات العمومية البلدية: يقوم بالرقابة على عملية إبرام الصفقات العمومية على المستوى البلدي كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي وهو ما أكده قانون البلدية[1]، وكذا اللجنة البلدية للصفقات العمومية.

1-رقابة رئيس المجلس الشعبي على الصفقات العمومية: نصت المادة 82 من القانون11-10 المتعلق بالبلدية: "رئيس المجلس الشعبي البلدي يقوم باسم البلدية............إبرام الصفقات العمومية"، وبالتالي رئيس المجلس الشعبي البلدي هو السلطة المختصة بإبرام صفقات البلدية، ومن نص المادة 84 من قانون البلدية "عندما تتعارض مصالح رئيس المجلس الشعبي البلدي مع مصالح البلدية، باسمه الشخصي أو باسم زوجه أو أصوله أو فروعه إلى الدرجة الرابعة أو بصفته وكيلا، يعين المجلس الشعبي البلدي المجتمع تحت رئاسة منتخب آخر غير رئيس المجلس الشعبي البلدي أحد أعضائه لتمثيل البلدية سواء أمام القضاء أو عند إبرام العقود." يتضح لنا من هذا النص أن المشرع حول للمجلس الشعبي البلدي صلاحية سحب سلطة إبرام العقود من رئيس المجلس الشعبي البلدي وهذا حفاظا على المال العام، وحتى لا يسئ رئيس المجلس الشعبي البلدي استعمال سلطته لكن هذه المادة 84 من قانون البلدية تتناقض مع نص المادة 4 من المرسوم الرئاسي 15-247 التي تنص على:" لا تصح الصفقات ولا تكون نهائية إلا إذا وافقت عليها السلطة المختصة المذكورة أدناه.......... رئيس المجلس الشعبي البلدي." وبالتالي هناك عدم تجانس بينهما فمن جهة تسحب صلاحية إبرام العقود من رئيس المجلس الشعبي البلدي ومن جهة أخرى لا تصح الصفقات ولا تكون نهائية إلا إذا وافق عليها رئيس المجلس الشعبي البلدي.وهناك إشكال يطرح أيضا إذا ما اطلعنا على نص المادة 194 من قانون البلدية، التي فرضت إرسال محضر الصفقة العمومية إلى الوالي بعد إجراء مداولة عليه من طرف المجلس الشعبي البلدي، فهذا الأمر يتناقض تماما مع نص المادة 4 من المرسوم الرئاسي 15-247 السابق الإشارة إليها والتي جعلت الصفقة نهائية إذا وافق عليها رئيس المجلس الشعبي البلدي[2].

2- رقابة اللجنة البلدية للصفقات العمومية: نصت عليها المادة 174 من المرسوم الرئاسي 15-247 والمادة 191 من قانون البلدية.المادة 174:" تتشكل اللجنة من : -رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله، رئيسا.

-ممثل عن المصلحة المتعاقدة.

-منتخبين إثنين يمثلان المجلس الشعبي البلدي.

-ممثلين اثنين عن الوزير الملف بالمالية(مصلحة الميزانية ومصلحة المحاسبة).

-ممثل عن المصلحة التقنية المعنية بالخدمة للولاية، حسب موضوع الصفقة(بناء، أشغال عمومية، ري) عند الاقتضاء."

غير أن نص المادة 191 من قانون البلدية جاءت بتشكيلة مغايرة:" تنشأ لجنة بلدية للمناقصة تتشكل كما يأتي:-رئيس المجلس الشعبي البلدي رئيسا.-منتخبان يعينهما المجلس الشعبي البلدي، عضوين.--الأمين العام، عضوا.--ممثل مصالح أملاك الدولة."نلاحظ أن كل من تنظيم الصفقات العمومية وقانون البلدية يتضمنان اللجنة نفسها كهيئة مكلفة بالرقابة على صفقات البلدية إلا أن تسمية هذه اللجنة يختلف من قانون البلدية الذي أطلق عليها "لجنة بلدية للمناقصة" وقانون الصفقات العمومية الذي أطلق عليها" اللجنة البلدية للصفقات" هذا الأمر يؤدي إلى تضييق نطاق عمل اللجنة بمنظور قانون البلدية مقارنة بتنظيم الصفقات العمومية، الأمر الذي يلاحظ معه عدم تجانس النصوص القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية.ويلاحظ أيضا أن رئاسة اللجنة من اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي سواء من منظور تنظيم الصفقات العمومية أو حتى من منظور قانون البلدية، هذا الأمر يثير إشكال كيف أن رئيس المجلس الشعبي البلدي هو

---

[1]-القانون11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية عدد37.

[2]-إن الصفقات التي تختص البلدية بإبرامها لا تحتاج إلى إرسالها للوالي بل تصبح نهائية ونافذة بمجرد توقيع رئيس المجلس الشعبي البلدي عليها، ما سلطة الوالي هنا إلا رقابة وصائية تعمل على التحقق من مدى مطابقة الصفقة مع الأهداف الفعالية والاقتصاد والمشار إليها في المادة 164 من المرسوم الرئاسي 15-247.

رئيس البلدية والصفقات هي صفقات البلدية وهذا الأخير هو من يقوم بإبرامها وفي الوقت نفسه هو رئيس اللجنة البلدية للصفقات، هذا الأمر يشبه فكرة الإدارة القاضية أين كانت خصما وحكما في الوقت نفسه[1].

وتختص لجنة صفقات البلدية حب نص المادة 174 بدراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات والملاحق الخاصة بالبلدية.

كما تختص اللجنة بدراسة مشاريع الصفقات التي تبرمها البلدية أخذا بعين الاعتبار السقف المالي، إذ ميز المشرع بين صفقات الدراسات والخدمات فكل صفقة دراسات يقل مبلغها عن 20.000.000 دج ينعقد الاختصاص بشأنها إلى اللجنة البلدية، والأمر نفسه بالنسبة لصفقات الخدمات التي يقل مبلغها عن 50.000.000 دج وأن يقل السقف المالي لصفقة الأشغال أو اقتناء اللوازم عن 200.000.000 دج[2].

يتوج عمل اللجنة بمنح التأشيرة أو رفضها خلال 20 يوم من تاريخ إيداع الملف لدى كتابة ضبط اللجنة وهذا ما نصت عليه المادة 178 من المرسوم 15-247.

رابعا: رقابة اللجنة الولائية للصفقات العمومية: وفقا لنص المادة 173 من المرسوم الرئاسي السابق ذكره أناط المشرع إلى اللجنة الولائية مهمة رقابة الصفقات على المستوى الولائي، وتتشكل هذه اللجنة من: - الوالي أو ممثله رئيسا.

-ممثل المصلحة المتعاقدة.

-ثلاث ممثلين عن المجلس الشعبي الولائي.

-ممثلين اثنين عن الوزير المكلف بالمالية.

-مدير المصلحة التقنية بالخدمة بالولاية.

-مدير التجارة بالولاية.

حيث تتولى هذه اللجنة دراسة مشاريع دفاتر الشروط ودراسة مشاريع الصفقات التي تبرمها الولاية والمصالح غير المركزة للدولة والمصالح الخارجية للإدارات المركزية ضمن الحدود والمستويات المحددة في المطات من 1 إلى 4 من المادة 184 وفي المادة 139 من المرسوم السابق ذكره.

كما تختص اللجنة أيضا بدراسة دفاتر الشروط والصفقات التي تبرمها البلدية والمؤسسات العمومية المحلية والملاحق التي تبرمها البلدية والمؤسسات العمومية المحلية ضمن الحدود والمستويات المحددة في المادة 139 من المرسوم السابق ذكره.

الفرع الثاني: الرقابة على الصفقات العمومية المركزية:

نظرا لأهمية الرقابة على الصفقات العمومية لم يتوقف المشرع على تقرير رقابة محلية فوجود مشاريع ضخمة تقوم بها هيئات على المستوى المركزي، أدى إلى ضرورة إيجاد نظام رقابي مركزي تقوم به لجان أنشأت لهذا الغرض، وتتمثل في اللجنة الجهوية للصفقات العمومية(أولا) واللجنة القطاعية للصفقات العمومية (ثانيا).

نشير إلى أنه في السابق ضمن المرسوم 10-236 كانت هناك رقابة لجنة صفقات الهيئات الوطنية المستقلة وكان مسؤول الهيئة المستقلة يقوم بالإعلان عن تشكيلة اللجنة أما حاليا مع المرسوم الرئاسي 15-247 تم إخراج الهيئات الوطنية المستقلة من المادة 6 التي حددت لنا الهيئات العمومية الخاضعة لأحكام الصفقات العمومية وضف إلى ذلك أن الفقرة الثانية من المادة 167 من المرسوم السابق ذكره نصت على أن الرقابة على الصفقات العمومية لمجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني تمارس وفق القواعد التي يسنها النظام الداخلي لكل منهما.

أولا: رقابة اللجنة الجهوية للصفقات العمومية: في المراسيم السابقة للصفقات العمومية كانت تدعى هذه اللجنة باللجنة الوزارية، أما في ظل المرسوم الحالي 15-247 فقد أطلق عليها تسمية اللجنة الجهوية للصفقات العمومية، إذ لا تبتعد هذه اللجنة عن باقي لجان الصفقات الأخرى إذ تتولى المصادقة على مشاريع دفاتر الشروط الخاص بطلبات العروض التي تدخل

---

[1]-تياب نادية، مرجع سابق، ص 136.

[2]-المادة 173 من المرسوم الرئاسي 15-247 السابق ذكره.

في اختصاصها، كما تتولى دراسة الطعون الناتجة عن المنح المؤقت، وحتى تمارس اللجنة الجهوية للصفقات رقابتها يجب أن تكون الجهة المعنية هي الوزارة، وأن تكون في حدود المبالغ المذكورة في المطات من 1 إلى 4 من المادة 184 من المرسوم 15-247 وتتشكل هذه اللجنة وفق لنص المادة 171 من: -الوزير المعني أو ممثله ن رئيسا.

-ممثل المصلحة المتعاقدة.

-ممثلين اثنين عن الوزير المكلف بالمالية(مصلحة الميزانية، ومصلحة المحاسبة).

-ممثل عن الوزير المعني بالخدمة حسب موضوع الصفقة عند الاقتضاء.

-ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة.

ثانيا: اللجنة القطاعية للصفقات العمومية: تنبه المشرع الجزائري إلى أن الصفقات العمومية ذات البعد الوطني والأهمية الاقتصادية يجب أن تخضع لنظام رقابي فعال، حيث عبر عنها بالصفقات ذات الأهمية الوطنية.

ذلك أن كل تعديل مس الصفقات العمومية إلا وأحدث المشرع بموجبه لجنة وطنية للرقابة على الصفقات العمومية في مجال معين، فكان إحداث أول لجنة وطنية للرقابة على الصفقات بموجب المادة 126 من المرسوم الرئاسي 02-250[1] ، ولثقل المهام الملقاة على عاتقها قام المشرع بموجب المرسوم الرئاسي08-338 بإحداث لجنة أخرى بموجب المادة 142، واضح من نص المادة أن تنظيم الصفقات لم يتضمن في حقيقته إحداث لجنة وطنية جديدة وإنما ثقل المهام الموكلة لهذه اللجان الوطنية حتم تفكيك مهام اللجنة الوطنية للصفقات إلى:-لجنة وطنية لصفقات الأشغال.

-لجنة وطنية لصفقات اللوازم.

-لجنة وطنية لصفقات الدراسات والخدمات.

ثم جاءت المادة 179 من المرسوم 15-247 لتنص على إحداث اللجنة القطاعية العمومية مغيرة بذلك ليس فقط التسمية من اللجان الوطنية للصفقات العمومية وإنما حصر اللجان الوطنية الثلاث السابقة في لجنة واحدة تتولى المهام المنوطة باللجان الثلاث السابقة وبالتالي وكأنه إعادة هيكلة وتنظيم اللجان الوطنية السابقة تحت ماسماه المشرع باللجنة القطاعية للصفقات العمومية وتتشكل حسب نص المادة 185 من المرسوم السابق ذكره من:-الوزير المعني أوممثله، رئيسا.

-ممثل الوزير المعني، نائب للرئيس.

-ممثل المصلحة المتعاقدة.

-ممثلان عن القطاع المعني.

-ممثلان عن وزير المالية(المديرية العامة للميزانية، أو المديرية العامة للمحاسبة)

-ممثل عن الوزير المكلف بالتجارة.

وتتمثل صلاحيات هذه اللجنة حسب نص المادة 180 من المرسوم السابق ذكره في:

-مراقبة صحة إجراءات إبرام الصفقات العمومية.

-مساعدة المصالح المتعاقدة التابعة لها في مجال تحضير الصفقات العمومية وإتمام تراتيبها.

-المساهمة في تحسين ظروف مراقبة صحة إجراءات إبرام الصفقات العمومية.

ما يلاحظ هنا أن المشرع عندما أنشأ هذه اللجنة القطاعية كان من أجل الرقابة على الصفقات العمومية ذات الأهمية الوطنية، فلماذا يضاف إلى جدول أعمالها مهمة مساعدة المصالح المتعاقدة في مجال تحضير الصفقات العمومية، فالمهام الثقيلة الملقاة على عاتق هذه اللجنة لا تحتمل إضافة مهام آخرى غير رقابية وإلا خرجت عن إطار الفعالية والفاعلية[2].

---

[1]- المرسوم الرئاسي 02-250 المؤرخ في 24 جويلية 2002 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية عدد 52

[2]-تياب نادية، مرجع سابق،ص148.

وفي مجال الرقابة جاءت المادة 182 بالنص على أنه تختص اللجنة القطاعية للصفقات بدراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات و الملاحق والطعون المنصوص عليها في المادة 82 من هذا المرسوم المتعلق بكل المصالح المتعاقدة التابعة للقطاع المعني.ولا ينعقد اختصاص اللجنة القطاعية إلا بتوفر الحد المالي المطلوب المنصوص عليه في المادة 184 من المرسوم السابق ذكره. وتتوج الرقابة التي تمارسها اللجنة القطاعية للصفقات بمقرر منح أو رفض التأشيرة في أجل أقصاه 45 يوم ابتداء من تاريخ إيداع الملف كاملا لدى كتابة هذه اللجنة[1].

كما أن لهذه اللجنة أيضا مهام تتعلق بمجال التنظيم إذ تعتبر مصدرا هاما من مصادر التنظيم في الجزائر حيث تتولى هذه اللجنة اقتراح أي تدبير من شأنه تحسين ظروف مراقبة صحة إبرام الصفقات العمومية وتقترح النظام الداخلي النموذجي الذي يحكم عمل لجان الصفقات المذكورة في المادتين 190،177 من المرسوم السابق ذكره[2].

المطلب الثاني: الرقابة الوصائية: إضافة إلى الرقابة الداخلية والخارجية هناك أنماط رقابية آخري حماية للمال العام ولتقرير شفافية أكبر على عملية إبرام الصفقات العمومية وتتمثل في رقابة الوصاية.

وكما نعلم أن الرقابة الوصائية تمارس على الجهات الإدارية اللامركزية التي تتمتع بالاستقلالية لكن هذا الاستقلال لا يعني الاستقلال التام بل تبقى تحت إشراف ووصاية الجهات المركزية.

فالرقابة الوصائية هي تلك الصلة أو الرابط القانوني الذي بمقتضاه تتولى الجهات المركزية عملية الإشراف والمتابعة على أعمال ونشاطات وحتى أشخاص وهيئات الجهات اللامركزية بغية الحفاظ على كيان الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي[3]. خصص المشرع لهذه الرقابة مادة واحدة على الرغم من أهميتها وهي المادة 164 من المرسوم 15-247 وجعلها رقابة ملائمة تهدف إلى التحقق من مطابقة الصفقة العمومية لأهداف الفعالية والاقتصاد والتأكد من كون العملية موضوع الصفقة تدخل فعلا في إطار البرنامج الموضوع وهذا ما يضمن المحافظة على المال العام من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الديمقراطية المحلية[4].

وبالرجوع إلى المادة 164 نجد أن المشرع قد جعل هذه الرقابة غامضة، خاصة أن مجال الصفقات العمومية مجال واسع وإجراءاته تتسم بالتعقيد، كما أن تنفيذ الصفقة يستوجب رقابة واضحة محددة المعالم، فالمشرع لم يبين رقابة الوصاية في مجال الصفقات العمومية، إذ لا يمكن اعتبار فكرة الوصاية على أعمال الإدارة مجرد إجراءات بيروقراطية أو روتينية، بل القصد منها ضمان سلامة ومشروعية سائر الأعمال الصادرة عن الإدارة[5].

من جهة أخرى لم يفصل المشرع في مضمون هذه الرقابة ولا في الكيفية التي تتم بها، هذا ما يستوجب الرجوع إلى القواعد العامة للرقابة الوصائية في قانوني الولاية والبلدية لفهم هذا النوع من الرقابة. إن غياب استراتيجية للرقابة الوصائية على الصفقات العمومية في ظل تنظيم الصفقات العمومية من شأنه أن يحد من فعالية هذه الرقابة، فعدم تكريس آلية محددة تتعامل مع الصفقات العمومية وعدم وجود غطاء قانوني واضح لتنظيم هذه المسالة، سيؤدي لا محالة إلى الوقوع في تجاوزات[6].

---

[1]-المادة 189 من المرسوم 15-247 السابق ذكره.

[2]-المادة 183 من المرسوم 15-247 السابق ذكره.

[3]-بوحنية قوي، بن ناصر بوطيب، الرقابة الوصائية وأثرها على المجالس الشعبية البلدية في الجزائر، وفي ضوء التجارب المقارنة، الملتقى الوطني الأول حول دور البلدية في التنمية المحلية، المركز الجامعي النعامة، يومي 18 و19 أفريل 2012 ص03.

[4]-عمار بوضياف، الوصاية على أعمال المجالس البلدية في دول المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد الأول، بجاية 2010 ،ص10.

[5]-تياب نادية، مرجع سابق، ص 157.

[6]-موري سفيان، مدى فعالية أساليب رقابة الصفقات العمومية على ضوء قانوني الصفقات العمومية والوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية،2012 ص49.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى عدم وجود أي تنسيق أو انسجام بين رقابة الوصاية ورقابة اللجان سواء الداخلية أو الخارجية، فتفعيل دور رقابة الوصاية في مجال الصفقات العمومية يتطلب التنسيق بين مختلف أوجه الرقابة الإدارية على الصفقات العمومية.وتمارس رقابة الوصاية عند الانتهاء من تنفيذ الصفقة بعد الاستلام النهائي للمشروع تعد المصلحة المتعاقدة تقريرا تقيميا عن ظروف إنجازه وكلفته الإجمالية ومقارنته بالهدف المسطر من الأساس، ويرسل هذا التقرير حسب طبيعة النفقة الملتزم بها إلى مسؤول الهيئة العمومية أو الوزير أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني وكذلك إلى هيئة الرقابة الخارجية المختصة، وترسل نسخة من هذا التقرير إلى سلطة ضبط الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام المنشأة بموجب أحكام المادة 213 من المرسوم 15-247.

وفي ختام هذه الدراسة نؤكد على أنه نظرا لأهمية الصفقات العمومية وخطورتها على المال العام وباعتبارها أحد أهم مجالات الفساد، فيتم إخضاعها لمختلف أشكال الرقابة على اختلاف مستوياتها ودرجاتها ومن ثم الحفاظ على المال العام وترشيد النفقات العمومية، وأساس هذه الرقابة وغايتها هو تفادي أي إخلال يمكن أن يشوب أي إجراء من إجراءات إبرام الصفقات العمومية أو أي مبدأ من مبادئها.

ومن خلال استعراضنا في هذه الدراسة لمختلف درجات الرقابة الإدارية على عملية إبرام الصفقات العمومية يمكننا أن نبدي الملاحظات التالية:

-بالنسبة للرقابة الداخلية على عملية إبرام الصفقات العمومية يجب توضيح كيفية تحديد أعضاء لجنة الفتح والتقييم وشروط العضوية في هذه اللجنة، وكذلك ترك المجال لمسؤول المصلحة المتعاقدة بتشكيل هذه اللجنة من شأنه أن يؤثر على عمل وحياد هذه اللجنة خصوصا مع عدم وجود معايير يتم انتقاء الموظفين الأكفاء من خلالها.

-كما أن الدور الاستشاري للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض السابق الإشارة إليه يجعلنا نتساءل عن أهمية وجود هذه اللجنة إن كانت أعمالها غير ملزمة خاصة وأن الأمر يتعلق بالإخلال بأحكام المنافسة.

-أما بالنسبة للرقابة الخارجية باعتبارها رقابة إجرائية ذات أهمية بالغة هدفها التأكد من أن إبرام الصفقات قد تم وفق الإجراءات المنصوص عليها في تنظيم الصفقات العمومية لذا يتعين منحها هي الأخرى قدرا من الاستقلالية حتى يكون لها دور تقريري وتوسيع اختصاصاتها لتشمل حتى الطلبات التي لم يصل سقفها المالي لاعتبارها صفقات عمومية لأنه مهما قل السقف المالي يبقى المال المتعاقد به مال عام يتعين حمايته بإخضاعه للرقابة.

-أما فيما يخص الرقابة الوصائية يتعين على المشرع توضيح خصوصية هذه الرقابة في مجال الصفقات العمومية.

قائمة المراجع:

أولا القوانين:

1-القانون11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية عدد37

2-القانون08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية عدد.21

3- المرسوم الرئاسي 02-250 المؤرخ في 24 جويلية 2002 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية عدد 52

4- المرسوم الرئاسي رقم 08-338 المؤرخ في 26 أكتوبر 2008 يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي 02-250 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 62.

5- المرسوم الرئاسي10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية عدد58

6- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية عدد 50

الكتب:

1-عمار بوضياف، الصفقات العمومية في الجزائر، جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،2007

2-رمضان محمد بطيخ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري، دار النهضة العربية، لبنان،1998

3-عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية وفق الرسوم المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 المعدل والمتمم والنصوص التطبيقية له، جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،2011.

4-محمد قاسم القرويتي، مهدي حسن زويلف، المفاهيم الحديثة في الإدارة، النظريات والوظائف، دار الشروق، الأردن،1993.

5-محمد فؤاد عبد الباسط، أعمال السلطة الإدارية، العقد الإداري، دار الفكر الجامعي، مصر،1989

مقالات وملتقيات:

1-بوحنية قوي بن ناصر بوطيب، الرقابة الوصائية وأثرها على المجالس الشعبية البلدية في الجزائر، وفي ضوء التجارب المقارنة، الملتقى الوطني الأول حول دور البلدية في التنمية المحلية، المركز الجامعي النعامة، يومي 18 و19 أفريل 2012

2-عمار بوضياف، الوصاية على أعمال المجالس البلدية في دول المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد الأول، بجاية 2010 .

مذكرات التخرج وأطروحات الدكتوراه:

1-موري سفيان، مدى فعالية أساليب رقابة الصفقات العمومية على ضوء قانوني الصفقات العمومية والوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية،2012

2-تياب نادية، آليات مواجهة الفساد في مجال الصفقات العمومية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة تيزي وزو، الجزائر،2013 .

مساهمة أعضاء هيئة التدريس في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلبة

(دراسة تطبيقية على أعضاء هيئة التدريس بقسم التسيير –جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2)

د. بوفالطة محمد سيف الدين

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة قسنطينة 2

الملخص: سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة أعضاء هيئة التدريس في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلبة بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 48 أستاذ. وهذا عن طريق استخدام الاستبانة كأداة للدراسة. حيث تبين أن أعضاء هيئة التدريس يساهمون وبشكل جيد في الحد من السرقة العلمية، وهذا يتجسد من خلال مقدرتهم على الكشف عنها والتعامل الجيد مع هذه الظاهرة من أجل الحد منها.

الكلمات المفتاحية: السرقة العلمية، أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

Abstract :

The research study aims at measuring the contribution of the universities staff members in preventing management students of Abd Hamid Constantine 2 University from plagiarizing. In order to gather the necessary data, a survey was conducted as a tool of investigation with 48 teachers working in the management sciences departement. The analysis of data confirmed that the universities staff members plays a great role in preventing plagiarism at the level of management department in Abd Hamid Constantine 2 university. This is shown through the ability of the universities staff members to spot plagiarized papers.

Key words: Scientific plagiarisms, universities staff members.

المقدمة:تعتبر السرقة العلمية ظاهرة شاذة عرفتها المجتمعات المتحضرة منذ القدم. فقد حرص اليونانيون على إيداع نسخا من مصنفاتهم في المكاتب لكي يطلع عليها العامة وحماية لها من السرقة والنهب، أما الرومانيون فقد اعتبروا كل إنتاج فكري وأدبي مدون على ورق أو جلد بمثابة حماية لصاحبه الأصلي من السرقة، أما عند العرب والذين عرفوا بغزارة لا مثيل لها في كتاباتهم الأدبية والشعرية جعلتها عرضة للعديد من السرقات الشعرية. **(البرعصي، 2006)** أما في العصر الحالي فقد كان لانتشار الشبكة العنكبوتية والانفجار المعلوماتي الهائل أثر كبير في تزايد السرقات العلمية في الأوساط العلمية وخصوصا منها، الجامعات، مما استدعى الأمر من هذه الأخيرة الأخذ بإجراءات صارمة للحد من تفشي هذه الظاهرة لا سيما بين الطلبة، وهنا يبرز دور أعضاء هيئة التدريس في الحد من هذه الظاهرة باعتبارهم المشرفين على العملية التعليمية والبحوث المنجزة من قبل الطلبة.

منهجية الدراسة : تهدف مضامين هذه الفقرة إلى بناء الأسلوب الذي تم بموجبه إدارة الدراسة بجزأيها النظري والتطبيقي من خلال الاستفادة من خلاصات الأدبيات السابقة والمرتكزات النظرية والتطبيقية لمتغيراتها من خلال المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وعليه فقد اشتملت على العناصر الآتية:

1. **مشكلة الدراسة:**إن الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطور الشبكة العنكبوتية من أهم العوامل التي ساعدت على تفاقم ظاهرة السرقة العلمية وخصوصا في الأوساط الطلابية، حيث بينت دراسة أجريت من قبل مؤسسة كوبلاسيو Compilatio مع نهاية سنة 2005 على 975 طالب من مختلف الجامعات والمعاهد والمدارس العليا في فرنسا. أن 97.2 بالمائة من الطلاب يلجؤون إلى الشبكة العنكبوتية في إنجاز بحوثهم، حيث يوجد ثلاثة بحوث من بين أربعة بحوث مقدمة من قبل الطلبة مأخوذة من الشبكة العنكبوتية تحتوي على سرقات علمية. إن لجوء الطلبة إلى الشبكة العنكبوتية في إنجاز بحوثهم أرجعته هذه الدراسة إلى عدة أسباب، فبنسبة 49.1 بالمائة يلجأ الطلبة إلى الشبكة العنكبوتية لسهولة

الحصول على المعلومات، 45.1 بالمائة يعتبرونها مصدر غني بالمعلومات، 25.7 بالمائة عدم كفاية الوقت لإنجاز الكم الهائل من واجباتهم، 6.7 بالمائة لأن الجميع يقوم بذلك، 4.6 بالمائة لأن الأساتذة لا يراقبون بدقة المصادر التي أنجزت بها البحوث. **(Complilatio, 2016)** وهنا يلعب أعضاء هيئة التدريس الدور البارز في الحد من السرقة العلمية التي يقوم بها الطلبة من خلال توعيتهم بضرورة التحلي بالأمانة العلمية في إنجاز البحوث وتزويدهم بالآليات المنهجية التي تمكنهم من ذلك، ومدى توفر أعضاء هيئة التدريس على المهارات والأدوات اللازمة للكشف والتصدي للسرقات العلمية.

بناءا على ما سبق ذكره، يمكن طرح السؤال الرئيس كالآتي:

ما مدى مساهمة أعضاء هيئة التدريس في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلبة بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2؟

حتى يتسنى لنا الإجابة على هذا التساؤل الرئيس وتحليله تحليلا جيدا ارتأينا طرح سؤالين فرعيين يتعلقان بالقدرة على **كشف** السرقة العلمية وكيفية **التعامل** معها وهما عبارة عن بعدين لمدى مساهمة أعضاء هيئة التدريس في الحد من السرقة العلمية، وهما كالآتي:

- هل يمتلك أعضاء هيئة التدريس القدرة على **اكتشاف** السرقة العلمية من جانب الطلبة بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2؟
- هل يوجد **تعامل** جيد من قبل أعضاء هيئة التدريس في الحد من السرقات العلمية من جانب الطلبة بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2؟

2. **فرضيات الدراسة:** بغية تحقيق أهداف البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة تمت صياغة عدد من الفرضيات التي سيتم اختبارها في إطار قياس مدى **مساهمة** أعضاء هيئة التدريس في الحد من السرقة العلمية بالجامعة والمعتمدة أساسا على استجابات أفراد عينة الدراسة وهي كالآتي:

– **الفرضية الأولى $H0_1$:** لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مساهمتهم في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلبة بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 يعود لمؤهلهم العلمي (عند مستوى دلالة 0.05).

– **الفرضية الثانية $H0_2$:** لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مساهمتهم في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلبة بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 يعود لعدد سنوات خدمتهم (عند مستوى دلالة 0.05).

– **الفرضية الثالثة $H0_3$:** لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مساهمتهم في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلبة بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 يعود لرتبتهم الوظيفية (عند مستوى دلالة 0.05).

3. **أهداف الدراسة:**نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية أهمها:

- إلقاء الضوء على مدى مساهمة أعضاء هيئة التدريس في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلاب بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2؛
- الكشف عن الفروق في استجابات أعضاء هيئة التدريس حول مساهماتهم في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلاب تبعا لمتغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، الرتبة الوظيفية).

4.**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

الأهمية العلمية:

–تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها على مستوى قسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، لذا يمكن أن تسهم في فتح المجال للباحثين والباحثات لإجراء المزيد من الدراسات العلمية في هذا المجال.

–المساهمة في أن يكون مرجعا علميا إضافيا للباحثين والطلبة في ميدان العلوم التربوية.

الأهمية العملية: التعرف وبصدق على مدى الممام أعضاء هيئة التدريس بأهمية دورهم في الحد من السرقة العلمية على مستوى قسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2.

- مساهمة هذه الدراسة وأعضاء هيئة التدريس القائمين على إدارة قسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، في معرفة الإجراءات المناسبة في الكشف عن السرقات العلمية وكيفية التعامل.

5. **الدراسات السابقة:** تعددت الدراسات التي تناولت موضوع السرقات العلمية في الجامعة، ولعل من أبرز هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة بوبي التي جاءت بعنوان: "**من هنا السرقة العلمية –نسخ ولصق-**"، هذه الدراسة النقذية جاءت تعقيبا وتكملة لدراسة الباحثة سيمونو، حيث يرى الباحث أن دراستها لم تدن السرقة العلمية ولكنها حاولت فهم وبعمق مختلف ممارسات السرقة العلمية، التي أرجعتها بالأساس إلى الجانب الأخلاقي بينما هذه الدراسة بينت أنه توجد دوافع إضافية تجعل الطالب يلجأ إلى السرقة العلمية، منها الثورة المعلوماتية ومنها ما هو متعلق بالأستاذ وطريقة تعامله مع الطالب، والتي تدفعه إلى السرقة العلمية خصوصا ما تعلق منها بالنسخ واللصق والتي تعتبر أكثر الممارسات انتشارا في الجامعات تبعا لدراسة سيمونو. **(Boubée, 2015)**

- دراسة بركادا التي جاءت بعنوان: "**التطور التاريخي لمحاربة السرقات العلمية بالأوساط الأكاديمية**" هدفت من دراستها إلى وصف التطور التاريخي لمكافحة السرقة العلمية في الأوساط الأكاديمية اعتمادا على المنهج التاريخي، وهذا عن طريق استعراضها لمختلف المساهمات النظرية والتطبيقية لعدد من الباحثين المهتمين بهذا المجال. ومن خلال ما توصلت اليه الباحثة فقد وجدت أن مختلف المجهودات في مكافحة السرقة العلمية أخذت طابعا هيكليا في السنوات الأخيرة. فبعدما كانت محاربة السرقات العلمية مقتصرة على بعض الجهود الفردية، فقد أخذت مؤخرا بعدا مؤسساتيا وتنظيميا واسعا. أين كان للجمعيات والمؤسسات العلمية دورا بارزا في الحد من هذه الظاهرة، ليصبح لمكافحة السرقة العلمية بعدا اجتماعيا يتجلى في ضرورة مساهمة كل الأطراف الفاعلين بالمجتمع فيها من قانونيين وإعلاميين وخبراء وباحثين وغيرهم. **(Bergadaà, 2015)**

- دراسة سيمونو التي جاءت بعنوان: "**السرقة العلمية، هل هي مسألة أخلاقية فقط؟**»، قامت سيمونو باستعراض العديد من الدراسات المتعلقة بالسرقة العلمية بفرنسا معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي حيث أوضحت من خلال دراستها أن السرقة العلمية أصبحت ظاهرة واسعة الانتشار سواء بين الطلبة الجامعيين وحتى الأساتذة الباحثين، والدليل على انتشار هذه الظاهرة العدد الكبير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع. والتي أغلبها تشكك في مخرجات مؤسسات التعليم العالي، حيث تعتبر مكافحة السرقة العلمية على مستوى هاته المؤسسات الركيزة الأساسية للحكم على مصداقية الشهادات التي تقدمها وجودة البحوث المنتجة من قبلها. ومع ذلك تبقى تدابير مكافحة السرقة العلمية على مستوى مؤسسات التعليم العالي محدودة، فأغلبيتها مختزلة فقط في شراء برامج كشف السرقة العلمية. ولكن الأمر يتطلب أكثر من ذلك تبعا لسيمونو، حيث لا بد من إنشاء لجان أخلاقية وتدعيم أكثر للممارسات الأخلاقية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، فالمسألة في الأول والأخير مسألة أخلاق لا غير.**(Simonnot, 2014)**

- دراسة عيسى صالح التي جاءت بعنوان: " **دور المكتبات الأكاديمية في منع السرقات العلمية واكتشافها - دراسة استكشافية لخدمات المكتبات وبرمجيات كشف الانتحال-**"، تبلورت مشكلة هذه الدراسة في ضرورة التعرف على الجهود

التي تبذلها المكتبات الأكاديمية الأجنبية والعربية للحد من السرقات العلمية واكتشافها. وبناء عليه حددت الدراسة أهدافها في: التعرف على الأنشطة والخدمات التي تقوم بها المكتبات الأكاديمية لمنع أو الحد من السرقات العلمية واكتشافها ومقارنتها بالواقع العربي بالإضافة إلى حصر برمجيات كشف انتحال النصوص وبيان مدى دعمها للغة العربية. كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن 81 بالمائة من المكتبات الاكاديمية الأجنبية تقدم أنشطة لمنع الانتحال، في مقابل 17 بالمائة من المكتبات الأكاديمية العربية محل الدراسة تقدم شكل أو أكثر من منع الانتحال واكتشافه. **(صالح عيسى، 2012)**

- دراسة كنيبرت وآخرون والتي جاءت تحت عنوان: **"السرقة العلمية الطلابية"**، هدف من خلالها الباحثون إلى التعرف إلى مختلف أشكال السرقة العلمية المنتشرة ما بين الطلبة في الجامعات الفرنسية باعتبارها ظاهرة واسعة الانتشار، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم توزيع استبانة الكترونية على 32000 طالب وطالبة تم استرداد 1815 استبانة منها 1485 صالحة للدراسة. تتكون الاستبانة من 108 سؤال مغلق وخمسة أسئلة مفتوحة موزعة على سبعة محاور أساسية المتمثلة في: ممارسات السرقة العلمية، مبررات السرقة العلمية، ممارسات الغش خارج الجامعة، الخلفية الدراسية للطالب أو الطالبة، الدراسة الحالية المتبعة، البعد الثقافي للطلبة وأخيرا خصائصهم الديمغرافية. توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن معظم الطلبة قاموا بالسرقة العلمية وبصفة دورية وبأشكال متعددة على رأسها النسخ واللصق مباشرة، الإحالة دون تهميش. كما توصل الباحثون إلى أن ظاهرة السرقة العلمية منتشرة بشكل أوسع بين طلبة العلوم الاقتصادية والعلوم الدقيقة وبصفة أقل بين طلبة الفنون الجميلة. وفي العموم يرجع الطلبة لجوؤهم للسرقة العلمية بسبب الضغوط التي يمارسها الأساتذة عليهم من خلال الحجم الهائل من الواجبات المفروضة عليهم. كما أن معظم الجامعات الفرنسية تتساهل نوعا ما في مواجهة السرقات العلمية خوفا من تلويث سمعتها ومصداقية شهاداتها. **(Guibert, 2011)**

- دراسة بن محمد سالم التي جاءت بعنوان: **"السرقات العلمية في البيئة الإلكترونية: دراسة للتحديات والتشريعات المعنية بحماية حقوق التأليف"**، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة توضيح الأهمية المنوطة بحقوق الملكية الفكرية ومناقشة أبرز التحديات التي تواجه حماية هذه الحقوق، وذلك كخطوة نحو الخروج بمقترحات تسهم في توفير بيئة معلوماتية آمنة، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي مع التركيز على منهج الاستقراء والتحليل الوثائقي. وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنه يوجد العديد من التحديات التي تواجه الجرائم المعلوماتية وتجعل من الصعب السيطرة عليها. بما في ذلك التطورات التقنية المعاصرة، وضعف تأهيل الكوادر البشرية في المجال الأمني، وحداثة تجربتهم في المجال، وقصور التشريعات في معظم الدول، إضافة إلى تعقد ظاهرة القرصنة الإلكترونية وغموضها وصعوبة تحديدها. وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها فقد أوصى الباحثان بوضع استراتيجية أمنية شاملة لمكافحة الجرائم المعلوماتية، بحيث تحتوي على منظومة متكاملة للتعامل مع البيئة الرقمية بتعقيداتها المتنوعة، بما في ذلك التوعية بخطورة تلك الجرائم، والحد من وقوعها، وتوضيحا لآثار السلبية المترتبة عليها، وذلك من خلال التعاون مع جميع الجهات المعنية والأجهزة الإعلامية، وإقامة المؤتمرات والندوات، ونشر أخلاقيات الإنترنت. **(بن محمد سالم، 2010)**

تعقيبا على ما ورد في الدراسات السابقة نجد أنه هناك تنوع كبير بين الباحثين في معالجتهم لظاهرة السرقة العلمية، ففريق من الباحثين تطرق إلى طرق وأهمية الحد من السرقة العلمية. بينما اتجه فريق آخر لمعالجة أسباب انتشار هذه الظاهرة، ومنهم من نظر اليها على أنها ظاهرة اجتماعية جديرة بالدراسة. وعلى العموم فرغم تعدد المنطلقات الفكرية في دراسة السرقة العلمية إلا أنها لم تتناول بصفة معمقة دور أعضاء هيئة التدريس ومدى مساهمتهم في الحد من هذه الظاهرة. خصوصا وأنهم هم الفاعلون في العملية التعليمية وهم المسؤولون في التبليغ عن أي سرقات علمية يرتكبها طلابهم، ولعل هذه الجزئية التي ميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

6.**منهج الدراسة:** قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات، سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي المقارن بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المتوخاة من البحث. أما أسلوب البحث وجمع المعلومات فقد اعتمدنا في الجانب النظري على أسلوب المسح المكتبي وذلك بهدف التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا، ونظرا لحداثة البحث فإن معظم المراجع المعتمدة ستكون عبارة عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في شكل أوراق بحث في الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وكذلك الدراسات والبحوث على شبكة الأنترنت. أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

الإطار النظري للدراسة: في التأصيل الفلسفي لعلاقة العلم بالأخلاق أو القيم، تحضرنا بقوة جملة وطأ بها البروفسور **يشعياهو ليبوفيتش** كتابه "أحاديث في العلم والقيم"، يقول فيها: "المعرفة العلمية لا تشكل أساسا للقيم، فعالم القيم مستقل ولا يرتكز على العلم ولا يحتاج اليه، كذلك فإن عالم القيم، لا يحتاج إلى المعرفة العلمية ولا يتغذى منها...إن مقاصد الانسان التي تجسدها أعماله لا تصدر عن معرفته بل عن إراداته". وهكذا نجد العلامة ليبوفيتش مؤمنا بحقيقة انتماء الإنسان لمرجعيته القيمية مهما كانت المهنة أو النشاط المجتمعي الذي يمارسه. ففي عبارته الأخيرة يوضح بأن السلوك الأخلاقي في العلم ليس نابع من كون صاحب السلوك عالما، بل هو ينبع من إرادة ذلك الشخص "الخير" أو "الشر" اتجاه أي من المواقف. **(توام، 2009: 100-118)**

إن العلاقة بين الأخلاق والعلم ماهي إلا جانب من العلاقة بين الأخلاق والجامعة فالفرق بينهما ينضبط بعلاقة العموم والخصوص من وجهين، ذلك لأن العلم ليس هو القيمة الوحيدة في مجمل النشاطات التي تحتويها النظام والمؤسسة التربويين، بل تمة من الأبعاد والاهتمامات والوظائف التي تؤديها الجامعة تجعلها أشمل من أن تكون فضاء للعلم فقط. فكما أن شخصية الطالب تتكامل وتتطور متأثرة بالوسط التربوي نفسيا واجتماعيا وثقافيا فإن العلم من جهة أخرى ليس حكرا على الجامعة، بقدر ما له طرق ووسائل يتحقق بها التحصيل؛ فليس كل جامعي عالما وليس كل عالم جامعيا بالضرورة. فالقيمة المضافة بالنسبة للجامعة هي القيمة التي يبدو من أجل اشتقاقها: التجمع والاجتماع والجماعة. فهي مجتمع يهدف إلى التحصيل العلمي ضمن مناخ أخلاقي وجماعي منضبط بقواعد وسلوك بها تتفرد الشخصية الجامعية وبها تتحدد هويتها. **(إدريس، 2009)**

1. **مفاهيم عامة حول السرقة العلمية:** تعتبر السرقة العلمية من المشاكل الأخلاقية المعقدة والمتعددة الوجوه في البيئة الجامعية، وقبل تعريف السرقة العلمية وجب الإحاطة ببعض المصطلحات ذات العلاقة:

أ. تعريف العلم: "حسب تعريف منظمة اليونسكو فإن العلم هو مشروع الجنس البشري في محاولة لإكتشاف سلسة من العمليات والسيطرة عليها عن طريق الدراسة الموضوعية للظواهر الملحوظة وجمع المعارف الناتجة عن ذلك بشكل منهجي". **(عزيز هادي، 2009: 6)**

ب. تعريف السرقة: "سرق الشيء يسرقه سرقا، والاسم سرِقة بكسر الراء أخذ الشيء من الغير على وجه الخفية، أما اصطلاحا هو أخذ الشيء من الغير خفية بغير حق". **(عدون فاضل، 2013: 7)**

ج. تعريف السرقة العلمية: يمكن تعريف السرقة العلمية، بشكل مبسط، في المحيط الجامعي، على أنها تحدث عندما يقوم الكاتب متعمداً باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات ليست عامة (خاصة بشخص آخر) دون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، نسبها إلى نفسه. وهذا التعريف ينطبق على الكتابات المنشورة ورقياً أو إلكترونياً، أو الخاصة بطلاب آخرين. **(جامعة الملك سعود، 2015)**

كما تعرف على أنها:

- الاستيلاء على العمل الإبداعي من شخص آخر ونسبه إليك.

– الاستيلاء على فقرات من النصوص أو الصور أو البيانات وغيرها من مصادر خارجية ودمجها في عملك الخاص دون توثيق المصدر.

– تلخيص الفكرة الأصلية للمؤلف من خلال التعبير عن ذلك في كلماته، ولكن إغفال ذكر المصدر.

– وتعتبر أيضا سرقة علمية: عن طريق الانتحال والاستيلاء على الكلمات أو الأفكار من شخص آخر وتقديمها باعتبارها ملكا له. **(Université de Montréal, 2015)**

2. **أسباب السرقة العلمية:** هناك العديد من الأسباب المحتملة التي تؤدي بالباحثين إلى القيام بالسرقة العلمية نذكر من بينها:

- تدني المهارات البحثية اللغوية.
- عدم وجود وعي بخطورة العملية.
- إدراك أن لا عقوبات عن السرقة العلمية وصعوبة الكشف عنها.
- غياب الثقافة المتعلقة بالملكية الفكرية.
- عدم المقدرة على التفريق بين ما يمكن استخدامه بدون توثيق وما لا يجوز.
- عدم معرفة الكيفية المثلى للاقتباس والتوثيق. **(المنامة، 2014)**

3. **أنواع السرقة العلمية:** هناك أربع أنواع من السرقات العلمية هي:

أ. **أخذ معلومات دون بيان المصدر:** وهي من أنواع السرقات العلمية الشائعة، حيث يأخذ الباحث أفكار شخص آخر ولا ينسبها لهذا الشخص.

ب. نقل عمل قام به كتاب آخرين: وهو أن يقوم الباحث بنسخ عمل شخص آخر على أنه عمله.

ج. دفع مقابل لباحث آخر ليقوم بالعمل: فعادة يقوم الذين يتقاضون أجرا للقيام بالكتابة بدلا عن الآخرين يأخذون المعلومة من المصدر دون توثيقها، وهذا شكل من أشكال السرقة العلمية المزدوجة. لأنه تم تسليم عمل لم يقم به والشخص الذي كتب الموضوع لم يوثق كتاباته.

د. النقل من الأنترنت: إن توافر المعلومات الالكترونية بهذا الكم الهائل يغري الكثير من الباحثين على إستخدام المعلومة والإدعاء على أنها لهم، فاستخدام خاصية "القص واللصق" يجعل من نقل المعلومات أمرا سهلا. والنقل من الانترنت دون ذكر الكاتب أو إعطاء المصدر يعد سرقة علمية، لا يختلف عن النقل من الكتاب أو المقال دون الإشارة الى المرجع .**(سلسلة دعم التعليم والتعلم في الجامعة، 2013)**

4. **اكتشاف السرقة العلمية:** من السهل جدا التحقق من السرقة العلمية، فهناك برمجيات خاصة لكشف السرقات العلمية، من هذه البرامج ما هو مجاني ومنها ما هو مدفوع الأجر. وينتقل مستوى التحليل هنا من البحث عن تطابق بين عبارات إلى تحليل النص ورصد المكان الذي يتغير فيه أُسلوب الكتابة أي عندما ينتقل الكاتب من كتابة نصه الخاص إلى جزء منقول من نص آخر، وعندها يبدأ البحث عن نسخ أخرى من هذا النص في الملايين من النصوص المنشورة على الشبكة. ويمكن أيضا أن يكتشف ما إذا كان هناك نقل من الأنترنت بمجرد البحث عن جملة أو مجموعة كلمات في محركات البحث. ما يمكن الإشارة إليه أن ليست كل الأعمال يتم تمريرها عبر برامج كشف السرقة العلمية. ففي النهاية هناك قيم لابد من احترامها وهي قيم الثقة والأمانة العلمية التي تنتظر من قبل كل باحث. والتزام أعضاء هيئة التدريس بالإشراف فقط على ما يقع في دائرة تخصصه العلمي من البحوث، دون السعي للإشراف علي أكبر عدد من البحوث من أجل الكسب الأكاديمي أو المادي. فمعظم الأساتذة يقرأون كتبا ومجلات علمية وتقارير ومقالات على الأنترنت، فهم يعرفون

ما يكتب في مجال تخصصهم، وهم في نفس الوقت قد قاموا بقراءة الكثير من البحوث التي كتبها طلابهم، فلديهم فكرة جيدة عما سيكتب بعدها. **(سلسلة دعم التعليم والتعلم في الجامعة، 2013)**

الإطار التطبيقي للدراسة: يتناول الباحث في هذا المحور عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية ومناقشة نتائجها وربطها بالإطار النظري، وذلك من خلال استعراض آراء أفراد عينة الدراسة التي كشفت عنها استجاباتهم على جميع فقرات أداة الدراسة وهذا بعدما تم اختبار ثبات أداة الدراسة اعتمادا على معامل الثبات كرونباخ ألفا. كما قام الباحث بوصف المتغيرات التعريفية للدراسة، كما وقد استخدمت التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف استجابات أفراد عينة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك فقد استخدم الباحث اختبار **كروسكال-والاس** لتبيان الفروق ذات الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه فقرات الاستبانة تبعا للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

1.**أداة الدراسة:** بناء على منهج الدراسة فقد تم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، وذلك بعد الاطلاع على ما توفر من كتب ودراسات علمية في هذا الميدان وعلى آراء الخبراء والمختصين في التعليم العالي. وقد قسمت الاستبانة إلى جزئين :

الجزء الأول: يشتمل على البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، ممثلة في: بالمؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، الرتبة الوظيفية. حيث صممت الإجابة على هذه العبارات بطريقة الاختيار من متعدد.

الجزء الثاني: يتضمن 18 فقرة موزعة على محورين كما يلي:

- محور قدرة أعضاء هيئة التدريس على كشف السرقة العلمية وجاء بـ 11 فقرة.
- محور التعامل مع السرقة العلمية من قبل أعضاء هيئة التدريس وجاء بـ 7 فقرات.

كما واعتمد في تفسير استجابات أفراد عينة الدراسة على سلم ليكرت الخماسي لأنه سهل التطبيق ويعطي المبحوث الحرية في تحديد موقفه، ودرجة إيجابية أو سلبية هذا الموقف في كل فقرة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01) : درجات الموافقة وفقا لسلم ليكرت الخماسي

	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
الدرجات	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحث.

لكي يتم تحليل آراء أفراد عينة الدراسة فإننا اعتمدنا على حساب المتوسط الحسابي والذي يعدّ أحد أهم مقاييس النزعة المركزية، ويتم حسابه باستخدام طريقة المتوسط الموزون أو المرجح، ففي حالة المقياس الخماسي ذو الخيارات الخمسة والقيم: 5، 4، 3، 2 و1. يتم حساب المتوسط الحسابي لآراء أفراد عينة الدراسة كما يلي:

المتوسط الحسابي لآراء أفراد عينة الدراسة على الفقرة = {(5 × عدد الأفراد الذين اختاروا هذا الخيار) + (4 × التكرار المقابل) + (3× التكرار المقابل) + (2× التكرار المقابل) + (1 × التكرار المقابل) } /5

يتم تفسير قيمة المتوسط الحسابي بعد حسابه بناء على عدد الخيارات والفئات في المقياس، وفيما يلي وصف لخطوات التفسير:

- يتم حساب المدى والذي يساوي 5-1=4.
- يتم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات (الخيارات)، إذن 5/4=0.80.
- تكون الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي هي: من 1 إلى (0.80+1) وهكذا بالنسبة لبقية قيم المتوسطات الحسابية الأخرى، ويمكن تفسير قيم المتوسطات الحسابية تبعا لدرجات الموافقة كما يلي:
- من 1 إلى 1.80 تكون درجة الموافقة ضعيفة جدا.
- من 1.81 إلى 2.60 تكون درجة الموافقة ضعيفة.
- من 2.61 إلى 3.40 تكون درجة الموافقة متوسطة.

- من 3.41 إلى 4.20 تكون درجة الموافقة مرتفعة.
- من 4.21 إلى 5 تكون درجة الموافقة مرتفعة جدا.

اختبار ثبات أداة الدراسة: يعدّ ثبات أداة الدراسة من أهم الشروط المنهجية في تصميم أدوات البحث، إذ يشير الثبات إلى الاتساق والحصول على نفس النتائج عندما تطبق الاستبانة في المرة الثانية. ويقصد بالثبات مدى إعطاء المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة؟ **(القحطاني وآخرون، 2004)** ولعل من أشهر المعادلات المستخدمة لقياس الثبات الداخلي للأداة هو معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا. ومن أجل الوقوف على ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الاتساق الداخلي لكرونباخ بالاعتماد على بيانات العينة الكلية، إذ تعدّ قيمة معامل كرونباخ ألفا مقبولة في بحوث الإدارة إذا كانت تعادل 60% فما فوق والجدول التالي يوضح قيمة معامل كرونباخ لأداة الدراسة. **(بن محمد، 2014)**

جدول رقم (02): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

المجال	قيمة معامل كرونباخ ألفا
قدرة أعضاء هيئة التدريس على كشف السرقة العلمية	0.79
التعامل مع السرقة العلمية من قبل أعضاء هيئة التدريس	0.77

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS

كما هو مبين في الجدول رقم (02) فإن معامل الثبات للمحور الأول قد بلغ 0.79، أما معامل الثبات للمحور الثاني قد بلغ 0.77 .وهذا يعني أنه لو تم إعادة توزيع الاستبانة على نفس عينة الدراسة في فترة لاحقة سوف نحصل على نفس البيانات وبنسبة احتمالية قدرها النسب المذكورة سابقا، وبالتالي يمكننا الاعتماد على هذه البيانات في تحقيق أهداف الدراسة.

اختبار صدق أداة الدراسة: للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة قمنا باختبار الصدق الظاهري وهذا بعرض الاستبانة على ثلاثة محكمين من قسم التسيير، وذلك لمعرفة آرائهم في مدى مناسبة الأداة لأهداف الدراسة، والحكم على ما تحتويه الاستبانة من فقرات من حيث صحة الصياغة والوضوح وأهمية كل فقرة ومدى انتمائها للمحور المتواجدة فيه وعلى ضوء ملاحظات واقتراحات المحكمين تم تعديل الاستبانة وإعطاؤها شكلها النهائي.

2. **مجتمع الدراسة وعينتها:** مجتمع الدراسة هو مجموعة من الوحدات الإحصائية المعرفة بصورة واضحة، والتي يراد منها الحصول على بيانات. **(كرو العزاوي، 2008)** وقد تمثل مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 البالغ عددهم 55 أستاذ وأستاذة. وعلى اعتبار أن مجتمع الدراسة صغير فقد تم توزيع الاستبانات على كامل أفراد المجتمع، حيث تم توزيع 55 استبانة، وقد تم استرداد 50 استبانة منها 48 استبانة فقط صالحة للتحليل الإحصائي، والجدول التالي يبين خصائص أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (03): خصاص أفراد عينة الدراسة

البيان	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ماجستير	33	68.75
	دكتوراه	15	31.25
عدد سنوات الخدمة	أقل من 10 سنوات	37	77.1
	من 10 سنوات فأكثر	11	22.9
الرتبة الوظيفية	أستاذ مساعد	33	68.8
	أستاذ محاضر	12	25
	أستاذ التعليم العالي	3	6.2

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج SPSS.

يتضح لنا من خلال الجدول أن غالبية أفراد عينة الدراسة من حملة الماجستير وهذا ما يتناسب مع رتبتهم الوظيفية كأساتذة مساعدين حيث أن أغلبيتهم لا يمتلكون الخبرة الكافية أي أن عدد سنوات خدمتهم أقل 10 سنوات. مقارنة

بحملة شهادة الدكتوراه من أساتذة محاضرين وأساتذة التعليم العالي الذين تتجاوز عدد سنوات خدمتهم العشر سنوات، لأن الترقية إلى مصف أستاذ محاضر أو أستاذ التعليم العالي في الجزائر تتطلب بالإضافة إلى الحصول على شهادة الدكتوراه عدد من سنوات الخدمة. وبالنظر إلى الخبرة القليلة التي يتمتع بها معظم أفراد عينة الدراسة فهذا قد يؤثر في استجاباتهم لكيفية التعامل مع السرقة العلمية من جانب الطلبة أو كيفية الكشف عنها.

3. **نتائج الدراسة:** لجأ الباحث لوصف اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو دورهم في الحد من السرقة العلمية تبعا لمتغيرات الدراسة إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ومستوى الموافقة على فقرات الاستبانة.

أ. **وصف قدرة أعضاء هيئة التدريس في الكشف عن السرقة العلمية:** يوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لاستجابات أفراد عينة الدراسة الخاصة بفقرات قدرة أعضاء هيئة التدريس في الكشف عن السرقة العلمية.

الجدول (04): الإحصاءات الوصفية لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بفقرات وصف قدرة أعضاء هيئة التدريس في الكشف عن السرقة العلمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
01	لدي علم بتوافر برمجيات للكشف عن السرقة العلمية	2.62	1.26	**متوسطة**
02	تلعب المكتبة دور أساسي في الكشف على السرقة العلمية	2.83	1.40	**متوسطة**
03	يتمتع أعضاء هيئة التدريس بالرغبة في الكشف عن السرقة العلمية	3.45	1.09	**مرتفعة**
04	هناك مراقبة صارمة للبحوث المقدمة من قبل الطلبة تفاديا للسرقة العلمية	3.12	1.17	**متوسطة**
05	توجد صرامة في التعامل مع حالات السرقة العلمية	3.25	1.17	**متوسطة**
06	يتم الإبلاغ عن السرقات العلمية فور وقوعها	3.12	1.14	**متوسطة**
07	هناك برامج توعوية حول ظاهرة السرقة العلمية	2.20	1.16	**ضعيفة**
08	الطلبة على دراية بأساليب التوثيق والبحث العلمي	2.79	1.05	**متوسطة**
09	هناك إجراءات عقابية واضحة للجميع اتجاه السرقات العلمية	3.08	1.23	**متوسطة**
10	تعتبر العقوبات المطبقة ردعية	3.04	1.07	**متوسطة**
11	يحرص أعضاء هيئة التدريس على أن تتسم البحوث المقدمة من قبل الطلبة بالأصالة العلمية	3.46	1.09	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (04) أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت معظمها ايجابية نحو فقرات قدرة أعضاء هيئة التدريس في الكشف عن السرقة العلمية، وذلك لأن أغلب متوسطاتها الحسابية جاءت أكبر من المتوسط الحسابي لأداة القياس (3)، كما أن مستويات موافقة أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها المتوسطة. فقد تراوح المتوسط الحسابي بين 2.20 و3.46، حيث احتلت الفقرة رقم (11) التي تنص على: "يحرص أعضاء هيئة التدريس على أن تتسم البحوث المقدمة من قبل الطلبة بالأصالة العلمية" المرتبة الأولى، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.46 وبلغ انحرافها المعياري 1.09، في حين احتلت الفقرة رقم (7) التي تنص على: " هناك برامج توعوية حول ظاهرة السرقة العلمية" المرتبة الأخيرة، حيث بلغ متوسطها الحسابي 2.20 وبلغ انحرافها المعياري 1.16.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن أعضاء هيئة التدريس ورغم قلة خبرتهم غير أنهم لديهم القدرة الكافية على كشف السرقات العلمية من قبل الطلبة، ولعل ما ساعد على ذلك الإجراءات الردعية المتبعة في قسم التسيير والتي تصل أحيانا إلى الطرد، بالإضافة الحس الكبير لأعضاء هيئة التدريس بخطورة تفشي هذه الظاهرة بين الطلبة. رغم ذلك نجد من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة ضعف في البرامج التوعوية الموجهة للطلبة بخطورة هذه الظاهرة. حيث نجد بعض الجامعات الغربية ومنها جامعة Laval بكندا تلزم أعضاء هيئة التدريس في بداية كل فصل دراسي أن يوضحوا للطلبة طريقة إعداد البحوث وتذكيرهم بماهية السرقة العلمية وأشكالها، كما يجب ان يشرحوا لهم النتائج المترتبة عنها وتأثيرها على سلامة التكوين ومصداقيته. **(Université de Laval, 2015)**

أ. **وصف تعامل أعضاء هيئة التدريس مع السرقات العلمية في الجامعة:** يوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لاستجابات أفراد عينة الدراسة الخاصة بفقرات تعامل أعضاء هيئة التدريس مع السرقات العلمية في الجامعة.

الجدول (05): الإحصاءات الوصفية لبيانات عينة الدراسة المتعلقة بفقرات وصف تعامل أعضاء هيئة التدريس مع السرقات العلمية في الجامعة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الموافقة
12	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر نسب الأعمال الخاصة بالآخرين سرقة علمية	3.33	1.07	**متوسطة**
13	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر اقتباس مادة علمية دون الاستدلال الصحيح بالمصدر سرقة علمية	3.95	1.07	**مرتفعة**
14	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر ترجمة الأعمال من لغة إلى لغة أخرى دون الإشارة الكاملة إلى المصدر سرقة علمية	3.79	0.96	**مرتفعة**
15	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر إعادة صياغة أو تلخيص معلومات من مصدر دون اعتراف صريح بذلك سرقة علمية	3.66	0.90	**مرتفعة**
16	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر إعادة صياغة نص دون جعله مغاير بدرجة كافية عن النص الأصلي سرقة علمية	3.33	0.99	**متوسطة**
17	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر الاستعانة بأفكار الآخرين دون نسبها إليهم سرقة علمية	3.08	1.04	**متوسطة**
18	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر استخدام أسلوب الآخرين (خطة البحث، إجراءات البحث، الخ) سرقة علمية	3.37	1.26	**متوسطة**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (05) أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية نحو فقرات قدرة أعضاء هيئة التدريس في التعامل مع السرقة العلمية، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية جاءت أكبر من المتوسط الحسابي لأداة القياس (3)، كما أن مستويات موافقة أفراد عينة الدراسة تراوحت ما بين المرتفعة والمتوسطة. فقد تراوح المتوسط الحسابي بين 3.95 و3.08، حيث احتلت الفقرة رقم (13) التي تنص على: " **في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر اقتباس مادة علمية دون الاستدلال الصحيح بالمصدر سرقة علمية** " المرتبة الأولى، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.95 وبلغ انحرافها المعياري 1.07، في حين احتلت الفقرة رقم (17) التي تنص على: "في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر الاستعانة بأفكار الآخرين دون نسبها إليهم سرقة علمية " المرتبة الأخيرة، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.08 وبلغ انحرافها المعياري 1.04.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بقدرة لا بأس بها في التعامل مع السرقات العلمية وحرصهم على أن تتمتع أعمال الطلبة بالأصالة العلمية. غير أن مفهوم هذا الأخير من قبل أعضاء هيئة التدريس الذين يشرفون على بحوث الطلبة يشوبه بعض الغموض، وهذا ما نلمسه في الفقرة (17) فالبعض يرى أن أخذ الأفكار والاستعانة بها لا يعتبر من قبيل السرقة العلمية مالم يأخذ الطالب تلك الأفكار حرفيا وبصياغة صاحبها الأصلي. غير أن المقصود بالأصالة هو أن الباحث لا يعتمد على نقل النصوص أو الأفكار أو التقليد في أي من مراحل البحث أو مكوناته. وإذا كان نقل النصوص منحصرا في سطور قليلة وموثقة توثيقا جيدا أو كان نقل الأفكار بطريقة علمية، فإن ذلك من قبيل الأمانة العلمية لا يفقد البحث أصالته إلا إذا كانت فكرته الكلية منقولة. **(الهواري، 2003)**

4. اختبار فرضيات الدراسة:

نتائج اختبار الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مساهمتهم في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلبة بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 يعود لمؤهلهم العلمي (ماجستير، دكتوراه)"

من أجل اختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على اختبار كروسكال-والاس. حيث يوضح الجدول رقم (06) نتائج تحليل التباين عن طريق اختيار كروسكال – والاس.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار كروسكال –والاس للفرضية الأولى

المؤهل العلمي	العدد	متوسط الرتب	كاي مربع	درجة الحرية	مستوى الدلالة
ماجستير	33	22.53	2.272	1	0.132
دكتوراه	15	28.83			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لاستجابات أعضاء هيئة التدريس نحو مساهمتهم في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلبة بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 يعود لمؤهلهم العلمي (ماجستير، دكتوراه)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة 0.132، وهذه القيمة أكبر من 0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية. وقد يعزى عدم وجود فروق ذات الدلالة الإحصائية إلى أن أعضاء التدريس من حاملي شهادة ماجستير، قد كانوا في معظمهم طلبة فيما سبق لأعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه في قسم التسيير، هذا ما ولد لديهم نفس الاتجاه في كيفية الكشف والتعامل مع السرقات العلمية. كما تجدر الإشارة أيضا أن معظم حملة الماجستير هم طلبة دكتوراه حاليا يشرف على أعمالهم وبحوثهم أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه، وهذا ما يفسر قبول الفرضية.

نتائج اختبار الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مساهمتهم في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلبة بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 يعود لعدد سنوات خدمتهم (أقل من 10 سنوات، من 10 سنوات فأكثر)"

من أجل اختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على اختبار كروسكال- والاس. حيث يوضح الجدول رقم نتائج تحليل التباين عن طريق اختيار كروسكال – والاس.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار كروسكال –والاس للفرضية الثانية

عدد سنوات الخدمة	العدد	متوسط الرتب	كاي مربع	درجة الحرية	مستوى الدلالة
أقل من 10 سنوات	37	24.15	0.111	1	0.740
من 10 سنوات فأكثر	11	25.68			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

ت أعضاء هيئة

التدريس نحو مساهمتهم في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلبة بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 يعود لعدد سنوات خدمتهم (أقل من 10 سنوات، من 10 سنوات فأكثر)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة 0.740، وهذه القيمة أكبر من 0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية. وقد يعزى عدم وجود فروق ذات الدلالة الإحصائية رغم التفاوت في عدد سنوات الخدمة إلى أنه هناك نوع من نقل المعرفة ما بين أعضاء هيئة التدريس الأكثر خبرة إلى أعضاء هيئة التدريس حديثي التوظيف، وهذا فيما يخص كيفية التعامل والكشف على السرقة العلمية، وهو أمر طبيعي باعتبار الجامعة هي منبع المعرفة.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة:"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مساهمتهم في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلبة بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 يعود لرتبتهم الوظيفية (أستاذ مساعد، أستاذ محاضر، أستاذ التعليم العالي)"

من أجل اختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على اختبار كروسكال-والاس. حيث يوضح الجدول رقم (08) نتائج تحليل التباين عن طريق اختيار كروسكال – والاس.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار كروسكال –والاس للفرضية الثالثة

الرتبة الوظيفية	العدد	متوسط الرتب	كاي مربع	درجة الحرية	مستوى الدلالة
أستاذ مساعد	33	22.5	2.503	2	0.286
أستاذ محاضر	12	29.67			
أستاذ التعليم العالي	3	25.50			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لاستجابات أعضاء هيئة التدريس نحو مساهمتهم في الحد من السرقة العلمية من جانب الطلبة بقسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 يعود لرتبتهم الوظيفية (أستاذ مساعد، أستاذ محاضر، أستاذ التعليم العالي)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة 0.286، وهذه القيمة أكبر من 0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية. وقد يعزى عدم وجود الفروق الدالة إحصائيا إلى أن أعضاء هيئة التدريس رغم التفاوت في رتبهم الوظيفية إلا أنهم يحتكمون في إشرافهم على أعمال وبحوث الطلبة إلى ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، والذي ينص على احترام أن يكون النتاج العلمي سواء من قبل الأستاذ او طلبتهم خاضعة للأسس العلمية والنزاهة. بالإضافة إلى ذلك فقد دعم ميثاق أخلاقيات الأستاذ الجامعي، بمنشور وزاري يتعلق بأشكال السرقة العلمية وكيفية الحد منها ومعاقبة مرتكبيها سواء الطلبة أو أعضاء هيئة التدريس. كل هذا ولد وعي وإحساس مشترك بكيفية الحد من السرقة العلمية من قبل أعضاء هيئة التدريس مهما كانت رتبهم الوظيفية.

الاستنتاجات والتوصيات:

نتائج الدراسة:

- يمتلك عدد قليل من أعضاء هيئة التدريس بقسم التسيير الدراية الكافية بتواجد برمجيات خاصة بالكشف عن السرقة العلمية.
- يتمتع أعضاء هيئة التدريس بقسم التسيير بالرغبة والحرص على كشف السرقات العلمية.
- هناك صرامة عالية في التعامل مع السرقات العلمية بقسم التسيير يقابله ضعف البرامج التوعوية للطلبة بضرورة تجنب السرقات العلمية.
- يتمتع أعضاء هيئة التدريس بالقدرة الكافية على التعامل مع السرقات العلمية في تقييم بحوث الطلبة.
- يعمل أعضاء هيئة التدريس في تبادل المعارف المتعلقة بكيفية التعامل والكشف عن السرقة العلمية بقسم التسيير، وهذا ما يفسر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجاباتهم.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن أعضاء التدريس يساهمون وبشكل جيد في الحد من السرقة العلمية على مستوى قسم التسيير بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، وهذا يتجسد من خلال مقدرتهم على الكشف عن السرقة العلمية وتعاملهم الجيد مع هذه الظاهرة في إشرافهم على بحوث وأعمال الطلبة.

توصيات الدراسة: من خلال استعراض الجانب النظري، وتحليل النتائج الميدانية واختبار نموذج فرضيات البحث، توصلنا إلى عدد من التوصيات وهي كالآتي:

- العمل على تثقيف الجامعة (أكاديميين وإداريين وطلبة) بأوجه السرقة العلمية ومخاطرها من خلال فيديوهات أو نشرات توعوية.

- وضع فقرة في النظام الأكاديمي تضاف تحت بند العقوبات لتوضيح عقوبة السرقة الأكاديمية.
- البدء في تشكيل لجنة لوضع خطة تتبنى تنفيذ توجهات شئون البحث العلمي في الحد من السرقة العلمية أو الغش الأكاديمي .
- توضيح بالتحديد وبدقة للطلاب، ومنذ اليوم الأول، مفهوم السرقة العلمية وأهمية حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، والعقوبات المترتبة عليها.
- تحدد مواضيع التخرج للطلبة في وقت مبكر من العام الدراسي، حتى تسمح بالوقت الكافي للتعمق في البحث وتوضيح أن الهدف من البحث هو تعلم مهارات التفسير والتحليل واستخدام المعلومة، وليس مجرد تجميع المادة العلمية والحصول على منتج نهائي.
- تغيير مواضيع البحث بشكل دوري كل عام دراسي، حتى لا يتم تداول هذه البحوث بين الطلاب أو بيعها أو شرائها.
- تشجيع الطلبة على استخدام مصادر متنوعة للحصول على المادة العلمية، بحيث يكون بعضها من المراجع والمجلات المطبوعة والبعض من الإنترنت أو من خلال المقابلات الشخصية أو الاستبيان، وذلك لتفادى القص واللصق.
- وضع برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في كيفية الكشف والتعامل مع السرقات العلمية.
- وضح حدود لاستخدام الأنترنت والمقالات المنشورة إلكترونياً في البحث، بحيث لا تتجاوز في النصوص المكتوبة عن 10 % أو ألف كلمة.
- تشجيع الطلبة على اتباع المنهجية العلمية في الكتابة، كأن تطلب مخططاً أولياً للبحث وعناصره الأساسية أو نسخة أولية من البحث، لتقييمها قبل تقديم النسخة النهائية، فهذا يكون من الصعب تحقيقه باستخدام بحوث منقولة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. ادريس هاني (2009). أخلاقنا في الحاجة إلى فلسفة أخلاق بديلة، سلسلة الدراسات الحضارية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، (الطبعة الأولى)، بيروت ، مكتبة مؤمن قريش.
2. جامعة الملك سعود، كيف تجنب طلابك خطأ الوقوع في السرقة العلمية، شوهد يوم: 23 جوان 2015، www.mu.edu.sa/sites/default/files/ec/teaching_10.pdf
3. رحيم يونس كرو العزاوي، (2008م). مقدمة في منهج البحث العلمي، (الطبعة الأولى)، عمان، دار دجلة.
4. رشاد توام (2009). الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي ارتباطا بحق المؤلف، مجلة سياسات، العدد 10.
5. رياض عزيز هادي (2009). أخلاقيات مهنة التعليم الجامعي، سلسلة ثقافة جامعية، مركز التطوير والتعليم المستمر جامعة بغداد، العدد الأول، المجلد الأول.
6. سالم بن محمد سالم (2010). الرئاسة العلمية في البيئة الإلكترونية: دراسة للتحديات والتشريعات المعنية لحماية حقوق التأليف، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، المنعقدة بمدينة الرياض خلال الفترة 21-22 ربيع الثاني 6-7 أفريل 2010.
7. سلسلة دعم التعليم والتعلم في الجامعة (2013)، السرقة العلمية: ماهي؟ وكيف أتجنبها؟، جامعة الامام مجمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
8. سلم بن سعيد القحطاني، أحمد بن سالم العامري، معد بن محمد آل مذهب، بدران بن عبد الرحمن العمر، (2004م)، منهج البحث في العلوم السلوكية، (الطبعة الأولى)، الرياض، المطابع الوطنية الحديثة.
9. سيد محمود الهوارى (2003م). أربعة نظم لتوثيق البحوث العلمية، القاهرة، المؤتمر العربي الثالث للبحوث الإدارية والنشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
10. عبد الجليل فضيل البرعصي (2006م). نشأة الملكية الفكرية وتطورها، ليبيا، مجلس الثقافة العامة.
11. عبد الرؤوف المنامة (2014)، السرقة العلمية: التعريف وطرق الكشف، بوم دراسي حول أخلاقيات البحث العلمي، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.

12. عماد صالح عيسى (2012). دور المكتبات الأكاديمية في منع السرقات العلمية واكتشافها: دراسة استكشافية لخدمات المكتبات وبرمجيات كشف الانتحال، المؤتمر الدولي للتعليم الإلكتروني في الوطن العربي المنعقد بالقاهرة خلال الفترة 9-11 جويلية 2012.

13. فراس عدون فاضل (2013). تكرار السرقة والأحكام المترتبة عليه في الفقه الإسلامي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد الثالث عشر، المجلد السابع.

14. هدى بن محمد (2014م). أثر نظم المعلومات على أداء المنظمات: دراسة ميدانية في شركات التأمين بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

1. Bergadaà Michelle (2015). Une brève histoire de la lutte contre le plagiat dans le monde académique, Questions de communication, n° 27.
2. Boubée Nicole (2015). Par-delà le plagiat, les copiés-collés, Questions de communication, n°27 .
3. Complilatio (2006). Les usages d'Internet dans l'enseignement supérieur : « De la documentation… au plagiat », consulter le: 26 Juin 2015, www.compilatio.net/files/sixdegres-sphinx_enquete-plagiat_fev06.pdf
4. Guibert Pascal (2011). Le plagiat étudiant, Education et sociétés, Vol 2, n° 28.
5. Simonnot Brigitte (2014). Le plagiat universitaire, seulement une question d'éthique ?, Questions de communication, n°26.
6. Université de Laval, Informez, sensibilisez et prévenez, consulter le: 24 Juin 2015 :http://www4.fsa.ulaval.ca/cms/page8336.html
7. Université de Montréal, Qu'est-ce que le plagiat, consulter le: 24 Juin 2015, http://pdci.uquebec.ca/eviter-plagiatteluq/ressources.php#num5

استبيان

بيانات شخصية

المؤهل العلمي:

☐ ماجستير

☐ دكتوراه

عدد سنوات الخدمة:

☐ أقل من 10 سنوات

☐ من 10 سنوات فأكثر

الرتبة الوظيفية:

☐ أستاذ مساعد

☐ أستاذ محاضر

☐ أستاذ التعليم العالي

شكرا على حسنك تعاونك

	العبـــــــــــارات	درجة الموافقة				
		موافق تماما	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق إطلاقا
01	لدي علم بتوافر برمجيات للكشف عن السرقة العلمية					
02	تلعب المكتبة دور أساسي في الكشف على السرقة العلمية					
03	يتمتع أعضاء هيئة التدريس بالرغبة في الكشف عن السرقة العلمية					
04	هناك مراقبة صارمة للبحوث المقدمة من قبل الطلبة تفاديا للسرقة العلمية					
05	توجد صرامة في التعامل مع حالات السرقة العلمية					
06	يتم الإبلاغ عن السرقات العلمية فور وقوعها					
07	هناك برامج توعوية حول ظاهرة السرقة العلمية					
08	الطلبة على دراية بأساليب التوثيق والبحث العلمي					
09	هناك إجراءات عقابية واضحة للجميع اتجاه السرقات العلمية					
10	تعتبر العقوبات المطبقة ردعية					
11	يحرص أعضاء هيئة التدريس على أن تتسم البحوث المقدمة من قبل الطلبة بالأصالة العلمية					
12	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر نسب الأعمال الخاصة بالآخرين سرقة علمية					
13	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر اقتباس مادة علمية دون الاستدلال الصحيح بالمصدر سرقة علمية					
14	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر ترجمة الأعمال من لغة إلى لغة أخرى دون الإشارة الكاملة إلى المصدر سرقة علمية					
15	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر إعادة صياغة أو تلخيص معلومات من مصدر دون اعتراف صريح بذلك سرقة علمية					
16	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر إعادة صياغة نص دون جعله مغاير بدرجة كافية عن النص الأصلي سرقة علمية					
17	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر الاستعانة بأفكار الآخرين دون نسبها إليهم سرقة علمية					
18	في تقييمك لبحوث الطلبة تعتبر استخدام أسلوب الآخرين (خطة البحث، إجراءات البحث، الخ) سرقة علمية					

استراتيجية الدول الأورو–مغاربية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال العمل المشترك

أ.كتاب زهية- د. بقنيش عثمان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
-جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم-

ملخص: إن المنطقة الأورو-مغاربية لم تبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها بشكل كبير نظرا للموقع الاستراتيجي الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات خاصة على المستوى الامني بحيث عرفت الدول الأورو-مغاربية تصاعد تهديدات جديدة ذات أبعاد أمنية خطيرة على المنطقة يمكن حصرها في قضايا : الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، مما شكل عاملا قويا نحو اعتماد مبادرات أمنية جديدة للتعاون وذلك من خلال دعم وتعزيز الحوار الأمني بين ضفتين على مستوى الطرف الشمالي (الاتحاد الأوروبي) وأما الطرف الجنوبي (الدول المغاربية)،وهذا في إطار محاولة وضع الاستراتيجيات المناسبة لمكافحة التهديدات الأمنية وحماية الأمن الدولي والإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الأمن، التهديدات، الاستراتيجية، الدول أورو-مغاربية.

Abstract:
The euro- maghrebian area has not remained out of the series of the transformations that the new world order has known but it has embraced them considerably due to its strategic location especially at the security level.such countries witnessed an increase of new threats of serious security dimensions on the area including the following issues: illegal immigration, terrorism, organized crime, drug trade.all these form a strong factor to depend on new security initiatives to collaborate through promoting security dialogue between two blocks; the northern tip (the European union) and the southern tip (the Maghreb countries).this, in fact, is an attempt to put appropriate strategies to fight security threats and protect international as well as regional security.

Key words: security, threats, strategies, the euro- maghrebian countries

مقدمة: يعتبر موضوع التهديدات الأمنية من ابرز وأعقد الإشكاليات المطروحة في المرحلة الآنية خاصة في ظل التغيير الحاصل في ديناميكية العلاقات الدولية والإقليمية الراهنة ومنطقة أورو-مغاربية التي تشهد تهديدات تمس باستقرارها وأمنها التي تصنف ضمن الأزمات الزاحفة، الأمر الذي يستدعي الأطراف الأورو- مغاربية الى بذل الجهود وتكثيف التعاون لإيجاد المقاربات الأمنية المتكاملة والمندمجة ومنسقة بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة والدول المغاربية من جهة أخرى عن طريق إرساء العمل الحقيقي الذي تتقاسم في ظله الانشغالات الأمنية المشتركة.

بناء على ما سبق توجد عدة تهديدات أمنية بالنسبة لدول أورو-مغاربية نلخصها في الإشكالية التالية : هل أضحى من الضروري على الدول الأورو-مغاربية صياغة أو بلورة عقيدة أو سياسة أمنية مشتركة للتصدي لهذه التهديدات ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية وهي كالآتي:

- ما المقصود بالمصطلحات التالية: الأمن، التهديد؟
- فيما تتمثل التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة الأورو-مغاربية؟
- هل إن تزايد الضغوط الأمنية على المنطقة الأورو-مغاربية يستوجب المزيد من التوجه نحو استراتيجيات مشتركة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، سيتم التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تحديد إطار مفاهيمي للأمن-التهديد الأمني.

المحور الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة الأورو مغاربية.

المحور الثالث: استراتيجية الدول الاورومغاربية لمجابهة التهديدات الأمنية الجديدة في إطار مشترك.

المحور الأول: تحديد إطار مفاهيمي للأمن والتهديد الأمني.

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات السياسية الحديثة نسبيا التي لم يكتمل نمو مفاهيمها وتأكيد عناصره وإثبات قوانينه، فمازال يتغير ويضاف له تعريفات وعناصر، ويتسع مفهومه أو يضاف له بظهور حالات جديدة على الساحة الدولية إضافة إلى ان الباحثين الأكاديمي مازالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن، بل حتى في تعريفه ومفهومه[1] إن العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل وعند تفسير مفهوم الأمن لابد من أن نبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر او التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة.[2]

سنتطرق كنقطة أولى في هذا المحور قراءة في مفهوم الأمن ثم نعرج لمسألة التهديد.

مفهوم الأمن:

1- **الأمن شرعا ولغة**: إن مفهوم الأمن قديم جدا فاذا عدنا الى النص القرآني وجدنا مادة أمن في صيغ شتى مئات المرات بنسبة تواتر وتوارد مرتفعة جدا والسبب في ذلك يرجع إلى أنها المادة التي اشتق منها الإيمان.[3]

و ربط الإسلام الأمن بالإيمان ولذلك دعا الله عز وجل عباده إلى الإيمان به ليتحقق لهم الأمن والأمان [4]، وقوله عز وجل ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ﴾النساء: ٨٣

فالأمن في اللغة العربية هو نقيض الخوف فهو حالة يوجد بها الإنسان لا تستثار فيها دوافعه الغريزية للدفاع أو للهرب أو للعدوان وهذه الحالة كما توجد في الفرد توجد في الجماعات.[5]

حيث نجد "معجم الطلاب" قدم تعريفا للأمن على أنه "أمن،يؤمن، أمنا وأمانا، بمعنى وثق به واطمأن عليه،فهو آمن" [6]

كما وردت الكلمة باللغة الإنجليزية Security بمعنى أمن والطمأنينة أي أن الأمن في جوهره الخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت تتعلق بالفرد أو المجتمع أو الدولة([7])

أما بالنسبة لابي الحسن الماوردي في كتابه " أدب الدنيا والدين " فربط الأمن بأمن الحكام والمحكومين.

أما ابن خلدون يرى أن الأمن يعادل القوة لأنها سر وجود وبقاء الدولة وتتجسد القوة بالملك والجيش والمال.[8]

وتعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية the encyclopidia of social sciences ب : "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية ".[9]

1- عبد النور بن عنتر،تطور مفهوم الامن العلاقات الدولية،مجلة السياسة الدولية، العدد 1555، أفريل،2005، ص18.

2- سليمان عبد الله الحربي،مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته،دراسة نظرية في المفاهيم والأطر المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008 . ص27.

3- الطيب البزكش، الترابط بين الأمن الانساني وحقوق الانسان،المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الانسان،العدد 10، جوان 2003،ص 165.

4- محمد عمارة،مقومات الامن الاجتماعي في الاسلام،الطبعة الاولى،مكتبة الامام البخاري، القاهرة، مصر، 2009،ص13.

5- أعمر حمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994، ص 161.

6- شكري فرحات يوسف، معجم الطلاب، دار الكتاب العلمية، لبنان، 2001،ص22.

7- أبصير أحمد طالب،المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي،رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية، فرع استراتيجيات ومستقبليات،كلية الإعلام والعلوم السياسية، الجزائر،2010/2009،ص10.

8- أمين بولونورا،يونس مسعودي، مفهوم الأمن في ن ظرية العلاقات الدولية،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013، ص5.

9- عمر عبد الله كامل،"الأمن العربي من منظور اقتصادي "، أعمال ندوة الأمن العربي تحت عنوان التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية،الطبعة الاولى، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، من 9 الى 1996/01/11،باريس، فرنسا، 1996،ص84

كما يعرف الأمن في قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية على انه." أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى"[1]

2- **الأمن اصطلاحا:** فمصطلح الأمن بمفهومه لقي العديد من الجدل من طرف العديد من المفكرين عبر مختلف الأزمنة التاريخية وإلى غاية الوقت الحالي فقد اختلف المفكرين في وضع تعريف جامع للأمن يحيط بجوهره في مجال الدراسات الأمنية.[2] و من بين تعريفات الأمن نذكر ما يلي :

- وولتر ليبرمان (walter lipeppmann) " إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه "[3]

- يعرفه بطرس غالي :" الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الاقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ماهو مرتبط بالعدوان الخارجي ".[4]

- ريتشارد أولمان (richard ullmen) في عام 1983 وفي مقال له بعنوان إعادة تعريف الأمن redefining Security حاول وضع تعريف لتهديد الأمن على أنه :" نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير وخلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد بشكل كبير بتضييق مجال الخيارات السياسية المتاحة لذا حكومة دولة ما أو كيانات غير الحكومية الخاصة (أشخاص، جماعات، شركات) داخل الدولة".[5]

- تعريف باري بوزان (barry buzan) أهم مفكري مدرسة كوبنهاجن وأحد أبرز المتخصصين في الدراسات الأمنية، يعرف الأمن بأنه " العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتمسكها الوظيفي ضد قوى التعبير التي تعتبرها معادية"[6]

- دومنيك دافيد (dominique david) " الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا "[7]

- مصطلح الأمن كغيره من المفاهيم تتعدد تعاريفه لكن ما يجمع عليه أغلب الدارسين أنه يعني التحرر من الخوف والقلق.[8]

- **مفهوم التهديد الأمني** : إن تحليل مفهوم التهديدات ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحولات التي أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديد مما أدى إلى تعدد الرؤى حول أساليب ووسائل استراتيجيات تحقيق الأمن.[1]

---

[1]- مارتن غريفتش، وتيري أوكلاهان،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2008، ص 78

[2]- مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير،مركز البحوث العربية، القاهرة،مصر، 2003،ص22.

[3]- جون بليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث الطبعة الأولى،الامارات العربية المتحدة، 2004، ص414.

[4]- بوزناده معمر، المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 16.

[5] -Richard H.Ullman ;Redefining security ; vol.8 ;N° :1 ;summer ;1983 ; p133.

[6]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص13.

[7] - Charles-Philippe David ;Jean Jacques Roche ; théories de la sécurité :définition ;approches et concept de la sécurité internationale ;Paris ;édition Montchrestien ;2002 ;P 85.

[8]- امين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن والديمقراطية، الطبعة الاولى،دار الشروق، بيروت، لبنان، 1991، ص50.

إن مفهوم التهديد من الناحية اللغوية هو " ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر"[2] غير انه وفي ظل طبيعته لاعسكرية أصبحت سمة التهديد الأمنية الحالية منها والمتطورة[3]. يعني لفظ التهديد في اللغة الانجليزية (threat) أما في اللغة الفرنسية فهو يشير على معنى الخطر (Menace) وفي اللغة اللاتينية (Truder) يرادف معنى الدفع ووفقا لقاموس وبستر (webstèrs Dictionary) فالتهديد هو: " تصريح أو تعبير عن نية لإيذاء وتدمير أو معاقبة...إلخ كالتهديد بالحرب"

في السياسة أو الدراسات الأمنية " التهديد" يستخدم كمصطلح سياسي وبوصفه كمفهوم علمي "" scientific conecpt" لا يزال غير معروف في الكثير من قواميس العلوم الاجتماعية.[4]

ولقد لخص الباحث (Urick Beck) أولريك بيك، المقصود بالتهديدات الجديدة بالانتقال من فلسفة التهديدات الى فلسفة المخاطر، بحكم أن المخاطر هي حركة داخلية، اجتماعية مشكلة وغير مستقلة الكل ولا المحتوى ولا آليات التعبير... إلا أنها تتحول إلى تهديدات عبر وطنية تمس أمن الدول والمجتمعات (مثال ذلك اليوم عن الهجرة السرية، الانفجار الديمغرافي، الارهاب، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات...)، جاءت دراسة للباحث التشبكي يان أشلير (Jean Eichler) لتوضيح الفروقات بين هذه المفاهيم، حيث قال أن التهديد لا يستخدم إلا لتمييز الظواهر الموضوعية التي تعبر عن إرادة إلحاق الضرر، بفاعل (فرد، دولة)، يشترط في التهديد أن يسبب ضررا ويثير خوف الطرد المهدد، على المستوى الجيو-سياسي قد تكون التهديدات مباشرة تستهدف الدولة او مواطنيها أو غير مباشرة قد تطل دول الجوار، الحلفاء أو الاستقرار الإقليمي، كما قد تكون حالة تتطلب ردا فوريا أو مرتقبة (محتملة) قد تصبح أكثر خطورة إذا أهملت لفترة طويلة. [5]

- تأسيسا على ما سبق ومحاولة لتجنب الخوض فيما يثيره ضبط مصطلح التهديد من اختلاف، حتى أن البعض ينفي صحة التهديد عن كل ما لا يفترض المواجهة العسكرية- سنحاول مقاربة المفهوم طبقا لما ورد عن مفكري العلاقات الدولية، التو سعيين منهم على وجه الخصوص.

فضل باري بوازن وتوافقا مع مقاربته القطاعية للأمن أن يطرح تصنيفا قطاعيا للتهديدات الأمنية Type of threats bu sector:[6]

1- تهديدات تستهدف القطاع العسكري : تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية للدولة.

2- تهديدات تستهدف القطاع السياسي : وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أو امتدادين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها، أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.

---

[1]- خديجة بثقة، السياسة الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 13.

[2]- عمر بغزوز، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني،العدد 06 جويلية 2004، ص 177.

[3]- حسن توركماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، الأولى للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2004، ص 11.

[4] -Hans Gunter Brauch ; « concepts of security threats ; challenges ; Vulnerabilities and Risks » ; in :Hans Gunter Brauch and others ;coping with Global environmental change ;disasters and security ;human and environmental security and peace ; spring ;Berli Heidelberg ; vo.5 ;2011 ;P62

[5]- فايزة غنام، التعاون الأمني الأورومغاربي، دراسة حوار 5+5، (2001 – 2011)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012-2011، ص 152 و153.

[6] -Barry Buzan ; people state and fear the international searity problem in international Relations ; Great Britain ; wheatsheef Book LTD ; 1983 ; P85.

3- تهديدات تستهدف القطاع السياسي : وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أو امتدادين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها، أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.

4- تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي : ويتعلق الأمر هنا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدورة على تلبية متطلبا ت السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.

5- تهديدات ذات طابع مجتمعي : تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي – الاجتماعي للعناصر الاجتماعية.

6- تهديدات تستهدف القطاع البيئي : ويرتبط – حسب بوزان – خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها.

وفي جميع القطاعات آنفة الذكر والتي من الممكن أن تكون جميعها أو واحدا منها مستهدفا بالتهديد.[1]

هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي وهي [2]

- **طبيعة التهديد** : ويقصد به نوعه وأبعاده سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية.

- **مكان التهديد** : اتجاهاته ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء كان مباشر أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول أو محدد في دولة معينة.

- **زمان التهديد :** تأثيره الحالي أو المستقبلي ومدى استمرارية (مؤقت أو مستمر) وهل هو ثابت أو متغير.

- **درجة التهديد** : قوته وخطورته ن حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.

- **تعبئة الموارد** : ترتبط بحجم وخطورة التهديد ومدى كثافته الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره [3]

كما أنها – التهديدات الأمنية – أصبحت ممتدة في الزمان بما لايسمح برصدها، ومتسعة في امتدادها المكاني بما لا يدع مجالا لحصرها.[4]

المحور الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة الأورو-مغاربية: تعددت التهديدات الأمنية الجديدة وتنوعت بحيث يمكن حصرها في الأنواع التالية:

1- **الإرهاب**: يمثل الإرهاب الدولي نمطا من أنماط الإرهاب الجديد الذي ينتمي إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية[5]. يعد الإرهاب من مكامن التهديد للأمن الأورو- مغاربي، حيث تعرف هذه المنطقة نشاط إرهابي متنامي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين تغيرت المعادلة الإرهابية بشكل كلي لتتحول إلى ظاهرة عابرة للحدود وتتغير معها المعطيات الميدانية[6]. حيث عرفت اتفاقية جينيف لقمع ومعاقبة الإرهاب لعام 1937 م، على أن الأعمال الإرهابية هي

---

[1] -Ibid.P 65.

[2]- سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص 30.

[3]- خديجة بتقة، المرجع السابق، ص 14.

[4]- Barry Buzan ; ibid ; P 85.

[5]-أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد : الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002، ص 44.

[6]-فايزة غنام، المرجع السابق،ص 247.

(الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف أو يقض دبها خلق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور)[1].

كما يظهر الإرهاب في دول جنوب المتوسط والدول المغاربية بصفة خاصة في شكل أعمال إجرامية وتخريبية من طرف جماعات متطرفة معارضة للسلطة تطمع في إرساء معايير جديدة للحكم [2]. ولقد حاولت كل من المغرب وتونس احتواء ظاهرة الإرهاب عن طريق إعطاء الأولوية للنمو والتطور الاقتصادي لاحقا أما الجزائر فأوضاعها الداخلية التي انفجرت في 05 أكتوبر 1988 وتأزمت بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 [3]، حيث استمرت إلى غاية قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة وإعلان سياسة المصالحة الوطنية، تراجعت الأعمال الإرهابية مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة خصوصا في المناطق الشمالية للبلاد، مقارنة بالمناطق الصحراوية التي شهدت استقرارا نسبيا طوال هذه الفترة، لكن سرعان ما عادت الجماعات الإرهابية في الجزائر إلى النشاط [4]. مجمل القول أن هذه الجماعات تندرج تحت ما يسمى ب "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي " الذي يتشكل أساسا من ثلاث جماعات : " الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة " و" الجماعة السلفية للدعوى والقتال الجزائرية " و" الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة " " السلفية الجهادية " وهناك من يضيف " الجماعة الإسلامية التونسية "، فهذه الجماعات هي البارزة في التنظيم والتي تعلن ولائها للقاعدة ومبايعتها لأسامة بن لادن[5]. توجد عدة دوافع تكمن وراء ظهور الإرهاب وتوفر هذه الدوافع البيئة المواتية لممارسة الإرهاب.

- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: يتفق علماء الاجتماع والنفس والاقتصاد أن الأسباب البيئة المتردية(الاجتماعية والاقتصادية) هي الأسباب المحركة لاتحاد أساليب القوة والعنف ضد الدولة أو الجماعة الحاكمة.

- الأسباب السياسية : يبقى للدوافع المزموجة بالدوافع الثقافية زاد في دفع إلى استعمال العمليات الإرهابية خارج حدود الدول[6]

- الأسباب الإعلامية يرى تقرير لجنة الشؤون العربية، أن من يعتنق فكرا متطرفا أو يتخذ سلوكا إرهابيا إنما يفعل ذلك بتأثير ما حصل من أفكار ومعلومات من خلال وسائل الاتصال والإعلام[7]

إن القفزة النوعية التنظيمية للإرهاب الجديد تتجلى أيضا في طبيعة الأسلحة والقدرة الكبيرة والجد متقدمة للجماعات الإرهابية والتي فاقت كل التصورات بما فيها عم المخابرات [8]، ويبرز التهديد بشدة بسبب تنامي دور الحركات الأصولية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي مما يهدد الوجود الأوروبي واستثماره في المنطقة فحدوث أعمال عنف من طرف حركات إسلامية متطرفة قد يؤدي بدوره إلى التأثير وبشكل آخر على الضفة الشمالية للمتوسط بحكم الموقع الجغرافي إذ تعتبر الضفة الجنوبية للمتوسط العمق الاستراتيجي الجنوبي لأوروبا[9]

1-المادة الأولى من اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب سنة 1937.

2-وفاء سعد الشربيني، الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية – المغاربية، سلسلة دراسات أوروبية، مركز الدراسات الأوروبية، القاهرة، مصر، العدد الأول، نوفمبر، 2007، ص 41..

3-وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص 41.

4-ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية :التحديات والرهانات، رسالة ماجستير تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010، ص 81.

5-عبد الناصر جريز، الإرهاب السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 196.

6-فايزة غنام، المرجع السابق، ص 249.

7-سامي إبراهيم، هل للسلفية الجهادية جذور فكرية، مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 فيفري 2010، ص 15.

8-أحمد إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص 46.

9-فايزة غنام، المرجع السابق، ص 251.

1- **الهجرة غير الشرعية** :فالمشكلة أن الهجرة غير الشرعية تعكس ظلالها وآثارها وتداعياتها على الجميع، في شمال وجنوب المتوسط، وهذه المشكلة تؤثر على القرار المغاربي وعلى القرار الأوروبي فيما يخص العلاقات الدولية بين ضفتي البحر المتوسط [1]. وبالرغم من الحواجز التي وضعتها تشريعات الدول الأوروبية لتوقيف وتنظيم الهجرة من الجنوب باتجاهاتها وكذا تنامي عمليات الرقابة التي وضعتها الدول المغاربية في حدودها إلى حد التجريم والعقوبة بالسجن مثل الجزائر مؤخر، إلا أن هذا لم يوقف زحف المهاجرين نحو الشمال بل العكس عرف توافد المهاجرين المغاربة على أوروبا تزايدا ملحوظا[2] وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى أن فرنسا وحدها تستقبل سنويا حوالي 100 ألف مهاجر شرعي (منهم 31.1 % من الرعايا الجزائريين،و 13.8 % من جنسية مغربية،و 4.3 % من جنسية تونسية) أي أن حوالي 31.2 % من المهاجرين ككل من أصول مغاربية، كما أن عدد المغتربين الأجانب المتواجدين بفرنسا قد بلغ 4.5 مليون شخص يمثلون حوالي 7.4 % من عدد سكان فرنسا البالغ عددهم 60 مليون نسمة [3] تعد الهجرة غير الشرعية أبرز أنواع الهجرة وفقا للمعيار القانوني و أهمها وبحسب ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن الهجرة غير الشرعية : " تعني عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدول المستقبلة " [4]. ويعني تهريب المهاجرين تدبير كيفية دخول شخص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى دولة أخرى بطريقة غير قانونية من أجل مقابل مادي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، يتم المهاجرين في المجال الأورومغاربي على مستويين فالأول من دول جنوب الصحراء الافريقية نحو أحد البلدان المغاربة والثاني من الدول المغاربية إلى أحد الدول الأوروبية[5].دخول شخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو إجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب.[6]

و هناك أسباب عديدة تدفع بالهجرة غير الشرعية نحو أوروبا ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- أسباب اقتصادية: ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة في دول جنوب المتوسط وخاصة دول المنطقة المغاربية، حيث تتزامن هذه الأوضاع مع محدودية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول وتصاعد الهوة بينها وبين دول الضفة الشمالية وبالتالي تكون الهجرة إلى الشمال هي الحل في ظل هذه الظروف وعدم وجود وصفات لحلول جاهزة على المستويات : الديمغرافي، الاقتصادي والاجتماعي [7]
- أسباب اجتماعية: وتتمثل في عدم توفر السلم الاجتماعي ن وهذا بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو جزئي، وتغليب الأقلية أو العكس.[8]

---

[1]-برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 /2009، ص 192.

[2]-وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص45.

[3]-الحاج إسماعيل زرقون، المغرب العربي والصراع الدولي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، معهد الحقوق، المركز الجامعي غرداية، العدد 9، 2010، 235.

[4]-فريجة أحمد، فريجة لدمية، الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر، العدد الثاني عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 187.

[5]-فايزة غنام، المرجع السابق، ص 246.

[6]-طارق فتح الله خضر، قرارات أبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها، القاهرة، 2003، ص31.

[7]-وليد محمود عبد الناصر، التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أفريل 1996، ص 113.

[8]-حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة (الحاجة والضرورة الملحة)، الطبعة السابعة، مركز الإعلام الأمني، مصر، ص 07.

- أسباب سياسية تشكل الأسباب والعوامل السياسية عاملا أساسيا في الهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة فالمحسوبية والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والقيود على حرية التعبير وغياب الديمقراطية واستمرار قوانين الطوارئ كلها أمور تدفع في اتجاه الهجرة.(1)

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن موضوع الهجرة عاملا من أهم العوامل التي تسبب مشاكل الاندماج في أوروبا موازاة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة حيث أن المهاجرين الذين يواجهون مشاكل الاندماج (خاصة غير الشرعيين) يتوجهون نحو الأوساط الإجرامية والجريمة المنظمة أو استقطاب التنظيمات الأصولية لهم من خلال التأثير النفسي للعامل الديني، إضافة إلى زيادة معدلات التوترات والمواجهات بين المهاجرين والسكان الأصليين لهذه البلدان.(2)

3-الجريمة المنظمة :إن مصدر تهديد الأمن الأورومغاربي لا يتوقف فقط على الهجرة أو الإرهاب الدولي فظاهرة أخرى ونتيجة تطورها بفعل العولمة أصبحت تشكل تهديدا للأمن في هذه المنطقة، وهي الجريمة المنظمة فالعالم المعاصر أصبح يواجه تحديات جديدة في المجال الأمني بسبب ظهور مهددات أمن جديدة ذات علاقة بإجرام منظم دائم التوسع.(3)

تعريف الجريمة المنظمة : جاء في تعريف شامل واسع صدر عن الأنتربول عام 1988، أن المنظمات الجريمة المنظمة هي " كل مؤسسة أو مجموعة من الأفراد تمارس نشاطا دائما غير شرعي، لا تعترف بالحدود الوطنية، وهدفها الأول والأساسي هو تحقيق الربح والفائدة "(4)

أما يخص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في مادتها الثانية فقرة (أ) ما يلي : يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منعة مادية أخرى " (5)

ومن بين الجريمة المنظمة التي أصبحت تتخذ أشكالا مختلفة نذكر منها :

1- تجارة المخدرات.
2- تهريب الأسلحة.
3- شبكات تبييض الأموال.
4- ظاهرة المتاجرة بالأفراد (تهريب المهاجرين، شبكات المتاجرة بالأعضاء البشرية، والمتاجرة بالأطفال... إلخ)
5- الإجرام المعلوماتي (6)

إن خطورة الجريمة المنظمة ليست نابعة من كونها جريمة واحدة أو مركبة، وإنما لكونها منظومة جرائم، أو مشروعا إجراميا ضخما ينطوي على عدة أنشطة إجرامية تقتضي تعدد الأشخاص المساهمين والاستمرارية في هرمية التنظيم والعدد.(7)

[1]-سحر مصطفى حافظ الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم، والمواجهة التشريعية، المجلد الثاني، العدد 2، 2013، ص51.

[2]-وفاء الشربيني، المرجع السابق، ص 46.

[3]-فايزة غنام، المرجع السابق، ص 239.

[4]-برد رتيبة، المرجع السابق، ص 212.

[5]-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والعشرين المؤرخة في 15 نوفمبر 2000.

[6]-برد رتيبة، المرجع السابق، ص 213.

[7]-عبد الفتاح مصطفى لطفي وآخرون، الجريمة المنظمة والأنماط والاتجاهات ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1999، ص 99.

- أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب، تمر على الجزائر إلى غاية مرسيليا واستعملت تونس والجزائر كمناطق عبور [1]

6- تجارة المخدرات :

يمثل إنتاج وتجارة المخدرات أحد الأخطار التي تواجه مختلف البلدان الأوروبية والمغاربية على حد سواء وهذا الموضوع يخص دول المنطقة المغاربية مباشرة والمغرب الأقصى بصفة أدق، حيث يعتبر هذا الأخير من بين كبار البلدان المنتجة لمختلف أنواع المخدرات خاصة نبتة القنب الهندي.[2]

ويمكن حصر تنامي انتشار إنتاج وتهريب المخدرات في المنطقة المغاربية إلى سببين:

1 – وجود طلب فعلي تتزايد حدته داخل المجتمعات الأوروبية سواء الطلب التجاري أو الاستهلاكي.

2– سرعة الربح مع غياب فرص العمل وبصفة عامة انعدام شروط انتعاش أنشطة تجارية بديلة خاصة في شمال المغرب حيث بقيت تلك المنطقة على هامش كل حركة إقتصادية.[3]

بالنسبة للمخدرات فتعد نسبة 27% من المخدرات التي صدرت إلى أوروبا مصدرها افريقيا، أي ما يقدر ب 1.8 مليار دولار، ويعتبر تزايد نسبة تجارة المخدرات في المنطقة في السنوات الأخيرة يعتمد على نشاط منظمات التهريب التي تستغل الفساد وضعف رقابة الدول، لتمرير كميات الكوكايين نحو شمال إفريقيا وجزء لأوروبا [4] حيث تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق أو عبر الأراضي الجزائرية التي أصبحت معبرا رئيسيا للتهريب نتيجة تطبيق الخناق على شبكات التهريب في مضيق التهريب في مضيق جبل طارق.[5]

المحور الثالث: استراتيجية الدول الأورومغاربية لمجابهة التهديدات الأمنية الجديدة في إطار مشترك.

- مؤتمر برشلونة: جاء إعلان برشلونة في 27 – 28 نوفمبر 1995 كرد فعل للتطورات والمتغيرات الدولية والإقليمية التي هيأت المناخ المناسب لطرح هذه الصيغة للتعاون الأورومغاربي في إطار التعاون الأورومتوسطي، وخاصة بعد شعور أوروبا الموحدة باختلال الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمنافسة الأمريكية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة.[6]

- لأجل معالجة قضايا الأمن المختلفة تبنى مؤتمر برشلونة عدة وسائل وتدابير لتحقيق متطلبات الامن في المتوسط من أبرز التدابير الأمنية :

- إقامة جهاز يسعى إلى معرفة وتحديد مصادر الخطر والتهديد بين دول المنطقة ومحاولة تفاديها أو علاجها وإيجاد الحل المناسب لها.

- الاتفاق حول نزع أسلحة الدمار الشامل والسيطرة على تصدير الأسلحة التقليدية.

---

[1] -عمر فرحاتي، أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، كتاب المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الرهانات – التحديات، يومي الأربعاء والخميس 27 /28 فيفري 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 18.

[2] -وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق / ص 47

[3] -ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، ط 1، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997، ص 212.

[4] -ظريف شاكر، المرجع السابق،ص85.

[5] -وفاء سعد الشربيني، المرجع السابق، ص 47.

[6] -يوسف مسعداوي، ورفيقة باشوندة، واقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،عدد 4، تلمسان، مارس 2005، ص 400.

- تحقيق مناخ التعايش السلمي فب المنطقة على أساس اتفاقيات تضمن حقوق الإنسان وتنظم أمور الهجرة وحفظ حق الأقليات.

- تحقيق الأمن الإقليمي من خلال تبني اتجاه مشترك تنظمه اتفاقيات تتعلق بمكافحة الإرهاب ومواجهة مخاطر الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة.(1)

سياسة الجوار الأوروبية وذلك بالمحافظة على سياسة الشراكة إضافة إلى ما يعرف بالسياسة الأوروبية للجوار والتي يقترحها المفوض الأعلى للسياسة الأوروبية في 2003، لتدخل حيز التنفيذ من طرف الاتحاد الأوروبي في 2004، هذه السياسة لا تختلف عن سابقتها بل هي استمرار لما بذل من جهود لتحقيق نفس الأهداف (2) وتتركز مجالات عمل سياسة الجوار الأوروبية على ما يلي:

1- تدعيم الحوار السياسي بين الضفتين وتقديم كل المعلومات حول كل النشاطات المشبوهة والهجرة السرية والحد من خطورة انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة.

2- تعزيز سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان

3- التعاون في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الرئيسية مثل : مكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

4-. تشجيع التوظيف والترابط الاجتماعي.

5- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق

6-تعزيز الأمن في الدول المجاورة(3)

-**الاتحاد من أجل المتوسط** : انطلقت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا وفرنسا وإسبانيا يوم 20 ديسمبر 2007، والذي انبثق منه نداء روما الداعي زعماء الدول المطلة على البحر المتوسط إلى مؤتمر باريس يومي 13 و2008/07/14 والذي حدد رؤية الاتحاد المتوسطي.(4)

إن مشروع الاتحاد من اجل المتوسط يقوم على تبني مقاربة شاملة لمفهوم الأمن حيث ركز على أن التنمية المشتركة بين أعضائه مما يقل من التناقضات الحاصلة في المتوسط، كما يقوم على أساس تقاسم التكنولوجيا، المعرفة، الخبرات بين البلدان وإنشاء مخابر مشتركة وجامعات مشتركة.

كما ترحب دول المغرب العربي باعتماد سياسات معززة للتعاون بين المغرب العربي والاتحاد الأوروبي التي من شأنها أن تعطي دفعا جديدا للاندماج الاقتصادي المغاربي، وتؤكد دول المغرب العربي على أهمية تطبيق التسهيلات الأورو متوسطي الذي من شأنه أن يسهم في دعم الاندماج الإقليمي في الفضاء والتعاون في المجال الاجتماعي والإنساني وعيا منهم بأهمية التواصل البشري بين ضفتي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وحرصا منهم على تعميقه وإثرائه وتجسيد التعاون القضائي في مكافحة الجريمة المنظمة، الإرهاب، محاربة الرشوة.

الخاتمة: وأخيرا يمكن القول أن المنطقة الأورومغاربية أصبحت محاطة بجملة من المخاطر والتهديدات نتيجة الأوضاع الجديدة والتطورات المتسارعة داخل الدول الأورومغاربية وخطورة الوضع القائم لاسيما وأن هناك ارتباط وثيق بين

---

[1]-طه المجدوب، الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أفريل 1996، ص 101.

[2]-عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2001 – 2012، ص 111.

[3]-عبد السلام يخلف "المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الحوار"، مداخلة القية في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، قسنطينة، 2008.

[4]-عزيز نوري، المرجع السابق، ص 115.

الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية، فكل طرف يتغذى من الآخر وهو ما يفرض توحيد الجهود لمحاولة التقليل من مخاطر تهديدات التي أصبحت مشتركة وعابرة للحدود يصعب على كل دولة مجابهتها منفردة، وهذا نتيجة لمجموعة من التحولات التي طرأت على الساحة الدولية من العولمة، التطور التكنولوجي والتي زادت من حدتها أكثر يصعب التحكم فيها أو توقعها نظرا لترابطها وشموليتها.

وهذا ما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى إقامة مبادرات شراكة وتعاون مع الدول المغاربية سعيا منهم لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة المشتركة. ولكن مع ذلك تبقى خطوات شراكة مهمة وضرورية لتمتين العلاقات بين الضفتين لخلق فضاء أورو مغاربي يعمه الأمن والسلام وبالتالي فالمنطقة هي مسؤولية جماعية لأنها مصير مشترك ومحتوم.

1) المصادر:

- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 83.

2) المراجع :

أ-الكتب :

المؤلفات باللغة العربية :

1) أعمر أحمد قدور, شكل الدولة وأثرها في تنظيم مرفق الأمن , مكتبة مدبولي, القاهرة, 1994
2) أمين هويدي ,العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن والديمقراطية ,الطبعة الأولي ,دار الشروق ,بيروت ,لبنان 1991
3) بوزناده معمر, المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر 1992
4) حون بليس وستيف سميث ,عولمة السياسية العالمية ترجمة : مركز الخليج للأبحاث, الطبعة الأولى ,الإمارت العربية المتحدة ,سنة 2004
5) حسين توركماني, الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين الأولى , للنشر والتوزيع, دمشق , سوريا ,2004
6) حمدي شعبان ,الهجرة غير المشروعة (الحاجة والضرورة الملحة) ,الطبعة السابعة, مركز الإعلام الأمني ,مصر
7) سحر مصطفى حافظ ,الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية ,المجلد الثاني ,العدد 2, 2013
8) شكري فرحات يوسف , معجم الطلاب, دار الكتابة العلمية, لبنان 2001
9) طارق فتح الله خضر, قرارات أبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها ,القاهرة 2003
10) عبد النور بن عنتر ,البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.
11) عبد الفتاح جريز، الإرهاب السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
12) عبد الفتاح مصطفى لطفي وآخرون، الجريمة المنظمة والأنماط والاتجاهات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.
13) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكية مع دراسة الشرق الأوسط، ط 1، دراسات النهضة العربية، بيروت، 1979.
14) مارتن غريفتش، وتيري أوكلاهان،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2008.
15) مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير،مركز البحوث العربية، القاهرة،مصر، 2003.
16) محمد عمارة،مقومات الامن الاجتماعي في الاسلام،الطبعة الاولى،مكتبة الامام البخاري، القاهرة، مصر، 2009.
17) ولعلو فتح الله، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، ط 1، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997.

المؤلفات باللغة الأجنبية:

1- Barry Buzan ; people state and fear the international security problem in international Relations ; Great Britain ; wheatsheef Book LTD ; 1983
2- Charles-Philippe David ;Jean Jacques Roche ; thèories de la sècuritè :dèfinition ;approches et concept de la sècuritè internationnale ;Paris ;edition montchrestion ;2002.
3- Hans Gunter Brauch ; « concepts of securuty threats ; challenges ; Vulnevabilities and Risks » ; in :Hans Gunter Brauch and others ;coping with Global envionmental change ;disasters and security ;human and enviornmental security and peace ; spring ;Berli Heidelberg ; vo.5 ;2011

4- . Richard H.Ullman ;Redefining security ; vol.8 ;N° :1 ;summer ;1983.

ب) المواثيق الدولية والنصوص الرسمية:

1- المادة الأولى من اتفاقية جنيف لقمع الارهاب، سنة 1937.

2-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والعشرين المؤرخة في 15 نوفمبر 2000.

ج) المجلات :

1- أحمد طاهر، الاتحاد المتوسطي هل يكون أفضل خطأ من سابقيه ؟ مجلة أريف الأرمينية، العدد 12، السنة 10 ديسمبر 2007.

2- أحمد إبراهيم محمود، الارهاب الجديد : الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002.

3- الطيب البزكش، الترابط بين الأمن الانساني وحقوق الانسان،المجلة العربية لحقوق الانسان، المعهد العربي لحقوق الانسان،العدد 10، جوان 2003.

4- الحاج إسماعيل زرقون، المغرب العربي والصراع الدولي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، معهد الحقوق، المركز الجامعي غرداية، العدد 9، 2010.

5- سليمان عبد الله الحربي،مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته،دراسة نظرية في المفاهيم والأطر المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.

6- سامي إبراهيم، هل للسلفية الجهادية جذور فكرية، مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05 فيفري 2010.

7- طه المجدوب، الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أفريل 1996.

8- عمر بغزوز، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني،العدد 06 جويلية 2004.

9- عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الامن العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 155 أفريل 2005.

10- فريجة أحمد، فريجة لدمية، الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر، العدد الثاني عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

11- وليد محمود عبد الناصر، التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أفريل 1996.

12- وفاء سعد الشربيني، الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية – المغاربية، سلسلة دراسات أوروبية، مركز الدراسات الأوروبية، القاهرة، العدد الأول، نوفمبر، مصر 2007.

13- يوسف مسعداوي، ورفيقة باشوندة، واقع وآفاق الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، عدد 4، تلمسان، مارس 2005.

د – الملتقيات والندوات:

1- أمين بولونورا،يونس مسعودي، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية،مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013.

2- عبد السلام يخلف "المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الحوار"، مداخلة القية في أشغال الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، قسنطينة، 2008.

3- عمر فرحاتي، أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، كتاب المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الرهانات – التحديات، يومي الأربعاء والخميس 27 /28 فيفري 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

4- عمر عبد الله كامل،"الأمن العربي من منظور اقتصادي "، أعمال ندوة الأمن العربي تحت عنوان التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية،الطبعة الاولى، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، من 9 الى 1996/01/11،باريس، فرنسا، 1996.

هـ) الرسائل الجامعية :

1- برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008 /2009.

2- خديجة بتقة، السياسة الأمنية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

3- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية :التحديات والرهانات، رسالة ماجستير تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010.

4- عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2001 – 2012.

5- فايزة غنام، التعاون الأمني الأورومغاربي، دراسة حوار 5+5، (2001 – 2011)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011-2012.

إعمال مبدأ الحق في تقرير المصير في انفصال دولة جنوب السودان

أ.سهام قواسمية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باجي مختار– عنابة

الملخص: لم ينعم السودان بفرحة الاستقلال على مر المراحل التاريخية التي صاحبت تطور أزمة جنوبه، إذ سرعان ما تغذت بذرة الاستعمار التي بُثت فيه لتنمية روح الانفصال لدى سكان الجنوب واندلعت الحرب، فيما فشلت الحكومة السودانية في احتواء الأزمة على مر سياساتها المتعاقبة. فتم تدويل أزمة الجنوب وتدخلت القوى الخارجية الكبرى، وتحت الضغط قدمت الحكومة السودانية تنازلات أسفرت عن إبرام اتفاقية نيفاشا سنة 2005، التي تعتبر بمثابة الإعلان الرسمي عن قيام دولة جنوب السودان بمؤسسات مستقلة تم تجسيدها لاحقا في الدستور السوداني الانتقالي المؤقت لسنة 2005؛ حيث أقرت حق تقرير المصير لجنوب السودان عن طريق الاستفتاء إما لصالح الوحدة أو الانفصال، وهو ما تقرّر فعلا سنة 2011 وبذلك كانت هذه الاتفاقية الإطار القانوني لانفصال دولة جنوب السودان، ذلك أن الانفصال مسألة واقعية ليس لها أساس في القانون الدولي العام سوى بعض النظريات الفقهية.

الكلمات المفتاحية: السودان، جنوب السودان، تقرير المصير، اتفاقية نيفاشا، الانفصال.

Summary:
Sudan did not enjoy the independence over the historical stages that accompanied the development of the crisis of south sudan, as quickly fed the seed of colonialism which aired in which to develop the spirit of separation among people of the South and the war broke out, while the Sudanese government has failed to Settlement the crisis over the successive governments policies. the internationalization of the South crisis intervened major foreign powers, and under pressure the Sudanese government made concessions resulted in the conclusion of the Nifasha Agreement in 2005, which serves as the official announcement of the establishment of the State of South Sudan independent institutions was reflected later in the temporary Interim Sudanese Constitution for the year 2005; they acknowledged the right of self -determination for southern Sudan through a referendum either for unity or secession, which actually decides in the year of 2011 . this convention was the legal framework for the secession of South Sudan, because that the separation issue realistically have no basis in international law only some jurisprudential theories.

Key words : sudan, south sudan, self-determination, naivasha convention, secession.

مقدمة: عادة ما تكون الدولة مسرحا للعديد من الأحداث، من بينها ما من شأنه ان يرتب آثارا مباشرة على النظام القانوني الدولي، مثل الانفصال والانحلال والتنازل والتقسيم، إذ يعد الانفصال مشكلة قديمة حديثة ومتجدّدة استعصت على الكثير من دول العالم[1].

تلعب القوى الخارجية المسماة بتأثير الطرف الثالث الخارجي دورا فاعلا و مؤثرا في التفاعلات التي تطرأ على الدولة، اذ قد يلعب دورا منشأ لتلك التفاعلات. كأن تفتعل إثارة الخلافات بين وحدات النظام الإقليمي[2].

وسبب ذلك هو النظر إلى الأهمية الجيوبوليتيكية واستراتيجية المنطقة خدمة لمصالح هذه الدول، ومن ثم الأخذ بعين الاعتبار علم السياسة المرتبط بالأرض أي علم دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة[3] وتتقرّر

[1]- أحمد عبد التواب عبد البصير محمد، أثر انفصال جنوب السودان على حقوق مصر المائية، دراسة تحليلية في ضوء أحكام القانون الدولي، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014، ص 29.

[2]- إيهاب إبراهيم السيّد ابو عيش، تداعيات انفصال السودان على الأمن القومي المصري، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014، ص 60.

[3]- إيهاب إبراهيم السيّد ابو عيش، المذكرة نفسها، ص 61.

بذلك مسألة انفصال الأقاليم عن دولها الأصلية؛ تحديدا في إفريقيا كونها قارة الاثنيات التي أضحت السبب الرئيس للمطالبة بالانفصال. ومنطقة القرن الإفريقي أرضية خصبة لذلك.

هناك من يحصر منطقة القرن الإفريقي في 04 دول: إثيوبيا، الصومال، إريتريا وجيبوتي. ومنهم من يُوسّع رقعتها لتضم السودان وكينيا[1].

تقرّر انفصال جنوب السودان عقب الاستفتاء الشعبي لمواطني الجنوب في جانفي 2011، تطبيقا لبنود اتفاقية السلام الشامل الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان في نيفاشا بكينيا عام 2005، تحت إشراف منظمة الإيجاد IGAD ، حيث تكرّس هذا الاستفتاء بموجب الفصل الأول من الاتفاقية[2].

من خلال ما تقدم ارتأينا أن تكون إشكالية البحث كالآتي: **هل يمكن اعتبار انفصال جنوب السودان تطبيقا لمبدأ الحق في تقرير المصير؟**

سنجيب عن هذه الإشكالية من خلال مبحثين، نخص الأول بماهية الانفصال في القانون الدولي العام، ونبحث في الثاني أزمة جنوب السودان وحقه في تقرير مصيره.

المبحث الأول: ماهية الانفصال في القانون الدولي العام: مسألة الحق في الانفصال أصبحت ملاحظة في كتابات الفقه الدولي كرد فعل على إعلان استقلال كوسوفو ورأي محكمة العدل الدولية حول شرعية هذا الإعلان، و تبني الرأي كان متوقعا أن يضع مسألة تأكيد الحق في الانفصال العلاجي تحت الضوء، خارج الأوضاع الاستعمارية في القانون الدولي العام[3]. لذلك وجب التعرض الى مفهوم الانفصال في القانون الدولي العام وشرعيته وذلك من خلال المطلبين الآتي تفصيلهما.

المطلب الأول: مفهوم الانفصال في القانون الدولي العام: سنحاول في هذا المطلب التطرق الى مفهوم الانفصال في فقه القانون الدولي، ذلك أن مسألة الانفصال لم ينص عليها القانون الدولي العام صراحة رغم أن البعض يستشفها من بعض مبادئ القانون الدولي، لكنها من بنات أفكار الفقه الدولي. لذلك سنتطرق الى مفهوم الانفصال في الفرع الأول، فيما سنبحث مبرراته في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الانفصال: يقصد بالانفصال خروج جزء من إقليم الدولة على هذه الدولة بقصد الاستقلال عنها وتأسيس دولة جديدة متى نجحوا في تحقيق هذه الغاية بالتخلص نهائيا من سيادة الدولة الأصلية وتأسيس دولة جديدة مستجمعة لكافة عناصر الدولة القانونية، حيث تعجز الدولة الأولى عن إخضاعها[4].

قد يكون الانفصال عن طريق استخدام القوة، كأن تنفصل مستعمرة أو مقاطعة او إقليم بالقوة المسلحة عن الدولة التي كانت تابعة لها، وبهذه الطريقة نشأت العديد من الدول منها: الولايات المتحدة الأمريكية (المستعمرات البريطانية الثلاثة عشر في أمريكا الشمالية) عندما انفصلت عن بريطانيا سنة 1776.، كما قد يكون الانفصال سلميا كانفصال النرويج عن السويد سنة 1905 بعدما كانت في اتحاد حقيقي[5].

---

[1]- عدلان الحردلو، تأثير قيام دولة جنوب السودان في التوازن الاستراتيجي في القرن الافريقي، في: العرب والقرن الافريقي، جدلية الحوار و الانتماء، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص 487.

[2]- أحمد عبد التواب عبد البصير محمد، المذكرة السابقة، ص 47.

[3] -**DUBUY** Mélanie, La sécession remède (remedial secession) : avatar contemporain du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes ?, Etude présentée lors du 8ème congrès français de droit constitutionnel (l'AFDC), 16, 17 et 18 juin 2011, Université de Lorraine, Nancy, France. sur le thème : Circulation entre le droit constitutionnel et les autres disciplines Atelier n°2- Droit constitutionnel et droit externe, p 01.

[4]- د/ عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، الاعلان على الدولة، دراسة تأصيلية و تحليلية في القانونين الدولي العام والدستوري، ط1، دار دجلة للنشر، الاردن، 2010، ص 81.

[5]- د/ عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، المرجع نفسه، ص 82.

الفرع الثاني: مبررات الانفصال: للانفصال مبررات فالانفصاليون في المجتمع الدولي دوافعهم لا تكاد تخرج عن الاتي : التحرر من الاستعمار ، التراجع عن الاتحاد والأسباب الاقتصادية، سعي الأقليات إلى إيجاد دول خاصة بها.

أولا: الانفصال بواقع التحرر من الاستعمار أوبسبب التراجع عن الاتحاد أو الانفصال لأسباب اقتصادية:

من المعروف أن الاستعمار كان يتم تحت ستار مساعدة الشعوب المتخلفة ونقل الحضارة اليها وكان الفقه الإنجليزي يؤكد أن الاستعمار يحمل معه المستعمرات إلى النظام الديمقراطي والنمو الاقتصادي لكن الواقع أكد على أن الاستعمار كان وسيلة لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية حيث وجدت في المستعمرات المواد الخام والاسواق التجارية والبشرية التي تحتاج إليها.

1- **الانفصال بواقع التحرر من الاستعمار** سارع علماء القانون الأوربيون إلى تقدير قاعدتين قانونيتين كان لهما أهمية كبيرة:

القاعدة الأولى :أن كل إقليم خارج نطاق أوربا المسيحية يعد إقليماً مباحاً يجوز لأي دولة أوربية امتلاكه .

القاعدة الثانية :أن مثل هذا يعد مباحاً حتى لو كان مسكوناً أو يحيى عليه شعبه الأصلي لأن الأسرة الدولية تشمل الدول الأوروبية وحدها[1].

كان انفصال المستعمرات في ظل قواعد القانون الدولي التقليدي يعد من الشئون الداخلية للدولة المستعمرة، و مما يؤكد ذلك أنه عندما اعترفت فرنسا بالولايات المتحدة الأمريكية المنفصلة عن بريطانيا 1778م، أعتبر اعترافها سابقاً لأوانه وغير مشروع في ظل القانون الدولي لأن الدولة الأم – بريطانيا - لم تعترف بالانفصال و لم يكن غريباً أن يجعل القانون الدولي التقليدي ذو النشأة الأوروبية من الاستعمار أمراً مشروعاً وأن يترتب على ذلك صيرورة الإقليم المستعمر جزءاً لا يتجزأ من الدولة الاستعمارية ، وقد ظلت الدول الاستعمارية حتى بعد إنشاء الأمم المتحدة بعدة سنوات تدعي تلك الأقاليم جزء منها؛ ولأن القواعد القانونية نتاج لتفاعل عدة عوامل فإن كفاح الشعوب المستعمرة لم يؤد فقط إلى رحيل الاستعمار بل أدى أيضا إلى تغيير قواعد القانون الدولي التقليدي، من خلال الدور الذي لعبته الدول الآسيوية والأفريقية في الأمم المتحدة والذي تبنته الجمعية العامة في1960م في قرارها الشهير بمنح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة، الذي اعتبر السيطرة الأجنبية إنكارا لحقوق الإنسان و انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، وبذلك اصبح الاستعمار محرماً بموجب الوثائق الدولية وصارت إزالته ضمن مهام الأمم المتحدة وأضحى مصير المستعمرات مرهوناً بإرادة سكانها . وقد نتج عن تعدد الاستعمار وعن التقسيم العشوائي للأقاليم المستعمرة العديد من المشكلات أهمها مطالبة الأقليات بالانفصال[2].

2- **التراجع عن الاتحاد والدوافع الاقتصادية:** إذا كانت الصورة العادية لشكل الدولة هي الدولة الموحدة التي تتولى ممارسة مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية سلطة واحدة، فإن المجتمع الدولي يعرف صوراً مختلفة لانضمام الدول إلى بعضها ، وقد عرف اتحاد الدول في مشروع اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات بأنه الاتحاد الفيدرالي أو أي نوع آخر ينشأ بموجب اتحاد دولتين أو أكثر والتي تشكل بعد التوحيد بين أجزاء سياسية مستقلة للدولة المتحدة، تمارس في أقاليمها الخاصة السلطات الحكومية المحددة في الدستور وهنالك العديد من الاتحادات. أما فيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية للانفصال، فقد تمتلك بعض الأقاليم خصائص معينة تجعلها في وضع متميز بحكم موقعها الاستراتيجي أو أن تحتوي على موارد وثروات طبيعية مما قد يدفع بعض السكان إلى العمل على انفصال ذلك الجزء، وقد أُثبتت هذه المسألة أثناء

---

[1]- محمد على احمد محمد تورشين، آثار الانفصال على حاضر ومستقبل العلاقات بين جمهورية السوان وجمهورية جنوب السودان، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، مقال إلكتروني منشور على الموقع:

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=337:-separation-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

[2]- محمد على احمد محمد تورشين، المقال الإلكتروني نفسه.

مناقشات لجنة القانون الدولي لمشروع اتفاقية فيينا لخلافة الدول في الممتلكات والديون والمحفوظات ؛ حيث أشار بعض الأعضاء إلى أن انفصال الجزء الأكثر ثراء من ثروة إقليم الدولة سيترك الدولة السلف أكثر فقراً، واقترحوا على اللجنة أن تؤكد على أن الإنصاف يجب أن يحدد في ضوء كل الظروف المحيطة. ومع أن العوامل الاقتصادية لها تأثير في مختلف حالات الانفصال التي سبق تناولها فقد بدت أكثر وضوحاً حيث كانت الدافع الرئيسي في ظهور الحركة الانفصالية في شمال إيطاليا[1].

ثانيا: الانفصال بواقع تكوين دول خاصة بالأقليات : لا يوجد تعريف متفق عليه بين فقهاء القانون الدولي لمفهوم الأقليات، فقد تعددت التعريفات بسبب الاختلاف حول تحديد العناصر الأساسية للأقلية، فمن الفقهاء من عرف الأقلية بأنها جماعة من بين رعايا الدولة تنتمي بجنسها او بلغتها او بدينها إلى غير ما تنتمي اليه غالبية الرعايا، وذهب رأي آخر إلى أن الأقلية مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس او الدين او اللغة او الثقافة، وغير مسيطرة او مهيمنة وتشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها ، و من أكثر التعريفات قبولاً وانتشاراً التعريف الذي يقول بأنها جماعة أقل عدداً من بقية شعب الدولة وفي وضع غير مسيطر، يمتلك أعضاؤها خصائص إثنية أو دينية أو لغوية مختلفة عن بقية الشعب. للأقلية رغبة في المحافظة على خصائصها الدينية أو اللغوية أو غيرها ، هذه الرغبة تتجسد في الكثير من الأحيان في أهداف تسعى إلى تحقيقها من خلال وسائل تعتبرها مناسبة لذلك وهذا يرجع إلى طبيعة هذه الأقلية ووضعيتها ، وبالتالي فإن أهداف الأقليات ووسائل تحقيقها لأهدافها تختلف باختلاف هذه العوامل، وغالباً ما تتبنى حركات الأقليات هذه الأهداف والوسائل، على اعتبار أن حركة الأقلية تمثل "حركة سياسية منظمة تنشأ في إطار جماعة الأقلية ، يكون لها برنامج عمل ينطوي على ما تصبوا إليه من أهداف ، وما تتوسل به من وسائل بغية بلوغ هذه الأهداف" التي يمكن توضيحها في ما يأتي:

1/ تحقيق مبدأ المساواة: يتمثل هذا الهدف في سعي الأقلية إلى أن تعامل وفقاً لمبدأ المساواة في علاقاتها مع الجماعات الأخرى. هذا يعني اعتراف باقي أفراد المجتمع التي تتواجد فيه بها، مهما كانت الصفات التي تميزها عنهم ، مع خضوعها لمساواة قانونية بعيدة عن التمييز.

2/ ضم الأقليات والأقاليم: من خلال هذا الهدف تحاول الأقليات إعادة تجميع جماعاتها المختلفة التي تتواجد في عدة أقاليم ودول مجاورة وذلك في إطار الدولة "الأم" . ولعل أهم ما يحرك هذا الهدف هو تنامي الشعور القومي الذي يتضمن إدراكاً بالانتماء ووحدة المصير.

3/ الحكم الذاتي: يعتبر هذا الهدف بمثابة مرحلة متقدمة بالمقارنة مع الهدفين السابقين ، ويمكن تعريف الحكم الذاتي بأنه " حق الدولة أو منطقة رئيسية منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية ، دون الخضوع لتوجيهات أو أوامر أية دولة خارجية" . أي أن الأقاليم التي تتمتع بهذا النظام تسير من خلال حكومة ومجلس قوانين، كما لا تخضع لرقابة السلطة المركزية دون أن يخل ذلك أو يمس بوحدة السلطة ووحدة القانون داخل الدولة. و وفقاً لهذا النظام فإن جماعات الأقليات من خلال حركاتها المنظّمة قد تعمل للوصول إلى تحقيق الاستقلال الذاتي للأقاليم التي تقطنها داخل الدولة ، بحيث تُسيِّر شؤونها الداخلية وتمارس حقوقها الثقافية ، الدينية واللغوية إن تم الاتفاق على ذلك مع هذه الدولة دون مناقشة الشؤون الخارجية ، لأن ذلك يبقى من صلاحيات الدولة وحدها. كثيراً ما يعتبر تحقيق الحكم الذاتي بمثابة مرحلة أولية لتحقيق الاستقلال الكلي أو الانفصال ، حيث بإمكان جماعات الأقليات التي لا تملك الوسائل الكافية ولا الظروف المناسبة لتحقيق الاستقلال لأقاليمها أن تطالب بالحكم الذاتي كحل أولي ، في انتظار توفر الظروف الملائمة[2].

---

[1]- محمد على احمد محمد تورشين، المقال الإلكتروني نفسه.

[2]- محمد على احمد محمد تورشين، المقال الإلكتروني نفسه.

4/ الانفصالية : تعد الانفصالية أهم أهداف الأقليات على الإطلاق ، كما يعتبر هدفها النهائي الذي تسعى لتحقيقه بغية المحافظة على ذاتيتها العرقية ، اللغوية والدينية. فغاي هيرو (Guy Heraud) يعتبر أنه : " لا يمكن تحقيق المساواة في عالم الدول ذات السيادة إلا عن طريق الاستقلال السياسي أو الانضمام إلى الدولة المتجانسة عرقياً، أي عن طريق الانفصال " ؛ و تعني الانفصالية سعي الحركة الأقلية إلى الانفصال عن المجتمع السياسي الذي يشملها وإقامة دولة مستقلة، وتعني من جهة أخرى تعميق أو تكريس تجزئة الحركة الوطنية أو الوحدة الممثلة في تركيب الدولة ، و بهذا فالانفصال يؤدي إلى إقامة دولة كاملة السيادة ، تسير شؤونها الداخلية والخارجية دون تأثير خارجي. و تتراوح أساليب الأقليات في تحقيق أهدافها ما بين الوسائل ذات الطابع السلمي ، وأخرى ترتكز على العنف كما سنوضحه فيما يأتي:

1/ الوسائل السلمية : وهي أن تعمل الأقليات في إطار سلمي من أجل تحقيق أهدافها من خلال تنظيم عمل ذو طابع اجتماعي كإنشاء الأحزاب السياسية، الجمعيات ، الحركات الثقافية أو منظمات للدفاع عن مبادئها، ويغلب على نشاطها أسلوب الحوار وطرح الحجج حتى يستجاب لمطالبها ، حيث تعمل على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية داخل الدولة ، كالمشاركة في العمليات الانتخابية وفي التنمية المحلية والوطنية.

2/ الوسائل العنيفة : تتمثل هذه الوسائل فيما يسمى بصفة عامة بالتمرد ، وهو يعبر عن حالة الرفض والمقاومة للسلطة وللنظام السائد ، ويتخذ التمرد أشكالاً عديدة ، فقد يكون تمرداً معنوياً من خلال رفض الأفكار وطبيعة العلاقات القائمة داخل النظام السياسي ، كما يمكن أن يتخذ شكل التمرد الفردي ، حيث يتم استخدام العنف لمنع العناصر الممثلة للسلطة من أداء مهامها ، لكن أخطر أشكال التمرد هو التمرد الجماعي ، إذ أنه غالباً ما يقترن باستخدام السلاح ، حيث يهدف إلى التأثير على النظام السياسي القائم وحتى تغييره جذرياً ، الأمر الذي يهدد أمن الدولة ووحدتها الوطنية[1] .

من هذا المنطلق فالانفصال يكون وفق نظريتين مترابطتين هما نظرية الاضطهاد ونظرية الانفصال العلاجي.

أولا: نظرية الاضطهاد: تعد نظرية الاضطهاد من أكثر الأسباب التي تبرر الانفصال ممارسة لحق تقرير المصير، فاذا كانت الأقلية أو جزء من سكان الدولة تطالب بالانفصال والاستقلال عن الدولة الأم، فممارستها لحقها في تقرير مصيرها مبررا اذا كانت تعاني من اضطهاد الأغلبية. تعد هذه النظرية من النظريات العلاجية للانفصال remedial theory of secession مفادها أن من واجب الحكومة أن تحمي الحقوق الأساسية لمواطنيها، وطالما أنها تفعل ذلك فإنها تستحق الطاعة من جانبهم، اما اذا انتهكت الحكومة وبشكل منظم ومتواصل لهذه الحقوق، فعندئذ يصبح بإمكانهم التمرد والانفصال عن الدولة عندما لا يكون هناك ثمة علاج آخر وبالتالي لا تستطيع الدولة التذرع بمبدأ سلامة الأراضي الإقليمية والاستقلال السياسي ضد طلبات حق تقرير المصير، ولو كانت على شكل الانفصال عنها[2].

يمكن إيجاد الأساس القانوني لنظرية الاضطهاد في الفقرة 07 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 الصادر سنة 1970، عندما ربطت هذه الفقرة بين سلامة الأراضي الإقليمية باحترام الدولة لحق تقرير المصير لشعوبها دون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين، ومساواة الجميع في التمثيل في الحكومة. ويذهب Thomas D musgrave الى أن هذه الفقرة تسمح لجزء من سكان الدولة بالانفصال، اذا كان هذا الجزء مضطهدا وغير ممثل في حكومتها، الأمر الذي تطرقت له المحكمة الكندية لما وضعت استثناءين عن تقرير المصير للشعوب المستعمرة، حيث يمكن ان يتضمن تقرير المصير الحق في الانفصال وهما:- حالة تعرض جزء من سكان الدولة للاضطهاد و – حالة حرمان مجموعة ما من الوصول الى الحكومة لمواصلة تنميتهم السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية[3].

تعتبر نظرية الاضطهاد مبررا للانفصال على أساس تقرير المصير اذا توافرت الشروط الآتية:

---

[1]- محمد على احمد محمد تورشين، المقال الالكتروني نفسه.

[2]- د/ عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، المرجع السابق، ص ص 344، 345.

[3]- د/ عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، المرجع السابق، ص ص 346، 347.

أ- ان يبرهن هذا الجزء من السكان بأنهم يشكلون شعبا، وهذا الشرط يقتضيه مبدا الحق في تقرير المصير لأن الشعوب وحدها المخاطبة بهذا المبدأ.

ب- أن يعاني هذا الجزء من اضطهاد الأغلبية بمعنى (الإخضاع والهيمنة والاستغلال)، بحث يحرم عليه الوصول الى الحكومة والتمثيل فيها لتنمية حياتهم السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

ت- أن يبرهنوا انهم لم يعد باستطاعتهم العيش في أمن وسلام ضمن الدولة التي تضمهم.

ث- رفض الدولة أو عدم قدرتها على وضع الترتيبات السياسية الأخرى القادرة على ضمان حقوقهم[1].

ثانيا: نظرية الانفصال العلاجي: في بعض الأحيان نجد أن الإسناد القانوني للانفصال يندرج تحت عنوان حق تقرير المصير أو حق الانفصال العلاجي، هذه النظرية مستنبطة حسب فقهاء القانون الدولي من نص المادة 07 من المبدأ الخامس من مبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون الصادر بقرار الجمعية العامة رقم: 2625 لسنة 1970 الذي جاء فيه ":لا يجوز أن يؤول شيء مما ورد في الفقرات بأنَّه يرخص بأي عمل أو يشجع على أي عمل من شأنه أن يمزق أو يخلّ جزئياً أو كلياً بالسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة التي تلتزم

في تصرفاتها مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها. والتي لها بالتالي حكومة تمثّل شعب الإقليم كله دون تمييز بسبب العرق أو العقيدة أو اللون"، وهو المبدأ الذي أعاد المجتمع الدولي تأكيده بحرفيته في البند الأول من إعلان وبرنامج عمل فيينا المعتمد من قبل المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في جوان 1993 [2] .

بالتالي فضمان الوحدة السياسية لأي دولة هو ضمان معلق على شرط اصطلح عليه الشرط الوقائي(أو الاحترازي) safeguard clause أو شرط الاستثناء saving clause وتحديد مدى استجابة الدول لهذين الشرطين، من خلال توافر مجموعة من المعايير في سلوك الدولة، هذه المعايير هي التي تحدد مشروعية المطالبة بالانفصال:

1- إن حق تقرير المصير في الدول المستقلة يكون من حيث المبدأ متحققاً من خلال إعمال حق تقرير المصير الداخلي الذي يضمن مشاركة ممثلين عن جميع المواطنين في حكومة تلك الدولة وعلى أسس من المساواة ودون تمييز لأي سبب كان.

2- إن الدولة التي تحقق التطبيق الكامل لحق تقرير المصير الداخلي تستحق بمقتضى القانون الدولي حماية سلامتها الإقليمية ووحدتها السياسية.

3- ينشأ حق الانفصال تحت عنوان حق تقرير المصير الخارجي في صورة علاجية بحالات استثنائية يسببها فقدان أقلية فرصها في حق تقرير المصير الداخلي، وذلك من خلال الانتهاك الجسيم لحقوقها وحرياتها الأساسية، وحرمانها من المشاركة في اتخاذ القرار على المستوى الوطني، وفقدان أي أمل في تسوية تفاوضية في إطار نظام الدولة الأم.[3].

هذا وتوجد إشارة للشرط الوقائي في حكم محكمة العدل الدولية الخاص بكوسوفو سنة 2010 وتفسيرا له بأنه يرخص الانفصال في حالة تعرض الأقلية لهجوم مسلح من الدولة الأم يهدد بقائها.

إن شرط تطبيق نظرية الانفصال العلاجي كمفهوم جديد في الحق في تقرير المصير، هو ضرورة وجود خروقات جسيمة لـ:

أ- الالتزام باحترام وتطوير الحق في تقرير الشعوب لمصيرها نفسها بنفسها(الشق الداخلي).

ب- الالتزام بالسماح لهم باللجوء الى كل الوسائل القسرية التي تمكن الشخص من تحقيق هذا الحق[4].

---

[1]- د/ عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، المرجع السابق، ص ص 348، 349.

[2]- أحمد محمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال مع دراسة تطبيقية لحالة انفصال جنوب السودان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الادارية والقانونية، مجلد 29، العدد 03، 2013، ص 474.

[3]- أحمد محمد طوزان، المقال السابق، ص 475.

[4] -**DUBUY** Mélanie, op cit, p 09.

ان انتقال هذا الحق من نطاقه الدولي المرتبط بتحرير الشعوب المستعمرة الى ساحات النزاعات الداخلية غير الدولية، التي تنشب بين بعض الأقليات وحكومات بلدانها جعلت الموقف القانوني ينقسم الى اتجاهين:

1- الاتجاه الأول: يرى أن حق تقرير المصير يجب أن يكون في مثل هذه الحالات في اطار حق تقرير المصير الداخلي، حيث يكون اختيار المركز السياسي داخل كيان الدولة ومؤسساتها، بمعنى ضمان الأقلية لحقها في الحصول على تمثيل لها في الحكومة المركزية، وهو ما يقتضي في بعض الأحيان منح بعض الأقليات ذات الخصوصية القومية حق الحكم الذاتي أو الفدرالية ضمن حدود الدولة الأم، ما يضمن لها مركزا قانونيا وسياسيا لا يصل الى حق الانفصال، على اعتبار ان هذا الأخير لا يجيزه لا القانون الدولي ولا الممارسة الدولية، استنادا إلى قضية كيبيك سنة 1998، حيث رفضت المحكمة الانفصال الأحادي الجانب[1].

2- الاتجاه الثاني: يسمح بانتقال المجموعات المتمايزة قوميا من الحق في تقرير المصير الداخلي الى الحق في تقرير المصير الخارجي، من خلال منحها حق المطالبة بالانفصال، حيث توجد دول نهجت في دساتيرها هذا النهج مثل إثيوبيا[2]: حيث نص دستورها " لكل أمة قومية، شعب في إثيوبيا الحق غير المشروط في تقرير المصير بما فيها المطالبة بالانفصال"[3] وكذلك القسم 235 من الفصل 14 من دستور جنوب أفريقيا لسنة 1996 بنصه: " حق شعب جنوب أفريقيا كله في تقرير مصيره، كما يتجلى في الدستور، لا يحول، دون الاعتراف بفكرة حق تقرير المصير لأي مجتمع يتقاسم إرثا حضارياً ولغوياً مشتركاً، داخل حدود أية وحدة جغرافية من أراضي الجمهورية، أو بأية صورة أخرى تحددها التشريعات الوطنية [4].

المطلب الثاني: شرعية الانفصال في القانون الدولي العام.

كثيرا ما ترفض الدول الاعتراف بالدول الجديدة اعتراضا على طريقة تكوينها.[5] دليل ذلك القرار الأممي رقم: 135 الصادر سنة 1992، وما أكده بطرس بطرس غالي حيث صرّح: " لا يمكن لكل جماعة قومية أو عرقية أو دينية أن تطلب ممارسة هذا الحق والانفصال وتكوين الدول الخاصة بها، لأنه يترتب على ذلك نتائج غير منطقية وغير عملية"[6].

ان شرعية الانفصال مرتبطة بمعايير إنشاء الدول في اتفاقية مونيفيديو لسنة 1933 الخاصة بحقوق وواجبات الدول التي نصت على ضرورة وجود سكان دائمون، أرض محددة، سلطة قادرة على ممارسة السيادة وعلى تصريف الشؤون الداخلية، وعلى اقامة العلاقات مع باقي الدول* ؛ حيث أنه لا بد من توفر هذه المعايير حتى تكون الدولة شخص من أشخاص القانون الدولي. وبالتالي فليس لكل مجموعة من الأقليات مثل هذا الحق، وأن كل مجموعة يجب أن تمتلك الخصائص التالية من أجل التأهل للحصول على حق الانفصال:

الفرع الأول: الرأي المؤيد لشرعية الانفصال. يرى مؤيدو الانفصال ضرورة توافر مجموعة من الشروط حتى يكون الانفصال شرعيا نجملها في ما يأتي:

أولا: وجود نمط من التمييز المنهجي أو الاستغلال ضد أقلية كبيرة محددة ذاتيا.

ثانيا: وجود تمييز في مجتمع محدد ذاتيا متميزا داخل الدولة، يقطن في المنطقة التي تدعم بأغلبية ساحقة الانفصال.

---

[1]- أحمد محمد طوزان، المقال السابق، ص ص 466، 467.

[2]- أحمد محمد طوزان، المقال نفسه، ص468.

[3]- راجع الفقرة الأولى من المادة 39 من الدستور الاثيوبي الصادر يوم 1994/12/08، دخل حيز التنفيذ في 08/21/ 1995.

Article 39 Rights of Nations, Nationalities, and Peoples 1. Every Nation, Nationality and People in Ethiopia has an unconditional right to self-determination, including the right to secession.

[4]- راجع المادة 235 من الفصل 14، مسائل أخرى، من دستور جمهورية جنوب افريقيا لسنة 1996 الصادر بموجب القانون رقم: 108.

[5]- د/ عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، المرجع السابق، ص85.

[6]- د/ عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، المرجع نفسه، ص 477.

ثالثا: احتمال واقعي لتسوية النزاعات وإحقاق السلام داخل وبين الدولة الجديدة والقديمة كنتيجة للحكم الذاتي المتوخى أو التقسيم .

رابعا: رفض الحلول الوسط من جانب الحكومة المركزية[1].

الفرع الثاني: الرأي المنكر لشرعية الانفصال.

بالمقابل يقول الفقيه Beran ان الانفصال لا بد أن يحظر ويمنع اذا ما وجدت هذه الظروف الخمسة في إقليم يسعى الى نزاع لا يحتمل لتمزيق احدهما الآخر:

أولا: اذا كانت المجموعة او الإقليم صغير جدا بحيث لا يستطيع اتخاذ المسؤوليات الأساسية لدولة مستقلة.

ثانيا: اذا كانت المجموعة أو الإقليم غير مهيأ للسماح للمجموعات البديلة الموجودة ضمن حدود الإقليم، لتنفصل بنفسها بالرغم من ان هذا الانفصال ممكن أخلاقيا وعمليا.

ثالثا: اذا كانت المجموعة او الإقليم تسعى الى استغلال او اضطهاد المجموعة البديلة الموجودة داخل حدود الإقليم، و التي تريد الانفصال بنفسها لكن لا تستطيع الانفصال بدورها بسبب تشتت إقليمي او لأسباب أخرى.

رابعا: اذا كانت المجموعة أو الإقليم تحتل او تشغل مكانا محصورا تماما بحدود الدولة الموجودة.

خامسا: اذا كانت المجموعة او الإقليم تشغل مكان مهم للدولة الموجودة ثقافيا، اقتصاديا وعسكريا.

سادسا: اذا كانت المجموعة او الإقليم تشغل مكانا له نسبة معتبرة غير متكافئة من الموارد الاقتصادية بالنسبة للدولة الموجودة[2].

هذا وتوجد حالات تنتهك فيها الدول الجديدة المبادئ العامة الموجودة في القانون الدولي العام، خاصة اذا كان الانفصال عن طريق القوة، فهو انتهاك لمبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية[3].

لذلك اشترطت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 2625 الصادر عام 1970 بعض الشروط التي تخول للأقليات المطالبة بهذا الحق :

1- أن يشكل الشعب أو الفئة من الشعب المنضوي تحت سيادة دولة مستقلة معينة ويطالب بالانفصال عنها هوية قومية أو ذاتية معينة بعاداتها وأعرافها ودينها ولغتها وثقافتها أو عرقها تميزها عن الهوية الشعبية السائدة في الدولة.

2- لا يجوز لهذه الذاتية أي عمل يؤدي إلى الانفصال عن الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة الأم التي تراعي مبدأ الحقوق المتساوية لكافة فئات وقطاعات شعبها وبالتالي تكون حكومتها الوطنية ممثلة لكافة شعبها بصرف النظر عن الفروقات الاثنية والدينية والسياسية فيما بينهم.

3- لا يجوز لأي فئة من الشعب ممارسة حق تقرير المصير ما دامت الحكومة الوطنية للقطر المعني تراعي حقوق الإنسان وفق ما نص عليه القانون الدولي.

4- على كل دولة أن تمتنع عن القيام بأي عمل يهدف إلى تفكيك جزئي أو كلي للوحدة الوطنية والأقلية لأي دولة أخرى[4].

المبحث الثاني: تطور أزمة جنوب السودان وحقه في تقرير مصيره: لقد كان السودان الشمالي مهد قيام دولة " كوش" أول مملكة قامت في السودان، حيث توالت على المنطقة بعد ذلك عدة مماليك وحضارات، مرورا بالاستعمار البريطاني

[1] -Halim Moris, Self-Determination:An Affirmative Right or Mere Rhetoric ?, http://tamilnation.co/selfdetermination/97moris.htm

[2] -dejo olowu, southern sudan beyond self-determination, lessons challenges and prespects, jornal of international affairs, V° 67, indio quarterly, SAGE publications, UK, 2001, p 294.

[3] - د/ عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، المرجع السابق، ص ص 85، 86.

[4] - عمر سلمات، الأزمة السودانية 1983 – 2005، بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2005- 2006، ص 34.

ومخلفاته، وصولا إلى السياسات السودانية المتعاقبة الخاطئة التي زادت من اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، وسيعالج هذا المبحث نقطتين: أزمة جنوب السودان وحقه في تقرير مصيره في المطلبين الآتيين.

المطلب الأول: تطور أزمة جنوب السودان: إن التعددية الإثنية هي أبرز ما يميز السودان و الدول الإفريقية المجاورة لجنوبه و التي حاولت معالجة أزماتها وإدارتها بما يحقق الاستقرار في الدول والأقاليم، لكن محاولات إدارة التعددية الإثنية باءت بالفشل ولم تتمكن دول شرق أفريقيا من تحقيق الاندماج الوطني واستيعاب مطالب الجماعات الإثنية المختلفة مما أدى إلى العديد من التمردات في مختلف الأقاليم.

و لعل الطبقة الحاكمة الشمالية التي ورثت الحكم عن الاستعمار هي أول العناصر المؤججة للأزمة في السودان و ذلك باتباع أسلوب سيئ في إدارة التعددية الإثنية في الإقليم، إضافة إلى أن الاستعمار البريطاني زرع بذرة التفرقة بين أهالي السودان (العرب المسلمين و الأفارقة المسيحيين و المعتنقين لديانات أخرى) متبعا في ذلك سياسته المعروفة فرق تسد، و ذلك من أجل فصل جنوب السودان عن شماله إضافة إلى فصل منطقة دارفور في غرب السودان ، و انفصال شرقه أيضا، و كل ذلك من أجل بسط النفوذ الأجنبي الاستعماري تحت غطاء حماية حقوق الإنسان و التدخل الإنساني بغية تقسيم المنطقة.

الفرع الأول: أزمة جنوب السودان قبل الاستقلال: تكونت دولة كوش الموحدة المستقلة خلال المائة والخمسون (150) سنة الواقعة بين سقوط الدولة الوسطى وقيام الدولة الحديثة (1570 – 1730) قبل الميلاد، اذ قامت هذه الدولة في شمال السودان بوجود شواهد أهمها لوح الملك " كاموسي" ثاني ملوك الأسرة السابعة عشرة الطيبية (مصر)[1].

ان المتتبع لتاريخ الحضارة في السودان ومصر، يرى جليا الطابع المصري لأهل " نبتة" في السودان القديم، وشعورا بالخطر الآشوري عقدت تحالفا مع بعض أمراء فلسطين[2].

وبعد طرد الآشوريين في ظل العلاقة بين مصر ومملكة نبتة - التي نقلت عاصمتها إلى مروى جنوبا في زمن الملك " اسبلتا" 593 – 568 قبل الميلاد، والتي تقع شمال الخرطوم – تعلم أصحاب الحضارة السودانية من أعدائهم الآشوريين استعمال الأسلحة الحديدية، وأصبحت المنطقة منذ ذلك التاريخ منجما للحديد[3].

وفي زمن البطالمة خلفاء الإسكندر الأكبر في مصر، سيطرت مملكة مروى على التجارة الإفريقية[4].

بعدها ظهر الرومان وأرادوا التوسع نحو الجنوب حيث يوجد موجز لأعمال الإمبراطور " أغسطس أكتافيانوس" في أنقرة، التي أكدت ذلك[5].

استغلت القبائل النوبية ضعف المملكة المروية، وبدأت تتجمع تدريجيا في المنطقة، بعد أن رحلت عن مواطنها الأصلية في كردفان، حيث تجلى ضعف مملكة مروى إثر الصراع بينها وبين مملكة " أكسو" التي تزعمها الملك "غيزانا" في الحبشة، الذي ادعى سلطته على مملكة "كوش" (مروى آنذاك) وثار ضده النوبيون[6].

يعيش النوبة حاليا على ضفاف النيل المعروفة بالنوبة السفلى، محتفظين بلغتهم السابقة على مجيء العرب[7].

---

[1]- د/ محمد إبراهيم بكر، تاريخ السودان القديم، حضارة كرمة، دولة كوش، مملكة نبتة، اصل الحضارة السودانية وجدولها الزمني، مملكة مروى ونهايتها، دار القومية العربية للثقافة والنشر، القاهرة، 1973، ص ص 59، 60.

[2]- د/ محمد إبراهيم بكر، المرجع نفسه، ص 102.

[3]- د/ محمد إبراهيم بكر، المرجع نفسه، ص 174.

[4]- د/ محمد إبراهيم بكر، المرجع نفسه، ص 187.

[5]- د/ محمد إبراهيم بكر، المرجع نفسه، ص 195.

[6]- د/ محمد إبراهيم بكر، المرجع نفسه، ص 214.

[7]- روبرت أو. كولينز، تاريخ السودان الحديث، المركز القومي للترجمة، دار العين للنشر، القاهرة، 2010، ص 21.

تطل جبال النوبة على سهول كردفان الجنوبية، حيث يمثل النوبيون أكثر من 50 جماعة عرقية تتحدث ما يزيد عن 70 لغة مختلفة ويمارسون ديانتهم الافريقية التقليدية[1].

وقد بدت عزلتهم تتداعى في القرن 18 تحت ضغط العرب البقارة القادمين من السهول، فأصبحت العربية لغة للتفاهم المشترك بينهم، لكن الإنجليزية مألوفة في وسط النوبة المتعلمين، وإذا كان المسلمون قد هيمنوا على شمال السودان فإن غير المسلمين هيمنوا بدورهم على جنوب السودان ثلث (3/1) سكان السودان[2].

مع قدوم العام 1820 كان محمد علي نائب السلطان العثماني (في اسطنبول) قد أرسى سيطرته على مصر، حيث اصبح قادرا على فتح السودان للحصول على الجنود لجيشه وعلى الذهب لخزينته، وجاء الغزو من مصر بقرار من حاكمها[3].

لقد كان جنوب السودان جزء من السودان على العهد التركي المصري بعد افتتاحه من طرف الخديوي إسماعيل سنة 1867، وسميت المنطقة بمديرية خط الاستواء اين عُيّن صمويل بيكر من طرف الخديوي حاكما عليها[4].

قامت السياسات الاستعمارية على إظهار الاختلافات اللغوية والعرقية والدينية وفرقت بريطانيا في التعامل مع الجنوب والشمال في عدة قضايا أهمها التعليم ، وبدأت تظهر الخلافات الثقافية وساد اعتقاد لدى الأوساط المسيحية في الجنوب أن الشماليين هم تجار للرقيق، بالإضافة إلى التداخل الديموغرافي مع دول الجوار الإفريقي وتأثر الجنوب بها وتأثيرها عليه كان سلبا وإيجابا، وقد كان هذا التنوع من مبررات استخدام بريطانيا لسياسة المناطق المنغلقة على نفسها بعيدا عن حركة المد الثقافي العربي الإسلامي التي انسابت في بقية أنحاء البلاد[5].

إن أسلوب الإدارة البريطانية في جنوب السودان كان قائما على أساس حكم البلاد عن طريق الشعب، وكانت بريطانيا تعتبر مصر والسودان وحدة ادارية ومالية واحدة، ومن الناحية الإدارية والمالية تعتبر جزء لا يتجزأ من مصر، حيث كان منافسوها كفرنسا مثلا يتهمونها بالاستئثار بالسودان لنفسها، وقد طرأ تحول كبير على السياسة البريطانية في جنوب السودان بعد قيام الثورة المصرية سنة 1919 اثر تخوّف بريطانيا من تمدد روح الثورة الوطنية الى شمال السودان والمديريات الجنوبية، ما يهدّد مصالح الإمبراطورية. هذا ما جعلها تسعى الى فصل السودان عن مصر إداريا وماليا وسياسيا، كما سعت الى تعميق الخلافات بين شمال السودان وجنوبه باستعمالها للحملات التبشيرية[6].

في الأصل اتسع دور الهيئات التبشيرية في جنوب السودان منذ 1899 لما أصبحت تنوب عن الحكومة الاستعمارية في بعض المهام كالتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية، نظير مساعدات ما لية تتحصل عليها من خزينة الدولة. ما عزّز نجاح السياسة المرسومة والمتفق عليها بين الهيئات التبشيرية والحكومة، والمتمثلة في فصل الجنوب عن الشمال، حيث وجدت لوائح إدارية بريطانية لتنظم عمل هذه الهيئات، وقد صدرت هذه اللوائح سنة 1905 وعدّلت سنة 1912 و سنة 1933 [7].

---

[1]- روبرت أو. كولينز، المرجع نفسه، ص 22.

[2]- روبرت أو. كولينز، المرجع نفسه، ص 23.

[3]- روبرت أو. كولينز، المرجع السابق، ص 29.

[4]- د/ عبد القادر اسماعيل السيد الشربيني، مشكلة جنوب السودان، دور الأحزاب السياسية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010، ص 13.

[5]- إيمان إبراهيم، أثار انفصال جنوب السودان علي إفريقيا، مقال الكتروني منشور على الموقع:
http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/43/contents

[6]- عايدة مجذوب كمال الدين، الادارة البريطانية في السودان، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، قسم التاريخ، 1989، ص 73، 74.

[7]- عبد العزيز محمد موسى اسحاق، جنوب السودان خلال الحكم العسكري الأول، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة النيلين، الخرطوم، 1998، ص 36.

ازداد نفوذ الهيئات التبشيرية اثر حدوث المجاعات بسبب الفيضانات وفقر التربة وتعرض المحاصيل لهجوم الطيور الموسمية، مما جعل المبشرين يهتمون بتجارة المحاصيل خاصة الذرى، وبذلك استخدام الغذاء كوسيلة لفرض نفوذهم وسيطرتهم بغية نشر الإنجيل في المنطقة، إضافة الى إنشاء "مدارس القرى" لتدريس مبادئ الدين المسيحي [1].

بعد الحرب العالمية الأولى ارتأت بريطانيا تغيير سياستها من القهر والسيطرة الى إنماء البلاد، حيث تأكدت من صعوبة النظام المركزي، لذلك كان تقرير "ملنر" 1920 الذي اقر ضرورة العمل باللامركزية، مما رأى في السلطة الأهلية يد مساعدة تحت رقابة بريطانية[2].

كان الهدف الأساس من الإدارة الأهلية زرع الفرقة وخلق الانقسامات وتقريب الطوائف الدينية حتى تتزعزع مكانتها في نفوس أبناء السودان، إضافة الى ضرب المسلمين بالمسلمين، المهدية بالختمية، شيوخ القبائل بزعماء الطوائف، العلماء برجال الطرق الصوفية و المثقفين برجال الطوائف والقبائل[3].

الفرع الثاني: أزمة جنوب السودان بعد الاستقلال.

تأسست مدينة الخرطوم الحالية بين عامي 1822 و 1839 بأمر من محمد علي باشا، وسرعان ما نمت وأصبحت عاصمة للسودان[4].

عقد مؤتمر جوبا سنة 1949 أول اجتماع ضم الشمال والجنوب، لبحث إمكانية تمثيل الجنوبيين في الجمعية التشريعية المقترح إنشاؤها لضمان مصالح الجنوبيين، وتم التوصل الى قرار بشأن إنشاء مجلس استشاري للجنوب ينظر في شؤونه الانتخابية لتمثيل الجنوبيين في هذه الجمعية، وعليه قرّر الجنوبيون الاتحاد مع الشمال في دولة واحدة. كانت هذه خطة بريطانيا لأن توهم الجميع بأنها تدير السودان كدولة واحدة، حيث قرر مؤتمر جوبا ان الجنوب جزء من الكيان السوداني في اطار فدرالي[5].

كانت مرحلة الحكم الذاتي الأول(1954 – 1958) تتخلّلها أبرز أخطاء هذه المرحلة في ما يعرف بسياسة " السودنة" في ظل حكم إسماعيل الأزهري سنة 1955 [6] حيث كان نتاج هذه السياسة الخاطئة المتمثلة في ممارسات الأحزاب الشمالية ومناوراتها السياسية، فوضى عارمة في الجنوب. ما جعل الجنوبيون يشكلون لجنة سياسية برئاسة " بولي لوقالي" في جوان 1954 وهي اول التنظيمات السياسية الجنوبية في فترة الخمسينيات[7]، وبعد نقل بعض فرق الجيش الجنوبية الى الشمال سنة 1955 أدى ذلك الى تفجير ثورة في الجنوب[8]، وهو تاريخ اندلاع الحرب الأهلية الأولى التي استمرت الى غاية 1972، بقيادة الفرقة الاستوائية التابعة لقوة دفاع السودان بـ "توريت" في الجنوب[9]، حيث أُهمل الجنوب وتم الاستيلاء على المدارس التبشيرية، كما تم حصر وظائف الدولة في الجنوب بأهل الشمال فقط[10] فنتج عن ذلك مذابح أضيفت الى رصيد

[1]- عبد العزيز محمد موسى إسحاق، المذكرة نفسها، ص 42.

[2]- عايدة مجذوب كما الدين، المذكرة السابقة، ص ص 25، 26.

[3]- عايدة مجذوب كما الدين، المذكرة نفسها، ص ص 27، 28.

[4] -Arkell (J) : Early khartoum, oxford university press, US, 1949, p 208.

[5]- رشا محمد أحمد أمين، جنوب السودان منذ مؤتمر جوبا وحتى اندلاع الحرب الاهلية الثانية (1947 – 1983)، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 29، الجزء الثاني، د ت، ص 523.

[6]- د/ أحمد دريد الخطيب، محمد أمير الشب، انفصال جنوب السودان، الجذور والتطورات والتداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد 27، جوان 2012، ص 387.

[7]- رشا محمد احمد امين، المقال السابق، ص 524.

[8]- د/ دريد الخطيب، محمد أمير الشب، المقال السابق، ص 387.

[9]- طلعت رميح، النمط السوداني للدولة/ الأمة: الاشكالات النظرية والعملية، مجلة قضايا دولية، العدد 187، دت، ص 98.

[10]- د/ دريد الخطيب، محمد أمير الشب، المقال السابق، ص 387.

عدم الثقة بين الطرفين، ثم تولدت الحركة المسلحة الجنوبية "الأنيانيا" ومحاولة للتسوية تم التأكيد على الفدرالية كجزء من الاتفاقية الشاملة لإعلان استقلال السودان لاحقا[1].

بعد الاستقلال سنة 1956 لم يحدث أي تغيير يذكر في العلاقة بين الهيئات التبشيرية والحكومة الوطنية، التي أخذت تعاملهم كأصدقاء ولم تحد من نفوذهم والامتيازات التي منحتها إياهم الحكومة الاستعمارية سابقا؛ في ظل عدم الرقابة عليهم وعدم وضع قوانين تراجع تنظيمهم[2] .

كان الحكم الوليد في عهد عبد الله خليل بداية اتجاه الحكومة للتخلص من معارضة الجنوبيين واللجوء الى محاكمة العديد منهم، حيث تم النظر الى مشكلة الجنوب بأنها ثانوية تلي مسألة العروبة والإسلام في البلاد، اذ استولت على جميع المدارس التابعة للبعثات التبشيرية، الأمر الذي لاقى معارضة من الجنوبيين، في حين كانت الأحزاب الشمالية منشغلة بالسلطة وتولي الحكم وتوزيع المناصب مهمشة الجنوب، فتدهورت الأوضاع الاقتصادية وظهرت اضطرابات سياسية أدت الى انقلاب عسكري بقيادة الفريق إبراهيم عبود في 1958/11/17 مما عقّد مسألة الجنوب[3] . وبذلك تكرّست مرحلة الحكم العسكري الأول (1958 – 1964)، حيث اعتمد إبراهيم عبود سياسة الدمج بين الشمال والجنوب عبر الأسلمة والتعريب، حيث قام بإنشاء المعاهد الإسلامية ومدارس تعليم القرآن الكريم واستبدل الأحد بالجمعة كيوم عطلة رسمي، وحظر التبشير؛ كما اتخذ الحل العسكري منهجا لحل مشكلة الجنوب وسعى الى دمجه بالقوة، مما أدى الى تدويل قضية الجنوب تحت ضغط الفاتيكان وبعض الدول الغربية[4].

كان الوضع السياسي في السودان عام 1958 ينذر بالانهيار ويهدد بزعزعة الحكم الديمقراطي الوليد اثر السياسة العسكرية التي كانت مطبقة، حيث منحت امتيازات خاصة لأبناء الشمال الذين قبلوا الاستقرار في المديريات الجنوبية بصفة دائمة دون منحها للجنود في الجنوب، كما فشلت الحكومة في تقديم المعونات لأبناء الجنوب الذين يتعرضون للمجاعة، إضافة الى مشكلة الشرب التي لم تحلها الحكومة منذ 1951 [5]. فأدت هذه السياسة الى هروب الكثير من الجنوبيين جرّاء القمع وشكلوا حركات تحرر ومنظمات طالبت كلها بالانفصال عن الشمال[6]، إلا أن ما يسمى برابطة السودان المسيحية والاتحاد الوطني للمناطق المغلقة بالسودان الإفريقي الذي تطور الى ان اصبح حزبا سياسيا تحت اسم الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني أو "سانو"، حيث لم يكن التحدي الحقيقي أمامه مواجهة الحكم العسكري في الخرطوم، انما التحدي في قدرته على ان يوحد صفوفه ويحقق أهدافه بعيدا عن الانشقاقات والخلافات الشخصية التي سرعان ما ظهرت داخل الحزب، حتى انشق "وليم دينج" عن الحزب الذي نادى بالفدرالية بدلا من الانفصال[7] فاندلع تمرد في الجنوب سنة 1963 [8]. تاريخ ظهور الأنيانيا بقيادة جوزيف لاقو[9].

كانت نتيجة الحكم العسكري الغاء النظام البرلماني وفرض الاندماج الطائفي سعيا لاستيعاب الجنوب في اطار الثقافة العربية الإسلامية، حيث تم طرد المبشرين من الجنوب[10] .

---

[1]- رشا محمد احمد امين، المقال السابق، ص 524.

[2]- عبد العزيز محمد موسى اسحاق، المذكرة السابقة، ص43.

[3]- رشا محمد احمد امين، المقال السابق، ص 525.

[4]- د/ دريد الخطيب، محمد أمير الشب، المقال السابق، ص 387.

[5]- عبد العزيز محمد موسى اسحاق، المذكرة السابقة، ص 17.

[6]- د/ دريد الخطيب، محمد أمير الشب، المقال السابق، ص 387.

[7]- رشا محمد احمد امين، المقال السابق، ص ص 525، 526.

[8]- د/ دريد الخطيب، محمد أمير الشب، المقال السابق، ص 387.

[9]- رشا محمد احمد امين، المقال السابق، ص 556.

[10]- رشا محمد احمد امين، المقال السابق، ص 525.

أثناء الخطة العشرية للتنمية من 1961 الى 1977 كان نصيب الجنوب التوسع في زراعة البن بالمديريات الاستوائية، وكذلك وضع مخطط للتوسع في زراعة الأرز في منطقة " أويل" بمديرية بحر الغزال، وبلغت المصروفات في 1963/1961 حوالي 38.825 جنيه، وفي 1964/1963 حوالي 209.175 جنيه [1].

في عهد سر الختم الخليفة كانت ثورة أكتوبر 1964 – 1969، حيث أدرك سر الختم ان الجنوب كان أهم سبب أدى إلى سقوط رئاسة إبراهيم عبود، فاتصل بقادة تمرد 1963 وعقد معهم حوار ضم عدة دول كالجزائر، نيجيريا ومصر، نتج عنه تبني النظام الاقليمي في الحكم بالإضافة الى وجود مجلس تشريعي وحاكم للجنوب، لكن سرعان ما فشل في تسوية هذه المسائل وحدث انقلاب عسكري سنة 1969 متأثرا بثورة جويلية في مصر[2].كما فشلت كل المشاريع التنموية من بينها مشروع قناة " جونقلي" للمحافظة على مياه النيل المستقبلية، حيث كان من المنتظر أن يتم البدأ في تنفيذ المشروع سنة 1978، لكن توقف العمل بسبب الحرب الأهلية الثانية في جنوب السودان[3].

انتقل جنوب السودان الى الحكم الذاتي، وهنا لا بد أن نفرق بين الحكم الذاتي الذي يعني في نظر القانون الدولي أن يحكم الإقليم نفسه بنفسه self government وبين الاستقلال الذاتي Autonomy . ففي الحكم الذاتي معنى للامركزية، اما في الاستقلال الذاتي ان تتمتع الدولة العضو في الاتحاد الفدرالي بتشريعها وادارتها وقضائها، وتملك وظائف السلطات الخاصة بالدولة[4].

في عهد جعفر النميري سنة 1969 – وهو عهد الحكم العسكري الثاني (1969 – 1985) - أصدر قرار اعترف فيه بقبول الفوارق الثقافية والتاريخية بين الشمال والجنوب، ما لقيا ترحيبا من الجنوبيين خاصة حركة " الأنيانيا" وقائدها " جوزيف لاقو" أثمر هذا التلاقي مؤتمر اديس أبابا سنة 1972 [5].

اعلن عن الحكم الذاتي سنة 1969 لكن المفاوضات استمرت لإقامته حتى وقعت اتفاقية اديس ابابا السالفة الذكر وصدر في 03 مارس 1972 قانون الحكم الذاتي الإقليمي الذي انهى مشكلة عويصة وقتالا ضاريا استمر على مدى 17 سنة في جنوب السودان[6]. وضمن ذلك صراحة في الدستور[7].

تعد الحركة الشعبية أول حركة متمردة في جنوب السودان ضد الحكومة المركزية، حيث لم يكن الإعلان عنها وعن الجيش الشعبي لتحرير السودان حدثا مفاجئا، بل نتيجة منطقية للسياسات الحكومية الخاطئة تعاقبا؛ والاختلاف حول الالتزام بتطبيق اتفاقية أديس ابابا والمواد المتعلقة بذلك في دستور السودان لسنة 1973[8].

---

[1]- عبد العزيز محمد موسى اسحاق، المذكرة السابقة، ص 77.

[2]- د/ دريد الخطيب، محمد أمير الشب، المقال السابق، ص 387.

[3]- ألفونس ميخائيل بسغرون، الوسع الأفقي وأثره على مشكلة الأمن الغذائي بالتطبيق على نموذج تنمية جنوب الوادي، مجلة المال والتجارة، العدد53، ديسمبر 1998، ص 30.

[4]- عصام الدين حواس، الحكم الذاتي وحقوق السيادة وتقرير المصير في ضوء قواعد القانون الدولي مع معالجة تطبيقية لحالة الضفة الغربية وقطاع غزة، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 36، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، 1980، ص 03.

[5]- د/ دريد الخطيب، محمد أمير الشب، المقال السابق، ص 388.

- د/ ولاء البحيري، صالح القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان، دار الزمان، الاردن، 2010، مجلة النهضة، المجلد 12، العدد الثاني، افريل 2011، ص 219.

[6]- عصام الدين حواس، المقال السابق، ص 08.

[7]- د/ دريد الخطيب، محمد أمير الشب، المقال السابق، ص 388.

[8]- عبد الماجد بوب، جنوب السودان، جدل الوحدة والانفصال، ط2، دار عزة للنشر والتوزيع، السودان، 2010، ص 237.

* حيث رفضت فرقة عسكرية من مدينة "واو" - عاصمة اقليم بحر الغزال بالجنوب - الأوامر الصادرة اليها بالانتقال الى الشمال، واغتالت الضباط الشماليين واطلقت على نفسها " انيانيا2"

حدثت انتفاضة أفريل الديمقراطية من (1985 – 1989) حيث استمر الهدوء الى غاية 1985، اذ عاد بعدها انفجار الوضع نتيجة انقسام داخل القادة الجنوبيين ونتيجة تطبيق الحكومة لمبادئ الشريعة الإسلامية على الجنوب من جديد، مما فجّر حربا أهلية ثانية بدأت إرهاصاتها الأولى في 1983* وظهرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة "جون قرنق" سيطرت على حوالي 80% من الجنوب. بعد تولي زعيم حزب الأمة الصادق المهدي قيادة البلاد اثر فوزه في انتخابات 1985، عقد عدة لقاءات مع قرنق باءت كلها بالفشل في الوصول الى حل؛ ثم توالت الانقلابات على المهدي حيث نجح الانقلاب عام 1989 على يد حكومة الإنقاذ. من طرف عمر حسن البشير، فبعد وساطة دول الجوار كاثيوبيا اقر نظام الإنقاذ سنة 1991 النظام الفدرالي بجنوب السودان[1]، وفي عهد هذه الحكومة تطورت مشكلة الجنوب، حيث اهتمت بالسلام وإيقاف الحرب وقدّمت الكثير من التنازلات في سبيل تحقيق هذا السلام، من بين هذه التنازلات الاعتراف بحق تقرير المصير للجنوب[2] وعلى الرغم من ذلك استمرت الخلافات الى غاية اتفاق ماشاكوس في 2002/07/20 الذي كانت أهم مقرراته الاعتراف بحق المصير للجنوب، بعد فترة انتقالية مدتها 06 سنوات وذلك عبر استفتاء شعبي، مهّد اتفاق ماشاكوس السالف الذكر الطريق لاتفاق نهائي وُقع سنة 2005 سُمي اتفاقية نيفاشا للسلام في 2005/01/09 في نيروبي بكينيا(تاريخ الانتهاء الرسمي للحرب الأهلية 2) ؛ حيث ضُمنت الاتفاقية في الدستور الانتقالي المؤقت، ومهد الطريق لكيانين في السودان: مسلم في الشمال وعلماني في الجنوب[3].

وتوالت أزمات الثقة بين الطرفين من خلال عدم الالتزام بالاتفاقات المبرمة بينهما الى سنة 2005.

عندما صنف السودان في المرتبة الثالثة من بين أكثر الدول فشلا في العالم، أكثر حتى من الصومال وأفغانستان وساحل العاج. وازداد هذا المفهوم أهمية لما نُشر تقرير استراتيجية الأمن القومي في سنة 2002 أن الدول الفاشلة أكبر مصدر تهديد خارجي للأمن القومي الأمريكي[4]، فكانت هذه الورقة ضاغطة على السودان، جعلته يقدم تنازلات جسّدت في اتفاقية نيفاشا للسلام 2005.

رافق الاتفاق مشروع نظام حكم جديد يهدف أساسا لمخاطبة مطالب أهل الجنوب على المستوى السياسي، الاقتصادي والثقافي، كما هدف الى إعادة النظر في السلطة والثورة بل وفي طبيعة الدولة نفسها[5].

أسست اتفاقية السلام السالفة الذكر لإنشاء دولة جنوب السودان بمؤسسات جديدة، ما جعلنا نطرح إشكالية الى أي مدى يمكن اعتبار انفصال دولة جنوب السودان تطبيقا للحق في تقرير المصير الوارد في اتفاقية السلام لسنة 2005؟

المطلب الثاني: تطبيق حق تقرير المصير في قيام دولة جنوب السودان : عجز القانون الدستوري في الدولة على جعل مكان أو قاعدة مقبولة للأقليات، تلزم القانون الدولي بالخلط بين هذه الأوضاع الداخلية الصرفة، المأخوذة من طرف السلطات الموجهة في الدولة، والشعوب المتطلعة للاستقلال بالمطالبة بالانفصال من طرف واحد غير الموجود في القانون الدستوري، وبالتالي يرجعون للقانون الدولي الذي يمنح لهم هذا الحق[6]، من خلال فقه القانون الدولي ارتباطا بمبدأ الحق في تقرير المصير.

---

[1]- د/ دريد الخطيب، محمد أمير الشب، المقال السابق، ص 388.

[2]- د/ ولاء البحيري، صالح القاسم، المقال السابق، ص220.

[3]- د/ دريد الخطيب، محمد أمير الشب، المقال السابق، ص 388.

[4]- عبد الوهاب الأفندي، حالة السودان، في أزمة الدولة في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص ص 195، 196.

[5]- عدلان الحردلو، المرجع السابق، ص 491.

[6] -**DUBUY** Mélanie, op cit, p 01.

الفرع الأول: : مفهوم الحق في تقرير المصير في القانون الدولي: يعتبر الحق في تقرير المصير أساس المطالبة بالحقوق السياسية منذ الثورة الفرنسية، بينما هدف ومضمون هذا الحق فشل في التمتع بالتوافق المقنع والقوي، وبعد هذا الخلاف أصبح فقط ظاهرة متجذّرة في القانون الدولي العام بعد الحرب العالمية الثانية[1].

وعندما أصبحت فكرة تقرير المصير واضحة في القانون الدولي تحت نظام الأمم المتحدة، أصبحت المسالة محيّرة جدا ومشكوك فيها، فيما يتعلق بالحق في تقرير المصير الذي اصبح واسع للتشجيع على الانفصال(المنهج الانفصالي) للمطالبة الداخلية للحركات التحررية الوطنية له؛ وهنا جاء دور الأمم المتحدة لتوضيح القابلية للتطبيق في مفاهيم ما بعد الاستعمار والحكم الذاتي للأقاليم، حيث توجد العديد من الأحكام القضائية في مسألة ناميبيا والصحراء الغربية وتيمور الشرقية، لكن الأمم المتحدة وأجهزتها سكتت عن الحق في تقرير المصير فيما بين الدول المطالبة بالاستقلال[2].

ومع تطور المجتمع الدولي ظهر ما يسمى بنظرية الانفصال العلاجي التي ترتبط بالحق في تقرير المصير الخارجي، كتحول جديد لمبدأ تقرير المصير في العلاقات الدولية.

حيث ينقسم الحق في تقرير المصير الى: الحق في تقرير المصير الخارجي، إذ يمكن لشعوب الدول الواقعة تحت الاستعمار، او شعوب الأقاليم الخاضعة لنظام الوصاية، أن تقرر بحرية مطلقة مصيرها من خلال 03 خيارات، أولها خيار الاستقلال التام وإقامة دولة ذات سيادة، والثاني خيار الحصول على حكم ذاتي مع إقامة علاقات تعاقدية مع دولة مستقلة توكل اليها بعض شؤونها الداخلية والخارجية. أما الخيار الثالث فهو الاندماج في كيان دولة مستقلة بإحدى صور الاندماج المعروفة في الأنظمة الدستورية الرئيسية؛ وقد أقرت هذا النوع الجمعية العامة في قرارها رقم: 1514 سنة 1960 وكذلك القرار رقم: 2625 سنة 1970 [3].

أما الحق في تقرير المصير الداخلي فهو حق أغلبية الشعب داخل الوحدة السياسية الممثلة لها وفقا لمبادئ القانونين الدولي والدستوري في ممارسة السلطة، لإقامة شكل الحكم والمؤسسات الوطنية بصورة تتلاءم ومصالح هذه الأغلبية، وقد تمت الإشارة الى هذا الحق في نص المادة الأولى من العهدين لسنة 1966، وعلقت عليها لجنة التحكيم المنبثقة عن مؤتمر السلام في يوغسلافيا بقولها: " ان هذا الحق هو واحد من حقوق الإنسان والذي بمقتضاه يكون لكل فرد الحق في اختيار أي جماعة عرقية أو دينية أو لغوية يرغب في الانتماء اليها"، وقد ورد هذا التعليق في راي أبدته المفوضية المذكورة عن قيام صرب البوسنة والهرسك بإعلان جمهورية " صرب سكا" في 11 جانفي 1992 وما اذا كان لسكان الصرب في البوسنة والهرسك وكرواتيا تقرير مصيرهم بهذه الطريقة أيضا؛ كذلك حالة جنوب إفريقيا[4].

الفرع الثاني: علاقة الحق في تقرير المصير بانفصال جنوب السودان.

من خلال ما سبق بحثه فإن تقرير المصير الخارجي ينشأ في حالتين:

أولا: تحرير الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية[5]: حيث نص المبدأ السادس عن حالة تمتع الإقليم بالحكم الذاتي الذي يحق له تقرير مصيره.

ثانيا: حالة الشعوب الرازحة تحت الاستعمار، الواقعة تحت الاستعباد الأجنبي والسيطرة والاستغلال: ذُكرت هذه الحالة في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة[6].

---

1 -dejo olowu, op. cit, p 293.

2 -dejo olowu, Ibid, p294.

3- أحمد محمد طوزان، المقال السابق، ص 465.

4- أحمد محمد طوزان، المقال نفسه، ص ص 465، 466.

5- راجع الفقرة رقم: 02 من القرار رقم: 1514، الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها رقم: 15، بتاريخ: 1960/14/14، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

6- راجع القرار رقم: 2625، الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها رقم: 25 في 1970/10/24.

لكن الواقع أضاف حالة ثالثة وهي نادرة الحصول: اين ينشأ تقرير المصير الخارجي باتفاق بين الدولة الأم وأحد أجزائها، كحل لوضع او مسألة معينة. مثال ذلك اتفاقية السلام الشامل الموقعة بنيفاشا في: 2005/01/09 بين حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث أتفق الطرفان على:

– أن يكون لشعب الجنوب الحق في رقابة وحكم شؤونه الإقليمية، والمشاركة بصورة عادلة في الحكومة القومية.

– أن يكون لشعب جنوب السودان الحق في تقرير مصيره، عبر استفتاء لتحديد وضعه المستقبلي.

– يكون التصويت في الاستفتاء لتأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذي أرسته اتفاقية السلام الشامل والدستور أو اختيار الانفصال، حيث حصلت هذه الاتفاقية على ضمان دستوري بموجب المادة 225 من دستور السودان الانتقالي لسنة 2009، وحصل تقرير المصير على ذات الضمان، بموجب المادة 219 و المادة 222 من الدستور نفسه، اللّتان لخّصتا إجراء الاستفتاء قبل 06 أشهر من انتهاء الفترة الانتقالية، كما نصت على تصويت مواطنو الجنوب على تأكيد الوحدة أو اختيار الانفصال.

الإشكال أن المادة رقم: 66 من دستور 1998 السوداني حدّدت حالات الاستفتاء لكل الناخبين في السودان؛ وهي مسائل تمس القيم العليا أو الإرادة الوطنية او المصالح العامة للدولة. من ثم فالاستفتاء حول خيار الانفصال ليس موكول لسكان جنوب السودان فقط، إنما لجميع مواطني دولة السودان. وعليه تعتبر اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005 حالة شاذة، رغم تضمينها كفصل قائم بذاته في دستور 2005 الانتقالي، الذي يعتبر دستور منحة - وفق الفقه الدستوري – من المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، إذ تم إقراره وفقا لسياسة الأمر الواقع (الاستقواء بالخارج) فتفاصيل اتفاقية السلام كانت أقرب إلى إملاء أمريكي أكثر منها نتيجة تفاوض سوداني, فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية (USA) قد خضعت للوبي المسيحي والصهيوني, والكوكس الإفريقي ومنظمات أخرى, لذلك أصدر الكونجرس:

- سلام السودان في نوفمبر 2002.
- سلام السودان الشامل في: 2004/10/16.
- سلام دارفور في: 2006/05/05[1].

ففي سنة 2004 وافق الكونجرس على مشروع القرار الذي قدمه العضو الديمقراطي DONALD PAYNE وهو القرار رقم: 1424 الذي أشار إلى حظر وتجميد أصول الحزب الحاكم في السودان, كما دافع القرار ذاته على مطلب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية (USA) عسكريا في دارفور [2].

مما يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية (USA) تحاول تطويع السودان وتغيير نظامه, وقد بدأت ذلك بسلام الجنوب[3].

إذ أن الحصول على تنازلات لصالح المتمردين كان تمهيدا لانفصال الجنوب, وبالفعل وصل الأمر إلى غاية تحديد تاريخ الاستفتاء حول الانفصال بتاريخ: 2011/01/09, و انفصل الجنوب, وبعدها مباشرة أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. كما وقّع نظام الإنقاذ العديد من البروتوكولات بضغط أمريكي لصالح التمرُّد في الجنوب, حيث ظهرت " ملامح تفكيك السودان مع صعود حركة الغرب السوداني المسلحة[4]. مما يثبت العلاقة بين قضية دارفور وانفصال الجنوب.

---

[1]- الصادق المهدي, نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف في دارفور, دط, القاهرة, مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان, 2007, ص39.

[2]- د. السيد مصطفى أحمد أبو الخير, أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر, ط1, دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع, مصر الجديدة, 2006,ص 98.

[3]- د.عبد الله الأشعل, أزمة دارفور بين محاولات التدويل وجهود التسوية, ط1, دار نصر للطباعة, القاهرة, 2007, ص66.

[4]- هاني رسلان, "إعلان نيروبي للسلام في السودان, الفرص والمخاطر", مجلة السياسة الدولية, المجلد رقم: 39, العدد رقم: 157, 2004, ص ص 214, 215.

في ظل الظروف ذاتها جاء الدستور الانتقالي السوداني لسنة 2005، مما يُفقد حجّيته الدستورية، في ظل غياب الفواعل السودانية الأخرى؛ لأن ما بني على باطل فهو باطل. وعليه فبعض الباحثين يعتبرون الانفصال الاتفاقي أيلولة أو انتقال وليس انفصال، ذلك أن الانفصال يكون أحادي الجانب كأسلوب من أساليب نشأة الدولة. ومن ثم فالحديث عن تبعات خلافة الدول كمسألة الجنسية يعالجها إعلان جنسية الأشخاص الطبيعيين في حالة خلافة الدول، حيث نص على إعطاء جنسية الدولة الخلف لمواطنيها[1]، كما نص على إجراء سحب الدولة السلف الجنسية من مواطني الدولة الخلف[2]، فيما نص كذلك عن إعطاء الدولة الخلف والدولة السلف الخيار للأشخاص المعنيين في الحصول على الجنسية[3].

هذا بخصوص تقرير المصير الخارجي وعلاقته بانفصال جنوب السودان، أما تقرير المصير الداخلي فهو اختيار الشعوب مركزها السياسي داخل الدولة[4]؛ وفي السودان طبق هذا الحق من خلال اتفاقية اديس ابابا الموقعة في: 1972/02/27 بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان، لتنظيم العلاقة بين الشمال والجنوب على أساس من الإقليمية السياسية، حيث أعطت الاتفاقية مجلس الشعب الإقليمي حقا في تشكيل إرادة الدولة التشريعية في ما يتصل برفاهية وحقوق ومصالح المواطنين في الإقليم الجنوبي. وهو أمر جائز طالما داخل الدولة حفاظا على وحدتها، لأنه حسب ما ورد في خطة السلام التي نشرتها الأمم المتحدة سنة 1995: " إذا ما طالبت كل مجموعة عرقية أو دينية او لغوية بدولتها الخاصة، فلن يكون للتجزئة حدود وسيصبح السلم والأمن والرفاهية الاقتصادية ابعد منالا بمراحل ".

الخاتمة:

بما ان حق تقرير المصير موكول للشعوب فقط، فالمفروض أن الولاية الفدرالية لا تستطيع المطالبة بهذا الحق طالما لم تتمتع بخصائص الشعب، إلا أن هناك بعض الدساتير الفدرالية تنص على حق الولاية في تقرير المصير والانفصال كدستور الاتحاد السوفياتي السابق(1924، 1936، 1977). هذا من الناحية الدستورية أما من وجهة نظر القانون الدولي فلا يوجد ما يمنع الانفصال عن الدولة الفدرالية، لكن تبقى هذه المسألة داخلية يحكمها دستور الدولة اذا كان يقر الانفصال أو اللجوء الى المحاكم العليا داخل الدولة أو اللجوء الى الشعب عن طريق الاستفتاء[5]. وعليه فبالنسبة لجنوب السودان فالأقلية المسيحية لم تتوفر فيها بعض الشروط التي أباحها الفقه حتى تطالب بالانفصال، ذلك أن انفصال الجنوب كان نتاجا لعدة عوامل إضافة الى استخدام القوة والضغط على الحكومة المركزية التي قدّمت تنازلات جعلتها تخنع وتقبل الانفصال كحل لتسوية أزمة الجنوب. وقد توصلنا من خلال هذا البحث الى النتائج الآتية:

3- انفصال جنوب السودان مسألة واقعية، اذ أن القانون الدولي العام لا يبيح الانفصال الا ما كُرّس عن طريق الفقه.

4- دولة جنوب السودان تم إنشاؤها بالقوة وتحت الضغط على الحكومة السودانية من أجل تقديم تنازلات لصالح المتمردين في الجنوب وترجيح كفة الانفصاليين.

---

1 - راجع المادة رقم: 24/أ من إعلان جنسية الأشخاص الطبيعيين في حالة خلافة الدول.

2 - راجع المادة رقم: 1/25 من الإعلان نفسه.

3 - راجع المادة رقم: 26 من الإعلان نفسه.

4- راجع المادة رقم: 01 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.

[5]- د/ عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، المرجع السابق، ص ص 320- 322.

22 د/ عبد الفتاح عبد الرزاق محمود، الإعلان على الدولة، دراسة تأصيلية و تحليلية في القانونين الدولي العام والدستوري، ط1، دار دجلة للنشر، الاردن، 2010.

23 إيمان إبراهيم، أثار انفصال جنوب السودان علي إفريقيا، مقال الكتروني منشور على الموقع:
http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/43/contents6.

5- شروط مطالبة الأقلية بالانفصال غير مكتملة.

6- شرعية الانفصال مرهونة بما نص عليه الدستور. والدستور السوداني لم يبح يوما الانفصال. كما أن تضمينه لبنود اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005 التي أبرمت تحت الضغط، تعدم إرادة الدولة السودانية وتُفقد الدستور الحُجّية الدستورية.

الاستفتاء حول انفصال جنوب السودان انطوى على خرق متطلبات تقرير المصير الداخلي، الموكول لكل شعب السودان وليس لسكان الجنوب فقط، كما طُبق في بناء دولة جنوب السودان.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- المصادر:

- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.
- القرار رقم: 1514، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها رقم: 15، بتاريخ: 1960/14/14، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.
- القرار رقم: 2625، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها رقم: 25 المتضمن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول المؤرخ في 1970/10/24.
- إعلان جنسية الأشخاص الطبيعيين في حالة خلافة الدول، الصادر عن الجمعية العامة في دورتها رقم: 55 بموجب القرار رقم: 153/55 المؤرخ في 2001/01/30.

2- المراجع:

1 أحمد عبد التواب عبد البصير محمد، أثر انفصال جنوب السودان على حقوق مصر المائية، دراسة تحليلية في ضوء أحكام القانون الدولي، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014.

2 أحمد محمد طوزان، التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال مع دراسة تطبيقية لحالة انفصال جنوب السودان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإدارية والقانونية، مجلد 29، العدد 03، 2013.

3 إيهاب إبراهيم السيّد أبو عيش، تداعيات انفصال السودان على الأمن القومي المصري، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014.

4 الصادق المهدي, نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف في دارفور, دط, القاهرة, مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان, .2007

5 السيد مصطفى أحمد أبو الخير, أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر, ط1, دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع, مصر الجديدة, .2006

6 عدلان الحردلو، تأثير قيام دولة جنوب السودان في التوازن الاستراتيجي في القرن الإفريقي، في: العرب والقرن الإفريقي، جدلية الحوار و الإنتماء، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.

7 د/ محمد إبراهيم بكر، تاريخ السودان القديم، حضارة كرمة، دولة كوش، مملكة نبتة، أصل الحضارة السودانية وجدولها الزمني، مملكة مروى ونهايتها، دار القومية العربية للثقافة والنشر، القاهرة، 1973.

8 روبرت أو. كولينز، تاريخ السودان الحديث، المركز القومي للترجمة، دار العين للنشر، القاهرة، 2010.

9 د/ عبد القادر إسماعيل السيد الشربيني، مشكلة جنوب السودان، دور الأحزاب السياسية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010.

10 عايدة مجذوب كمال الدين، الإدارة البريطانية في السودان، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، قسم التاريخ، .1989

11 عبد العزيز محمد موسى إسحاق، جنوب السودان خلال الحكم العسكري الأول، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة النيلين، الخرطوم، .1998

12 رشا محمد أحمد أمين، جنوب السودان منذ مؤتمر جوبا وحتى إندلاع الحرب الاهلية الثانية (1947 – 1983)، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 29، الجزء الثاني، د ت.

13 د/ أحمد دريد الخطيب، محمد أمير الشب، إنفصال جنوب السودان، الجذور والتطورات والتداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27، جوان .2012

14 طلعت رميح، النمط السوداني للدولة/ الأمة: الإشكالات النظرية والعملية، مجلة قضايا دولية، العدد 187، دت.

15 ألفونس ميخائيل بسغرون، الوسع الأفقي وأثره على مشكلة الأمن الغذائي بالتطبيق على نموذج تنمية جنوب الوادي، مجلة المال والتجارة، العدد53، ديسمبر .1998

16 هاني رسلان, "إعلان نيروبي للسلام في السودان, الفرص والمخاطر", مجلة السياسة الدولية, المجلد رقم: 39, العدد رقم: 157, .2004

17 عبد الله الأشعل, أزمة دارفور بين محاولات التدويل وجهود التسوية, ط1, دار نصر للطباعة, القاهرة, .2007

18 عصام الدين حواس، الحكم الذاتي وحقوق السيادة وتقرير المصير في ضوء قواعد القانون الدولي مع معالجة تطبيقية لحالة الضفة الغربية وقطاع غزة، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 36، الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، 1980.

19 د/ ولاء البحيري، صالح القاسم، النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان، دار الزمان، الأردن، 2010، مجلة النهضة، المجلد 12، العدد الثاني، افريل .2011

20 عبد الماجد بوب، جنوب السودان، جدل الوحدة والانفصال، ط2، دار عزة للنشر والتوزيع، السودان، .2010

21 عبد الوهاب الأفندي، حالة السودان، في أزمة الدولة في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1 Dejo Olowu, southern sudan beyond self-determination, lessons challenges and prespects, jornal of international affairs, V° 67, indio quarterly, SAGE publications, UK, 2001.

2 Arkell (J) : Early khartoum, oxford university press, US, 1949.

3 **DUBUY** Mélanie, La sécession remède (remedial secession) : avatar contemporain du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes ?, Etude présentée lors du 8ème congrès de l'AFDC, 16, 17 et 11 juin 2011, Nancy sur le thème : Circulation entre le droit constitutionnel et les autres disciplines Atelier n°2- Droit constitutionnel et droit externe.

4 Halim Moris, Self-Determination:An Affirmative Right or Mere Rhetoric ?, http://tamilnation.co/selfdetermination/97moris.htm

5 MANUS I.MIDLARSKY, The Killing Trap, Genocide in the twentieth Century, Cambridge University Press, New York, 2005.

6 NICK GRONO, Darfur The International Cammunity's Failure to Protect, in : *Explaining Darfur, edited by* AGNES VAN ARDENNE, MOHAMED SALIH, NICK GRONO, JUAN MENDEZ, *Vossiuspers* UVA, Amsterdam,

الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت في التشريع الجزائري

أ.أمينة علالي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باجي مختار- عنابة

الملخص:إن ظهور نظام العولمة صاحبه ظهور نمط من الجرائم لم يكن معروفا من قبل، إنه الإجرام المعلوماتي أو جرائم الأنترنيت التي تتخذ من شبكة الأنترنيت دعامة أساسية لها، إجرام لا يتطلب وقتا ولا جهدا ولا حتى انتقالا إلى مكان تواجد المجني عليهم، بل يكفي فقط للجاني في هذه الجرائم الضغط على زر حاسوبه الشخصي أو المسح على الشاشة الرقمية لهاتفه الذكي، حتى يقوم باختراق أنظمة معلوماتية لقطاعات استراتيجية في دول مختلفة، أو يقوم بالاستيلاء على أموال أشخاص في قارات أخرى أو تجنيد مجموعات إرهابية بين أكثر من دولة، وهو ما جعلها جرائم عابرة للحدود والأوطان.

الكلمات المفتاحية:شبكة الأنترنيت - جرائم الأنترنيت – الإجرام المعلوماتي – العولمة- الجرائم العابرة للحدود .

Summary:
The emergence of the globalization was accompanied by the emergence of a pattern of crimes that was not knownpreviously: it’s called “cybercrime”, which takes from internet its mainstay.A crime which doesn’t require neither time, nor effort or even transfer to the victims' place of residence. It’s just enough for the unsub to press a button of his personal computer or scan on the digital screen of his smartphone, to penetrate the information systems of strategic sectors in different countries, or to seize the money of people in other continents or the recruitment of terrorist groups in more than one country, which made them cross-border crimes.

key words The Internet, Globalization , cybercrimes, Information crime , Transnational Crimes.

مقدمة: إن ثورة المعلومات التي ميزت العصر الحديث، جاءت كانعكاس للمزاوجة بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فظهرت تكنولوجيا الإعلام والاتصال (TIC) التي أدت بدورها إلى ظهور مجتمع المعلومات أو المجتمع الافتراضي، الذي يتخذ من شبكة الأنترنيت دعامة أساسية له، الأمر الذي أدى إلى انتشار الإقبال على الربط بهذه الشبكة ومحاولة دمجها في كافة المجالات، نظرا لما توفره من جودة في الخدمة وتوفير للوقت والجهد وقلة التكلفة مقارنة بالخدمات التقليدية خارج نطاق الشبكة.

إن الإقبال على التعامل بالشبكة العالمية، وما صاحبه من اختزال للوقت والجهد وإلغاء للحدود واختصار للمسافات وتقريب بين شعوب المعمورة، حوَّل العالم كله إلى كتله واحدة ضمن نظام عالمي جديد يطلق عليه العولمة أو الكونية، هذا النظام الذي يعتمد وبشكل كلي على شبكة الأنترنيت، مهد الطريق لظهور نمط من الجرائم لم يكن معروفا من قبل، إنه الإجرام المعلوماتي، الذي يتخذ من الشبكة المعلوماتية بنية تحتية له، حتى أضحت كل الجرائم المعلوماتية (الجرائم السيبيرية) جرائم أنترنيت بامتياز. إذ لم يعد ارتكاب الجريمة يتطلب جهدا عضليا أو وسائل ثقيلة أو انتقالا إلى مكان المجني عليه، بل كل ما يتطلبه الأمر من الجاني هو الضغط على زر حاسوبه الشخصي أو المسح على الشاشة الرقمية لهاتفه الذكي، حتى يقوم باختراق أنظمة معلوماتية لقطاعات استراتيجية في دول مختلفة، أو يقوم بالاستيلاء على أموال أشخاص في قارات أخرى أو تجنيد مجموعات إرهابية بين أكثر من دولة، إلى أن وصفت بأنها جرائم عابرة للحدود والأوطان.

حيث اقتضت مواجهة هذا النمط من الجرائم، التعامل مع الظاهرة وفق استراتيجية دولية ووطنية نظرا لأنها جرائم تجاوزت حدود الوطن والإقليم الواحد، وهو ما يبرر لجوء الدول إلى تعديل تشريعاتها الداخلية وفق ما هو وارد في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بموضوع جرائم الأنترنيت وجرائم المعلوماتية عن طريق تقنية الإدماج، هذه التقنية التي تجعل من النصوص الجنائية ذات صبغة عالمية.

إذن وانطلاقا من خطورة جرائم الأنترنيت خاصة في هذا الوقت، الذي تحولت فيه المعلومة إلى سلاح تتنافس الدول من أجل امتلاكه والسيطرة عليه والتحكم في استغلاله بشكل آمن، تأتي أهمية هذا الموضوع الذي أسعى من خلاله إلى التعرف على ماهية "جرائم الأنترنيت" وكذا طرق مكافحتها على الصعيد الوطني، محاولة الإجابة على الإشكال التالي:

ما المقصود بجرائم الأنترنيت؟ وكيف تصدى لها المشرع الجزائري؟ حيث اخترت أن تكون الإجابة على هذا التساؤل وفق التصميم الآتي:

خطـة الدراسـة

مقدمة

المبحث الأول: **ماهية الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت**

المطلب الأول: مفهوم شبكة الأنترنيت وعلاقتها بالإجرام

المطلب الثاني: مفهوم الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت

المبحث الثاني: **الجهود الوطنية لمكافحة الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت**

المطلب الأول: الآليات الموضوعية لمكافحة الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت

المطلب الثاني: الآليات الإجرائية لمكافحة الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت

الخاتمة

المبحث الأول: ماهية الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت

إن جرائم الأنترنيت بما تتميز به من خصائص ومميزات تنفرد بها عن أصناف الجرائم الأخرى، أضحت تحتل مكانة كبيرة لدى الباحثين في مجال مكافحة الإجرام بشكل عام والإجرام المعلوماتي[1] بشكل خاص من أساتذة وفقهاء ومشرعين ورجال أمن ...الخ، محاولين وضع تعريف لها وتصنيفها تصنيفا علميا دقيقا، حتى تتسنى مكافحتها والتصدي لها بفاعلية أكثر.

المطلب الأول: مفهوم شبكة الأنترنيت ومميزاتها

حيث أن الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت باعتبارها امتدادا للجرائم الإلكترونية أو جرائم تقنية المعلومات[2]، التي لا يمكن إلا أن ترتكب بواسطة الأجهزة الإلكترونية والأجهزة الذكية، وذلك بعد توصيلها بشبكة المعلومات (الأنترنيت) فإن التطرق لتعريفها لا يكتمل إلا بعد الوقوف على تعريف شبكة الأنترنيت.

الفرع الأول: تعريف شبكة الأنترنيت وتطورها التاريخي

مرت شبكة الأنترنيت ومنذ ظهورها لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية بمراحل عديدة، حيث كانت للاستخدام العسكري البحت، ثم تدرجت إلى أن أضحى استخدامها من طرف عامة الناس هو السمة الغالبة لهذا العصر.

أولا: المقصود بشبكة الأنترنيت

*الشبكة في اللغة (اسم) . الجمع شَبَكَات وشِباك وشَبَك. الشَّبَكَة. كل متداخل متشابك[3].

*والأنترنيت كلمة إنجليزية مركبة مختصرة مكونة من مقطعين (*Inter*) وهي اختصار للكلمة الإنجليزية (*International*) وتعني دولي و(*net*) اختصارا لكلمة (*Network*) وتعني شبكة. حيث تم اشتقاق مصطلح أو تسمية الشبكة العالمية

---

[1] ويطلق عليه أيضا الإجرام الكوني ، انظر بهذا الشأن: هلالي عبد اللاه أحمد، اتفاقية بودابست لمكافحة جرائم المعلومات (معلقا عليها) دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثامنة، 2011 ص. 5.

[2] وهي التسمية التي جاءت بها الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، المحررة بالقاهرة بتاريخ: 21 ديسمبر 2010 والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 14 – 252 المؤرخ في: 13 ذي القعدة 1435 الموافق لـ 08 سبتمبر 2014 ج ر عدد: 57 بتاريخ: 28 سبتمبر 2014 .

3 معجم المعاني الجامع، نسخة الكترونية متوفرة على العنوان الالكتروني: www.almaany.com.

(Interconnection Network) وهي الشبكة التي تربط آلاف الشبكات من أجل التواصل وتبادل المعلومات والمعطيات عبر مئات الملايين من الحواسيب حول العالم[1].

*وشبكة الأنترنيت: شبكة معلومات عالمية تهدف إلى ربط العالم وجعله كقرية صغيرة، ويمكن الدخول إليها من خلال جهاز الحاسوب[2] أو الأجهزة الذكية الأخرى كالهواتف المحمولة واللوحات الإلكترونية[3].

والشبكة عبارة عن أداة ربط بين حاسبين أو أكثر، وهذه الرابطة يمكن أن تكون أرضية كالسلك أو الكابل كما يمكن أن تكون لا سلكية مثل الراديو أو الأشعة تحت الحمراء أو القمر الصناعي أو كلتيهما معا أي سلكية ولا سلكية[4].

والشبكة يمكن أن تكون مقتصرة جغرافيا على منطقة صغيرة فتسمى شبكة محلية كما يمكن أن تغطي منطقة كبيرة فتكون شبكة واسعة النطاق وممتدة كما يمكن لهذه الشبكات أن تكون متصلة[5].

وتعد شبكة الأنترنيت شبكة عالمية *réseau mondial* لأنها تتكون من العديد من الشبكات المتصلة معا، والتي تستخدم جميعا نفس البروتوكولات (*TCP/IP*) أي بروتوكول اتصالات الأنترنيت، وهو البروتوكول الذي يجمع بين بروتوكولي *TCP* و*IP* للاتصالات، والذي أصبح البروتوكول المعتمد لشبكة الأنترنيت، وهو من وضع إدارة الدفاع الأمريكية[6]. حيث تحتوي هذه الشبكة على الآلاف من شبكات الحاسب المحلية (*LAN*) والواسعة (*WAN*)[7] وهذه الشبكة رغم عالميتها وخط سيرها عبر الدول والقارات، إلا أنها لا تخضع لملكية فرد أو مؤسسة أو دولة[8].

وتعرف الأنترنيت بأنها: " تلك الوسيلة أو الأداة التواصلية بين الشبكات دونما اعتبار للحدود الدولية "[9] .

وتعرف المادة الأولى من قانون الإمارات العربي الإسترشادي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات وما في حكمها[10] الشبكة المعلوماتية بأنها: " ارتباط بين أكثر من نظام معلوماتي للحصول على المعلومات وتبادلها ".

وهو نفس التعريف الذي وضعته الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات المحررة بالقاهرة بتاريخ: 2010/10/21 حيث تعرف الشبكة المعلوماتية في (المادة 2/ فقرة 6) بأنها:" ارتباط بين أكثر من نظام معلوماتي للحصول على المعلومات وتبادلها" .

ثانيا: التطور التاريخي لشبكة الأنترنيت: تعود بداية الأنترنيت إلى الستينات، حيث طلبت وزارة الدفاع الأمريكية عام 1964 من وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة (*ARPA*)[11] بناء شبكة اتصال خاصة لا يمكن قطعها أو تدميرها نتيجة وقوع عمليات تخريب أو نشوب حرب مفاجئة، وتكون قادرة على مقاومة الكوارث والاستمرار في العمل في حالة حصول هجوم نووي،

---

[1] خالد خالص، جرائم الأنترنيت، مجلة الغد، العدد الخامس،شتاء 2012 الرباط، المملكة المغربية، ص.125.

[2] معجم المعاني الجامع، مرجع سابق.

[3] اللوحة الإلكترونية *tablette tactile , tablette électronique* عبارة عن حاسوب محمول رفيع الحجم *ultraplat* على شكل شاشة تعمل باللمس دون لوحة مفاتيح، وتوفر تقريبا نفس الخدمات التي يوفرها الحاسوب الشخصي، فهي تمكن من التواصل مع الوسائط المتعددة كالتلفزيون،الإبحار عبر الأنترنيت، تصفح البريد الإلكتروني، .... كما تسمح اللوحات الإلكترونية بتثبيت تطبيقات إضافية يتم تحميلها أو شراؤها عبر الأنترنيت. لوحة اللمس إذن هي جهاز بين الكمبيوتر المحمول والهاتف الذكي. انظر الموقع الإلكتروني للموسوعة الحرة ويكيبيديا https://fr.wikipedia.org/wiki/Tablette_tactile

[4] هلالي عبد اللاه أحمد، اتفاقية بودابست لمكافحة جرائم المعلومات (معلقا عليها) مرجع سابق، ص. 21.

[5] نفس المرجع .

[6] نفس المرجع، ص. 23.

7 *LAN* هي اختصار لـ: (*Local Area Network*) و*WAN* هي اختصار لـ: (*Wide Area Network*) انظر علي جعفر، جرائم تكنولوجيا المعلومات الحديثة الواقعة على الأشخاص والحكومة (دراسة مقارنة) منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2013 ص.58.

[8] نفس المرجع، ص.60.

[9] محمد محمد صالح الألفي، الجرائم المضرة بأمن الدولة عبر الأنترنيت، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2011 ص.24 .

10 تم اعتماده من طرف وزراء العدل العرب في الدورة 19 بالقرار رقم: 495 بتاريخ: 2003/10/08 ومجلس وزراء الداخلية العرب في دورته 21 بالقرار رقم: 417 سنة 2004 متوفر على العنوان الالكتروني: www.protectionproject.org.

[11] (*ARPA*) اختصارا لـ: *Advanced Research Projects Admin* *وهو مركز أبحاث عسكرية وعلمية تابع لوزارة الدفاع الأمريكية وهو من صمم ووضع مبدأ أول شبكة الكترونية في العالم عرفت باسم Arpanet . لمزيد من التفاصيل انظر:* علي جعفر، مرجع سابق، ص.61.

فكان أن نشأت في عام 1969 شبكة مخصصة لهذا الغرض سميت باسم شبكة وكالة مشاريع الأبحاث *المتقدمة ARPANET* [1] والى غاية 1989 توصلت إلى إنشاء نظام جديد خلاف للأربانت وهو المسمى: شبكة الأنترنيت عبر برنامج تطوير نظام الربط المفتوح أو تطوير ما يسمى بروتوكولات الاتصال ومنها بروتوكول الأنترنيت (*IP*) الذي يسمح بالربط الدولي للشبكة، والذي يكون قد تجاوز الآن الربط التقليدي بواسطة جهاز المودام[2] (*Le Modem*)[3].

وقد دخلت خدمة الأنترنيت لأول مرة في الجزائر عام 1993 عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية (م ب م ع ت سيريست *cerist*) وهو مركز للأبحاث تابع للدولة الجزائرية، وفي عام 1998 صدر القانون رقم: 257/98 المؤرخ في 25 أوت 1998 المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات أنترنيت واستغلالها[4] الذي أنهى احتكار خدمة الأنترنيت بالنسبة للدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، حيث ظهرت أول شركة خاصة للتزويد بالخدمة سنة 1998 وبقي عدد الشركات في تزايد إلى أن بلغ 18 شركة بحلول شهر مارس سنة 2000 ، كما بلغ عدد المستخدمين حوالي: 4,323,273 مستخدم أي ما يعادل 12,5 % من عدد السكان[5] .

ثالثا: علاقة شبكة الأنترنيت بالإجرام: بالرغم من التأثير الإيجابي لوسائل الاتصال الحديثة، وعلى رأسها شبكة المعلومات الدولية "الأنترنيت" على الشعوب من خلال زيادة حجم المعرفة وتبادل الأفكار النافعة، إلا أن لها تأثيرا سلبيا أيضا من خلال تطوير الأساليب الإجرامية ودعم عمليات الجريمة المنظمة[6].

فقد أسهمت شبكة الأنترنيت في تطور الإجرام بشكل أدى إلى تجاوزه حدود الوطن الواحد، ليس ذاك فحسب، بل أصبحت الجرائم ترتكب باحترافية جد عالية نتيجة استخدام هذه التقنية، فظهر نتيجة لذلك ما يسمى بجرائم الأنترنيت.إذ أدى التطور التكنولوجي في مختلف المجالات إلى تطور أسلوب الجناة في ارتكاب جرائمهم، وبعد أن كان فعل الجاني يتمثل في المساس المباشر بمحل الجريمة، أصبح من المتصور أن يمارس الجاني هذا الفعل عن بعد ويحقق النتائج الإجرامية التي يبتغيها دون صلة مادية ومباشرة بالحق المعتدى عليه[7] ، حيث يلجأ المجرمون إلى ارتكاب أفعالهم عن طريق وسائل تكنولوجية حديثة، تأتي في مقدمتها الشبكة العالمية " الأنترنيت" .

وقد أدى النمو المتسارع لاستخدام الأنترنيت كوسيط تجاري إلى تزايد انتشار الجريمة على هذه الشبكة، وتنوع أشكالها وطرق ارتكابها بداية من سرقة بيانات الحسابات المصرفية وبطاقات الائتمان، مرورا ببيع صور الأطفال على المواقع الإباحية، وحتى قيام عصابات غسل الأموال بإخفاء الأموال غير المشروعة وتمويهها عبر متاهات من الحسابات المصرفية على الشبكة، وبالتالي بروز جريمة مستحدثة تستخدم التقنية الحديثة في ارتكابها كالأنترنيت والحواسيب، اصطلح علها غسل الأموال عبر الأنترنيت أو التبييض الإلكتروني *Cyber laundering* والإتجار بالبشر الإلكتروني والإتجار غير المشروع بالمخدرات الإلكتروني[8] والإرهاب الإلكتروني والتجسس الإلكتروني ..

---

[1] علي جعفر، مرجع سابق، ص.ص.62.61.

[2] المودم أو المضمان: هو ملحق حاسوبي يقوم باستقبال الإشارات الرقمية *digital* من الحاسوب ويحولها إلى إشارات تماثلية *analog* (وهي الإشارات التي يتعامل معها الهاتف) وتسمى هذه العملية بالتضمين *modulation* لتفصيل أكثر: انظر موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

[3] زبيحة زيدان، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص.26. انظر أيضا موقع الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org

[4] القانون رقم:98 – 257 الصادر بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في: 3 جمادى الأولى 1419 الموافق لـ: 25 أوت 1998 ج ر عدد 63 بتاريخ: 26 أوت 1998.

[5] انظر موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

[6] أيمن محمد السيد الأحول وأحمد محمد أحمد دسوقي، التحديات الأمنية المعاصرة للظواهر الإجرامية المستحدثة، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، عدد 86،سنة 2013، ص.143.

[7] مراد رشدي، غسل الأموال عبر الوسائل الالكترونية، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب الالكترونية والأمنية للعمليات الالكترونية (26-28 أفريل 2003) أكاديمية شرطة دبي، الامارات العربية، دبي. البحث منشور على الموقع الالكتروني www.f-law.net..

[8] هبة نبيلة هروال، جرائم الأنترنيت (دراسة مقارنة) اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014 ص.230 .

الفرع الثاني: خصائص ومميزات شبكة الأنترنيتإن الشبكة العالمية "الأنترنيت" بما تتميز به من خصائص ومميزات، جعلها تشكل بنية تحتية لاقتصادات كبرى الدول، نظرا لما توفره من وقت وجهد وتكلفة، الأمر الذي أدى إلى الإقبال على التوصيل بها والاعتماد عليها في مختلف المجالات ومناحي الحياة.

أولا/ الأنترنيت وسيلة تواصلية: ويتعلق الأمر هنا بدور التقنية، إذ أن عددا من أجهزة الحاسوب متصلة ببعضها البعض، تخلق نظاما اتصاليا، وعدة أنظمة متصلة ببعضها تخلق شبكة، وعدة آلاف من الشبكات المحلية والعالمية (*WAN. LAN*) متصلة بشكل عنكبوتي غير منظم وعشوائي ببروتوكول اتصالي هو (*TCP/IP*) وبالتالي يتم التواصل بين هذه الشبكات والأجهزة وهو الدور الذي تقوم به التقنية تعبيرا عن الوسيلة (الأنترنيت)[1].

ثانيا/ الأنترنيت وسيلة لتطوير حياة الناس وتسهيلها: أسهمت شبكة الأنترنيت في تطوير حياة الأشخاص وتسهيل معاملاتهم الإدارية والتجارية، خاصة مع اعتماد نظام الإدارة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية . حيث أصبحت عملية تبادل المعلومات والمعارف سهلة ميسورة، وأدى انتشار المعلومات السريع عبر وسائل الاتصال المختلفة إلى تدفق هائل في المعلومات والأخبار والمعارف والأبحاث والرسائل الثقافية، يعجز الإنسان بقدراته العادية عن متابعتها والإلمام بها في مدة قصيرة[2].

ثالثا/ الأنترنيت شبكة عابرة للحدود الدولية: إن الأنترنيت ليست لها حدودا دولية ولا تعترف بتلك الحدود القائمة بين الدول، كما إنها ليس لها مالك وليس هناك جهاز رقابي عليها ولا سلطة مركزية تتحكم فيها، ويعني هذا أنه كما يمكننا الدخول إلى شبكات الغير، فإن الغير أيضا يستطيع الدخول إلى الشبكات الخاصة بنا وكذلك حواسيبنا، ويستوي أن يكون هذا الغير عدوا أو صديقا[3].

المطلب الثاني: مفهوم الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت[4]: إن الجرائم التي أفرزتها الثورة المعلوماتية والتطور التقني والتكنولوجي، شكلت تحديا حقيقيا لمكافحتها والتصدي لها، إذ طال هذا النوع من الإجرام الحياة الخاصة للأفراد وكذا حقهم في المعلومة، بالإضافة إلى تهديد العقل البشري والإبداع وفقدان الثقة في التقنية الحديثة[5] والتراجع في استخدامها واللجوء إليها. لذا وحتى يتسنى التصدي لهذه الظاهرة بشكل علمي وموضوعي، وجب تعريفها وذكر خصائصها ومميزاتها .

الفرع الأول: تعريف الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت ومميزاتها: تعد جرائم الأنترنيت من أكثر الجرائم التي كانت محل خلاف حول تعريفها بداية، ثم الاختلاف حول صورها وأنماطها وكذا طرق مكافحتها، حيث يعود الاختلاف إلى تعدد الزوايا التي ينظر منها إلى هذه الجرائم، فمنهم من يدرسها من الوجهة التقنية البحتة، ومنهم من يتناول الزاوية القانونية، في حين يزاوج اتجاه آخر بين الزاويتين التقنية والقانونية، حيث تظهر تبعا لذلك أنواع مختلفة من الجريمة الإلكترونية.

أولا: المقصود بجرائم الأنترنيت[6]: إن الاختلاف حول تعريف جرائم الأنترنيت تعريفا جامعا مانعا، إنما مرده اختلاف الفقهاء، حيث يرى الاتجاه الأول أن جرائم الأنترنيت ما هي إلا امتداد للجرائم التقليدية، في حين ذهب الاتجاه الثاني إلى

---

[1] محمد محمد صالح الألفي، مرجع سابق، ص.33.

[2] هلالي عبد اللاه أحمد، جرائم الحاسب والأنترنيت بين التجريم الجنائي وآليات المواجهة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015 - 2016 ص.8.

[3] محمد محمد صالح الألفي، مرجع سابق، ص.34.

[4] اطلق مصطلح جرائم الأنترنيت لأول مرة في مؤتمر جرائم الأنترنيت بأستراليا في: 16 و17 فيفري 1998 . انظر بهذا الشأن: خديجة دحمان صبايحية، جرائم السرقة والإحتيال عبر الأنترنيت (دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2012-2013 ص.أ .

[5] يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص.8.

6 تستخدم مصطلحات عدة لتعكس المعنى نفسه، مثل "جرائم الأنترنيت " و"جرائم الكمبيوتر" و" جرائم تكنولوجيا المعلومات" و" الجرائم عالية التقنية " وجميعها تشير إلى الجرائم التي ترتكب باستخدام أو من خلال أو على أجهزة الكمبيوتر وغيرها من الوسائط الإلكترونية كالهاتف المحمول. انظر بهذا الشأن: ايهاب ماهر السنباطي، الجرائم الإلكترونية (الجرائم السيبيرية) قضية جديدة أم فئة مختلفة ؟ التناغم القانوني هو السبيل الوحيد، مداخلة في اطار أعمال الندوة الإقليمية حول " الجرائم المتصلة بالكمبيوتر" برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية، مشروع تحديات النيابات العامة، الفترة من: 19 – 20 أفريل/ جوان 2007 المملكة المغربية،ص. 19 متوفر على الموقع الإلكتروني: ftp://pogar.org/localuser/pogarp/arabniaba/prosecution/amman/hjeile3-a.pdf

كما يطلق على هذا النوع من الجرائم أيضا: **الجرائم النظيفة**. انظر: سيناء عبد المحسن، المواجهة التشريعية للجرائم المتصلة بالكمبيوتر في ضوء التشريعات الدولية والوطنية، ص.51 . مداخلة في إطار أعمال الندوة الإقليمية حول " الجرائم المتصلة بالكمبيوتر" مرجع سابق .

اعتبارها جريمة مستقلة بذاتها، نظرا لتميزها بمجموعة من الخصائص والسمات، إضافة إلى تميز المجرم الذي يقدم على ارتكابها بصفات تميزه عن المجرم في الجريمة العادية، وبالتالي فإن الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت في نظر أصحاب هذا الرأي، هي جرائم لا علاقة لها بالعالم التقليدي، بل هي جرائم ترتكب في عالم مختلف إنه العالم الإفتراضي[1].

هذا وتكمن صعوبة تعريف هذه الجرائم أيضا انطلاقا من كونها ذات طبيعة مختلطة ؛ فهي ذات طبيعة تقنية بالنظر إلى طريقة ووسيلة ارتكابها وصفة المجرم الذي يرتكبها، وذات طبيعة قانونية بالنظر إلى الأفعال التي تشكل اعتداء على مصالح يحميها القانون، سواء كان قانون العقوبات أو القوانين المكملة لقانون العقوبات.

أ/ التعريف القانوني لجرائم الأنترنيت: لم تتناول الاتفاقيات الدولية كما القوانين الوطنية تعريف جرائم الأنترنيت بشكل صريح ومباشر تحت هذه التسمية "**جرائم الأنترنيت**" وإنما تطرقت إلى ذلك تحت مصطلحات أخرى، على غرار "**جرائم المعلوماتية**"[2] "**جرائم تقنية المعلومات**"[3] و"**الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال**"[4] حيث اكتفت الاتفاقيات والنصوص الوطنية في هذا الإطار بذكر صور الجرائم دون التطرق إلى وضع تعريف جامع مانع لها.

01/ التعريفات الواردة في الاتفاقيات الدولية

- **تعريف مشروع الاتفاقية الدولية التي تهدف إلى تعزيز الحماية ضد الإجرام الإلكتروني والإرهاب *(CISAC)*** وهي الاتفاقية التي تم تطويرها إلى مؤتمر انعقد في جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999 حيث ورد في (المادة 11) من مشروع هذه الاتفاقية أن " مصطلح الإجرام الإلكتروني أو المعلوماتي يشير إلى الأفعال المتعلقة بالأنظمة الإلكترونية "[5].
- **اتفاقية بودابست2001** [6] : لم تتطرق اتفاقية بودابست إلى تعريف الجرائم الإلكترونية تعريفا جامعا مانعا، إنما أتت على ذكر أنواع هذه الجرائم وقسمتها إلى مجموعات[7]:

- الجرائم التي تستهدف أمن المعلومات وسريتها وسلامتها وتوفر معطيات المنظومة المعلوماتية.
- الجرائم المرتبطة بالحاسب الآلي كجرائم التزوير المعلوماتي والاحتيال المعلوماتي.
-الجرائم المرتبطة بالمحتوى، حيث خصت بالذكر جرائم دعارة الأطفال.

- **الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات**[8]: بدورها الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، لم تأت على تعريف هذه الجرائم، بل ذهبت مباشرة إلى ذكر الأفعال المجرمة شأنها في ذلك شأن اتفاقية بودابست .

---

[1] يوسف صغير، الجريمة المرتكبة عبر الأنترنيت، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013 ص.5.

[2] حسب اتفاقية بودابست لمكافحة جرائم المعلوماتية الموقعة في بودابست (العاصمة المجرية) بتاريخ: 23 نوفمبر 2001 .

[3] حسب الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، المحررة بالقاهرة بتاريخ: 21 ديسمبر 2010 والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 14 – 252 المؤرخ في: 13 ذي القعدة 1435 الموافق لـ: 08 سبتمبر 2014 ج ر عدد: 57 بتاريخ: 28 سبتمبر 2014.

[4] حسب القانون رقم: 09- 04 المؤرخ في 14 شعبان 1430 الموافق لـ: 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتهما . ج ر عدد: 47 بتاريخ: 16 أوت 2009 .

[5] *Marco GERCKE, Comprendre la Cybercriminalité: Guide pour les pays en développement, union internationale des télécommunications, suisse, 2009, p.18. disponible sur le site* : www.itu.int./ITU-D/cybersecurity/legeslation.

[6] بتاريخ: 2000/11/20 تقدمت اللجنة الأوروبية لمشكلات الجريمة (*CDBC*) ولجنة الخبراء في حقل جرائم التقنية *Cyber Crime* *(pc-cy)* بمشروع اتفاقية جرائم الكمبيوتر، وخضعت مواد الإتفاقية للمناقشة، حتى اقرت مسودتها النهائية في 2001 في العاصمة المجرية بودابست، وتعرف باتفاقية بودابست (اتفاقية الجرائم الإلكترونية). انظر بهذا الشأن: وليد طه، التنظيم التشريعي للجرائم الالكترونية في اتفاقية بودابست،ص. 16 دراسة متوفرة على الموقع الالكتروني www.lasportal.org .

[7] معتوق عبد اللطيف، الإطار القانوني لمكافحة جرائم المعلوماتية في التشريع الجزائري والتشريع المقارن، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2011-2012 ص. 102.101 متوفرة على الموقع الإلكتروني للجامعة : theses.univ-batna.dz/index.php?option=com_docman&task=doc_details...

[8] المحررة بالقاهرة بتاريخ: 21 ديسمبر 2010 والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 14 – 252 المؤرخ في: 13 ذي القعدة 1435 الموافق لـ: 08 سبتمبر 2014 ج ر عدد: 57 بتاريخ: 28 سبتمبر 2014 .

نلاحظ من خلال هذه الصكوك الدولية، أن المنظومة القانونية الدولية لم تضع تعريفا جامعا مانعا للجريمة الإلكترونية، إنما هي مقاربات، تعرض تعريف المصطلحات المتعلقة بهذه الجرائم، أو تتعرض إلى أنواعها فقط دون تحديد مفهومها بشكل دقيق، وهو ما يجعل مكافحتها أمرا صعبا.

02/ التعريفات الواردة في القوانين الوطنية

- **القانون رقم: 09 - 04 المؤرخ في:2009/08/05 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها[1]:** تنص (المادة 2 / ف أ) على أن: "الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات، وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق **منظومة معلوماتية** أو نظام للاتصالات الإلكترونية " .

نلاحظ أن المشرع الجزائري من خلال هذا التعريف يتفق مع ما جاءت به (المادة 11) من مشروع الاتفاقية الدولية التي تهدف إلى تعزيز الحماية ضد الإجرام الإلكتروني والإرهاب (*CISAC*) المشار إليها آنفا، عندما اعتبرت أن الإجرام الإلكتروني أو المعلوماتي يتضمن كل الأفعال المتعلقة بالأنظمة الإلكترونية، واعتبر المشرع الجزائري الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال هي جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وكل الجرائم المرتكبة أو التي يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية. ورغم أن المشرع الجزائري لا يذكر صراحة مصطلح "جرائم الأنترنيت" في القانون رقم: 09 - 04 المشار إليه أعلاه، إلا أنها – جرائم الأنترنيت - تندرج ضمن الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، لأنه وباستقراء تعريف **المنظومة المعلوماتية والاتصالات الإلكترونية**[2] نجدها تشير بشكل أو بآخر إلى شبكة الأنترنيت، ومنه إلى الجرائم المرتكبة بهذه التقنية " الأنترنيت ".

ب/ التعريف الفقهي لجرائم الأنترنيت: اختلف الفقه وانقسم الفقهاء بشأن تعريف جرائم الأنترنيت أو الجرائم الإلكترونية كل حسب توجهه ومجال اختصاصه، فمنهم من عرفها بالنظر إلى كونها جرائم يغلب عليها الطابع التقني، وهناك من نظر إليها من زاوية قانونية باعتبارها تشكل اعتداء غير مشروع على مصالح يحميها القانون، بل إن من الفقهاء والباحثين من عالجها انطلاقا من صفات مرتكبها، كونها ترتكب من طرف فئة من الأشخاص ذوو كفاءة عالية ودراية في مجال المعلوماتية، بالإضافة إلى توجهات أخرى، كتعريفها انطلاقا من الوسيلة التي ترتكب بها وهي الأنترنيت أو بالنظر إلى الهدف منها وهو تحقيق الربح المالي في أغلب الأحيان.

01/ المفهوم العادي والمتداول للجريمة الإلكترونية: هي كل نشاط يجعل من الحواسيب أو الشبكات وسائل أو أهداف أو مكان للجريمة[3].

02/ تعريف الجرائم الإلكترونية بالنظر إلى أهداف ونوايا المجرم: " هي كل نشاط يتم بواسطة الحاسوب غير قانوني، أو يعتبر غير مشروع في نظر البعض، ويمكن أن ترتكب باستخدام الشبكات الإلكترونية الدولية"[4].

---

[1] القانون رقم: 09- 04 المؤرخ في 14 شعبان 1430 الموافق لـ 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتهما . ج ر عدد: 47 بتاريخ: 16 أوت 2009 .

[2] يعرف القانون رقم 09 – 04 المنظومة المعلوماتية بأنها: أي نظام منفصل أو مجموعة من الأنظمة المتصلة ببعضها البعض أو المرتبطة، يقوم واحد منها أو أكثر بمعالجة آلية للمعطيات تنفيذا لبرنامج معين.

ويعرف الاتصالات الالكترونية بأنها: أي تراسل أو إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة بواسطة أي وسيلة الكترونية.

[3] *Marco GERCKE, op cit ,p.17.*

[4] *« Toute activité assistée par ordinateur qui est illégale ou considérée comme illicite par certaines parties et peut etre menée en utilisant les réseaux éléctroniques mondiaux » Marco GERCKE, op. cit. p.18.*

03/ تعريف جرائم الأنترنيت على أساس وسيلة ارتكابها: تعرف جرائم الأنترنيت على أساس وسيلة ارتكاب الجريمة بأنها: "نشاط إجرامي تستخدم فيه التقنية الإلكترونية (الحاسب الآلي وشبكة الأنترنيت) بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة لتنفيذ الفعل الإجرامي المستهدف"[1].

وتعرف أيضا بأنها:" الجريمة التي تلعب فيها البيانات الكمبيوترية والبرامج المعلوماتية دورا رئيسيا"[2] .

04/ تعريف جريمة الأنترنيت بالنظر إلى موضوع الجريمة أو أنماط السلوك محل التجريم بأنها: " نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الحاسب أو التي تحول عن طريقه"[3] .

05/ تعريف جريمة الأنترنيت بالنظر إلى سمات المجرم:"أي فعل غير مشروع تكون المعرفة بتقنية الكمبيوتر أساسية لارتكابه"[4].

06/ التعريف على أساس الكسب المادي:"الاعتداءات القانونية التي يمكن أن ترتكب بواسطة المعلوماتية بغرض تحقيق الربح"[5]. ويعاب على معظم هذه التعريفات اقتصارها على زاوية معينة في التعريف، لذا يمكن اقتراح التعريف الآتي للجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت:

" كل الأفعال غير المشروعة، التي ترتكب بتقنية الأنترنيت، يرتكبها شخص يكون على دراية بمجال تقنية المعلومات، من أجل الربح المادي غالبا أو لأجل أغراض أخرى".

ثانيا: مميزات جرائم الأنترنيت:انطلاقا من الصفات التي تتميز بها شبكة الأنترنيت، والخصائص التي تتصف بها الجريمة المعلوماتية، يمكن استخلاص أهم مميزات جرائم الأنترنيت.

- تعتبر الجريمة المرتكبة بتقنية الأنترنيت جريمة عابرة للحدود والقارات، الأمر الذي يدرجها ضمن موضوعات القانون الجنائي الدولي، الذي يحدد ضوابط مجالات التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة بالتزام الدول الموقعة على الاتفاقيات بالعمل من أجل مكافحة الجريمة[6].

- تشكل خطرا كبيرا، وخطورتها لا تقتصر على صعوبة التعرف على المجرم الالكتروني فحسب، بل تمتد أيضا إلى صعوبة الإثبات[7]، إذ أن الجريمة يسهل ارتكابها على هذه الأجهزة أو بواسطتها وأن تنفيذها لا يستغرق غالبا إلا دقائق معدودة، بل وفي كثير من الأحيان تتم في بضع ثوان، وأن محو آثار الجريمة وإتلاف أدلتها غالبا ما يلجأ إليه الجاني عقب ارتكابه للجريمة، فضلا عن أن مرتكبي هذه الجرائم، وبالذات في مجال الجريمة المنظمة يلجأون إلى تخزين البيانات المتعلقة بأنشطتهم الإجرامية في أنظمة الكترونية مع استخدام شفرات أو رموز سرية لإخفائها عن أجهزة العدالة، مما يثير مشكلات كبيرة في جمع الأدلة الجنائية وإثبات هذه الجرائم[8].

---

[1] كحلوش علي، جرائم الحاسوب وأساليب مواجهتها، مجلة الشرطة، المديرية العامة للأمن الوطني، عدد 84 جويلية 2007 ص.51 مشار له في يوسف صغير، مرجع سابق، ص.9

2 تعريف مكتب تقييم التقنية بالولايات المتحدة الأمريكية، انظر بهذا الشأن: عبد العال الديربي، الجريمة المعلوماتية: تعريفها .. أسبابها .. خصائصها، بحث منشور على موقع المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني(*ACCR*) على العنوان الالكتروني:www.accronline.com

[3] يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص.12.

[4] نفس المرجع، ص.13.

[5] يوسف حسن يوسف، مرجع سابق، ص.ص.16.15.

[6] حفيظة بن عبد الله وايمان السائح، التحديات الإجرائية للجريمة المعلوماتية (ملف خاص عن أشغال الندوة العلمية: الجريمة الالكترونية والحماية القانونية والتقنية لنظم المعلومات – الحملة الوطنية لمكافحة الجرائم الالكترونية) مجلة المنبر القانوني، العدد 9، اكتوبر 2015، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، ص.223.

[7] زبيحة زيدان، مرجع سابق، ص. 6.

[8] وليد طه، مرجع سابق، ص. 15 .

- أن الكثير من الضحايا والشهود يحجمون عن الإبلاغ عن جرائم الأنترنيت حماية للسمعة والشرف، خاصة إذا تعلق الأمر بجرائم البغاء وممارسة الجنس والفجور بواسطة الأنترنيت[1]، أو كان الضحية مؤسسة مالية، إذ عادة ما يكتفي مجلس إدارة المؤسسة باتخاذ إجراءات إدارية خوفا من الدعاية السلبية للمؤسسة ومنه تضاؤل ثقة المتعاملين وانصرافهم عنها[2].
- غالبا ما تكون الغاية والهدف من ارتكاب هذه الجرائم هو الكسب المادي.
- غالبا ما تتصف بأنها جرائم ناعمة *Soft Crimes* لا تتصف بالعنف أو القوة، لأن معظم صورها تتم بلمسات بسيطة لا تستغرق بضع دقائق[3].

الفرع الثاني: أنواع الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت وأركانها: تختلف جرائم الأنترنيت بحسب نوع الإعتداء، إلى جرائم ماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، أي جرائم تستهدف النظام المعلوماتي في حد ذاته عن طريق اختراقه أو تخريب وتحطيم وتغيير معطياته، وجرائم أخرى تجعل من الأنترنيت وسيلة لتسهيل ارتكاب جرائم أخرى، على غرار التزوير الإلكتروني، غسيل الأموال الإلكتروني، الإرهاب الإلكتروني، الإتجار بالأشخاص الإلكتروني. الإتجار بالمخدرات عبر الأنترنيت .... الخ.

أولا: أنواع الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت : تنص (المادة 2/ ف1) من القانون رقم: 09 – 04 المؤرخ في: 2009/08/05[4] على أنه: " يقصد بالجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال: جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية". وانطلاقا من هذا النص يمكن تصنيف جرائم الأنترنيت إلى صنفين: الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات والجرائم التي ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية .

أ/ الجرائم الماسة بتقنية المعلومات (بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات):

وقد نص المشرع الجزائري على هذه الجرائم من خلال القانون رقم: 04 – 15 المؤرخ في: 10 نوفمبر 2004[5] القسم السابع مكرر تحت عنوان "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات" من خلال المواد (394 إلى 394 مكرر 7) التي جرم من خلالها الأفعال التالية:

- جريمة الدخول أو البقاء في منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات (المادة 394 مكرر).
- جريمة إدخال أو إزالة أو تعديل معطيات في نظام المعالجة الآلية (المادة 394 مكرر 1)[6] .
- جريمة تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الإتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية (الفقرة 1 من المادة 394 مكرر 2).
- جريمة حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال المعطيات المتحصل عليها من احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم[1] (الفقرة 2 من المادة 394 مكرر 2)[2].

---

[1] أحمد فتحي سرور، نظرات في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2003 ص. 55 مشار له عند ناول عبد الهادي، تقييم فعاليات المواجهة التشريعية لجرائم الأنترنيت، ، مجلة العدل، عدد: 31 سنة 2016. ، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، ص. 131.

[2] هبة هروال، مرجع سابق، ص. 43.

[3] ناول عبد الهادي، مرجع سابق، ص. 130.

[4] القانون رقم: 09- 04 المؤرخ في 14 شعبان 1430 الموافق لـ 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتهما . ج ر عدد: 47 بتاريخ: 16 أوت 2009 .

[5] القانون رقم: 04 – 15 المؤرخ في: 27 رمضان 1425 الموافق لـ 10 نوفمبر 2004 ج ر عدد: 71 بتاريخ: 2004/11/10 المعدل والمتمم للأمر رقم: 66 – 156 المؤرخ في: 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات.

[6] يقابل هذه الأفعال ما نصت عليه (المادة 7 والمادة 8) من الفصل الثاني الخاص بالتجريم من الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات

وقد نصت على هذه الأفعال الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات[3] في المواد (5، 6، 7، 8 ، 9 ، 10، 11).

ب/ الجرائم التقليدية المرتكبة بواسطة تقنية المعلومات (الأنترنيت) أو الجرائم الماسة بالمحتوى

لم تتوقف الجرائم الإلكترونية أو جرائم الأنترنيت عند استهداف النظام المعلوماتي والتقني في حد ذاته، بل تجاوزت ذلك، حيث أصبحت تقنية المعلومات تستخدم كوسيلة لارتكاب جرائم تقليدية, وهو ما تنص عليه المواد (12،13، 14، 15، 16، 17، 18) من الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

نلاحظ أن الجرائم الواردة من خلال هذه المواد كلها تتخذ من تقنية المعلومات وسيلة لها من أجل ارتكاب جرائم أخرى، على غرار الأعمال الإرهابية، غسيل الأموال، الترويج للمخدرات والمؤثرات العقلية، الإتجار بالأشخاص ...الخ، حيث ظهر نمط جديد من الجرائم، اتحدت فيه الصفات التي نجدها في الإجرام المنظم وصفات الإجرام المعلوماتي، فظهر ما يسمى بالجريمة المنظمة عبر الوطنية الإلكترونية، أو الإجرام العابر للحدود والمرتكب بتقنية المعلومات بما فيها الأنترنيت، وهي الإضافة التي أتت بها الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات خاصة المادتين (15 و16) .

ثانيا: أركان الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت

تطرح مسألة أركان جرائم الأنترنيت إشكالات عديدة، نظرا لطبيعتها المختلفة عن الجرائم التقليدية.

أ/ **الركن المادي في جرائم الأنترنيت:** لا شك أن النشاط أو السلوك المادي في جرائم الأنترنيت التي تتطلب وجود بيئة رقمية واتصال بالأنترنيت، يقتضي معرفة بداية هذا النشاط والشروع فيه ونتيجته، فتجهيز الحاسب بوضع البرامج عليه وتحميل برامج الاختراق، وتهيئة الصفحات التي تحمل في طياتها مواد غير قانونية مثل تلك الداعية إلى الفجور أو الإخلال بالنظام أو الآداب العامة وتحميلها على الجهاز المضيف كما يمكن أن توجد جريمة إعداد برامج فيروسات تمهيدا لبثها حتى لو لم يتم بثها على الشبكة العنكبوتية[4].وعليه فالشروع في جرائم الأنترنيت معاقب عليه، وهو ما ذهب إليه المشرع الجزائري من خلال (المادة 394 مكرر7 ق ع) يعاقب على الشروع في ارتكاب الجنح المنصوص عليها في قانون العقوبات بالعقوبات المقررة للجنحة ذاتها .ولكن الإشكال الذي يلف مسألة الشروع في جرائم الأنترنيت والجرائم الإلكترونية بصفة عامة هي مسألة بداية النشاط الإجرامي وزمان تحقق النتيجة، خاصة وأن معظم الجرائم المعلوماتية تتجاوز حدود المكان الواحد، وأن المجرم المعلوماتي عادة ما يرتكب الجريمة ولا يخلف وراءه أدلة، فعلى سبيل المثال لو قام أحد المجرمين في بلد ما باختراق جهاز خادم أحدى الشركات مثلا في افريقيا، فكيف يمكن تحديد وقت حدوث الجريمة، فهل هو توقيت بلد المجرم، أم توقيت مقر الشركة، وما هو القانون الواجب التطبيق في هذه الحالة؟[5]. لذا من الصعب جدا الفصل بين العمل التحضيري للجريمة والبدء في تنفيذ النشاط الإجرامي بالنسبة لجرائم الأنترنيت – حتى لو كان القانون لا يعاقب على الأعمال التحضيرية – إلا أنه في مجال تكنولوجيا المعلومات الأمر يختلف بعض الشيء، فشراء برامج اختراق ومعدات لفك الشفرات وكلمات المرور، وحيازة صور دعارة للأطفال أو بعض الفيروسات.... كل هذه الأعمال تمثل جريمة في حد ذاتها.

ب/ **الركن المعنوي في جرائم الأنترنيت:** الركن المعنوي هو علم الجاني بالفعل الإجرامي، أي الحالة النفسية له وكل ما يربط بين ماديات الجريمة وشخص الجاني، وقد قنن الفقه والقضاء الفرنسي وجود سوء النية في شأن جرائم الأنترنيت، حيث يشترط المشرع الفرنسي وجود سوء النية في هذه الجرائم أيا كان نوعها. وهو ما ذهب إليه المشرع الجزائري من خلال

---

[1] يقصد به القسم السابع مكرر من قانون العقوبات تحت عنوان: المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات".

[2] يقابل نص المادة 394 مكرر 2 ما ورد في (المادة 9) من الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

[3] المحررة بالقاهرة بتاريخ: 21 ديسمبر 2010 والتي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 14 – 252 المؤرخ في: 13 ذي القعدة 1435 الموافق لـ: 08 سبتمبر 2014 ج ر عدد: 57 بتاريخ: 28 سبتمبر 2014 .

4 وليد طه، مرجع سابق، ص.16 .

[5] نفس المرجع ، ص. 17.

القسم السابع مكرر من قانون العقوبات، حيث ينص في (المادة 394 مكرر)[1] على جريمة الدخول أو البقاء عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك.

يفهم من نص المادة أعلاه أن جريمة الدخول أو البقاء في منظومة المعالجة الآلية للمعطيات هي جريمة عمدية، وهو ما يستخلص من عبارة "بطريق الغش" بمعنى أن يكون الجاني عالما بدخوله إلى منظومة معلومات لا تخصه، ويستخلص الركن المعنوي أيضا من خلال العلم باتجاه إرادة الجاني لتحقيق نتيجة تصرفه والمتمثلة في حذف البيانات أو المعطيات أو تغييرها أو تخريب نظام اشتغال المنظومة، ومن ثم فإن جريمة الإتلاف والتخريب هي جريمة عمدية [2].

كذا الشأن بالنسبة (للمادة 394 مكرر 1)[3] التي تنص على جريمة إدخال أو إزالة أو تعديل معطيات في نظام المعالجة الآلية بطريق الغش، إذ يشترط المشرع لقيام هذه الجريمة عنصر الغش، أي علم الفاعل بأنه يقدم على أفعال غير مشروعة، مما يعني أنها جريمة عمدية.

المبحث الثاني: مكافحة الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت في التشريع الجزائري:تعد الدولة الجزائرية من الدول العربية السباقة في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث بادرت إلى سن نصوص جديدة في هذا الإطار، كما عمدت إلى تعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وكذا الانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة بهذا النوع من الإجرام.

المطلب الأول: الآليات الموضوعية لمكافحة الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت: يبدو أن المشرع الجزائري وفي إطار مكافحته لظاهرة الإجرام المعلوماتي، حاول الاهتمام بالجانبين الإجرائي والموضوعي مراعيا التطورات التي مرت بها جرائم تقنية المعلومات في الجزائر، حيث عمد إلى تجريم جل الأفعال التي تندرج في هذا الإطار كما وضع العقوبات المناسبة لها.

الفرع الأول: التجريم والعقاب حسب القانون رقم: 04 -15 المؤرخ في: 10 نوفمبر 2004[4]

نص المشرع الجزائري سواء من خلال نصوص قانون العقوبات أو القوانين المكملة لقانون العقوبات على الأفعال المجرمة في إطار جرائم تقنية المعلومات ومنه جرائم الأنترنيت، ابتداء من القانون رقم: 04 – 15 المؤرخ في: 10 نوفمبر 2004 حيث أدرج المشرع من خلال هذا التعديل القسم السابع مكرر تحت عنوان " المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات " من خلال المواد (394 إلى 394 مكرر7) التي جرم من خلالها الأفعال التالية:

أولا: الأفعال المجرمة بموجب المادة (394 مكرر ق ع)

أ/ جريمة الدخول عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات

جرم المشرع الجزائري من خلال (المادة 394 مكرر ق ع) فعل الدخول بطريقة غير مشروعة إلى المنظومة المعلوماتية، حيث أن مجرد اختراق الحاسب لأي سبب كان يعد انتهاكا للنظام المعلوماتي[5].

ب/ جريمة البقاء عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات

يقصد بالبقاء التواجد داخل نظام المعالجة الآلية للمعطيات دون رضا صاحب الحق في النظام، بحيث يكون للفاعل نية البقاء بطريقة غير مشروعة حتى لو دخل النظام عن طريق الصدفة.

حيث عاقب المشرع على هذه الأفعال بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى سنة (1) وبغرامة من 50.000 دج إلى 100.000 دج ، وتضاعف العقوبة على هذه الأفعال طبقا (للمادة 394 مكرر) إذا ترتب على ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة، أما إذا ترتب على الأفعال المذكورة أعلاه تخريب نظام اشتغال المنظومة تكون العقوبة الحبس من ستة (6) أشهر إلى سنتين (2) والغرامة من 50.000 دج إلى 150.000 دج.

---

[1] يقابل هذه المادة ما جاءت به (المادة 6) من الفصل الثاني الخاص بالتجريم من الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

[2] زبيحة زيدان، مرجع سابق، ص.49.

[3] يقابل هذه الأفعال ما نصت عليه (المادة 7 والمادة 8) من الفصل الثاني الخاص بالتجريم من الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات

[4] القانون رقم: 04 – 15 المؤرخ في: 27 رمضان 1425 الموافق لـ: 10 نوفمبر 2004 ج ر عدد: 71 بتاريخ: 2004/11/10 المعدل والمتمم لقانون العقوبات.

[5] نورة طرشي، مكافحة الجريمة المعلوماتية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2011-2012 ص.52.

ثانيا: الأفعال المجرمة بموجب المادة (394 مكرر1 ق ع)[1]

تنص (المادة 394 مكرر1 ق ع) على تجريم مجموعة الأفعال المتمثلة في الإدخال عن طريق الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية أو إزالة أو تعديل المعطيات التي يتضمنها هذا النظام.

من نص المادة يتضح أن جريمة الاعتداء على المعطيات تأخذ ثلاث صور هي[2]:

أ/ الإدخال: ويقصد به إضافة معطيات جديدة على الدعامة الخاصة بها، ومثالها استخدام شخص لبطاقة ممغنطة يسحب بمقتضاها نقودا من أجهزة السحب الآلي باستخدام رقمه السري والخاص بالدخول لتحويل وسحب مبالغ من النقود.

ب/المحو: ويقصد به إزالة جزء من المعطيات المسجلة على الدعامة الموجودة داخل النظام، أو تحطيم تلك الدعامة أو نقل أو تخزين جزء من المعطيات إلى منطقة أخرى.

ج/التعديل: ويقصد به تغيير المعطيات الموجودة داخل نظام المعالجة الآلية واستبدالها بمعطيات أخرى.

حيث يعاقب المشرع في (المادة 394 مكرر1) على هذه الأفعال بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 500.000 دج الى 2.000.000 دج .

ثالثا: الأفعال المجرمة بموجب المادة (394 مكرر2 ق ع)[3]

جرمت (المادة 394 مكرر2) مجموعة من الأعمال وهي:

- جريمة تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الإتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في القسم السابع مكرر .
- حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم[4].

حيث يعاقب المشرع على هذه الأفعال بالحبس من شهرين (2) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 1.000.000دج إلى 5.000.000 دج .

رابعا: القواعد المشتركة بين كل الجرائم[5]

أ/ تشديد العقوبة: تنص (المادة 394 مكرر 3 ق ع) على مضاعفة العقوبات المقررة لجرائم الغش المعلوماتي، إذا استهدفت الجريمة الدفاع الوطني أو الهيئات والمؤسسات الخاضعة للقانون العام.

ب/ جزاء الشخص المعنوي: تنص المادة (394 مكرر 4 ق ع) يعاقب الشخص المعنوي الذي يرتكب إحدى جرائم الغش المعلوماتي بغرامة تعادل خمس مرات (5) الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي.

ج/ المشاركة في جمعية أشرار: تنص (المادة 394 مكرر5 ق ع) كل من شارك في مجموعة أو في اتفاق تألف بغرض الإعداد لجريمة أو أكثر من جرائم الغش المعلوماتي وكان هذا التحضير مجسدا بفعل أو عدة أفعال مادية يعاقب بالعقوبات المقررة للجريمة ذاتها.

د/ الشروع: تنص (المادة 394 مكرر7 ق ع) يعاقب على الشروع في ارتكاب جنح الغش المعلوماتي بالعقوبات المقررة للجنحة ذاتها.

---

[1] يقابل هذه الأفعال ما نصت عليه (المادة 7 والمادة 8) من الفصل الثاني الخاص بالتجريم من الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات

[2] نورة طرشي، مرجع سابق، ص.54.

[3] يقابل نص (المادة 394 مكرر 2 ق ع) ما ورد في (المادة 9) من الإتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

[4] يقصد به القسم السابع مكرر من قانون العقوبات تحت عنوان: "المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات".

[5] أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، دار هومة، الجزائر، الطبعة 15 سنة 2013، ص.ص. 497.496.

خامسا: العقوبات التكميلية: ينص المشرع في (المادة 394 مكرر6) على الحكم بمصادرة الأجهزة والبرامج والوسائل المستخدمة وكذا إغلاق المواقع التي تكون محلا لجريمة من الجرائم المعاقب عليها وفقا للقسم السابع مكرر من قانون العقوبات، إضافة إلى إغلاق المحل أو مكان الاستغلال إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكها.

الفرع الثاني: التجريم والعقاب حسب القانون رقم: 06-23 المؤرخ في: 2006/12/20[1]

جاء القانون رقم: 06-23 لتجريم انتهاكات حرمة الحياة الخاصة بواسطة الوسائل التكنولوجية الحديثة، وذلك من خلال تجريم الأفعال التالية:

أولا: الأفعال المجرمة بموجب المادة (303 مكرر ق ع)

جرمت المادة (303 مكرر ق ع) الأفعال العمدية الماسة بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص بأية تقنية كانت وذلك:

– بالتقاط أو تسجيل أو نقل مكالمات أو أحاديث خاصة أو سرية بغير إذن صاحبها أو رضاه،

– التقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص في مكان خاص، بغير إذن صاحبها أو رضاه، حيث يعاقب المشرع على هذه الأفعال بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج.

ثانيا: الأفعال المجرمة بموجب المادة (303 مكرر1 ق ع)

بدورها هذه المادة جرمت فعل الإحتفاظ أو السماح بوضع في متناول الجمهور أو الغير، التسجيلات أو الصور أو الوثائق المتحصل عليها بواسطة الأفعال المنصوص عليها في المادة 303 مكرر أعلاه .

حيث يعاقب المشرع على هذه الأفعال بنفس العقوبة المقررة في المادة 303 مكرر وهي الحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج.

رابعا: القواعد المشتركة بين كل الجرائم

أ/ الشروع: يعاقب على الشروع في ارتكاب الجنح المنصوص عليها في المادتين (303 مكرر و 303 مكرر 1 ق ع) بالعقوبات ذاتها المقررة للجريمة التامة.

ب/ جزاء الشخص المعنوي: تنص المادة (303 مكرر 3 ق ع) يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا، وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها في (المادة 51 مكرر ق ع) حيث تطبق على الشخص المعنوي عقوبة الغرامة أو يتعرض للعقوبات التكميلية المنصوص عليها في القانون.

ج/العقوبات التكميلية: تنص (المادة 303 مكرر 2 ق ع) على أنه يجوز للمحكمة أن تحظر على المحكوم عليه من أجل الجرائم المنصوص عليها في (المادتين 303 مكرر و 303 مكرر1) ممارسة حق أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها في (المادة 9 مكرر1) لمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات، كما يجوز لها أن تأمر بنشر حكم الإدانة طبقا للكيفيات المبينة في المادة 18 من هذا القانون،كما يتعين دائما الحكم بمصادرة الأشياء التي استعملت لارتكاب الجريمة.

المطلب الثاني: الآليات الإجرائية لمكافحة الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت

نظرا لخصوصية الجرائم المرتكبة بتقنية المعلومات بشكل عام وجرائم الأنترنيت بشكل خاص، فإن مسألة متابعتها والتحري عنها وملاحقة المجرمين فيها، تطرح إشكالات عديدة، خاصة فيما يتعلق بمسألة الاختصاص النوعي والمحلي والجهة القضائية المختصة وكذا القانون الواجب التطبيق، حيث حاول المشرع الجزائري من خلال قانون الإجراءات الجزائية وكذا القانون رقم: 09 – 04 المؤرخ في 5 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتهما أن يعالج تلك الإشكالات .

الفرع الأول: الاختصاص النوعي والمحلي في الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت

---

[1] القانون رقم: 06-23 المؤرخ في: 29 ذي القعدة 1427 الموافق لـ: 2006/12/20 ج ر عدد 84 بتاريخ: 2006/12/24 يعدل ويتمم قانون العقوبات الجزائري.

إن الطبيعة الخاصة للجرائم المعلوماتية فرضت تعاملا استثنائيا لمواجهتها سواء فيما يتعلق بالأشخاص المنوط بهم البحث والتحري عن هذه الجرائم، أو فيما يتعلق بالإجراءات في حد ذاتها، ابتداء من تمديد الاختصاص النوعي والمحلي للنيابة العامة وقضاة التحقيق إلى استحداث إجراءات تحري خاصة بهذا النمط المستحدث من الجرائم.

أولا: الاختصاص النوعي في جرائم الأنترنيت: يعود الاختصاص العملي والفني في مجال أعمال البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية بالدرجة الأولى إلى دائرة مكافحة الجرائم المعلوماتية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، وكذلك الفرق التابعة لمركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي والجرائم المعلوماتية التابعة لسلك الدرك الوطني، وإلى مديرية المراقبة الوقائية واليقظة الإلكترونية التابعة للهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها[1].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الجرائم المعلوماتية تستلزم محققا يكون قادرا على التعامل مع مميزات هذه الجرائم بالشكل الذي يسمح له بالتعرف على هوية المجرم وتحديد معالم الجريمة وآثارها، وكل ذلك في إطار الشرعية الإجرائية واحترام حقوق وحريات الأفراد[2].

ثانيا: الاختصاص النوعي والمحلي للنيابة العامة وقضاة التحقيق: تعد النيابة العامة هي المختصة بتحريك الدعوى العمومية ومباشرتها أمام القضاء الجزائي كأصل عام طبقا للمادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية، ويباشر وكيل الجمهورية الدعوى العمومية في دائرة المحكمة التي بها مقر عمله (المادة 35 ق إ ج) غير أنه وفي ظل التطور الحاصل في مجال الجريمة وظهور الإجرام المعلوماتي العابر للحدود والأوطان، وسعت القوانين من اختصاص وكيل الجمهورية (المادة 37 ق إج)[3] التي تنص على تمديد الاختصاص المحلي لوكيل الجمهورية إلى دائرة اختصاص محاكم أخرى في الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، طبقا للمرسوم التنفيذي رقم: 06- 348 المؤرخ في: 05 أكتوبر 2006[4] المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 16 – 267 المؤرخ في 2016/10/17[5] المتضمن تمديد الاختصاص المحلي لبعض المحاكم ووكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق، حيث اصطلح على تسمية المحاكم ذات الاختصاص الموسع بالأقطاب الجزائية المتخصصة. حيث تنص المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم: 06 – 348 المذكور آنفا على الاختصاص النوعي للأقطاب الجزائية المتخصصة بنظر الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

كما تنص المادة (35 مكرر ق إ ج) المستحدثة بموجب الأمر رقم: 15- 02 المؤرخ في 2015/07/23[6] على أنه: " يمكن النيابة العامة الاستعانة في مسائل فنية بمساعدين متخصصين" .

والمواد: 37. 40. 329 من القانون 04 – 14 المشار إليه أعلاه فتنص على تمديد الاختصاص المحلي للمحاكم ووكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق، حيث تنص المادة 47 من القانون 06 – 22 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية على جواز مباشرة عمليات التفتيش والحجز ليلا أو نهارا وفي أي مكان على امتداد التراب الوطني إذا ما تعلق الأمر بالجرائم المعلوماتية.

هذا إذا تعلق الأمر بالجرائم المعلوماتية المرتكبة داخل إقليم الدولة الواحدة، أما إذا كانت الجريمة عابرة للحدود، فإن الأمر يقتضي اللجوء إلى آليات وإجراءات التعاون الدولي التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية.

الفرع الثاني: إجراءات البحث والتحري في الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت

[1] حسين ربيعي، آليات البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1، 2015 – 2016 ص. 196.

[2] نفس المرجع، ص. 194.

[3] المادة 37 من القانون رقم: 04-14 المؤرخ في: 27 رمضان 1425 الموافق لـ: 10 نوفمبر 2004 الجريدة الرسمية عدد: 71 بتاريخ: 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم: 66 – 155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

[4] الجريدة الرسمية عدد: 63 بتاريخ: 05 أكتوبر 2006.

[5] المرسوم التنفيذي رقم: 16 – 267 المؤرخ في: 15محرم 1438 الموافق لـ: 2016/10/17 ج ر عدد: 62 بتاريخ: 2016/10/23.

[6] الأمر رقم: 15- 02 المؤرخ في: 07 شوال 1436 الموافق لـ: 23 جويلية 2015 ج ر عدد: 40 بتاريخ: 2015/07/23 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

باعتبار أن النيابة العامة هي المختصة بتحريك الدعوى العمومية ومباشرتها أمام القضاء الجنائي كأصل عام، ونظرا لطابع السرية والكتمان الذي يميز الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت، مما يحول دون قيام النيابة العامة بدورها في تحريك الدعوى العمومية، الأمر الذي اقتضى استحداث إجراءات خاصة واستثنائية من أجل التصدي لهذا النوع من الجرائم.

أولا: الكشف والتبليغ عن الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت[1]

نظرا للطابع الخفي للجرائم المعلوماتية، التي نادرا ما تكون تحت وصف حالة التلبس، إن لم يكن ذلك مستحيلا، فالمجرم المعلوماتي يبذل كل ما بوسعه للإبقاء على سرية جريمته، وحتى إذا تم اكتشاف الجريمة من قبل الضحية فنادرا ما يتم التبليغ عنها، خاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات التجارية التي تخشى على سمعتها وفقدان ثقة العملاء بها.

وهنا يأتي دور الأجهزة الأمنية في رصد حركة مرتكبي جرائم المعلوماتية واكتشاف هذه الجرائم من خلال المتابعة الميدانية للمشبوهين والمهتمين بقرصنة البرامج والهواة، وهي أولى الخطوات من أجل السيطرة الأمنية على نشاط مرتكبي جرائم الحاسوب[2].

ثانيا: إجراءات التحري الخاصة: إن الطبيعة الخاصة للجرائم المعلوماتية، حيث تعتبر جرائم الأنترنيت صورة من صورها، اقتضت مكافحتها والتصدي لها عن طريق إجراءات خاصة سواء في مرحلة التحري أو مرحلة التحقيق، وقد حاول المشرع الجزائري جاهدا التصدي للظاهرة من خلال النصوص التي استحدثها في هذا الإطار، ابتداء من القانون رقم: 06 – 22 المؤرخ في: 2006/12/20[3] المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، أو من خلال القانون رقم: 09 – 04 المؤرخ في 08 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها .

أ/ إجراء مراقبة الاتصالات الإلكترونية: نص المشرع الجزائري على إجراء المراقبة الإلكترونية من خلال نص المادة (65 مكرر5 ق إ ج) و(المادتين 3 و4) من القانون رقم: 09 – 04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتهما، حيث تنص (المادة 3) على أنه: " مع مراعاة الأحكام القانونية التي تضمن سرية المراسلات والاتصالات، يمكن لمقتضيات حماية النظام العام أو لمستلزمات التحريات أو التحقيقات القضائية الجارية، وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية وفي هذا القانون، وضع ترتيبات تقنية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية وتجميع وتسجيل محتواها في حينها والقيام بإجراءات التفتيش والحجز داخل منظومة معلوماتية ".

ب/ إجراء التسرب:تعرف (المادة 65 مكرر 12 ق إ ج) التسرب على أنه: " قيام ضابط أو عون الشرطة القضائية، تحت مسؤولية ضابط الشرطة القضائية المكلف بتنسيق العملية، بمراقبة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جناية أو جنحة بإيهامهم أنه فاعل معهم أو شريك لهم أو خاف" . هذا ويمكن تطبيق إجراء التسرب في مجال الجرائم المرتكبة بتقنية الأنترنيت، وذلك عن طريق قيام هيئات الضبطية بتجنيد عناصرها للدخول إلى العالم الافتراضي وبالخصوص إلى مواقع التواصل الاجتماعي المعروف عنها التطرف والعدوانية، وذلك تحت أسماء مستعارة بقصد البحث عن الجرائم ومرتكبيها، حيث استطاعت المباحث الأمريكية (*FBI*) الإطاحة بشبكة إجرامية تمتهن القرصنة المعلوماتية والمتاجرة بها عبر شبكة الأنترنيت، وذلك بعد دس مرشد معلوماتي وسط أعضاء الشبكة الإجرامية[4].

هذا ويذكر بشأن الآليات الوقائية لمكافحة الجرائم المعلوماتية، فإن المشرع الجزائري أنشأ هيئة خاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وحدد تشكيلتها وكيفيات سيرها بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 261/15

[1] حسين ربيعي، مرجع سابق، ص. 213 .

[2] نفس المرجع، ص. 214 .

[3] القانون رقم: 06 – 22 المؤرخ في: 29 ذي القعدة 1427 الموافق لـ: 2006/12/20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري، ج رعدد: 84 بتاريخ:2006/12/24 .

[4] حسين ربيعي،مرجع سابق، ص. 225 .

المؤرخ في 08 أكتوبر 2015[1] والتي تعد سلطة إدارية مستقلة لدى وزير العدل تعمل تحت إشراف ومراقبة لجنة يترأسها وزير العدل وتضم أعضاء من الحكومة معنيين بالموضوع ومسؤولين من مصالح الأمن وقاضيين اثنين من المحكمة العليا، يناط بهذه الهيئة تنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها[2] .

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة، التي حاولت من خلالها التعرض لماهية جرائم الأنترنيت باعتبارها صنفا من الجرائم الإلكترونية أو الجرائم المعلوماتية، ثم محاولة التعرف على أهم الآليات الموضوعية والإجرائية التي رصدها المشرع الجزائري لمكافحة هذه الجرائم، حيث خلصت إلى نتائج أهمها:

- تستخدم مصطلحات عدة لتعكس المعنى نفسه، مثل "جرائم الأنترنيت " و "جرائم الكمبيوتر" و "جرائم تكنولوجيا المعلومات" و " الجرائم عالية التقنية " وجميعها تشير إلى الجرائم التي ترتكب باستخدام أو من خلال أو على أجهزة الكمبيوتر وغيرها من الوسائط الإلكترونية كالهاتف المحمول بعد توصيله بشبكة الأنترنيت.
- ان الجرائم المرتكبة بواسطة شبكة الأنترنيت، ماهي إلا صنف من أصناف الجرائم الإلكترونية، التي لا تقتصر على استخدام جهاز الحاسوب أو الأجهزة الإلكترونية الأخرى، إنما تتعداه لاستخدام الشبكة العنكبوتية، وهو ما يشكل تحديا لمواجهتها والتصدي لها.
- ان الاختلاف حول تعريف الجرائم الإلكترونية، ومنه جرائم الأنترنيت، إنما مرده اختلاف الرؤية أو الزاوية التي ينطلق منها أنصار كل اتجاه، فمنهم من ينظر إليها من الزاوية التقنية ومنهم من يقتصر على الجانب القانوني، وهناك من يزاوج بين الشقين التقني والقانوني.
- رغم أن المشرع الجزائري وفي سبيل مكافحة هذه الجرائم، لم يتأخر في تعديل نصوص قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، بالإضافة إلى سن نصوص خاصة بهذه الظاهرة الإجرامية المستحدثة، وكذا الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالجرائم الإلكترونية، إلا أن النقص يبقى واضحا خاصة فيما يتعلق بآليات تطبيق هذه النصوص التي تتطلب كفاءات على دراية وإلمام بالجوانب التقنية والقانونية لهذه الجرائم.

لذا ونظرا لكون جرائم الأنترنيت أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الأفراد والمجتمعات، فإن الطرق التقليدية لم تعد كافية لموجهتها، بل يجب تجنيد كل الجهود القانونية والتقنية والبشرية من أجل مواجهتها والتصدي لها، وذلك عن طريق :

- تطوير وتشجيع البحث العلمي في ميدان الإجرام المعلوماتي، واستغلال الكفاءات الشابة التي عادة ما تقدم على ارتكاب هذا النوع من الجرائم، وإحاطتها بالرعاية العلمية والنفسية التي تحول دون توجيه إمكاناتها المعلوماتية في الاتجاه السلبي.
- تحيين المنظومة القانونية والمستجدات الحاصلة في ميدان الإجرام المعلوماتي، الذي يتطور بسرعة مذهلة.
- هذا وتبقى التوعية والوقاية هي أهم خطوة في مجال مكافحة الإجرام بشكل عام والإجرام المعلوماتي بشكل خاص.

قائمة المراجع:

أولا: الاتفاقيات الدولية (مرتبة ترتيبا زمنيا)

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم: 261/15 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1436 الموافق لـ 08 أكتوبر 2015 يحدد تشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها ج ر عدد: 53 بتاريخ: 2015/10/08 .

[2] امحمدي بوزينة آمنه، إجراءات التحري الخاصة في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية (دراسة تحليلية لأحكام قانون الإجراءات الجزائية وقانون الوقاية من جرائم الإعلام) مداخلة في إطار أعمال الملتقى الوطني حول: آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري بتاريخ: 2017/03/29 ص. 82 متوفرة على الصفحة الإلكترونية لمركز جيل للبحث العلمي على العنوان التالي:www.jilrc.com

- الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، المحررة بالقاهرة بتاريخ: 21 ديسمبر 2010 والتي صادقت علها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 14 – 252 المؤرخ في: 13 ذي القعدة 1435 الموافق لـ 08 سبتمبر 2014 ج ر عدد: 57 بتاريخ: 28 سبتمبر 2014 .
- اتفاقية بودابست لمكافحة جرائم المعلوماتية الموقعة في بودابست (العاصمة المجرية) بتاريخ: 23 نوفمبر 2001 .

ثانيا: الأوامر والقوانين

- الأمر رقم: 66 – 155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري المعدل والمتمم، ج ر عدد: 49 بتاريخ: 11 جوان 1966 وتعديلاته.
- الأمر رقم: 66 – 156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم، ج ر عدد: 49 بتاريخ: 11 جوان 1966 وتعديلاته.
- المرسوم التنفيذي رقم: 98 – 257 المؤرخ في: 3 جمادى الأولى 1419 الموافق لـ 25 أوت 1998 يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات "أنترنات" واستغلالها ، ج ر عدد 63 بتاريخ: 26 أوت 1998.
- القانون رقم: 09- 04 المؤرخ في 14 شعبان 1430 الموافق لـ 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتهما . ج ر عدد: 47 بتاريخ: 16 أوت 2009 .
- المرسوم التنفيذي رقم: 16 – 267 المؤرخ في: 15 محرم 1438 الموافق لـ 2016/10/17

ج ر عدد: 62 بتاريخ: 2016/10/23 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم: 06 – 348 المؤرخ في: 12 رمضان 1427 الموافق لـ 05 أكتوبر 2006 المتضمن تحديد الإختصاص المحلي لبعض المحاكم ووكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق.

ثالثا: الكتب والمؤلفات (مرتبة ترتيبا ألفبائيا)

- أحسن بوسقيعة (2013) الوجيز في القانون الجزائي الخاص (الطبعة 15) الجزائر، دار هومة.
- زبيحة زيدان (2011) الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي (د ط) عين مليلة، الجزائر ،دار الهدى.
- علي جعفر (2013) جرائم تكنولوجيا المعلومات الحديثة الواقعة على الأشخاص والحكومة (دراسة مقارنة) (د ط) لبنان، منشورات زين الحقوقية.
- هلالي عبد اللاه أحمد (2011) اتفاقية بودابست لمكافحة جرائم المعلومات (معلقا عليها) (الطبعة الثامنة) القاهرة، دار النهضة العربية.
- هلالي عبد اللاه أحمد (2015 - 2016) جرائم الحاسب والأنترنيت بين التجريم الجنائي وآليات المواجهة (د ط) القاهرة، دار النهضة العربية.
- يوسف حسن يوسف (2011) الجرائم الدولية للأنترنيت (الطبعة الأولى) القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية.

رابعا: المقالات العلمية

- أيمن محمد السيد الأحول وأحمد محمد أحمد دسوقي (سنة 2013) التحديات الأمنية المعاصرة للظواهر الإجرامية المستحدثة، مجلة الفكر الشرطي، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، عدد 86 .
- حفيظة بن عبد الله وايمان السائح (اكتوبر 2015) التحديات الإجرائية للجريمة المعلوماتية (ملف خاص عن أشغال الندوة العلمية: الجريمة الالكترونية والحماية القانونية والتقنية لنظم المعلومات – الحملة الوطنية لمكافحة الجرائم الالكترونية) مجلة المنبر القانوني، العدد 9، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المملكة المغربية .
- خالد خالص (شتاء 2012) جرائم الأنترنيت، مجلة الغد، العدد الخامس، الرباط، المملكة المغربية.
- ناول عبد الهادي (2016) تقييم فعاليات المواجهة التشريعية لجرائم الأنترنيت، مجلة العدل، عدد 31 وزارة العدل، المملكة العربية السعودية .

خامسا: الرسائل والأطروحات العلمية

- حسين ربيعي (2015 – 2016) آليات البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1 .
- خديجة دحمان صبايحية (2012-2013) جرائم السرقة والإحتيال عبر الأنترنيت (دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر.

– محمد محمد صالح الألفي (2011) الجرائم المضرة بأمن الدولة عبر الأنترنيت، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

– معتوق عبد اللطيف (2011- 2012) الإطار القانوني لمكافحة جرائم المعلوماتية في التشريع الجزائري والتشريع المقارن، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر.

– نورة طرشي (2011- 2012) مكافحة الجريمة المعلوماتية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.

– هبة نبيلة هروال (2011- 2012) جرائم الأنترنيت (دراسة مقارنة) اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر.

– يوسف صغير(2013) الجريمة المرتكبة عبر الأنترنيت، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

سادسا: ملتقيات علمية وبحوث الكترونية

– آمنه امحمدي بوزينة، إجراءات التحري الخاصة في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية (دراسة تحليلية لأحكام قانون الإجراءات الجزائية وقانون الوقاية من جرائم الإعلام) مداخلة في إطار أعمال الملتقى الوطني حول: آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري بتاريخ: 2017/03/29 متوفرة على الصفحة الإلكترونية لمركز جيل للبحث العلمي على العنوان التالي:www.jilrc.com

– ايهاب ماهر السنباطي (19 – 20 أفريل/ جوان 2007) الجرائم الإلكترونية (الجرائم السيبيرية) قضية جديدة أم فئة مختلفة ؟ التناغم القانوني هو السبيل الوحيد، مداخلة في اطار أعمال الندوة الإقليمية حول " الجرائم المتصلة بالكمبيوتر" برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية، مشروع تحديات النيابات العامة، المملكة المغربية، متوفر على الموقع الإلكتروني: ftp://pogar.org/localuser/pogarp/arabniaba/prosecution/amman/hjeile3-a.pdf

– مراد رشدي (26-28 أفريل 2003) غسل الأموال عبر الوسائل الالكترونية، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب الالكترونية والأمنية للعمليات الالكترونية أكاديمية شرطة دبي، الامارات العربية، دبي. البحث منشور على الموقع الالكتروني www.f-law.net..

– سيناء عبد المحسن (19 – 20 أفريل/ جوان 2007) المواجهة التشريعية للجرائم المتصلة بالكمبيوتر في ضوء التشريعات الدولية والوطنية، ص51 . مداخلة في إطار أعمال الندوة الإقليمية حول " الجرائم المتصلة بالكمبيوتر" ftp://pogar.org/localuser/pogarp/arabniaba/prosecution/amman/hjeile3-a.pdf

–Marco GERCKE, 2009 Comprendre la Cybercriminalite : Guide pour les pays en developpement, union internationale de telecommunication, suisse, www.itu.int/ITU.D/CYBER.

سابعا: المعاجم والقواميس

– المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص.171 نسخة الكترونية محملة من موقع المكتبة الوقفية للكتب المصورة www.waqfeya.com .

– معجم المعاني الجامع، متوفر على العنوان الإلكتروني: www.almaany.com.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

https://ar.wikipedia.org

https://fr.wikipedia.org/wiki/Tablette_tactile

www.protectionproject.org

www.accronline.com

www.jilrc.com

الحقوق الإجرائية للضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية

أ. أسماء قواسمية
جامعة العربي التبسي – تبسة-

الملخص:تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور المحكمة الجنائية الدولية في إرساء العديد من الحقوق الخاصة بالضحايا، فنتيجة لتزايد عدد ضحايا الجرائم الدولية، أصبح هذا الأمر يثير عدة إشكالات حول الوسائل القانونية المتاحة لحماية هؤلاء الضحايا خاصة وأن هذه الحقوق من شأنها أن تتعارض مع حق المتهم في الاستفادة من محاكمة عادلة، وذلك على غرار منح بعض الحقوق الإجرائية للضحية التي تضمن له حقه في الانتصاف، غير أن هذه الحقوق يمكن أن تصطدم ببعض العوائق التي تشكل عقبة دون وصولهم إلى هذا الحق (الانتصاف).

الكلمات المفتاحية: حقوق الضحايا، المحكمة الجنائية الدولية، الحقوق الإجرائية، حق الانتصاف.

Abstract
The objective of this study is to clarify the role of the International Criminal Court in the establishment of several victims' rights. Given the growing number of victims of international crimes, many issues have been raised about the available legal means to protect them, notably that their rights may not be compatible with the defendant's right to a fair trial. This is the case for the procedural rights, granted to the victim to guarantee his or her retribution, which may, nevertheless, encounter obstacles that ultimately block access to the right to retribution.

Keywords: victims’ rights, the International Criminal Court, procedural rights, the right of retribution

مقدمة:تعتبر قضية حقوق الضحية من أكثر مواضيع القانون الدولي الجنائي حساسية على الساحة الدولية، ذلك أنه في السابق كان الاهتمام الدولي ينصب على المتهم أكثر من الضحية، هذا الأخير لم يكن يناله سوى مجرد التعويض، غير أن هنالك الكثير من المعطيات التي استدعت تعزيز مركز الضحية لعل أهمها تنامي دور المنظمات الحقوقية وفظاعة الجرائم المرتكبة في حقه، أين توجه الاهتمام إلى العناية به وتطوير مركزه القانوني. ولقد أصبحت أنضار المجتمع الدولي تنصب على تحقيق العدالة الجنائية الدولية خاصة إزاء مصالح الضحايا والحقوق المتعلقة بهم وذلك موازاة بالكم الهائل من القواعد الموضوعة لحماية مصالح وحقوق المتهم، وبالنظر إلى هذا التوجه تم ظهور علم جديد ألا وهو علم الضحايا(victimologie)[1] إضافة إلى الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال والتي كان توجهها نحو إضفاء المزيد من الحماية للضحايا[2] خاصة بعد إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة لسنة 1985[3].

وقد قدمت المحكمة الجنائية الدولية نظاما مبتكرا للعدالة يأخذ في الاعتبار حقوق الضحايا، وعلى الرغم من أن هذه الحقوق قد لا تكون مطلقة لأنها تخضع لضمانات المحاكمة العادلة والنزيهة، كما اعترفت المحكمة بالضحايا كأطراف شرعية في إجراءاتها، ومع ذلك فان هذا النظام يمثل تحديا كبيرا واجهته المحكمة في قضاياها[4].

---

[1]- أنظر الدكتور محمد الأمين البشري، علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية، ط1، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، 2005، ص37 وما بعدها.

[2]- بن خديم نبيل، إستيفاء حقوق الضحايا في القانون الدولي الجنائي، مذكرة ماجستير جامعة بسكرة، 2012، ص75.

[3]- نصت المادة 4 من إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة على : " ينبغي معاملة الضحايا برأفة وإحترام لكرامتهم ويحق لهم الوصول إلى آليات العدالة والحصول على الإنصاف الفوري وفقا لما تنص عليه التشريعات الوطنية فيما يتعلق بالضرر الذي أصابهم".

[4] -Paulina Vega Gonzalez, the role of victims in international criminal court proseedings : their rights and the first rulings of the court, international journal on human rights, N°05, year 03, 2006, p 18, voire aussi R.Maison, la place de la victime, dans droit international pénal, sous la direction de Hervé Ascensio , Emmanuel Decaux , et Alain pellet, édition a pedone paris 2000,p 780.

و الاعتراف بحقوق الضحايا هو احد اكبر أوجه التقدم التي أحرزها نظام العدالة الجنائية الدولية، غير انه وأثناء وضع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ثار نقاش ساخن بين المندوبين حول دور الضحايا في الإجراءات الجنائية، إلا أن بعض الدول مثل فرنسا، الأرجنتين، كولومبيا وغواتيمالا كان لهم هذا الدور (دور الضحايا) واضحا ومفهوما، لان تشريعاتهم الداخلية تسمح للضحايا بالظهور في الإجراءات الجنائية[1]. كما جسد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هذا الاهتمام من خلال نصوص مواده [2]،و القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ولائحة قلم المحكمة التي تضمنت أحكاما تشير إلى الضحايا[3]، وأفرزت القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة قسما كاملا بينت فيه كيفية اشتراك الضحايا في الإجراءات أمامها [4]، وعليه كان لزاما تطوير الحقوق الممنوحة للضحية، دون أن تقتصر على مجرد تعويضه، وهو ما جسده النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من خلال جملة الحقوق المستحدثة كحق المشاركة، وحق الحماية، وحق التمثيل القانوني.

المطلب الأول: حق المشاركة: إن القوانين الإجرائية سواء الداخلية أو الدولية لم تغفل الحقوق الواجب كفالتها للضحية بصفته صاحب المصلحة المحمية [5]، لذلك فان الدراسات التي تهتم بالضحية أو المجني عليه دعت ولا زالت تدعو إلى منحه دور اكبر في مجال الإجراءات، لان هذا الأمر من شأنه إعطاء المزيد من الضمانات لحقوقه[6]، فالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عمل على منح الضحايا حق المشاركة، هذا الأخير ينطوي على أمرين في غاية الأهمية ألا وهما تقديم المعلومات للمدعي العام، والاشتراك في الإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية.

الفرع الأول: تقديم المعلومات: على خلاف المحاكم الجنائية الدولية السابقة [7] مكنت المحكمة الجنائية الدولية ضحايا الجرائم الدولية بوصفهم كذلك أو باعتبارهم شهودا من حق المشاركة في كافة الإجراءات القضائية المتخذة طيلة مراحل الدعوى المرفوعة أمامها [8]، وتمتد مشاركة الضحايا في الإجراءات طيلة مراحل الدعوى ابتداء من إمكانية تقديم المعلومات للمدعي العام لفتح تحقيق إلى غاية الاستئناف في الأوامر التي تصدر عن دوائر المحكمة المختصة[9].

و لقد حددت المادة 13 من نظام روما الأساسي ثلاثة طرق لممارسة الاختصاص من قبل المحكمة الجنائية الدولية ألا وهي إمكانية قيام المدعي العام بفتح تحقيقات من تلقاء نفسه على أساس المعلومات المتعلقة بالجرائم الدولية التي تدخل في اختصاص المحكمة [10]، كما أن المدعي العام في حالة ما إذا ما استنتج أن هنالك أساسا قانونيا يبرر الشروع في إجراء تحقيق فإنه يقدم إلى دائرة ما قبل المحاكمة طلبا للإذن بإجراء تحقيق مشفوعا بأية مواد مؤيدة يجمعها[11].

---

[1] -Paulina Vega Gonzalez ,op.cit, p 20.

[2]- أنظر المادة 68 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[3] - Paulina Vega Gonzalez, op.cit, p 20.

[4]- أنظر نص المادة 89 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

[5]- أسامة أحمد محمد النعيمي، دور المجني عليه في الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، د.ط، دار الجامعة الجديدة مصر، 2013، ص 67.

[6]- أسامة أحمد محمد النعيمي، المرجع نفسه، ص 68.

[7]- لم تمنح المحاكم الجنائية الدولية لنورمبورغ وطوكيو ويوغسلافيا السابقة ورواندا الضحايا أية صفة للإشتراك في الإجراءات القضائية المتخذة أمامها بخلاف صفة الشهود أي بإعتبارهم مصدرا للمعلومات، للمزيد أنظر إيمانويل ديكو، تعريف الجزاءات التقليدية نطاقها وخصائصها، المجلة الدولية للصليب الأحمر،عدد 870 مجلد 90، 2008، ص 37.

[8]- يتوجي سامية، المسؤولية الجنائية الدولية عن إنتهاكات القانون الدولي الإنساني، دار هومة للنشر والتوزيع 2014، ص 449.

[9]- نصر الدين بوسماحة، حقوق ضحايا الجرائم الدولية على ضوء أحكام القانون الدولي،ط1، دار الفكر الجامعي الاسكندرية،2008، ص40.

[10]- تنص المادة 13 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على :" للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة 05 وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي في الأحوال التالية: أ-إذا أحالت دولة طرف إلى المدعي العام وفقا للمادة 14 حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت، -ب إذا أحال مجلس الأمن متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت، -ج إذا كان المدعي العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقا للمادة 15 ".

[11]- أنظر النص الكامل للمادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

و من بين المصادر التي يعتمد عليها المدعي العام، الدول،و أجهزة الأمم المتحدة،و المنظمات الحكومية وغير الحكومية،و كافة المصادر الموثوق بها، وهي مصادر مفتوحة في مجملها للضحايا الذين يمكنهم اللجوء إليها لغرض تقديم معلومات حول ارتكاب جرائم دولية تدخل في اختصاص المحكمة، لتقوم بدورها بتقديمها للمدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية ليعتمد عليها في تحريك دعواه [1]، وهو أمر يعتبر لصالح الضحايا وذلك من خلال مشاركتهم في تحريك الدعوى،و لو بصورة غير مباشرة عن طريق الادعاء العام[2].كما انه وفي إطار جمع المعلومات يجوز للمدعي العام تلقي شهادات تحريرية أو شفوية بمقر المحكمة الجنائية الدولية [3] ،يحافظ هذا الأخير على سرية هذه المعلومات والشهادات،أو يتخذ الإجراءات اللازمة الأخرى بحكم واجباته المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[4]، ويعد هذا الأمر تطورا ملحوظا بالمقارنة مع المحاكم الجنائية المؤقتة السابقة، بالمقابل يعد هذا الحق المكفول للضحايا أقل بكثير من الحق المعترف به في بعض القوانين الوطنية [5] .

الفرع الثاني : الاشتراك في الإجراءات:في ظل ما يعرف بالعدالة الانتقامية (محكمة نورمبورغ وطوكيو) لم يكن للضحية أي مركز قانوني في الدعوى بحيث لم يكن من الضرورة مشاركته في الإجراءات، ما عدا الضحايا الذين لهم شهادات يمكن أن تؤثر في في مجرى المحاكمة فإنهم يشاركون في الإجراءات [6].

إلا أنه وبعد صدور إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة لسنة 1985، بدأ موضوع مشاركة الضحايا في الإجراءات يأخذ منحى آخر [7]، وفي خضم هذا التطور أصبح لضحايا الجرائم الدولية الحق في المشاركة في إجراءات التحقيق، وهذا ما تضمنه النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والقواعد الإجرائية الخاصة بها [8]. ففي حالة ما إذا قرر المدعي العام فتح تحقيق يتعين عليه إبلاغ الضحايا أو ممثلهم القانونيين بذلك، ما لم يكن هذا الإجراء يعرض سير التحقيق أو حياة الضحايا للخطر، ويجوز للمدعي العام عند قيامه بهذا الإجراء الاستعانة بوحدة الضحايا والشهود حسب الحاجة [9]، كما يمكن للضحايا أن يقدموا بعض البيانات المكتوبة لدائرة المحكمة، ويتمتعون أيضا بحقهم في الإبلاغ بتقديم المعلومات الإضافية للدائرة، وذلك حتى قبل إصدار القرار ببدء التحقيقات[10].

و كل ما سبق ذكره عن اشتراك الضحايا في جميع الإجراءات فإنه يجد أساسه في القاعدة 89 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، والتي تنص على أنه: " يقوم الضحايا من أجل عرض آرائهم وشواغلهم بتقديم طلب مكتوب إلى المسجل الذي يقوم بإحالة هذا الطلب إلى الدائرة المناسبة، ورهنا بأحكام النظام الأساسي لا سيما الفقرة 01 من المادة 68 يقدم المسجل نسخة من الطلب إلى المدعي العام وإلى الدفاع، اللذين يحق لهما الرد عليه خلال مهلة تحددها الدائرة، ورهنا بأحكام الفقرة 02 من هذه القاعدة تقوم الدائرة عندئذ بتحديد الإجراءات القانونية والطريقة التي تعتبر ملائمة للاشتراك فيها والتي يمكن أن تتضمن الإدلاء ببيانات استهلالية وختامية.

[1]- نصر الدين بوسماحة، المرجع السابق،ص 41.

[2]- بن خديم نبيل، المذكرة السابقة، ص81.

[3]- أنظر نص المادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[4]- أنظر القاعدة 46 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

[5]- نصر الدين بوسماحة، المرجع السابق، ص 41.

[6]- براء منذر كمال عبد اللطيف، النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، ط1، دار الحامد عمان الأردن، 2008، ص320.

[7]- تنص الفقرة ب من المبدأ السادس من إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة لسنة 1985على :"إتاحة الفرصة لعرض وجهات نظر الضحايا وأوجه قلقهم وأخذها في الاعتبار في المراحل المناسبة من الإجراءات القضائية، حيثما تكون مصالحهم عرضة للتأثر، وذلك دون إجحاف بالمتهمين وبما يتماشى ونظام القضاء الجنائي الوطني ذي الصلة".

[8]- بن خديم نبيل، المذكرة السابقة، ص93.

[9]- نصر الدين بوسماحة، المرجع السابق، ص 42.

[10]- أنظر القاعدة 50 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

و يجوز للدائرة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المدعي العام أو الدفاع، أن ترفض الطلب المقدم إذا رأت أن الشخص ليس مجنيا عليه أو أن المعايير المحددة في الفقرة 03 من المادة 68 لم تستوف، ويجوز للضحية الذي رفض طلبه أن يتقدم بطلب جديد في مرحلة لاحقة من مراحل الإجراءات...". ولضمان مشاركة الضحايا أو ممثليهم القانونيين في الإجراءات تلتزم المحكمة بإخطارهم بجميع الإجراءات المضطلع بها أمامها، باستثناء الإجراءات المنصوص عليها في الباب الثاني [1]، فهي تقوم بإخطار الضحايا بشأن قرار المدعي العام بعدم الشروع في التحقيق أو بعدم المقاضاة [2]، ويوجه هذا الإخطار إلى الضحايا أو ممثليهم القانونيين الذين سبق لهم الاشتراك في الإجراءات، أيضا إخطار الضحايا بخصوص عقد جلسة من أجل إقرار التهم عملا بما جاء في نص المادة 61 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية [3]، ويجوز لدائرة المحكمة المختصة أن تشرك الضحايا في إجراءات أخرى وذلك عن طريق التماس آرائهم بشأن أي مسألة تتعلق بنقاط مختلفة كإعادة النظر في قرار المدعي العام بعدم إجراء تحقيق، أو بعدم المقاضاة وغيرها[4].

الفرع الثالث: الحق في الاستئناف: يعتبر الاستئناف وسيلة من وسائل الطعن الاعتيادية، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد ميز بين طائفتين من الأحكام والقرارات التي يجوز استئنافها فالطائفة الأولى تناولتها المادة 81 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وجاءت تحت عنوان "استئناف حكم البراءة أو الإدانة أو العقوبة"حيث نصت الفقرتين الأولى والثانية منها على أنه:"1- يجوز استئناف قرار صادر بموجب المادة 74 وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على النحو التالي: أ- للمدعي العام أن يتقدم باستئناف استنادا إلى أي من الأسباب التالية: الغلط الإجرائي، الغلط في الوقائع، الغلط في القانون.

ب- للشخص المدان أو المدعي العام نيابة عن ذلك الشخص أن يتقدم باستئناف استنادا إلى أي من الأسباب التالية: الغلط الإجرائي، الغلط في الوقائع، الغلط في القانون، أي سبب آخر يمس نزاهة أو موثوقية الإجراءات أو القرار.

2- للمدعي العام أو الشخص المدان أن يستأنف أي حكم بالعقوبة وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بسبب عدم التناسب بين الجريمة والعقوبة..".أما الطائفة الثانية فقد تناولتها المادة 82 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتي عنونت بـ:"استئناف القرارات الأخرى" حيث نصت الفقرة الأولى منها على ما يلي :"لأي من الطرفين القيام وفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات باستئناف أي من القرارات التالية :- قرار يتعلق بالاختصاص والمقبولية – قرار يمنح أو يرفض الإفراج عن الشخص محل التحقيق أو المقاضاة- قرار دائرة ما قبل المحاكمة التصرف بمبادرة منها بموجب الفقرة 03 من المادة 56 –أي قرار ينطوي على مسألة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على عدالة وسرعة الإجراءات أو على نتيجة المحاكمة، وترى الدائرة الابتدائية أن اتخاذ دائرة الاستئناف قرارا فوريا بشأنه يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تقدم كبير في سير الإجراءات ". من خلال تحليل النصين السابقين يمكن أن نلاحظ أن الطائفة الأولى اقتصر حق الاستئناف بشأنها على المدعي العام والمتهم فقط بينما الطائفة الثانية يمكن لكلا طرفي الدعوى أن يقدما الاستئناف، فأوامر تعويض المجني عليهم بموجب المادة 75 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يمتد الحق في استئنافها إلى المالك حسن النية الذي تضررت ممتلكاته [5]، وعليه يمكن القول أن حق الضحية في الاستئناف أمام المحكمة الجنائية الدولية لم يختلف كثيرا عن

---

[1] - يتضمن الباب الثاني من النظام الأساسي المسائل المتعلقة بالاختصاص والمقبولية والقانون الواجب التطبيق.

[2] - أنظر المادة 53 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمتعلقة بمباشرة التحقيق.

[3] - كما يقوم المسجل بإخطار الضحايا بالإجراءات المضطلع بها أمام المحكمة بما في ذلك مواعيد جلسات الاستماع أو أي تأجيل لها وموعد النطق بالحكم، كذلك إخطار الضحايا أو ممثليهم القانونيين الذين شاركوا في مرحلة معينة من الإجراءات بقرارات المحكمة بشأن تلك الإجراءات، للمزيد أنظر نص القاعدة 92 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

[4] - أنظر القاعدة 93 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

[5] - بن خديم نبيل، المذكرة السابقة، ص98.

حق الضحية في الاستئناف أمام المحاكم الوطنية إذ تم حصره في استئناف القرارات المتعلقة بجبر الضرر وأوامر المصادرة والتغريم[1].

المطلب الثاني: الحق في الحماية: إن السبيل للوصول إلى الحقيقة من خلال شهادة الضحايا قد حتم على المحكمة الجنائية الدولية إفراد بعض القواعد والإجراءات الخاصة بحماية هؤلاء الضحايا وذلك من خلال إنشاء وحدة الضحايا والشهود، التي أعطي لها دور كبير وفعال في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الضحايا مما يمكن أن يتعرضوا له من ضغوطات وتهديدات، إضافة إلى ذلك فان المدعي العام أيضا له دور في حمايتهم وذلك من خلال التدابير التي يتخذها بغية الحول دون الإضرار بهم.

الفرع الأول: دور وحدة الضحايا والشهود في الحماية: يعتبر حق حماية الضحايا من أهم وابرز الحقوق المكرسة في القانون الدولي الجنائي عموما والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خصوصا، ويتمثل حق حماية ضحايا الجريمة الدولية في اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير من طرف أجهزة العدالة الجنائية الدولية، يكون الغرض منها تفادي تعرضهم لأي ضرر أو أذى قد يهدد حياتهم أو سلامتهم الجسدية والنفسية، أو قد يضر بمصالحهم أو يمس كرامتهم وخصوصيتهم. والهدف من ذلك هو مساعدتهم على تجاوز آثار الجرائم التي وقعوا ضحية لها [2]، وقد أسندت هذه المهمة إلى وحدة المجني عليهم والشهود التابعة لقلم المحكمة [3]، كما أن جميع الأجهزة التابعة للمحكمة تشترك من أجل العمل على توفير الحماية للضحايا وذلك بالتنسيق مع وحدة المجني عليهم والشهود التي لها دور جد مهم وفعال في حماية الضحايا طيلة مراحل المحاكمة وذلك وفقا للنظام الأساسي والقواعد الإجرائية للمحكمة الجنائية الدولية، وبالتشاور عند الاقتضاء مع دائرة المحكمة والمدعي العام والدفاع [4]، ومن بين المهام المنسوبة إلى هاته الوحدة ما يلي:

أ- بالنسبة إلى جميع الشهود والضحايا الذين يمثلون أمام المحكمة والأشخاص الآخرين الذين يتعرضون للخطر بسبب الشهادات التي يدلي بها هؤلاء الشهود، وذلك وفقا لاحتياجاتهم وظروفهم الخاصة – تدابير الحماية والأمن الملائمة لهم ووضع خطط طويلة وقصيرة الأجل لحمايتهم، - توصية أجهزة المحكمة باعتماد تدابير للحماية، وكذلك إبلاغ الدول المعنية بهذه التدابير، - مساعدتهم في الحصول على المساعدة الطبية والنفسية وغيرها من أنواع المساعدة اللازمة، - إتاحة التدريب في مسائل الصدمات النفسية والعنف الجنسي والأمن والسرية للمحكمة والأطراف، - التوصية بالتشاور مع مكتب المدعي العام بوضع مدونة لقواعد السلوك مع التأكيد على الطبيعة الحيوية للأمن والسرية بالنسبة للمحققين التابعين للمحكمة والدفاع وجميع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية العاملة بإثم المحكمة حسب الاقتضاء، - التعاون مع الدول عند الاقتضاء لتوفير أي من التدابير المنصوص عليها في هذه القاعدة [5].

ب- بالنسبة للشهود: - إرشادهم إلى جهة يحصلون منها على المشورة القانونية بغرض حماية حقوقهم لا سيما ما يتعلق منها بشهادتهم، - مساعدتهم عند استدعائهم للإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة، - اتخاذ تدابير يراعى فيها نوع الجنس لتسيير الإدلاء بالشهادة في جميع مراحل إجراءات المحكمة المتعلقة بضحايا العنف الجنسي.

---

[1]- نصر الدين بوسماحة، المرجع السابق، ص 45.

[2]- سامية يتوجي، المرجع السابق، ص 444.

[3]- لقد نصت المادة 43 فقرة 6 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على :" ينشئ المسجل وحدة للمجني عليهم والشهود ضمن قلم المحكمة وتوفر هذه الوحدة بالتشاور مع مكتب المدعي العام تدابير الحماية والترتيبات الأمنية، = = و المشورة والمساعدات الملائمة الأخرى للشهود وللمجني عليهم الذين يمثلون أمام المحكمة وغيرهم ممن يتعرضون للخطر بسبب إدلاء الشهود بشهادتهم، وتظم الوحدة موظفين ذوي خبرة في مجال الصدمات النفسية بما في ذلك الصدمات ذات الصلة بجرائم العنف الجنسي "، Paulina Vega Gonzalez ,op.cit, p 27.

[4]- ولد يوسف مولود، المحكمة الجنائية الدولية بين قانون القوة وقوة القانون، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع تيزي وزو، 2013، ص 111.

[5]- سالم حوة، سير المحاكمة الجنائية في القانون الدولي الجنائي على ضوء تجربة المحاكم الجنائية الدولية، رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، 2015، ص167.

و تتولى الوحدة في أدائها لمهامها عناية خاصة لاحتياجات الأطفال والمسنين والمعوقين، ولتسهيل مشاركة الأطفال وحمايتهم كشهود تعين الوحدة عند الاقتضاء وبموافقة الوالدين أو الوصي القانوني شخصا يساعد الطفل طيلة مراحل الإجراءات[1].

إضافة إلى المهام التي تضطلع بها الوحدة تجاه الضحايا والشهود يتعين عليها الالتزام بجملة من الأمور لضمان الأداء الكفء والفعال لعملها فمن مسؤولياتها:

– كفالة حفاظ موظفي الوحدة على السرية في جميع الأوقات.

– احترام مصالح الشهود مع التسليم بالمصالح الخاصة بمكتب المدعي العام وهيئة الدفاع والشهود بطرق من ضمنها إذا اقتضى الحال الحفاظ على فصل ملائم للخدمات المقدمة إلى شهود الادعاء وشهود الدفاع، والتزام الحياد في التعاون مع جميع الأطراف وطبقا لما يصدر عن دوائر المحكمة من أحكام وقرارات.

– إتاحة المساعدة الإدارية والتقنية للشهود والضحايا الذين يمثلون أمام المحكمة والأشخاص الآخرين الذين يتعرضون للخطر بسبب الشهادة التي يدلي بها هؤلاء الشهود خلال جميع مراحل الإجراءات وبعدها على النحو المناسب بصورة معقولة.

– كفالة التدريب لموظفيها بخصوص أمن الضحايا والشهود وسلامتهم وكرامتهم وبخصوص مسائل من ضمنها مراعاة نوع الجنس والتنوع الثقافي.

– التعاون عند الاقتضاء مع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية [2].

الفرع الثاني: دور المدعي العام في حماية الضحايا: بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره فإن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تقع على عاتقه جملة من الالتزامات يجب تأديتها تجاه الضحايا[3]، تتمثل في احترامه لمصالح المجني عليهم، والأوضاع الشخصية لهم خلال فترة التحقيق والمحاكمة، بما في ذلك السن والجنس والحالة الصحية وطبيعة الجريمة[4]، كما يتعين عليه حجب جميع الأدلة والمعلومات التي قد يؤدي الكشف عنها إلى تعريض أمن الشهود وأسرهم إلى الخطر وذلك لغاية بدء المحاكمة[5]. كما أن هنالك بعض الالتزامات التي تقع على عاتق دوائر المحكمة الجنائية الدولية، والمتمثلة في اتخاذ التدابير الملائمة لحماية الضحايا أو الشهود الذين يكونون معرضين للخطر نتيجة إدلائهم بشهادتهم[6].

ويكون ذلك بناء على طلب من المدعي العام أو الدفاع أو أحد الشهود أو الضحية أو ممثله القانوني أو من تلقاء نفسها، وبعد التشاور مع وحدة الضحايا والشهود[7]، كما أنه واستثناء من مبدأ علانية الجلسات يمكن إجراء أي جزء من المحاكمة في جلسات سرية وذلك لأجل ضمان الحماية اللازمة للضحايا أو الشهود[8]، وإذا استدعى الأمر أيضا يمكن للدائرة أن تتخذ جميع التدابير لمنع الإفصاح علنا للجمهور أو الصحافة أو وكالات الإعلام عن هوية الضحية أو الشاهد، أو عن مكان تواجد أي منهم[9]، وذلك من خلال إصدار بعض الأوامر المتمثلة في محو اسم الضحية أو الشاهد، أو أي معلومات يمكن أن تؤدي

---

[1]- أنظر نص القاعدة 17 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

[2]- أنظر نص القاعدة 18 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

[3]- سامية يتوجي، المرجع السابق، ص 446.

[4]- أنظر نص المادة 1/54 (ب)، والمادة 1/68 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[5]- أنظر نص المادة 5/68 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[6]- أنظر نص المادة 1/68 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. T.MARKUS Funk, victims rights and advocacy at the international criminal court, second édition ,oxford university ,2015,p127.

[7]- أنظر نص القاعدة 1/87 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

[8]- أنظر نص المادة 2/68 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

[9]- سامية يتوجي، المرجع السابق، ص 447.

إلى التعرف على هويتهم من السجلات العامة لدائرة المحكمة [1]. كما يمنع المدعي العام أو الدفاع أو أي مشترك آخر في الإجراءات القانونية من الإفصاح عن تلك المعلومات إلى طرف ثالث[2]، كما يمكن أن تقدم الشهادة بوسائل إلكترونية أو وسائل خاصة أخرى[3]، منها استخدام الوسائل التقنية التي تمكن من تحوير الصورة أو الصوت، وكذا استخدام السمعية البصرية[4]، واستخدام اسم مستعار للضحية أو الشاهد، إضافة إلى أنه وكما سلف الذكر تجري الدائرة جزء من إجراءاتها في جلسة سرية [5] وبالإضافة إلى جميع التدابير التي ذكرناها يجوز لدائرة المحكمة وحسب الاقتضاء اتخاذ تدابير خاصة مثل اتخاذ تدابير لتسهيل أخذ شهادة أي من الضحايا أو الشهود المصابين بصدمة [6]. وتعتبر هذه التدابير نافذة في مواجهة جميع الأشخاص حتى المتهم، غير أن هذه الإجراءات المكرسة لحماية الضحية أو الشاهد يمكن لها أن تتعارض مع أهم وأبرز حق من حقوق المتهم ألا وهو حقه في محاكمة عادلة، لأنه وباستطلاع نص المادة 68 فقرة 05 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية [7] يثار تساؤل حول مدى مشروعية هاته التدابير الخاصة المتخذة لحماية الشاهد، ومدى مساسها بحقوق المتهم، دون أن تبين في المقابل ما إذا كانت هذه التدابير لا تتعارض مع حقوق الضحية [8]، ويتواصل حق الضحية في الحماية إلى ما بعد مرحلة المحاكمة لأنه قد يكون الخطر الذي يتهدد الضحايا والشهود مستمر خاصة في حالة ما إذا كان النزاع المسلح مستمرا لذلك قد يحتاج الأمر إلى اتخاذ تدابير إضافية [9]. فالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لجأت إلى إبرام 11 اتفاقا مع دول مختلفة لضمان الحماية للضحايا والشهود المهددة حياتهم [10]، وهو الأمر الذي لم تتطرق له صراحة نصوص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، غير أن نص القاعدة 16 فقرة 04 من القواعد الإجرائية أجازت للمسجل نيابة عن المحكمة القيام بمفاوضات حول إبرام اتفاقيات من أجل الحفاظ على أمن وسلامة الضحايا أو الشهود المعرضين للتهديد.غير أنه ما يمكن ملاحظته على هذا النص أنه جاء عاما لم يتطرق إلى التدابير الواجب اتخاذها، والشروط التي يتعين توافرها في الاتفاقيات المبرمة، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن هنالك إمكانية إعادة توطين الضحية أو الشاهد في الدولة المتفق معها، أو حتى منحه هوية جديدة شرط عدم تعارض ذلك مع القوانين الداخلية لتلك الدولة [11].

المطلب الثالث:التمثيل القانوني:لقد عمد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى إقرار عدة حقوق يتمتع بها الضحايا، وأبرزها حقهم في التمثيل القانوني من طرف أشخاص يتمتعون بقدر عال من الكفاءة والإلمام بكافة أصول

---

[1] - أنظر نص القاعدة 3/87 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

[2] - نصر الدين بوسماحة، المرجع السابق،ص 35.

[3] - سامية يتوجي، المرجع السابق، ص 448.

[4] - أنظر نص القاعدة 3/87 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

[5] - نصر الدين بوسماحة، المرجع السابق،ص 36.

[6] - كما يمكن أيضا إتخاذ تدابير لتسهيل أخذ شهادة أي طفل أو شخص مسن أو أي من ضحايا العنف الجنسي، وقد جاء ذكر هذه التدابير الخاصة على سبيل المثال لا الحصر، أنظر نص القاعدة 1/88 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

[7] - أنظر نص المادة 68 فقرة 05 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، T.MARKUS Funk, op.cit, pp85-87.

[8] - لقد تمت إثارة هذه المسألة في قضية تاديتش حيث إعتبرت المحكمة أن إتخاذ التدبير الخاص بالسرية يكون مبررا في حالة توافر الخمسة عوامل والمحددة ب : - وجوب التأكد من وجود خوف فعلي على أمن وسلامة الشاهد وعائلته، - وجوب توفر الأهمية القصوى في شهادة الشاهد المراد إخفاء هويته بالنسبة للحجج المراد تقديمها من طرف الإدعاء العام، - يجب أن تتشكل لدى دائرة المحكمة قناعة بعدم وجود مؤشرات خطيرة تمس بمصداقية الشاهد، - عدم كفاءة أو عدم وجود نظام لحماية الشهود وهي نقطه بإمكانها التأثير على قرار منح إخفاء هوية الشاهد، - يجب أن تكون الإجراءات المتخذة ضرورية لحماية الشهود، للمزيد أنظر :

Laetitia bonnet, la protection des témoins par le tribunal pénal international pour l’ex-Yougoslavie (TPIY), revus de droits fondamentaux, N°05, janvier-décembre 2005, p28.

[9] - سامية يتوجي، المرجع السابق، ص 449.

[10] -Laetitia bonnet, op cit, p 30.

[11] - نصر الدين بوسماحة، المرجع السابق،ص 39، T.MARKUS Funk, op.cit, p507

المحاكمات الدولية، بغرض الدفاع وحماية مصالحهم الشخصية، وذلك من خلال إمكانية مشاركة الممثلين القانونيين في الإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية.

الفرع الأول: الحق في اختيار ممثل قانوني:من البديهي أن الضحايا عند ممارسة حقوقهم في إطار أي دعوى قضائية حتى ولو كانت على المستوى الداخلي يحبذون الإلمام بجميع المفاهيم القانونية المتعلقة بموضوع دعواهم لا سيما الناحية الإجرائية منها، وهو الأمر الذي يمكن لنا أن نقول عنه انه معدوم أو بالكاد يتوفر لدى القلة القليلة من الضحايا، كما انه وبالنظر إلى تعقيد إجراءات التقاضي أمام المحكمة الجنائية الدولية فإنه ليس من السهل استيعاب تلك الإجراءات، فالأمر يتطلب الحصول أو التمتع بمجموعة من المعارف العامة والخاصة في مجال المحاكمات الجنائية الداخلية عموما والدولية خصوصا[1]. كل هذا الزخم المعرفي في الأمور الجنائية يستدعي ضرورة تمتع الضحايا بحقهم في التمثيل القانوني من طرف خبراء قانونيين متخصصين [2] لأجل الدفاع عن حقوقهم خلال كافة مراحل الدعوى ابتداء من التحقيق إلى غاية الاستئناف[3]. غير أنه وباستقراء نص المادة 68 فقرة 3 من النظام الأساسي يتضح لنا أن الاعتماد على الممثلين القانونيين أمر تم إقراره في نظام روما، كما يتضح أيضا أن التمتع بالتمثيل القانوني أمر ليس بالإجباري، ولا يمكن للمحكمة أن تختار لهم ممثلين قانونيين إلا في حالة عجز الضحايا عن فعل ذلك خلال الآجال التي حددتها دائرة المحكمة [4].

وكما سبق أن ذكرنا أن الضحية له الحرية في اختيار ممثل قانوني له، وهذه الحرية حرية مقيدة ومحصورة في قائمة المحامين المعتمدين لدى مسجل المحكمة [5]، ولقد أعتمد في إطار المحكمة الجنائية الدولية نظام فريد من نوعه من شأنه تدعيم عملية التمثيل القانوني للضحايا، وذلك من خلال إنشاء مكتب عمومي لمحامي المجني عليهم من طرف مسجل المحكمة أسندت له مهمة الإشراف على تقديم المساعدات والدعم للمثلين القانونيين للمجني عليهم وللمجني عليهم أنفسهم، ويتبع المكتب لمسجل المحكمة من الناحية الإدارية فقط، غير ذلك فهو يتمتع بكامل الاستقلالية[6].

الفرع الثاني: إشراك الممثل القانوني في الإجراءات: فالممثل القانوني أيضا له الحق في حضور الجلسات وذلك بموجب القاعدة 91 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي نصت في فقرتها 1 و2 على أنه:

" 1- يجوز للدائرة أن تعدل حكما سيق إصداره بموجب القاعدة 89.

2- يحق للممثل القانوني للضحية أن يحضر الإجراءات وأن يشترك فيها وفقا للشروط الواردة في حكم الدائرة، ووفقا لأي تعديل يجري عليه بموجب القاعدتين 89 و90.

---

[1]- بن خديم نبيل، المذكرة السابقة،ص88.

[2]- نصر الدين بوسماحة، المرجع السابق،ص 45.

[3]- سامية يتوجي، المرجع السابق،ص ص 453،454، أنظر أيضا لوك والين، ضحايا وشهود الجرائم الدولية، من حق الحماية إلى حق التعبير، العدد 845،2002،المجلة الدولية للصليب الأحمر،ص62، Paulina Vega Gonzalez ,op.cit, p 25, voire aussi R.Maison , la place de la victime ,dans droit international penal,p781, voire aussi article 68/3 Lorsque les intérêts personnels des victimes sont concernés, la Cour permet que leurs vues et préoccupations soient exposées et examinées, à des stades de la procédure qu'elle estime appropriés et d'une manière qui n'est ni préjudiciable ni contraire aux droits de la défense et aux exigences d'un procès équitable et impartial. Ces vues et préoccupations peuvent être exposées par les représentants légaux des victimes lorsque la Cour l'estime approprié, conformément au Règlement de procédure et de preuve.

[4]- أنظر القاعدة 90 فقرة 03 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، Carsten Stahn, the law and practice of the international criminal court, oxford university press, united kingdom 2015, p 1181.

[5]- بن خديم نبيل، المذكرة السابقة،ص ص 88،89، أنظر أيضا نص القاعدة 90كاملة من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

[6]- تم تشكيل المكتب العمومي لمحامي الدفاع بتاريخ 19 سبتمبر 2005 من اجل تكريس جهوده لتعزيز حقوق الدفاع، وإبراز أهمية المسائل المتعلقة بالدفاع والسعي إلى تحقيق تكافؤ الإمكانات ويتألف موظفو المكتب من محامين متخصصين بإمكانهم تقديم المساعدة القانونية الفورية لجميع المدعى عليهم، للمزيد أنظر ولد يوسف مولود، المرجع السابق،ص ص 116،117.

و يشمل هذا الاشتراك في الجلسات، ما لم ترى الدائرة المعنية بسبب ملابسات الحالة أن يقتصر تدخل الممثل على الملاحظات المكتوبة أو البيانات ويسمح للمدعي العام وللدفاع بالرد على أي ملاحظات شفوية أو خطية للممثل القانوني للضحايا."و يمكن أيضا للممثل القانوني أن يستجوب احد الشهود أو المتهم أو الخبراء غير أن هذا الحق مقيد وليس مطلق لان دائرة المحكمة بإمكانها أن تبدى توجيهات بشان هذا الخصوص من خلال تبيان طريقة طرح الأسئلة وترتيبها وهذا ما نصت عليه القاعدة 91 فقرة 03 : " أ- عندما يحضر الممثل القانوني ويشترك وفقا لهذه القاعدة ويود استجواب احد الشهود، بما في ذلك استجوابه بموجب القاعدتين 67 و68 أو الخبراء أو المتهم لابد أن يقدم طلبا إلى الدائرة، ويجوز للدائرة أن تفرض على الممثل القانوني تقديم مذكرة مكتوبة تتضمن الأسئلة ويتم في هذه الحالة إحالة الأسئلة إلى المدعي العام وإذا اقتضى الأمر إلى الدفاع اللذين يسمح لهما بإبداء ما لديهما من ملاحظات خلال مهلة زمنية تحددها الدائرة.
ب - تصدر الدائرة عندئذ حكما بشان الطلب يأخذ في الاعتبار المرحلة التي بلغتها الإجراءات وحقوق المتهم ومصالح الشهود وضرورة إجراء محاكمة عادلة نزيهة وسريعة بغية إنفاذ الفقرة 3 من المادة 68، ويجوز أن يتضمن الحكم توجيهات بشأن طريقة طرح الأسئلة وترتيبها، وتقديم الوثائق وفقا للسلطات المخولة للدائرة بموجب المادة 64 ويجوز للدائرة أن توجه الأسئلة إلى الشاهد أو الخبير أو المتهم بالنيابة عن الممثل القانوني للضحية إذا رأت أن هناك ما يقتضي ذلك".

الخاتمة: على ضوء هذه الدراسة نخلص إلى أنه من أبرز ما توصلت إليه الجهود الدولية حول حقوق الضحايا هو الاعتراف بالمركز القانوني لهم، وذلك بتحديد مدلول الضحية في منظور القانون الدولي، والذي أدى إلى معرفة من هم الأشخاص الذين يجوز لهم الاستفادة من هذه الحقوق، وحماية مكانتهم في المواثيق الدولية، والقانون الدولي الجنائي لم يقصر في تعزيز حقوق الضحايا من خلال إرساء عدة قواعد قانونية وإجرائية.

و عليه من خلال ما تقدم في هذه الدراسة نكون قد وصلنا إلى النتائج الآتية:

– أن الاعتراف بحق الضحايا في تقديم المعلومات حول الجرائم الدولية المرتكبة غير كاف لحصولهم على العدالة رغم أهميته.

– أن إجراءات الحماية التي كرسها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية غير كافية ولا تحول دون تعرض الضحايا للأضرار بمختلف أنواعها.

– كما أن إجراء التمثيل القانوني الذي تم إرساؤه ضمن القواعد الإجرائية للمحكمة الجنائية الدولية لا يزال يعاني بعض القصور، خاصة من حيث الدور المنوط بالممثل القانوني الذي يقتصر على مجرد نق المعلومات والطلبات فقط.

و عليه يمكن أن نتقدم بالتوصيات الآتية:

– المطالبة بإرساء حق الضحية في تحريك الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية.

– وضع نظام محكم وفعال وتدعيمه بأجهزة متعددة لأجل كفالة حماية الضحايا من الاعتداءات.

– إعطاء الحق في الطعن في الإجراءات والطعن في القرارات للضحية، أو لممثله القانوني.

– ضرورة تفعيل نظام المساعدة القضائية من خلال استحداث إجراءات جديدة ضمن القوانين الداخلية للدول تعمل على توفير حماية أوسع واشمل للضحايا.

– تفعيل الشهادة المسجلة عبر استعمال وسائل التكنولوجيا، والوسائط الإلكترونية.

– منح حق استئناف قرارات الإدانة والبراءة والعقوبة للضحايا، وعدم قصرها على المدعي العام والمتهم.

و في الأخير يمكن القول انه لا سبيل إلى وصول الضحية إلى حقوقه دون الابتعاد عن سياسة الكيل بمكيالين وغلق ثغرات النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للوصول إلى جهاز قضائي فعال يهدف إلى إرساء العدالة الجنائية الدولية وتمكين الضحايا من حقهم في الانتصاف.

المراجع:

1-إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة1985.

2-النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية1998.

3-القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

4- أسامة أحمد محمد النعيمي، دور المجني عليه في الدعوى الجزائية دراسة مقارنة، د.ط، دار الجامعة الجديدة مصر، 2013.

5-إيمانويل ديكو، تعريف الجزاءات التقليدية نطاقها وخصائصها، المجلة الدولية للصليب الأحمر،عدد 870 مجلد 90 2008.

6-براء منذر كمال عبد اللطيف، النظام القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، ط1، دار الحامد عمان الأردن، 2008.

7-بن خديم نبيل، إستيفاء حقوق الضحايا في القانون الدولي الجنائي، مذكرة ماجستير جامعة بسكرة، 2012.

8-سالم حوة، سير المحاكمة الجنائية في القانون الدولي الجنائي على ضوء تجربة المحاكم الجنائية الدولية، رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، 2015.

9-لوك والين، ضحايا وشهود الجرائم الدولية، من حق الحماية إلى حق التعبير، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 845،2002.

10- محمد الأمين البشري، علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية، ط1، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، 2005.

11- نصر الدين بوسماحة، حقوق ضحايا الجرائم الدولية على ضوء أحكام القانون الدولي،ط1، دار الفكر الجامعي الاسكندرية،2008.

12- ولد يوسف مولود، المحكمة الجنائية الدولية بين قانون القوة وقوة القانون، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع تيزي وزو، 2013.

13-يتوجي سامية، المسؤولية الجنائية الدولية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، دار هومة للنشر والتوزيع 2014.

14- Carsten Stahn, the law and practice of the international criminal court, oxford university press, united kingdom 2015.

15- Laetitia bonnet, la protection des témoins par le tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie (TPIY), revus de droits fondamentaux, N°05, janvier- décembre 2005.

16- Paulina vega gonzalez, the role of victims in international criminal court proseedings : their rights and the first rulings of the court, international journal on human rights, N°05, year 03, 2006.

17- R.Maison, la place de la victime, dans droit international pénal, sous la direction d'Hervé Ascensio, Emmanuel Decaux et Alain Pellet, édition a pedone paris 2000.

18- T.MARKUS Funk, victims rights and advocacy at the international criminal court ,second édition ,oxford university ,2015.

اشتراط المشرع الجزائري للشهادة الطبية قبل الزواج:

أوجه الحماية وحدودها

د.زُبيري بن قويدر
قسم الحقوق -جامعة الأغواط

ملخص: تُعد الشهادة الطبية شرطا في ملف المقبلين على الزواج منذ تعديل المشرع لقانون الأسرة بإحداثه المادة 7مكرر والمرسوم 06-154 الذي تلاها، وقد ناسب الأمر أن نقف على تحديد علاقة تلك الوثيقة بالأطراف المتعلقة بها، من محررها إلى الطبيب الذي يعدها، والمقبلين على عقد الزواج . وبعد عشر سنوات من إنفاذ النصوص التي تقدم ذكرها، تكشّفت مثالب الأحكام التي أحاطت اشتراط الشهادة الطبية حماية لطالبي الزواج ونسلهم، فاستوجب الأمر أن نناقشها عسى أن يراجعها المشرع في التعديل المقبل لقانون الأسرة.

الكلمات المفتاحية: فحص طبي، حماية، عقد زواج. حقوق.

Abstract:

Following the latest revision of the Family Code, the legislature provide that the premarital medical certificate is essential to conclude the marriage contract by the supplement to Article 07 bis, and Decree 06-154; these texts governing Relations between the three interested parte, who .write the contract, the doctor and the two future spouses

After ten years of implementation of the aforementioned texts, we see gaps that require further revision to help strengthen targeted protection for the health of future spouses and their .children

Keywords: medical examination, protection, marriage contract. Rights

مقدمة: ما من شك أن هناك ضرورة مواكبة تشريعية لما يفرزه التطور العلمي، وبما أن القاعدة القانونية من سماتها مواكبة تطور المجتمع ، فإنه لا مناص من الإحاطة القانونية بكل مستجدات العلم سواء تكنولوجيا أو بيوطبيا، ولما نكون بصدد الكلام على قواعد قانون الأسرة فإن أشد تلك العلوم ارتباطا بها هي العلوم الطبية والبيولوجية.

وعملا بثمار تلك العلوم الطبية، أن أحاط المشرع الجزائري في قانون الأسرة في تعديله الأخير ببعض مفرزات التطور على غرار ضبطه لشروط التلقيح الاصطناعي، وقبوله بالدليل العلمي على النسب بضوابط، فإنه في هذا المنحى اشترط أيضا بالمادة 07مكرر على طالبي الزواج تقديم شهادة طبية تثبت خلوهما من أمراض تنافي مقتضى عقد الزواج الذي هم بصدده. سرعان ما أُتبع بنص تنظيمي يتعلق بكيفية تطبيق أحكامه.

ولما كان الفرد هو الغاية من كل قانون ، وكان من أهداف الزواج –حسب المادة 04 من قانون الأسرة الجزائري فضلا عن بناء أسرة أساسها المودة الرحمة وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب. فما من شك أن سن تلك الوثيقة كشرط يسبق إبرام عقد الزواج لغاية حماية الأسرة (الزوجين ونسلهما)، بل قد تتعداها حماية للمجتمع.

ولأن أي جهد بشري سمته القصور، فإنه لا تخلو نصوص القوانين الوضعية وما تتضمنّه من أحكام من مثالب وافتقار للكمال، ولعل هذا هو ديدنُ ما نحن بصدده من دراسة حول ما أضافته المادة 7مكرر والمرسوم التنفيذي رقم06-154 الذي أحالت إليه تلك المادة .

وعلى ما تقدم يسوغ لنا طرح الإشكالية التالية: مامدى كفاية الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشهادة الطبية قبل الزواج لتأمين الغاية من اشتراطها حماية للأسرة الجزائرية؟.

كإجابة على الإشكالية السابقة نقترح كخطة مايلي:

مقدمة. (وقد سبق التعريج عليها).

المبحث الأول: تنظيم المشرع الجزائري للشهادة الطبية قبل الزواج.

المطلب الأول: طالبي عقد الزواج واشتراط الشهادة الطبية

المطلب الثاني: دور الطبيب إزاء الشهادة الطبية قبل الزواج.

المطلب الثالث: المهام المنوطة بمحرر عقد الزواج تجاه شرط الشهادة الطبية.

المبحث الثاني:أوجه انحسار الحماية المرجوّة من اعتماد الشهادة الطبية في التشريع الجزائري.

المطلب الأول: قصور محتوى الشهادة الطبية قبل الزواج.

المطلب الثاني: الانتقاص من قيمة الشهادة الطبية في ظل النصوص الراهنة.

المطلب الثالث: ضرورة الانسجام مع النصوص القانونية ذات الصلة.

خاتمة.

المبحث الأول: تنظيم المشرع الجزائري للشهادة الطبية قبل الزواج: أن تصل متأخرا خير من ألا تصل، عبارة توجز موقف المشرع من المواكبة التشريعية تجاه اشتراط الشهادة الطبية على غرار من سبقته من نظم قانونية في البلاد العربية، لكن على كل يقتضي الأمر الوقوف على كيفية إحاطة المشرع القانونية بشرط الشهادة الطبية، بتتبع نص المادة 7مكرر من قانون الأسرة الجزائري[1] ، ومواد المرسوم التنفيذي رقم 06-154[2] لنجد أن مجال إعمال المشرع للشهادة الطبية قبل الزواج يتعلّق بثلاث فئات؛ طالبي الزواج(المطلب الأول)، الطبيب(المطلب الثاني)، ومحرر العقد(المطلب الثالث).

المطلب الأول: طالبي عقد الزواج واشتراط الشهادة الطبية: من جهة طالبي الزواج، نجد أن المشرع ألزمهما بموجب المادة 7مكرر من قانون الأسرة والمادة 02 من المرسوم بتقديم شهادة طبية لا يزيد تاريخها عن ثلاثة أشهر تُثبت أنهما قد خضعا لفحوصات طبية سنأتي على ذكرها بالمبحث الثاني وكذا مناقشة مدى ملائمة تلك المدة.

هذا وقد ألحق المرسوم التنفيذي آنف الذكر بنموذج يتعيّن اتباعه وقدأحالت له المادة 02 من النص التنظيمي سالف الذكر. ويُثار هنا تساؤل حول حالة ما إذا تبين عدم خضوع المترشحين للزواج للفحوصات المطلوبة فعليا ؟

إن عدم وعي بعض الراغبين في الزواج قد يؤدي بهم للذهاب لموثق آخر والتظاهر بالخضوع الفعلي للفحوصات المطلوبة والحل الذي اقترحه البعض هو إلزام طرفي العلاقة بالتوجه لمراكز صحية عمومية مع إعطاء تعليمات آمرة تكرس تطبيق القانون بصرامة[3] .

لكن وإن كنا نؤيد هذا التشديد والصرامة في الاقتراح الأخير، لكن لا نراه كافيا ما لم يُعزّز بتوعية الشباب المقبل على الزواج بالمراكز التعليمية والمساجد ووسائل الإعلام وغيرها من فضاءات .

كما أن كل تشديد مادي أو إجرائي لإبرام العقد المدني للزواج، من شأنه أن يُحدث نتائج عكسية تزيد معها حالات اللجوء إلى الزواج العرفي وهو ما ينبغي أن يتخلص منه المجتمع، خاصة في ظل توفر الإطار القانوني لتسجيل عقد الزواج العرفي من الناحية القانونية، حيث تنص المادة 22 من قانون الأسرة الجزائري على أنه:" يثبت الزواج بمستخرج من الحالة المدنية، وفي حالة عدم تسجيله يثبت بحكم قضائي". حيث أن الإجراء الأخير يُتيح الالتفاف حول النصوص ليس فقط بالشهادة الطبية كشرط شكلي بل حتى حالة التعدد الزواج التي شدد في إجراءاتها وهو ما يتجلى عملياّ.

---

[1]-القانون 84-11.الصادر بتاريخ 09جوان1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر 05-02.

[2]-المرسوم التنفيذي 06-154 المؤرخ في 11-05-2006,الصادر في 11-05-2006 المتعلق بشروط و كيفيات تطبيق أحكام المادة 07مكرر من قانون الأسرة

[3] - عبد الرحمان هرنان،، محطات قانون الأسرة الجزائري ، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى،2012، د ط ،ص:144.

المطلب الثاني: دور الطبيب إزاء الشهادة الطبية قبل الزواج: من جهة المهام التي أنيطت بالطبيب بخصوص الشهادة الطبية؛ منها ما هو إلزامي ومنها ما هو دون ذلك. فأما ما استوجبه الموسوم على الطبيب في مادته الثالثة يتلخص في ثلاثة أمور:

- أولا إخضاع طالبي الزواج لفحص طبي شامل، وتلخص في محادثة الطبيب مع الزبون لمعرفة حياته الصحية واستدراجه من خلال أسئلة موجّهة يقصد من خلالها إفصاحه عن أمراض وانعكاساتها على حياته من جهة.

- ومن جهة أخرى فحصه لكل الأعضاء(الجلد ، الرأس ، العينين، الأذنين، الفم، الحلق ، الرئتان، القلب، ضغط الدم، الجهاز العصبي، التناسلي للرجل والمرأة....)[1] .

-وأخيرا في ضرورة أخذ عينات من دم المترشحين للزواج بقصد معرفة فصيلتي دمهما ومدى ملائمتهما لبعضهما منعا لحالة التراص ما يؤثر على السلامة الإنجابية. وهذا ما يُعرف بنظام الزمر:

ABO+ Rhésus

وبعد كل هذا فالطبيب ملزم بإحاطة المقبلين على الزواج علما بنتائج ما تقدم من فحوصات عملا بأحكام المادة 05 من ذات النص القانوني.

هذا وهناك بعض العوامل والأمراض لا يلزم المشرع جزائري الطبيب بفحصها، ومن ثم فمأموريته فيها اختيارية حيث نصت المادة 04 من المرسوم التنفيذي 06-154 على أنه: "يمكن أن ينصب الفحص الطبي على السوابق الوراثية والعائلية قصد الكشف عن بعض العيوب و/أو القابلية للإصابة ببعض الأمراض. وزيادة على ذلك يمكن أن يقترح الطبيب على المعني إجراء فحوصات للكشف عن بعض الأمراض التي يمكن أن تُشكّل خطر الانتقال إلى الزوج و/أ, الذرية وذلك بعد إعلامه بمخاطر العدوى منها".

فهناك أمراض معدية انتشرت بشكل ملحوظ؛ كالإيدز و الالتهاب الكبدي و السل ... الخ[2] ، وفحص السوابق الوراثية الذي يقصد به "قراءة تركيب المادة الوراثية لبعض الجينات لمعرفة اعتلالها وسلامتها"[3] ،كلها يجب أن تكون محلا للفحص. إن التشخيص الوراثي السابق للزرع قد يكون سببه اختيار صفات الجنين وبعبارة أدق تجنب صفات مرضية به وهو ماسبق الإشارة له في الجزئية السابقة قد تدعو إليه دواعي طبية كتجنب مرض وراثي مرتبط بالجنس[4] ، لكن اختيار جنس الجنين قد تدفع إليه أسباب اجتماعية تكمن في الرغبة في جنس معين غالبا ما يكون ذكر وهو ما قبله البعض بضوابط صارمة ونحن لانسير معه. وإن كان البعض يرى في أن عدم إلزام المشرع بفحصها ومن ثم إطلاع المعنيين بها مردّه عدم إثقال كاهل الزوجين بأعباء الفحص في هذه المرحلة كي لا يلجأ الناس إلى الزواج العرفي[5] .

لكن هل يمكن في حالة إصابة أحد الزوجين أو أولادهما بمكروه كان يمكن تلافيه لو تم الفحص فعليا لا شكليا هل يمكن مساءلة الطبيب عنها؟ الإجابة بنعم، فالتزوير هو فعل يشكل مصدر متابعة جزائية.

---

[1]--عبد الرحمان هرنان ، المرجع السابق ص:141.

[2]-أنظر، حسن صلاح الصغير عبد الله ، مدى مشروعية الإلزام بالفحص الطبي قبل الزواج دراسة مقارنة ، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007 ، ص.18.

[3]-سعد بن عبد العزيز بن عبد الله الشويرخ، أحكام الهندسة الوراثية، دار كنوز اشبيليا، 2007، ط01، ص.07.

[4]- مثل حالة اختيار جنس الأنثى على الذكر عند احتمال الإصابة بمرض ينقله صبغي الأنوثة (x) كالضمور العضلي فإذا كان الجنين أنثى ترك لأن للأنثى صبغي (x) آخر يعوض النقص، أما إذا كان ذكر أعدم، أنظر:

أحمد داود رقية، الفحص السابق لزرع الأجنة البشرية في الرحم: ممارسة علاجية أم وسيلة للانتقائية، مجلة مخبر القانون الأساسي، كلية الحقوق بجامعة تلمسان، العدد 09-2011، ص:52.

[5]-عبد الرحمان هرنان، المرجع السابق،ص:142

المطلب الثالث: المهام المنوطة بمحرر عقد الزواج تجاه شرط الشهادة الطبية.

أما عن فئة الثالثة **وهي فئة محررو عقد الزواج**، ونقصد بهم الموثقون، وضباط الحالة المدنية، فدورهم هو إجراء نوع من الرقابة الإدارية والتأكد من أن وجود تلك الشهادة الطبية ومدى مطابقتها للنموذج والقانون من خلال ما أكدت عليه المادة 06 من المرسوم التنفيذي آنف الذكر[1] .

ولا يتوقف دور الموثق أو ضابط الحالة المدنية بخصوص الشهادة الطبية قبل الزواج على هذا فحسب ، بل يتجاوزه إلى التحري من خلال سماع كل من الطرفين في آن واحد و التأكد من علمهما بنتائج الفحوصات التي خضعا لها وبالأمراض و/أو العوامل التي قد تشكل خطرا يتعارض مع الزواج ويؤشر بذلك في عقد الزواج[2] .

لكن المشرع الجزائري ذيّل هذا الحكم الذي تضمنته المادة 07 من المرسوم بعدم جواز الرفض بالنسبة لمحرر العقد لأسباب طبية خلافا لرغبة الزوجين وكأن غاية ما يرمي إليه المشرع هو الرضا المستنير لطرفي عقد الزواج فحسب.

المبحث الثاني: أوجه انحسار الحماية المرجوّة من اعتماد الشهادة الطبية في التشريع الجزائري.

رغم انصراف الإرادة التشريعية لتأمين الحماية من وراء تشريع الشهادة الطبية قبل الزواج إلا أنه يشوب محتواها قصورا ينبغي سدّه(المطلب الأول). وانتقاصا من قيمتها في ظل النصوص الراهنة يحسن تلافيه(المطلب الثاني). مع ضرورة الانسجام مع النصوص ذات الصلة(المطلب الثالث).

المطلب الأول: قصور محتوى الشهادة الطبية قبل الزواج: لقد تلبس بالنصوص التي أقرها المشرع الجزائري بعض النقائص منها: أن الشهادة قد خلت من بند أو نص قانوني، يتضمن رأي الطبيب في إمكانية زوال الأمراض المكتشفة في الخاطب عن طريق العلاج الطبي، ومدى تأثيرها في الطرف الآخر أو في الذرية.

فهناك بعض الأمراض كالالتهاب الكبديB (hépatite B) يمكن معها الزواج ، و لا ينتقل المرض للطرف الآخر. لكن بشرط أن يقوم الزوج السليم بالتلقيح ضد استقبال هذا المرض، لمدة ثلاثة أشهر حتى أربعة أشهر و بعد ذلك يمكن له المعاشرة بصفة عادية .

كما أن المشرع سمح للطبيب بأن يجري تحليلا، لمعرفة الأمراض المعدية و الوراثية في المادة 4 من المرسوم السابق ذكره لكن لم يتكلم عن الاضطرابات العصبية ، و الفحوصات الخاصة بالكشف عن ما إذا كان المفحوص مدمن على المخدرات و المشروبات الكحولية، و غيرها من الأمراض و هذا على خلاف ما ذهب إليه المشرع التونسي[3] .

هذا، ونشيد بموقف المشرع الأردني الذي ميز بمناسبة الفرقة بين العيوب القابلة للزوال وغير القابلة للزوال لدى اكتشافها بالمادة 130 من قانونه للأحوال الشخصية[4] ، وإن كان عقد –في حال النزاع بادعاء الزوج وصوله للزوجة وادعائها بالعكس- قرينة بصدق ادعائها في حال تبين عذريتها مع يمين تتمم تلك القرينة والعكس إن ثبت عدم عذريتها، وإن كنا نرى في الوسع تضمين الشهادة الطبية تلك العيوب تعزيز تلك القرينة ، إذ يمكن التنصيص في هذا الصدد على أن توجّه اليمين المتممة لمن كان الفحص الطبي في مصلحته استكمالا لقرينة ظاهر الحال.

المطلب الثاني: التقليل من قيمة الشهادة الطبية في ظل النصوص الراهنة.

إن المشرع الجزائري اقتصر على إجبارية الفحص العيادي الشامل طبقا للمادة 3 من المرسوم التنفيذي؛ و هو فحص سريري خارجي كما بينا في المبحث الأول لا يكشف عن أمراض ما يجعل قيمة الشهادة الطبية منتقصة، خاصة إذا علمنا

---

[1]-انظر المادة 06 من المرسوم 06-154 سالف الذكر.

[2]-المادة 07 من المرسوم 06-154 سالف الذكر.

[3]-عبد الحكيم بوجاني،غربي صورية،دراسة نقدية حول المادة7مكرر من قانون الأسرة الجزائري بين النقص وضرورة التعديل، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق بجامعة الأغواط، عدد:02 جوان 2015، ص:422.

[4]-قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم36 لسنة 2010.

أن محرر العقد لا يملك أن يرفض تحرير عقد الزواج رغما عن إرادة طرفيه وهذا الحكم الذي تضمنته المادة 07 من المرسوم التنفيذي سالف الذكر. كما أن مدة ثلاثة أشهر التي اشترطتها المادة 2 من المرسوم التنفيذي لصلاحية الشهادة الطبية، مدة طويلة نسبيا قد تتيح إمكانية التعرض لأمراض خلالها وجب تنبيه المعنيين بها مجددا[1] . ويمكن تقليصها إلى مدة الشهر مثلا.

و قد أشار البعض إلى أن فحص مجاميع الدم (فصيلة الدم) مهمة بالنسبة للمرأة التي تحمل فصيلة دم سلبية، لأنه في حالة ما إذا كانت فصيلة دم الخاطب إيجابية، يجب على الطبيب إبلاغ المخطوبة بضرورة أخذ دواء معين بعد أول عملية وضع للجنين لضمان ولادة طفل آخر سليم، ولا مشكل في حال ما إذا كان كلاهما يحملان نفس فصيلة الدم إيجابية كانت أم سلبية[2] . كما يعيب البعض- وهو محق في ذلك- على المشرع كذلك، أنه جعل التحليل للكشف عن الأمراض المعدية والوراثية، خاضع للسلطة التقديرية للطبيب. لأنه نص بعبارة: "يمكن..." طبقا للمادة 4 من المرسوم السابق ذكره، وبالتالي قد يكون الشخص مريض بمرض خطير، و لا يظهر عليه كمرض السيدا الذي تكون مدة حضانة المرض من شهرين إلى 10 سنوات، و لا يعلم الطبيب و قد لا يطلب منه هذا الأخير ذلك أصلا، بل أكثر من ذلك حتى لو طلب منه الطبيب لا يمكن إجباره على ذلك[3] كما أن الفحص الطبي المطلوب قبل الزواج لا يبحث عن جميع الأمراض الوراثية وإنما يكون الفحص من مرضين أو ثلاثة إلى خمسة أمراض معروفة ومنتشرة في المنطقة التي يفحص بها، وأن من بين كل ألف طفل يولد في العلم توجد احتمالات بأن يحمل منهم 5% اختلالات صبغية خطيرة وأن خمسة إلى عشرة منهم من تأثير راض أحادية الجينات[4].

المطلب الثالث: ضرورة الانسجام مع النصوص ذات الصلة: قد خلت الإشارة في النموذج الذي ألزم المشرع أن يتبعه الطبيب المختص تجاه المقبل على الزواج الذي أجرى الفحص من بيان النتائج التي أسفرت عنها الفحوصات، رغم أن أحد بنود النموذج يشير إلى إعلام الطبيب للمتقدم بنتائج الفحوصات الطبية التي خضع لها. وقد بينا أن الطبيب ملزم بإحاطة المقبلين على الزواج علما بنتائج ما تقدم من فحوصات عملا بأحكام المادة 05 من ذات المرسوم التنفيذي.

والمشرع التونسي رفض تحديد طبيعة ونوع أي مرض في الشهادة الطبية ، لكن في المقابل أجاز للطبيب أن يرفض تسليم الشهادة الطبية إذا ثبت له أن الزوج غير مرغوب فيه، أو أن يؤجل على الأقل تسليم الشهادة إلى أن يزول خطر العدوى من المريض[5] . وهو موقف جدير بالإتباع في تقديرنا من قبل مشرعنا تشوفا منه إلى نتائج أمثل من وراء تشريع الشهادة الطبية قبل الزواج.

كما يلاحظ بمناسبة افتقار الانسجام بين ما قررته أحكام العمل بالشهادة الطبية قبل الزواج بالمادة 7 مكرر من قانون الأسرة، مع المواد 2/6 و 22 من نفس القانون، ذلك أنه وفقا لمضمون المادة 2/6 من قانون الأسرة؛ إذا صاحب إعلان الخطبة و قراءة الفاتحة و وجود إيجاب و قبول، بحضور الشاهدين والولي و ذكر أو تحديد الصداق ، فإن الزواج قد تم وما بقي من محرر أو العقد المكتوب فلا تعدو أهميته عن الاحتجاج به أمام الهيئات الإدارية لا غير. ما يُفوّت الغاية من

---

[1]-المادة 2 من المرسوم التنفيذي " يجب على كل طالب من طالبي الزواج أن يقدم شهادة طبية ، لا يزيد تاريخها عن ثلاثة (3) أشهر تثبت خضوعه الفحوصات الطبية المنصوص عليها في هذا المرسوم . "

[2]-في هذا المعنى: أنظر، فاتن البوعيشي الكيلاني ، الفحوصات الطبية للزوجين قبل إبرام عقد الزواج ، أسانيدها و مقاصدها دراسة مقارنة ، الأردن ، دار النفائس ، 2010 ، ص.33. [2]

[3]-عبد الحكيم بوجاني وصورية غربي،مرجع سابق، ص.421

[4]- فاتن البوعيشي الكيلاني ، المرجع السابق ، ص.147.

[5]-أنظر ، فاتن البوعيشي الكيلاني ، المرجع السابق ، ص.167.

إلزام المقبلين على الزواج بالامتثال للفحص الطبي طبقا للمرسوم التنفيذي السابق ذكره ، ما دام يمكن تسجيل الزواج العرفي بموجب المادة 22 من نفس النص القانوني ولو دون الخضوع للفحص الطبي قبل الزواج.

هذا، كما نسجل عدم انسجام نصوص اشتراط الشهادة الطبية وتراخيها في الصرامة مع كون هاته الأخيرة قد تعتبر قرينة على إمكانية الاتصال الجنسي وتحديد أحد معانى "إمكانية الاتصال "من الناحية الجسدية. وهو ما تقتضيه المادة41 من قانون الأسرة الجزائري، ذلك أن النسب يُحتاط فيه أكثر من أي مسألة أخرى في شؤون الأسرة، أو على الأقل كان يمكن التنصيص صراحة على عدم صلاحية الاحتجاج بمضمون الشهادة الطبية حال إثباتها أونفيها السلامة الجنسية لطالبيها في مسألة الفراش الصحيح كأحد أهم ما يثبت به النسب. حفظا للأنساب ومن ثم حفظا للأسرة.

هذه بعض أوجه القصور أوجزناها فيما تقدم، ولا بأس أن نشير في الأخير إلى ما نوّه عليه البعض[1] محقا في ذلك بالمحافظة على سرية النتائج والاكتفاء في الإخبار بها على عبارات محددة مثل ملائمة الخاطبين لبعضهما أو عدم ملائمتهما، كما يجب التأكيد على الفحص بدقة وإتقان وفق أحدث الأساليب العلمية تجنبا للوقوع في الخطأ ما أمكن، وأخيرا التأكيد على تجنب كشف العورات ما أمكن إلا في الحالات التي تقتضي ذلك وأن يتم الكشف على كل جنس من قبل طبيب من جنسه.

خاتمة : ما يمكن أن تختم به هو نتيجة مفادها أنه مهما كان يمكن التخلص من آثار تلك الأمراض التي تتعارض مع الزواج –والتي تبقى أحد أهم موجبات انفصام الرابطة الزوجية- وذلك بطلب التطليق من قبل الزوجة وذلك للضرر المعتبر شرعا أو بأن يمارس الرجل حقه في الطلاق، إلا أن الوقاية من الآثار الاجتماعية الضارة للطلاق تبقى خير من العلاج ويتمثل إحدى سبلها في اشتراط الشهادة الطبية على طالبي الزواج ، ومن ثم فإن العمل بتلك الشهادة هي خطوة في الاتجاه الصحيح من المشرع. لكنها تحتاج أن تُستكمل ببعض الأحكام نقترحها بإيجاز في مايلي:

ندعو المشرع الجزائري إمعانا في الحماية المقررة بتشريع الشهادة الطبية قبل الزواج بأن يحدد بشكل واف ودقيق مجموعة الأمراض الخطيرة والمعدية وخاصة المؤثرة على الصحة الإنجابية ومدى قابليتها للعلاج.

نقترح الإنقاص من مدة صلاحية الشهادة إلى شهر أو أقل وذلك لإمكانية أن تتخلل مدة الثلاثة أشهر المقررة أمراضا وعوامل تنافي مقتضيات الزواج، وفي حال وُجدت أمراض يمكن أن تزول في مدة معقولة، فيمكن أن يعطي المشرع للطبيب إمكانية أن يؤجل على الأقل تسليم الشهادة إلى أن يزول خطر العدوى من المريض.

كما ندعو المشرع الجزائري أن يرفع تعارض بعض ما يكتنف النصوص ذات الصلة باشتراط الشهادة مع ما حدده النموذج (الشهادة الطبية قبل الزواج)، ومن جهة أخرى أن يبين مدى حجيتها لإثبات إمكانية الاتصال والإنجاب لما لمسألة النسب من حساسية في حال النزاع بشأن الفراش الصحيح للزوجية.

هذا ولكي يكون لسن الشهادة الطبية قبل الزواج فاعلية أكثر نأمل من المشرع بأن يسن جزاءات عقابية خاصة وأكثر ردعية على الطبيب أو القائم بتحرير العقد إن ثبت تواطؤه مع أحد المترشحين في الزواج ، وذلك تشوُّفا لحماية أمثل للأسرة . هذا ولا يمكن أن نغفل عن ما للتوعية في مراكز التعليم، المساجد، والمنابر الإعلامية، وجمعيات حماية الأسرة من أثر بالغ خاصة وأن الجوانب الشكلية لعقد الزواج يمكن تجاوزها برمتها بما فيها اشتراط وثيقة الشهادة الطبية وذلك باللجوء إلى الزواج العرفي ما دام الباب مفتوحا لتسجيل الزواج بحكم قضائي .

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

[1]- سليم على المصري، العيوب المجيزة لفسخ الزواج وحجية اثباتها، من أعمال المؤتمر القضائي الشرعي، 03-04أيلول 2007، طبع وزارة الثقافة، المملكة الهاشمية الأردنية،ص.119.[1]

القانون 84-11.الصادر بتاريخ 09جوان1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر 05-02. -قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم36 لسنة 2010.

-قانون الصحة وترقيتها رقم:85-05 المؤرخ في 16أفريل1985، الجريدة الرسمية عدد: 08 المتمم بالقانون 88-15 المؤرخ في 03ماي 1988 وبالقانون 90-017 المؤرخ في31-06-1990، ج ر عدد:35.

المرسوم التنفيذي 06-154 المؤرخ في 11-05-2006,الصادر في 11-05-2006 المتعلق بشروط و كيفيات تطبيق أحكام المادة 07مكرر من قانون الأسرة.

المراجع:

-عبد الرحمان هرنان، محطات قانون الأسرة الجزائري ، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى،2012، د ط

- عمر سليمان الأشقر، دراسات طبية في قضايا فقهية معاصرة،ج2، 2001،دار النفائس ، 880.

-حسن صلاح الصغير عبد الله ، مدى مشروعية الإلزام بالفحص الطبي قبل الزواج دراسة مقارنة ، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2007 ، ص.18.

- سعد بن عبد العزيز بن عبد الله الشويرخ، أحكام الهندسة الوراثية، دار كنوز اشبيليا، 2007، ط01،.

-أحمد داود رقية، الفحص السابق لزرع الأجنة البشرية في الرحم: ممارسة علاجية أم وسيلة للانتقائية، مجلة مخبر القانون الأساسي، كلية الحقوق بجامعة تلمسان، العدد 09-2011.

-عبد الحكيم بوجاني، غربي صورية، دراسة نقدية حول المادة7مكرر من قانون الأسرة الجزائري بين النقص وضرورة التعديل، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق بجامعة الأغواط، عدد:02 جوان 2015،. -

- فاتن البوعيشي الكيلاني ، الفحوصات الطبية للزوجين قبل إبرام عقد الزواج ، أسانيدها و مقاصدها دراسة مقارنة ، الأردن ، دار النفائس ، 2010 ،

- سليم على المصري، العيوب المجيزة لفسخ الزواج وحجية إثباتها، من أعمال المؤتمر القضائي الشرعي، 03-04أيلول 2007، طبع وزارة الثقافة، المملكة الهاشمية الأردنية،ص.119.

نظاما الشهر العقاري وموقف التشريعات المغاربية منهما

أ.سماح ورتي
جامعة باجي مختار –عنابة-

الملخص: من المسائل التي تؤدي إلى تدعيم الملكية العقارية وتؤكد الائتمان العقاري الأخذ بنظام مستقل للشهر العقاري، يمكن من إحاطة الكافة وعلى الأخص من له مصلحة علما بالوضع القانوني للعقار والحقوق العينية الواردة عليه، وأصحاب هذه الحقوق وتواريخ نشوئها، حتى إذا ما أقدم شخص على التعامل في هذا العقار بشرائه أو بقبول اكتساب أي حق من الحقوق العينية عليه، كان على بينة من أمره وعلى يقين من تحقيق الغاية المقصودة من تصرفه، مما يسهل تداول الحقوق العقارية ويشجع على الائتمان العقاري.

فالشهر العقاري يهدف إذن إلى تنظيم هوية كل عقار بطريقة تشبه إلى حد كبير بطاقة الحالة المدنية للأشخاص، وإذا كانت معظم الدول المتحضرة قد أخذت بنظام الشهر العقاري إلا أنها لم تسلك في تحقيق ذلك سبيلا واحدا وقد نتج عن ذلك قيام نظامين للشهر العقاري، نظام يتم فيه شهر التصرفات القانونية.

ونظام يتم فيه الشهر ليس على أساس أسماء المتصرفين بل على أساس العقار ذاته حيث يفرد لكل عقار صحيفة خاصة في السجل العيني يدون فيها كل ما يرد على العقار من تصرفات.

وإذا كان نظام الشهر العقاري في مختلف الدول يقوم على هذين النظامين فما موقف المشرع الجزائري والمشرع المغاربي في بلاد المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: الائتمان العقاري، الجزائر، دول المغرب العربي.

Abstract :

One of the issues leading to the consolidation of real estate property confirms real estate credit and the introduction of an independent system of real estate month that can inform everyone, especially those who have an interest in the legal status of the property and the rights in kind and the owners of these rights and dates of origin even if a person to deal in this property purchase or acceptance of the acquisition of any right in kind was aware of his order and is disposal, which facilitates the circulation of real estate rights and encourages real estate credit the real estate month aims to organize the identity of each property in a manner very similar civil status card lf the majority of civilized countries have taken the system of real estate month, they did not go to achieve this one way and resulted in the establishment of two systems for the month of the month system is the month of legal actions that are received on the property relying on the parties, especially the administrator and the system is the month Not on the basis of the names of the managers, but on the basis of same property, where each property has a special newspaper in the registry in kind, which records all the property is legal, what position of Algerian and Maghreb legislator of these two systems.

تمهيد: من المسائل التي تؤدي إلى تدعيم الملكية العقارية وتؤكد الائتمان العقاري[1] الأخذ بنظام مستقل للشهر العقاري، يمكن من إحاطة الكافة وعلى الأخص من له مصلحة علما بالوضع القانوني للعقار والحقوق العينية الواردة عليه، وأصحاب هذه الحقوق وتواريخ نشوئها، حتى إذا ما أقدم شخص على التعامل في هذا العقار بشرائه أو بقبول اكتساب أي

[1]- جمال بوشنافة: شهر التصرفات العقارية في التشريع الجزائري، دار الخلدونية طبعة 2006 ، ص13.

حق من الحقوق العينية عليه، كان على بينة من أمره وعلى يقين من تحقيق الغاية المقصودة من تصرفه، مما يسهل تداول الحقوق العقارية ويشجع على الائتمان العقاري[1].

فالشهر العقاري يهدف إذن إلى تنظيم هوية كل عقار بطريقة تشبه إلى حد كبير بطاقة الحالة المدنية للأشخاص، وإذا كانت معظم الدول المتحضرة قد أخذت بنظام الشهر العقاري إلا أنها لم تسلك في تحقيق ذلك سبيلا واحدا وقد نتج عن ذلك قيام نظامين للشهر العقاري[2]، نظام يتم فيه شهر التصرفات القانونية التي ترد على العقارات بالاعتماد على أطرافها خاصة المتصرف، ويستدعي ذلك أن تنشأ سجلات يدون فيها التصرف الذي يرد على العقار باسم المتصرف، وتوضع لهذه السجلات فهارس منظمة بأسماء المتصرفين، ولصاحب المصلحة أن يطلب شهادة بالتصرفات القانونية لكي يستوثق من أن الشخص الذي يريد التعامل معه هو فعلا مالك العقار ومازال المالك له من عدمه ويعرف هذا النظام بنظام الشهر الشخصي. ونظام يتم فيه الشهر ليس على أساس أسماء المتصرفين بل على أساس العقار ذاته حيث يفرد لكل عقار صحيفة خاصة في السجل العيني يدون فيها كل ما يرد على العقار من تصرفات قانونية بحيث يكفي صاحب الشأن الذي يريد التعامل بشان العقار مجرد الاطلاع على الصحيفة الخاصة به فيقف على حقيقته من حيث المساحة والحدود ومن حيث مالكه[3] والملاك السابقين إلى يوم نشأة السجل العيني ويعرف هذا النظام بنظام الشهر العيني.

وإذا كان نظام الشهر العقاري في مختلف الدول يقوم على هذين النظامين فما موقف المشرع الجزائري والمشرع المغاربي في بلاد المغرب العربي.

المبحث الأول: نظام الشهر الشخصي: يعتبر نظام الشهر الشخصي أول نظام للشهر العقاري ظهر في العصر الحديث وتبنته مختلف الدول، لذلك فإنه من المنطقي البدء بدارسته عن طريق تحديد ماهيته، ومدى فعاليته في تحقيق أهداف الشهر العقاري المتمثلة في تحقيق استقرار المعاملات العقارية ودعم الائتمان العقاري.

بناء على ما سبق نقسم هذا المبحث إلى مطلبين نخصص المطلب الأول لتحديد ماهيته والمطلب الثاني لتقييمه.

المطلب الأول: ماهية نظام الشهر الشخصي: نتعرض من خلال هذا المطلب إلى تعريف نظام الشهر الشخصي، ثم ذكر المبادئ التي يقوم عليها، وذلك في فرعين نخصص الأول لتعريف نظام الشهر الشخصي والثاني لمبادئ نظام الشهر الشخصي.

الفرع الأول: تعريف نظام الشهر الشخصي: إن نظام الشهر الشخصي هو ذلك النظام الذي يعتمد في إعلان التصرفات العقارية على أسماء الأشخاص القائمين بها[4]، وليس طبقا للعقار ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام الشهر الشخصي والتي تفيد بأن الشخص محل اعتبار التصرفات العقارية إذن هذا النظام يتخذ من اسم الشخص أساسا لشهر التصرفات العقارية التي تصدر عنه، وتتم عملية الشهر في نوعين من السجلات سجل يمسك حسب الترتيب الزمني لتقديم العقود المتضمنة معاملات عقارية لإجراء الشهر، وسجل يمسك حسب الترتيب الأبجدي لأسماء كل الأشخاص القائمين بمختلف التصرفات العقارية.

هذا يلاحظ أن السجل الذي يمسك على أساس أسماء الأشخاص ترتب فيه التصرفات العقارية حسب الحروف الأبجدية لأسماء المتصرفين حيث تخصص لكل حرف من الحروف الهجائية صفحة أو عدة صفحات من السجل، وذلك حسب أسبقية الاسم من حيث الشيوع أو الندرة، فإن كان اسم المتصرف نادرا قيمكن أن تخصص له صفحة واحدة فقط، ولكن

---

[1]- أنظر المستشار: معوض عبد التواب: السجل العيني علما وعملا، دون طبعة دار الفكر العربي، مصر 1988، ص7.

[2]- أنظر القاضي حسين عبد اللطيف حمدان: أحكام الشهر العقاري، دون طبعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت، لبنان، دون سنة الطبع، ص12.

[3] - جمال بوشنافة: المرجع نفسه، ص 14.

[4]- أنظر ياسين غانم: القضاء العقاري الطبعة الثانية، مطبعة كرم، سوريا، 1994، ص 21.

إذا كان الاسم شائعا فتخصص له عدة صفحات حتى يمكن ذلك من إستعاب كل التصرفات التي يبرمها الأشخاص الذين يحملون هذا الاسم[1].

الفرع الثاني: مبادئ نظام الشهر الشخصي: بناء على ما تقدم نستخلص أن نظام الشهر الشخصي يتميز بالمبادئ التالية:

● **أولا:** إن الأساس والمحور الذي يرتكز عليه نظام الشهر الشخصي هو أسماء الأشخاص الذين تصدر عنهم التصرفات العقارية الواجبة الشهر وليس على أساس العقارات كما هو الحال في نظام الشهر العيني[2].

● **ثانيا:** ليس لنظام الشهر الشخصي أية قوة ثبوت ذلك أن التصرفات التي يتم شهرها في هذا النظام لا تخضع للتدقيق والبحث عن مدى صحتها بل تشهر كما هي، فإن كانت باطلة أو قابلة للإبطال أو للفسخ ظلت كذلك حتى بعد شهرها، مما يعطي الحق لكل ذي مصلحة الطعن فيها – رغم شهرها – بالإبطال أو الفسخ[3].

إذا ليس من شأن عملية الشهر في هذا النظام تطهير عيوب التصرف وبالتالي يبقى حق المتصرف إليه مهددا بدعاوي الإبطال والفسخ والصورية على الرغم من شهر التصرف الصادر إليه وهذا ما يجعل من عملية الشهر في ظل نظام الشهر الشخصي مجرد وسيلة للإشهار والعلانية وليست سببا لنشوء الحقوق العينية وانتقالها[4].

ويترتب على هذه الخاصية الثانية لنظام الشهر الشخصي قاعدتين أساسيتين:

● **القاعدة الأولى:** إن الشخص لا يملك إلا ما ملك أي أن الشخص الذي يتصرف في حق عيني معين لا يمكن أن ينقله إلى الغير إذا كان هو لا يملكه. فقد يبيع شخصا عقارا لشخص أخر ثم يظهر شخص ثالث يكون هو المالك الحقيقي للعقار إما لأن بيده سند صحيح أو لأنه يدعي ملكية العقار بالتقادم فيطلب استرداد العقار فهنا لا يحول شهر العقد – عقد البيع – طبقا للنظام الشهر الشخصي دون هذا الاسترداد.[5]

● **القاعدة الثانية:** وهي أنه لا يستطيع الإنسان أن ينقل لغيره حقوقا أكثر مما يملك هو، وهذا ما يحول دون أن يظهر الشهر العيوب التي قد تشوب الحق موضوع التصرف الذي تم شهره، فقد ينقل إليه حق قابل للفسخ أو البطلان أو مثقل بتكاليف وأعباء معينة، لا يطهره الشهر[6] ويترتب على ذلك أن الشهر طبقا للنظام الشخصي لا يزيد في الحق ولا في التصرف شيئا بل يبقى الحق أو التصرف مهددا بكل الدفوع أو الطعون التي كان يمكن الاحتجاج بها في مواجهة المتصرف وعلى هذا الأساس سمي نظام الشهر الشخصي بنظام تسجيل العقود وتسجيل التصرفات كما هي دون إعارة أدنى اهتمام لصحة التصرف أو عدم صحته. ولهذا يلاحظ آن غالبية تشريعات الدول اللاتينية تأخذ بهذا النظام وعلى رأسها فرنسا التي منها انتشر نظام الشهر الشخصي إلى معظم مستعمراتها السابقة[7].

المطلب الثاني: تقييم نظام الشهر الشخصي : يظهر لنا من خلال تعريف نظام الشهر الشخصي وتبيان مبادئه أن عيوبه أكثر من مزاياه الأمر الذي يستدعي منا التطرق لذكر عيوبه ثم مزاياه، وذلك من خلال فرعين نتناول في الفرع الأول عيوب نظام الشهر الشخصي وفي الفرع الثاني مزايا نظام الشهر الشخصي.

---

[1]- أنظر إبراهيم أبو النجا: السجل العيني في التشريع المصري، دون طبعة، دار الفكر العربي، مصر، 1978، ص 27.

[2]- أنظر ياسين غانم: المرجع السابق، ص 21.

[3]- أنظر ممدوح الدركشلي: أحكام الشهر العقاري في القانون السوري، مقال من مجموعة أعمال الحلقة الدراسية لقوانين الشهر العقاري في الدول العربية لسنة 1972، قسم البحوث والدراسات القانونية والشرعية، جامعة الدول العربية 'مصر'، ص 154 .

[4]- أنظر أسعد دياب وطارق زيادة: أبحاث في التحديد والتحرير والسجل العقاري، ط:2 المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس لبنان، 1994، ص 202
– أنظر كذلك القاضي حسين عبد اللطيف حمدان: المرجع السابق، ص 13.

[5]- أنظر عدلي أمير خالد: اكتساب الملكية العقارية بالحيازة، دون طبعة، دار الفكر الجامعي، مصر، دون سنة الطبع، ص339.

[6]- أنظر المستشار معوض عبد التواب: المرجع السابق، ص 15.

[7]- أنظر محمود العنابي: قانون التسجيل العقاري التونسي علما وعملا، دون طبعة ، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجيلاوي ، مصر، 1973، ص 22.

الفرع الأول: عيوب نظام الشهر الشخصي: يعاب على نظام الشهر الشخصي ما يلي:

أولا: عدم تحقيقه للغاية من الشهر: ظام الشهر الشخصي عاجز عن تحقيق الغرض الذي من أجله تأسس الشهر العقاري فقد ظهر هذا الأخير من أجل، إعلان كل التصرفات العقارية وذلك حتى يكون كل الناس على دراية وبينة منها من جهة ومن جهة ثانية حتى يكون المتصرف إليهم في مأمن من رفع دعاوي عليهم من شأنها استحقاق أو استرداد العقار وبالتالي تستقر الملكية العقارية ويقوي الائتمان العقاري[1]. وتفاديا لتلك الأخطار ودفعا لها تفضل المؤسسات المالية عدم الإقدام على إقراض أصحاب العقارات لاحتمال ضياع أموالها ثم إن هذه الأخيرة تهدف أساس إلى الحصول على المبلغ الذي دفعته كاملا مضافا إليه الفوائد المتفق عليها وعليه فإذا لم تتأكد من ذلك أو تأكدت من ضياع المبلغ والفوائد، فإنه لا يعقل أن تقدم على عملية القرض هذه. هذا من ناحية الأشخاص ومصالحهم الخاصة، لكن من ناحية المصلحة العامة فإن الخسارة تكون أكثر تأثير على الاقتصاد الوطني في بلد يأخذ بهذا النظام ويتمثل ذلك في عجز أصحاب العقارات كالأراضي الزراعية عن استغلالها فالشخص الذي لا يتلقى دعما ماليا يشتري به بذورا وآلات وأسمدة يفشل حتما في زراعة أرضه أو يتخلى عنها ويتركها بورا وهذا ضار للفرد والجماعة. وبذلك بجب التخلي على هذا النظام وإحلال نظام أخر محله يتلاءم مع تطور استغلال العقارات ويكون حافزا لاستثمار الأموال، والعقارات الزراعية أو غير الزراعية خاصة إذا علمنا بأن القاعدة القانونية يجب أن تعكس مصالح المجتمع كله[2].

ثانيا: صعوبة معرفة المالك الحقيقي للعقار: فإذا أراد شخص الاستعلام عن عقار تم شهره وفقا لهذا النظام وجب عليه أن يكون ملما بأسماء الملاك الذين تعاقبت ملكيتهم للعقارات على وجه الدقة إذ لا يكفي أن يعثر على اسم البائع في هذه السجلات حتى يملك العقار بالشراء[3]، فقد يكون هذا البائع قد أشترى العقار من غير مالكه الحقيقي، وبالتالي يظل من حق هذا المالك استرداد هذا العقار من يد البائع أو المشتري.[4] وعليه إذا أردنا معرفة مالك عقار معين وجب علينا بالضرورة الرجوع إلى السجل الذي ترتب فيه التصرفات العقارية حسب الترتيب الأبجدي للحروف الهجائية التي يبدأ بها اسم المتصرف وهنا تقع الصعوبة في معرفة المالك الحقيقي.خاصة إذا كثرت التصرفات على عقار معين من طرف أشخاص تتشابه أسماءهم كم هو الحال بالنسبة لبعض العائلات الكبيرة حيث تجد اسم العائلة مشتركا بين كل أفراد العائلة ناهيك عن طول المدة التي تستغرقها عملية البحث هاته[5].

ثالثا: خطر تعارض سندات ملكية عقار معين واحد : من العيوب البارزة في نظام الشهر الشخصي خطر احتمال تعارض عدة سندات لملكية عقار واحد يحدث هذا عندما يتصرف شخص في عقار معين معتقدا أنه مالكه الحقيقي بالبيع مثلا إلى شخص ثاني ثم يفاجئ هذا الأخير بشخص ثالث يدعي ملكية هذا العقار بموجب سند صادر من المالك الحقيقي للعقار وعليه يصبح لدينا شخصان كل منهما لديه سندا لملكية نفس العقار، وعليه نقع في مشكلة معرفة المالك الحقيقي للعقار بين شخصين لكل واحد منهما سند ملكية[6]. ولحل هذه الإشكالية يتعين علينا طبعا الرجوع إلى السجل الذي رتبت فيه هذه التصرفات ومنها نجد أنفسنا أمام مشكلة أخرى هي موافقة إسم المالك الحقيقي إذ أن هذا يجعل كلا التصرفين قابل للشهر وبالتالي يدلي هذا السجل بيانات متعارضة:

- ملكية شخصين لنفس العقار.

---

[1]- أنظر ممدوح الدركشلي: المرجع السابق، ص 152 ، 153.

[2]- أنظر عمر صدوق: شهر التصرفات العقارية في القانون الجزائري، رسالة ماجستير، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر، ص 25، 26.

[3]- أنظر محمد عبد العزيز يوسف بحث في تشريعات البلاد العربية التي تتبع نظام الشهر الشخصي، مقال من مجموعة أعمال الحلقة الدراسية لقوانين الشهر العقاري في الدول العربية لسنة 1972، قسم البحوث والدراسات القانونية والشرعية جامعة الدول العربية، مصر، ص59.

[4]- أنظر عبد الحميد ألشواربي: إجراءات الشهر العقاري في ضوء القضاء والفقه، دون طبعة، منشأة المعارف، مصر، بالإسكندرية، 1999، ص2، 4.

[5]- أنظر محمد كامل مرسي: شهر التصرفات العقارية التسجيل والقيد، دون طبعة، دار المنشورات القانونية بيروت، لبنان 1934، ص 20.

[6]- أنظر عدلي أمير خالد، المرجع السابق، ص 340.

– وهذا ما ينزع الثقة بين الناس في إبرام التصرفات العقارية.

رابعا: خطر ضياع الملكية بالتقادم المكسب: طالما أن تسجيل تصرف معين وفقا لنظام الشهر الشخصي لا يحصن حق المتصرف إليه، فإن هذا المتصرف إليه في العقار الذي شهر تصرفه وتسلم سندا لملكية العقار لا يأمن فقط من خطر رفع دعوى الاستحقاق أو الاسترداد بل لا يامن كذلك من خطر أخر يتمثل في ظهور شخص أخر من الغير يدعي ملكية العقار عن طريق التقادم[1]، إضافة إلى ذلك قد لا يشهر الحائز ملكيته المكتسبة بالتقادم وبالتالي نكون بصدد مالكين لعقار واحد، مالك خفي وهو الحائز ومالك ظاهر هو الثابت أسمه في سجلات مصالح الشهر، وعليه تصبح هذه السجلات عاجزة عن الإدلاء بالبيان الصحيح بشان ملكية العقار والأعباء الموقعة عليه[2].

خامسا: قابلية التصرفات المسجلة للطعن : لقد سبق القول أن نظام الشهر الشخصي لا يطهر فيه الشهر عيوب السند المشهر وبالتالي تكون كل التصرفات المشهرة في ظل هذا النظام قابلة للطعن فيها، فإذا كانت هذه التصرفات قابلة للإبطال أو الفسخ تبقى كذلك مهددة بالزوال إلى أن تزول برفع دعوى إبطال أو فسخ أو تصحيح بإجازة أو التقادم المسقط لهذه الدعاوي، ولئن كان هذا المبدأ فيه. قابلية الطعن في التصرفات المشهرة في نظام الشهر الشخصي، يستجيب لدعاوي العدالة ووجوب حماية المالك الحقيقي، أو أصحاب الحق الذي شاب رضاءهم عيب، إلا أنه يتنافى مع ما يجب أن يتوفر للشهر بعد تمامه من حجية مطلقة ويؤدي إلى عدم استقرار الملكية العقارية، لأن السماح بالطعن في التصرفات المشهرة أمر خطير لا يطمئن إليه الناس يجب تجنبه[3].

الفرع الثاني: مزايا نظام الشهر الشخصي: رغم كل هذه الانتقادات التي وجهت لنظام الشهر الشخصي إلا أنه يبقى نظام قائم بذاته، ويؤدي دوره في إعلام الجمهور بوقوع تصرفات عقارية معينة، كما أن مجرد شهر هذه التصرفات يعد قرينة على ملكية العقار من طرف الشخص الذي سجل التصرف وإن كانت هذه القرينة القانونية بسيطة قابلة لإثبات العكس فإنه يلاحظ في أغلب الأحيان أنه يصعب إثبات عكسها لسبب أو لأخر بالإضافة إلى أنه يقع كثيرا أن يكون المتصرف في العقار هو المالك الحقيقي، وبالتالي لا تثور مسألة الطعن في التصرفات المشهرة.[4] كما أن إجازة الطعن في التصرفات المشهرة تعد بمثابة حماية للمالك الحقيقي من تصرف الغير في ملكه[5]. هذا بالإضافة إلى أن هذا النظام لا يتطلب عملية مسح الأراضي كماهو الحال في نظام الشهر العيني، كما سنرى ذلك فيما بعد، والتي تتطلب تكاليف باهظة لا يمكن لكل الدول توفيرها. ونظرا للانتقادات العديدة التي وجهت لنظام الشهر الشخصي وقلة مزاياه فقد دعا غالبية الفقه إلى ضرورة إلغائه وإحلال نظام أخر محله - ولو تدريجيا - يكون ناجح وفعال في تحقيق أهداف الشهر العقاري وخاصة ضمان استقرار الملكية العقارية، ودعم الائتمان العقاري هذا النظام هو نظام الشهر العيني أو السجل العيني. وهذا ما سنتناوله في المبحث الآتي:

المبحث الثاني: نظام الشهر العيني: يرتكز نظام الشهر العيني على خلاف نظام الشهر الشخصي في شهر التصرفات العقارية على أساس العقار محل التصرف وليس وفقا لأسماء مالكيها أصحاب الحقوق العينية عليها[6] وفقا لما رأيناه سابقا في هذا البحث عندما تكلمنا عن نظام الشهر الشخصي.

---

[1]- أنظر محمد لبيب شنب، اكتساب الملكية بالتقادم في ظل نظام الشهر الشخصي ونظام الشهر العيني، مقال من مجموعة أعمال الحلقة الدراسية لقوانين الشهر العقاري في الدول العربية لسنة 1972، قسم البحوث والدراسات القانونية والشرعية، جامعة الدول العربية مصر، ص 606.

[2]- انظر عدلي أمير خالد: المرجع السابق، ص 340.

[3] - أنظر حسين عبد اللطيف حمدان: المرجع السابق، ص 13.

[4]- أنظر عدلي أمير خالد: المرجع السابق، ص 340.

[5]- أنظر ممدوح الدركشلي: المرجع السابق، ص60.

[6]- أنظر ياسين غانم: المرجع السابق، ص 18، وأنظر كذلك عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص 05.

ومن هنا جاءت تسميته بنظام الشهر العيني، فلكل عقار في هذا النظام "بطاقة" خاصة ضمن السجل العقاري يسجل فيها كل ما يقع على هذا العقار من تصرفات كما تحوي كذلك "الوصف المادي" لهذا العقار فتحدد مساحته وموقعه[1].

ويتميز نظام الشهر العيني بأن الملكية وسائر الحقوق العينية الواردة على العقارات لا تكسب فيه إلا بالشهر، سواء كانت حقوق عينية أصلية أو تبعية وأيا كان سبب اكتسابها[2].

ومتى تم إثبات بيان معين في السجل العقاري فإن هذا البيان يعد بمثابة "الحقيقة المطلقة" لأنه لا يجوز وفق هذا النظام شهر أي تصرف إلا بعد التثبت من صحته "إذ من شأن الشهر تطهير جميع عيوب التصرف وهو ما يجعل من يكسب حقا عينيا باستناد إلى هذا الشهر، يعتبر مالكا لهذا الحق بصورة نهائية فلا يجوز منازعته فيه"[3].

"ولكل من له مصلحة في التعرف على الحالة القانونية لعقار معين، أن يرجع إلى السجل العقاري حيث يمكنه معرفة العقار ذاته ومالكه وما يقرر عليه من حقوق عينية"، وبالتالي يطمئن للتعامل فيه ذلك أن التصرفات العقارية لا يتم شهرها إلا بعد الفحص والدراسة حول موقع العقار وحدوده ومساحته وأسم مالكه وأهلية الأطراف وعليه بمجرد الشهر في السجل العيني ينتقل الحق العقاري إلى المتصرف إليه وهنا يكون الشهر في هذا النظام منشئ للحقوق"[4].

يظهر لنا من خلال ما سبق أن نظام الشهر العيني جاء نتيجة لانتقادات التي وجهت لنظام الشهر لشخصي لأنه بمبادئه قادر على تحقيق استقرارا لملكية العقارية ودعم الائتمان العقاري وبذلك فان مزاياه أكثر من عيوبه.

بناء على ما سبق سنقسم هذا المبحث لمطلبين نتناول في المطلب الأول ظهور نظام الشهر العيني وفي المطلب الثاني تقييم نظام الشهر العيني.

المطلب الأول: ظهور نظام الشهر العيني ومبادئه: نتيجة الانتقادات التي وجهت لنظام الشهر الشخصي، والعيوب التي ألحقت به، دعت الضرورة إلى إيجاد "نظام أخر كبديل عن الأول يكون أكثر فاعلية في تحقيق استقرار الملكية العقارية والائتمان العقاري"[5]. هذا النظام هو نظام الشهر العيني، إلا أن هذا الأخير بمبادئه المتعارف عليها حاليا لم يظهر طفرة واحدة وإنما كان نتيجة جهود العديد من المنظرين في هذا الميدان لعل أبرزها جهود السيد روبير ريشا رد تورنس. Robert Richard Torons صاحب الفضل في وضع الأسس والمبادئ الأولية لهذا النظام. وعلى ذلك سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الفرع الأول ظهور نظام الشهر العيني، وفي الفرع الثاني المبادئ التي يقوم عليها هذا النظام.

الفرع الأول: ظهور نظام الشهر العيني : ظهر نظام الشهر العيني بفضل جهود السيد روبير ريشا رد تورنس Robert Richard TORONS الذي وضع أسس و قواعد هذا النظام في استراليا، وذلك في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد أصبح يسمى هذا النظام فيما بعد باسمه" نظام تورنس أو قواعد تورنس "ويعتبر تورنس شخص أسترالي الجنسية كان يشغل وظيفة مراقب في إدارة الجمارك وبعدها أمينا عاما للعقود[6].

وقد أنطلق تورنس في فكرته هذه من ملاحظة أن الأراضي كانت تنتقل لأصحابها بطريقتين:

- إما بمنحة من الحكومة وإما بطريقة عادية أي بالبيع والهبة والوصية وما نحو ذلك، وبالنسبة للطريقة الأولى كانت الحكومة تقيد في دفاترها أسماء من تمنحهم الأراضي وفي حال الخلاف حول ملكية إحدى الأراضي كان يسهل بالتالي عليها تحديد المالك بمراجعة قيود دفاترها[7].

---

[1]- أنظر عباس عبد الحليم حجر: المرجع السابق، ص 10.

[2]- أنظر عدلي أمير خالد: المرجع السابق، ص 349.

[3]- أنظر ممدوح الدركشلي: المرجع السابق، ص156.

[4]- انظر ياسين غانم: المرجع نفسه، ص19.

[5]- أنظر جمال بوشناقة: المرجع السابق، ص 25.

[6]- أنظر ادوارد عيد الأنظمة العقارية: التحديد والتحرير، السجل العقاري الطبعة الثانية مطبعة المثني لبنان 1996، ص19.

[7]- أنظر إدوارد عيد: المرجع السابق، ص 20،21.

- أما بالنسبة للطريقة الثانية فكان يتعذر في حال الخلاف على ملكية الأرض تعيين المالك الحقيقي لها، فسعى تورنس عندئذ إلى جعل جميع الأراضي المملوكة للأفراد في وضع مماثل للأراضي الممنوحة من الحكومة، بحيث يسهل التعرف على مالكها فتتولى السلطة الإدارية التحقيق في هذه الملكية والشخص الذي تعود له، وتقرر ذلك، وقد كان" تورنس" مطلعا على نظام ملكية السفن البحرية بحكم وظيفته السابقة كمراقب في إدارة الجمارك وما يفرضه هذا النظام من قيد أسماء مالكي السفينة في سجل خاص في ميناء التسجيل كي تقرر الملكية لهم، وكذلك قيد أي عقد أو تصرف جاري على السفينة من بيع أو رهن أو تأمين أو غير ذلك حتى يكون نافذا أو محتجا به على الغير وقد سعى تورنس إلى إقرار نظام مماثل بالنسبة إلى الأراضي[1].

وبالفعل فقد أقتنع البرلمان الأسترالي بمقترحاته في هذا الصدد وأصدر في الثاني من جويلية سنة 1858 قانون أطلق عليه أسم Real Property Act واستقرت تسميته فيما بعد بطريقة أو قانون تورنس واكتملت طريقة تورنس عام 1861 بإدخال تعديلات عديدة عليها وقد وضعت هذه التعديلات قيد التنفيذ سنة 1873.

وقد بنيت طريقة تورنس على قواعد خمسة رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تصفية الملكية وزوال جميع الحقوق والأعباء العينية التي لم تعلن في الوقت المناسب ومن ثم إنشاء سند الملكية العقارية فتنبثق بذلك ملكية جديدة مستندة إلى أصول جديدة.
2. منح القوة الثبوتية التامة للقيود العقارية المدونة في الصحائف العينية العقارية وبالتالي لبيانات الإسناد بوجه عام.
3. ضرورة شهر جميع الحقوق العينية العقارية والتغيرات التي تطرأ على العقارات بحيث تكون القيود متفقة في كل وقت مع الوضع الحقيقي لهذه التغيرات.
4. إجراء التدقيق المسبق لجميع العقود الخاضعة للتسجيل قبل قيدها في السجل.
5. تسهيل تداول الملكية العقارية بتسهيل إجراءات نقل الملكية والحقوق العينية الأخرى[2].

- وبهذا تطورت الملكية العقارية وأخذ ينظر إليها كعنصر قائم بذاته دون اعتبار الأسماء المالكين بل بالنظر إلي العقار.

- إن طريقة تورنس لم تكن إجبارية في بادئ الأمر بل اختيارية، وبعد ذلك طبق النظام الإجباري للشهر في مختلف المقاطعات[3]، أما أسلوب تورنس في الشهر فكان يقضي بأن يقدم الشخص الذي يرغب في الشهر طلبا بذلك مرفقا بمصور عن عقاره موضوع من طرف مساح محلف ومجازويضم إليه الوثائق والإسناد المؤيدة لحقه في العقار المطلوب قيده في السجل.

- ويؤشر على الطلب رئيس المهندسين بأن مالك العقار غير معتد على العقارات المجاورة، وذلك بعد مراجعة المصورات المودعة بأمانة السجل العقاري إذا كان العقار مشهرا من قبل، أما إذا كان غير مشهر فيشار إلى ذلك بعد التحقيق من صحة المصور المبرز من الطلب، ويحال استدعاء طلب القيد بعد ذلك إلى أمين السجل العام الذي يقبله أو يرفضه وذلك بعد مراجعة الإسناد المودع مع الطلب الأصلي وفي حال قبول الاستدعاء يعين مهلة لتمكين أصحاب الحقوق من تقديم اعتراضاتهم وإثبات حقوقهم.

ويجري إعلام المجاورين والغير بموضوع الطلب عن طريق النشر الدوري في الصحف المحلية[4] وتتراوح مهل الاعتراض بين ثلاثة أشهر وثلاثة سنين، وإذا لم يتقدم خلال هذه المدة أحد بالاعتراض أو إذا تقرر رد الاعتراضات المقدمة، فإن الأمين العام للسجل يأمر بالقيد ويسلم المستدعي شهادة سند الملكية.

---

[1]- أنظر أسعد دياب والقاضي طارق زيادة: المرجع السابق، ص15.

[2]- أنظر أسعد دياب والقاضي طارق زيادة: المرجع السابق، ص15.

[3]- أنظرا أسعد دياب والقاضي طارق زيادة: المرجع نفسه، ص15.

[4]- أنظر القاضي حسين عبد اللطيف حمدان: المرجع السابق، ص 23.

يدون علها وعلى الصورة الأصلية جميع الحقوق المترتبة للعقار أو عليه، وتؤلف الصورة الأصلية مع المصور الملون للعقار علها إحدى الصحائف العينية للسجل أما الإسناد القديمة التي استخدمت لطلب القيد فتصبح دون فائدة عملية وتحل محلها السند الجديد وتصبح بعد ذلك شهادة القيد الدليل الوحيد الذي لا ينقض لإثبات حق الملكية.

"وكل حق عيني أخر خاضع للشهر، ولذلك فإن كل تغيير أو تبديل أو تحويل في العقار يجب أن يتم تسجيله كي يظل سند الملكية منطبقا دائما مع الوضع المادي الحقيقي للعقار وتكتسب هذه التعديلات قوة قانونية اتجاه الغير بعد نقلها إلى صحيفة العقار وشهادة الملكية أما العقود اللاحقة لتسليم سند الملكية أو الشهادة فلا يكون لها أثر إزاء الغير إلا إذا أشير إليها في سند الملكية"[1]. وقد سهل نظام تورنس عملية الشهر بمنح الأمين العام للسجل العقاري صلاحية واسعة لقيد كل تصرف أو تغيير يطرأ على العقار ونقله إلى الشهادة بأبسط الطرق، هذا فضلا عن تخويله سلطة إجراء التحقيق حول أهلية المتعاقدين لإبرام العقد[2].

إن الفكرة التي جاء بها تورنس تعد النواة الأولى التي بموجبها تم تأسيس نظام الشهر العيني المتبع في الكثير من دول العالم، والذي سوف نتعرف على المبادئ أو الأسس التي يقوم علها هذا الأخير في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: مبادئ نظام الشهر العيني: يقوم نظام الشهر العيني على خمس مبادئ أساسية تتمثل في مبدأ التخصيص ومبدأ قوة الثبوت المطلقة ومبدأ الشرعية ومبدأ القيد المطلق ومبدأ حظر التملك بالتقادم.

أولا: مبدأ التخصيص: يقوم نظام الشهر العيني على أساس تخصيص لكل وحدة عقارية صفحة أو بطاقة عقارية تقيد فيها كل التصرفات الواردة، على العقار كما تحدد وصفه من الناحية الواقعية[3]، بحيث تعد هذه الصحيفة أو البطاقة العقارية "كوثيقة هوية للعقار"، وكل من أراد الكشف عن عقار معين كان عليه بالتالي أن يراجع القيود المدونة في الصحيفة أو البطاقة العقارية الخاصة به[4]. وبناء على ذلك فإن مبدأ التخصيص "هو تشخيص ذاتي" لهذا العقار دون أدنى اعتبار لشخص المتصرف فيه[5] وللتعرف على الحالة القانونية والمادية للعقار يكفي الاطلاع على الصحيفة أو البطاقة العقارية المخصصة له لمعرفة ذلك بكل دقة وسهولة[6].

ثانيا: مبدأ قوة الثبوت المطلقة: لقد أراد منشئو هذا النظام أن يجعلوا من سجلهم العيني سجلا يغني بقدر الإمكان عن أية وسيلة أخرى لإثبات الملكية فتوصلوا إلى ذلك بتطبيق المبدأ الذي أسموه بالثقة الواجبة للسجل أو مبدأ قوة الثبوت المطلقة ويقصد بذلك جعل إثبات الملكية غير ممكن بالنسبة للشخص غير المقيد في السجل العيني[7]، ويترتب على ذلك أن تنشأ قرينة قاطعة لا تقبل إثبات العكس على ملكية العقار أو الحق العيني عليه للمتصرف إليه. وأن هذا التصرف صحيح وخال من العيوب التي قد تلحق به، لأنه من شأن الشهر في ظل هذا النظام تطهير التصرفات من كل العيوب مهما كان مصدرها فيصبح المتصرف إليه في مأمن من كل دعوى ترفع عليه بشأن التصرف الذي قام به "على عكس ما هو الحال عليه في ظل نظام الشهر الشخصي الذي يتميز بقابلية الطعن في التصرفات المشهرة".

---

[1]- أنظر إدوارد عيد: المرجع السابق، ص 22.

[2]- أنظر إدوارد عيد: المرجع نفسه، ص 23.

[3]- أنظر السيد عبد الوهاب عرفة: المرجع في السجل العيني ومشكلات عملية واجهت تطبيقه بمصر في ضوء أحكام محكمة النقض، دون طبعة' دار الكتب القانونية بمصر، 1995، ص 14.

[4]- أنظر إدوارد عيد: المرجع نفسه، ص21.

[5]- أنظر محمود العنابي: المرجع السابق، ص 10.

[6]- أنظر عبد الحكيم عباس: الشهر العقاري في الجمهورية العربية السورية، مقال من مجموعة أعمال الحلقة الدراسية لقوانين الشهر العقاري في الدول العربية لسنة 1972، قسم البحوث والدراسات القانونية والشرعية جامعة الدول العربية مصر، ص 172.

[7]- أنظر معوض عبد التواب: المرجع السابق، ص 40، 41.

ويترتب على إقرار هذا المبدأ أن كل حق عيني عقاري تم شهره وفق هذا النظام يعتبر حجة في مواجهة الكافة وهو ما يوفر الثقة في بيانات السجل العقاري ويؤدي إلى استقرار الملكية العقارية[1].

"وبذلك فإن هذا المبدأ يمثل الفكرة الأساسية الفاصلة بين نظام الشهر العيني ونظام الشهر الشخصي ".

ثالثا: مبدأ الشرعية : نظرا لأهمية قوة الثبوت المطلقة سالفة الذكر والبيان أقتضى الأمر الأخذ بمبدأ الشرعية ويتمثل مضمونه في انه يجب على الموظف المكلف بعملية الشهر أو القيد في السجل العيني[2] التأكد والتحقيق من كافة السندات التي تجري عملية الشهر في السجل العيني بموجبها حتى لا تشهر إلا الحقوق المشروعة فعلا[3]. كأن يتحقق من توافر أركان التصرف القانوني وشروط صحته فيتحقق مثلا من مدى توافر الأهلية لدى المتصرفين وخلو إرادتهم من العيوب، كما يتثبت من سند ملكية المتصرف للحق المتصرف فيه.

وعليه فمبدأ الشرعية هذا لا يتيح في ظل نظام الشهر العيني شهر التصرفات الباطلة والقابلة للإبطال وإن حدث وأن تم خطأ شهر تصرفات معيبة مما يؤدي إلى إهدار حقوق أصحابها، وإن كان يحدث نادرا جدا، فإن الدول التي تأخذ بهذا النظام قد أنشأت صندوق للتأمين والضمان تكون مهمته تعويض المتضررين من جراء ضياع حقوقهم نتيجة لعدم إمكانية رفع دعوى قضائية ضد الموظف المكلف بالشهر للمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن ذلك، على أن الدولة تحل محله في دفع مبلغ التعويض[4].

رابعا: مبدأ القيد المطلق : مفاد هذا المبدأ أنه لا تكتسب الملكية ولا سائر الحقوق العينية الواردة على العقارات إلا بالشهر، سواء كانت هذه الحقوق أصلية أو تبعية، وأيا كان سبب اكتسابها، فبدون القيد لا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة لغيرهم فالشهر هو مصدر الحق [5] وبالعكس من ذلك يعتبر كل حق تم قيده حجة بالنسبة للكافة ولا يمكن لأي كان أن ينازع في ذلك[6].

"ويلاحظ أن هناك صلة وثيقة بين مبدأ القيد المطلق ومبدأ قوة الثبوت المطلقة "حيث أن هذا الأخير يكمل المبدأ الأول، فالحق الذي يعتبر موجودا بشهره قد يكون قابلا للطعن لأن هذا الأخير يطهر التصرفات من كل العيوب مهما كان مصدرها.

خامسا: مبدأ عدم اكتساب الحقوق المشهرة بالتقادم : يعتبر التقادم وسيلة أو سبب من أسباب كسب الملكية ولانتقالها مثله في ذلك مثل البيع والوصية والميراث والالتصاق.....الخ، غير أن التقادم في ظل نظام الشهر العيني، لا يمكن أن يكون سببا من أسباب كسب الملكية للعقارات والحقوق العينية الأخرى، وذلك لأنه يتعارض صراحة مع مبدأ القيد المطلق ومبدأ قوة الثبوت المطلقة لإجراء الشهر في السجل العيني، إذ يقتضي المبدآن بأن من ثبت اسمه في السجل العيني كمالك للعقار يصبح في مأمن من أن يفاجأ بادعاء أي مغتصب يزعم أنه يملك العقار بالتقادم وينبني على ذلك أن الحقوق غير المشهرة يمكن اكتسابها بالتقادم وشهرها في السجل العيني لأول مرة دون أن يعتبر ذلك خروجا على مبدأ حظر التقادم[7].

ففي نظام الشهر العيني ليس هناك ما يبرر ويثبت حقوق المالك سوى عملية الشهر، فليس هناك مالك أخر سوى ذلك المقيد بهذه الصفحة في بطاقة العقار، فمن غير الممكن إذن قبول القول بأن الحقوق العينية المكتسبة بمعرفة الغير

---

[1]- أنظر محمد عبد العزيز يوسف، المرجع السابق، ص 61.

[2]- أطلق عليه المشرع الجزائري في الأمر رقم 74/75 المؤرخ في 1975/11/12 المتضمن إعداد المسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري تسمية المحافظ العقاري.

[3]- أنظر حسن عبد الباسط جمعي، الشهر العقاري في القانون المصري دون طبعة، دار التعاون للطباعة، مصر 2004، ص 73.

[4] -Marty et Ray noud, Suretés réelles et publicité foncière , tome III volume Sirey, 1971, P19.

[5]- أنظر معوض عبد التواب، المرجع السابق، ص 38.

[6]- أنظر معوض عبد التواب، المرجع نفسه، ص 38.

[7]- أنظر معوض عبد التواب: الشهر العقاري والتوثيق علما وعملا، دون طبعة، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1986، ص84، 85.

وذلك على أساس الثقة في هذه القيمة الرسمية للسجل العيني يمكن إبطاله، بمعرفة الشخص الذي يمكن أن يثبت وضع اليد كان للاكتساب بطريق التقادم، إذ أن هذا سيكون هدما لسلطة السجل العيني[1]، ونقصا لجميع النتائج الحسنة التي يمكن أن ترجى من هذا النظام.

المطلب الثاني: تقييم نظام ا لشهر العيني: لقد تجنب نظام الشهر العيني، بمبادئه سالفة الذكر عيوب نظام الشهر الشخصي الذي أثبت عدم فاعليته وقصوره في تحقيق أهداف الشهر العقاري على عكس نظام الشهر العيني الذي يمتاز بتحقيقه للأهداف الأساسية التي يقوم عليها الشهر والمتمثلة في استقرار الملكية العقارية وتدعيم الائتمان العقاري وعلى الرغم من ذلك لم يسلم هذا النظام من بعض الانتقادات.

بناء على ما سبق نقسم هذا المطلب إلى فرعين نتعرض في الفرع الأول لمزايا نظام الشهر العيني وفي الفرع الثاني إلى عيوبه.

الفرع الأول: مزايا نظام الشهر العيني: يترتب على هذا النظام مزايا عديدة نوردها فيما يلي:

أولا: توفير الحماية للمتعاملين: إن أساس نظام الشهر العيني هو القوة المطلقة للشهر بالنسبة للغير ويقتضي هذا أن كل ما هو مقيد في السجل العيني هو الحقيقة بالنسبة للغير[2]. كما أن الشهر يطهر العقد من العيوب التي كانت تشوبه، فلا يجوز الطعن فيه بالبطلان أو بأي سبب أخر حتى ولو كان التصرف الذي تم شهره في السجل العيني من غير مالك العقار؟ فإن من شأن الشهر نقل الملكية نظرا للقوة المطلقة Force Probante العائدة له وقد قرر المشرع هذه القاعدة على أساس الضمانات التي يوفرها نظام السجل العيني الذي يفرض تمحيصا سابقا ودقيقا لمستندات المالك عند إجراء القيد الأول كي لا يتم هذا القيد على أسم غير المالك الحقيقي.وإذا فرض أن حدث ضرر نتيجة تطبيق هذه القاعدة فإن القانون يولي المتضرر حق مطالبة مسبب الضرر بالتعويض، فتصان بذلك اعتبارات العدالة دون إخلال باستقرار المعاملات.

ثانيا: تفادي وعدم تأثير العيوب والأخطار الناجمة عن تشابه الأسماء: ذلك أن الشهر في ظل هذا النظام يتم على أساس مواقع العقارات وأرقامها ومساحتها فتخصص لكل عقار بطاقة عقارية تدون فيها جميع البيانات المتعلقة به. والحقوق المترتبة له أو عليه كما يؤدي هذا النظام إلى تبسيط الإجراءات وسرعتها والتناسق بينها وإلى وضوح تام في قيود السجلات وهذا عكس نظام الشهر الشخصي حيث تشهر كل التصرفات باسم الشخص المتصرف في الحقوق العينية، الشيء الذي يؤدي إلى كثرة الأسماء وتشابهها مما يترتب عليه صعوبة واستحالة العثور على المالك الحقيقي للعقار أو الحق العيني[3].

ثالثا: سهولة معرفة المالك الحقيقي للعقارات : إن الأخذ بنظام الشهر العيني يضمن معرفة الحالة القانونية للعقار، وذلك عن طريق تخصيص بطاقة عقارية لكل عقار تسجل فيها كل التصرفات الواردة عليه، وعلى كل من يريد معرفة المالك الحقيقي لهذا العقار والأعباء التي تثقله فما عليه إلا الرجوع إلى البطاقة المخصصة لهذا العقار ليجد فيها كل البيانات المتعلقة بحالته القانونية.

رابعا: تجنب خطر التقادم : لا مجال للتقادم في ظل نظام الشهر العيني مما يجعل الملاك في مأمن من التعرض لخطر التقادم[4].

خامسا: عدم تعارض سندات الملكية : يضمن نظام الشهر العيني عدم تعارض سندات الملكية على أساس أنها تستخرج من مصدر واحد هو البطاقة العقارية. فتكون هذه السندات مطابقة للبيانات المدونة في هذه البطاقة[5].

---

[1]- أنظر معوض عبد التواب: السجل العيني علما وعملا، المرجع نفسه، ص 62.

[2]- أنظر معوض عبد التواب: السجل العيني علما وعملا، المرجع السابق، ص 33، 34.

[3]- أنظر حسين عبد اللطيف حمدان: المرجع السابق، ص 15، 16.

[4]- أنظر إدوارد عيد: المرجع السابق، ص 14.

[5]- أنظر إبراهيم أبوالنجا: المرجع السابق، ص 54.

سادسا: إن التسجيل العقاري في السجل العيني يستدعي تحديدا دقيقا وسليما الأمر الذي يسهل ويساعد على تحديد وعاء الضريبة والرسوم العقارية بطريقة سليمة وعادلة في المستقبل[1].

سابعا: الإقلال من النزاعات : إن ضبط مساحة العقار يؤمن عدم الاستيلاء على أي جزء منه بسبب تحديده ومسحه ورسم خريطة له يقع التسجيل على أساسها، ويكون من شأنه بالتالي الحد من المنازعات التي تثور بين الجيران بشأن الملكية والحدود الأمر الذي يترتب عليه الإقلال من الدعاوى التي تعرض على القضاء في هذا الشأن.

ثامنا: أخيرا ونتيجة لهذه المزايا كلها التي تحقق استقرار الملكية وتوفر الثقة في صحة الحقوق المشهرة وسلامتها وترفع من قيمة العقارات الأمر الذي يسهل على المالك الحصول على الائتمان المطلوب فينال القروض التي يحتاج إليها في مقابل رهن العقار أو إنشاء تأمين عليه، ويترتب على كل هذا تنشيط الائتمان العقاري وبالتالي استثمار أكثر للأموال العقارية مما يزيد في الدخل القومي للبلاد[2].

الفرع الثاني: عيوب نظام الشهر العيني: رغم المزايا التي يتمتع بها نظام الشهر العيني، والتي عددناها أعلاه، فإن المدافعين على نظام الشهر الشخصي يعبون عليه ما يلي:

أولا : كثرة النفقات في تطبيقه: إن تطبيق نظام الشهر العيني يتطلب نفقات باهظة وجهد كبير إذ لا يمكن وضع هذا النظام موضع التنفيذ إلا بعد المسح الشامل لكل أراضي الدولة وهو أمر يتطلب أموالا ضخمة وطاقم بشري مختص ليس في وسع جميع الدول توفيرها، لكن رد أيضا أنصار النظام العيني على ذلك بأن ما قد يقدم من نفقات وجهد من أجل مسح أراضي سوف يعود بالخير على الدولة واقتصادها، بالنظر إلى ما يحققه المسح من فوائد كثيرة وهذا ما يؤدي إلى ازدهار البلاد وبالتالي يعوض النفقات والتكاليف التي صرفت من أجل تأسيس هذا النظام، وذلك أجلا أم عاجلا[3].

ثانيا: اغتصاب حقوق المالك الحقيقي: إن انتقال الملكية العقارية عن طريق الشهر وحده يجعل هذا النظام وسيلة لاغتصاب حقوق الملاك الحقيقيين إذ مكن لشخص أن يقيد حق عيني؟ لا يملكه حقيقة، فيصبح هو المالك له، ولا يمكن للمالك الحقيقي منازعته في ذلك[4]. غير أن هذه الحالة قليلة الوقوع، لأنه وفقا لمبدأ الشرعية يلتزم الموظف القائم بالشهر بالتحقق من سند ملكية المتصرف للحق المتصرف فيه، وحتى وإن وقع هذا الخطأ، فقد أقرت جل الدول التي تأخذ بنظام الشهر العيني تعويض المالك الحقيقي من جراء ضياع حقه بهذه الكيفية[5].

ثالثا: تفتيت الملكية: إن تخصيص بطاقة عقارية أو عدة بطاقات لكل وحدة عقارية أمر صعب التطبيق في البلدان التي تتجزأ فيها الملكية إلى أجزاء كثيرة جدا خاصة عن طريق الميراث الذي تترتب عليه قسمة العقارات الموروثة، حيث يصبح كل شخص أو عدة أشخاص يملكون أجزاء صغيرة جدا من العقار، الأمر الذي يعرقل في عملية استغلالها. غير أن هذا الأمر يمكن تفاديه وذلك بوضع حد أدنى للمساحة تعتبر كوحدة عقارية لا يمكن النزول عنه وبالتالي التعامل فيه وذلك للحفاظ على الوحدة العقارية وعدم تجزئتها[6].

تلك من أهم العيوب التي وجهت لنظام الشهر العيني والتي لا يمكن في الحقيقة أن تقلل من أهميته وضرورة إحلاله محل نظام الشهر الشخصي، وما يؤكد هذا هو اتجاه غالبية دول العالم إلى الأخذ به إما لأول مرة أو إما عن طريق أحلاله محل نظام الشهر الشخصي.

---

[1]- أنظر معوض عبد التواب: السجل العيني علما وعملا، المرجع السابق، ص87.

[2]- أنظر إدوارد عيد: المرجع السابق، ص 14.

[3]- أنظر عمر صدوق: المرجع السابق، ص 48.

[4]- أنظر السيد عبد الوهاب عرفة الوجيز في السجل العيني ومشكلات عملية واجهت تطبيقه بمصر، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، مصر 2006، دون طبعة، ص 15.

[5] - MARTY et RAYNOUD, suretés réelles et publicité foncière .Op . cit, p50

[6]- أنظر إبراهيم أبو النجا، المرجع السابق، ص 58.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لهذه الدول فما هو موقف المشرع الجزائري والمشرع المغاربي من هذين النظامين هذا ما سنتناوله بالدراسة في المبحث الموالي.

المطلب الثالث: الشهر العيني بين الاختيارية والإجبارية في دول المغرب العربي: إن نظام التحفيظ العقاري طبقا للنظام المغربي هو نظام اختياري في الأصل استنادا إلى مضمون المادة السادسة من ظهير12 غشت1913 إلا أنه هناك استثناءات آتى بها المشرع المغربي في نصوص خاصة وهي حالات ضيقة يبلغ عددها تسع حالات[1] ولعلنا نصادف نفس الوضعية داخل الساحة التشريعية التونسية حيث التسجيل الاختياري يبقى كمبدأ[2] عام في حين يعتبر نظام التسجيل الإجباري هو الاستثناء[3]. وأن كان ينص المشرع التونسي على بعض الحالات للتسجيل الإجباري مثل:- الأمر المؤرخ في 22 جوان 1886 المتعلق بإحالة الأملاك الموقوفة على وجه الإنزال" الحكم" والأمر المؤرخ في16 مارس 1896 المتعلق بالبيوعات القضائية.

- إذ تقتضي هذه النصوص وجوب تقديم مطالب لتسجيل العقارات الخاضعة لها[4] وإن كانت الطريقة التي سلكها المشرع التونسي توحي إلى غلبة الكفة لصالح التسجيل الإجباري خصوصا مع مرور الزمن إذا تم تبني نظام التسجيل الوجوبي بشكل تدريجي طبقا للمرسوم عدد3 لسنة 1964 المؤرخ في 20 فبراير 1964 الذي يتعلق بالسجل العقاري الإجباري وغايته أن يجري بطريق الأولوية وبواسطة المسح لجميع العقارات الفلاحية غير المسجلة وتعويض جميع الرسوم القديمة وسندات الملكية وجوبا برسوم عقارية ويتم جميع ذلك مجانا بإجراءات سريعة ومختصرة وإذا كان قانون 3 لسنة 1964 قد قصر العمل بالتسجيل الإجباري على العقارات غير المسجلة وأستثنى منها العقارات المبنية والكائنة داخل المناطق الحضرية فإنه تم تعديل ذلك بمقتضى قانون عدد 28 لسنة 1979م ليوسع المجال إلى جميع العقارات الفلاحية والأراضي الداخلة في المجال الحضري بشرط عدم بنائها.

وفي نفس توجه المشرع التونسي ذهب المشرع الجزائري وكما رأينا وإن كان ذلك بكيفية مختلفة حيث جاء ذلك بشكل صريح بمقتضى أحكام الأمر 74/75 المؤرخ في 1975/11/12 المتضمن إعداد مسح الأراضي العام و تأسيس السجل العقاري[5] إضافة إلى مراسيمه التطبيقية[6].

ويتلخص مضمونها حول إجراء عملية المسح العام لأقاليم البلديات بالجزائر[7] وبالتالي العمل بنظام التسجيل الإجباري كأساس عام لكن وفق تدرج تبقى خلاله المناطق غير الممسوحة أو التي لم يصلها بعد، خاضعة لنظام الشهر الشخصي ولو بشكل مؤقت، حيث ينتهي الشهر الشخصي بمجرد الانتهاء من عمليات المسح على مجموع التراب الوطني.

ولعل ذلك ما يؤكد نية المشرع الجزائري الهادفة وراء تبنيه الإجبارية للقضاء على مظاهر نظام الشهر الشخصي وترسيخ النظام العيني. وعكس الوضعية السابقة تماما، فإن المشرع الليبي ظل وفيا لمبدأ الاختيارية الذي تم إقراره مع أول قانون عقاري لسنة 1913 الذي كان يعمل بنظام التسجيل الشخصي وبالرغم من تبني نظام الشهر العيني بمقتضى قانون 1921 إلا أن مبدأ الاختيارية ظل مستقرا وتم تأكيده بعد الاستقلال بمقتضى قانون التسجيل العقاري لسنة 1965 وهو الأمر

---

[1]- محمد خيري: حماية الملكية العقارية ونظام التحفيظ العقاري بالمغرب مطبعة المعارف الجديدة، دون طبعة، المغرب 2001، ص119،114.

[2]- الفصل 317 من مجلة الحقوق العينية التونسية.

[3]- منير الفرشيشي في القانون العقاري التونسي "التشريعات وآليات التطبيق"، دار محمد علي للنشر، دون طبعة رقم 2004 تونس، ص 23.

[4]- الهادي سعيد: النظام التونسي في التسجيل العقاري والشهر العيني، مقال منشور بمجلة القضاء والتشريع التونسية، السنة الرابعة عشر عدد 2 ذو الحجة 1391الموافق ل 7 فيفري1972، ص 318.

[5]- الأمر رقم 74/75 المؤرخ في 08 ذي القعدة عام 1395 الموافق ل 12 نوفمبر 1975 المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري، منشور بالجريدة الرسمية الجزائرية العدد 92 بتاريخ 12 نوفمبر 1975م.

[6]- مرسوم رقم 62/76 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1396 الموافق ل 25 مارس 1976 يتعلق تأسيس السجل العقاري منشور بالجريدة الرسمية الجزائرية العدد 30 لسنة 1976 المعدل والمتمم بمرسوم 123/93 المؤرخ في 19 ماي 1993م .

[7]- حيث تنص المادة2 من الأمر 74/75 على أن مسح الأراضي العام يحدد ويعرف النطاق الطبيعي للعقارات ويكون أساسا ماديا للسجل العقاري.

الذي جعل الفقه الليبي[1] ينادي بضرورة جعل نظام التسجيل العقاري إجباريا خصوصا بعد إصدار مجلس الثورة كثيرا من القوانين الهامة الخاصة بالأراضي كقانون رقم 42 لسنة 1970 بشأن الأراضي والآبار القبلية حيث جاء في الفقرة الأولى من المادة 1 منه انه: "تعتبر مملوكة لدولة ملكية تامة جميع الأراضي والآبار القبلية غير المسجلة بمصلحة التسجيل العقاري والتوثيق والتسجيل باعتبارها من أملاك الدولة" وهو الأمر الذي تحقق وبتعبير واضح الدلالة على كون المشرع الليبي تبنى الإجبارية بمقتضى القانون رقم 11 لسنة 1988 بشأن السجل العقاري الاشتراكي حيث جاءت المادة الرابعة تنص على ما يلي: "يتم تسجيل الحقوق العينية العقارية في السجل العقاري الاشتراكي خلال سنتين من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على طلب يقدم من ذوي الشأن على النموذج المعد لهذا الغرض.

وعلى مصلحة التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق الإعلان عن ذلك بمختلف وسائل الإعلام "ويمضى تأكيدا على إجبارية التسجيل بالقول في الفقرة الثالثة من نفس المادة" فإذا تخلف صاحب الشأن عن تقديم طلب التسجيل وفقا لحكم الفقرة السابقة أعتبر العقار الشاغل له مملوكا للمجتمع ملكية عامة بقوة القانون ودون حاجة إلى أي إجراء آخر وتتولى المصلحة المذكورة تسجيله بهذه الصفة ويترتب على ذلك اعتبارا شغله العقار عملا غير مشروع".

وبمقابل كل ما سبق نجد تشبث القانون الموريتاني بأحكام الشريعة الإسلامية ليس فقط في الأمر القانوني رقم 127/83 الصادر في 5 يوليو 1983 المتعلق بتنظيم عقارات وأراضي الدولة، وإنما أيضا في المرسوم الذي عدله وهو مرسوم رقم 202/90 صادر بتاريخ 31 يناير 1990 والاجتهاد البسيط الذي أتى به المشرع الموريتاني هو إلغاؤه لنظام الحيازة التقليدي وقرر بأن ملكية الأرض تنتقل عن طريق الإحياء والاستغلال وأن استغلالها الأمثل هو سبب تملكها المواد من 21 إلى 37 من المرسوم. والإشارة البسيطة لضرورة التسجيل هي تلك التي نص عليها مرسوم 1990 عند معالجته لواقعة تقسيم الأراضي الجماعية إذ نص في المادة الثامنة على أنه: "يفتح في كل مقاطعة سجل عقاري معد بالخصوص لإثبات الاتفاقات وقرارات التقسيم للأراضي الجماعية ولا تكون هذه الاتفاقات والقرارات قابلة للتنفيذ إلا بعد تقييدها في السجل العقاري". إذا نلاحظ أن التوجه العام لدى دول[2] المغرب العربي يسير نحو إجبارية التسجيل العقاري.

خاتمة:

بسبب عيوب وسلبيات الشهر الشخصي المتمثلة في عدم تحقيقه للغاية من الشهر وصعوبة معرفة المالك الحقيقي للعقار وخطر تعارض سندات ملكية عقار معين واحد وخطر ضياع الملكية بالتقادم المكسب وقابلية التصرفات المسجلة للطعن لهذا السبب فإن التوجه العام لدى دول المغرب العربي يسير نحو إجبارية التسجيل العقاري بسبب ما له من مزايا وإيجابيات وهي توفير الحماية المتعاملين وتفادي وعدم تأثير العيوب والأخطار الناجمة عن تشابه الأسماء وسهولة معرفة المالك الحقيقي للعقارات وتتجنب خطر التقادم وعدم تعارض سندات الملكية والإقلال من المنازعات ونتيجة لهذه المزايا كلها التي تحقق استقرار الملكية وتوفر الثقة في صحة الحقوق المشهرة وسلامتها وترفع من قيمة العقارات الأمر الذي يسهل على المالك الحصول على الائتمان المطلوب فينال القروض التي يحتاج إليها في مقابل رهن العقار أو إنشاء تأمين عليه ويترتب على كلّ هذا تنشيط الائتمان العقاري في دول المغرب العربي.

---

[1]- سالم خليفة ألنعاجي: عرض خاص لنظام التسجيل العيني في الجمهورية العربية الليبية مقال منشور ضمن مجموعة الأعمال الدراسية لقوانين الشهر العقاري في البلاد العربية 21-26 مارس 1972، ص 302.

[2]- سالم خليفة النعاجي: المرجع السابق، ص302.

قراءة سيميائية في ديوان حَالاَتُ تَوَهّمٍ في حَضْرِةِ سيّدة المَعنى لحسن دواس

أ.سامية كعوان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة باجي مختار- عنابة -

الملخص: اهتمت الدراسات النقدية الحديثة والمعاصرة بالقراءة السيميائية للنص الأدبي، من أجل الوصول إلى دلالته وأبعاده، فكانت الأداة المناسبة لمقاربة واستنطاق النص الشعري مع الحفاظ على البنى العميقة له، ومن خلال "قراءة سيميائية في ديوان حَالاَتُ تَوَهّمٍ في حَضْرِةِ سيّدة المَعنى لحسن دواس "، حاولنا الوصول إلى أهم الدلالات التي ساهمت في تشكيل المعنى الخفي للنص وذلك من خلال التركيز على البحث في: سيميائية العنوان بأنواعه، دلالة الألوان (الأبيض ، الأسود، الأزرق، الوردي، الأخضر)،دلالة الطير (الحمام، الغراب، طيور الجنة)، دلالة المكان وأبعاده، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز قدرة الشاعر في توظيف اللغة وجعل النص منفتحا على تعدد القراءة.

الكلمات المفتاحية : الدلالة، العنوان، الطير، اللون، المكان.

Abstract :
Modern and contemporary critical studies focused on reading semiotics of the text literary, in order to reach its significance and dimensions, was the right tool for approach and questioning the poetic text while maintaining deep his structures, and through the "read semiotic in the Office of cases just in the presence of Lady meaning of Hassan Dawas," We tried to reach to the most important signs that contributed to the formation of the hidden meaning of the text, through a focus on Search: semiotic title types, hinting colors (white, black, blue, pink, green), an indication the birds (pigeons, crow, birds of Paradise), signify the place and its dimensions this study aims to highlight the power of the poet in employing the language and make the text open to the multiplicity of reading.

Key words: semantics, address, bird, color, location.

مقدمة: حاول الشاعر الجزائري أن يساير الحركة الشعرية المعاصرة، فتنوعت تجربته انطلاقا من تعدد رؤيته للوجود فكتب القصيدة ذات الأبعاد المتمايزة، ومن بين شعراء الجيل الجديد الشاعر حسن دواس الذي وقع اختيارنا عل ديوانه "حالات توهم في حضرة سيدة المعنى"، ومن خلال هذه المدونة نلمس قدرة الشاعر على التواصل الإبداعي لندرك أن باكورته الشعرية "سفر على أجنحة ملائكية" استشراف لمستقبله الشعري، فهاهو يغامر في رحلة صوب اللغة لينتشل ألفاظا يرسم من خلالها قصائده، وهاهي "أمواج وشظايا" تلهمه قوة الإبداع وتدفع به إلى ضفة أخرى، فالموج في بحر حسن دواس عنيف والشظايا ملتهبة، ليكون مقامه في حضرة سيدة المعنى فيزرع فينا رغبة اكتشاف سحر الإبداع ومحاولة إدراك ماذا تقول القصيدة. لقد اهتمت الدراسات الحديثة بالقراءة السيمائية للنص الشعري لما لها من دور في فك رموزه وتحديد دلالته خاصة مع ما آلت إليه القصيدة الحداثية المشبّعة بتوظيف الرمز، الأسطورة، وغيرهما من العناصر الشعرية المختلفة من أجل الوصول إلى المعنى الخفي للغة الخطاب الشعري، ولمعرفة رؤية الشاعر، وللوصل إلى دلالة الخطاب الشعري عند حسن دواس من خلال ديوان "حالات توهم في حضرة سيدة المعنى " حاولنا تقديم قراءة سيميائية لهذا الديوان معتمدين على العناصر التالية: سيميائية العنوان، دلالة الألوان، دلالة الطير ودلالة المكان متسائلين:

- ما هي سيميائية العنوان؟
- ما هي الألوان التي وظّفها الشاعر وما دلالتها ؟
- فيما تتجلى دلالة المكان وما أبعاده ؟
- ما هي دلالة الطير؟

أولا: سيمياء العنوان: يهتم الكاتب باختيار عنوان مناسب لعمله لأنّ العنوان هو العتبة الأولى التي تواجه القارئ، والهوية التي تحيل على أفكار النص وترتبط بمضمونه ارتباطا مباشرا عندما يكون تكثيفا واختصارا له، أو غير مباشر عندما يكون رمزا وإحالة إليه.و" العنوان (اسم /nom)للكتاب، به يعرف كما جرت العادة في التسمية(...)أن تسمي كتابا يعني أن تعّينه/تعنِنَه (désymeu) كما نسمي شخصا تماما"(بلعابد،2008: 18) وقد زاد الاهتمام بالعنوان الشعري في العصر الحديث، لأنّ"الشاعر الحديث يصطدم بتمنع عوالم يبنيها انطلاقا من لغة تعبيرية محتجبة في دلالتها ومتحولة في معانيها ومتداخلة في مقاصدها. بذلك يواجه سؤال العنوان مواجهة ليست أقل صعوبة من مواجهته لسؤال الإبداعية وهي تعانده وتراوغه قبل أن تسمح له بولوج بعض منافذها في لحظات سديمية غامضة "(يحياوي،1988: 107) فالعنوان لا يتجسد في الكلمة، أو العبارة التي وضعها الكاتب على واجهة الديوان بل هو المعنى الذي تنتجه هذه الكلمة أو العبارة عندما تصبح خاضعة لتأويل المتلقي .

1- العنوان الرئيسي : يمثل العنوان الرئيسي نصا موازيا للمتن فهو يتشكل من جملتين اسميتين الجملة الأولى (حالات توهّمٍ) كُتبت بخط كبير الحجم دلالة على البروز تعبّر عن كثرة الغموض والخيال والبعد عن الحقيقة أمّا الجملة الثانية (في حضرة سيدة المعنى) فكانت بخط أقل سمك من الأول وهي عبارة تحيل على الانتماء المعنوي إلى شيء ما ذا معنى، وكتب العنوان باللون الأحمر ومن بين رموز هذا اللون التضحية ، التحذير، الإنذار بالخطر، والحب،كل هذا تطرّق إليه الشاعر عبر القصائد التي حواها الديوان.

يبدأ العنوان بجمع (حالات) وذلك لم يكن من باب الصدفة وإنما لهدف أراده الكاتب إذ أنّ هذه الكلمة رسالة رامزة من خلالها يدرك القارئ أنّ التوهّم أخذ عدة نماذج، وفي ذلك دليل التبدل والتغير، في حين تدل لفظة (توهّم) على الخيال والبعد عن الحقيقة، أمّا عبارة (سيدة المعنى) فتدل على الارتقاء ليكون التوهم هو مراوغة القارئ والسيدة هي القصيدة، ويمكن أن تأخذ السيدة معنى الحياة انطلاقا من مضمون القصيدة في علاقته بالحياة ، فالشاعر استطاع من خلال اللغة أن ينسج نصا موازيا لتجربة الإنسان عبر الوجود.لأنّ الشعر يستطيع "أن يقوم مقام التجربة الواقعية "(المازني،1990: 100)من خلال لغته الرمزية.

يقدّم الشاعر في بعض القصائد نماذج للإنسان الذي يواجه الحياة بغروره، وذلك بأسلوب رمزي، وفي البعض الآخر يقدّم لنا عناصر القوة الفكرية الأخلاقية الدينية التي تمكّنه من الابتعاد عن الغرور والتمسّك بما هو حقيقي وواقعي.

إنّ العنوان كاملا يمثل عنوان إحدى قصائد الديوان فكان أشد ارتباطا بالمتن، "لقد أصبح على الدارس أن يراعي وظيفة العنوان في تشكيل اللغة الشعرية، ليس فقط من حيث هو مكمل ودال على النص، ولكن أيضا من حيث هو علامة لها بالنص علاقات اتصال وانفصال معا "(يحياوي،1988: 110) لذا نجد القارئ يبحث عن صدى للعنوان داخل النص الشعري كون العنوان الرئيسي هو أول ما يواجهه.

2- العناوين الجزئية: تلعب العناوين الجزئية دورا مهما في تحقيق الترابط بين عنوان الديوان من جهة ومضمون القصيدة من جهة أخرى وذلك ما يدفع الكاتب إلى البحث عن عناوين لقصائده لأنّ"العنوان في القصيدة المعاصرة، أشبه بمطلع القصيدة في الشعر التقليدي، ودوره في استهلال القصيدة، بما يمهد الطريق أمام جمهور المستمعين، ويلقي بهم، في خضم القصيدة" (عبيد،2011: 195)، ومن خلال العناوين الجزئية تتجلى دلالة العنوان الرئيسي إذ نجد الشاعر قد بحث في مصير الذات الإنسانية بأسلوب جمالي وذلك من خلال الترغيب في الإبداع، مدح الرسول، إبراز صراع الإنسان ومواجهته للحياة بأشكالها ومحاولة تحقيق الحرية. وقد اختار الشاعر لصياغة هذه العناوين تراكيب لغوية تعتمد على الاسم الذي شكّل في بعضها العنوان كاملا وبين الكلمة والجملة كانت العناوين الجزئية علامات سيمائية "لتبوح بما يكتم العنوان الأساس،ولتفصل في ما يجمله"(وغليسي،2009: 135) وإذا ما تأمّلنا العناوين الجزئية للديوان نجدها تدل على:

- **تحقيق حضور الذات ومواجهة الحياة:** من خلال حب الرسول والحرية والشعر، وذلك من خلال العناوين التالية : "هو الشعر"، "حالات توهم.. في حضرة سيدة المعنى"، "صفاء"، "سرتا.."، "سحره واللظى "، "قبسات شعرية في مدح خير البرية صلى الله عليه وسلم"، "صرخة" و"أغنية الشمس".

إنّ العنوان الجزئي "هو الشعر.." تحقيق للذات المبدعة وإجلاء لحقيقة الفن الشعري حيث نلمس هوس الشاعر بكتابة القصيدة من خلال قوله :

أنا الشاعر المسكون بالنبض واللضى   متى بان صبح الكون تُقْضى مَطالِبُهُ (دواس،2015: 9)

بين عنوان القصيدة ونصها تتجلى ملاحقة الشاعر للإبداع من خلال تحقيقه لثنائية (هو الشعر/أنا الشاعر)

أما في قصيدة "دنيا!" فالعنوان مؤشر على التعجب لانقلاب الموازين وتغير الأحوال وغياب الحق وقد جاءت القصيدة قصيرة في مقطع شعري مكثف الدلالة يقول فيه :

"ما أغرب هذه الدنيا !قال النجار

أصبح يشكو من ظلم الخشب المسمار"(دواس،2015: 31)

إنها بلاغة الكلمة في رحاب الدنيا لا يتسع المكان الطباعي سوى لكلمات قليلة من الشعر لكنها مما يقال فيه (خير الكلام ما قلّ ودلّ). وفي قصيدة "سيرتا..يا امرأة من ماء القطر ومن نار" يسمح العنوان الجزئي بحضور مدينة سيرتا بتميز خاص فقد أفرد لها الشاعر قصيدة كاملة، لقد تمثلت هذه المدينة امرأة ولكنها ليست كباقي النساء إنها كائن ثنائي التركيب فهي تتكون من ماء القطر ومن نار، إنّ الماء رمز للحياة والنقاء وعندما يكون قطرا يحمل طعم الحلاوة، أمّا النار عندما ترتبط بالعاطفة، فإنها ترمز إلى الشوق، الحرقة والعذاب لكن ارتباطها بالمكان يجعلها تحمل معنى الهداية فبالنسبة للتائه في مكان مجهول رؤية النار أو الدخان دليل على وجود منزل يهتدي إليه، ولمّا ترتبط بسيرتا والمرأة معا فهي تجمع بينهما لتكون سيرتا بالنسبة لحسن دواس مزيج بين لحظة الاشتهاء واللهفة إنها لذة الحياة وأشواقها.

أما العنوان "قبسات شعرية في مدح خير البرية (صلى الله عليه وسلم)" فيدل على محبة رسول الله ومعزته،وكان العنوان صريحا لأن الشاعر أراد أن يواجه القارئ منذ البداية بغرضه الشعري ويجعله يتشوق أكثر لمعرفة خصال رسول الله وأسرار نبوته معترفا في نفس الوقت بعجز اللسان عن قول كل شيء فهذه القبسات تمثل الشيء القليل مما يمكن أن يقال في رسول الله (صلى اله عليه وسلم). وهو عنوان يحمل بعدا دينيا وموقفا مؤكدا لنصرة سيدنا ونبينا محمد فهذه الحقيقة البارزة في العنوان إعلاء لكلمة الحق وتمسك براية الإسلام.

– **معاناة الذات وضياعها :**هناك بعض العناوين التي توحي بالضياع مثل : "تنافر"، "غرور"، "ميلاد عتمة"، "تفكك"،"لا جدوى"

ففي قصيدة "تفكك" يبدو المكان النصي زاخرا بعمق الدلالة منسجما مع معنى القصيدة يقول الشاعر:

في بلـ دتي..

تَـ فـ كَّ التَّـ فـ كـ كُ

فكيف لا تجيء أحرفي مـ فـ كـ كَـ ةً (دواس،2015: 58)

وردت كلمات النص مفككة الحروف كلها تقريبا،ولكن رغم غياب التماسك والانسجام الخطي إلا أننا نلمسه على مستوى العلاقة بين العنوان والنص فالشاعر يتحدث عن أوضاع الوطن فكل شيء في نظره يخضع لتفكك، فالقصيدة مرآة للوطن تعكس الانكسارات التي ميزته.

هيمنت التراكيب اللغوية الاسمية على العناوين والاسم يرمز إلى الثبات والسكون ذلك ما جعل العناوين دوال تنفتح على دلالات تؤكد رؤية الشاعر لتصدعات الواقع معبرة عن موقفه الثابت من مواجهة قساوة الحياة وتمسكه بحب الوطن والدفاع عن مبادئ العروبة والإسلام.

ثانيا: الألوان دلالتها وأبعادها : اهتم الشعراء بتوظيف الألوان باعتبارها دوال لغوية تساهم بقدر كبير في تشكيل المعنى داخل النص وتضفي على اللغة جمالية و"من الصعب تحرير الألوان مباشرة أو غير مباشرة من الدلالة الرمزية أو الإيحاء، وإن صح هذا التحرير في مواطن، فإنه لا يصح في مواطن أخرى؛ ذلك أن اللون في الشعر يختلف عنه في الكلام العادي، فالشاعرية تُحمِّل اللون أبعادا فوق دلالتها الأصلية وتختلف تلك الأبعاد في رمزيتها ودرجة إيحائها."(الجديع، 2009: 442) ولقد وظّف الشاعر عدة ألوان هي :(الأبيض، الأسود،الوردي، الأخضر، الأزرق)

1- **اللون الأبيض:** يحمل هذا اللون عادة صفة النقاء والطهر، لكنّ الشاعر جعله يحيل على عدة معاني ففي قوله:

"الآن فقط تعرف كيف يبرعم طلع الحبر

كي تبيّض الأوراق..

الآن فقط تدرك كنه الإشراق " (دواس، 2015: 64)

يحظر اللون الأبيض من خلال الفعل المضارع المبني للمجهول (تبيّض) المرتبط بالأوراق وذلك يجعل اللفظة تحيل على دلالتين فقد يكون الشاعر يريد بالبياض لونا مرتبطا بأوراق الأشجار فتعبّر عن فقدان اللون الأخضر، وقد يرتبط بلحظة الإبداع، فالشاعر عندما يأتيه الإلهام يستدعي الورقة البيضاء وبذلك يكون التبييض دليل الإبداع ولون الفضاء الذي يواجهه الشاعر حين تنمو الأفكار فيكون الإشراق فكري وبذلك يعطي الشاعر للأدب هدفه ومكانته في إنارة المستقبل ويكون النور المنعكس عن البياض هو نور العلم. ويأخذ اللون الأبيض دلالة أخرى عندما يقول الشاعر:

"هذا الأبيض، بدِد كل الأبيض فيه

وتَسربلْ ببياض الثلج"(دواس، 2015: 68)

تتكرر لفظة الأبيض من خلال دعوة الشاعر إلى تبديد الأبيض والتسربل بياض الثلج لتحمل لفظة الأبيض معنى متجددا فاللفظة الأولى تعبر عن شيء ملموس وفي حين تحيل الثانية على اللون فهذا الأبيض يفقد هويته ليعيدها من لون الثلج، إنّ البياض المأخوذ من الطبيعة أجمل فاللون الأبيض الناصع يأخذ قيمة أكثر ويغطّي على كل بياض لكن فعل الأمر (تسربل) يجعله يعبّر عن المظهر الخارجي فقط والكاتب يعبّر عن التغيّير ويدعو إليه من أجل تحقيق التطور وذلك مع التمسك بالأصل، وفي ذلك صون للتراث والهوية وتمسك بماهية العروبة.

2- **اللون الأسود:** يمثل الأسود اللون الأكثر حضورا، حيث يرد بكثافة في قصيدة " حالاتُ تَوهّمٍ في حضرة سيدة المعنى"تصل عشر مرات فإذا كان اللون الأسود لون للغموض، الظلام،والحزن، وقد جعله الشاعر بديلا للموت يتحقق وجوده بنفي تام الأشياء ومن ذلك قوله:

"لا شيء غير السواد...

سَوادٌ..سَوَادٌ..سَوَادْ

سَوَادٌ تَهَادى

يَلِفُّ البياض

سوادٌ تَرَامى

تنأَمى..

يُذِيع اَلحِدادْ "(دواس، 2015: 18/17)

جعل الشاعر اللون الأسود بديلا لحياه الوهم فكل ما يتوهّمه المخَاطَب لا وجود له سوى في صورة السواد، ويلجأ حسن دواس إلى أسلوب التكرار ليبدو الخطاب أكثر تأثيرا في المتلقي وذلك من أجل شدّ انتباهه، وليكون إدراكه لدلالة هذا اللون وخطورته فضلا عن تعدد دلالاته وأبعاده ودوره في تحقيق شعرية النص.كما تبدو رؤية الكاتب للواقع المزيف بذكره لحقيقة الواقع الذي يصبح فيه الكون غامض وقد لفّه السواد الذي يعكس إحساسه تجاه الحياة ودليل انعدامها،بدا هذا

السواد مستفحلا في الوجود وقد قضى على الأبيض إنه لا يكتفي بتهاديه ولا يعبّر عن الحاضر فقط بل نلمح نظرة مستقبلية من خلال تناميه،إنّ الأسود دليل انعدام الحياة فقد أسدل ستائره على الكون ليصبح كل شيء أسود ينشر الإحساس بالرهبة والخوف.

وإذا كان الكاتب يجعل هذا اللون الأسود مُنفِّرا وسلبيا يغطي على كل بياض،فإنه يمنحه بعدا آخر حين يبدو متسامحا معه ففي قصيدة أغنية الشمس يصبح هذا اللون بمنزلة اللون الأبيض وذلك في قوله:

"لا أبيض أمقته..

لا أسود أهواه

الأبيض والأسود في نظري سيان"(دواس، 2015: 65)

من خلال أغنية الشمس يبدو اللون الأسود لا يختلف على الأبيض فالشاعر لا يريد أن يخص أيهما بالحب أو بالكره فهما بنفس المنزلة في نظره ومن خلال ذلك يرسل الكاتب نداء المساواة بين أفراد المجتمع وقد رمز بالشمس إلى الحرية وجعل منها حق لكل البشر، إنّ التساوي بين منزلة اللونين الأبيض والأسود أخذ بعدا إنسانيا فلا فرق بين الأبيض والأسود.

3- اللون الوردي: يأخذ اللون الوردي دلالات متعددة ويلجأ الشعراء إلى توظيفه لما له من علاقة بالجمال والإحساس بالسعادة فهو ذا تأثير سحري يراه حسن دواس لونا يحضر مع الأحلام وذلك في قوله:

"تتوهم أنك من لون الحلم الوردي...

...من سربل كنه الإشراق على السهروردي"(دواس، 2015: 12)

يتجلى اللون الوردي لونا للحلم لكن الشاعر يجعله في دائرة الأوهام فحضوره في النص إثباتا لغيابه وكأنه يريد أن يقول أنّ الزمن قد تغير فعلى الكل استيعاب الحقيقة ومواجهة الواقع بدل الخضوع لأحلام زائفة فالشاعر يبث روح التغيير في المتلقي ويجعل نصه رسالة ذات أبعاد إنسانية تساهم في نمو الوعي لذا الفرد الجزائري والعربي فعلى الإنسان أن يدرك ذاته ويتحلى بقيمه ومبادئه ويحافظ على هويته بدل الانصياع وراء أفكار ليست من اختصاص الأمة العربية، وتجعله يستفيق على حقيقة الانهزام فيجد نفسه في الهاوية فاللون الوردي هنا لون للأحلام الزائفة وتنبيها ودعوة لمراجعة الذات محاولة لإنقاذها من زيف الواقع وهيمنة الآخر.

كما يوظف الشاعر اللون الوردي مقترنا بالأبيض ليكون دليل السعادة، ورمز التّفاؤل فيقول في قصيدة "أغنية الشمس":

"أغنيتي تشرق كل غروب بالألوان

وصباح الأحلام البيضاء الحبلى

بربيع الفرح الوردي اللامع يحدوها كالجذلان "(دواس، 2015: 67)

تدل لفظة "الألوان"على مظاهر الجمال كما تحقق شعرية اللغة، فالشاعر يجعل المتلقي يساهم في تشكيل النص، ومن خلال هذه الكلمة يستحضر كل الألوان الدالة على الجمال ليشكل فسيفساء فيبدو له الجمال نتاج تداخل الألوان، خاصة أن الشاعر جعل أغنية الشمس تشرق كل غروب فاخترق المألوف وبلغة شاعرية أعطى منظر الشروق جمالية أكثر، كما جعله دائم متجدد بتجدد المساء فتبدو حركة الزمن المثقل بالأحلام، التي منحها الكاتب لونا أبيضا هذا اللون الذي يعبّر عن الكمال ففيه تحضر كل الألوان.تم جعل الشاعر اللون الوردي نتاج اللون الأبيض وهو لون ربيع الفرح إنه لون المستقبل وقد بدا في نضر الشاعر المولود المنتظر وهنا تبدو دلالة اللون الوردي مختلفة عن الدلالة الأولى لأنه كان لحنا عذبا لشمس غمرت الكون بفيض الحرية، كما يوظف الشاعر اللون الأزرق قائلا:

"كن كالأزرق عبئ قلبك بالموج

إن الأزرق للموج الهادر دوما ظمآن

استنفر خيلك.. حرفك وانهض

انهل وهج الصفو وكنه الصحو"(دواس، 2015: 68)

نلمح من خلال هذا المقطع الشعري دعوة الشاعر إلى التشبه باللون الأزرق وتعبئة القلب بالموج وقد بدا هذا الأزرق بحاجة للموج الهادر عبّر عنها بالظمأ فالأزرق هنا يرمز إلى البحر وقد أراد من القارئ أن يعشق اللون الأزرق ويتمثل به كما البحر يتوق إلى الموج العنيف ليكون الأزرق دليل القوة الفعّالة وتحدي لصعاب الحياة.

4- اللون الأخضر: وظّف الشاعر هذا اللون مبتعدا عن لفظة أخضر ومتمسكا بأثره فقد وردت كلمات (الاخضرار، اخضوضرت، خضرتها) معبرة عن حضور هذا اللون،وفي قصيدة "تنافر"يقول:

"كنت أحلم بالاخضرار ضياء يلف الدنى

وعواصف تنسف غيم البدع

كنت أحلم بالبدء والمنتهى

كان يحلم بالجلنار و((رقص البجع))"(دواس،2015: 33)

يمثل الاخضرار حلم الشاعر ونور دربه فهو يتوق لرؤية اللون الأخضر واعتبره فيض من الإشعاع النوراني يغمر الدنى ليكون رمز للنقاء وتمسك بالعقيدة فقد ورد الحلم به مقترنا بالعواصف الناسفة للبدع، ومن ذلك نلمس خيبة أمل الشاعر حين أفاق وأدرك أنه وحده يحلم باخضرار وحلمه لا يتقاطع مع الآخرين، فكانت الأقواس التي طوقت رقصة البجع حاجزا بينه وبين السعادة، وفي ذلك دليل اختلاف الرؤى.لكنّ الشاعر استطاع أن يتجاوز هذه الدلالة ليعطي هذا اللون بعدا مغايرا ففي قصيدة "سحر اللضى" يقول :

"ها كلما اخضوضرت أيقونة ورنت هفا الفؤاد..هفت شوقا حناياه"(دواس، 2015: 37)

إنّ الاخضرار يبعث بمشاعر الحب ويمنح القلب رقة ويزيده شوقا فكلما حضر اللون الأخضر أحدث تغيرا في نفسية الشاعر فيبدو هذا اللون محبوبا وضروريا ليجعل الحياة أحلى، وقد ورد الفعل (اخضوضرت) مرتبطا بالأيقونة هذا الاسم المؤنث الذي يرمز من خلاله الشاعر إلى اخضرار الطبيعة في موطنه لتمتد الدلالة إلى الوطن فتحيل الأيقونة على الجزائر.وفي قصيدة "أغنية الشمس" يكون اللون الأخضر دليل للمأساة فمن خلال استرجاع ذكرى الحبيبة وتجسيد حاضرها يقول الشاعر:

"فحبيبتك اليوم محاصرة

تشكو من قراصنة الموت...أباحوا خضرتها

لجراد الحقد.."(دواس، 2015: 63)

يبدو اللون الأخضر هويه مسلوبة بالنسبة للحبيبة وبذلك تكون الحبيبة هي الجزائر لكن صورتها تختلف عن الصورة السابقة، لقد غابت مظاهر الفرح وبذا الوضع خطيرا فالحصار قيّدها، ووحشية قراصنة الموت قضت على خضرتها وعلى كل إحساس بالسعادة، والشاعر من خلال الرمز يعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي. إنّ طغيان التجريب عل نصوص المدونة أدى إلى تمايز بنيتها ذلك ما ساهم في تنوع الدلالة وتعدد رؤى الكاتب فكان اللون يأخذ عدة دلالات تنسجم مع رؤيته الشعرية.

ثالثا : دلالة الطير: يلجأ الشاعر إلى توظيف عناصر الطبيعة لِمَا لها من دور في التنوع اللغوي والدلالي ولذلك نجد "الشعر العربي قديمه وحديثه زاخر بالقصائد التي صيغت في وصف الطبيعة وما فيها من سهول فسيحة، وجبال شامخة وصحاري مقفرة، وبحار هائجة وأنهار مائجة، وجداول منسابة، وينابيع رقراقة صافية، وطير صادح ".(سمرين، 1990: 242) فالشاعر يستعين بتوظيف الطير لتّعبير عن رؤيته ومن بين الطيور الواردة في النص طائر الحمام، فقد اهتم الشعراء مند القديم بالطيور لأنّ الشاعر يتفاعل مع بيئته و"من أكثر الطيور ذكرا في الشعر العربي وحضوراً: "طائر لحمام" ؛ لما يوحي به من الجمال والوداعة والألفة أكثر من غيره من الطيور ولما يحركه في نفس الشاعر من شجن وعاطفة "(الهاشمي، 2014:

23) تغنى به الشعراء خاصة في الغزل لأنه كان الطير الذي يبلغ سلامهم للأحبة، ورد هذا الطائر في ديوان "حالات توهم في حضرة سيدة المعنى" منفتحا على عدة دلالات حيث يقول الشاعر:

"تبحث عن صدر يحميك من القهر

تبحث عن وطن فيه تختصر الأوطان

ويحط حمام القلب على الهدب ولا يخشى

فيه غمض الأجفان.."(دواس،2015: 61)

يرمز طائر الحمام عادة إلى السلام، وقد نسبه الشاعر إلى القلب ليكون شعارا للسكينة والهدوء والطمأنينة فالشاعر جعل الوطن مفقودا وذكّر المتلقي أنه يبحث عن هذا الوطن الضائع،الذي يريده حسن دواس اختصارا للأوطان،وقد صوره آمنا يحقق الاستقرار حيث جعل الحمام يعيش في سلام فيحط على أهداب العين دونما خوف، هو حمام آمن يعيش حريته فحتى الجفون التي تطابق في الواقع الشرك لن تفكر في أسرِه. إنّ توظيف الشاعر للفظتي القلب والأهداب زاد اللغة عمقا وشاعرية، فهو يعبّر عن طمأنينة القلب وعن سلامة الرؤية محاولا تحقيق الانسجام والتوافق بين أعضاء الجسم وبذلك تصبح الرؤية نابعة من القلب ويرتكز فهم الحياة على وضوحها، إنّ الحمام يعيش حريته،ومن ذلك نتخذه رمزا للفرد ذاته وقد ورد الحمام بصيغة الجمع ليدل على الشعب.كما يعطي الشاعر لطائر للحمام بعدا دينيا وتاريخيا وذلك في قوله:

وحمامـة بالغـار تبني عشـها لتكابد تكافئ الأعـداء بالخسران"(دواس، 2015: 49)

كانت الحمامة سببا في نجاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان وجودها بغار حراء سببا في هزيمة الكفّار إذ رجعوا من حيث أتوا ولم يدخلوا للبحث عنه، والشاعر يسترجع حادثا مهما في التاريخ الإسلامي ليمجد هذا الطائر ويعطيه مكانة خاصة إنه رمزا للانتصار ودليلا على عظمة الخالق.وفي قصيدة "سرتا..امرأة من ماء القطر ومن نار"يقول الشاعر:

"في الصبح صحوت وعلى شفتي أنشودة حب..

وعلى قلبي حمامة صفو تقطف أزهاري"(دواس، 2015: 26)

تعددت أبعاده طائر الحمام في الشعر العربي وهو "يتخذ رمزا للسلام، راح كثير من الشعراء يتخذ منه مثيرا للشجن والحزن،ومرد هذا يرجع إلى أسطورة قديمة تقول "إن الهديل فرخ من أفراخ الحمام هلك على عهد سفينة نوح، فالحمام تبكي عليه إلى اليوم"(الجعافرة، 2003: 32)، ولكن حسن دواس اختاره إيقاعا للفرح.

كما وظّف الشاعر طيور الجنة في قوله:

"تذكر رقتها..رونقها

وبراءتها..

كيف عصافير الجنة كانت من راحتها

تلقط حبات الرمان"(دواس، 2015 : 62)

يعود الشاعر بذاكرته إلى الوراء ليقتطف لحظات من الماضي،حيث كان ينعم بالسعادة في كنف الحبيبة التي غمرته رقتها وجمالها وبراءتها، وفي علاقتها مع العصافير يتجلى السلام، لقد كانت عصافير الجنة طائرا أليفا تعيش بسلام وتحظى بعناية لأن الحبيبة قد مدت لها كفها لتطعما فاكهة الرمان، جعل الشاعر عصافير الجنة تأخذ دلالة التغيير عندما استرجع الماضي وقارنه بالحاضر

كما يوظف الشاعر طائر الغراب والغراب عادة نذير شؤم فيقول:

"وعصافير الجنة تاه

فاستوطنت الأيكة أسراب الغربان"(دواس، 2015: 63)

يحضى طائر الغراب بالقوة والهيمنة، حيث حقق فوزه على طيور الجنة التي كانت تحمل دلالة الضياع والإخفاق، ليتخذ من الأيكة موطنا له، فالغراب يدل على الاستبداد، والظلم والشاعر من خلال ذلك يريد أن ينبّه القارئ ويذكره أنّ من تهاون عن وظيفته ومكانته فقدها وحلّ مكانه من هو غير أهِلّ لها.

لقد كانت الطيور ذات دلالات مختلفة جمعت بين الفرح والحزن وكان الحمام الأكثر توظيفا والأعمق دلالة.

وعن طائر النورس يقول:

"فَطِر عَالِياً يَا نَوْرَسا تَوَحَّدّتْ دُرُوبُ الورَى في قَلبِهِ ومَذاهِبُهُ
وحَلِّقْ وَلا تَطْوِ الْجَنَاحَ هُنَيْهَةَ فَأَنْتَ حُسامُ الْحَقِّ..أَنْتَ كَتَائِبُ
ومِنْ نبع غُدْران الهَوَى فمْلأ الدُّنَى زُلالا لتحْلو للزَّمان رَغَائبه"(دواس، 2015: 8)

يدعو الشاعر طائر النورس إلى التحليق عاليا، جاعلا من قلبه موطن لتوحّد دروب الورى فكان رمز الاتحاد والقوة ودليل الحب يريده أن لا يطوي الجناح ليكون رمز المثابرة والتمسك بالحق فكان دليل السعادة والأمل.

4- دلالة المكان: اهتم الشعراء العرب بالمكان مند القديم حيث تجلت مكانته في الشعر الجاهلي من خلال ارتباطهم بالطلل الذي عد خاصية من خواص القصيدة في ذلك العصر، ومع موجة الحداثة زادت مكانته في الخطاب الشعري والمكان "لا يقتصر على كونه أبعادا هندسية وحجوما، ولكنه فضلا عن ذلك نظام من العلاقات المجردة يستخرج من الأشياء المادية الملموسة بقدر ما يستمد من التجريد الذهني، أو الجهد الذهني المجرد"(عثمان، 1988: 5)) لذلك تعددت دلالة المكان في الشعر الحديث، ومن الأمكنة التي وظّفها حسن دواس نجد:

- **مدينة سيرتا:** اهتم أدباء الجزائر بتوظيف مدينة سيرتا في مؤلفاتهم خاصة الشعراء الذين كثيرا ما تغنوا بهذه المدينة وبجسورها ومن بينهم حسن دواس حيث يقول:

لكن لما سرتة نادتني..
أحزمت أمتعتي..
هيأت شراييني..
أوقفت التاريخ..وركبت صهوات الريح
إليها معتمرا..أخترق الوقت"(دواس، 2015: 27)

استجاب الشاعر لنداء الحبيبة (سيرتة)، ومن خلال الاسم نجده قد تشبث بتاء التأنيث فكانت مكانا محبوبا وملجأ مرغوبا فيه ونقطة تغيّر، فدخوله إلى هذه المدينة بداية لتاريخ جديد، كما بدت سيرتة مكانا مقدسا حيت وازى شعور الكاتب أثناء رحلته إليها شعور الرحلة نحو البقاع المقدسة وكأن مهمته تحقيق العبادة، وفي العادة نجد أنّ التغني بحب وجمال قسنطينة لا تكتمل نكهته إلا بجسورها فقد تمثل الجسر دليلا للانتماء وذلك عندما يقول:

"يلفظك الجسر
يحضنك الجسر"(دواس، 2015: 28)

يشكل الجسر جزءا من هوية سيرتا وقد صوره لنا الشاعر في علاقته بالذات فهو من يملك حق القبول والرفض،وهو المكان الذي يحقق الانتماء أو الضياع. إنّ الجسور في سيرتا متعددة ولكنها مختلفة وذلك ما أدى إلى تعدد المواقف فهذا الجسر الذي يحضن ليس هو ذاك الذي يلفظ فالجسور مثل البشر منها القاسي ومنها العطوف.

المكان العربي: وردت الأمكنة العربية كثيرا في الشعر الجزائري فرغم اعتزاز الشاعر الجزائري ببلاده إلى أنّ شعره كان في الكثير من المواقف ذا بعد قومي تجاوز الحدود الجزائرية، فجيكور عند حسن دواس هي الأمل يقول عنها :

"هذه الغيمة أمطرت أنشودة
فأورق العشب في جيكور

وهذه الأغنية لبلقيس

ولا بلقيس لك.."(دواس، 2015: 15)

تغنّى الشعراء العرب بجيكور، وكانت ذات أهمية بالغة في قصائد الشاعر بدر شاكر السياب، وهذا لمكان العربي يراه حسن دواس رمز الجمال الطبيعي ومن خلاله يستدعي قصيدة "أنشودة المطر" لبدر شاكر السياب ليحمّلها دلالة مكثفة تدفع المتلقي للبحث عن جيكور في أشعار بدر شاكر السياب ، إنّ المكان هنا يجمع بين الفرح والحزن فجيكور رمز الجمال أعشابها أورقت مما يدل على إشراقة الحياة التي تتجدد من ذكرى بلقيس المتمثلة نغمة مفقودة تفتقد معها الحياة. فالمكان جميل لكن ذكراه محزنة. ومن الأمكنة العربية أيضا نجد الحجاز في قوله:

"جسدي بحاضرة الجزائر حلة   والروح مني بالحجاز ثواؤها

فمتى أزور مرابعا ومعالما   طربت لطيب المجتبى أرجاؤها؟"(دواس، 2015: 42)

يستحضر الكاتب من خلال البيت الأول مكانين هما : الجزائر، والحجاز، هذين المكانين بينهما مسافة شوق وأمنية يتساءل الشاعر عن لحظة تحقيقها. إنّ الجزائر رغم عزّتها حققت له الانتماء الجسدي فقط، ففيه لا يستطيع أن يشفي غليله وشوقه إلى رؤية مقام خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلم، في حين الحجاز كانت ذات بعد ديني، وقد استدعى الكاتب هذا المكان بأسلوب جعله أسمى وأعظم من كل الأمكنة، تتجلى رؤية الكاتب في تقديسه وجعله رمزا لشعائر الإسلام لأنّ"وجدان الشخصية المسلمة،تهذبه محبة الله والرسول صلى الله عليه وسلم،وباقي الرسل، وتجعله رقيقا يتمثل في محمد النموذج البشري الكامل."(بنعمارة: 2001: 114) وفي ذلك ترغيب ودعوة لزيارة الحجاز وتصديا لحملات الإساءة التي شنها الغرب ضد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن كانت الجزائر تحقق الهوية والعروبة فالحجاز أبلغ من ذلك لأنها أكثر تأثيرا في الأخر، إنّ المكان يأخذ بعدا دينيا من خلاله تتحقق رؤية الشاعر لواقعه، ولمفهوم الشعر الجديد الذي "يكون، بشكل ما، كشف عن حياتنا المعاصرة في عبثيّتها وخللها،إنه كشف عن التشققات في الكينونة المعاصرة "(أدونيس،1983: 19) التي تجعل الشاعر يتخذ من إبداعه موقفا يمنح الشعر مفهوما متميز. ومن الأمكنة أيضا نجد

- **الغرفة** : يقول الشاعر :"فألزم غرفتك بين جدران الخص

تسمع هفهفة

هيا المليحة..عروس البحر

ساحرا كان صوتها "(دواس، 2015: 15/14)

تعد الغرفة من الأمكنة الخاصة والمغلقة يبدو صاحبها معزولا كما يدل ارتباطها بالجدران على تأكيد محدودية هذا المكان، رغم أنّ الشاعر لم يقدم له وصفا إلا أنّ المتلقي يرتسم في ذهنه مكان ضيق ولكن الأصوات التي تُصْدر بهذا المكان ستجعله منفتحا من خلال الهفهفة ندرك أنه هادئا، كما أنّ عروس البحر صاحبة الصوت السحري تجعله مؤنسا والبحر أفق مفتوح وعالم رحب تتجلى في زرقته بهجة الحياة استطاع الشاعر أن يجعل منه رمزا للإنسان المغرور.

وعن البحر والنهر يقول الشاعر في قصيدة "غرور" :

"ضَحِكَ ٱلْبَحْرُ مُسْتَهْزِئاً ثُمَّ أجَابْ :

أنَا هَذَا لْمَدَى

أنَا هَذَا العُبَابْ..

لُجَجِي دُرَرٌ وصَدَف ، تمَّ أرْدَفَ : مَا ضَرَّنِي أنْ تجِيءَ أيَا

قَزْم أوْ تَنْصَرِفْ"(دواس، 2015: 53)

يتجلى من خلال هذه الأبيات الشعرية نوعان من المكان يختلفان من حيث الأبعاد إنهما النهر والبحر كلاهما مصدر للماء إنّ استحضار هذين النمطين من المكان بغرض البحث عن قيمة المكان نظرا للوظيفة التي يؤديها دون النظر إلى

حجمه حيث يشبه الكاتب البحر بالإنسان فيرمز إلية بشيء من لوازمه وهو الضحك، كما تبدو جمالية توظيف المكان من خلال الرمز فالبحر والنهر كلاهما معادل موضوعي للإنسان، على لسان البحر يقدم الشاعر غروره ، إنّ الحوار الذي دار بين البحر والنهر هو حوار يحدث بين البشر لذا فإن الإسلام دين مساواة بين الناس فلا أحد أفضل من الآخر إلا بالتقوى.

الخاتمة : من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- الخطاب الشعري في مجمله كان ذا أبعاد إنسانية جسّدها الشاعر من خلال دوال لغوية مختلفة.

-تضمّن سؤال العنونة عند الشاعر إشارات لغوية تعد بمثابة مفاتيح تساعد على الولوج إلى النص الشعري، وعدّ عنوان الديوان أهم عتبة، حيث كان تجسيدا لهوية النص وتكثيفا لمضمونه، كما أدى تنوع عناوين القصائد إلى تنوع دلالتها، حيث دلّت على ضياع الفرد عبر رحلة الحياة، وعلى القوة والأخلاق في مواجهة الواقع وتحقيق الانتصار.

- تنوعت الألوان فزادت اللغة جمالا، وساهمت في رسم مشاهد شعرية متنوعة فدلت على الفرح، الحزن، العروبة، العلم، المساواة.

- كانت الطيور ذات دلالة مختلفة جمعت بين الفرح والحزن وكان الحمام الأكثر توظيفا والأعمق دلالة حيث دلّ على الأمان والانتصار.

-تنوع المكان عند الشاعر وتجاوز الوصف الجغرافي حيث وظفه الشاعر في علاقته بالأشخاص فدلّ على الانتماء،الهوية الوطنية والقيم الدينية، وكان البحر والنهر معادلان موضوعيان للإنسان.

- قائمة المصادر والمراجع:

- المصادر:

1- حسن دواس (2015) حالات توهم في حضرة سيدة المعنى، دط، الجزائر، موفم للنشر.

- المراجع:

2- أدونيس(1983) زمن الشعر، ط3، بيروت، بيروت،دار العودة.

3- خالد بن محمد الجديع (أفريل – مايو 2009) سمياء اللون في الشعر السعودي المعاصر، عالم الكتب مجلة محكمة متخصصة في الكتاب وقضاياه، تصدر عن دار تثقيف للنشر والتأليف.

4- ماجد الجعافرة (2003) ظاهرة التشخيص في شعر العباس بن الأحنف، الآداب ع6،مجلة علمية متخصصة ومحكمة تصدر عن قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري قسنطينة.

5- عبد القادر المازني (1990)الشعر غاياته ووسائطه، تحقيق فائز ترحيني، ط2، بيروت، دار الفكر اللبناني.

7- محمد بن علي حمد الفقيه، الحسيني الهاشمي(2014) مخاطبة الطير في الشعر العربي حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستر في في الأدب والنقد فرع الأدب والبلاغة والنقد جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية.

8- عبد الحق بلعابد (2008) عتبات جيرار جنيت من الناص إلى المناص، ط1، الجزائر، منشورات الاختلاف .

9- رجا سمرين(1990)، شعر المرأة العربية المعاصرة (1945- 1970) ط1، بيروت، دار الحداثة لطباعة وللنشر والتوزيع.

10- محمد بنعمارة (2001) الأثر الصوفي في الشعر العربي المعاصر، ط1، الدار البيضاء، شركة النشر والتوزيع المدارس.

10- اعتدال عثمان (1988) إضاءة النَصّ، ط1، بيروت، دار الحداثة للنشر والتوزيع.

11-كريم عبيد (2011) الكتابة أمام الموت الكتابة أمام الوطن – دراسة في شعر محمود درويش- ، ط1، سورية، الدار السورية اللبنانية للطباعة والنشر.

12- يوسف وغليسي (2009) في ظلال النصوص - تأملات نقدية في كتابات جزائرية-، ط1، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع.

13- رشيد يحياوي (1998) الشعر العربي الحديث، (دط)،بيروت ، دار أفريقيا الشرق.

جماليات الرّمز في ديوان "كتاب بونة" للشّاعر "عبد الحميد شكيل"- قراءة تحليلية

أ.علي معاش جامعة محمّد خيضر – بسكرة-
أ.سامية غشّير جامعة باجي مختار – عنّابة-

الملخص: يعدّ الرّمز الفنّي ظاهرةً لافتةً للانتباه في الشّعر العربّي المعاصر، فقد احتمى الشّعراء العرب بالرّمز لقيمته الفنيّة والأدبيّة، إضافةً إلى قدرته الفائقة على سبر أغوار النّفس البشريّة، ومعالجة قضايا الوجود الإنساني المختلفة، وتجسيد عديد الحالات الإنسانيّة بطريقة متفرّدة لما يتمتّع به من دلالات متعدّدة وإيحائيّة منفتحة ومرجعيّة متشعبّة.

ونحاول من خلال هذه المقال التّطرق إلى جماليات الرّمز في ديوان "كتاب بونة" للشّاعر الجزائري "عبد الحميد شكيل" محاولين قراءة الرّمز للوصول إلى الدّلالات والإيحاءات التي اشتمل عليها.

وقد اعتمدنا على المقاربة التّحليليّة لقدرتها الفائقة على تفكيك الرّمز، والبحث عن المعاني والدّلالات المختفيّة وراءه. فكيف اشتغلت الرّموز في ديوان "كتاب بونة"؟ وكيف تمثّلت دلالاتها وأبعادها؟

الكلمات المفتاحيّة: الرّمز الفنّي، الشّعر العربي المعاصر، دلالات متعدّدة، جماليات الرّمز، المقاربة التّحليليّة، ديوان "كتاب بونة".

Summary

The artistic symbol intriguing phenomenon in contemporary Arabic poetry, they took shelter in the Arab poets symbol artistic and literary value, in addition to his superior ability to explore the depths of the human psyche, and treatment of various human existence issues, and the embodiment of many humanitarian cases unique way because of its multiple connotations and suggestive open the reference complex.

We are trying through this article to address the aesthetics of the symbol in the office of "The Book of bouna" Algerian poet " Abdelhamid Shkeel " trying to read the code to get to the signs and gestures that included them.

We relied on the analytical approach superior to dismantle the symbol of their ability, and the search for hidden meanings and connotations behind him. So how symbols worked in the collection of "The Book of bouna"? And how they represented their implications and dimensions?

Key words:
Technical symbol, contemporary Arabic poetry, multiple connotations, the aesthetics of the symbol, analytical approach, collection "The Book of bouna."

أ- الرّموز الصّوفيّة

- الخمرة

ينهل الشّعر المعاصر من منابع الصّوفيّة ويغترف من رموزها ودلالاتها المختلفة، فقد وظّف الشّعراء الرّمز الصّوفي بكثرة في قصائدهم وذلك راجعٌ لثراء منابعه، وقدرته على تقصّي أغوار الوجود وتبصّر الذّات الإنسانيّة، والارتقاء بالإنسان وتخليصه من عالم يسوده الخواء الرّوحي، الألم، الجراح، الاغتراب، التفكّك.

من أبرز الرّموز الموّظفة في ديوان "كتاب بونة" نجد رمز العشق الصّوفي الخمرة، حيث توظّف عادةً في الأعمال الأدبيّة المعاصرة وفي فنّ الشّعر خاصّةً، ويستثمر الكتّاب رمز الخمرة للتّعبير عن لوعة العشق والاِحتراق في الحبّ، والاِتحاد مع الذّات الإلهيّة أو الحبيب، فهي من أبرز الرّموز الفنيّة الرّمزيّة في الكتابات الصّوفيّة. كما أنّ تعبّر عن رؤية الكاتب الوجوديّة، فالخمرة توظّف كتجسيدٌ ل "جملة من المواقف كطريقة التّعبير عن الحريّة الفرديّة وقضيّة الإتّحاد والحلول كأساس لحلِّ الأزمة الاِغترابيّة.(بوسقطة، 2008: 119)

فالخمرة أيقونة العشق تجسّد مشاعرَ الاِشتياق والحنين للحبّ، ذلك الاِشتياق الذّي يتحوّل إلى مرض يفتك الرّوح والجسد والوجدان. ويتمظهر رمز الخمرة في سياقات عديدة من الدّيوان:

"كنت تكرع الخمرة

تردّد شعر "لوركا"

أمير لأندلس

كنت ترفع صوتك

تدندن بصوت خفيض:

"يا ليل الغربة متى غده؟" (شكيل، 2008: 19)

الواضح من خلال هذا المقطع أنَّ الخمرةَ كانت سببًا في حلّ الأزمة النّفسيّة الاغترابيّة للإنسان العاشق الذّي يهيم حبًّا وغرامًا بمدينة عنّابة.

ب- الرّموز الأسطوريّة

تعدّ الأسطورة رافدًا فنيًّا ومرجعيًّا للكتّاب ويعزى ذلك للوظائف العديدة التي تؤدّيها، والقيّم النبيلة التي تشتملها، فلها دورًا هامًّا في بلورة الأبعاد الاجتماعيّة والفكريّة والنفسيّة لذلك ينفتح عليها مختلف الكتاب في بناء نصوصهم، ويوظّفون دلالاتها وأبعادها وجمالياتها. "فالأسطورة تعبّر عن فلسفة الإنسان في الوجود، وهي تعكس بداياته الفكريّة ومحاولاته الأولى في معرفة الكون وما يتصلّ به، فهي عصارة تجاربه ومنطقه في التّعامل مع الواقع، كما أنّها جزء لا يتجزأ من تراثه." (ماي، 2013: 13)

فالشّاعر لمّا يستحضر النّماذج الأسطوريّة ويوظّفها في كتاباته كونها تعدّ منبعًا لا ينضب من الدّلالات والمشاعر ومفسّرةً للسّياقات الفكريّة والنّفسيّة والكونيّة من جهة، ومن جهة أخرى من أجل الثّورة على الأوضاع السّائدة لما تحتويه هذه الأخيرة من أسباب النهوض وتغيير الأوضاع المختلفة. فالشّاعر "يكون بالضّرورة ناقمًا على أوضاع عصره، هاربًا من زيفه وتصنّعه وتعقيده، وهو إذ يفعل هذا لا بدّ عليه أن يمتلك قدرة على الفهم والتّمثيل وفهم الموقف المعاصر وإذابته في شبيهه الأسطوري، ليكون الكلّ الذّي يعطي الإحساس بالصّدق التلقائي" (المساوي، 2013: 222)

من أبرز الرّموز الأسطوريّة نجد رمزي المطر، الطّير.

- رمز المطر

نلحظ توظيف الرّمز الطّبيعي الأسطوري "المطر" في محطّات عديدة من الدّيوان، فالمطر عادةً يرمز إلى الخصب والنّماء والزّهر، وهو مرتبط في الأساطير القديمة برمزي "عشتار" و"تمّوز" إلاهَا الخصب والزّهر.

فالحياة في مختلف أشكالها وصورها ترتبط إرتباطًا وثيقًا بالعنصر الحيوي المطر/ الماء الذّي يعدّ سببًا من أسباب الوجود الإنساني، وتتخذّ ظاهرة المطر دلالات عديدة ماديّة ورمزيّة متصلّة بالإنسان، فهي "رمز الخصب والنّماء، وهي رمز الرحمة والعطاء، وهي رمز الحياة والوجود، والمقام، فلقد سكن الإنسان قديمًا المواطنَ التي يتوفر فيها الماء والكلأ لأنّهما عنصرَا الحياة المهيمن، فهي العامل القوّي للنشاط البشري، فلقد كان الإنسان قديمًا يقوم بطقوس أسطوريّة إذا ما توقف المطر، والإنسان اليوم يقوم بصلاة الغيث لتنزل المطر؛ لأنّ في هطولها رحمةً ونموًّا ونباتًا وعودةً للحياة." (ماي، 2013: 57)

فالمطر يقوم بوظيفة إعادة تخصيب الأرض بعد جفافها وموتها، كما يحمل دلالات عميقة أخرى تشمل الخير والسّلام والأمان والازدهار، ويتمظهر رمز المطر في مقاطع شعريّة كثيرة :

"وردةً كنت

أم جنّة من حبق المحبّة؟

أم مطرًا،

تهاطل،

بالهطول

المتهاطل،

على الطّلل الذّي أمتعني بالصّمت

وأفزعني بالجهر

وتساماني بالصّعود." (شكيل، 2008: 90)

ويسمو الشّاعر برمز الماء وهو يعرض فتنته وإغراءه في مشهد شعريّ يتسامى بالرّوح، ويصعد بها إلى مدارات الفتّوة، فيتجسّد الماء في صور بصريّة فهو كفاتنة النّهارات، وامرأة الرياحين العذراء تتدّلع في عنفوان بهيج، تتقطر صبابةً وهيفًا وإغراءً، يقول الشّاعر: "قلت:

إنّ بهجتها المستحبّة،

غزلاتها المترعات،

سيجنّ ذاكرتي بزهو الأنوثة،

فتنة الماء البهار!!

هسهسات الوجوه المليحة..

هفهفات العجيزة،

خفقان الطّير

في رقعة الصّدر الرّفيع!

واستقامت في غمرة الرّوح،

مشتلة ممن رياحين الفؤاد المعنّى.." (شكيل، 2008: 36)

فالماء عند "شكيّل" تجاوز وظيفته الطّبيعيّة الماديّة كونه وسيلةً لتخصيب الأرض وتخليص الإنسان من عطشه؛ بل هو منبع الحبّ والوصل، والعشق والغرام والإغراء، ومصدر جنسي للزّهر والخصب، وهنا نلحظ حضور أسطورتي الخصب والنّماء "عشتار" و"تمّوز" "لروحك في ذكرى الماء

شيّدن لذكرك مئذنة وضريحًا،

الورود التي كنت تعمدها بالدّم،

والزّئبق الحبقي:

سكنت فسحة الماء

عطر البرتقال الوحيد.. " (شكيل، 2008: 38)

غير أنّ الشّاعرَ حوّر دلالات الماء في سياقات أخرى ليدلّ على الوِحشة وشدّة الوجد، الاغتراب والجرح، فلم يعدّ الماء ينسج المسرّات والشّدو؛ بل أضحى شاهدًا على الخلوة الهاربة، فالشّاعر يأمل في الجماع الرّوحي مع محبوبته المدينة، كما يأمل في نهوض عنّابة من رمادها وجفافها وعودة أيّام الزّهر والزّهو إلى ضفافها المتوجعة دمًا ووجعًا.

"الطّواويس الضّالعة في بذخ الصّبوة،

رشتني بماء الماء

الذّي لم يعد بهجة،

تدعيها البلابل،

أو نغمة من مقام البيات،

أو رعشة تسري في الدم المتخثّر،

أو همسة تبدّد هذا التّوحّش

الذّي خدش بهاء الابتهاج،

وعلقني مضغة بين ماءٍ وماءٍ

وسوّى اليبوسة والجفاف." (شكيل، 2008: 48)

- **رمز الطّير**

نلحظ توظيف أسطورة طائر الفينيق ذلك الطّائر الأسطوري الذّي يموت ثمّ ينهض من رماده ويتشكلّ في صور جديدة "فهذا الطّائر يعبّر بسلوكه الحرّ، وباختياره المراوحة بين الحياة والموت، وبين الموت والحياة، عن التّكامل الأزلّي بين المفهومين الذّين يبدوان في الفهم الشّائع متقابلين." (المساوي، 2013: 81)

ويتمظهر حضور هذا الرّمز في السّياق الآتي:

"راس الحمراء:

أيّتها الطّائر النّاري،

النّاهض أفواجًا

من رماد الوقت:

هات الماء، السّحب الحُبلى

ببتلات الخلجان!" (شكيل، 2008: 81)

فالشّاعر هنا يستشرف واقعًا أفضل لمدينة "رأس الحمراء"/ عنّابة المقهورة التي قهرتها ظروف الحياة الصّعبة، فتلك المدينة المعدمة تعبر نفق مواجعها وتاريخ ضياعها، لتشكّل من رماد عذاباتها وتولد من جديد آملةً، حالمةً بغد أفضل. وهذا ما يؤكدّ عليه الشّاعر في هذا المقطع من قصيدة "ابتهالات لأرجاء بونة" حيث حمّل الطّير دلالات الزهو، الزّهر، الحياة والأمل "ينتظم النّورس

وتضجّ

بالزّهو

الشطآن! (شكيل، 2008: 58)

وتختلف دلالات الطّير من قصيدة إلى أخرى، كما هو الشّأن مع قصيدة "بوّابة بحريّة" حيث حمل دلالات الألم، التّشاؤم والموت والأسى، يقول الشّاعر:"كان النّورس المهاجر

يرقص لشخصك،

إذ يهلّ على شاطئ

"الطّوش" المفضّل،

كانت "زغوان"

تذكرك ببيان

"كامو" البليغ:

"إنّ مقابر بونة

تمنح شهيّة للموت." (شكيل، 2008: 24)

وتتكرّر هذه الدّلالات أيضًا في قصيدة "مزامير البوح" حيث حمل رمز الطّير صور المعاناة والمأساة، المنفى والاغتراب

"ينشد شجو الطّيور

التي سكنت عشّ المراعي البعيدة..

المراثي التي أفردت وفرتها،

واستوت أنشوطة في الدّورة الدمويّة! "(شكيل، 2008: 66- 67)

ج- الرّموز الطّبيعيّة

من أبرز الرّموز الطّبيعيّة الموظّفة في ديوان "كتاب بونة" نجد رمز البحر، رمز اللّيل.

- رمز البحر

يعدّ رمز البحر من الرّموز الطّبيعيّة التي احتفى بها الشّعراء في قصائدهم، نظرًا للدّلالات والإيحاءات التي يتوفّر عليها هذا الرّمز، فهو يحمل دلالات إنسانيّة ونفسيّة كالحبّ والهدوء، العطاء والصّفاء، كما قد يحوّر هذا الرّمز ويحمل دلالات الثّورة والعنف، الألم، الأسى، فهو دال متعدّد المدلولات، يوظّف حسب عاطفة الشّاعر، وحسب السّياقات المختلفة.

وقد تمظهر رمز البحر في سياقات كثيرة منها، وقد أُرتبط بدلالات إيجابيّة ترتبط بالصّبابة، السّمو، الجمال، الرّفعة، المدينة، الحياة، الخصب، الانبعاث، الرّفعة، وقد وفّق الشّاعر في إعطاء البحر دلالات ومعانٍ عديدة تفوق معناه المادّي كفضاء سيّاحي؛ بل حمّله حمولات عديدة:

"كنت تهوى المدينة،

كانت خطاك تقودك

إلى شاطئ البحر،

كنت تقول:

"إنّ البحر عزاء المتعبين"(شكيل، 2008: 19)

إنّ البحر يمثّل عزاء العاشق الذّي يحتمي به هربًا من خيباته وهمومه الحياتيّة، فهو من يمسح عنه غبار هزائمه في الحبّ، ويعزيه عندما يهجره محبيه، فالشّاعر يتخذّ من البحر فضاءً رمزيًا للدفء والتّعويض عن خسارته لمحبوبته/ المدينة التي أحبّها، فهاهو يهرب إلى شواطئها للتّنفيس عن أوجاعه المتعاظمة وعن اغترابه الذّاتي "كان خيالك مشبعًا

بصوت البحر،

وأزيز العاصفة،

كان شجر السّاحة

يذكرك بالغوطة،

وشجو الرّفاق الذّين احتوتهم

منافي العروبة!

كان صوتك النّحاسيّ

يعلو بالصّراخ،

حول قضايا:

الجماهير،

والثّورة

والصّراع الطبقي!" (شكيل، 2008: 20- 21)

إنّ الشّاعر يعود بذاكرته إلى الماضي، ويفتتح مذكرات تاريخيّة متصلّة بواقعه الجزائري، مرورًا بقضايا هامّة جدًّا مثل الثّورة والصّراع الطّبقي والغربة. فالبحر يأخذ طابعًا مقاومًا ومناهضًا، يمتصّ ذلك الصّوت المحتدم المنادي للثّورة والتّغيير من قبل المثقف الثّوري ليرسم فضاءات آملة للفرح، للسّحر، للمستقبل المزهر "كان البحر يسور خيالك المعبأ

ببؤس المثقف!

كان النّورس المهاجر

يرقص لشخصك،

إذ يهلّ على شاطئ

"الطّوش" المفضّل." (شكيل، 2008: 24)

يستلهم الشّاعر من البحر كلّ مشاعر الصّبابة والعشق والغرام، فيقرّ أنّ سرّ انتمائه إلى البحر هو حبيبته "ليلى" التي توحدّه مع صورة البحر، فهو من يقرّبه إلى محبوبته، وهو من يغمره حنانًا متدفقًا، وفيضًا من الودّ والهوى

"هو البحر،

ينشر أسراره العاطفيّة،

يورّطنا في التودّد،

والتوحّد،

والتّهجّد،

والتّمام،

يوازن بين خطوك،

خطّك،

حظّك والمزاج." (شكيل، 2008: 42)

لقد ربط الشّاعر بين حبّه لمدينة عنّابة والبحر، الذّي يحتّل الصّدارة عنده، فهو من يغذّي فكره وملكته الإبداعيّة، وهو من يربطه بعشق المدينة "أحبّ عنّابة:

البحر،

الحدائق

المعلّقة،

وفتنة النّساء

إذ تسرجهنّ

رغبة المناجزة؟" (شكيل، 2008: 81)

كما يتخذّ البحر دلالات تراثيّة أصيلة ترمز إلى أصالة مدينة عنّابة، وعمقها في التّاريخ، فها هو الشّاعر يتغنّى بجمالها الطّبيعي السّاحر المغنّج بالحبق والجلنار، ويكشف عن تراثها المتين، من خلال تغنّيه بأحد معالمها وهي "رأس الحمرا" إذ يقول:

"رأس الحمرا:

أيّتها البهيّة،

المنقوعة في حليب النّوق،

الطّالعة من صهد البحر،

رأد المرجان!

أيّتها المشعشعة
بظلّ الحبق،
وعطر الزّعتر." (شكيل، 2008: 57)

لقد شكّل البحر هاجسًا رئيسًا في ديوان "كتاب بونة"، حيث أُرتبط بالتّعبير عن حالات نفسيّة، وموضوعات متشعبّة، وكان خير من عبّر عن مدينة عنّابة واقعها، والتّحولات الطارئة، فدال البحر حمل مدلولات الاستنهاض والبحث عن التّغيير والتّجدد والثّورة

"شقّي
جبة البحر،
هات الزّورق..
والرّبان!
واصرخي
في الأرجاء البونيّة،
يما يزور الرّيح الصّرصر
وتقرّ أسراب الغربان!
وتجيء التي في القلب مرتعها:
يصطف الماء." (شكيل، 2008: 57)

لقد أفلح الشّاعر في تشخيص حالة البحر، وتقديم صور بصريّة عديدة ساعدت في تكريس رؤيته، فالبحر في قصيدة "من يوميات بوحمرة" حوّرت دلالاته ومعانيه، حيث حمل دلالات سلبيّة كالعتمة والظّلام، الظّلم والفساد، حيث عرض الشّاعر الصّراع الحضاري بين فضائي المدينة والقرية، ومعاناة الأحياء الفقيرة، حيث يحتمي الشّاعر بالبحر ويشرّح أوجاع أناس الذّين رحلوا إلى المدينة بحثًا عن واقعٍ أفضل غير أنّهم لاقوا الميز، الطّبقيّة، البؤس، الضّياع والعدميّة خاصّة بعد حلول اللّيل، فالشّاعر يكشف عن ذكريات ذلك الحيّ الجميلة، ويمنّي النّفس بعودة تلك الذّكريات، حيث كان ذلك الحيّ فضاءً يحتضن أحلام الصّغار وتطلّعات الكبار.

"كان اللّيل ينزع عباءَته البلديّة
أدركك العسس الوطني
تمارس عاداتك العدميّة!
تقول للبحر،
تروج لبونة: "بونة النّبويّة:
بأنّك "رجل" هذي المدينة،
والآخرون الرّعاع المهيمن!" (شكيل، 2008: 31- 32)

- **رمز اللّيل**

يعدّ اللّيل من الرّموز الطّبيعيّة التي استهوت الشّعراء، وشغلت مساحة كبيرة من كتاباتهم، نظرًا للدّلالات المتشعبّة التي يشمل عليها هذا الرّمز، وفي ديوان "كتاب بونة" يوظّف الشّاعر "عبد الحميد شكيّل" هذا الرّمز، الذّي دلّ على معانٍ كثيرة، ونلحظ حضوره في سياقات كثيرة منها:

"يرتدي اللّيل عباءَته البدويّة،
ويطوف في أرجاء المدينة،

يبحث عن "بوحمرة" الوطني،

يبحث عن زمانٍ

للقصيد المكرّس،

كيف كنت؟" (شكيل، 2008: 27)

في هذا المقطع نلحظ أنّ اللّيل حمل دلالات التّعب، السّواد، الضّياع، الإرهاق، والظّاهر أنّ الشّاعر أفلح في تجسيد الصّورة الإستعاريّة الحسيّة لرمز اللّيل، حيث شخصّه كائنًا بشريًّا يرتدي اللّباس ويمشي في أرجاء المدينة، للدّلالة على حالات الضّياع والعدم، البؤس والألم والتّعاسة التي يعاني منها الإنسان في رحلة البحث عن وطنه وذاته.

إنّ اللّيل عند شكيّل هو ليلُ الاغتراب والغربة، حيث تُفتح أوجاع القلب وشروخ الرّوح ومنافي الوجدان. حيث يعمد الشّاعر إلى إجلاء صور الهموم الذّاتيّة التي تعتمل داخل النّفس الإنسانيّة الحزينة واليائسة، هذه الأخيرة التي فقدت إحساسها الحقيقي بالوجود؛ بل أضحت تعيش عالمها الخاص، عالم "العبث والإغتراب واليأس والفشل والسّقوط." (جلولي، 2009: 58)

" كنت ترفع صوتك،

تدندن بصوت خفيض:

"يا ليل الغربة متى غده؟" (شكيل، 2008: 20)

وفي خضم تلك الأوضاع القاسيّة يفقد الإنسان جوهر وجوده والمعنى من حياته، حيث تسيطر على ذاته مشاعر مختلطة من الاغتراب، القهر، الألم، الحزن، بل يدخل حالة تيهانٍ شديدٍ ومتواصل، فيفقد حينها معرفة ذاته.

إنّ اللّيل هو ليل السّمر والذّكريات والشّوق، حيث يفتتح صفحاته ويعزف مواويل الشّدو والأمنيات والخصب، حيث يربط الشّاعر بين رمزي "اللّيل" و"الماء" للدّلالة على أنّ اللّيل هو من يفتح أشواقه وصبابته لحبيبته "عنّابة" التي اشتدّ وجده لها، فتراءت أمامه كفاتنة، تغريه، تسكريه، وتدفعه إلى منافي الرّغبات.

"أحبّ عنّابة

إذ تشعّ كفرقد الرّوح

تسحبني نحو المغارة البهو،

أتشبثّ بالصّخرة،

فاعبرني –شدوًا- يا ليل الماء!! (شكيل، 2008: 75)

إنّه ليل الألم والمعاناة، ليلٌ يختزل حالات النّفي والغربة التي تعانيها ذات المثقف المغترب، والذّي يبصر "أحزان العالم وأدغاله تتوالد في ذاته، لا بل إنّ ذاته هي الأخرى أضحت ترفضه بعدما رفضه الوطن، وجعله ينظر إلى الأشياء من حوله كأنّها نار تشعل في القلب المحن والوهن." (العلوي، 2013: 140)

خاتمة

لقد أسهم الرّمز في ديوان "كتاب بونة" للشّاعر "عبد الحميد شكيّل" بفضل ما يتميّز به من دلالات وإيحاءات كثيرة في تشريح الذّات الإنسانيّة القلقة، والكشف عن مواطن الاغتراب والوجع والألم الذّي تعتمل داخل الذّات الإنسانيّة المعذّبة العاشقة لمدينة عنابة والمهووسة بها، والظّاهر أنّ غنى الرّمز بالمرجعيات الثّقافيّة المختلفة ساعد على بلورة رؤية الشّاعر وتشخيص الحالات الإنسانيّة المختلفة، كما أنّ تحوير دلالات الرّمز كان نابعًا من حاجة عصريّة فرضتها طبيعة التّجربة الشّعريّة المعاصرة.

*** قائمة المصادر والمراجع**

أ- المصادر

1- (عبد الحميد شكيل 2008) كتاب بونة نصوص إبداعيّة، (دط)، الجزائر، موفم للنّشر.

ب- المراجع

1- (آمال ماي 2013) تجليّات شهرزاد في الشعر الجزائري المعاصر، ،(دط)، الجزائر، منشورات دار أبو الأنوار للنشر والتوزيع.
2- (السّعيد بوسقطة 2008) الرّمز الصّوفي في الشّعر العربي المعاصر، (ط2)، عنّابة، منشورات بونة للبحوث والدّراسات.
3- (عبد الحفيظ بن جلّولي 2009) الهامش والصّدى، قراءة في تجربة محمّد مفلاح الرّوائيّة، دراسة، (دط) الجزائر، دار المعرفة.
4- (عبد السّلام المساوي 2013) الموت المتخيّل في شعر أذونيس، دراسة، (ط1)، دمشق، النّايا للدّراسات والنّشر والتّوزيع.
5- (علي العلوي 2013) الذّات المغتربة والبحث عن الخلاص، (ط1)، المغرب، دار الوطن.

الكفاية اللغوية العربية في الكتابة المعاصرة
نماذج تحليلية من كتابات الطلبة الجامعيين

د. حنان إسماعيل عمايرة
الجامعة الأردنية

ملخص: عانت العربية وما تزال من تبعات الازدواجية والثنائية اللغوية عليها، وقد ظلت الدراسات تواكب هذه التبعات وتجتهد في رصد تأثيراتها تحليلاً وتصويباً وتوجيهاً... إلاّ أن هيمنتها على وسائل التواصل الإلكتروني في السنوات القليلة الأخيرة، حوِّل النظرة إلى هذه التبعات ليعدها آثاراً فادحة الخطورة على الهوية اللغوية، فقد آل الأمر إلى تراجع الكفاية اللغوية عموماً وتوظيف أساليب وتراكيب غاية في الركاكة، إلى درجة أن اللغة فقدت في كثير من صور الاستعمال الملمح الأهم لها: الإفهام وتوصيل الرسالة الكلامية، وقد اتخذ البحث من هذه المسألة المهمة موضوعاً له، ساعياً إلى تبين الفروق النوعية التي آل إليها الخطأ.

وقد رصد البحث نماذج تمثل مستوى الكتابة المعاصر لطلبة جامعيين ، وبدا أن الأهمية المتزايدة لكل من الثنائية والازدواجية – واجتياح الكتابة بالعامية والإنجليزية في وسائل الاتصال الإلكتروني كان عاملاً عالي الأهمية في إحداث فجوة حقيقية بين الكاتب ولغته، وقد تجاوزت الخطورة حدها بأن باتت في من الصياغات تخل إخلالا واضحاً بالمعنى ولا تؤدي رسالتها الإبلاغية بالحد الأدنى المقبول من السلامة اللغوية.

كلمات مفتاحية :كفاية ، تواصل ، خطأ لغوي

Abstract

Arabic Language suffered from Diglossia and bilingualism, studies followed their implication and influences, but their dominance has been increasing in last year's specially in Electronic communication, the look to these implication is considered as dangerous influence on language identification new structures and week styles appeared.

This study aimed to show the big quality differences in errors, that became similar to Non- Arabic speakers errors, also the study shows that the dominance of Diglossia and Bilingualism is increasing, so areal gap happened between writers and their Language, the main problem is that the Language missed their writing its main target: connection.

Key words: content , communication , error.

مقدمة: تسعى اللغة بما ينتظمها من مهارات لغوية إلى تحقيق غايتها الأولى: التواصل البشري، وعلى الرغم من أن الهدف يبدو واضحاً: الإبلاغ، إلاّ أن مستوى الرسائل الإبلاغية جد متفاوت، فبعضه ناصع البيان يحقق المراد مقروناً بحسن التّأتي ودقة الصياغة، وبعضه الآخر يتذبذب بين تعبير موفق مُبْلغ وهنات تقود المعنى قياداً عسيراً ، وأما سائر ذلك فيكد فيه المتلقي ليقتنص المعنى، أو ليحزره، فهو يتعثر تارة بتركيب مفضٍ إلى غير معنى، وتارة أخرى يصطدم بأسلوب مغاير للذوق اللغوي السليم، ليجد نفسه في نهاية المطاف أمام رسالة نكرة يتمنى الخلاص سريعاً منها، وعلى الرغم من أن نمو اللغة وتغير كثير من ملامحها يعد سيراً طبيعياً تمليه ظروفها المستجدة في كل مرحلة من عمرها، إلاّ أن لهذا النمو معاييره وضوابطه، التي تهذّبه وتوجهه، فاللغة – كما يقول جرجي زيدان:" سارت سير الكائنات الحية في الدثور والتجدد المعبر عنه بالنمو الحيوي، على أننا لا نقول في هذا الإطلاق نحو ما يقوله الإفرنج في لغاتهم، لأن شأننا في لغتنا غير شؤونهم في لغاتهم، فلا بد لنا مع هذا الإطلاق من الرجوع إلى القواعد العامة والروابط الأساسية فلا نفسد اللغة بألفاظ العامة وتراكيبهم ولا نكثر من الدخيل"[1].

([1]) زيدان، جرجي: اللغة العربية كائن حي، مراجعة مراد كامل، دار الهلال: 139.

وهنا ينبغي السير في خط متيقظ موفق بين مكونين تواصليين مهمين: اللغة والكلام، والفرق بين سلوكيهما هو ما ذكره تمام حسان:" اللغة ومنها الأنظمة ساكنة صامتة تنشد لنفسها الاطرد وتسعى إلى الاطلاق شأنها شان كل نظام آخر، والكلام تطبيق على نظام اللغة، وهو ديناميكي متحرك شأنه شأن كل تطبيق على أي نظام"(1).

ومن بين المهارات اللغوية تمتاز الكتابة بأنها تستلزم من المرسل(الكاتب) تحقيق جهد إضافي على غيرها، فالمتحدث يمتلك من عناصر الإيماء الجسدي والإرشادي وتنغيم الصوت ونبره بما يعينه على التبليغ، كما أن حضور المتلقي وردة فعله تُسهم في إدارة اللغة حسب الهدف الذي يتوجّه إليه، فيكرر أو يؤكد ويقدم ويؤخر ويقتضب ويطيل حسب مقتضى الحال.....وليس الأمر ذلك في الكتابة، إذ يفترض أن يعي الكاتب أحوالاً متوقعة لقارئيه أثناء أدائه هذه المهارة، فيتنبأ بغموض معنى ويلتفت إلى ضرورة الإيضاح والإسهاب هنا والحذف هناك، وعليه أن يضاعف العناية بلغته، فهي وحدها وسيطه للتبليغ عن مراده، فهو يفتقر إلى كل ما كان متهيئا للمتحدث من عناصر مساعدة....فالمادة المكتوبة هي سفير لكاتبها في حال غيابه، وهو من يختار هيئة هذا السفير وسمته بحيث يمثله دون إخلال.

ولا يقاس المستوى اللغوي وكفايته بمعيار المتخصصين ونخبة الدراسين، فهذا معيار خاص، وأما قياس المستوى العام كمستوى الجامعيين من تخصصات مختلفة فيعد مؤشراً أكثر عمومية وواقعية، فطلبة الجامعات من تخصصات أدبية وعلمية مختلفة يعدون ممن يستخدمون اللغة بصورة عامة فيما يمكن أن يتصل بدراستهم أو بمقالة يقرأونها أو يكتبونها ، وهو في موقع بين المتمكن المتخصص والمبتدئ الضعيف. وقد نوهت دراسات عديدة إلى الثغرة المسؤولة عن انعدام المستوى المقبول في أداء العربية، وهي تنم عن تجاهل أهمية اللغة وكونها وعاء الحضارة ومرآة القيم ودليل الحياة، بينما فهمت ذلك الشعوب الأوروبية- أفراداً وأصحاب قرار- فاعتنوا بلغاتهم.[2]

وعلى الرغم من أن الكتابة الفصحى هو الهدف والطموح الذي تدعو إليه الدراسات وينوه به اللغويون، إلا أن الرؤية الواقعية توصف بالاستيعاب والتسمح، فيما تتمايز فيه مستويات عديدة: فصحى التراث، و فصحى العصر، وعامية المثقفين، وعامية المتنورين، وعامية الأميين[3].

ويعتمد عدد من الجامعات الأردنية تدريس متطلبين في اللغة العربية لطلبة الجامعات، وهما متطلبان تأسيسيان في اللغة، يُدرسان من خلال منهاج ينهض بالمهارات اللغوية الأربع.

وقد اختارت هذه الدراسة النظر في مهارة الكتابة، بتحليل عدد من مقالات الطلبة المكتوبة في المساق الأول ومثلها لطلبة المساق الثاني (ستون مقالة مناصفة بين المساقين) والمقصود بالمساق الأول ذلك المتطلب الجامعي الإجباري الذي يدرس للطلبة بعد عدم اجتيازهم امتحاناً في الكفاية اللغوية، وأما المساق الثاني فيدرسه طلبة الجامعة جميعهم، سواء أجتازوا الامتحان أم لم يجتازوه. ومما هو ظاهر أن طلبة المساق الأول يميل مستواهم إلى الضعف كونهم لم يجتازوا امتحان المستوى، وأما المساق الثاني فيمثله مستوى أعلى من الأول للطلبة، إذ إن بعضهم كان قد نجح في امتحان الكفاية وبقيتهم درس المساق الأول فتقدم عمّا كان عليه، أو هكذا يُفترض.

وقد اهتمت دراسات سابقة بشأن مستوى الأداء اللغوي بالعربية وطبيعة الأخطاء التي تشوبه وأسبابها وتشخيصها مؤخراً، وحاولت النظر في واقع الأداء اللغوي عامة والكتابي منه خاصة، بعيداً عن سياسة قل ولا تقل، برصدها رصد الأنماط الأسلوبية واللغوية المخالفة للنهج اللغوي القويم، وربط هذا الخروج مع ما أورثته ثورة الإنترنت واكتساح الكتابة عبر مواقع التواصل اللغوي بالعامية والإنجليزية، فيما يمكن أن يبرر لهذه الدراسة موضوعها، إذ إن مسألة الخطأ اللغوي قديمة قدم استعمال اللغة، ولكن نمط الخطأ وحجمه وصورته متباينة وفق زمانه، وما تشهده العربية في سنواتنا الأخيرة

(1) حسان، تمام: اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، المغرب، الدار البيضاء: 262.

(2) الطاهر ناعوس، يحيى: اللغة العربية وتحديات الازدواجية الواقع والحلول، شبكة الألوكة ، www.alukah.net كتبت بتاريخ 2014/3/18.

(3) نصار(1984)، تركي: اللغة العربية ووسائل الإعلام، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني: 19

يلفت النظر إلى تأثيرات أشد كماً ونوعاً، ولعل الباعث إلى رصد هذه التأثيرات في لون لغوي وتعبيري حيوي: الكتابة – هو ما لحظته الباحثة خلال خبرتها التدريسية الممتدة لأكثر من خمسة عشر عاماً، من تفاوت لافت بين مستوى الطلبة سابقاً وحالياً، والتراجع المتسارع في الكفايات اللغوية الكتابية، لدرجة أن بعض التجاوزات في الأساليب والتراكيب اللغوية وصل إلى صورة يتوهم معها القارئ أن الكاتب غير عربي، فكتابته إلى غير الناطقين بها أقرب، وهذا ما دفع الدراسة إلى تتبع أنماط من الكتابة المؤداة من طلبة الجامعة باختلاف تخصصاتهم وتوصيف محتواها اللغوي.

تشير الدراسات إلى أن 88% من معطيات الإنترنت بالإنجليزية و9% بالألمانية و2% بالفرنسية و1% موزع على بقية اللغات[1]، وهنالك تأثيرات سلبية على اللغة جراء النشر الإلكتروني أحياناً تظهر من خلال مشكلات الصرف والنحو في اللغة، كون العربية دخيلة على لغات البرمجة، عدا عن الحد من جماليات اللغة العربية[2].

الدراسات السابقة: ومن الدراسات السابقة التي لامست هذه الدراسة بحث بعنوان: صورة اللغة العربية في وسائل الإعلام والاتصال، من وضع فريق العمل في مشروع الرصد اللغوي الإعلامي، اللجنة الوطنية للنهوض باللغة العربية، عمّان، الأردن2014، وهو عمل قيم رصد فيه الباحثون أنماط الاستعمالات اللغوية في وسائل الإعلام المختلفة في الأردن، استخلاصاً وتوصيفاً.

ومنها أيضاً دراسة لعبد الجواد توفيق عمر بعنوان الواقع اللغوي في العالم العربي في ضوء هيمنة اللهجات المحلية واللغة الإنجليزية المنشورة في2014، Strategicvisions. Ecss.com، أوضح فيها الباحث الفروق الكبيرة بين العامية والفصحى في المستوى الصرفي والنحوي والاشتقاق وأنماط الجمل والنبر والإدغام و... وأشار إلى أن التغير في اللغة أمر حتمي ولكنه بحاجة إلى التوازن بين الفصحى والعامية مشيراً إلى ظاهر الابتداع اللغوي Lexical Innoviation حيث يفاجئنا الشباب بتداولات جديدة تعكس مزيداً من الهيمنة للهجة المحلية الأساسية على تباين المستوى الكتابي بين طلبة المساقين، وعلاقة ذلك بأمور شتى تسعى الدراسة إلى تبينها: الثنائية اللغوية والازدواجية والبيئة الاجتماعية والثقافية للطالب وغير ذلك.

ومنها بحث لحنان عمايرة بعنوان: الازدواجية والخطأ اللغوي، مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد 34، عدد1، 2007، وقد سلطت فيه الباحثة الضوء على الازدواجية بين العامية والفصحى وتأثيرها في الأداء اللغوي، من خلال نماذج لغوية للطلبة في الجامعة الأردنية، تلا ذلك دراسة تحليلية اهتمت بإبراز مسؤولية الازدواجية عن هذه الأخطاء بأنواعها.

هدف الدراسة: سعت هذه الدراسة إلى رصد عدد من السمات المميزة لكتابات الطلبة في كل مساق على حدة، فكان ثمة خصائص أسلوبية وتركيبية لكل منهما، وتباينت الهنات ومواطن الضعف تبايناً لافتاً سعت الدراسة إلى تبين ملامحه وتحليلها. ومبرر البحث في اتخاذ هذا المسار في التحليل والتفسير والمقارنة الإيمان بأن أولى مراحل العلاج التشخيص والتفسير، فالضعف المشاهد يصل إلى درجة صادمة من البعد عن سلامة اللغة، وهو ليس حدثاً مفاجئاً، بل هو حصيلة مراحل وأسباب، وتقويمه يتطلب الوقوف عليها ليوجه العلاج بالطريقة الملائمة، إذ لا يمكن لطبيب أن يعالج المرضى بوصفة واحدة، وإن كانوا يعانون من المرض نفسه. وكان الدافع إلى الدراسة ما صادفه الباحث من فرق بائن بين مستوى الطلبة الحالي ونظيره قبل عشر سنوات، فقد تراوح المستوى سابقاً بين ضعف وقوة وتوسط، وهذا أمر طبيعي لا خلاف عليه، ولا جدل فيه، بينما مثّل المستوى الحالي– من خلال العينة المدروسة على الأقل- نقلة جلية وتراجعاً واضحاً، فلم يبد من المقالات المقدمة ما يمكن عدُّه نموذجا جيداً للكتابة، وظل مستواها يتأرجح بين ضعف وتوسط، ولصالح الضعف. وتبدو هذه النقلة النوعية باتجاه الأسوأ مؤسفة حقاً، فهي لافتة لدرجة أن قارئ عدد من العبارات الواردة في المقالات

---

(1) القاسم(2006)، خالد بن عبدالله: العولمة وأثرها على الهوية، 29 مايو ، بحوث www.Islamtoday.net .

(2) السعدي(2012)، عبد الكريم: تنويعات لحنية على رؤى ملامح اللغة العربية، ط(1)، دمشق،:152.

يفاجأ بتصوره لوهلة أن الكاتب غير عربي، ثم يتجه إلى مقالة أخرى فيصادفه الأمر ذاته: أخطاء لم تكن لترتكب بتاتاً من قبل أي عربي، وتراكيب في غاية الركاكة تولد في نفس القارئ حيرة من أمرها... فما الذي قاد إلى مثل هذا التهالك السريع؟ وقد أشارت دراسات إلى مسؤولية المناهج الدراسية عن ضعف المستوى اللغوي للطلبة فأغلبها مبني على ملاحظات ومواد متراكمه غير منتظمة في نسق واضح متسلسل، وهي لا تنكشف انكشافاً ذاتياً يكشف عن طبيعة متميزة فهي أشبه بخليط ائتلافي من مواد تاريخية وعلمية وجغرافية و...[1].

غير أن هذه الدراسة لا تبتغي التعرض إلى مسؤولية المنهاج التعليمي عن ضعف المهارات اللغوية ولا سيما الكتابة، أهمية المنهاج ومسؤوليته عن الضعف فهي تسلط الضوء على جانب آخر من المشكلة يتعلق بالتأثير المتفاقم للازدواجية والثنائية، وخاصة أنه بات يحتل الجزء الأعظم من التواصل الكتابي في النشر الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني.

الخطأ اللغوي من زوايا منهجية متباينة النظرة: وتتفاوت النظرة إلى مسألة الخطأ والصواب باختلاف النظر المنهجي، فالمسدي[2] مثلاً يعد اللحن نوعاً من التطور والتغير يصيبان اللغة، خلاف النظرة المعيارية التي تحرص على اطراد النموذج. وتبدو مسألة الصواب والخطأ جوهرية في تعليم العربية، فبالإضافة إلى النظرة التي رآها سوسير[3] من دراسة اللغة لذاتها يظل من المهم لنا أن تحافظ العربية على مهمة خالدة لها: ترابط الناطقين بها مهما باعدت بينهم الأزمان والأمكنة.

ولا تبتغي هذه الدراسة الخوض في الخلاف بين الوصفية والمعيارية في نظرتهما إلى موضوع الخطأ اللغوي، وليس من أهدافها الانضمام إلى أحد الفريقين، وينصب اهتمامها الأول على تبين بعض السمات اللغوية للكتابة العامة اليوم، منطلقة من فكرة أساسية مؤداها أن الهدف الأول من اللغة هو التواصل والتفاهم الإنساني، وعلى الرغم من أن التواصل يؤدى بدرجات متفاوتة تعتمد عوامل عديدة على رأسها الصياغة اللغوية للرسالة الكلامية، سواء أكانت شفهية أم كتابية، وهي تعد مقبولة مؤدية للغرض في كثير من الأحيان وإن شابتها الأخطاء، فما ضرورة الدراسات الباحثة في الخطأ والصواب إذاً؟ وما خطورة الخطأ؟ من المسوغ بل من اللازم الالتفات إلى الخروج على القاعدة والخطأ في اللغة، فاللغة بالنسبة للباحث موضوع دراسته، يقول تمام حسان:" اللغة بالنسبة للمتكلم معايير تراعى وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ، وهي بالنسبة للمتكلم ميدان حركة وبالنسبة للباحث موضوع دراسة".[4] وتتضح الأهمية الحقيقية للخطأ في أكثر من جانب، منها أنه قد يصل كماً ونوعاً إلى ما من شأنه أن يربك الاتصال ويعيقه، ومن جانب آخر يعد فتح الباب أمام حدوث الأخطاء دون الاكتراث مفضياً إلى اختلال المرجعية اللغوية بتقادم الأجيال والأزمان، وعلى الرغم من أن الوقوع في الخطأ يشبه أن يكون ملازماً لصيقاً لأي كاتب، إلاّ أن (نوع) الكتابة و(نوع) الخطأ على درجة من الأهمية، فقد صُنف الخطأ إلى أنواع [5] وبعضها يحول دون الفهم السليم، أي يمنع اللغة من توصيل رسالتها الأساسية، وإذا كان من المختلف عليه التصدي لأنواع أخرى من الأخطاء التي تجد لها وجهاً من الصواب الضعيف أو تعد أقل فصاحة من غيرها، فإن مما لا يختلف عليه أن ما يعيق الفهم والتوصيل من الأساليب المختلة واللغة الضعيفة والخطأ الظاهر لا يمكن إسدال الستار عليه والفصحى التي ينتظر من المتعلمين اليوم امتلاك الحد الأدنى اللازم للتواصل بها ليست ضيقة منكفئة، فقد أقيمت على شيء من التعدد المقبول الذي يراعي فيه التوسع في تعدد الأوجه المستقاة من لهجات عدة.

ومن منافذ الأخطاء وأبوابها الواسعة تداخل مستوى الكتابة الفصيح بالعامي، وعلى الرغم من أن النظرة الى الكتابة بالعامية كان أمراً مستهجناً إلى أبعد غاياته إلا أن نظرة آلت إلى خلخلة في مفاهيمها وتماسكها في ما نراه من استساغة

(1) الموسى (1984)، نهاد: مقدمة في تعليم اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر:12

(2) المسدي (1986)، عبد السلام: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس: 41 .

(3) الشايب، فوزي: محاضرات في اللسانيات، ط1، وزارة الثقافة، عمان، الأردن:24.

(4) حسان، تمام: اللغة العربية، مبناها ومعناها:32.

(5) أبو الرب، محمد: الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي:60.

التعبير العامي في مقام الفصيح، ولننظر في بعض ما كان يقال بحق الكتابة بالعامية قبل سنوات، ونقرنه بما آل إليه الأمر اليوم.. يقول نهاد الموسى:" وليست العامية لغة كتابة، والكتابة بها احالة وهجنة ، يحكي طه حسين أنه في النصف الأول من هذا القرن كان بعض الشباب يحاولون أن يكتبوا بالعامية ويروجوا لها ترويجاً لا ليتملقوا قراءهم بل ليبلغوا منهم مواطن الفهم والذوق والاستجابة، ولكنهم كانوا يظفرون بعكس ما كانوا يريدون، فيزّور عنهم القراء وتسخر منهم طوائف المثقفين ويضطرون إلى الرجوع عن عاميتهم إلى اللغة الفصحى"[1].

ويقول هاشم ياغي:" والكاتب الذي يودّ أن يركب رأسه ويتنكر لاستراتيجية لغتنا النضالية فيكتب بإحدى العاميات، إنما يجعل نفسه تحت رحمة فئة قليلة من فئات قسم من أوطاننا العربية"[2].

إن هذا الرأي لم يعد يجد صداه على أرض الواقع، فقد زاد(جمهور) العامية لدرجة أن كثيراً من المثقفين باتوا يتعلمونها في كتاباتهم على صفحات التواصل الإلكتروني عامة والاجتماعي منه خاصة.

ويكمن العلاج كما يشير عمايرة من عمق الإحساس بالإشكال يليه التفكير الجاد بالحل، وخاصة أنه إشكال يتصل بهوية اللغة والأمة وليس ترفاً لا يستحق عناء أمة"[3].

منهج الدراسة:اتبعت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلاً، إذ رصدت الأساليب اللغوية الضعيفة والأخطاء في كتابات الطلبة في كلا المساقين المدرسين عن أساسيات اللغة العربية ومهاراتها الأربع، وصنُفت الملاحظات المستخلصة عن كل مساق على حدة، نظراً لتمايزها، وعلى الرغم من اشتراك المقالات المدروسة في المساقين في عدد من الأخطاء الكتابية، إلا أن الدراسة توصلت إلى افتراقهما كل بسمات تميزه.

وهذه مجموعة من الأنماط التركيبية الركيكة والأخطاء اللغوية الكتابية التي جاءت في مقالات الطلبة في المساقين اللغويين المذكورين سابقاً.

أنماط تركيبية وأخطاء لغوية لدى طلبة المساق اللغوي الأول:

نظرة في الأنماط التركيبية والأخطاء اللغوية لدى طلبة المساق اللغوي الأول (المبتدئ)

أولاً- الخلل في استعمال التعريف:ينقسم الخلل في سوء التوظيف لأداة التعريف (ال) قسمين:

الأول ينصاع لهيئة النطق في (ال) الشمسية التي تغفل اللام، ويتوهم المستخدم أنها مُسقطة في الكتابة أيضاً، فيكون النظام النطقي للأصوات قد انعكس في النظام الكتابي لها، دون الالتفات إلى عدم تطابق النظامين في حالات.ومن أمثلة ذلك كثير من الأسماء المكتوبة دون اللام، في مظهر يبدو صادماً للمتخصصين والمثقفين لغوياً، ولكنه مكرور تحفل به كتابات الطلبة الجامعيين، ومن ذلك:-

بسبب حبي لهذه اللغة

هذا اتّخصص يُعلمنا

اتسويق تخصص مهم

بين اطّلاب والمدرسين

وأما القسم الآخر من الاستعمال الخطأ فهو إسقاط (ال) التعريف في الموضع الذي يتطلبه، انسياقاً وراء التسرع والتخفف والاستخفاف بهذا المقطع ما دامت الكلمة – دونه- تؤدي مجمل المعنى.

([1]) الموسى (1984)، نهاد: الازدواجية في العربية، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني، ص90.

([2]) ياغي(1984)، هاشم: عربيتنا الفصحى والمرحلة الحاضرة، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني:148.

([3]) عمايرة(1984)، محمد: الازدواجية اللغوية حوار حول الظاهرة، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني، ص34.

وهذا الخلل الأخير في الاستعمال مردُّه إلى تأثير العامية، فالكتابة في وسائل التواصل الاجتماعي بالعامية لا تكترث لـ (ال) التعريف عموماً.

متى رايح عدّار؟ (الدّار)

قدمت طلب لوظيفة جديدة؟ (والمقصود قدمت طلباً للوظيفة الجديدة)

ومما لا شك فيه أن هذا الواقع الاستعمالي للغة، بالعامية ينعس في الأداء الفصيح، فالعادات الكتابية تنتقل من مستوى إلى آخر، ومن أمثلة الجمل المرصودة في كتابات الطلبة، مما أسقطت فيه ال التعريف:

ولأني لا أرى نفسي في مجال إدارة (الإدارة)

.....بدلاً من تقيُّد في مجال واحد (التقيُّد)

ولغة العربية من أجمل .... (اللغة)

كما يحصل عند تفريق بين طلاب (التفريق)

وبعكس ذلك، جاء في كتاباتهم إثبات (ال) التعريف لغير ما حاجة، كما أنّ لهذا التخصص أبواب العمل مختلفة (عمل)، وكذلك: يصعب السيطرة عليها بسبب الأعداد الطلاب الكبيرة (أعداد) بل يصل الخلط والتخبط في توظيف التعريف والتنكير مداه لدى الوقوع في أخطاء من مثل:

والذي هو الهدف الأساسي وسامي للجامعة

أما التسويق التقليدي أو تسويق إلكتروني فنوعان...

إذ لم يشكل العطف مسوغاً لمساواة المعطوف بالمعطوف عليه في التعريف، رغم جلاء المعنى وتطلبه أن يكون المعطوف معرّفاً، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على هوة بين استعمال اللغة والمستوى الصحيح المقبول.

ثانياً: ضعف التمييز بين المشتقات الصرفية واستخداماتها:

جاء في كتابات الطلبة:

لم أكن مقنعة بتخصصي (مقتنعة)

الحضارة العربية من أرقى وأجمل حضارة في عالمنا (أرقى وأجمل حضارة- من أرقى وأجمل الحضارات)

فمن الفضل النظر إلى أنفسنا (الأفضل) (أنفسنا)

والشركة مهما كانت منشأتها فهي بحاجة إلى التسويق (كان منشؤها)

تكشف الأمثلة السابقة عن خلل واضح في مستوى الصياغة اللغوية للمشتق، فاستعمال (مقنعة) بدلاً من (مقتنعة) يدل على عدم إدراك مستعمل اللغة الفرق بين دلالتي اسمي الفاعل(مُقنع، مُقتنع) فكلاهما صيغة واحدة(اسم فاعل) لفعلين مختلفين (أقنعَ، اقتنعَ) ومعنيين مختلفين (أقنع غيره، اقتنع بغيره). **والمثال الثاني** يدل على جهل بقاعدة التفضيل، ظهر من خلال إضافة حضارة (بصيغتها المفردة) بدلاً من الحضارات، أو كان متاحاً أن تحذف (مِن) بحيث تكون الجملة (الحضارة العربية أرقى وأجمل حضارة).

وكذلك الأمر بالنسبة للمثال الثالث، إذا يكشف خطأ الاستعمال عن ضعف في انتقاء المشتق الملائم للجملة، فهو هنا اسم التفضيل، ويبدو أن المستعمل لا يكترث بالنظر إلى مجمل جملته ويكتفي بالنظر القاصر إلى تعبير لفظي يقصده، دون نظرة أفقية أوسع إلى بقية أجزاء عبارته لتحديد ملاءمة الصيغة الاشتقاقية سائر العناصر، فهو يقصد معنى (الفضل والأفضلية) ويجده معبراً عما يريد، ولكنه لم يتجاوز هذه الخطوة إلى أخرى تحدد ثوب المعنى من بين أثواب صياغية كثيرة (مشتقات لفظ فَضْل) وتنتقي واحداً هو الخيار الصواب لا غير، وكذلك الأمر بالنسبة (لنفسنا) إذا لم يكترث المستخدم لضرورة الجمع، واكتفى بالمفرد توهماً بتأديته الغرض. ولا يبتعد المثال الأخير (استعمال منشأتها بدلاً من منشؤها)،عن مسألة الخلط والتخبط بين أنواع الصياغات الاشتقاقية والاكتفاء بما ينقل المعنى بأي شكل كان، وهو اكتفاء يدل على

جهل بطبيعة اللغة العربية والأهمية البالغة للاشتقاق والفروق الدقيقة بين معاني المشتقات، ويبدو أن الازدواجية بين العامة والفصحى تكون أحياناً- مسؤولة عن إحداث هذا الضعف عندما لا تكون فيها الاستخدامات ذاتها في الفصحى.

ثالثاً: إغفال نظام الربط الجملي والاكتفاء بإنشاء أطراف الجُمَل دون النظر الشمولي إليها

على الرغم من وضوح المقصود بالجملة التامة، إلاّ أن إنشاءها في الممارسة الكتابية بات أمراً شائكا، وكأن من يكتب لا يكترث لقالب جملته ويكتفي بصياغة سريعة تؤدي الغرض- حسب ظنه- وتترك القارئ في حيرة من أمره وعليه أن يجتهد في التشذيب والتعديل قدر ما يستطيع لتبدو العبارة متسقة أمامه، وفي بعض الأحيان تبتدئ الجملة وإذا بها تسترسل بلا تمام، كما في: (من هموم المجتمع وظواهره السلبية التي تهدم أركانه، هذه الأركان المسؤولة عن انسجامه واستقراره، فمجتمعنا يعاني من العنف الجامعي).

وكثيرة هي مثائل هذه الجملة التي تعد مشروعاً مفتوحاً بلا نهاية، ومن الواضح أن الكاتب غافل عن فكرة الإسناد، الأساس في إقامة الجملة بغض النظر عن نوعها اسمية أو فعلية.

ومن جانب آخر فإن انصباب الاهتمام على جزئية من الفكرة مع التسرع وغياب القارئ عن ذهنية الكاتب – كل هذا يفرز نماذج من الجمل تتضمن تكراراً غير موظف، ومثال ذلك:(فالذي حصل في جامعتنا (فإنه) لا يدل سوى على الحقد والتخلف، فالعنصرية تؤدي إلى الكثير من <u>المشاكل</u> مثل العنف والعدوانية، وهذه <u>المشاكل</u> تؤدي إلى شعور الأفراد بعدم الراحة بسبب هذه <u>المشاكل</u>).

كما قد يؤدي انصباب الاهتمام على المعنى، دون عناية بهيئة الجملة وتركيبها إلى مصادفة جمل من مثل:

لأننا جميعا مهما الاختلافات من طين(مهما كانت الاختلافات).

عندما تدرس لغة جديدة هي ميزة لك (فهي ميزة لك).

لكل شيء في الحياة له سلبيات وإيجابيات (حذف له).

وتجنب التدخين يجب على الدولة منع استيراد الدخان (وتجنباً للتدخين).

فهذه الأمثلة تكرس الاعتقاد بمدى الاستهانة بالبناء الشكلي للجمُل والتأثر بالنمط التداولي الجديد للغة، الذي يشيع في وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، وهو نمط تمتزج فيه العامية بالإنجليزية وتنأى كثيراً عن سمت الفصحى وركائزها، ويغدو من الصعب على مستعمل اللغة أن يتخلص من تأثير هذا النمط لدى كتابته، فانصياعه لتأثيراته يستهلك ساعات من وقته يومياً إرسالاً واستقبالاً، وأما كتابته بالفصحى فتمثل قطرة في بحر لجيّ، كأن يطلب منه كتابة مقالة بالفصحى في مادة تعليمية باللغة العربية مثلاً.

وتمثل الجمل السابقة نماذج من ركاكة المستوى، تارة بزيادة غير مبررة في اللفظ وتارة أخرى بتكرار أو بنقص، ولعل هذا مرتبط بالنظر المكتفي بجانب من التعبير دون غيره، وطرف من العبارة دون بقيتها، ويفسر هذا المسلك بعدم الاهتمام وضعف السوية اللغوية والتسرع.

رابعاً: ركاكة مصدرها التوهم وضعف الألفة بالفصحى:

لننظر في هذه النماذج من المقالات عينة الدراسة:

ولكن عندما وصلنا للخزنة قد (بدأت) علينا ملامح التعب (بدت) .

أريد أن أزور جميع مناطقتها (مناطقها).

ولكن مخارجها محصورة في نطاق أطيق.

فيصبح الطالب يؤد عمله..... (يؤدي).

وأتعرف على جميع (ثقافتها و مناطقتها) (ثقافاتها ومناطقها جميعاً).

سنقوم بذلك إنشاء الله(إن شاء الله).

يقود التوهم إلى استبعاد خيارات لغوية واستبدل أخرى بها، ظناً أنها الأصح والأفصح، ومثال ذلك توهم المستعمل أن (بدأت) هي الأفصح، بينما يدل المعنى على أنه كان يقصد (بدت) بمعنى ظهرت، ويبدو أن وجود الهمزة في (بدأت) أظهر له اللفظ بسمت فصيح، فكان أن توهم وانتقى خياراً أضعف في الدلالة على المعنى المطلوب.

وكذلك أدى التوهم إلى عدّ (مناطقتها) أكثر فصاحة، يسند هذا التوهم ضعف الألفة بالفصحى وندرة التعرض إليها سماعاً وتحدثاً وقراءة وكتابة، فكان أن صيغت هذه الكلمة المختلة بين صيغتي المفرد والجمع، ثم قيس عليها (ثقافتها) والمقصود ثقافاتها.كما أن من مظاهر السطحية في التعامل مع اللغة وشحّ الإحساس بالمعنى بها استمراء تركيب من مثل (إنشاء الله) دون أدنى توقف عند المعنى الذي يقدمه هذا التركيب المدمج خطأ من دلالة مغايرة جداً للمقصود.

وتلعب الازدواجية بين العامية والفصحى دوراً في ترجيح غير واعٍ لانتقاءات عامية مخلة بأحد أنظمة اللغة صوتياً أو صرفياً...ومن ذلك التخبط بين صوتي الضاد والظاء أو توهم حذف الياء من (يؤدي) على الرغم من عدم سبقه بجازم.

خامساً: الجهل بدور الروابط والضمائر الشائعة: على الرغم من أن الوقوع في بعض الأخطاء أمر حاصل في المعتاد، إلاّ أن حدوثه في ما يتعلق الأساسيات والقواعد الشائعة المتداولة يشير إلى خطورة أكبر، فنوع الخطأ له أهمية بالغة في الحكم على مستوى الأداء .وتعد الروابط من أجزاء الكلام التي تقوم بدور في الربط والتنظيم، وعدم إدراك دور هذه الروابط ينقل مهمتها إلى إرباك النظم وتعثر الدلالة، ومن ذلك نماذج جاءت في كتابات الطلبة مما يدل على ضبابية في فهم مهام الحرف وأدواره.

بعد أن نشأت هذه الظاهرة في الجامعات ممكن أن لجأ لحلها بتربية الأطفال منذ الصغر...(يمكن أن نلجأ).

من هموم المجتمع برأي أهمها العنف (في رأيي).

فأنا أكون في قمة السعادة و(أن) أتعلمها. (وأنا).

ثمة ضعف يتضح في عدم الربط بين زمن الفعل والحرف (الرابط) الذي يسبقه، فكان من المهم عند الكاتب أن ينفي، وقد ظن أن النفي متاح بمجرد إدخال أداته، دون معرفة بالارتباط بين الأداة والفعل زمنياً.

وفي المثال الثاني دلّ الخطأ على جهل بالفرق بين الياء في (رأي) والضمير المضاف إليها (رأيي). وخفي الأمر على الكاتب، فاكتفى بياء واحدة كما غاب في المثال الأخير التمييز بين (أنا) وأن، ولعل للجانب النطقي الصوتي انعكاساً في تقصير الألف في (أنا أتعلمها) وكتابتها بما يمثل نطقها باختلاس للألف أوحى بحذفها، ولا سيما أن ضعف السوية اللغوية يشكل عاملاً في استساغة الخطأ وقبوله، إذ إن الكاتب لا يمتلك الحس اللغوي الذي ينوه بذلك لدى وقوعه.

سادساً: انقياد الرسم الكتابي للإشباع الصوتي: لا تفسر بعض الأخطاء اللغوية الكتابية أحياناً إلا باستحضار النطق الصوتي لبعض التراكيب، التي يتوهم – لدى الكتابة- أنها معبر عنها كتابياً، ومن ذلك :

التدخين هكذا أصبحه (أصبحَ)

كبرتو وعشت بها (كبرتُ وعشت فيها)

هذه الأخطاء وما شابهها تعكس كاتباً غابت عن ذهنه الفروق الأساسية بين نظامي الكتابة والنطق في العربية، وهما يتقاطعان أحياناً على الرغم من كثرة توازيهما.

تراكيب وأخطاء لغوية لدى طلبة المساق اللغوي الثاني (المتقدم)

أولاً: أخطاء يفسرها الجهل بقواعد نظرية العامل

لنظرية العامل أهمية بالغة في تأطير النظام النحوي للغة، والعمل في النحو "محاولة لتعليل التغير الشكلي الذي يعتري الكلمة وفق تغير أوضاعها "[(1)].

([1]) عمايرة، إسماعيل: بحوث في الاستشراق واللغة، دار وائل –عمان، ط1، 2003: 312.

ومما يشيع من أنماط كتابية لا تأبه بنظام هذه النظرية في لغة الصحافة من نحو:

تقدم كبير أحرز الفريق

سؤالان طرح المدير حول الموازنة

عدد من السكان المخالفين أنذرت البلدية

وكان ينبغي- وفقاً لنظرية العمل- أن يقدم النصب على الرفع فيقال: (تقدماً كبيراً أحرز الفريق، سؤالين طرح المدير، عدداً من السكان أنذرت) إذ إنه عند اجتماع عاملين أحدهما لفظي والآخر معنوي، فالعامل اللفظي هو الذي يعمل – وإن كان ضعيفاً فهو أقوى من العامل المعنوي، فأن يكون منصوباً بفعل مقدر أولى من أن يكون مرفوعاً بالابتداء.(1)

ثانياً: إغفال الفروق اللغوية الدقيقة في الاستعمال: على الرغم من تحقيق الكتابة في المستوى الثاني درجة معقولة جداً من حيث وصول الرسالة الإبلاغية، إلا أن بعض علامات السؤال تجول حول عدد من التعبيرات: هل هي المقصود أو كان على مستعمل اللغة أن يجد البديل؟ فعلى الرغم من وصول الرسالة المبتغاة، إلا أن هيئة الوصول أحياناً لا ترقى إلى تجاوز التبليغ العام، مع غياب التفاصيل والنقاط على الحروف التي كان من شأنها أن تؤدي المعنى بأدق الصور. ومن أمثلة التبليغ الجزئي للرسائل الكلامية:

فسأله : ألن تكرر المحاولة؟

نعم: سأكررها

وإن اللغة العربية ذات سعة وقدرة على تحقيق الهدف اللغوي تماماً، بلا زيادة أو نقصان أو لبس، وقد اقترب التعبير من الإثبات إن جاء جواباً للنفي بـ(بلى)(2) وأما (نعم) فتأتي إثباتاً وجواباً عن سؤال غير مقترن بالنفي.

استعان بأخيه وصديقه ولكنه في المرتين خُذِل

إن نجحت فلك عندي مفاجأة

إذا كانت الخسائر كبيرة فسيعوضك الله

هل ينام المسؤول والمشاكل تملأ الدنيا؟

إن هذه الأمثلة تعبر عن مستوى لغوي لم يتمكن من اللغة حد التحقيق الأعلى لمراد القول، فهي تترك القارئ أمام خيارات مفتوحة، والحقيقة لن القارئ بسيط المستوى اللغوي أن يحتار في شيء إذ هو لا يلتفت أصلاً إلى احتمالات المعنى ودرجة إتقان الكاتب، وأما القارئ المتمرس باللغة فهو من يحتار: هل بالفعل قُصد هذا الخيار أو ذاك؟ فربما أوحى له السياق العام، أو تركيب في جملة سابقة أن ثمة بديلاً آخر كان ينبغي استعماله، لتكون العبارة أدق، ولا يستوى المعنى بصورة أجلى فاقتران الخافض (الباء)(3) بالمعطوف دون المعطوف عليه يدل على استعانة بالأخ والصديق معاً، ويفهم من السياق أنه استعان مرة بأخيه ومره بصديقه فكان الأولى أن يُقال: استعان بأخيه وبصديقه.

ويبرز المثالان الثاني والثالث أن استعمال (إن وإذا) جاء جزافاً دون الالتفات إلى الفرق، فـ(إنْ) تستخدم لما فيه احتمال وشك، وأما (إذا) ففيها جزم، ويتضح أنم من الملائم القول (إذا نجحت) لتحقق البعد التواصلي المطلوب، فاللغة وفق استخدامها الجزافي هذا يفقدها ميزات التواصل الإنساني بأبعاده النفسية والسياقية والاجتماعية، واستعمال(إذا) يحمل دلالات التلطف والتفاؤل خلاف (إن) المشككة. وكذلك فإن الأفضل القول: إن كانت الخسائر كبيرة فسيعوضك الله، بالتشكيك في كونها كبيرة وأما (إذا) فهي تجزم بكونها كذلك.

---

(1) الخوام، رياض حسن: نظرية العامل في النحو العربي تقعيده وتطبيق ، جامعة أم القرى، من منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية، 2014 :52.

(2) المرادي، أبو محمد: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت،1992 : 61/1.

(3) ينظر أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، 317/2010:2.

وأما الجملة الأخيرة فـ(هل) فيها لا تؤدي دلالة الاستنكار والتوبيخ التي تؤديها الهمزة لو حلت محلها، فالهمزة تحتمل من معاني التقرير والعتاب والتوبيخ ما لا تحتمله هل[1].

ثالثا: حضور التوكيد في غير حاجة : تنوعت وسائل العربية في التعبير عن التوكيد، فمن الحروف المؤكدة: إنّ وأنّ، وقد، ونون التوكيد، والمفعول المطلق والتوكيد بنوعيه اللفظي والمعنوي..... والتوكيد له مواطنه التي يحتاج معها المعنى إلى مزيد من التقوية والتمكين، ولذلك فإن علم المعاني استفاد من وظائف التوكيد لتصنيف منازل التعبير عن معنى واحد بفروق توكيدية متفاوتة .[2] فكثيراً ما تصادفنا إنّ وأنّ وغيرهما من أشكال التوكيد دون أن ندرك الأهمية التي أضافتها، في سياقات تبدو ليست بحاجة إلى التوكيد، فليس المستمع منكراً أو جاحداً وليس الخبر في ذاته عجباً عجاباً لا يصدق دون توكيد. وأمست كثير من البدايات لا تفارقها (إنّ)، لحاجة ولغير حاجة، وكذلك (قد) قبل الفعل، لعل هذين الحرفين أكثر صور التوكيد إفراطاً في الاستعمال نسبة إلى بقية أشكاله[21].

رابعاً: الزيادة غير المسوغة

هذه هي حقوق الإنسان والتي ينبغي الحفاظ عليها. (زيادة الواو)

سوف لن يختار طريقاً آخر. (زيادة سوف)

في تخصصنا درسنا مواضيع مختلفة، وهناك استفدنا كثيراً. (زيادة هناك)

الرسوم التي تمت إضافتها. (التي أضيفت).

فالزيادة في الجمل السابقة هي من باب الحشو الذي يرهق العبارة ويتنافى مع طابع العربية البلاغي، الذي يعد التعبير الموجز شكلاً للإجادة وصورة لقوة البيان.

والإضافات غير المبررة تنم عن جهل بطبيعة الاستعمال الصحيح حيناً، فحين جاءت (سوف) إلى جانب (لن) دل هذا على جهل بتضمن (لن) إبلاغا عن المستقبل، بما يغني عن (سوف) وقد يكون مردّ الخطأ حيناً آخر التأثر بالترجمة عن الإنجليزية في (هناك) التي يعدّ استعمالها الخطأ من باب النقل عن الإنجليزية في (there).

خامساً: حذف العطف مع ضرورته

من الأساليب الشائعة في الكتابة المعاصرة حذف حروف العطف بين الأسماء أو الأفعال المتلاحقة، وهو نمط نجم عن التأثر بالإنجليزية

There are many books, papers ,magazines and notebooks

ونجد هذا الأسلوب يشيع في كتابات الطلبة الجيدة وحتى الممتازة منها:

يغدو الطالب متعلماً، متفهماً، واعياً لمتطلبات الحياة.

تحرك نحو مستقبله، تأمله، نسي متاعبه، وغدا في كامل همته.

كن متعاونا، متحملاً لمسؤولية تخصصك، مجداً، صادقاً.

فمن مقتضى الارتباط والتشريك في الجمل السابقة أن توظف الواو بين الأسماء أو الأفعال، ربطاً وعطفاً، وهذا النوع من الأخطاء ناجم عن الترجمة وتكرره هيأ له الشيوع وما عاد ينظر إليه بعين الجدية في العودة إلى نهج الصواب، مع أنه معلم مايز العربية عن الإنجليزية وسواها، ولا يؤمن هنا على ادعاء من يقول بالتخفف والاختصار، وخاصة أننا نشهد في المقابل

([1]) المرادي(2011)، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوه، دار الكتب العلمية:341.

([2]) ينظر كلام الجرجاني، عبد القاهر عن التوكيد، دلائل الاعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، في الحديث عن بعض أحوال التوكيد: 677. فصّل القول هذه المسألة عكاشة (2013)، عمر في كتابه: تأسيسا لوعي لغوي مختلف: دفع دلالة التوكيد عن (أنّ) وأبحاث أخرى، ط1، عالم الكتب الجديد، إربد، الأردن.

توظيفاً للواو في غير مكانها في تعبيرات شائعة أخرى، كالقول(لا بد وأن تأتي، نجح وخاصة أن الامتحان كان سهلاً) فهذا من الإقحام الذي لا تلزم فيه الواو.

قراءة في المستوى الكتابي لطلبة المساقين

أولاً:- سبقت الإشارة إلى أن الكتابة تحتاج من المهارة والجهد اللغوي ما يفوق التحدث، فالقارئ يعتمد تماماً على المادة المكتوبة، وهي وحدها- ما ينقل الفكرة إليه، خلاف التحدث الذي يمتلك أدوات إضافية في التبليغ والإفهام عدا عن الرسالة اللغوية المحضة.

ويشير المستوى الكتابي لطلبة المساقين إلى فروق نوعية بينهما، فكلاهما تضمن هفوات ومواطن ضعف، إلا أن الملمح الأبرز في المستوى الكتابي للمساق الأول (الابتدائي) تضمن مواطن خلل وقصور مفضية إلى إعاقة في الإفهام أو ثقل في استخلاص المبتغى أو صور غير مكتملة لمراد الكاتب، فعندما تسقط (ال) التعريف، أولا يميز بين المشتقات، أو ينشئ مشروع عبارة غير مكتمل، فإن من شأن ذلك حتماً أن يربك القارئ ويدخله في مدارات التكهن بمراد الكاتب، وكذلك فإن لروابط الكلام الدور الأعظم في رسم الغاية الأدق، فالواو لها وظيفة و كذلك الفاء وإن ومن والخلط بين وظائفها سيسيئ – حتماً- إلى المضمون.

ويعكس الإشباع الصوتي المعبر عنه كتابياً في غير حاجة وجهاً، من وجوه الضعف اعتدناه من طالب غير ناطق بالعربية، وأما أن تكون أخطاء مَنْ لغته الأم عربية، فمعنى ذلك أن ثمة قصوراً كبيراً وضعفاً مستفحلاً. وهذا نمط من الأخطاء حديثٌ تفشيه، ومما يقود إلى الجزم بأنّ صراعاً يتعرض إليه مستوى الأداء اللغوي بالعربية، والقطب الآخر في الصراع هو العامية التي غدت تجتاح الكتابة في مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى المنافسة القديمة- التي زادت حدتها مؤخراً - مع الإنجليزية.

ففي نظرة عجلى إلى بعض مواقع التواصل الاجتماعي الشائعة نجد أن العامية هي الوجه الأجلى فيه، وتحتل الخيار الأول في انتقاء مستخدم اللغة، قرباً واستئناساً وسهولة، وتظل ملامح العامية التي يعَّبر ويُكتب بها تلقى ظلالها على النظام اللغوي الفصيح في المواطن المحدودة التي يحتاج فيها إلى الكتابة بالفصحى.

وعلى الرغم من أن الازدواجية بين العامية والفصحى ظاهرة قديمة حديثة، إلا أن سطوتها تضاعفت باكتساح العامية المتزايد للغة الإنترنت والبرامج الإعلامية المختلفة، هذه الوسائل الإعلامية وبرامج الترفيه شكلت عاملاً مهماً خذل المستوى الفصيح وانحاز إلى العاميات. [1]

والمتأمل في لغة التواصل عبر مواقعه الاجتماعية يفهم حدوث كثير من الأخطاء السابقة، كأن نكتب كما ننطق، ولو كان الصواب يستلزم غير ذلك، ولا نعتنى بالربط والتدقيق، ونسقط (ال) التعريف إن كانت شمسية (ادّار بدلاً من الدار) فالعامية وتمثلها في أغلب طرق التعبير لم يكن ليتوقف عند ذلك بل امتدت ظلالها لترزح على تفاصيل الأداء اللغوي الذي ينتظر أن يكون فصيحاً في مواطن، ككتابة مقالة أو تلخيص فكرة أو إنشاء رسالة.

ثانياً:- والوجه الآخر للعملة المسؤولة عند الانحدار الحاد في المستوى الكتابي هو الثنائية، وهي كذلك مشكلة قديمة، إلا أنها تفاقمت مؤخراً مع الاهتمام البالغ بالإنجليزية وغيرها من اللغات التي بدأت تدرس في الجامعات منذ عهد قريب، كالكورية والصينية والإسبانية والإيطالية وغيرها، مما زاد في سحب بساط الأهمية والقيمة من العربية أكثر فأكثر، وتأثير ذلك المباشر يلمس في نقصان الإقبال على دراسة مواد اللغة العربية، ولازم هذا اقتران المكانة الحضارية المتأخرة للعرب بلغتهم، وارتقاء المكانة الحضارية لشعوب اللغات الأخرى المنافسة.

([1])عمايرة (2002)، محمد: بحوث في اللغة و التربية ، دار وائل، الأردن، ط1.

ثالثا:- بالنظر في أخطاء الكتابة في المساق الثاني (المتقدم) فقد تراجعت الأخطاء المتكررة في المساق الأول، وشاعت أخطاء من نمط آخر أقل خطورة، ومقياس الخطورة هنا هو القدرة على إيصال الفكرة، وهذا التباين النوعي يدفع السؤال إلى الواجهة: ما سبب هذا التباين؟ هل يعود إلى أن بعض الطلبة من المساق المتقدم درسوا مادة المساق الابتدائي وتعرضوا لقضاياها فارتفعت سويتهم اللغوية؟ ولكن نسبة هؤلاء لم تتجاوز (ستة) من (ثلاثين) طالباً في المساق الثاني، فأربعة وعشرون كانوا قد اجتازوا الامتحان دون حاجتهم إلى التسجيل في المساق الأول، وهذا يدفع إلى الاعتقاد بالدور الجزئي المحدود الذي تلعبه دراسة المساق السابق في تطوير أداء الطلبة.

ولدى النظر في الخلفية الثقافية والاجتماعية للطلبة وهي عامل مهم في إبراز قيمة اللغة وحضورها لدى الطلبة- ظهر أن ثمة تمايزاً في ذلك بين طلبة المساقين، وقد يثار سؤال هنا عن جدوى النظر في الخلفية الثقافية والاجتماعية في تفسير الضعف اللغوي وكثرة الخطأ ونوعه، إذ لم يشكل ذلك عاملاً التفتت إليه الدراسات اللغوية التي حللت الخطأ قبل سنوات من الآن، وأما في السنوات القليلة الأخيرة، فيبدو ومن المهم الالتفات إلى هذا العامل، فثورة الاتصالات امتدت وتجلت من سنوات إلى الآن، مع ما رافقها من دخول الإنترنت وتطبيقاته والأجهزة الذكية وتفعيل ذلك في كثير من الخدمات المتصلة بالعمل والتعليم والإنتاج والتسويق والإدارة والاتصالات ومظاهر الحياة الاجتماعية.

ومن المعلوم أن هذه الثورة تلازمت مع اكتساح الإنجليزية أولاً لوسائل التواصل الإلكترونية وبالتالي كانت مزاحمتها الثقافية للعربية، وكان تولد نمط من الأداء اللغوي المستغني عن العربية لصالح الإنجليزية وقد انسحب هذا التأثير على من تهيأت له الفرصة بدراسة الإنجليزية والتمكن منها، وهم في الأغلب في العينة المتناولة (المساق الابتدائي) من خرجي المدارس الأجنبية والدولية، هؤلاء الذين يعدون الإنجليزية لغتهم الأولى – تمكناً وأداء ثقافة ونظرة اجتماعية – مثلوا فريقاً عدده ثمانية عشر طالباً من الثلاثين في المساق الأول.

وأما الفريق الثاني المقابل للفريق المذكور، فهم طلبة ينتمون إلى فئة تلقت تعليمها المدرسي في مدارس تتبع المناطق الأقل حظاً من حيث الخدمات والبيئة، أو القرى، كان نصيبهم من الإنجليزية متواضعاً لا يمكنهم من اتخاذها أداة اتصال أولى، كما أن مستوى اللغة العربية لهم لا يرقى إلى التمكن والإجادة، فإن المخرج المتاح لهم في كتاباتهم واتصالاتهم عبر الشبكة العنكبوتية العامية، هو العامية فكانت العربية في مقالات هؤلاء الطلبة معبرة عن مدى حضور العاميات في مرجعياتهم الفكرية والثقافية.

وأما الطلبة في المساق الأكثر تقدماً فقد أسعفهم غير أمر في تجاوز الأخطاء الكبيرة لطلبة المساق الأول، منها دراسة بعضهم للمساق الابتدائي وزيادة معلوماته اللغوية وتحسن أدائه، ومنها – وهو العامل الأهم- حضور العربية في مرجعية أولئك الطلبة بشكل أقوى من الآخرين، فهم في منزلة وسطية من حيث التفات التعليم الذي تلقوه باللغة العربية إلى جانب قسط جيد من الإنجليزية، ولا يُدعى أن هذه الفئة كانت متميزة في التقييم الكتابي للمقالات، ولكنها فارقت المستوى الأول الضعيف بمسافة واضحة.

ومن الأمور الملحوظة في المقالات المدروسة عامة ندرة التعبيرات اللغوية والاصطلاحية إشارة إلى عدم التمكن منها وغيابها عن قاموس الطلبة عموماً، فعلى الرغم من شيوع تعبيرات واصطلاحات تخدم المعنى في إيجاز ومتانة، إلا أنها لم تكن حاضرة، وهذا جزء من الضعف اللغوي العام، فالطالب يشرح مراده بجملة كاملة، لأن المصطلح غائب عن ذهنه، كأن يقول: نعاني من ظاهرة أن المزاج يختلف من وقت إلى وقت حسب الأشخاص كان بإمكانه كتابة:(المزاجية)، وعن استفتاء الطلبة حول بعض التعبيرات والمصطلحات ندر من عرفها منهم على الرغم من شيوعها: (هيمنة، بالتوافق مع، استناداً إلى توأمة، مطرد، تناهى إليه، رجعية).

خلاصة: توصلت الدراسة إلى أن معالجة الضعف اللغوي عموماً، والكتابي خصوصاً يبدأ من حضور اللغة في ثقافة المتعلم منذ سن مبكرة، فمهما كان من قوة المناهج في الجامعات، أو توافر معلمين متميزين، فإن هذا لا يصلح من الأمر

سوى ما يكون من تعديل وتشذيب لأوراق الشجرة، وأما الجذور فتبدأ من ترسيخ للغة في ذهن المتعلم في المرحلة المدرسية، قيمة وحباً وأهمية وأداء، وأن لا يترك المجال لحلول اللغة الثانية محلها بحجة أنه متطلب عصري ملح، فلذلك أضرار ثابتة في محاربة اللغة بالحد من تداولها وإتقانها، وبالتالي الحد من القدرة على الابتكار والإبداع والإنتاج بها، فاللغة وسيلة سياسة واقتصاد وحياة، وهي الأداء المعبرة عن منجزات العقل ونمو الثقافة.

المراجع :

– توفيق (2014) محمود عبد الجواد: الواقع اللغوي في العالم العربي في ضوء هيمنة اللهجات المحلية واللغة الإنجليزية، رؤى استراتيجية، الموقع الإلكتروني: Strategicvisions.ecss.com

– خرما (2004)، نايف، مهارة التعبير الكتابي، تقديم عبد الرؤوف زهدي، دار المناهج.

– الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز ، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

– حسان ، تمام، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، بيروت.

– الخوام (1435)، رياض بن حسن، المساعد على المهارات اللغوية، من منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية..

– الخوام (2014)، رياض بن حسن، نظرية العامل في النحو العربي، من منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية.

– زيدان، جرجي، اللغة العربية كائن حي، مراجعة مراد كامل، دار الهلال، د.ت.

– أبو الرب (2005)، محمد، الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي، دار وائل، ط1.

– السعدي (2012)، عبد الكريم، تنويعات لحنية على رؤى ملامح اللغة العربية، ط1، دمشق.

– الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات، وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

– الطاهر، ناعوس بن يحيى، اللغة العربية وتحديات الازدواجية الواقع والحلول، شبكة الألوكة، الموقع الالكتروني.www.alukah.net

– عمايرة (2003) ، إسماعيل، بحوث في الاستشراق واللغة، ط1، دار وائل.

– عمايرة (2007)، حنان، الازدواجية والخطأ اللغوي، مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، مجلد34، عدد1.

– عكاشة (2013)، عمر، تأسيساً لوعي لغوي مختلف دفع دلالة التوكيد عن إنّ وأبحاث أخرى، ط1، عالم الكتب الجديدة، إربد، الأردن.

– عمايرة(2002)، محمد، بحوث في اللغة والتربية، ط1، دار وائل، الأردن.

– فريق العمل في مشروع الرصد اللغوي الإعلامي، صورة اللغة العربية في وسائل الإعلام والاتصال، ط1، 2014، اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية، عمان، الأردن.

– عمامرة (2007)، تركي، اللغة العربية وثقافتها من المحلية الى العالمية، الجزائر.

– القاسم (2006)، خالد بن عبدالله، العولمة وأثرها على الهوية، بحوث، الموقع الإلكتروني www.islamtoday.net

– المرادي (1992)، أبو محمد: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت،.

– الموسى (1984)، نهاد، مقدمة في تعليم اللغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر.

– الموسى (1984)، نهاد، الازدواجية في اللغة العربية ما كان وما هو كائن وما ينبغي أن يكون، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني.

– نصار (1984)، تركي، اللغة العربية ووسائل الإعلام، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني.

– عمايرة (1984)، ، محمد، الازدواجية اللغوية حوار حول الظاهرة، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني.

– ياغي (1984)، هاشم، عربيتنا الفصيحة والمرحلة الحاضرة، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني.

– المسدي (1986)، عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس.

– الياسري(2012)، عبد الكاظم، اللغة العربية في مواجهة البث الفضائي، اللغة العربية وتحديات العصر، ط1، مؤسسة دار الصادق، العراق.

شعريّة الصورة في نقد الشعر العربي الحديث

د.حامد سالم الرواشدة- د.سمية سليمان الشوابكة
الجامعة الأردنيّة

الملخّص: يتناول هذا البحث الصورة وعلاقتها بالشعر العربي الحديث؛ لما لها من أهمية في الشعر، فهي جوهره، وأساس الحكم عليه، وهي مرتبطة به ارتباطا وثيقا، ممّا جعلها تحظى بمنزلة أسمى عن باقي الأدوات التعبيرية الأخرى.

ويحاول البحث بيان أهمية الصورة بوصفها ركنا من أركان الشعرية العربية، التي لا يمكن الاستغناء عنه، بل إن الشعر هو الصورة، والصورة هي الشعر؛ لأن الشاعر يعيش تجربة تولّد في نفسه أفكارا وانفعالات تحتاج إلى وسيلة تتجسد فيها هي الصورة. ويشير إلى توفر الجذور الأوليّة لشعرية الصورة عند القدامى، وإن اختلفت وتفاوتت درجة الاهتمام بها من قبل النقاد المحدثين.

ويخلص إلى مدى ثراء الصورة الشعرية التي تمثّل مصدرا مدهشا لثراء التعبير وتوتره، كما تمثّل الغنى الشعري لكثير من النصوص الشعريّة من خلال بعض النماذج التطبيقية الشعرية؛ إذ لا يكون لقصيدة ما الارتقاء إلى مستوى من الحيويّة الشعريّة دون أن يكون للصورة تجسيد لغوي جمالي للفكرة أو النفثة الشعريّة التي يريد المبدع إيصالها للمتلقي، فهي ليست هدفا وإنّما ركن من أركان الشّعريّة.

الكلمات الدالة: الصورة، الشعرية، الشعر العربي، التعبير.

Abstract

This research addresses the image and its relation with modern Arabic poetry because of the significance of the image in poetry. The image is the core of and the basis for evaluating poetry. Closely related to poetry, the image gets a more exalted rank than all other expressive tools.

The research attempts to show the significance of the image as an indispensible pillar of Arabic poetics. Moreover, poetry is the image and the image is poetry itself because a poet lives an experience that begets in his self the ideas and emotions that manifest in the image. The research hints at the early poetic images of the pioneer poets despite the degree of concern among modern critics.

The research concludes that the richer the poetic image the richer the expression and the more interesting the density. The image represents the poetic wealth for many poetic texts through applying some poetic models. The poem may not be exalted to a lively poetic level unless the image has an aesthetic, linguistic manifestation of the idea or the poetic expression that the innovative poets try to convey. The image is not an aim but a pillar of poetics.

Keywords: image, poetics, Arabic poetry, expression**.**

التمهيد: الصورة الشعريّة (الماهية والأداء): أضحت الصورة جوهر الشعر، وأساس الحكم عليه، الأمر الذي أدّى إلى اهتمام المحدثين بها اهتماما كبيرا، وليس أدلّ على ذلك من هذا الكم الهائل من الدراسات التي أصبحت تتخذ من الصورة عنوانا لها؛ وذلك لما لها من أهميّة في جذب المتلقي ليتفاعل مع المبدع، فقد كانت الصورة المرتبطة بالشعر دائما موضوعا مخصوصا بالمدح والثناء، فهي التي حظيت بمنزلة أسمى من باقي الأدوات التعبيرية الأخرى، "وهذا موضع اتفاق بين نقاد ينتمون إلى عصور وثقافات مختلفة "[1]. ونظرا لما للصورة من علاقة قوية بالشعر، فإن هذه الدراسة ستبحث في شعرية الصورة عند النقاد المحدثين؛ لأنها ركن أساسي من أركان الشعرية الحديثة، ومنطقة جذب لإحساس المتلقي ومشاعره، فمن خلالها تتضح مهارة الشاعر في أبعادها، وإيحاءاتها، وإيماءاتها، وستعمد إلى دراسة الاختلافات بين النقاد في المفهوم والمصطلح وستعرض لآراء النقاد القدامى، والنقاد المحدثين، مفسرة لتلك الآراء، ومحللة، وناقدة، ومقربة لوجهات النظر

---

[1] الولي، محمد، **الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي**، المركز الثقافي العربي، بيروت، د. ت، ص7

عندهم، وذلك من خلال بعض النصوص التطبيقية، التي تجد فيها الدراسة تجليات الشعرية عند بعض الشعراء المبدعين. ومما لا شكّ فيه أن أي بحث في الشعرية لا يتناول فيه الحديث عن شعرية الصورة هو بحث يفتقد الكثير من الموضوعية والمصداقية؛ لأن الصورة ركن من أركان الشعرية لا يمكن الاستغناء عنه، بل إن هناك من يرى أن "الشعر هو الصورة والصورة هي الشعر"[1] والحديث عن شعرية الصورة طويل ومتشعّب، فالشاعر، شأنه شأن أيّ فنان، يعيش تجربة تولّد في نفسه أفكاراً وانفعالات تحتاجُ إلى وسيلة تتجسد فيها، هذه الوسيلة هي الصورة. *وشعرية الصورة، إذ تمثّل تجربة الشاعر، إنما تمثّل أفكاره وعواطفه، فأفكار الشاعر وعواطفه تبقى جامدة لا قيمة لها ما لم تتبلور في صورة.*

والشعراء الذين يتخذون من الصورة وسيلة لنقل تجربتهم الشعرية إنما يفعلون ذلك؛ لأن "إحساسهم بالكون وروحه يغاير إحساس الشخص العادي، ومن جهة ثانية إلى قصور الألفاظ ومدلولاتها الحقيقية عن التعبير عما يشاهدونه في حياتهم النفسية الداخلية من مشاعر"[2] وتبقى شعرية الصورة قاصرة، إنْ هي اكتفت بتصوير تجربة الشاعر، إذ ما الفائدة إن كان الشاعر قد أجاد تصوير تجربته، لكنه لم يستطع أن يوصلها إلينا؟ لهذا فإن وظيفة الصورة "لا تكتفي بالتنفيس حسب، بل تحاول عامدة أن تنقل الانفعال إلى الآخرين وتثير فيهم نظير ما أثارته تجربة الشاعر فيه من عاطفة"[3]. كما أن مهمة الشعراء أن يثيروا بألفاظهم المختارة وصورهم الجيدة كل ما يمكنهم أن يثيروه في أنفس القراء، من مشاعر وذكريات؛ فالنفس الإنسانية مولعة بكل ما هو جميل، لذلك تضيق النفس بالصور التقريرية الفجة الساذجة، أما المجاز فهو يكسو الصور الأدبية جمالاً وروعة تجذب إليه النفوس. وشعرية الصورة قادرة على إقامة علاقات جديدة بين الألفاظ، واستحداث استعمالات لغوية مبتكرة، ربما تقود إلى خلقٍ صوري جديد ليس على مستوى الدلالات الوظيفية أو المعنوية المعروفة فحسب، وإنما على مستوى الدلالات النفسية أيضاً كما يظهر في قول أحد النقاد من: "أن للصورة مستويين.. هما المستوى النفسي والمستوى الدلالي"[4]. والحديث عن شعرية الصورة النقدية مرتبط ارتباطا وثيقا بالصورة الشعرية، بل هو متأسس عليها نابع منها، وهي تكشف عن مدى تمثل الناقد للصورة والانفعال بها، وتحويل هذا الانفعال إلى المتلقي، لذلك نجد تشكيلا لصورة من درجة ثانية تحاكي الصورة الشعرية، وتتكئ عليها لتنهض بها عبر التفكيك والتفصيل فيها وإبراز ما يطالها من هنات. فالصورة الحاملة للشعرية- كما نعتت - لبّ العمل الشعري الذي يتميّز به، وجوهره الدائم والثابت، والركيزة الأساسية من ركائز الشعرية بل إنّ ذات الشاعر لـ "تتحقّق موضوعيا في الصورة أكثر ممّا تتحقق في أيّ عنصر آخر من عناصر البناء الشعري"[5]. إلا أن هذا لا يعني أنّها نالت نصيبها من الدراسة واستوفت حقها من التحليل، بل إنّ المصطلح لا يزال غائما عند الكثير من النقاد والدارسين، ولعل مردّ هذا إلى طبيعة المصطلح نفسه، وارتباطاته، بل وتداخله مع مصطلحات أخرى. ويعتقد غير دارس أن شعرية الصورة، بوصفها مصطلحا نقديا حديثا قد ظهرت في ظل المذهب الرومانسي ومع نظرية (كلوردج) في الخيال الإنساني والشعري، فأثر الخيال كبير في بناء شعرية الصورة؛ لأنه يقوم بالدور الأساس في بنائها عن طريق الجمع بين عناصرها المختلفة، إذ يقول كلوردج: "الشعر من غير المجاز يصبح كتلة جامدة؛ ذلك لأن الصور المجازية هي جزء ضروري من الطاقة التي تمد الشعر بالحياة"[6].

فالصورة عند الرومانسيين إبداع ذهني تعتمد أساسا على الخيال، والعقل وحده هو الذي يدرك علاقتها، وهي عند(ريفاردي) إبداع ذهني صرف، ولا يمكن أن تنبثق من الجمع بين حقيقتين واقعيتين تتفاوتان في البعد قلة أو كثرة، ولا

---

(1) انظر: الأقرع، محمود، **الشعرية في نثر نزار قباني**، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع335، 1999، ص 26

(2) ضيف، شوقي، **في النقد الأدبي**، ط7، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص 150

(3) ضيف، شوقي، **في النقد الأدبي**، مرجع سابق، ص 151

(4) أبو ديب، كمال، **جدلية الخفاء والتجلي**، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م،ص 22

(5) الأقرع، محمود، **الشعرية في نثر نزار قباني**، مرجع سابق، ص26

(6) درو، إليزابيث، **الشعر كيف نفهمه ونتذوقه**، ترجمة محمد إبراهيم الشوش، مكتبة منيمنة، بيروت، 1961، ص59

يمكن إحداث صورة المقارنة بين حقيقتين واقعيتين بعيدتين لم يدرك ما بينهما من علاقات سوى العقل، فالصورة ترتبط ارتباطا وثيقا بالخيال، وبوساطة فاعلية الخيال ونشاطه " تنفذ الصورة إلى مخيلة المتلقي فتطبع فيها بشكل معين وهيئة مخصوصة، ناقلة إحساس الشاعر تجاه الأشياء وانفعاله بها وتفاعله معها "[1]. *ومما لا شك فيه أن الرمز والأسطورة قد أغنيا القصيدة بحيويتهما وأضفيا عليها روحا جديدة؛ لأنها لا تتوقف عند مسار التجربة والموضوع، بل تتسع لإحداث نقلة في أفق شعرية الصورة بوصفها المجال الفني المتميز في إمكانية التحديث والإبداع، ولكنهما لا ينهضان وحدهما لبناء شعرية الصورة.* والسؤال الذي يطرح نفسه هل هذا يعني أن نقدنا العربي القديم كان خلوا من مباحثها ؟ وهل جهل نقدنا القديم مفهوم شعرية الصورة أو أنّ نقدنا العربي القديم - وإن جهل مفهوم شعرية الصورة - لم يعرف مباحث الخيال التي لها صلة مباشرة بهذا المصطلح الذي نزعم أنّه حديث النشأة ؟ ليس من السّهل، ولا من الموضوعية، والروح العلمية، قول (نعم) أو (لا)، مالم نقدمْ فهْما حقيقيا للمصطلح نفسه، كي يتسنّى لنا البحث، و يتاح له إدراك قضاياه ودلالاته إدراكا يتناسب والظروف التاريخية والحضارية للعصر.

رأي النقاد المحدثين في شعريّة الصورة عند القدامى: لعل في قول جابر عصفور ما يشير إلى الإجابة عن السؤال السابق، إذ أشار إلى "أننا لا نجد المصطلح بهذه الصياغة الحديثة في التراث البلاغي والنقدي عند العرب، ولكن المشاكل والقضايا التي يثيرها المصطلح الحديث ويطرحها موجودة في التراث، وإن اختلفت طريقة العرض والتناول، أو تميزت جوانب التركيز ودرجات الاهتمام"[2]. فالحديث عن الصورة وعلاقتها بالشعر في النقد القديم حديث عابر، يشير فيه الناقد إلى جانب من جوانبها، كالتشبيه والاستعارة، ولكنّ ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال جهل النقاد القدامى هذا المعيار المهم من معايير نقد الشعر. فقد اهتم عبد القاهر الجرجاني بحقيقة الخيال من حيث قدرته على خلق الحقيقة الفنية، ولذا فإن التباعد بين طرفي التشبيه يحتاج إلى قسط أعظم من الخيال للتأليف بينهما[3].

وعلى الرغم من أن الخيال عند عبد القاهر هو القوة المخيلة، فقد أدرك أن الخيال هو الذي يقوم بتشخيص المعاني وتجسيدها، ويسهم إسهاما جادا في توسيع مدارك الشاعر، ويتيح له الفرصة كي يتحرك بحرية أكبر، فيقع على إمكانات أخصب يمكن استغلالها في رسم شعرية الصورة ونسج خيوطها إذ يقول: "إن الصنعة إنما يمد باعها، وينشر شعاعها، ويتسع ميدانها، وتتفرع أفنانها حيث يعتمد الاتساع والتخيل... وهناك يجد الشاعر سبيلا إلى أن يبدع، ويزيد متتابعا، ويكون كالمغترف من غدير لا ينقطع والمستخرج من معدن لا ينتهي"[4]

ولعل في كلام عبد القاهر ما يؤكد أنّ الصورة نتاج ملكة الخيال، ولا يعني الخيال محاكاة العالم الخارجي، وإنّما يعني الابتكار والإبداع، وإبراز علاقات جديدة بين عناصر متضادّة، أو متنافرة، أو متباعدة، ولا يمكننا قصر الصورة في الأنماط البصرية فقط، بل إنها تتجاوز هذا إلى إثارة صور لها صلة بكلّ الإحساسات الممكنة التي يتكوّن منها الإدراك الإنساني ذاته. وقد استغل غير باحث رأي عبد القاهر في الخيال وربطه بجمود الشعر فأشار إلى أن في إهمال العرب لدور الخيال، واعتمادهم التنظيم في قواعدهم النقدية أثرا كبيرا في جمود الشعر العربي حيث " يحوّر الشعر إلى صنعة لا تحتاج إلى كثير من الخيال"[5] وزاد على ذلك بأن الخيال عند العرب ضرب من الوهم[6] مستندا إلى قول أرسطو " التخييل قياس شعري خادع"[7]، لهذا كان الربط بين الخيال وشعرية الصورة في النقد القديم عبثا، فكلاهما ذو مفهوم مستقل ع الآخر[1].

---

(1) درو، إليزابيث، **الشعر كيف نفهمه ونتذوقه**، مرجع سابق، ص59

(2) عصفور، جابر، **الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب**، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1974، ص7

(3) الجرجاني، عبد القاهر، **أسرار البلاغة**، تحقيق عبد العزيز شرف، دار الجيل، بيروت، 1991، ص101

(4) المرجع السابق، نفسه، ص 101

(5) عباس، إحسان، **فن الشعر**، ط5، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، 1992، ص122

(6) هلال، محمد غنيمي، **النقد الأدبي الحديث**، دار الثقافة ودار العودة، بيروت، 1973، ص410

(7) طاليس، أرسطو، **فن الشعر**، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار الثقافة، بيروت، 1980 ص162، وما بعدها

ويصور أدونيس دور الخيال عند العرب، فيقول: "إن الحق عقلي منطقي، لا عاطفي انفعالي، وكذلك يجب استبعاد التخيل، وإن المجاز أخيرا يجب أن يستبعد، فالكلمات هي لما وضعت أصلا، واستبعاد المجاز هو المقابل اللغوي البياني لاستبعاد التأويل على الصعيد الفلسفي الديني"[2]. ولعلّ النقاد العرب القدامى لم يقولوا ما ادّعاه أدونيس، من أنه لا يجوز استعمال الكلمات إلا فيما وضعت له، بل إن جل آرائهم أطبقت على أن المجاز هو استعمال الكلمات في غير ما وضعت له أصلا. يقابل إهمال العقل عند النقاد الإعلاء من شان العقل في الإبداع الشعري، فالمرزوقي يطلب في عيار المعنى أن "يعرض على العقل الصحيح والفهم الثاقب"[3] وعبد القاهر يجعل غرضه في الكلام على الاستعارة فيبين أن "أحوالها في كرم منصبها من العقل وتمكنها في نصابه، وقرب رحمها منه أو بعدها، حين تنسب عنه"[4]. وربمّا نظر النقاد العرب إلى الشعر نظرة عقلية تعتمد المنطق لا نفسية تعتمد الشعور " كما يذهب النقد الحديث[5] فعمدوا إلى القصد في الصور، ومسايرتها للمستقر الثابت من النظم والعادات، كما يقول محمد غنيمي هلال: " وهم في ذلك يلتقون بالكلاسيكية"[6].

فهو يؤكد أن النظرة القديمة للخيال، كانت عقبة في سبيل فهم شعريّة الصورة؛ لأنهم – أي القدماء – لم يفرقوا بين الوهم والخيال، وسبب ذلك أن تحقيق عناصر الجمال في العمل المصنوع أمر يحكم فيه العقل، والحواس هي التي تتخذ معبرا تنتقل عليه، لكي تتمثل للعقل[7]. كما يميلون إلى الوضوح فالشاعر غالبا ما يؤثر التعبير المجرد القليل الصور الذي يقصد إلى إمتاع العقل أكثر من إمتاع الخيال"[8].

كما يتفق غير باحث على أهمية آراء الناقد عبد القاهر الجرجاني كونها تشكل نُضجاً في الدرس النقدي عند العرب، وفي تأثير الصورة في الشعر خاصة وإعطاء مصطلح شعريّة الصورة الدلالة النقدية الرافضة لتحدد معناه بالنقل الشكلي أو الحرفي ليس إلا. وقد أعطى الجرجاني للصورة رؤية جديدة.. فالصورة عنده ليست "هي الشيء نفسه، وإنما هي مميزاته المفرقة له عن غيره. وهذه المميزات قد تكون في الشكل، وقد تكون في المضمون؛ لأنَّ الصورة مستوعبة لهما، والنظرة لأحدهما لا بدَّ أن تنعكس على الآخر"[9].

ثمَّ يؤكد أهمية التكامل في تكوينها بحيث إذا حذف جزء منها انهارت فيقول: "فإنك تجد الصورة المعمولة فيها كلما كانت أجزاؤها أشدّ اختلافاً في الشكل والهيئة، ثمَّ كان التلاؤم بينها مع ذلك أتمّ، والائتلاف أبين، كان شأنها أعجب والحذق لمصورها أوجب"[10]ولا ينسى أثر الصورة في المتلقي من حيث تقريبه إلى فهم النص فيقول[11]: "إن الشيئين إذا شُبّه أحدهما بالآخر كان ذلك على ضربين :الأول تشبيه الشيء بالشيء من جهة الصورة والشكل كتشبيه الشعْر بالليل والوجه بالنهار، والثاني الشبه الذي يحصل بضرب من التأول كقولك: هذه حُجة كالشمس في الظهور"[12].

هذا الاقتصار على هذه الآراء لا يعني بالضرورة كل ما قيل، بل تمثل وضوحاً في وعي النقاد العرب الذين نظروا إلى الشعر من خلال الصورة، وحاكموا الشاعر على قدرته عند قول الشعر، فكانت معالم نقف عندها ونحن ندرس شعريّة الصورة .

---

(1) هلال، محمد غنيمي، **النقد الأدبي الحديث**، مرجع سابق، ص 162

(2) أدونيس، **الثابت والمتحول**، ط5، ج1، دار الفكر، بيروت، 1986، ص32

(3) المرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، دار الجيل، بيروت، 9/1

(4) ضيف، شوقي، **البلاغة تطور وتاريخ**، ط8، دار المعارف، القاهرة، 191، 192 – 193.

(5) انظر: ناصف، مصطفى، **الصورة الأدبية**، ط3، دار الأندلس، بيروت، 1984، ص161

(6) هلال، محمد غنيمي، **دراسات ونماذج في مذاهب الشعر ونقده**، دار نهضة مصر للطبع والنشر،القاهرة (د.ت)،ص 62 – 63 – 65

(7) إسماعيل، عز الدين، **الأسس الجمالية**، ط3، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986 – 211 -212

(8) ناصف، مصطفى، **الصورة الأدبية**، مرجع سابق، 186

(9) الجرجاني، عبد القاهر، **أسرار البلاغة**، مرجع سابق، 102

(10) الجرجاني، عبد القاهر، **أسرار البلاغة**، مرجع سابق، ص 127

(11) الجرجاني، عبد القاهر، **أسرار البلاغة**، مرجع سابق،، ص97

(12) الجرجاني، عبد القاهر، **أسرار البلاغة**، مرجع سابق، ص71 -72

والملاحظ على رأي القدماء في الصورة أن قدامة بن جعفر له فضل السبق في توضيح مفهوم الصورة وتبعه أبو هلال العسكري؛ وذلك باستعمال الكلمة نصا دون الجاحظ الذي استعمل المادة في هيئة أخرى، وهي التصوير، فقد عدّا الصورة أداة للتعبير عن الإطار الخارجي لمثال الشيء وهيئته وصفته، كما أن أبا هلال العسكري قد أعلنها صراحة أن الألفاظ أجساد والمعاني أرواح، وقد امتد هذا الاستعمال إلى عصر عبد القاهر الذي يقول: "تشبيه الشيء بالشيء من جهة الصورة والشكل، أو جمع الصورة واللون"[1] ويريد بذلك الهيئة والصفة مقابل المادة والجوهر.

أما ابن الأثير فقد تأثر نسبيا بقدامة بن جعفر، وجعل الصورة قسيما للمعنى أو في مقابله، أي عدها الشكل، كما عد المعنى مادة لهذا الشكل، وقوّم الصورة فرأى تشبيه المعنى بالصورة أبلغ أقسام التشبيه الأربعة؛ لتصويره المعنى الوهمي المجرد بالصور والمشاهدة عيانا، ورأى تشبيه الصورة بالمعنى ألطف الأقسام؛ لأنه تصرف حي ينقل الصورة المحسوسة إلى الصورة المعنوية المتخيلة. ولا تتعدى الصورة ما ذكر لها في مداليل لغوية تريد الشكل أي الهيئة الخارجية التي يتمثل فيها الشيء، وقد تطلق الصورة عند اللغويين على الحقيقة والهيئة معا، فابن الأثير يقول: ترد الصورة في كلام العرب على ظاهرها، وعلى معنى حقيقة الشيء وهيئته، وعلى معنى صفته، يقال: صورة الفعل كذا وكذا: أي: هيئته، وصورة الأمر: كذا وكذا: أي صفته[2]. أما عبد القاهر فقد أعطى للصورة دلالة اصطلاحية، وهو أول من أعطى هذا الاصطلاح، والصورة عنده تعني الفروق المميزة بين معنى ومعنى، وشبهها بالفروق التي تميز هيكل إنسان ما عن إنسان، وخاتم عن خاتم، وسوار عن سوار، ولكن هذه الفروق بوقت انطباعها على هيئة الشيء، فإنما يستدل بها على حقيقته.

وقد وجد الجرجاني في استعماله لهذا الاصطلاح غرابة نظرا لجدته، وخشي أن ينكر عليه النقاد ذلك، فتستر بكلمة التصوير التي أوردها الجاحظ، إذ يبدو التصوير عند الجاحظ أنه لا يتعدى حدود الجهد العقلي أو العملي الذهني في صياغة الشعر، فمصطلح الجرجاني مصطلح مبتكر ومبتدع لمدلوله، وهو بهذا قد أعطى للصورة رؤية جديدة، فالصورة عنده ليست هي ذات الشيء، وإنما هي مميزاته المفرقة له عن غيرة، ولعل ما ابدأه عبد القاهر يصلح أن يكون نواة لما استقر عليه المصطلح النقدي الأصيل للصورة لدى المحدثين.ومن الواضح أن لشعرية الصورة الحظوة، فالعجيب أن يكون هذا موضع إجماع بين نقاد ينتمون إلى عصور وثقافات متنوعة، فهذا أرسطو يميزها عن باقي الأساليب بالتشريف، فيقول: " أعظم الأساليب حقا هو أسلوب الاستعارة... وهو آية الموهبة "[3] ويربطها بإحدى طرق المحاكاة الثلاث، ويعمق الصلة بين الشعر والرسام، فالشاعر يستعمل الألفاظ والمفردات ويصوغها في قالب فني مؤثر يترك أثره في المتلقي.

وحتى تكون الصورة حية في النص الأدبي لها ما لها من مفعول وتأثير فلا بد لها من خيال يخرجها من النمطية والتقرير والمباشرة، فالخيال هو الذي يحلّق بالقارئ في الآفاق الرحبة، ويخلق له دنيا جديدة وعوامل لا مرئية تخرجه من العزلة والتقوقع. والصورة ليس فيها قديم وحديث، وإنما في الصورة الأصيل والزائف كما أن الصورة قديمة قدم الإنسان المصوّر، وقدم الشعر، "فلقد تشكلت الصورة من قديم الزمان حتى قبل ظهور الصورة الفنية بزمن طويل تماما مثلما ولدت اللحظة الجمالية في عمل الإنسان قبل الفن"[4].

وقد نفى بعض النقاد معرفة النقد القديم للصورة، وكانت مشكلته الحقيقية "استيراد المناهج والآراء الجاهزة دون استيعاب لخصوصية التراث العربي شعرا ونقدا"[5]. وهم بذلك يتناسون أن "أية دراسة نقدية، أو تحليل لعمل شعري لا ينبثق من منطلق العمل نفسه، بل يأتيه من الخارج محكوم عليه بالإخفاق، وذلك لا يعني أن الناقد مطالب بتحليل العمل

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، **أسرار البلاغة**، مرجع سابق، ص 81

(2) ابن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، د.ط.ت، القاهرة، مج،6، ص 2524.

(3) طاليس، أرسطو، السابق، ص164 ومابعدها

(4) غاتشف، غورغي، **الوعي والفن، دراسات في تاريخ الصورة الفنية**، تر: نوفل نيوف، مراجعة سعد مصلوح، المعرفة، الكويت، شباط، 1990، ص 11

(5) الزرزموني، إبراهيم أمين، **الصورة الفنية في شعر علي الجارم**، ط1، دار قباء للطباعة، القاهرة، 2000، ص9

الفني بذهن خال من النظرية، أو بدون منهج، بل المقصود أن العمل الشعري هو الذي يحدد المنهج الأصلي لمعالجته، وأن المناهج تستمد من دراسة الشعر واستيعاب خصائصه، ولا تحاكمه، أو تحكم عليه، وأنه ليس من منهج نقدي صارم حاد تؤخذ مبادئه بحرفيتها وتطبق قسرا وبدون مناقشة، وعلى كل النصوص كأنها جميعا سواء"[1].

وكان على هؤلاء النقاد أن يعلموا "أن للأدب العربي خصوصيته التعبيرية، وللعصور المختلفة ميزاتها الفنية، وهي قناعة تدفع الناقد إلى التعامل معه بمنطق نقدي مغاير للمنطق الذي تعالج به آداب أخرى تميزت بأساليب تعبيرية فنية مغايرة، وإن كان العدد الأكبر من نقادنا العرب في هذا العصر لم يدركوا بعد هذه الحقيقة، فظلوا يطبقون على الأدب العربي نظريات ومبادئ غريبة عن طبيعته"[2]. ومن الممكن أن تتحقق الصورة مستوفية شروطها وروعتها، وهي تتكئ على الحقيقة وليس على الخيال، فليست الصورة مرادفة للخيال، ولكنها قد نصل إلى الصورة عن غير طريق المجاز.

ونستطيع القول: إن الصورة الحقيقية لا يقوى على صوغها إلاّ الشاعر القدير، إذ هي أصعب من الصورة الخيالية، فالصورة "لا تلتزم ضرورة أن تكون الألفاظ والعبارات مجازية فقد تكون العبارات حقيقية الاستعمال، وتكون مع ذلك دقيقة التصوير"[3]. وإن كان النقاد القدامى لم ينهضوا بمفهوم الصورة في المجال الاصطلاحي الدقيق، ولم يخرجوا بها عن مدلولها اللغوي، ولم يتبلور عندهم بُعدها النقدي الأصيل باستثناء عبد القاهر الجرجاني الذي ابتدع لنا في استعمال الصورة دلالة اصطلاحية جديدة إلا أن الجذور العربية لدراسة الصورة متوافرة، وليست مفقودة، وان اختلفت وتفاوتت درجة الاهتمام، بين إشارات ولمحات بسيطة وعابرة، وبين إدراك ووعي عميق، إضافة إلى وقفاتهم عند ماهية الصورة، وهذا ما يدحض ويفند المزاعم التي ترمي الأدب العربي القديم بالفقر في صوره؛ لأنه حافل بالصورة الفنية في اتجاهها الأول، أي التي تحفل برسم المشاهد الطبيعية ووصفها وصفاً يلم بكل دقائقها.

ومع ما ذكرنا من اهتمام نقدنا العربي بموضوع الصورة إلا أننا نعترف بأن هذا النقد قد عالجها معالجة تتناسب مع ظروفه التاريخية والحضارية، فاهتم كل الاهتمام بالتحليل البلاغي للصورة القرآنية، وتمييز أنواعها وأنماطها المجازية وركّز في دراسة الصورة الفنية عند الشعراء الكبار أمثال أبي تمام والبحتري وابن المعتز، وانتبه إلى الإثارة اللافتة التي تحدثها الصورة في المتلقي، وقرن هذه الإثارة بنوع من اللذة، والتفت نوعاً ما إلى الصلة الوثيقة بين الصورة والشعر، باعتبارها إحدى خصائصه النوعية التي تميزه عن غيره.

شعرية الصورة عند النقاد المحدثين: لعل أهمية شعرية الصورة ظهرت نتيجة لما دار عند النقاد القدامى والبلاغيين من اختلاف في الرأي للفصل بين اللفظ والمعنى، إذ تمحورت آراؤهم حول اللفظ الذي هو الصياغة الشكلية والهيكل التركيبي في العمل الأدبي، والمعنى الذي هو الفكرة المجردة التي تفي بالغرض، وقد أوجد هذا الفصل دلالتين في النص الأدبي: دلالة خارجية تقبل بالشكل، ودلالة داخلية تقترن بالمضمون. والدارس للأدب العربي القديم لا يعثر على تعبير الشعرية التي تسبها الصورة في التراث الأدبي بالمفهوم المتداول الآن، وإن كان شعرنا القديم لا يخلو من ضروب التصوير؛ لأن الدرس النقدي العربي كان يحصر التصوير في مجالات البلاغة المختلفة كالمجاز والتشبيه والاستعارة، أما مصطلح شعرية الصورة فقد دخل النقد العربي في العصر الحديث تأثرا بالدراسات الغربية ومسايرة لحركة التأثير والتأثر التي عرفتها الآداب العالمية سعيا نحو المعاصرة ومحافظة على الأصالة والتميز. وعلى الرغم من الاتجاه السائد عند النقاد المعاصرين من العرب والغربيين والمستشرقين في محاولة دراسة شعرية الصورة، فإنها ما زالت موضع اختلاف لديهم في مجالات التحديد، ويذهبون بذلك مذاهب هي أقرب إلى الغموض منها إلى الوضوح.لهذا لا بد في البداية أن نستعرض تعريف النقاد للصورة

---

[1] عوض، ريتا، **بنية القصيدة الجاهلية، الصورة الشعرية لدى امرئ القيس**، دار الآداب، بيروت، 1992، ص18

[2] عوض، ريتا، **بنية القصيدة الجاهلية، الصورة الشعرية لدى امرئ القيس**، المرجع السابق نفسه، ص40

[3] هلال، محمد غنيمي، **النقد الأدبي الحديث**، مرجع سابق، ص432

وعلاقتها بالشعر فهم يقولون: "إن الشعر لا يكون شعرا إلاّ بالصورة"[1] والصورة هي البنية المركزية للشعر[2]، ووسيلته[3]، وروحه، وجوهره الثابت وجسده[4]. إنها "جوهر العالم وقطب رحى الوجود"[5]، و"سر عظمة الشعر وحياته، وأحد العناصر الأساسية الهامة بالنسبة إلى نظرية الأدب"[6]. إن في الصورة "أكبر عون على تقدير الوحدة الشعرية، أو على كشف المعاني العميقة التي ترمز إليها القصيدة"[7]. ويضيف آخر: "إن الشعر قائم على الصورة منذ أن وجد حتى اليوم، ولكن استخدام الصورة يختلف بين شاعر وأخر، كما أن الشعر الحديث يختلف عن الشعر القديم في طريقة استخدامه للصور"[8].

وشعرية الصورة عند النقاد الغربيين كلام مشحون شحناً قوياً، يتألف عادة من عناصر محسوسة، خطوط، ألوان، حركة، ظلال، تحمل في تضاعيفها فكرة أو عاطفة؛ أي إنها توحي بأكثر من المعنى الظاهر، وأكثر من انعكاس الواقع الخارجي، وتؤلف في مجموعها كلاً منسجماً. وهذا يعني أنها مجموعة العناصر المحسوسة التي ينطوي عليها الكلام، وتوحي بأكثر مما تحمله من تضاعيف المعنى الظاهر، وإنها تنحصر في جانبين: جانب حسي مرتكز على فكرة وعاطفة ومشاهدة، وجانب إيحائي يضفي على الشكل أكثر من تفسيره الظاهري.وقال عنها (بوند) بأنها "ما ينقل عقدة فكرية أو عاطفية في لحظة زمنية"[9]؛ فهي عنده الوسيلة التي تعبر في طريقة عرضها من مركب فكري، أو إحساس عاطفي مرتبطين بلحظة زمنية معينة.ويرى (باسترناك): "أن الصورة هي النتاج الطبيعي لقِصَر عمر الإنسان وفداحة الأمانة التي حملها، وهذا هو الذي يرغمه على النظر في كل شيء بعين النسر المحيطة، وعلى الترجمة عن مخاوفه المباشرة بصيحات موجزة، وهذا هو جوهر الشعر"[10]. ثم يعود قائلاً: "الإنسان صامت، والصورة هي التي تتكلم، إذ من الواضح أن الصورة هي التي تقوى على مجاراة نبضات الطبيعة، فالصورة ليست أداة تُعطى للشاعر لتصوير العالم، بل هي نفسها العالم، وهو يقدم نفسه في صورة شعرية"[11]. وعدّ بعضهم الصورة أساس القصيدة، وسبب سموها: "وكل قصيدة هي بحد ذاتها صورة، فالاتجاهات تأتي وتذهب، والأسلوب يتغير كما يتغير نمط الوزن حتى الموضوع الجوهري يمكن أن يتغير، ولكن الصورة باقية كمبدأ للحياة في القصيدة، وكمقياس رئيسي لمجد الشاعر"[12] ذلك أنّ:" الصور بحد ذاتها هي سمو وحياة القصيدة"[13].

ويقول آخرون: "اللغة الشعرية عمادها الصورة والإيقاع، فالصورة الشعرية هي القوة البانية بامتياز، فهي تعيد بناء العالم عن طريق محاكاته – الصورة النقلية – وإما عن طريق تهديمه وتكسير هندسته – الصورة الرؤيوية-"[14].

من هنا لم تعد الصورة أداة تزيين أو جزءاً يمكن الاستغناء عنه في العمل الإبداعي كما كان ينظر إليه سابقاً، بل تحولت إلى "أداة تطور المعاني وتكشف الموضوع وتبلور الحالات والمواقف، وهذا النوع من الصورة الشعرية هو الأكثر اكتمالاً

---

[1] انظر: هلال، محمد غنيمي، **دراسات ونماذج في مذاهب الشعر ونقده**، مرجع سابق، ص 73

[2] ويلك، رينيه، وارين، أوستن، **نظرية الأدب**، ط2، ترجمة محي الدين صبحي، مراجعة حسام الدين الخطيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1981م، ص 239

[3] الرباعي، عبد القادر،**الصورة الفنية في النقد الشعري**، ط1، دراسة في النظرية والتطبيق، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 41

[4] عصفور، جابر، **الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي**، دار المعارف، القاهرة، 1989، ص 7

[5] الرباعي، عبد القادر، **الصورة الفنية في النقد الشعري**، مرجع سابق، ص 42

[6] ويلك، رينيه، وارين، أوستن، **نظرية الأدب**، مرجع سابق، ص 246

[7] عباس، إحسان، **فن الشعر**، مرجع سابق، ص 193

[8] عباس، إحسان، **فن الشعر**، المرجع السابق نفسه، ص 193

[9] عباس، إحسان، **فن الشعر**، المرجع السابق نفسه،، ص 90.

[10] بدوي، عبد الرحمن، **في الشعر الأوربي المعاصر**، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 1965، ص 74

[11] بدوي، عبد الرحمن، **في الشعر الأوربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 75

[12] سي دي، لويس، **الصورة الشعرية**، ترجمة أحمد نصيف الجنابي، دار الرشيد، بغداد، 1982، ص 20

[13] سي دي، لويس، **الصورة الشعرية**، المرجع السابق، ص 20

[14] ساسين، سيمون عساف، **الصورة الشعرية، وجهات نظر عربية وغربية**، ط1، دار مارون عبود، بيروت، 1985م، ص 115

وأهمية، وبه تتحول الصور إلى نسيج شعري لا تقوم القصيدة بدونه، وغدت هي الموضوع الكلي والأثر الذي يريده الشاعر أن يوصله لقارئه"[1]. أما رتشاردز فيوجه كلامه لمن يكتبون عن الصورة، بقوله: " لأن تقدم بحثاً ملؤه الأخطاء في مثل موضوع الصورة خيرٌ من ألا تقدم شيئاً على الإطلاق"[2].

فالصورة إن كانت مشهدا أو رسما قوامه الكلمات فهي لوحة فنية تتضافر على إخراجها الألفاظ، سواء بمدلولها الحسي، أم بمدلولها الإيحائي متناسياً أن كثيراً من المشاهد والرسوم تبدو مفتقرة إلى الصورة الفنية وإن تقوّمت بالكلمات، وهي "حركة متصلة في قلب العمل الأدبي تتبصر بها في دوائره ومحاوره ومنعطفاته، وننتقل بها داخل العمل الأدبي من مستوى تعبيري إلى مستوى تعبيري آخر، حتى يتكامل لدينا البناء الأدبي كائناً عضوياً حياً"[3].

وهي إحدى الوسائل التي يحاول بها الأديب نقل فكرته وعاطفته معاً إلى قرائه وسامعيه ولها معنيان:

أولهما: ما يقابل المادة الأدبية، ويظهر في الخيال والعبارة.

وثانيهما: ما يقابل الأسلوب، ويتحقق بالوحدة، وهي تقوم على الكمال والتأليف والتناسب[4].

بل هي المادة التي تتركب من اللغة بدلالاتها اللغوية والموسيقية، ومن الخيال الذي من عناصره: "التشبيه، والاستعارة، والكناية، والطباق، وحسن التعليل"[5]. فالصورة إيجاد للملاءمة والتناسب بين الفكر والأسلوب، واللغة والأحاسيس.

فالمقياس عنده "هو قدرة الصورة على نقل الفكرة والعاطفة بأمانة ودقة ـ إذ هي العبارة الخارجية للحالة الداخلية ـ وهذا هو مقياسها الأصيل، وكذا ما نصفها به من جمال وروعة وقوة، إنما مرجعه هذا التناسب بينها وبين ما تصور من عقل الكاتب ومزاجه تصويراً دقيقاً خالياً من الجفوة والتعقيد، فيه روح الأديب وقلبه، بحيث نقرؤه، كأنا نحادثه، ونسمعه كأنا نعامله"[6]. ويرى ناقد آخر بأنّ "امتزاج المعنى والألفاظ والخيال هو الذي يسمى بالصورة، ومن ترابطها وتلاؤمها والنظر إليها مرة واحدة عند نقد النص يقوم التقدير الأدبي السليم"[7]. فمقياس الصورة عنده يقوم على أساس تجسيد الفكرة العامة للعلاقات الجزئية في النص الأدبي لتشكل كلاً فنياً واحداً يوحي بأكثر من الظاهر.

ولم يستعمل مصطلح شعرية الصورة بهذا المعنى إلا حديثا، إذ إن الصورة تستعمل عادة: للدلالة على كل ما له صلة بالتعبير الحسي، وتطلق أحياناً مرادفة للاستعمال الاستعاري للكلمات، وتدل على قدرة الأديب على الخلق والإبداع.

فالصورة ما استدل بها على التعبير الذي يوصلنا إلى إدراك حقيقة الشيء من جهة، وعلى دلالة الكلمة الاستعارية من جهة أخرى، وهي: "منهج فوق المنطق ـ؛ لبيان حقيقة الأشياء"[8].وهذا التحديد لمفهوم الصورة يكاد ينتقل بنا من المجال الأدبي إلى التدقيق الفلسفي، فلا يعلم ماذا يراد منه بالضبط، هل يراد بالمنهج طريقة العرض والأسلوب، أو مجموعة العلاقات الاستعارية في النص؟ وما هي طبيعة هذه الحقائق التي تبينها الصورة؟ أحقيقة اللفظ، أم المعنى، أم الحس، أم العلاقة القائمة بين الجميع؟ ولعله في تعريفه هذا يحاكي الآخرين، ويقرر أن للصورة منهج فوق المنطق لبيان حقيقة الأشياء، والغريب في هذا التعريف، هو: كيف يكون لما فوق المنطق منهج ؟ وكيف يتمكن هذا المنهج من بيان حقيقة الأشياء؟. ويرى آخر أن شعرية الصورة "طريقة خاصة من طرق التعبير، أو وجه من أوجه الدلالة، تنحصر أهميتها فيما

---

[1] إطيمش، محسن، **دير الملاك، دراسات نقدية للظواهر الفنية في الشعر العراقي المعاصر**، دار الرشيد، بغداد، 1982، ص 268.

[2] اليافي، نعيم، **تطور الصورة الفنية في الشعر العربي الحديث**، دار صفحات، دمشق، 2008، ص 9

[3] أنيس، عبد العظيم، محمود أمين العالم، **في الثقافة المصرية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1989، ص58.

[4] الشايب، أحمد، **أصول النقد الأدبي**، ط8، مكتبة النهضة المصرية، 1973، ص 259.

[5] الشايب، أحمد، **أصول النقد الأدبي**، المرجع السابق نفسه، ص 249

[6] الشايب، أحمد، **أصول النقد الأدبي**، المرجع السابق نفسه، ص250

[7] سلوم، داود، **مقالات في النقد والأدب**، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1987، ص 81

[8] ناصف، مصطفى، **الصورة الأدبية**، المرجع السابق، ص 8

تحدثه في معنى من المعاني من خصوصية وتأثير، ولكن أياً كانت هذه الخصوصية أو ذاك التأثير، فإن الصورة لن تغير من طبيعة المعنى في ذاته. إنها لا تغير إلا من طريقة عرضه، وكيفية تقديمه"[1].

فهي عنده عرض أسلوبي يحافظ على سلامة النص من التشويه، ويقدم المعنى بتعبير رتيب، وهي بعد طريقة لاستحداث خصوصية التأثير في ذهن المتلقي بمختلف وجوه الدلالة التي يستقيها من النص في منهج تقديمه، وكيفية تلقيه، وما يحدثه ذلك عنده من متعة ذهنية، أو تصور تخييلي نتيجة لهذا الغرض السليم.وهي الشكل الفني الذي تتخذه الألفاظ والعبارات، ينظمها الشاعر في سياق بياني خاص؛ ليعبر عن جانب من جوانب التجربة الشعرية الكامنة في القصيدة، مستخدما طاقات اللغة وإمكانياتها في الدلالة، والتركيب، والإيقاع، والحقيقة، والمجاز، والترادف، والتضاد، والمقابلة، والتجانس، وغيرها من وسائل التعبير الفني، والألفاظ والعبارات "هي مادة الشاعر الأولى التي يصوغ منها ذلك الشكل الفني أو يرسم بها صوره الشعرية"[2].ولعلّ هذا التعريف لشعرية الصورة قد اجتمعت فيه وسائل التعبير والتصوير المتاحة للشاعر من الألفاظ والعبارات، مع الانتفاع من طاقات اللغة الإيحائية، وكذلك لم يهمل البيان والبديع ودورهما في تشكيل الصورة.

ثم نجده يقول: "إن لغة الفن انفعالية، والانفعال لا يتوسل بالكلمة وحدها، وإنما يتوسل بوحدة تركيبية معقدة حيوية لا تقبل الاختصار نطلق عليها اسم (الصورة)، فالصورة إذن هي " واسطة الشعر وجوهره، وكل قصيدة من القصائد وحدة كاملة، تنتظم في داخلها وحدات متعددة هي لبنات بنائها العام، وكل لبنة من هذه اللبنات تشكل مع أخواتها الصورة الكلية التي هي العمل الفني نفسه"[3]. ويبين اليافي أهمية الصورة، فيقول: "والصورة – من جهة أخرى – تكون أفضل أداة للتعبير، أو أداة التعبير الوحيدة عن الشخصية وواسطة تفكيرها ورؤاها"[4].

ويدعو أحد النقاد إلى العودة إلى الدراسة النصية، وهذه العودة "ليست ممكنة دون الاستناد إلى رصيد تراث البلاغة التي عينت موضعها منذ قرون، باعتباره مجموع الصفات التي تمنح النص صفة الشعرية"[5].

كما لجأ عدد كبير منهم[6] إلى استخدام الأسطورة كوسيلة أخرى لشعرية الصورة، فأصبحنا أمام أسلوبين لشعرية الصورة الحديثة: الأول يستخدم الصور الداخلية النفسية، والآخر يستخدم الصور الأسطورية. وأول ما نلاحظه على هذه الصورة التي تعتمد على الأسطورة؛ أنها غابة من الرموز المحملة بشحنات انفعالية عالية كما نرى في قصيدة البياتي (سيرة ذاتية لسارق النار) التي اعتمد فيها على بروميثيوس الذي أنقذ البشرية من غضب زيس رب الأرباب[7]. يقول:

اللغة الصلعاء كانت تضع البيان والبديع
فوق رأسها "باروكة"
وترتدي الجناس والطباق في أروقة الملوك
في عصر الفضاء . السفن الكونية . الثورات
كان شعراء الكدية الخصيان في عواصم الشرق
على البطون في الأقفاص يزحفون
ينمو القمل . الطحلب في أشعارهم
وشعراء الحلم المأجور في الأبراج كانوا بالمساحيق

---

[1] عصفور، جابر أحمد، **الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي**، مرجع سابق، ص 392

[2] عصفور، جابر أحمد، **الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي**، مرجع سابق، ص 392

[3] اليافي، نعيم، **مقدمة لدراسة الصورة الفنية**، مرجع سابق، ص87

[4] اليافي، نعيم، **تطور الصورة الفنية في الشعر العربي الحديث**، مرجع سابق، ص 99

[5] الولي، محمد، **الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي النقدي**، مرجع سابق، ص298

[6] الورقي، السعيد، **لغة الشعر العربي الحديث**، ط3، دار النهضة العربية، بيروت 1984، ص 140

[7] البياتي، عبد الوهاب، االديوان، ط4، دار العودة، بيروت، 2 / 353

وبالدهان يخفون شحوب ربة الشعر التي تشيخ
فوق قمة "الأولمب"

والانزياح: فجوة التوتر عند كمال(أبو ديب) هو الممثل الشرعي لشعرية الصورة"[1] فشعرية الصورة لديه بنية ضدية معقدة تتآلف من عالمين: خارجي معنوي، ونفسي داخلي، ومستوياتها – أيضا- انقسمت إلى نفسي ومعنوي. وشعرية الصورة عنده هي التي تهز أعماق المتلقي، ولا تركز على الإيجابيات وعوامل التقارب فقط بل، حتى على السلبيات، ففجوة التوتر هي المحصلة لشعرية الصورة عنده. ولما كان تعريف الصورة وارتباطها بالشعر غير متفق عليه عند دارسي الأدب، فإن أنواعها لن يكون من السهل الاتفاق حولها. ولكن (أوستن وارين) و (رينيه ويليك) يريان أن هناك ثلاثة أصناف رفيعة هي: الخفية والجذرية والمتوسعة، برزت في الشعر الغربي فيقولان[2]: "إن الصورة الخفية هي صورة الشعر الكلاسيكي. والصورة الجذرية هي صورة الشعر الميتافيزيقي المميز(لدون جون / 1572 . 1621 م).

أمَّا الصورة المتوسعة فتغلب على شكسبير" ويبرران ذلك بقولهما إن "العامل المشترك بين الثلاثة وعلامات السمو المشترك لديها، هي مميزاتها الأدبية النوعية (مقاومتها للتبصر التصويري) وجوانيتها (مجازها العقلي) واختراقها الداخلي للحدود العقلية (تزاوجها المخصب) المنتج، الخلاق". أمَّا دارسو الأدب العربي فقد نظروا إلى الصورة من خلال ثنائية التكون الجمالي في النص الشعري، من خلال أنها صور مرئية وغير مرئية، يقول عز الدين إسماعيل: "الشعر ينبت ويترعرع في أحضان الأشكال والألوان، سواء أكانت منظورة أم مستحضرة في الذهن،وإذا كانت الألوان والأشكال فضلاً عن الملمس والرائحة والطعم، كل هذه تساهم في خلق الصورة الأولى التي أداتها النظر، فإن العقل لا يقف عند هذه بل يتجاوزها إلى كل الأشياء الواقعة وكل الصفات" [3] وينبغي أن نفرق بين التفكير الحسي والرؤية البصرية للشيء المكاني، والصورة المرئية ليست دائماً هي الصورة المرئية، وليست الصورة التي تتكون من هذه الكلمات إلا صورة تعبيرية وليست صورة مشابهة أو من خلال أنها بسيطة ومركبة كما يصفها عبد القادر الرّباعي وهو يدرس الصورة الشعرية عند زهير بن أبي سُلمى إذ يحكم على صُوره بأنها صور مركبة[4] فيعرض لهذه الأبيات من لامية للشاعر يقول فيها: [5]

تبصّر خَليلي هل تَرَى من ظعائن كما زالَ في الصبح الأشَاءُ الحَوَامِلُ

فالباحث يشرح تجربة الشَاعر التي يتصارع فيها الحزن (مراقبةَ الحبيبة) وهي بعيدة ويُذكرّه أصوت الحداة بها، والفرح لقربه من الظعائن وأمل (لقاء الحبيبة)، هذان موقفان متضادان داخل الشاعر خلقا نتيجة للظروف التي يعيشها الشاعر وأعطت الظعائن تصوراً كما تعطي الأطلال في نفس الشاعر وهو ما خلق صورة مركبة حيث يلوح تحرك النخل الصغار (الأشاء) في الصبح وهو يمشي فظن أنها تمشي. إذ(شبَّه تحرك الظعائن والإبل بالأشاء إذا حركته الريح وزعزعته).

فالصورة تركيبة معقدة يتدخل في تأليفها عنصران هامان أحدهما ظاهري يقوم في الحواس المخيلة والثاني باطني يقوم في النفس وموطن التجربة. ويكون الأول عادة معادلاً للثاني وعلى قدر انفعاله. فالظعائن كالأطلال تشكل المظهر الخارجي لمضمر داخلي بحيث يؤلفان معاً الصورة المركبة في شعر الشاعر.

أمَّا الصورة البسيطة الموروثة فهي الناتجة عن تشبيه المفرد بالمفرد في صفة مشتركة بينهما[6]، (كقول أبي العلاء المعري) :

رُبَّ ليلٍ، كأنّه الصبحُ في الحسـ نِ وإن كان أسود الطّيلسَان

---

[1] أبو ديب،كمال، **في الشعرية**، ط2، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص50 . 56
[2] ويلك، رينيه، وارين، أوستن، **نظرية الأدب**، مرجع سابق، ص 275
[3] إسماعيل، عز الدين، **كل الطرق تؤدي إلى الشعر**، ط1، دار الفيصل الثقافية، الرياض، 2006
[4] انظر: الرّباعي، عبد القادر، **شاعر السمو، زهير بن أبي سلمى، الصورة الفنية في شعره**، دار الكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006.
[5] أبو سلمى، زهير، **الديوان**، دار صادر، بيروت، ص76
[6] إطيمش، محسن، **دير الملاك**، مرجع سابق، ص26

فقد شبه الليل بالصبح بأداة كأن، ووجه الشَبه هو الحسن، معتمدا المفردة الواصفة. ومما يؤخذ على ذلك أن الصورة وما فيها من شعرية ينظر إليها وكأنه شيء قائم بذاته، أو أنه خارج النص[1].

وقسّم غير دارس الصورة إلى نمطين: الفاعلة، وغير الفاعلة، فالفاعلة هي "النمط الفاعل الذي يؤدي وظيفته الفنية في القصيدة ويتحول إلى أداة تطور المعاني وتكشف الموضوع، وتبلور الحالات والمواقف، وهذا النوع من الصورة الشعرية هو الأكثر اكتمالاً وأهمية، وبه تتحول الصورة إلى نسيج شعري لا تقوم القصيدة بدونه، أو أنها بدون هذه الصورة ستتفكك وتتهدم، وتضيع قيمتها ومعناها؛ لأنَّ هذه الأداة صارت صلب القصيدة"[2] ويظهر ذلك جليا في قصيدة بدر شاكر السياب "المومس العمياء":[3] **"وكأن ألحاظ البغايا/ إبرٌ تسلّ بها خيوط من وشائع في الحنايا/ وتظل تنسج، بينهن وبين حشد العابرين/شيئاً كبيت العنكبوت يخضّه الحقد الدفين/حقد سيعصف بالرجال".**

لقد لجأ السياب إلى" تصوير أعين أولئك النسوة مقارناً بين حركتها في البحث عن الزبائن وحركة انسلال الخيوط من الإبر، تلك الخيوط التي تغزلها الروح الجريحة المنكسرة لتنسج بالتالي بين المومس والزبون "شيئاً كبيت العنكبوت" واهياً قابلاً لأن ينقطع بسرعة؛ لأنَّ هذه العلاقة لا تخلو من منفعة مشبوهة بالحقد، حقد المومس على الزناة، فتتحول الصورة الشعرية إلى موقف نفسي وفكري"[4] وهذا التحول هو فاعلية الصورة التي يراها.

وأمّا غير الفاعلة، فهي "صورة منطفئة وعابرة، تضيء وتخبو سريعا، وقدرتها بالتالي على كشف الموضوع الشعري أو تطويره ضئيلة؛ لأنها غالباً ما ترد على هيئة جملة شعرية، تتصف بالجمال إلا أنها تظل أقرب إلى كونها حُلية "لا تقدم إضاءة للنص الشعري. ويظهر ذلك في قصيدة عبد الوهاب البياتي "إلى مؤتمر السلام في برلين"[5]

"قبعة البحار

وعامل المنجم والتلميذ والطيار

سرب عصافير على بحيرة النهار"[6].

وهذه الصورة التي صوّرها الشاعر "سرب عصافير على بحيرة النهار" "كأنها صورة عابرة، وليست ذات قيمة كبيرة. فهي مقارنة جميلة أو تشبيه يعجب الذين يبحثون عن الصورة كتصوير لا غير؛ لأنَّ هذه اللقطة كانت أشبه بالومض الذي سرعان ما خبا دون أن يخلف أثراً فاعلاً في نمو القصيدة، فهي عبارة مرت وانصرف الشاعر بعدها إلى حديثه الذي يكاد يكون مباشراً"[7].أمّا عبد الإله الصائغ فقد قسّمها إلى ثلاثة أقسام وهو يدرسها في شعر الشريف الرضي: أولها: ذهنية حسية، والثانية الذهنية التي يمكن أن تسمى الذهنية المقاربة. أمَّا الثالثة من تقسيمه فهي الحسية.

ويعني بالذهنية الصورة "التي ليس لها ما يطابقها في الخارج، فالشاعر يرسم صورته وفي نفسه إيهام المتلقي بأنها تقرير للواقع وهنا يتألق دور الباحث في ربط أجزاء الصورة وملاحقة روافدها"[8] ويضرب مثلاً لهذه الرؤية ببيت للشريف الرضي[9]:

كأنَّ وميضَه أيدي قيون تُعيدُ على قواضِبِها جَلاءَ

---

[1] إطيمش، محسن، **دير الملاك**، مرجع سابق، ص 269

[2] إطيمش، محسن، **دير الملاك**، مرجع سابق، ص268

[3] السياب، بدر شاكر، **الديوان**، دار العودة، بيروت، 1995، قصيدة (أنشودة المطر، ص 517)

[4] إطيمش، محسن، **دير الملاك**، مرجع سابق، ص269

[5] إطيمش، محسن، **دير الملاك**، مرجع سابق نفسه، ص265.

[6] البياتي، عبد الوهاب،، **الديوان**، مرجع سابق 471/1

[7] إطيمش، محسن، **دير الملاك**، مرجع سابق، ص266

[8] الصائغ، عبد الإله، **الصورة الفنية في شعر الشريف الرضي**، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1984، ص75

[9] الرضي، الشريف **الديوان**، دار صادر، بيروت، 16/1

فيقول الباحث معلقا: "هنا مقطع عرضي لصورة جزئية ذهنية مزاجها حشد من اللقطات تستأثر الحسية منها بنصيب وفير، تقترب الدلالات لنفهم أن الشاعر عاشق مجرّح متحد بالطبيعة اتحاد النبض بالعرق، فالبريق الذي تراءى بالطويلع لم يضئ السماء ابتداء، وإنما أضاء ذاكرة الهوى، فألم به كنبض العِرق وهناً وبعدها أضاء السماء" [1] فالشاعر حزين لبعد الحبيبة فالصورة ذهنية إلى جانب صورة جزئية أخرى في القصيدة مزاجها الذهن والحس.

أمّا عن الذهنية المقاربة، فيقول[2]: "فالذهن مصدر العملية التصويرية ومركزها، بيد أن صوره لا تبين إلا من خلال الحواس، فإذا صنعنا مقاربة من صور الذهن نحو الحياة/ الموت، الحب/ المقت، اليقين/ الشك، المروءة/ الغدر، لأمكننا رؤية هذه المقاربات.. تقع تحت سلطان التصوير الحسي أداتها الاستعارة والكناية" ويضرب مثلاً في قول الشريف الرضي:

خطبتني الدنيا فقلتُ لها ارجعي إني أراك كثيرة الأزواج

ويعني بالصورة الحسية " تفكيك الواقع وتشكيله في المخيلة الثانية تشكيلاً لحمته الحواس الخمس، وتأسيساً على هذا المعنى ثمَّة الصور البصرية والسمعية والشمّية والذوقية واللمسية"[3] ويضرب مثلاً في قول الشريف الرضي:

لأبعثنّ على البَيْداء راحلةً والليلُ بَالريح خَفَّاقُ الجَلابيبِ

ما كنتُ أرغبُ عن هوجاء تقذف بي هامَ المَرورى وأعناق الشَخانيب

ويوضح الصورة في هذين البيتين، بأنَّ الصحراء في ذاكرة الشاعر البصرية مساحة متشابهة الأطراف والأعلام والألوان والأصوات والشميم، تضل السفر وتسكب الوحشة، وسطها نلمح راحلة الشاعر وهي تعدو به، ثمَّ يرسم خلفها ليلاً بهيماً، فتتحول إلى هيئة سمعية لمسية. وليست وظيفة شعرية الصورة تجسيد الأشياء المجردة والعبور من الأمر المعنوي إلى الشيء المحسوس في النص الشعري عند صلاح فضل، وعذره في ذلك أن "كثيراً من الاستعارات تضع شيئاً حسياً محل شيء آخر مثله، فعندما نجد صوراً مثل "الشعر الأزرق" و"العيون الشقراء" يدرك أن كلمات الألوان هنا لا تحيل إلى الألوان ذاتها، وعندما يقول شاعر آخر "ملائكة زرق" فلا توجد هناك أية صورة يستحيل تصورها، وإنما هي عملية استثارة لحالة وجدانية لا يمكن الوصول إليها بطريقة أخرى[4] ويوضح أن "محور الاستعارة والصورة في الشعر هو تجاوز اللغة الدلالية إلى اللغة الإيحائية، وهو عبور يتم عن طريق الالتفاف خلف كلمة تفقد معناها على مستوى لغوي أول لتكتسبه على مستوى آخر، وتؤدي بهذا دلالة ثانية لا يتيسر أداؤها على المستوى الأول" وهو في هذا الرأي يأخذ بما قاله (جان كوهن) من أن الاستعارة غاية الصورة. فالانزياح التركيبي لم يحصل إلا لأجل إثارة الانزياح الاستبدالي، إلا أن الاستعارة الشعرية ليست تغيّر في المعنى حسب، إنها تغيّر في طبيعة أو نمط المعنى، انتقال من المعنى المفهومي إلى المعنى الانفعالي، ولهذا لم تكن كل استعارة كيفما كانت شعرية، فإذا كان المدلول الثاني جزءاً من المدلول الأول، فإن تغير المعنى يبقى منحصراً في مستوى دلالة المطابقة. لقد تمَّ استبدال المعنى لا اللغة"[5].

وإذا كانت هذه وظيفة الصور المصنوعة من إبداع الشاعر ذاته، فإن هذا الشاعر قد تتجاوز صناعته للآخر حيث يوظّف الصورة التي صنعها الشاعر، سواء أكان توظيفه بمعناها أم بمبناها، وهدفه من ذلك خلق رؤية جديدة عند المتلقي.وقد نظر إليها غير دارس كنتيجة لحالة التوظيف فقال: "إن الالتفات إلى مكونات الصورة الموروثة هو التفات جزئي، وغير موظف توظيفاً إيجابياً تاماً، إلا أنه سيقود الشاعر إلى أنماط أخرى من توظيف الصورة الموروثة.. إمّا تضميناً للصورة أو تمثلاً لها، وإعادة خلقها من جديد؛ لتلائم حالة الشاعر وتخدم مضمونه المعاصر، أو تقود الشاعر إلى استحياء المناخ

---

[1] الصائغ، عبد الإله، **الصورة الفنية في شعر الشريف الرضي**، مرجع سابق، ص75

[2] الصائغ، عبد الإله، **الصورة الفنية في شعر الشريف الرضي**، مرجع سابق، ص65

[3] الصائغ، عبد الإله، **الصورة الفنية في شعر الشريف الرضي**، ص65

[4] فضل، صلاح، **أساليب الشعرية المعاصرة**، دار قباء للنشر، القاهرة، 1998، ص47

[5] فضل، صلاح، **أساليب الشعرية المعاصرة**، مرجع سابق، ص 48

التصويري الموروث بشكل عام"[1]. ويضعنا هذا أمام حالتين:أولاها: التوظيف الناجح، ويظهر في قول بدر شاكر السياب في قصيدة "المومس العمياء" الليل يطبق مرة أخرى، فتشربه المدينة/ والعابرون، إلى القرارة... مثل أغنية حزينة"[2] فيقول: "العلاقة المجازية التي هي (شرب الليل) انتماء للماضي الشعري وتأثر في الصورة التي وردت في أبيات أبي العلاء المعري:

يكاد الصبح تشربه المطايا وتملأ منه أوعية شنان.

ثمَّ يعلق قائلاً: "إن لكلا الصورتين معنى ووظيفة في القصيدتين، لكن ما يتضح هنا هو أن السياب التقط تلك العلاقة المجازية ونأى بها، ربط بين "شرب الصبح" و"شرب الليل وكان التحول هو تكوين تصويري فاعل ومدخل وصفي يسهم كثيراً في بلورة الحالة الشعرية؛ ذلك أن السياب كان بصدد رسم صورة للمدينة الموحشة التي يخيم عليها الليل والحزن وتعيش حالة من الجدب... وبذلك أخذ يتجاوز الالتفات البسيط والعابر للصورة القديمة، لقد بدأ يتمثلها ويعيد خلقها، لتخدم موضوعه وموقفه المعاصر"[3].

وثانيها:- التوظيف القاصر: وهو التضمين التام الذي يلجأ إليه الشاعر دون أن ينجح في أن يكتسب دلالات جديدة، ولم تنصهر هذه الدلالات داخل السياق الموضوعي لقصيدته، بل تبتعد عمَّا كانت تعنيه في الموروث، ويظهر ذلك في التضمين الذي وظّفه الشاعرعبد الوهاب البياتي في قصيدته "كتابة على قبر عائشة": **"يا راكبا نجران/ بلّغ نداماي إذا ما طلع النهار/ واقتحمتْ مدينةَ الموتى خيول النار/ وشطّ بي المزار/"أن لا تلاقيا" ولا لقاء/ وابكِ على طفولتي أمام صمت القبر/ وقف على إطلال هذا القلب/ مُصلّياً للرب"**[4] إذ يستعير قول الشاعر عبد يغوث بن وقاص:

أيا راكبا أمَّا عرضت فبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا

وواضح أن البياتي كان يتابع كلمات الشاعر القديم. وهو وإن أدخل بين تلك الكلمات قوله: "واقتحمت مدينة الموتى خيول النار، إلا أنه ما استطاع أن يخرج المعنى القديم من واقعه النفسي أو يضيف شيئاً جديداً، أو أن يتوجه به وجهة أخرى.

فبيت عبد يغوث كان يشير إلى الأحزان واليأس المتأتي من البعاد الذي لا يعقبه تلاق، وهذه الحالة النفسية هي محور معاني قصيدة البياتي أيضاً، ومن هنا ينأى تضمين الصورة الموروثة عن أن يكون إيجابيا، لأننا نعرف أن للتضمين الفني وظيفة هي في الغالب لتطوير المعنى أو الحدث أو للتسامي بالانفعال"[5].

وهذا ما لم يحدث أو يتمكن الشاعر منه توظيفاً وخلق قصوراً عجز تضمينه أن يحقق ما تصور أو أراد أن يوصله إلى المتلقي، فكانت الصورتان قد تكررتا دون أن توحي بجديد.

الخلاصة:

وبعد،،،

فإنْ قدمت الصورة نفسها في شعرنا القديم على أنها وسيلة من وسائل التزيين، أو أنها مثبتة لمقدرة الشاعر في الصنعة الشعرية، أو شارحة للمعنى موضحة له، فإنّ الصورة في الشعر الحديث قد خرجت من إطارها التقليدي، لتحمل عبئا ثقيلا في تجسيد المعنى، وفي خلق الإيحاء الذي يشكل قوام هذا الشعر في أكثر الأحيان، باختصار أصبحت الصورة ــ في معظم حالاتها ــ حاملة للشعرية.ولعل العلاقة الوثيقة بين الشاعر والصورة الشعرية هي التي دعت إلى القول: إن ذات الشاعر تتحقق موضوعيا في الصورة، أكثر مما تتحقق في أي عنصر من عناصر البناء الشعري.

---

[1] إطيمش، محسن، **دير الملاك**، مرجع سابق، ص224

[2] السياب، **الديوان**، أنشودة المطر، مرجع سابق، ص509

[3] إطيمش، محسن، **دير الملاك**، مرجع سابق، ص224

[4] البياتي، عبد الوهاب، **الديوان** 2 / 409

[5] إطيمش، محسن، **دير الملاك**، مرجع سابق، ص228

وتمثل الصورة في الشعر الحديث خاصّة مصدرا مدهشا لثراء التعبير وتوتره، مصدرا لغنى شعري كبير، ولا يمكن تقريبا لقصيدة ما الارتقاء إلى مستوى من الحيوية الشعرية، دون أن يكون للصورة دور في إذكاء قوة الأداء والتصعيد من كثافته وسحره.

وشعرية الصورة تجسيد لغوي جمالي للفكرة، أو النفثة، أو الومضة الروحية التي يريد الشاعر إيصالها إلى المتلقي، وهي ـ على الرغم من أهميتها البالغة . ليست الهدف من كتابة الشعر، إلا أنها ركن من أركان القصيدة.

لقد أخذ التركيز على أهمية شعرية الصورة مدى بعيدا حتى غدت في أحيان كثيرة محكا للتمييز بين شعرية نص ما ونثرية نص آخر، وبذلك تضافرت الصورة واللغة والإيقاع الداخلي على خلق مجرى جديد للشعرية، خارج الهيمنة المطلقة للوزن والقافية، وفتحت طرقا جديدة للوصول إلى مكمن الشعرية في النص وملامسة لذته وطراوته وغموضه.

وأصبحت السمة المميزة للنص وبؤرته الجمالية، فهي أهم أدوات الشاعر لبناء النص الشعري. فالشاعر المتميز هو الذي يبتكر صورا جديدة مبتكرة منفردة بملامحها وأجزائها، وعلاقة بعضها ببعض، بعيدة كلّ البعد عن الوصف المباشر والتقريرية المملة بوساطة دلالات إيحائية ورمزية خلابة بتوافق تام بين الفكر والإحساس وبين الجزء والكل.

فالمبدع يعبّر عمّا يعتلج في نفسه، من خلال الاندماج مع المتخيل الشعري، حيث فضاءات الدهشة والومضات التأملية المتتالية، موصلا لنا تموجات الصورة الشعرية داخل محيط المشهد الشعري الذي تتنامى فيه إيقاعات الروح، وتتشظى من خلاله تفاعلات الوعي والخيال. فهو يستنطق حواسنا ويرتب لنا متعة القراءة الممزوجة بين الحسية والبصرية والذهنية والخيالية المجردة بما يضفي من دلالات إيحائية عميقة على المعنى المراد إيصاله.

وأجمل تلك الصور التي يمتزج فيها الحسي النفسي بالواقعي الخارجي، متضمنة المعنى واللون والصوت والحركة والزمان والمكان، ناقلا ما يراه في ذاته ويعتلج في نفسه، وإلا ما الفائدة من نقل الواقع وتطابقه كما في الصورة المرئية ؟ وإن أظهر حركة سردية في الصورة إذ يجب أن يهتم بالتفكير الحسي محطما الحدود الزمنية والمكانية ويشكلها بألوانها النفسية.

لقد صارت الشعرية، شعرية القصيدة نتاجا لعوامل متعددة، فجان كوهن لا يرى الشعرية في الوزن والقافية مع اهتمامه الواضح بهما، بل يراها في ما يدعوه بالانزياح، أو معدل المجاوزة الذي يحققه الكاتب للغته، والذي يعني "متوسط التردد لمجموعة من المجاوزات التي تحملها اللغة الشعرية بالقياس إلى لغة النثر"[1].

المصادر والمراجع:

- ابن منظور(د.ت)، **لسان العرب**، د.ط، مج6، القاهرة، دار المعارف.
- أبو ديب، كمال(1984)، **جدلية الخفاء والتجلي**، ط3، بيروت، دار العلم للملايين.
- أبو ديب، كمال(1981)، **في الشعرية**، ط2، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية.
- أدونيس(1986)، **الثابت والمتحول**، ط5، ج1، بيروت، دار الفكر.
- إسماعيل، عز الدين(1986)، **الأسس الجمالية**، ط3، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
- إسماعيل، عز الدين (2006)، **كل الطرق تؤدي إلى الشعر**، ط1، الرياض، دار الفيصل الثقافية.
- إطيمش، محسن(1982)، **دير الملاك، دراسات نقدية للظواهر الفنية في الشعر العراقي المعاصر**،بغداد، دار الرشيد.
- الأقرع، محمود(1999)، **الشعرية في نثر نزار قباني**، مجلة الموقف الأدبي، ع335، دمشق، اتحاد الكتاب العرب.
- أنيس، عبد العظيم، العالم، محمود أمين (1989)، **في الثقافة المصرية**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة.
- بدوي، عبد الرحمن(1965)، **في الشعر الأوربي المعاصر**،القاهرة، مكتبة الأنجلو المصريّة.
- البياتي، عبد الوهاب(د.ت)، **الديوان**، ط4،بيروت، دار العودة.
- الجرجاني، عبد القاهر (1991)، **أسرار البلاغة**، تحقيق عبد العزيز شرف، بيروت، دار الجيل.

[1] كوهن، جان، **بناء لغة الشعر**، ترجمة وتقديم وتعليق، أحمد درويش، مكتبة الزهراء، القاهرة، د. ت، ص20

- درو، إليزابيث(961)، **الشعر كيف نفهمه ونتذوقه**، ترجمة محمد إبراهيم الشوش، بيروت، مكتبة منيمنة.
- الرّباعي، عبد القادر(2006)، **شاعر السمو، زهير بن أبي سلمى، الصورة الفنية في شعره**،عمّان، دار الكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث.
- الرباعي، عبد القادر(2009)، **الصورة الفنية في النقد الشعري**، ط1، عمّان، دار جرير للنشر والتوزيع.
- الزرزموني، إبراهيم أمين (2000)، **الصورة الفنية في شعر علي الجارم**، ط1، القاهرة، دار قباء للطباعة.
- ساسين، سيمون عساف(1985)، **الصورة الشعرية، وجهات نظر عربية وغربية**، ط1،، بيروت، دار مارون عبود.
- السياب، بدر شاكر(1995)، **الديوان**، بيروت، دار العودة.
- سلوم، داود(**197)**، **مقالات في النقد والأدب**، ط2، بيروت، عالم الكتب.
- سي دي، لويس(**1982)**، **الصورة الشعرية**، ترجمة أحمد نصيف الجنابي، بغداد، دار الرشيد.
- الشايب، أحمد(1973)، **أصول النقد الأدبي**، ط8، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- الصائغ، عبد الإله(1984)، **الصورة الفنية في شعر الشريف الرضي**، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام.
- ضيف، شوقي**(د.ت)**، **البلاغة تطور وتاريخ**، ط8، القاهرة، دار المعارف.
- ضيف، شوقي(د.ت)، **في النقد الأدبي**، ط7، القاهرة، دار المعارف.
- طاليس، أرسطو(1980)، **فن الشعر**، ترجمة عبد الرحمن بدوي، بيروت، دار الثقافة.
- عباس، إحسان(1992)، **فن الشعر**، ط5،عمّان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- عصفور، جابر(1974)، **الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب**، ط1، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر.
- عوض، ريتا(1992)، **بنية القصيدة الجاهلية، الصورة الشعرية لدى امرئ القيس**، بيروت، دار الآداب.
- غاتشف، غورغي(1990)، **الوعي والفن، دراسات في تاريخ الصورة الفنية**، ترجمة، نوفل نيوف، مراجعة سعد مصلوح،، الكويت، سلسلة المعرفة.
- فضل، صلاح (1998)، **أساليب الشعرية المعاصرة**، القاهرة، دار قباء للنشر.
- كوهن، جان(د.ت)، **بناء لغة الشعر**، د.ط، ترجمة وتقديم وتعليق أحمد درويش، القاهرة، مكتبة الزهراء.
- المرزوقي(د.ت)، **شرح ديوان الحماسة**،، بيروت، دار الجيل.
- هلال، محمد غنيمي (د.ت)، **دراسات ونماذج في مذاهب الشعر ونقده**،القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- هلال، محمد غنيمي (1973)، **النقد الأدبي الحديث**، بيروت، دار الثقافة ودار العودة.
- الورقي، السعيد(1984)، **لغة الشعر العربي الحديث**، ط3،، بيروت، دار النهضة العربية.
- ويلك، رينيه، وارين، أوستن (1981)، **نظرية الأدب**، ط2، ترجمة محي الدين صبحي، مراجعة حسام الدين الخطيب،، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الولي، محمد(د.ت)، **الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي**، بيروت، المركز الثقافي العربي.
- اليافي، نعيم(2008)، **تطور الصورة الفنية في الشعر العربي الحديث**، دمشق، دار صفحات.

الاحتواء في اللّغة: من أسر الآنية إلى الكينونة الفعلية- مقاربة تداوليّة

أ.د.صالح خديش - أ.زينة براهمية
جامعة خنشلة - جامعة تبسة

الملخّص: لقد تخلّت اللّسانيّات البنيويّة عن البحث فيما وراء الكينونة اللغوية بمفهومها الشّكلي الذي يركّز على الشّكل دون المادّة، وأبعدت البعد الخارجي المتمثّل في المرجع من خلال تركيزها على دراسة اللّغة لذاتها ولأجل ذاتها، فآلت العلامة اللّغويّة في ظلّ البنيويّة إلى نسق مغلق ذي إجراءات داخليّة صارمة، في حين كان للتّصور اللأنجلوسكسوني المتمثّل في إسهامات بيرس بمعيّة شارل موريس فضل السّبق في تشييد نسقيّة سيميائيّة مفتوحة تعمل على استعادة المحتوى التّداولي للعلامة، ومن ثمّة سعت اللسانيّات التّداولية إلى مدارسة الجانب الإنجازي للعلامة في السّياق انطلاقا من الأطروحة المركزيّة في فلسفة اللّغة العادية وهي الاستعمال، وهي إذ ذاك ما لبثت تقاوم سحر التّجريد الذي فرضته البنيويّة، سعيا لإثبات تلك العلاقة الضروريّة بين اللّغة والعالم الخارجي.

الكلمات المفتاحيّة: اللّغة، الفكر، الوجود، الاحتواء، الكينونة الفعليّة، النّسق المغلق، الآنية، التداوليّة.

Abstract
Structural Linguistics has abandoned research beyond the linguistic entity in its formal sense, which focuses on the form without the subject, and removed the external dimension of the reference through its focus on the study of language itself and for itself. The linguistic sign, under structuralism, has turned into a closed format with strict internal procedures, meanwhile the Anglosaxon contributions is examplified in Pierce together with Charles Morris who were leaders in founding semiotic systemic restore deliberative content of the sign. Hence, Pragmatic linguistics studied the aspect of the sign in context based on the central thesis in the philosophy of ordinary language which is the use. Since then it resisted the charm of abstraction imposed by structural, in order to prove that the necessary relationship between language and the outside world

اللّغة من النّظريّة البنيوية إلى النّظرية التّداوليّة : إنّ اللّغة ضرورة الحياة البشريّة، بل هي صانعة رحلته على الأرض، يتغلّب بها على ما حوْله من ظروف البيئة الخارجيّة والدّاخليّة التي لا يتمّ اختراقها إلاّ بمفتاح اللّغة السّحري.

لذا تنفرد اللّغة دون غيرها بمنزلة مهمّة في حياة البشر، يقول **"عبد السّلام المسدّي"**: «اللّغة من حيث هي وجود مطلق لازمة الحضور مع الإنسان، وفي ذلك طابعها الكوْني.»[1]

اللّغة هي الوجود المطلق، لأنّها قوّة ونشاط في دواخلنا، تنقل موجود حقائقنا، فكأنّما هي تنفخ روح الحياة في كل الكائنات والأشياء، ويقول **"بول ريكور"**:«الأسماء إذن هي التي تحضر الأشياء وتمدّها بالوجود والثّبات وهي التي تسبغ المعنى على الخبْرة وتجعل الخبرة تصبح ذاتها.»[2]

اللّغة تحضر الأشياء والأشياء تكون، فاللّغة يتلفّظ بها الوجود وينطق ذاته من خلاها، «الوجود لغة، أو هو لغوي في بنيته وصميمه، فليست الكلمات واللّغة قواقع تختزن فيها الأشياء ببساطة من أجل تجارة الحديث والكتابة.»[3] ليست اللّغة لفائف تعبّأ بها الأشياء، وليست مصطلحات أسماء وضعها الإنسان، يعيّن بها أشياء لتدخل عالم الوجود، بل في اللّغة ذاتها توجد الأشياء وتكون، يقول **"هيدجر"**:« الوجود بطبيعة الحال يسفر عن وجهه في اللّغة.»[4] إذا لا وجود للوجود إلاّ باللّغة إنّها صوت الكينونة، نلتقي بها في كلّ سلوك نقوم به، فكيف يمكن عزلها عن العالم الخارجي؟ كيف يمكن دراستها كنظام

---

[1]- التّفكير اللّساني في الحضارة العربية :عبد السلام المسدّي، دار العربية للكتاب (د.م)، ط2، 1986، ص 48.

[2]- فهم الفهم – مدخل إلى الهرمنيوطيقا – نظريّة التّأويل من أفلاطون إلى جادامر عادل مصطفى- رؤية للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص259/258.

[3]- المرجع نفسه، ص 257.

[4]- نفسه، ص 259.

مكتفٍ بذاته ذي علاقات داخليّة فقط؟ ينطلق الطّرح البنيوي من منظور محايثي: أي دراسة نسق اللّغة بمعزل عمّا تتناوله تلك اللّغة من فكر من جهة وفصلها عن الوجود من جهة أخرى. و ضمن هذا الطّرح أصبحت اللّغة وساطة بين علامات وعلامات فقط، ولا وجود للبعد الخارجي المتمثّل في المرجع.

كان هذا حرصا من زعيم البنيويّة "**فردناند دوسوسير**" على الصّرامة والمنهجيّة، والدّقّة العلميّة، سعيًا لتقديم وصف دقيق للمتن اللّغوي، وعرض شامل للبنية الدّاخليّة للّغة، يقول "**جرهارد هلبش**":

«إنّ الذي يجمع الاتّجاهات المختلفة لعلم اللّغة البنيوي هو فهم اللّغة على أنّها نظام علائقي، وعلى أنّها بنية داخليّة.»[1]

إن قول "**جرْهارد هلْبش**" في كون اللّغة بنية داخليّة من منظور البنيويّة يستدعي الوقوف عند الموقف المنهجي البنيوي الذي قام رائده بإفراغ جذري للخارج لساني "**Exstra - ling**" يقول "**دوسوسير**" : «أعتقد أن دراسة الظواهر الخارجية مفيدة جدا، ولكن القول أننا لا نستطيع فهم النظام اللغوي الدّاخلي من غير دراسة الظّواهر الخارجيّة، إنما هو كلام بعيد عن الحقيقة. »[2]وقد رهن على ذلك بالاستعارة إذ تستغني في كثير من الأحيان عن العالم الخارجي لفهم الاستعارة ونكتفي بتأويلها في حدود النّسق الذي وردت فيه.

ويقوم الطّرح البنيوي على مفهوم الوصف الذي يعتبر أحد أهمّ عناصر الجهاز المفاهيمي الذي قدّمه "**سوسير**" ويعني هذا المفهوم تنظيم المعطيات المتوافرة من أجل معرفة مضبوطة ودقيقة للظّواهر التي تمّت ملاحظتها دون التّطرّق إلى رأي طابع افتراضي من شأنه تقديم تفسير ما، ويعود سبب الاكتفاء بالوصف إلى كون العلامات الاعتباطيّة والعرفيّة في اللّغة واضحة ولا يعتريها أيّ غموض والوصف يتحدّد بدراسة المنجز في صورته الآنية، بذلك قامت اللّسانيّات البنيويّة على انشطار الجسم اللّغوي وانقسامه إلى ثنائيات (**Dichotomies**)، من بين هذه الثنائيات الأساسية في المنهج البنيوي ثنائية الآني **synchronic** / زماني **Diachronic** والاتّجاه الآني هو الذي يتحقّق فيه الوصف، يقول "**ميلكا إفيش**": «فالمقاربة الآنية تعالج الموقف اللّغوي في لحظة بعينها من الزّمان...»[3]

فاللّسانيّات البنيويّة تتّخذ المقاربة الآنية منهجا لها أثناء تتّبعها للوقائع اللّغويّة، فلا تهتمّ بالتّاريخ ولا تأبه للظّواهر اللغويّة بوصفها ظواهر مستقلّة بعضها عن بعض، بهدف الوصول إلى القانون العام الذي يحكمها، وهذا ما جعلها سانكرونيّة، وتسجّل في الوقت نفسه قطيعة مع الدّراسة الدّياكرونيّة التّاريخيّة، يقول "**دوسوسير**" معلّلا وجهة نظره في اعتماد المقاربة الآنية: «إن أوّل ما يثير اهتمامنا عندما ندرس حقائق اللّغة هو أنّ التّعاقب الزّمني لهذه الحقائق لا وجود له عند المتكلّم، فالمتكلّم يواجه حالة لغويّة لذا على اللّغوي الذي يرغب في فهم حالة لغويّة أن ينبذ جميع المعرفة المتعلّقة بالأمور التي أدّت إلى تلك الحالة، ويهمل العامل الزّمني، فهو لا يستطيع أن يدخل إلى عقل المتكلّم إلاّ بنبذ الماضي تماما، لأنّ تدخّل التّاريخ لا ينتج عنه سوى تشويه أحكام الجنس اللّغوي.»[4]إذن يكون عامل التّاريخ حائلا بين اللّغة والدّراسة العلميّة على حدّ تعبير"**دوسوسير**"، فالواجب القيام بإفراغ جذري للدّراسة من أيّة شوائب من شأنها أن تعكّر صفوها، لذا ليس غريبا على من وقف عند حدود الدّراسة الآنية، وألغى الخارج لساني أن يبعد المرجع عن الدّراسة بشكل نهائي.

«إنّ اللّساني لا يهتمّ بالمرجع المدلول عليه.» الموجود في الواقع، أي (référant) والذي يحيل على العنصر المحسوس المادّي، بل إنّ اهتمامه منصبّ على المدلول المفهوم، وعليه فالدّليل اللّساني عند "**دوسوسير**"«le signe linguistique ما ربط بين المدلول المفهوم والصّورة الصّوتيّة التي تشير إليه.»[5]

[1]- تاريخ علم الحديث: جرهارد هليش، تر وسعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر،ط1، 2003، ص 92.

[2]- علم اللّغة العام: فردناند دوسوسير، تر: بوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، (د-ط)/ 1985،ص 40.

[3]- اتجاهات البحث اللساني: ميلكا إفيتش، ترد: سعيد عبد العزيز مصبوح و وفاء كامل فايز، (د.م)،ط2، (د،س)،ص220.

[4]- اتجاهات البحث اللساني: ميلكا إفيتش،ص 100.

[5]- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة شفيقة علوي أبحاث للترجمة والنّشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 2004، ص 12.

ووفقا للمبدأ الآني، ينظر المنهج البنيوي إلى اللّغة باعتبارها موضوعا قابلا للدّراسة المنتظمة المستقلّة استقلالا تامّا عن كلّ ما يحيط بها على خلاف ما كان سائدا مع المنهج التّاريخي.وعلى هذا الأساس، فإنّ المنهج البنيوي منهج ذهني خالص يلغي الجانب المادّي من الدّراسة العلميّة، ويتجلّى هذا من تصوّر "**سوسير**" للعلامة اللّسانيّة، حيث يرى أنّها تتكوّن من جانبين أساسيين هما: الدّال (signifiant) والمدلول (sinifie)، أمّا الدّال فهو الصّورة السّمعيّة التي تدلّ على شيء ما أو تعني شيئا ما ولا يعني هذا ذلك الصّوت الفيزيائي، أمّا المدلول فهو التّصوّر عن الشّيء المعني وليس الشّيء المعني ذاته، ومنه تتحدّد العلامة اللّسانيّة عند "**دوسوسير**" بوصفها ارتباطا بين تصوّر ذهني وصورة سمعيّة، والتي تأخذ عنده - الصّورة السّمعيّة – مفهوم البصمة النّفسيّة للصّوت، أو الانطباع أو الأثر الذي تشكّله لنا حاسّة السّمع، أمّا الكلام، الزّمان، والوجود، فهي عناصر خارج دائرة اهتمامات المنهج البنيوي لذلك ينْعت بأنّه منهج شكلي صوري، لا يدرس ما وراء الكينونة اللّغويّة، إنمّا يعنى بدراسة المنجز اللّغوي في صورته الآنية عزلا له عن كلّ ما يحيط به، عن الزّمن، وعن الوجود.

هنا بالضّبط دخلت اللّغة في أسر الآنية وفق التّصوّر النّفسي للعلامة، وإلغاء الشقّ المادّي من الدّراسة.

والحال أنّه لا يمكن استبعاد هذا الشّقّ المتمثّل في المرجع، ودراستها كنظام من العلاقات، فحقيقة اللّغة لا تكمن في جانبها النّسقي الشّكلي إنّما تلك الحقيقة كامنة في مظاهرها المقاميّة بالدّرجة الأولى.

لذا لا يمكن فصل اللّغة عن الوجود، فهي سرّ الوجود والأصل الإنشائي لكلّ موجود في انطولوجيا الخلق، فالوجود مرجع أفعال اللّغة، تعمل فعلها فيه ليكون بها موجودا، بل إنّه نوع من الاحتواء فيها، وهو ليس ذاتيّة مغلقة على نفسها، بل هو موجّه منذ البداية نحو العالم الخارجي هو الحقيقة الواقعيّة الدّائمة، أو الحقيقة التي نعيش فيها.[1]

والرّجوع إلى الأشياء والماهية بالمعني الفينومينولوجي مطلب ضروري لا غناء عنه، «فالمرجع أو الشّيء المشار إليه له التّقدّم المنطقي على الاسم وبالأوْلى على الدّلالة.»[2]

لا يمكن فصل اللّغة عن الوجود، عن العالم الخارجي، فكلّ ما تجاوز حدود اللّغة أو كان خارج إطارها غير موجود أصلا، فاللّغة تحتوينا، فيها يكمن مصير الإنسان، بل حقيقته وجوهره، يقول "**هيدجر**":«الوجود بطبيعة الحال يسفر عن وجهه في اللّغة.»[3]ويقول "**رولان بارت**": «إنّ اللّغة هي صوت الكينونة، والحقيقة ليست شيئا أخر سوى الكشف عن الكينونة من خلال اللّغة.»[4]

"**هيدجر**" الذي يعلن احتواء اللّغة للوجود، يشاطره في ذلك **بارت** الذي يرى أنّ كلّ المجالات الاجتماعيّة ليست سوى شفرات غير ذات أهميّة وهي معزولة عن اللّغة، كقانون السّير مثلا، وأنّه بمجرّد الانتقال إلى مجموعات لها عمق اجتماعي حقيقي نلتقي باللّغة، ممّا لا مراء فيه أنّ الأشياء والصّور والسّلوكات قد تدلّ بغزارة لكن لا يمكنها أن تفعل ذلك بكيفيّة مستقلّة، لأنّ كلّ نظام دلائلي يمتزج باللّغة امتزاجا، ويقول ذاته من خلال اللّغة فكيف إذن نعزل اللّغة عن العالم الخارجي، وكلّ نظام دلائلي لا يحكي نفسه إلّا من خلال اللّغة ؟

يقول "**بارت**": «إنّ كلّ المجالات المعرفيّة ذات العمق السّيميولوجي الحقيقي تفرض علينا مواجهة اللّغة، ذلك أنّ الأشياء تحمل دلالات غير أنّه ما كان لها أن تكوّن أنساقًا سيميولوجيّة أو أنساقًا دالّة لولا تدخّل اللّغة، ولولا امتزاجها باللّغة، فهي إذن تكتسب لغة النّسق السّيميولوجي من اللّغة.»[5]

---

[1]- أنطلوجيا اللّغة عند هيدجر: إبراهيم أحمد، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، لبنان/ منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 01،2008،ص25.

[2]- فعل القول من الذّاتية في اللغة: أركيوني، إفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء، المغرب، (د.ط)، 2006، ص11.

[3]- فهم الفهم : عادل مصطفى، ص 259.

[4]- هسهسة اللغة: رولان بارت، تر: منذر عيّاشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا،ط1، 1999، ص 11.

[5]- مبادئ في علم الأدلة: رولان بارت، تر وتق : محمد البكري، دار الحوار اللاذقيّة،سوريا، ط1987،2،ص27-28.

فكلّ نسق إذا جامد لا حياة فيه ما لم تنفخ فيه اللّغة من روحها، فيتكلّم بإذنها، وهو في غياهب الصّمت ما لم تأخذ اللّغة بيده وتقوله للوجود، فإذا به يتكلّم لغة، وما كان ليتكلّم لو لم تقله اللّغة.

فصل اللّغة عن الوجود كانت النّقطة التي أطاحت بالنّموذج البنيوي السّوسيري، ليطرح نفسه وبقوّة النّموذج البيرسي ثلاثي الأبعاد المتكوّن من دال ومدلول ومرجع، وهكذا تمّت استعادة البعد التّداولي للعلامة، في هذا البعد تتّخذ العلامة من خلال وظيفتها الأصليّة والآثار التي تحدثها عند المتلقّين، أي الطّريقة التي تستعمل بها هذه العلامة، في هذا البعد تحرّرت العلامة اللغويّة من أسر الآنية لتنتقل إلى الكينونة الفعليّة، لتعلن ذاتها، فحقيقتها لا تكمن في تألّفها مع غيرها من العلامات في جانب نسقي شكلي، إنّما تلك الحقيقة كامنة في مظاهرها الاستعماليّة والتّداوليّة والمقاميّة بالدّرجة الأولى.

تمّت استعادة البعد التّداولي ليحدث انقلابا جذريّا في طريقة النّظر إلى العلامة اللغويّة، فقد صار في منطقة أن العلامة اللّغويّة، لا تقاس لعلاقتها مع غيرها من العلامات داخل نسق مغلق، بل تقاس بالنّظر إلى مرجعها وبالنّظر إلى الحدث الإنجازي الذي تخلّفه في العالم الخارجي، لقد فتحت التّداوليّة المجال إلى ما يعرف بالمخرج الألسني، إذ احتضنت دراسة جديدة تهتمّ بالعلاقة الماثلة بين اللّغة وبعدها المرجعي، العالم الخارجي، الوجود بأسره. فهي تعتبر منعرجا حاسما في الدّرس اللّغوي المعاصر لأنّها انتقلت باللّغة من المستوى النّسقي المغلق إلى المستوى المرجعي، والمقامي و المستوى الحدثي.

تهتمّ التّداوليّة بما وراء الكينونة اللغويّة، تبحث في كل ما يحيط باللّغة لتصل إلى الحقيقة المنطقيّة، لتكون تلك النّظريّة التي انفتح فيها النّسق اللّساني ليغادر الانغلاق البنيوي وينعتق من الأسر الآني ليستعيد الهويّة الوجوديّة والزّمانيّة معا.

جاءت التّداوليّة، لتترك اللّغة وهْم الوجود في النّسق المغلق ولتبْحث في الحقيقة العقليّة التي تخدمها في الوجود.

2- اللّغة والقيم الاجتماعية المجرّدة:تمتلك الحيوانات – بشكْل غريزي – قدرة على التّواصل، فتصدر أصْواتًا تعبّر من خلالها عن فرحها أو ألمها فهذه الأصوات وسيلة للتّعبير عن الأحاسيس وكذا الانفعالات المباشرة بطريقة مباشرة، ولا تستعمل في ذلك لغة بل تكتفي بأصْوات نسْتدلّ بها عن هذه الأحاسيس في حين أنّ الإنسان هو الكائن الوحيد الذي ينطق ويعبّر عن أحاسيسه وقيمه المجرّدة.

إنّ تلك القيم والمفاهيم المجرّدة من الصّعب أن تستدلّ على وجودها من دون لغة، وتمثّل هذه القيم بين قيمتين هما أصل كلّ القيم الأخرى، وهما قيمتي الخير والشّرّ فمن قيمة الخير كانت معاني العدْل والصّدق والحقّ والمحبّة والوفاء والإخلاص وغيره من القيم الفاضلة، ومن قيمة الشّرّ كانت معاني الكره، والبغض والحسد، والغدر والنّميمة والخيانة والرّذيلة وغيرها من القيم التي تستقبح الأذن سماعها.

ولا يمكن -في أي حال من الأحْوال - أن نحاجج حوْل العدْل والظّلم دون لغة أو نعبّر عن المحبّة والكره دون لغة وهكذا، فهي قيم مجرّدة لا تجسّد في الوجود إلّا باللّغة، ومن المستحيل في نظر أرسطو أن نتواصل حوْل ما هو خير وما هو شرّ من دون لغة «من هنا فإنّ امتلاك اللّوغوس ليْس فقط امتلاك لملكة التّواصل، والتّبليغ والإعلام والإخبار، فالصّوت يسْمح بذلك، والحيوانات كذلك تقدّر على ذلك، ولكن التّواصل والتّبليغ بواسطة المفاهيم وتبادل القضايا ملكة إنسانيّة تقوم على التّجريد، وتجعل من بعض القيم الاجتماعيّة المجرّدة ممكنة مثل الخير والشّرّ والعدل والجور أو الظّلم...»[1]

إنّ عالم الحيوانات يخلو من هذه المعاني المجرّدة، حسبها في ذلك التّواصل الغريزي المعبّر عن الألم والفرح والجوع والمرض مثلا، لكن عالم الإنسان تشكّله هذا القيم والمعاني، بل خلقه الله تعالى – وابتلاه بها فإمّا أن يزكّي نفسه فيتّبع معاني الخير، وإمّا أن يهين نفسه، فيرضعها قيم الشّرّ ومعانيه ولا يفطمها أبدا، هذه القيم هي موجودة في دواخلنا، لكن أنّى لها أن تعلن وجودها للوجود لولا امتزاجها باللّغة.

ويرى **"ابن حزم"** أنّ اللّغة جسر الإنسانيّة إلى كلّ هذه القيم المجرّدة. [2]

---

[1]- اللّغة والفلسفة – نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة-: الزواوي بغورة، دار الطّليعة، بيْروت، لبنان،ط1، 2005،ص 28.

[2]- التّفْكير اللّساني في الحضارة العربيّة، عبد السّلام المسدّي، ص54.

إنّ هذه المعاني من أجلها خلق الوجود، وخلقت الجنّة والنّار وجعلت لها الأرْض ميدانا للصّراع، واللّغة صوت وجودها. فإذا كانت هذه المعاني والقيم تختزل الوجود في ذاتها وتحْتاج في الوقت نفسه إلى اللّغة لتقولها، ألا يعني ذلك أنّ اللّغة تختزل الوجود في ذاتها ؟ وكيْف يمكن عزل اللّغة عن الوجود، وإفراغها جذريًا من حمولتها الإيديولوجيّة ثمّ دراستها كشكل صوري لا معنى له؟

3- اللّغة والحاجات: تتّضح العلاقة بيْن اللّغة والحاجات، في كون الإنسان ذا حاجة إلى غيره، غير مكتف بنفسه، لذلك احْتاج إلى اللّغة واستعملها، وقد توصّل **"عبد السَّلام المسدّي"** بعد تحليله لنصّ الجاحظ يتحدّث فيه عن وظيفة الكلام إلى اسْتنتاج مفاده أنّ وجود الإنسان متراهن مع توالد الحاجات، وأن سدّ الحاجات متعذِّر خارج حدود اللّغة.[1]

أمّا نحن فنفهم من كلامه أنّ الإنسان يلتمس من ولادة حاجاته وجوده وإذا كانت هذه الحاجات لا يمكن سدّها إلاّ في حدود اللّغة، فهذا يعني أنّ الإنسان لا يلتمس وجوده إلاّ في حدود اللّغة، بل اللّغة هي التي تسطّر وجوده فكيْف يمكن عزلها عن الوجود؟!

4- اللّغة والتّواصل: يولد الإنسان باستعداد تواصلي مبدئي، إذ لا وجود لشخصيّة غير تواصليّة بالطبيعة والجبلّة، ويرمي التّواصل إلى بناء مختلف للذّات، بحيث يشكّل نسيجا من الذّوات المتواصلة، وفي الغالب يهدف إلى نقل معلومة أو رسالة بين طرفين، وهذا ما يفسّر ارتباطه باللّغة وفلسفتها، ما جعل علماء اللّغة، يعتبرون التّواصل الوظيفة الأولى والأصليّة و الأساسيّة للغة. حتّى إنّه «يصعب الحديث عن اللّغة من دون تسرّب الأبعاد التّواصليّة إلى مجال تداولها.»[2]

بل إنّ كثيرا من الباحثين في تعريفه للّغة يثبت مفهوم التّواصل، ولا يفْصله عنها حيث نجد **"مصطفى غلفان"** يقول:«أبسط تعريف للّغة هو أنّها نظام من الأصوات يتواصل بها أفراد مجتمع للتّعبير عن حاجاتهم الماديّة والمعنويّة.»[3] ويؤكّد على أنّها وسيلة وأداة للتّواصل حيث يقول:«وقد نتقدّم قليلا فنعرّف اللّغة صوريّا أو شكليّا بأنّها وسيلة للتّواصل أو أداة للتّعبير عن الأفكار.»[4] ولا غرابة في ذلك فالذّات البشريّة في رغبة ملحّة لتحقيق نوع من التّماشي مع ذات الآخر، والذّوبان في العالم الخارجي، ولا يحدث لها هذا إلاّ عن طريق التّواصل، أمّا التّواصل عموما فيعني «أنّ كلّ إنسان متكلّم وسامع في الآن نفسه، يصدر ويؤوّل ما لا حصر له من الجمل حسب ما يقتضيه المقام التّواصلي، والتّفاعل بينه وبين السّامع.»[5] ومنه فإنّ التّواصل سمة الحتميّة والضّرورة ذلك أنّ جوهره التّشارك والمشاركة، فلا يمكن في أيّ حال من الأحوال أن ينعزل النّاس بعضهم عن بعض، ولا يتأتّى لهم ذلك إلّا باللّغة، و«**ابن حزم** يرى أنّ اللّغة منقّذ كلّ مظاهر التّواصل مع الوجود.»[6] فكأنّ اللّغة تمّ تفجيرها لتكون تواصلا، بحيث أنّنا نفرّق من خلالها بين الإنسان والحيوان أو بين الإنسان والآلات التي تشبهه وإنّ **"ديكارت"** يذهب هذا المذهب، ويحدّد الوسيلة التي بها نُفرّق بها بيْن الإنسان وتلك الحالات التي تشبه جسم الإنسان وتقلّد تصرّفاته وتتمثّل في أنّ هذه الحالات لا تستعمل الكلام أو إشارات كما يستعمله الإنسان إذا رغب في إيصال أفكاره إلى الآخرين، بالرّغم من أنّها قد تقوم بأعمال متعدّدة مثله أو ربّما بصورة أفضل من هذه الأولى.ولكن الإشكال الذي يطرح نفسه بقوّة هو:

- ✓ هل يمكن تصوّر عالم إنساني متفاعل، متواصل مع بعضه البعض خارج ما توفّره له اللّغة من مفاهيم ومقولات؟
- ✓ هل يمكن أن نتصوّر لغة واصفة من غير أن يكون لها وظيفة؟

---

[1]- التّفْكير اللّساني في الحضارة العربيّة، عبد السّلام المسدّي، ص 50.

[2]- التواصل – نظريات وتطبيقات- محمد عابد الجابري، سلسلة فكر و نقد، رقم3، الشبكة العربيّة للأبحاث والنّشر بيْروت، لبنان،ط1،2010،ص 68.

[3]- في اللسانيات العامة-تاريخها- طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها: مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدةَ، بيْروت،لبنان،ط1،210،ص11.

[4]- المرْجع نفسه، ص11.

[5]- في اللّسانيّات العامّة-تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها-: مصطفى غلفان، ص14.

[6]- التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، ص54.

✓ هل اللّغة تحتوي فعل التّواصل أم أنّه لا يمكن أن يحْدث خارجها، أم أّنها هي في حدّ ذاتها جزء من العمليَّة التّواصلية، بحيث يمكن القول أنّ اللّغة تشكّلت بفعل استخدام النّاس لها أثناء التّواصل؟

✓ وبشكل أوضح: هل اللّغة تغدو أمر تحدّده سيْرورة التّواصل الجاري في قلب جماعة ما، أم أنّها هي التي تحدّدُ. سيْرورة التّواصل بحكم أنّه لا يمكن أن يحْدث إلّا بها؟

✓ إنّ القول بوجود صلة وثقى بيْن اللّغة والنّشاط التّواصلي أمْر لا مراء فيه، لكن الإشكال وكما طرحْناه متمثّل في أيّهما يحْتوي الآخر؟

لقد ارتبطت نشأة الخطاب التّنظيري والتّحليلي للتّواصل بنموذج كلود شانون ووارين ويفرد، وحسب هذا النّموذج فإنّ اللّغة هي الأداة الوحيدة للتّواصل، بل إنّه يغيّب كلّ المكوّنات الأخرى غير اللّغويّة، والتي تؤسّس لنظام تواصلي معقّد.

والتّواصل حسْب هذا النّموذج فعل واع وإرادي يتوقّف على رغبة الفرد في إيصال معلومات معيّنة إلى الآخر المنزوي في عزلة الاتجاه المقابل.[1] وإذا كانت اللّغة هي الأداة الوحيدة للتّواصل حسْب هذا النّموذج، فإنّه لا سبيل للقول بسيميولوجيا التّواصل، فلا يمكن أن نتواصل بالإشارات ولا الرّموز والأزياء دون أن تمتزج باللّغة امتزاجا، يقول **"رولان بارت"**، إنّ اللّغة هي صوْت الكينونة والحقيقة ليست شيئا آخر سوى الكشف عن الكينونة من خلال اللّغة، وإذا كانت وجهة النّظر هذه صحيحة، فلا مكان للسّيميائيّات أو نظريّة العلامات[2]، وربمّا هذا ما جعله يعارض طرح **"فردناند دوسوسير"** المتمثّل في أنّ علم اللّغة جزء من علم العلامات، وقلب الطّرح ليصبح علم العلامات أو السّيميولوجيا جزء من علم اللّغة، ذلك أنّ العلامات لا يمكنها أن تدلّ ما لم نؤوّلها باللّغة، وهذا يعني أنّه لا يمكن أن نتواصل بها خارج اللّغة، فاللّغة هي التي تعطينا إمْكان التّواصل، وبما أنّ كلّ نسق لفظي كان أم غير لفظي لا يحصل إلّا في إطار اللّغة، ولا يمكن له أبدا أن يحصل خارج إطار اللّغة، أفلا يعْني هذا أنّ اللّغة هي التي تحدّد سيرورة التّواصل بحكم أنّها تمنحه المفاهيم والمقولات، وبحكم أنّه لا يْحدث إلاّ بها، وكلّ هذا يؤكّد لنا أنّ اللّغة تحتوي فعل التّواصل والذي دونه لا يمكن أن نتصوّر عالما متواجدا متفاعلا، ولا يمكن أن يكون الوجود وجودا.

وإذا كانت اللّغة هي التي تحدّد سيرورة التّواصل، من حيث أنّه لا يمكن تصوّر وجود غير متفاعل غير متواصل فإنّ اللّغة هي التي تحدّد سيرورة الوجود.

5- اللّغة والفكر: لقد استدلّ **"ديكارت"** بالفكر على الوجود، بل على الذّات البشريّة كلّها، فوجودها مقترن بتفكيرها، لذلك عدّ التّفكير الحدّ الفاصل بيْن الإنسان والحيوان، يقول: «أنا أفكّر أنا موجود». منذ القدم شغلت علاقة اللّغة بالفكر حيّز النّقاش، والأخْذ والردّ بيْن العلماء، أمّا اللّغة فقد سادت عندهم فكرة أنّها ظاهرة كونيّة، وفي نفس الوقت كيان علوي متسام، وأمّا الفكر فهو أسرار بشرية تتطلع إلى الكمال وتحتاج في تطلّعها هذا إلى لغة تأخذ بيده، فكلّما سما الفكر وعلا، زادت اللّغة سموّا وعلوّا، والعمق الروّحي الذي يمهّد الطّريق للخطوة الأخيرة التي يسمو بها من خلال اللّغة، وهو الذّوبان الكلّي لأيّة معرفة في هيْكل اللّغة.أمّا المسمّيات والمصطلحات فهي صياغات واختلاقات للفكر، تكشف لنا عن أشكال الفكْر نفسها.بذلك تكون اللّغة قوام التّفكير عندنا بوصفها الشّكل الخارجي لتجلّي الفكر، فلا يمكن أن نستدلّ على وجود الفكر إلّا باللّغة، «إنّ دور الفكر في الرّسالة هو إنتاج المعنى، هذا المعنى لا يمكن التّعرّف عليْه خارج اللّغة، فنحن لا نتعرّف على الفكر في حدّ ذاته، لأنّه لا وجود لفكر مجرّد، ومن ثمّ فلا يوجد فكر إلا حيْثما يوجد تعبير في الفكر، فرسم الحدود بيْن ما يمكن التّعبير عنه، فالحدّ تقول -الرّسالة – يمكن أن يوضع فقط بالنّسبة للّغة.»[3]

---

[1]- مفاهيم في علم اللّسان: التّواتي بن التّواتي- سلسلة دراسات وأبحاث لغوية-ط2، 2008، ص 03.

[2]- هسهسة اللّغة: رولان بارت، ص 11.

[3]- فلسفة اللّغة عند لودفيغ فتغنشتاين: جمال حمّود، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر/ الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت،لبنان،ط1، 2009، ص 277.

وما دام الإنسان يفكّر من خلال العلامات اللّغويّة، فإنّه يتعيّن على الباحث رصد هذا التّفكير في مستوى فهم وتفسير آليّات اشتغال العلامات اللّغويّة. بذلك تكون اللّغة سبب نتوسّل به إلى الفكر، فالتّطلّع إلى محْتوى الفكر مستحيل خارج إطارها، وإنّ علاقة الاتّصال بينهما تأكّد حاجة كلّ منهما للآخر، فلا يجمع شتات الفكر إلاّ داخل أسوار اللّغة، فتنقله من حيّز الكتمان إلى حيّز التّصريح، «إنّ القول الفارغ من المعنى غيْر مفهوم، في حين يكون القول الخاطئ مفهوما، رغم أنّه يرسم صورة غيْر مطابقة للواقعة.»[1] وإنّه لمن المستبعد أن تحرز البشريّة تقدّما ورقيّا، إذا لم تكن اللّغة تخدم الفكر، لذلك نجد الدّول التي تحسن التّفكير تمْلك لغة قويّة تهيمن بها على العالم، ولكن وعلى الرّغم من أنّ العلماء اختلفوا بشكل واضح في أسبقيّة كلّ منهما على الآخر، فانقسموا فريقيْن، فريق يقول بأسبقيّة الفكر على اللّغة، وآخر يقول بأسبقيّة اللّغة على الفكر، وقد خاضوا في الموْضوع طويلا، بل لا تزال هذه القضيّة إلى اليوم محلّ نقاش، وإنّنا وإن أشرنا إلى بعض الآراء في هذا الموضوع ليْس للخوض فيه مجدّدا، وفتح باب النّقاش لأجل النّقاش فقط، بل إنّنا نرمي من وراء هذا إثبات تلك الصّلة القويّة بيْن اللّغة والفكر، فهل نستطيع أن نفكّر دون لغة؟ هل نستطيع ذلك دون أن نستحضر في أذهاننا ألفاظ معيّنة؟ لقد لاحظ "**لوك**" وغيره من العلماء والفلاسفة تلك العلاقة الوطيدة بيْن اللّغة والفكر، وتوصّلوا إلى أنّها علاقة من الدّاخل، ولا نستطيع أن نفصل بيْنها في أيّ حال من الأحْوال «فاللّغة واجب وجود لمنشأ اللّغة ذاتها.»[2]

وبسبب هذه العلاقة الوطيدة راح العلماء والباحثون يبحثون في الأسبقية قول" **أحمد عبد الرحمان حمّادي"** «وبعد فإنّني أستطيع القول أنّ الفكر يسبق اللّغة من النّاحية الزّمنيّة، فالطّفل يولد بفكر ثم يكتب اللّغة، ولا يولد بلغة ثم يكتسب الفكر، والفكر هو الذي يؤهّله لاكتساب اللّغة.»[3]وهذا مذهب كثير من العلماء، **"كأغسطين"** وغيره، وقد نحوه وقدّموا في سبيل إثباته وإقناع العامّة به حججا كثيرة، ما جعل الرّأي المعارض يحاول بكلّ الحجج أن يثبت خطأ في مقابل إثبات صحّة وجهة نظره هو التي مفادها أنّ اللّغة أسبق على الفكر، وهو رأي **"فيتجنشتيْن"** الذي يرفض أن يكون الفكر موجود بصورة سابقة على اللّغة و هو بهذا التّصوّر يعارض وبشكل صريح نظرة القدّيس "**أوغسطين**" للّغة لما يقول: «كنت ألتقط عن طريق الذّاكرة الأسماء التي كنت أسمع أنّها تعطي للأشياء، والتي كانت ترْفق بحركات تجاه الأشياء، وكنت أرى وأحفظ بأنّ الشّيء يحْمل الاسم الذي ينطق به عندما يراد تعيينه.»[4] إنّه وحسْب كلام "**فتجنشتين**" لا يمكننا أن نتكشّف عن دلالات خارج إطار اللّغة، بل إنّها تولد داخل اللّغة فقط، وهذا يعني أنّه لا فكْر خارج إطار اللّغة، بل هو رهين أسوارها، فكيْف لنا إذا أن نتحدّثَ عن أسبقيّة الفكر عن اللّغة ما دمنا لا نجد فكرا خارج إطارها؟ وهي نزعة ينتزعها هيجل الذي لم يكن يرى أسبقيّة للفكر عن اللّغة وكذلك "**جون هيبّوليت**" الذي يقول في سياق حديثه عن العلامة والرّمز عند **"هيجل"**:«إنّ اللّغة تسبق الفكر رغم أنّها تعبّر عنه، أو بعبارة أخرى، فإنّ الفكر يسبق نفسه في هذه المباشرة (l'immédiateté)، إن اللّغة لا تحيل إلّا على نفسها، ولا تتجاوز إلّا في اللّغة، وبهذا المعنى يمكن أن نقول عنها أنّها طبيعيَّة.»[5].إنّه وبغضّ النّظر عن ما قدّم أصحاب الفريقيْن من حجج وبراهين، نقول أنّه لا سبيل للمفاضلة بين اللّغة والفكر، ولا فائدة مرجوّة من البحث في الأسبقيّة، غير أنّ البحْث في نوع العلاقة بيْنهما مهمّ.

إنّ القول بأنّ التّطلّع إلى محْتوى الفكر مستحيل خارج إطار اللّغة، ينْفي القول بأنّ اللّغة رموز يعبّر بها عن الفكر ذلك أنّ هذا القول يجْعل الفكْر أشمل وأوْسع من اللّغة، بل يحتويها والحقّ أنّ اللّغة تولّد الدّلالات والأفكار فكيْف نقوُل بفكر خارج إطار اللّغة؟ إنَّ الأفكار تكْتسب كينونتها بعد تشكيلها تشكيلا لغويّا، إذ اللّغة وعاء ينصهر فيها الفْكر ولولاها لأصْبح

[1]- اللّغة والمعنى- مقاربات في فلسفة اللّغة-: ص 187.

[2]- العلاقة بين اللّغة والفكر- دراسة للعلاقة اللّزوميّة بيْن الفكر واللّغة أحمد عبد الرحمان حمّادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندريّة،(د.ط)، 1985،ص29.

[3]- المرجع نفسه،ص 23.

[4]- اللّغة والمعنى- مقاربات في فلسفة اللّغة- ص 187.

[5]- المرجع نفسه، ص 187.

الفكر شيئا مبْهما غير واضح المعالم، فليْس ثمّة فكر بلا لغة، وفي الآن نفسه لا لغة دون فكر وللعالم **"دولاكروا"** كلام جميل في هذه النّقطة، يقول: «إنّ الفكْر يصنع اللّغة في نفس الوقت الذي يصْنع فيه من طرف اللّغة.»[1] وهذا الكلام يُؤكّد ذلك الامتزاج الحاصل بين اللّغة والفكر، لدرجة أنّه لا يمكن الفصل بيْنهما، ولا الحديث عن أحدهما دون الحديث عن الآخر، وهذا ما شكّل ثغرة في المنهج البنيوي الذي حاول فصل المعنى عن اللّغة، ومن ثمّ دراستها كأشكال و رموز خاوية من معناها، فدراسة لغة ما، إنّما هي دراسة للفكر في حدّ ذاته، يقول **"دونْلاب"**: «عندما ندْرس بنية اللّغة في شعب ما، فإنّما ندْرس صور وطرائق تفكيره.»[2]فالفكر محْتاج إلى رموز لغويّة حيّة يتعلّق بها ليتجلّى لنا، واللّغة دون فكر لا معنى لها، فكيف نتحدّث عن أسبقيّة أحدهما عن الآخر، وهما متكاملان لا ينفصلان أبد ألا يعْني هذا أنّهما متوافقان في ساعة الميلاد؟ بل كيف لنا أن نتحدّث عن فكر ولغة، والفكر كامن في اللّغة «وقد تصوّر القدماء أنّ اللّغة لوحة ترسم منعطفات الفكر الإنساني في إبلاغه وتقلّبه.»[3] واستنادا إلى هذه المنطلقات اعتبر القدماء أنّ إماطة اللّثام عن مخزون الفْكر هو ما يعلّل وجود اللّغة، كما لا يمكن فصلها عن بعضها البعض يقول **"عبد السّلام المسدّي"**: «كذا يتراءى مدار التّصوّر القديم للّغة كامنا في اعتبار الحديث الكلامي مرآة تنعْكس خلالها صور التّفكير ثم تنكسر على سطحها منافذ الفكر الإنساني السَّاعي إلى إدْراك مضامين ذلك الفكر المجلوّ على حدّ ما تنكسر أشعّة الضّوء على الصّفائح المصقولة.» [4]

من هذا التّحديد يمكن أن نجزم بشكل مطلق أن لا انفصال بيْن اللّغة والفكر، ويمكننا القول بكلّ اطمئنان أنّ اللّغة هي التّفكير يتحرّك ليحرّر نفسه فيُدرك، بحكم أنّه يحقّق ماهيتها، إذ تفْقد ماهيتها إذا ما فقدت معْناها.

وببساطة الفكر لغة في دواخلنا وراء الشّفتيْن، الفكر لغة باطنيَّة واللّغة تفكير بصْوت عال يسمعه النّاس«لذا فإنّنا نقع في الخطأ عندما نقول أنّ الفكر سابق للكلمة، الفكر ذاته كلمة، والإنسان لا يفكّر إلّا لأنّه إنسان متكلّم فنحن نتحدّث إلى أنفسنا حتّى عندما يكون تفكير الإنسان بيْنه وبيْن نفسه.»[5]

6- علاقة الفكر بالوجود: إنّ علاقة اللّغة بالوجود هي التي تحدّد علاقة الفكر بالوجود، باعتبار أنّ الذّات لا تستطيع أن تراقب وترصد هذا الفكر إلاّ من خلال مسكنه، ألا وهو اللّغة، فاللّغة تحمل الفكر الذي تحمل الوجود باعتبار أنّ الوجود لا يصبح ذاتًا إلّا بامتلاك هذا الفكْر.فإذا كان الفكْر لا يستطيع أنْ يمْسك بنفسه من حيْث هو فكْر، أي أن يمثّل نفسه في اللّحظة نفسها، ويقوم بخلق عالم من أجْل وجوده وتمثّله فيه، فاللّغة ترجمة للفكر وهو يحاور الوجود. إنّه ليْس بالإمكان أن نمسك بالفكر من حيْث هو فكر إلاّ باللّغة، فاللّغة التي تترجمه هي دليل وجوده، وإذا كان الفكْر حسْب النّظرةَ الدّيكارتيّة دليل على الوجود، واللّغة دليل على الفكر، فإنّه تنْتج لنا معادلة منطقيّة، مفادها أنّ اللّغة دليل الوجود، وعلى هذا الأساس، غيّر النّقد الحديث الرّؤية الدّيكارتيّة التي تجعل الفكر أساس الوجود، «إذ يرى أنّ الأنا المفكّرة، أو الأنا القارئة لم تعد هي السّائدة، بل أصبحت الأنا التي تكْتب، الأنا التي تنتج نصوصًا.»[6]

و**"لشولز"** مقولة على شاكلة مقولة **"ديكارت"**، لكنّها تعارضها في المضمون، يقول: «أنا أنتج نصوصا فأنا إذا موجود، وإلى حدّ ما أنا النّصوص التي أنتجها.»[7] و**"عبْد السّلام المسدّي"** نحا منحى **"شولز"**، ونجده يشتقّ من تحليلات **"ابن حزم"** لعلاقة اللّغة بالوجود مقولة على شاكلة مقولة **"ديكارت"** فيقول: «أنا أتكلّم، فأنا أعقل، فأنا موجود.»[8]والملاحظ أنّ "

---

[1]- التّفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، ص 22.

[2]- المرجع نفسه، ص 22.

[3]- اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة: عبد السّلام المسدّي، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس/ المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، (د.ط)،1986،ص27

[4]- المرجع نفسه، ص27.

[5]- العلاقة بين اللّغة والفكر- دراسة للعلاقة اللّزُومِيّة بين الفكر واللّغة، أحمد عبد الرّحمان حمّاد، ص29.

[6]- السّيميّاء والتأويل: روبرت شولز، تر:سعيد الغانمي، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر، بيروت، لبنان، 1994، ص23.

[7]- المرجع نفسه، ص 23.

[8]- التّفكير اللّساني في الحضارة العربيّة: عبد السّلام المسدّي، ص 56.

المسدّي" جعل الكلام الذي لا يكون إلّا باللّغة دليلا على العقل، وإن العقل موطن الفكر، وما يقصد الباحث أنّ اللّغة دليل الفكر باعتباره معاني تتجلّى في اللّغة و تفرغ في جوف الحروف إفراغا فلا وجود بلا فكر ولا فكر بلا لغة، إذ الفكر جامد لا حياة فيه، فلبس اللّغة فإذا هو شاخص حيّ، قام يحاور الوجود.فما دام الفكر هو دليل الوجود، والفكر لا نستدلّ على وجوده إلاّ باللّغة، فاللّغة هي الوجود إذا، ترى أنّه لو قلت الفكر هو أساس الوجود، سألتك أن تعزل الفُكر عن اللّغة، فلو فعلت ما اهتديْت إلى فكْر أصلا، ولا عرفْت أنّ هناك عمليّة تفكيريّة تحدث في العقل، فالفكر واللّغة وجهان لعمْلة واحدة، والفكْر لا يوجد إلاّ باللّغة فإذا كان الفكْر الدّال على الوجود لا يوجد إلا باللّغة، فلا وجود إلاّ باللّغة، وكلّ ما هو خارج عن إطار اللّغة خارج عن إطار الوجود، فاللّغة تحتوي الوجود في داخلها، إنّها انغلاق عليْه، فلا خارج لها، فها قد صار كلّ شيء لغة، نتكلّم باللّغة، نفكّر باللّغة، نسمع لغة نردّ لغة، فالوجود كلّه لغة.

7- اللّغة والسّلطة: إنّ القول بأنّ اللّغة انغلاق على الكوْن، وأنّها الحقيقة الوحيدة التي لا خارج لها، يتأكّد لنا أنّها فعْلا حلّت محلّ العقل، واختزلت الوجود في ذاتها، كلّ ذلك يعطيها حقّ السّلطة، والتّحكّم في الآخر.

فإذا كانت هي صوْت الكينونة، وصانعة رحلة الإنسان على الأرض إذا كانت من الوهم القول بأنّها ظاهرة وأنّ الإنسان اكتشفها، باعتبار أنّها قوّة في دواخلنا نمتلكها وتفقهنا وتردّد للعالم حقائقنا، فإنّه من الصّواب القول أنّها تختزل السّلطة في ذاتها.فاللّغة تأخذ سلْطتها علينا من دواخلنا، إذ الإنسان مبهم دونها، وتأخذ سلطتها من ذواتنا، باعتبارها تصْنع ذواتا متفاعلة متواصلة فلا غنى للفرد عن غيره، إذا تحقّق له الاتّصال مع الآخر، فالفضل يعود للّغة.

كما تأخذ سلْطتها من الفكْر باعتباره معاني مجّردة لا قيمة لها ما لم تفرغ في جوف اللّغة، كما أنّه لا نستدلّ على وجود الفكر إلاّ باللّغة، وهذا ما يؤكّد سلطتها عليْه.وإنّها تأخذ سلطتها من الوجود لأنّه يقول ذاته من خلالها، و يسفر عن وجْهه فيها.فالكلّ رضخ طوْعا لسلطة اللّغة، ويتحدّث "**ميشال فوكوه**":عن سلْطة اللّغة، والتي نقرؤها في نظام الخطاب عنده يقول: «إنّ من يحاول أن يهتمّ عن طريق اللّسانيّات بسلطة الظّواهر اللّغويّة ونفوذها، ومن يبْحث عن علّة تفسّر فعاليّة لغة المؤسّسة و المنطق المتحكّم فيها، ليتسنّى أنّ اللّغة تستمدّ سلطتها من الخارج... و أقْصى ما تفعله اللّغة هو أنّها تمثّل هذه السّلطة وتظهرها وترمز إليْها.»[1]

من كلام "**ميشال فوكوه**" يتّضح أنّ اللّغّة لا تمثّل السّلطة وترمز إليها فقط بل تظهرها أيْضا، ذلك أنّ أيّ سلطة لا يمكنها أن تتمثّل شاخصة ما لم تقلْها اللّغة، وتعلن للوجود وجودها، ومنذ القديم كانت للكلمة سلطة ونفوذ لشدّة تأثيرها في النّفس، حتَّى أنّهم دعوْها كلمة من الكلم وهو الجرح، وسمّيت لذلك لأنّها تحدث أثراً عميقًا في النّفس، كما يحْدثه الجرح. وإنّ ما ميّز السوفسطائيّة عن غيْرها من الحركات الفلسفيّة هو «قولها بسلطة الكلمة والخطاب، هذه السّلطة التي تمّ الاعتراف بها قبل القرن الخامس قبْل الميلاد... إلّا أنّ السُوفسطائيَّة اختصَّت بمحاولتها إقامة نظريّة كلمة حوْل سلطة الكلمة.»[2]وفي وقْتنا الرّاهن يتسلّط صاحب الكلمة، وهي علاقة طرديّة ذلك أنّ الذي يمتلك السّلطة تكون له الكلمة.

إنَّ الوجود يتأسّس على مفهوم السّلطة، ومفهوم السّلطة يتأسّس على اللّغة، فقوّة اللغّة وسلْطتها تكمن في «كونها الرّابطة الوحيدة للتّعبير عن الفكر والوجود.»[3] ضف إلى ذلك أنّها دليل الانتماء للعالم والتّفاعل معه.

8- اللّغة والقرآن:إذا كانت اللّغة موْضوع الحديث، قلنا هي نظام من العلامات، أداة تواصل، نشاط إنساني، مظهر حضاري و إذا كان القرآن هو الذي نتحدّث عنْه قلنا نصّ لغوي ليْس مثله نصّ، صيغ صياغة لم يرْق إليْها نصّ لغوي آخر على الإطلاق، تحدّى أرباب الفصاحة وأسياد اللّغة، فأذعنوا وسلّمُوا بتفوّقه وسموّه.

---

[1]- اللّغة والفلسفة- نقد المنعطف اللّغوي في الفلسفة المعاصرة-: الزّواوي بغورة، ص 32.

[2]- المرجع نفسه: الزّواوي بغورة، ص 13.

[3]- اللّغة والتّأويل- مقاربات في الهيرمينوطيقا العَرَبِيّة- عمارة ناصر، منشورات الاختلاف، الجزائر/ دار الفرابي،بيروت، لبنان، ط1، 2007،ص 45.

نحن أمام خطاب جاءت كلماته متلاحقة إثر بعضها البعْض، تمسك هذه بيد الأخرى، محْكمة إحْكاما قويّا دوالّه ومدلولاته متوافقة لفظيًا ومعنويّا، ممّا جعل من هذا الخطاب أرقى مستويات التّعبير اللّغوي على الإطلاق يقول "**الباقلّاني**":«فأمّا دلالة القرآن فهي عن معجزة عامّة، عمّت الثّقليْن وبقيت ببقاء العصريْن ولزم الحجّة بها في أوّل وقت ورودها إلى يوم القيامة على حدّ واحد، وإن كان قد يعْلم بعجز أهل العصر عن الإتيان بمثله وجْه دلالته، فيعني ذلك عن نظر مجدّد في عجز أهل هذا العصر عن الإتيان بمثله...»[1]

لقد كان القرآن الكريم معجزة الزّمان، معجزة كلّ الوجود، أوحي به إلى خاتم الأنبياء، نبيّ البشريّة جمعاء، فبلّغه قرآنا يتْلى بلغة تتحدّى من أمسك بزمام اللّغة، فأبهر كلّ من سمعه وأعجز كلّ من حاول أن يأتي بمثله، أنْزل على محمّد-صلّى الله عليه وسلّم- بلغة الذين بعث فيهم، وإن كان قد أرْسل للنّاس كافّة مؤلّفا بحروف لغتهم، وبكلمات معجمهم، إلاّ أنّهم وقفوا أمامه عاجزين، منبهرين بروعة سبكه وحبْكه.إنّ القرآن الذي أنْزل للنّاس كافّة، وجعل كتاب البشريّة جمعاء أعْجز الخلق – بادي ذي بدء – باللّغة.هنا نقف لنتساءل:

- لماذا لم تتنزّل التّوارة بهذا الإعجاز اللّغوي لقوم موسى أو فرعوْن؟
- لماذا لم يأْت الإنجيل بهذا الإعجاز اللّغوي؟
- لماذا القرآن وحْده دون غيره من الكتب السّماويّة اختير من لدن الله – عزّ وجلّ – ليتحدّى باللّغة؟
- هل في تحدّيه باللّغة، وإنزاله لكلّ الوجود دون قوم بعيْنهم حكمة ما؟
- لماذا كانت آخر المعجزات السّماويّة لغة؟

لقد بيّن "**ابن قتيْبة**" في كتاب تأويل مشكل القرآن أنّ معجْزة كل نبيّ تناسب العصْر الذي عاش فيه، فلمّا كان "**موسى**" عليه السّلام قد أرْسل في زمن يحكمه منطق السحْر عند الفراعنة، كان من الضّروري أن يرْسل بمعجزة تناسب مستوى الفكر الإنساني في ذلك الوقت، فتكون قريبة من أفق المتلقّي الذي يؤمن بالمحسوس أكثر من المجّرد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يبْطل بها فرية من بعث إليْهم، وذلك بإعجازهم بما يألفون ويعرفون ويفعلون كذلك، والأمر نفسه كان مع "**عيسى**" عليه السّلام الذي بعث إليْهم ليتمّم شريعة "**موسى**"، فأرْسِل هو الآخر بمعجزات محسوسة، فلمّا كان "**موسى**" عليه السّلام يحْمل ثعبانا في عصاه التي يهشّ بها على غنمه، ويشقّ بها البحر طريقا يبسا أمام العيان، كان عيسى عليْه السّلام يُحيي الموْتى ويشفى المرضى أمام العيان.[2]

أمّا النّبيّ **محمّد** -صلّى الله عليه وسلّم – لما بُعث إلى النّاس كافّة، كان لا بدّ أن تكون معجزاته خالدة يشهدها النّاس كافّة، فجاء بالقرآن المعجز بلغته وبلاغته، فتحدّى أهل الفصاحة في ذلك الزّمان وسائر الأزمان إلى يوم يقوم العباد لربّهم.

إنّ كون اللّغة معْجزة القرآن الخالد المنزّل للنّاس كافّة لبرهان على أنّها أسطوريّة في ذاتها ذات سلطة لقداستها فكما أنّ القرآن استوى على عرْش الملك، واختصّ به سيّد الأنبياء، استحقّت اللّغة المختارة لتكون معجزة آخر رسالة سماويّة أن تحكم الوجود ألا ترى أنّ خلق الوجود انبثق من قاموس اللّغة، وقامت أركانه على قوائم الفعل الإنشائي كن الذي شكّلته اللّغة وجعلته أمرا قال الله تعالى: " إِنّمَا أَمْرُهُ إذا أَرَادَ شَيْئا أَنْ يَقُولَ لَهُ كنْ فيَكُون"[يس81]

الوجود كلّه لغة، شيّدته لغة، خاطبه الله - عزّ وجلّ- بلغة، فقام ممتثلا لأمر" كن"، متمثّلا فيه.

---

[1]- إعجاز القرآن: الباقلّاني، تح، السّيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، (د،ط)، 2009، ص10-11.

[2]- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة:تح: السيّد أحمد صقر،(د.م)، (د.ط)، (د.س)، ص109.



Université Amar Telidji -Laghouat-

DIRASSAT

Revue internationale

N° 55
JUIN 2017

ISSN 1112-4652